الوافي في تحقيق أسناد كتاب

الكافي

للمحدث الجليل محمد بن يعقوب الكليني

المعروف بثقة الإسلام

المتوفى ٣٢٩ هـ

الجزء السادس

كتاب الحجة

القسم الثالث

غيث شبر

مؤسسة المرتضى للثقافة والإرشاد

الوافي في تحقيق أسناد كتاب

الكافي

فهرس الأحاديث

فهرس المطالب الرجالية

فهرس رجال الكافي المذكورين في القسم الثاني من كتاب الحُجّة

حسب التسلسل الهجائي

الاسم	الحديث	الصفحة
إِبْرَاهِيم بْن أَبِي الْبِلَاد	٧٨٩	٤٥٠
ابْن أَبِي سَعِيد	٧٧٣	٣٦٦
أَبو الْحَسَن الْكِنَانِيّ	٧٤٤	٢١٣
أَبو الْقَاسِم الْكُوفِيّ عبد الرَّحمن بن حمّاد	٧٨٩	٤٤٤
أَبُو عَلِيّ (مُحَمّد بن عبد الله ماجيلويه)	٧٢٩	١٢١
الأجلح	٧٧٧	٣٧٨
أَحْمَدَ بن عبد الله بن مُحَمَّد الْعُمَرِيّ	٧٤٣	٢١٥
أَحْمَدَ بن عيسى	٧٦١	٢٨٨
إِسْمَاعِيل بْن مُحَمَّد بن عَبْدِ الله بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليهما السلام	٧٨٩	٤٥٤
بُكير بن أعيَن:	٧٦٢	٢٩٣
جَعْفَر بْن نَجِيح الكنديّ	٧٤٣	٢١٤
الحسن بن مُحَمّد الهاشمِيّ	٧٦١	٢٨١
الحُسَين بن ثوير بن أبي فاختة	٧٥٤	٢٤٩
الْحَكَم بْن عُتَيْبَةَ	٧١٢	٥١
الْحَكَم بْن مِسْكِين	٧٢٥	١٠٩
حَنَان بْن سَدِير	٧٨٨	٤٢٩
داود بن أبي يزيد	٧٧٧	٣٨١
داود بن النهديّ	٧٢٩	١٢٢
زياد بن المُنذر (أبو الجارود)	٧٦٤	٣٠٩

إحصاءات

جاء في هذا الجزء من الكتاب أحاديث القسم الثالث من كتاب الحجّة، وبحسب الترقيم الذي اعتمدناه فقد حوىٰ (٩٧) رواية، تمّ الوثوق بصدور (٦٩) رواية منها، وفق المباني المعتمدة في هذا الكتاب، وكان من الممكن أن يتغيّر العدد وفق مباني السيّد الخوئيّ - قُدّست نفسه -، أو السيّد مرجع الطائفة - دام ظله -، أو السيّد الأستاذ - دام ظله -، خاصّة أنّهم يعتمدون بعض مباني التوثيق العامّة التي لم تُعتمد في الكتاب، كتوثيق رواة تفسير القمّيّ عند السيّد الخوئيّ - قُدّست نفسه -، وكتوثيق مشايخ مُحمّد بن أبي عمير وصفوان والبزنطيّ، كما عليه السيّد المرجع والسيّد الأستاذ - دام ظلهما -.

وعلىٰ كلِّ تقدير، فقد فاقت عدد الأحاديث المعتبرة الموثوق بصدورها عدد الأحاديث الضعيفة؛ إذ بلغ عدد الروايات المعتبرة (٦٩) رواية من الروايات الـ(٩٧) المذكورة في هذا الكتاب، في حين أنَّ العلّامة المجلسيّ - قدست نفسه - في شرحه مرآة العقول ذهب إلىٰ أنَّ عدد المعتبرات في هذا القسم (٣٦) رواية فقط من الروايات الـ(٩٧)، وبهذا فإنَّ النسبة المئوية للأحاديث المعتبرة وفق رأيه الشريف - قُدّست نفسه - هي (٣٧٪)، بينما كانت نسبة الأحاديث المعتبرة عندنا أعلىٰ من (٧١٪)، وذلك بزيادة (٣٣) حديثًا علىٰ الأحاديث الـ(٣٦) التي قال باعتبارها!

وقد ضعَّف العلّامة المجلسي - قُدّست نفسه - (٦١) حديثًا، أي: ما يقارب نسبة (٦٣٪) من الأحاديث، بينما كان عدد الروايات الضعيفة عندنا هو (٢٨) رواية، أي:

ما يمثل أقل من (٢٩٪) من مجموع الأحاديث في هذا الجزء. وبهذا فإنَّ نسبة المعتبر إلىٰ غيره في مرآة العقول كانت أنَّ المعتبر (٣٧٪)، والضعيف (٦٣٪)، بينما في هذا الكتاب كان المعتبر (٧١٪)، والضعيف (٣٩٪).

وبهذا فإنَّ مُحصلّة ما وصلنا إليه في كتاب الحجة إلىٰ نهاية هذا الجزء كان وفق حسابنا (٣٦٤) حديثًا، كان منها (٢٣٧) معتبرًا، و (١٢٧) ضعيفًا، بينما ذهب العلّامة المجلسيّ إلىٰ أنَّ عدد الأسناد المعتبرة هو (١٣٤) سندًا، وعدد الأسناد الضعيفة هو (٢٢٦) سندًا، بمجموع (٣٦٠) سندًا. وهذا يعني بالنسب المئوية أنَّ هناك (٣٧٪) معتبرًا عنده – قُدّست نفسه –، و (٦٣٪) ضعيف عنده، بينما كانت النسب وفق حسابنا أنَّ هناك أكثر من (٦٥٪) حديثًا معتبرًا، بينما مثلّت النسبة (٣٥٪) الأحاديث غير موثوقة الصدور.

والمحصلة النهائية من بداية كتاب الكافي إلىٰ هذا الموضع كان عدد الأحاديث التي بحثت وفق ترقيمنا كان (٨٠٠) حديثًا، كان أكثر من (٧٥٪) منها موثوق الصدور، وأقل من (٢٥٪) منها غير موثوق الصدور.

كتاب الحجة

القسم الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم

٥٣- بَابٌ فِي[1] أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام بِمَنْ يُشْبِهُونَ[2] مِمَّنْ مَضىٰ وَكَرَاهِيَةِ الْقَوْلِ فِيهِمْ بِالنُّبُوَّةِ

١ / ٧٠٤ . أَبُو عَلِيٍّ الأشعريّ، عَنْ مُحمّد بْنِ عَبْدِ الجبَّار، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيىٰ[3]، عَنْ حُمران بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: مَا مَوْضِعُ الْعُلَمَاءِ[4]؟ قَالَ: «مِثْلُ ذِي الْقَرْنَيْنِ، وَصَاحِبِ سُلَيْمَانَ[5]، وَصَاحِبِ مُوسىٰ عليهما السلام»[6].

---

(١) في «ألف، ف، بس»: - «في».

(٢) في «ب، ف، و، بح»: «يشبّهون» بالتضعيف.

(٣) مات صفوان بن يحيى سنة عشر ومائتين، كما عن النجاشي: ص١٩٧، الرقم٥٢٤. وتُوفيّ حُمران بن أعين في حياة أبي عبدالله عليه السلام - وقد استشهد عليه السلام سنة مائة وثمان وأربعين - كما في رسالة أبي غالب الزَّراريّ: ص١٨٨. ولم يثبت رواية صفوان بن يحيى عن حُمران بن أعين مباشرة، والظاهر سقوط الواسطة بينهما، يؤيّد ذلك أنّ الخبر ورد في بصائر الدرجات: ص٣٦٥، ح١، عن مُحمّد بن الحُسين، عن صفوان بن يحيى، عن أبي خالد، عن حُمران، كما ورد في الاختصاص: ص٣٠٩ بنفس سند البصائر عن حُمران بن أعين إلاّ أنّ فيه «أبي خالد القمّاط».

(٤) في الوافي: «أريد بالعلماء: المعصومون صلوات الله عليهم...، وبصاحب سليمان: آصف بن برخيا، وبصاحب موسى: يوشع بن نون». وللمزيد راجع مرآة العقول: ج٣، ص١٥٦.

(٥) في البصائر: «وصاحب داود» بدل «وصاحب سليمان».

(٦) بصائر الدرجات: ص٣٦٥، ح١، عن مُحمّد بن الحُسين، عن صفوان بن يحيى، عن أبي خالد، عن حُمران، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ الاختصاص: ص٣٠٩، عن مُحمّد بن الحُسين بن أبي الخطّاب، عن صفوان بن يحيى، عن أبي خالد القمّاط، عن حُمران بن أعين، عن أبي جعفر عليه السلام. الوافي: ج٣،

رجال السَّند:

أبو عليّ الأشعريّ هو أحمد بن إدريس، شيخ الكُلينيّ، أشعريّ، قمّيّ، عربيّ ، ثقة، فقيه، صحيح الحديث وكثيره كما عن العلمين، كان من القوّاد، تُوفّي بالقرعاء سنة (٣٠٦هـ)، وهو من الثامنة[١].

ومُحمّد بن عبد الجبَّار هو ابن أبي الصُّهبان، ذهليّ أو شيبانيّ، قمّيّ، ذكره الشَّيخ في أصحاب الهادي والعسكري عليهما السلام، ووثَّقه في المرّتين، من السابعة[٢].

وصفوان بن يحيىٰ أبو مُحمّد البجليّ، قيل: مولاهم، كوفيّ، كان بيّاعًا للسابريّ، ثقة ثقة، عين، له منزلة شريفة عند الرّضا عليه السلام، كما عن النجاشيّ، وعدّه في جلّة أصحابنا في ترجمة جعفر بن عبد الله المذريّ، وهو أوثق أهل الحديث في زمانه وأعبدهم كما عن الشَّيخ، عدّه الكشيّ في أصحاب الإجماع، تُوفّي سنة (٢١٠هـ)، وهو من السادسة[٣]؛ ولذا لا يجوز أنْ يروي مباشرة عن حُمران، وسيأتي الكلام في هذا الأمر في تحقيق الصدور.

وحُمران بن أعين هو أبو الحسن الشيبانيّ، وقيل: أبو حمزة الشيبانيّ، مولىٰ، كوفيّ، فيه روايات المتحصّل منها جلالة قدره، قال سفيان الثوريّ: عبد الملك وزرارة وحُمران إخوة شيعة، وكان أشدّهم في هذا الأمر حُمران. هو أخو زرارة الأكبر، راوٍ معروف، ونحويّ قديم، وقارئ مشهور، تُوفّي قُرابة سنة (١٣٠هـ)، كما في طبقات القرّاء، وهو سديد، جليل القدر، كما يظهر من تتبُّع سيرته، وهو من كبار الطبقة الرابعة[٤].

ص٦٢١، ح١٢٠٣.

(١) يُنظر: ج١، ح٣، ص٨٥.

(٢) يُنظر: ج١، ح٣، ص٨٦.

(٣) يُنظر: ج٢، ح٦٨، ص٢٤٤.

(٤) يُنظر: ج٣، ح٣٦٦، ص٣٩٤.

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ -قُدّست نفسه- عن سنده: «حسن»[١]. وإنّما وصفه بالحسن لا بالصحّة؛ لعدم ورود توثيق صريح ذُكر في حقّ حُمران بن أعين في الفهارس، لكنّه - قُدّست نفسه - لم يلحظ السقط الواضح في السَّند؛ إذ من المعلوم - كما حقّقناه في غير موضع - أنَّ حُمران بن أعين ممّن تُوفِّي قرابة سنة (١٣٠هـ)، وصفوان بن يحيىٰ ممّن تُوفِّي سنة (٢١٠هـ)، ولم يكن من المُعَمَّرِين، وتقدّر ولادته في حدود (١٤٠هـ)، أي: بعد وفاة حُمران بن أعين بما يقرب العَقد من الزَّمن، فهُمَا من المشاهير الذين يسهل تقصِّي حياتهما، وعلىٰ ذلك فلا يمكن بوجه قبول أنْ يروي صفوان بن يحيىٰ عن حُمران بن أعين مباشرة، بل لعلَّه يروي عنه بواسطتين، كما في العديد من الأسناد الأخرىٰ، حيث يروي صفوان عن عبد الله بن مُسكان عن حجر بن زائدة عن حُمران.

وقد روىٰ شيخ الكُلينيّ مُحمّد بن الحسن الصفّار في بصائره بابًا في هذا المعنىٰ عنوانه (باب في الأئمّة عليهم السلام من يشبهون ممّن مضىٰ قبلهم)[٢]، وروىٰ الرواية الأولىٰ فيه عن «مُحمّد بن الحُسين، عن صفوان بن يحيىٰ، عن أبي خالد، عن حُمران، قال: قلت لأبي عبد الله جعفر عليه السلام: ما موضع العُلماء؟ قال: (مِثْلُ ذِي الْقَرْنَيْنِ، وَصَاحِبِ سُلَيْمَانَ، وَصَاحِبِ دَاوُدَ)».

وأبو خالد في هذا السَّند هو يزيد القمّاط، من ثقات كبار الخامسة من أساتذة صفوان، وسند رواية البصائر لا إشكال فيه البتة. و-أيضًا- روىٰ الصفّار في عين الباب أربع روايات أخرىٰ تتضمَّن هذا المعنىٰ، بل لعلَّ روايتنا جزء منها ينتهي سندها بحُمران عن أبي جعفر عليه السلام، ويروي فيها كلّها صفوان عن الحارث بن مغيرة النَّصريّ عن حُمران، وقد يظنّ أنَّ وجود الحارث بن مغيرة النَّصريّ يحلُّ إشكالية السقط في

---

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص١٥٦.

(٢) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٣٨٥.

السَّـند، ولكن – كما بيّناه في كتاب الألف[١] – أنَّ صفـوان ممَّن لم يدرك الحارث بن مغيرة النَّصريّ – أيضًا –.

وقـد روىٰ صفـوان روايـة الأقوىٰ أنَّهـا من نفس مصـادر تلك الروايـات عن ابن مُسكان عن الحارث بن مغيرة النَّصريّ[٢]، أو أنَّ صفوان روىٰ هذه الرواية عن حُمران تارة بواسطة أبي خالد القمّاط، وأخرىٰ بواسطة ابن مُسكان عن الحارث، والظاهر أنَّ هذا التسلسـل السَّنديّ هو الصائب، وأنَّ السقط في واسطتين أو واسطة واحدة وكلّهم مـن الثِّقـات. وقد ورد في كتاب الألـف رجل أنَّ صفوان يروي عن الحارث بواسـطة الفُضيل، وهذا ليس بسديد، ولعلَّه من سهوي هناك.

مـن هذا الحديـث تتحصَّل فائدة؛ وهي ضرورة الاعتماد علـىٰ عنوان الباب الذي عنونـه الكُلينـيّ في فهم متن الرواية؛ بسـبب أنَّ الكُلينيّ قام كباقـي مُؤلِّفِي المُصَنَّفات المُبَوَّبـة من غيـر الأصول بتقطيـع الأحاديث؛ ليدرج جـزء الرواية الخـاصّ بالباب، وجزءًا آخر منها في باب آخر يتناسـب مع موضوعه إذا كان هناك ما يدعو لإدراجه، أو أنَّـه اعتمد علىٰ مصدر ليس من الأصول وهـو من المُصَنَّفات المُبَوَّبة ذات الأحاديث المُقَطَّعة، وهو ما يفيد في التَصنِيف والتبويب من سـهولة إيجاد المراد، لكنَّه – أيضًا – قـد يجعل الطريـق وعرًا لتقصِّـي القرائن اللفظيَّـة للرواية التي تَقَطَّعـت أوصالها بين الأبواب، أو جاء جزءٌ منها فقط في الكتاب.

وعلىٰ كلِّ تقدير، فلا مناص من القول بالوثوق بصدور هذه الرواية، واعتبار سندها حتّىٰ مع ملاحظة السقط فيه.

---

(١) الألف رجل، غيث شبرّ: ص١٥٨.

(٢) بصائـر الدرجـات، مُحَمّد بن الحسـن الصفّـار: ص٤٨٠، ح٢. وفي المصـدر: الحرث النضريّ، والصواب ما أثبتناه.

٧٠٥/ ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ الْحُسين بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «إِنَّمَا الْوُقُوفُ عَلَيْنَا فِي الْحَلَالِ وَالْحُرَامِ[١]، فَأَمَّا النُّبُوَّةُ فَلَا»[٢].

رجال السَّند:

عليّ بن إبراهيم هو أبو الحسن، ثقة في الحديث، ثبت مُعتمد، صحيح المذهب، أضرَّ في آخر عُمُره، صاحب التفسير، قمّيّ، قال ابن النديم: «من العُلماء الفقهاء». بقي حيًّا إلىٰ ما بعد سنة (٣٠٧هـ)، كما يظهر من بعض أسناد الصدوق، وهو من الثامنة[٣].

وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، أبو إسحاق القمّيّ، كوفيّ الأصل، يوثق به مع أنَّه لم يوثَّق صريحًا لقرائن، تَرَحَّمَ عليه ابنه في مُقدّمة التفسير، وأكثر عنه في التفسير، ذكر ابن طاووس الاتّفاق علىٰ وثاقته، وهو من السابعة[٤].

وابن أبي عُمير هو أبو أحمد، مُحمّد بن زياد بن عيسىٰ الأزديّ، من موالي المُهلّب بن أبي صفرة، بغداديّ، يُعدُّ كتابه (مائة رجل) أقدم كتاب في علم الرِّجال، قال النجاشيّ: «جليل القدر، عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين». حكىٰ النجاشيّ القصَّة المعروفة من حبس هارون الرَّشيد له؛ ليدلّ علىٰ أسماء الشيعة فصبر، وقيل: حبسه المأمون لِيليَ القضاء، فولّاه قضاء بعض البلدان، وقيل: صاحبه المأمون بعد وفاة الرّضا عليه السلام، وقال الشَّيخ: «كان من أوثق الناس عند الخاصّة والعامّة، وأنسكهم نُسكًا، وأورعهم وأعبدهم، وأنَّه واحد أهل زمانه في الأشياء كلّها»، وحكىٰ الشَّيخ والنجاشيّ

---

(١) في الوافي: «يعني إنّما عليكم أن تقفوا علينا في إثبات علم الحلال والحُرام، وليس لكم أن تتجاوزوا بنا إلى إثبات النبوّة لنا».

(٢) الوافي: ج٣، ص٦٢٢، ح١٢٠٥؛ البحار: ج٢٦، ص٨، ح٤٦.

(٣) يُنظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

(٤) يُنظر: ج١، ح٩، ص١٦٣-١٦٦.

ذلـك عن الجاحـظ، وأنَّه ذكر – أيضًـا – أنَّه كان وجهًا من وجـوه الرافضة. وعن ابن فضّـال أنَّـه ذكر أنَّ ابن أبـي عمير أفقه من يُونُـس بن عبد الرَّحمـن، وأصلح. وحكىٰ تلميذه الفضل عن فضله وعبادته، ووصفه في سـند الحسكانيّ بالثِّقة المأمون، وهو في الوثاقة أشـهر من أنْ يوثَّق، أحدُ الثلاثة، وأحدُ أصحاب الإجماع، من السادسة، تُوفِّي سنة (٢١٧هـ)(١).

الحُسـين بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ هو الحُسين بن خالد الخفّاف، أبو عليّ الأعور، مولىٰ بني عامر، كوفيّ، وصفه النجاشـيّ بأنَّـه أوجه إخوته، روىٰ عنه المشـايخ الثلاثة: صفوان وابن أبي عمير والبزنطيّ، وروىٰ في التفسـير، و– أيضًا – في كامل الزيارات، فهو بهذا ثقة علىٰ رأي صاحب المعجم – قُدّسـت نفسـه –؛ لروايته في التفسير، والسيّد مرجع الطَّائفة والسـيّد الأسـتاذ – دام ظلهما –؛ لرواية الثلاثة عنه، والمرجع الحكيم – دام ظلّـه –(٢)؛ لروايتـه في كامل الزيارات، وقلنـا بوثاقته بدلالة الوجاهـة في بحث قد مرَّ، ويظهر أنَّه من الخامسة(٣).

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ – قُدّست نفسه – عن سنده: «حسن»(٤). والوصف بالحسن لا بالصحّة؛ لمكان إبراهيم بن هاشـم؛ إذ لم يرد فيه توثيق صريح، وهو ممدوح عنده بقولهـم: إنـه أوّل من أدخـل حديث الكوفيّين بقـم، وعلىٰ كلِّ تقدير فالسَّـند مُتَّصل، معتبر، لا إشكال فيه.

---

(١) يُنظر: ج١، ح٣٦، ص٢٦٤.

(٢) كتب هذا الكتاب قبل وفاة السيّد المرجع محُمّد سعيد الحكيم، وطبع بعد وفاته – طاب ثراه –.

(٣) يُنظر: ج٤، ح٤٥١، ص١٢٨.

(٤) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص ١٥٧.

٧٠٦/ ٣. مُحمّد بْنُ يَحْيَىٰ الأشعريّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحمّد، عَنِ البرقيّ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ عِمْرَانَ الحلبيّ، عَنْ أَيُّوب بْنِ الحُرّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ اللهَ - عَزَّ ذِكْرُهُ - خَتَمَ بِنَبِيِّكُمُ النَّبِيِّينَ؛ فَلَا نَبِيَّ بَعْدَهُ أَبداً، وَخَتَمَ بِكِتَابِكُمُ الْكُتُبَ؛ فَلَا كِتَابَ بَعْدَهُ أَبداً، وَأَنْزَلَ فِيهِ تِبْيَانَ كُلِّ شَيْءٍ، وَخَلْقَكُمْ[١]، وَخَلْقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَنَبَأَ مَا قَبْلَكُمْ، وَفَصْلَ مَا بَيْنَكُمْ، وَخَبَرَ مَا بَعْدَكُمْ، وَأَمْرَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَ[٢] مَا أَنْتُمْ صَائِرُونَ إِلَيْهِ»[٣].

رجال السَّند:

مُحمّد بن يحيىٰ هو أبو جعفر الأشعريّ، العطّار، القمّيّ، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الرواية والحديث، من الثامنة، تُوفِّي قرابة (٣٠٠هـ)[٤].

وأحمد بن مُحمّد هو ابن عيسىٰ، أبو جعفر الأشعريّ، عربيّ، قمّيّ، كبير قم وابن كبيرها، ثقة، شيخ القمّيّين ووجههم وفقيههم غير مدافع، قال ابن حجر: شيخ الرافضة بقم، وهو من السابعة، تُوفِّي بعد (٢٧٤هـ)[٥]، والأرجح كون المقصود الأشعريّ وليس أحمد بن مُحمّد بن خالد البرقيّ؛ بسبب ورود اسم البرقيّ بعده في السَّند؛ إذ لو كان أحمد بن مُحمّد بن خالد لكان الأرجح أن يقال: (عن أبيه) وليس عن البرقيّ.

---

(١) في مرآة العقول: ج٣، ص١٥٧: «وخلقكم، بسكون اللام، إمّا منصوب بالعطف على تبيان، أو مجرور بالعطف على كلّ شيء».

(٢) في «ج»: + «أمر».

(٣) الكافي، كتاب فضل العلم، باب الردّ إلى الكتاب والسنّة...، ح١٩١، بسند آخر، وتمام الرواية فيه: «كتاب الله، فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وفصل ما بينكم، ونحن نعلمه». الوافي: ج٣، ص٦٢٢، ح١٢٠٦.

(٤) يُنظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٥) يُنظر: ج١، ح١، ص٣٠.

والبرقيّ هو أبو عبد الله مُحمّد بن خالد البرقيّ، مولىٰ أبي موسىٰ الأشعريّ، كما عن النجاشيّ، مولىٰ جرير بن عبد الله، كما عن ابن الغضائريّ. قمّيّ، والد صاحب المحاسن، وثّقه الشَّيخ، وعن النجاشيّ أنَّه كان ضعيفًا في الحديث، أديبًا، حسن المعرفة بالأخبار وعلوم العرب، وعن ابن الغضائريّ أنَّ حديثه يعرف تارة وينكر أخرىٰ، ويروي عن الضعفاء كثيرًا، ويعتمد المراسيل، وهو من صغار السادسة[١].

والنَّضر بن سُويد، كوفيّ، انتقل إلىٰ بغداد، صيرفيّ، وثّقه العلمان، وزاد النجاشيّ أنَّه صحيح الحديث، روىٰ في التفسير وكامل الزيارات، وروىٰ عنه مُحمّد بن أبي عمير، وهو من صغار الخامسة[٢].

ويحيىٰ بن عِمران بن عليّ الحلبيّ، من بيت أبي شعبة، كانت تجارتهم إلىٰ حلب، فسُمِيّ بالحلبيّ، كوفيّ، قال النجاشيّ: «ثقة ثقة، صحيح الحديث»، إضافة إلىٰ توثيقه كلّ بيته، روىٰ في كامل الزيارات والتفسير، وروىٰ عنه ابن أبي عمير، وهو من الخامسة[٣].

وأيُّوب بن الحُرّ، جعفيّ، مولىٰ، ثقة، كما عن النجاشيّ والطوسيّ، من الخامسة، مرَّ آنفًا[٤].

تحقيق الصدور:

وصف العلاّمة المجلسيّ - قُدّست نفسه - الحديث بـ«الصحيح»[٥]، فالقول بوثاقة البرقيّ هو المُعتمد لدىٰ الجميع، وبغضّ النَّظر عن السَّند فكلّ عبائر هذه الرواية وردت في روايات أخرىٰ معتبرة السَّند - أيضًا -، فهي رواية تشمل عدّة قضايا مستفيضة في ثنايا الروايات، والسَّند هنا معتبر، فالوثوق لا ريب مُتحصّل منها.

---

(١) يُنظر: ج١، ح٣٣، ص٢٥٨.

(٢) يُنظر: ج١، ح٣٦، ص٢٦٨.

(٣) يُنظر: ج١، ح٣٤، ص٢٦٠.

(٤) يُنظر: ج٢، ح٢٠٣، ص٧٦٥.

(٥) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص١٥٧.

٧٠٧/ ٤. عِدّة مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحمّد، عَنِ الحُسين بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حمّاد بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الحُسين بْنِ الْمُخْتَارِ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنَّ عَلِيّاً عليه السلام كَانَ مُحَدَّثاً»، فَقُلْتُ[١]: فَتَقُولُ[٢]: نَبِيٌّ؟ قَالَ: فَحَرَّكَ بِيَدِهِ[٣] هكَذَا[٤]، ثُمَّ قَالَ: «أَوْ[٥] كَصَاحِبِ سُلَيْمَانَ، أَوْ كَصَاحِبِ مُوسىٰ، أَوْ كَذِي الْقَرْنَيْنِ، أَوَ مَا بَلَغَكُمْ أَنَّهُ قَالَ: وَفِيكُمْ مِثْلُهُ؟!»[٦].

رجال السَّند:

العدّة هم مجموعة من مشايخ الكُليني، من أهل الطبقة الثامنة، ممَّن يوثق بنقلهم، ومرَّ بيان الكلام في ذلك[٧].

---

(١) في «ب، ض، ف، بف، بر»، وحاشية «بس»، والوافي: «قلت».

(٢) وفي البصائر: ص٣٦٦، ح٢: «فنقول». وفي شرح المازندراني: ج٦، ص٥٥: «قوله: فنقول: نبيّ، أي هو نبيّ. ونقول، على صيغة المتكلّم مع الغير، ويحتمل الخطّاب».

(٣) في الوافي، والبصائر: ص٣٦٦، ح٢: «يده».

(٤) في الوافي: «كأنّه رفع يده وأشار برفع يده إلى نفي النبوّة».

(٥) كلمة «أو» بمعنى «بل» كما قال الجوهريّ: «وقد يكون بمعنى (بل) في توسّع الكلام». أو المعنى: لا تقل: إنّه نبيّ، بل قل: محدَّث أو كصاحب سليمان. أو المعنى: أنّ تحديث الملك قد يكون للنبيّ وقد يكون لغيره كصاحب سليمان. راجع: الوافي: ج٣، ص٦٢٦؛ مرآة العقول: ج٣، ص١٥٨؛ الصحاح: ج٦، ص٢٢٧٤ (أو).

(٦) الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّ الأئمّة عليهم السلام محدّثون مفهّمون، ح٧١٥، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد... عن الحارث بن المغيرة، عن حُمران بن أعين، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة. وفي بصائر الدرجات: ص٣٦٦، ح٢؛ وص٣٢١، ح٣؛ والاختصاص: ص٢٨٦، عن أحمد بن مُحمّد... عن الحارث بن المغيرة، عن حُمران، عن أبي جعفر عليه السلام، وفي الأخيرتين مع اختلاف يسير وزيادة؛ الوافي: ج٣، ص٦٢٦، ح١٢١٣.

(٧) يُنظر: ج١، ح١، ص٢٥.

وأحمد بن مُحمّد هنا هو أبو جعفر أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ الأشعريّ، كما يظهر من روايته عن الحُسين بن سعيد متبوعًا بالإطلاق، ثقة ثقة، شيخ القمّيّين ووجههم وفقيههم، غير مدافع، قال ابن حجر: شيخ الرافضة بقم. وهو من السابعة، تُوفّي بعد (٢٧٤هـ)[١].

والحُسين بن سعيد كوفيّ الأصل، ثُمَّ بعد ذلك أهوازيّ، وثّقه الطوسيّ، وعدّه الكشيّ في الثّقات من أهل العلم، روىٰ عنه أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ، قال ابن النديم فيه وفي أخيه الحسن: «أوسع أهل زمانهما علمًا بالفقه، والآثار والمناقب، وغير ذلك من علوم الشيعة»، وهو من صغار السادسة، ووفاته في حدود سنة (٢٤٠هـ) بحسب المقاربات السَّنديّة[٢].

وحمّاد بن عيسىٰ غريق الجُحفة، الراوي المعروف، أبو مُحمّد الجُهنيّ، قيل: عربيّ، وقيل: مولىٰ جُهينة، كوفيّ، سكن البصرة. قال النجاشيّ: «كان ثقة في حديثه، صدوقًا»، ووثّقه الشَّيخ في الفهرست والرِّجال، وذكروه في أصحاب الإجماع، وهو من الخامسة أو صغارها وعُمِّر حتّىٰ تُوفِّي مع السادسة سنة (٢٠٩هـ) عن نيف وتسعين عامًا[٣].

والحُسين بن مختار هو القلانسيّ، أبو عبد الله، البجليّ الأحمسيّ، مولىٰ أحمس من بجيلة، كوفيّ، ذكر الشَّيخ كونه واقفًا، وذكره المفيد في ما ينسب إليه من الإرشاد في خاصّة الإمام الكاظم عليه السلام وثقاته، وأهل الورع والتقوىٰ والعلم، وذكر العلّامة عن ابن عُقدة أنَّ ابن فضّال وثّقه، يمكن قبول روايته في حال كان المتن مساعدًا لذلك، ولم يكن من معارض. وهو من الخامسة[٤].

---

(١) يُنظر: ج١، ح١، ص٣٠.
(٢) يُنظر: ج٢، ح١٢٥، ص٥٦٢.
(٣) يُنظر: ج٢، ح ٤٩، ص١٣٨.
(٤) يُنظر: ج٢، ح ١٩٨، ص٧٤٧.

الحـارث بـن مغيرة هو أبـو عليّ النَّصريّ، مـن بني نصر بن مُعاويـة، بصريّ، كان بيّاعًا للقماش الزُّطّيّ، وثَّقه النجاشـيّ مكرّراً، وفيه مدح في الاختيار، ورواية صحيحة في عظم شأنه، وهو من الرابعة علىٰ الصحيح[1].

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ في وصف السَّند أنَّه «مُوَثَّق»[2]؛ وسبب ذلك وجود الحُسين بن مختار الواقفيّ بحسب الشَّيخ، وكونه ثقة اعتمادًا علىٰ العلّامة.

أقـول: روىٰ الحارث بن المغيرة هذه الرواية ببعض التغيير في الألفاظ عن حُمران بـن أعين في مواضـع أخرىٰ، ولعلَّه هو الصواب، مع أنَّه لا إشـكال في الطبقة حتّىٰ مع عدم وجود حُمران في السَّـند، وأمّا المضمون فتجده مرويّـًا – أيضًا – في عدّة روايات مجـزءًا بين رواية وأخرىٰ، فالوثـوق بمضمونها مُتحصّل بغضّ النَّظر عن السَّـند، مع ملاحظـة أنَّ قولـه: (فيكم مثله) المقصود به الأئمّة من ولـد عليّ عليه السلام، كما يتضح من رواية زرارة حين سؤاله لأبي جعفر عليه السلام.

---

(١) يُنظر: ج٢، ح٦٦، ص٢٣٩.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص١٥٧.

٧٠٨/ ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعاوية، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ[١]: مَا مَنْزِلَتُكُمْ؟ وَمَنْ تُشْبِهُونَ[٢] مِمَّنْ مَضىٰ؟ قَالَ: «صَاحِبَ[٣] مُوسىٰ وَذَا[٤] الْقَرْنَيْنِ كَانَا عَالِمَيْنِ، وَلَمْ يَكُونَا نَبِيَّيْنِ[٥]»[٦].

رجال السَّند:

عليّ بن إبراهيم هو أبو الحسن، ثقة في الحديث، ثبت معتمد، صحيح المذهب، أضرَّ في آخر عمره، صاحب التفسير، قمّي، قال ابن النديم: «من العُلماء الفقهاء». بقي حيًّا إلىٰ بعد (٣٠٧هـ)، كما يظهر من بعض أسناد الصدوق، وهو من الثامنة[٧].

وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، أبو إسحاق القمّيّ، كوفيّ الأصل، يوثق به مع أنَّه لم يوثَّق صريحًا لقرائن، تَرَحَّمَ عليه ابنه في مقدّمة التفسير، وأكثر عنه في التفسير، ذكر ابن طاووس الاتِّفاق علىٰ وثاقته، وهو من السابعة[٨].

---

(١) في «ف، بف»: – «له».

(٢) في «ب، بح»: «تشبّهون». وفي «ف»: «تشبّهون به».

(٣) في البصائر: «كصاحب».

(٤) هكذا في «ب، ف، بع، جو» وهو الأنسب في جواب «من تشبِهون». وفي «ألف» والبصائر: ص٣٦٦: «ذي». وفي أكثر النسخ والمطبوع: «ذو».

(٥) في «ف»: «بنبيّين».

(٦) بصائر الدرجات: ص٣٦٦، ح٣، بسنده عن محُمّد بن أبي عمير. وفي تفسير العيّاشي: ج٢، ص٣٣٠، ح٤٥، عن بريد، عن أحدهما ﷺ؛ وفيه: ص٣٤٠، ح٧٤، عن بريد بن مُعاوية، عن أبي جعفر وأبي عبدالله ﷺ؛ الوافي: ج٣، ص٦٢٢، ح١٢٠٤.

(٧) يُنظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

(٨) يُنظر: ج١، ح٩، ص١٦٣-١٦٦.

وابن أبي عُمير هو مُحمّد بن أبي عمير، الراوي الشَّهير، أبو أحمد، مُحمّد بن زياد بن عيسىٰ الأزديّ، من موالي المُهلّب بن أبي صفرة، بغداديّ، جليل القدر، عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين، كما عن النجاشيّ، وحكىٰ النجاشيّ القصَّة المعروفة من حبس هارون الرَّشيد له؛ ليدلّ علىٰ أسماء الشيعة فصبر، وقيل: حبسه المأمون ليلي القضاء، فولّاه قضاء بعض البلدان، وقيل: صاحبه المأمون بعد وفاة الرّضا ﷺ، وقال الشَّيخ: «كان من أوثق الناس عند الخاصّة والعامّة، وأنسكهم نُسكًا، وأورعهم وأعبدهم، وأنَّه واحد أهل زمانه في الأشياء كلّها»، وحكىٰ الشَّيخ والنجاشيّ ذلك عن الجاحظ، وأنَّه ذكر - أيضًا - أنَّه كان وجهًا من وجوه الرافضة. وعن عليّ ابن فضّال أنَّه ذكر أنَّ ابن أبي عُمير أفقه من يُونُس بن عبد الرَّحمن، وأصلح. وحكىٰ تلميذه الفضل بن شاذان فضله وعبادته، ووصفه في سند الحسكانيّ بالثِّقة المأمون، وهو في الوثاقة أشهر من أنْ يوثَّق، أحدُ الثلاثة الذين اشتهر أنَّهم لا يروون إلَّا عن الثِّقات، وأحدُ أصحاب الإجماع، تُوفِّي سنة (٢١٧هـ)، وهو من السادسة[١].

وأمّا ابن أذينة، فهو عُمر بن أُذينة، ذكروا أنَّ اسمه مُحمّد بن عُمر، وغلب اسم أبيه عليه. وثَّقه الشَّيخ، ومدحه النجاشيّ، قائلًا: شيخ أصحابنا البصريّين ووجههم. تُوفِّي قرابة سنة (١٦٩هـ)، وهو من كبار الخامسة[٢].

وأمّا بُريد بن مُعاوية فهو بُريد بن مُعاوية العجليّ، الراوي المعروف، أبو القاسم، عربيّ كوفيّ، وجه من وجوه أصحابنا، وفقيه، له محلٌّ عند الأئمّة، أحدُ أصحاب الإجماع، وردت فيه روايات معتبرة تجعله في المقام الأعلىٰ في الرواة، تُوفِّي سنة (١٤٨هـ)، وهو من مشاهير الرابعة[٣].

---

(١) يُنظر: ج١، ح٣٦، ص٢٦٤.

(٢) يُنظر: ج٢، ح١٠٩، ص٥٢٢.

(٣) يُنظر: ج٢، ح٨٥، ص٣٩٥.

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ في وصف السَّند أنَّه «حسن»[1]، وذلك لمكان إبراهيم بن هاشم، كما ذكرناه غير مرّة، نعم، هناك كلام تطرّقنا إليه في ملاقاة ابن أبي عمير وعُمر بن أذينة، والظاهر الملاقاة وعدم سقوط الواسطة، خاصّة أنَّ روايات ابن أبي عمير عن بُريد بن مُعاوية يمرُّ كثير منها بواسطة عُمر بن أذينة، فمن جهة السَّند فهو معتبر بلا كلام، وكذا المتن فمضمونه متكرّر في الروايات المختلفة المصادر، وقد تجده موزَّعًا بين أكثر من رواية، فالرواية يوثق بصدورها.

---

(١) مرآة العقول، العلّامة المجلسّي: ج٣، ص١٥٩.

٦/٧٠٩ . مُحمّـد بْـنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَـدَ بْنِ مُحمّد، عَـنِ البرقيّ، عَـنْ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ سَـدِيرٍ، قَـالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: إِنَّ قَوْماً يَزْعُمُونَ أَنَّكُـمْ آلِهَةٌ، يَتْلُونَ عَلَيْنَا بِذلِـكَ(١) قُرْآنـاً ﴿وَهُوَ الَّذِى فِي السَّـماءِ إِلٰهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلٰهٌ﴾(٢)؟ فَقَالَ: «يَا سَـدِيرُ، سَـمْعِي وَبصريّ وَبَشَـرِي وَلَحْمِي وَدَمِي وَشَـعْرِي مِنْ هؤُلَاءِ(٣) بَـرَاءٌ(٤)، وَبَرِئَ اللهُ مِنْهُـمْ(٥)، مَـا هؤُلاءِ عَلىٰ دِينِـي، وَلاَ عَلىٰ دِينِ آبَائِـي؛ وَاللهِ، لاَ يَجْمَعُنِـي اللهُ وَإِيَّاهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلاَّ وَهُوَ سَـاخِطٌ عَلَيْهِمْ». قَالَ: قُلْتُ: وَعِنْدَنَا قَوْمٌ يَزْعُمُونَ أَنَّكُمْ رُسُـلٌ، يَقْـرَؤُونَ(٦) عَلَيْنَـا بِذلِكَ قُرْآناً: ﴿يا أَيُّهَا الرُّسُـلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّباتِ وَاعْمَلُوا صالحِاً إِنِّي بِما تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾(٧)؟ فَقَالَ: «يَا سَـدِيرُ، سَـمْعِي وَبصريّ وَشَـعْرِي وَبَشَرِي(٨) وَلَحْمِي وَدَمِي مِنْ هؤُلَاءِ بَرَاءٌ(٩)، وَبَرِئَ اللهُ مِنْهُمْ وَرَسُولُهُ، مَا هؤُلَاءِ عَلىٰ دِينِي، وَلاَ عَلىٰ دِينِ آبَائِي؛ وَاللهِ(١٠)، لا يَجْمَعُنِي اللهُ وَإِيَّاهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا وَهُوَ سَاخِطٌ عَلَيْهِمْ».

---

(١) هكذا في النسخ التي قوبلت والبحار. وفي المطبوع: «بذلك علينا».

(٢) الزخرف (٤٣): ٨٤.

(٣) في البحار: - «من هؤلاء».

(٤) في «ض، و، بـر، بف» والوافي: «بري ء». و«البرَاء» و«البرَي ء» سـواء في المعنى، إلاّ أنّ البرَاء لا يُثنّـى ولا يُجمع؛ لأنّه مصدر في الأصل، مثل سـمع سماعًا. وأمّا الـبريء فيثنّى ويجمع ويؤنّث. راجع: الصحاح، ج١، ص٣٦؛ النهاية: ج١، ص١١٢ (برأ).

(٥) في «ب، ج»: + «ورسوله». وفي حاشية «بر»: «والله بريء منهم ورسوله».

(٦) في «ف»: «ويقرؤون».

(٧) المؤمنون (٢٣): ٥١.

(٨) في «ف»: - «وبشري».

(٩) في «ج، و، بر، بس، بف»، والوافي: «بريء».

(١٠) في «ألف، بح»: -«الله». وفي «ب»: -«والله».

قَـالَ: قُلْتُ: فَمَا أَنْتُـمْ؟ قَالَ: «نَحْنُ خُـزَّانُ عِلْمِ اللهِ، نَحْـنُ[١] تَرَاجِمَـةُ[٢] أَمْرِ[٣] اللهِ، نَحْـنُ[٤] قَوْمٌ مَعْصُومُـونَ، أَمَرَ[٥] اللهُ- تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ- بِطَاعَتِنَـا، وَنَهىٰ عَنْ مَعْصِيَتِنَا، نَحْنُ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ عَلىٰ مَنْ دُونَ السَّمَاءِ وَفَوْقَ الْأَرْضِ»[٦].

رجال السَّند:

مُحمّد بن يحيىٰ هو أبو جعفر الأشـعريّ، العطّار، القمّيّ، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الرواية والحديث، من الثامنة، تُوفِّي قرابة (٣٠٠هـ)[٧].

وأحمـد بـن مُحمّد يظهر أنَّه ليـس أحمد بن مُحمّد بن خالد البرقـيّ، بل أحمد بن مُحمّد بن عيسـىٰ الأشـعريّ؛ بدلالـة روايته عن البرقـيّ وذكره باللقـب، وإلّا لو كان الراوي أحمد بن مُحمّد بن خالد البرقيّ، لكان الأنسـب أنْ يُعبَّر في السَّـند بقوله: (عن

---

(١) في «ج، ض، ف»: «ونحن».

(٢) «التَرَاجِمَـة» و«التراجـم»: جمع التَرْجَمَان، أو التَرَجُمَان، أو التُرجُمَان. وهو من يفسرّ الكلام بلسـان آخر. راجع: الصحاح: ج٥، ص١٩٢٨(رجم).

(٣) في «ب» والبصائر: «وحي».

(٤) في «ج، ض، ف»: «ونحن».

(٥) في «ج»: «أمركم».

(٦) بصائر الدرجات: ص١٠٤، ح٦، عن أحمد بن مُحمّد، من قوله: «فما أنتم؟» مع اختلاف يسـير؛ وفي الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّ الأئمّة عليهم السلام ولاة أمر الله وخزنة علمه، ح٥١١، بسـند آخر عن سدير، عن أبي جعفر عليه السلام مثل ما في البصائر. رجال الكشّيّ: ص٣٠٦، ح٥٥١، بسنده عن مُحمّد بـن خالد البرقيّ، عن أبي طالب القمّيّ، عن حنان بن سـدير، عـن أبيه، عن أبي عبدالله عليه السلام، مع اختلاف يسير. وفي تفسـير العيّاشي: ج١، ص٣٨٣، ح١٢٢، عن أبي طالب القمّيّ، عن سدير، مـن قوله: «نحن الحجّـة البالغة»؛ الـوافي: ج٣، ص٦٢٢، ح١٢٠٧؛ البحار: ج٢٥، ص٢٩٨، ذيل ح٦٢.

(٧) يُنظر: ج١، ح١، ص٢٩.

أبيه) وليس عن البرقيّ وهو يريد أباه.

وأحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ أبو جعفر الأشعريّ، عربيّ، قمّيّ، كبير قم وابن كبيرها، ثقة، شيخ القمّيّين ووجههم وفقيههم غير مدافع، قال ابن حجر: «شيخ الرافضة بقم». وهو من السابعة، تُوفِّي بعد وفاة زميله أحمد بن مُحمّد بن خالد البرقيّ الذي وافاه الأجَل سنة (٢٧٤هـ)[١].

والبرقيّ هو أبو عبد الله، مُحمّد بن خالد البرقيّ، مولىٰ أبي موسىٰ الأشعريّ، كما عن النجاشيّ، مولىٰ جرير بن عبد الله، كما عن ابن الغضائريّ. قمّيّ، والد صاحب المحاسن، وثّقه الشّيخ، وقال النجاشيّ: «وكان ضعيفًا في الحديث، أديبًا، حسن المعرفة بالأخبار وعلوم العرب»، وجاء في كتاب ابن الغضائريّ «يعرف وينكر، يروي عن الضعفاء كثيرًا، ويعتمد المراسيل». والمقصود أنَّ حديثه يعرف تارة، وينكر تارة أخرىٰ، والرجل ثقة مع بعض اللين، وهو مِمَّن لا يكترث عمّن يروي، ويكثر الإرسال، وهو من صغار السادسة[٢].

وأبو طالب هو عبد الله بن الصَّلت القمّيّ، التَّيميّ، المولىٰ، الراوي المعروف، وثَّقه العلمان النجاشيّ والطوسيّ، وأضاف النجاشيّ إلىٰ الوصف بالوثاقة أنَّه مسكون إلىٰ روايته، قال الصدوق: «وكان أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ في فضله وجلالته يروي عن أبي طالب عبد الله بن الصَّلت القمّيّ – رضي الله عنه –»، روىٰ في التفسير. وهو من صغار السادسة[٣].

وسدير الصيرفيّ هو أبو الفضل، سدير بن حُكيم الكنديّ، مولىٰ، كوفيّ، والد الراوي المعروف حنان، لم يذكر في فهارس مُصنّفِينَا، وذكر في رجال الشَّيخ، والصَّحيح توثيق العامّة له مع وصفهم إيّاه بالرفض والتَّشيّع، وفي شأنه رواية معتبرة تشير إلىٰ شدّة اهتمام الصادق عليه السلام بحاله، وهو من الثالثة التي أدركتها الخامسة كونه مُعَمّرًا؛ ولذا

---

(١) يُنظر: ج١، ح١، ص٣٠.

(٢) يُنظر: ج١، ح٣٣، ص٢٥٨.

(٣) يُنظر: ج٣، ح٤٠٢، ص٤٨٢.

لا تصحّ رواية السادسة عنه بشكل من الأشكال(١).

ومنه يظهر عدم التّوافق الطبقيّ في هذا السَّند، حيث يروي فيه أبو طالب القمّيّ عبد الله بن الصَّلت، وهو من السادسة عن سدير، وهو من الثالثة التي أدركتها الخامسة، ومثل هذا الارتباك الطبقيّ عَرَضٌ من أعراض التصحيف، وسيأتي تفصيله في تحقيق الصدور.

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ في وصف السَّند: إنَّه «حسن»(٢)؛ وذلك لمكان إبراهيم بن هاشم، كما ذكرناه غير مرّة، إلَّا أنَّ هناك مشكلة ظاهرة في السَّند كما قلنا، وهي رواية أبي طالب عن سدير.

ويمكن أنْ تلاحظ - أيضًا - ارتباكًا طبقيًّا آخر وهو أنَّ البرقيّ الأب يروي عن أبي طالب، وهما من نفس الطبقة، بل روىٰ الحُسين بن سعيد والبرقيّ الأب الجزء الأخير من هذه الرواية معًا عن أبي طالب، وكلّهم من نفس الطبقة، كما في البصائر، ولكنَّ هذا الأخير لا غبار عليه، فرواية البرقيّ الأب والحُسين بن سعيد عن قرينهما في الطبقة ليس غريبًا، خاصّة مع منزلته العالية وقتها، فالفارق الطبقيّ بينهم ليس زمنيًّا، بل في المنزلة، بل لا يبعد أنْ يكون أصغر منهما قليلًا حتّىٰ، ولعلَّ ذلك ما جعل الصدوق يقول إن أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ في فضله وجلالته كان يروي عنه، ممّا يشير إلىٰ أنَّه لا يبعد أن يكون قريبًا من عُمر أحمد، وليس مشايخ أحمد فقط.

وأبو طالب عبد الله بن الصَّلت وفق هذا التَّقريب، مردّد بين السادسة والسابعة، حيث عدّه السيّد البروجرديّ - قُدّست نفسه - في عدّة مواضع من السابعة، وفي أخرىٰ من السادسة، وعددناه في الألف من صغار السادسة، فأنّىٰ له أنَّ يروي عن سدير، فهو وإن كان مُعَمّرًا، لكن غاية من أدركه هم الخامسة أو بعض منها، ويظهر أنَّ روايات أبي طالب عن سدير هي عن ابن سدير حنان وليس عنه، أو أنَّها عن حنان

(١) يُنظر: ج٤، ح٥١١، ص٣٢٩.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسيّ: ج٣، ص١٥٩.

بن سـدير عن سـدير، أو أنَّها جاءت بصيغة عن ابن سدير عنه، والمقصود عن سدير، فحصل التصحيف بسقوط (ابن)، وأربَكَتْ (عنه) الناسخ، فحرّفت أو مسحت.

ويؤكّد هذا المعنىٰ ورود تلك الرواية في الاختيار، حيث روىٰ الكشيّ عن «مُحمّد بن مسعود، عن الحُسين بن إشكيب، عن ابن أورمة، عن مُحمّد بن خالد البرقيّ، عن أبي طالب القمّيّ، عن حنان بن سـدير، عن أبيه، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنَّ قومًا يزعمـون أنَّكم آلهة، يتلون علينا بذلك قرآنًا يَا أَيُّهَا الرُّسُـلُ كُلُـوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ، قال: يا سدير سمعي وبصريّ وشعري وبشري ولحمي ودمي من هؤلاء براء، بَرِئَ الله منهم ورسوله، ما هؤلاء علىٰ ديني ودين آبائي، والله لا يجمعني وإيّاهم يوم القيامة إلّا وهو عليهم ساخط. قال: قلت: فما أنتم جعلت فداك؟ قـال: خُزّان علم الله، وتراجمة وحي الله، ونحن قوم معصومون أمر الله بطاعتنا، ونهىٰ عن معصيتنا، نحن الحُجَّة البالغة علىٰ من دون السـماء وفوق الأرض. قال الحُسـين بن إشكيب: وسمعت من أبي طالب عن سدير إن شاء الله»[1].

وهي نفس الرواية، ولكن الإضافة التي ذُكرت في كتاب الاختيار في ذيل هذه الرواية عن الحُسـين بن إشـكيب هي التي قد تكون سببًا في قبول رواية أبي طالب عن سدير، ولكنَّها ممنوعة منعًا باتًا، فأين الثالثة من السادسـة والسـابعة؛ ولأنَّ كتاب الكشـيّ فيه مـن التصحيف الكثير؛ فالظاهر أنَّ هذا الذيل قد سـقط منه كلمة (ابن) التي وردت في سند الرواية.

فالمُحصِّلـة: أنَّ أبـا طالـب القمّـيّ روىٰ هذه الرواية عن ابن سـدير، كما في سـند الاختيار وأسـناد أخرىٰ، وحنان ممَّن رأىٰ السَّـجَّاد عليه السلام، وأدرك الباقر عليه السلام وهو مُعَمَّر كأبيـه، بـل هو أَطول عُمُرًا من أبيه، حيث عُمِّر عُمُرًا طويـلًا فاق المائة عام، ممّا جعل السادسة تدركه وإن كان من الرابعة، فلا إشكال من رواية أبي طالب القمّيّ عن حنان مباشرة. وعلىٰ هذا التقدير فالسَّند معتبر، خاصّة مع تضافره مع سند الكشيّ.

(١) اختيار معرفة الرِّجال، الشَّيخ الطوسّي: ج٢، ص٥٩٤.

ويلاحظ أنَّ متن الرواية موثوق الصدور - أيضًا - بغضّ النَّظر عن سنده، فقد استخدم بعض الغُلاة هذه الآية ﴿وَهُوَ الَّذِى فِى السَّماءِ إِلهٌ وَفِى الْأَرْضِ إِلهٌ﴾ لمُحاججة الشيعة آنذاك، كما يظهر من الرواية الصحيحة حول كلام أبي شاكر الدَّيصانيّ مع هشام بن الحكم المارّة في الكافي، وردّ أبي عبد الله الصادق عليه السلام عليها في اسم هذا الرجل في بغداد والبصرة[1].

روىٰ الصفّار القسم الأخير من الرواية عن «أحمد بن مُحمّد، عن الحُسين بن سعيد وأبي عبد الله البرقيّ، عن أبي طالب، عن سدير»[2]. ورواه - أيضًا - الكُلينيّ عن «عليّ بن موسىٰ، عن أحمد بن مُحمّد، عن الحُسين بن سعيد ومُحمّد بن خالد البرقيّ، عن النَّضر بن سُويد رفعه عن سدير»[3]، فالرواية موثوقة الصدور ولا إشكال فيها.

---

(١) الكافي، الكُلينيّ: ج١، ص١٢٨، ح١٠.

(٢) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص١٠٤، ح٦.

(٣) الكافي، الكُلينيّ: ج١، ص١٩٢، ح٣.

٧١٠/ ٧. عدّة مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحمّد، عَنِ الحُسين بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بَحْرٍ، عَنِ ابْنِ مُسكان، عَنْ عَبْدِ الرَّحمن بْنِ أَبِي عَبْدِ اللهِ، عَنْ مُحمّد بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ: «الْأَئِمَّةُ بِمَنْزِلَةِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله إلاّ أَنَّهُمْ لَيْسُوا بِأَنْبِيَاءَ، وَلا يَحِلُّ لَهُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَا يَحِلُّ[١] لِلنَّبِيِّ، فَأَمَّا مَا خَلاَ ذلِكَ فَهُمْ فِيهِ[٢] بِمَنْزِلَةِ رَسُولِ اللهِ[٣] صلى الله عليه وآله»[٤].

رجال السَّند:

العـدّة من الأصحاب هـم مجموعة من مشـايخ الكُليني، من أهـل الطبقة الثامنة، ممَّن يوثق بنقلهم، ومرَّ بيان الكلام في ذلك[٥].

وأحمد بن مُحمّد – كما يبدو هنا – هو ابن عيسىٰ، أبو جعفر الأشعريّ، ثقة، شيخ أصحابنا في قم ووجههم وفقيههم، وهو من السابعة، بقي إلىٰ بعد سنة (٢٧٤هـ)[٦].

والحُسين بن سعيد كوفيّ الأصل، ثُمَّ بعد ذلك أهوازيّ، نقل الطوسيّ وثاقته، وعدّه الكشيّ في الثِّقات من أهل العلم، روىٰ عنه أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ، قال ابن النديم فيه وفي أخيه الحسـن: «أوسـع أهل زمانهما علمًا بالفقه والآثار والمناقب، وغير ذلك من علوم الشـيعة» وهو من صغار السادسـة، ووفاته في حدود سـنة (٢٤٠هـ) بحسب

---

(١) في «ض»: «ما تحلّ».

(٢) في «ألـف، ج، ض، ف، و، بـح، بر، بس، بف»، والوافي، والبحار، ج١٦ وج٢٧: – «فيه». وهو ممّا لابدّ منه لربط الخبر بالمبتدأ.

(٣) في «ج»: «النَّبيّ».

(٤) الوافي: ج٣، ص٦٢١، ح١٢٠٢؛ البحار: ج١٦، ص٣٦٠، ح٥٧؛ وج٢٧، ص٥٠، ح٢.

(٥) يُنظر: ج١، ح١، ص٢٥.

(٦) يُنظر: ج١، ح١، ص٣٠.

المقاربات السَّنديّة[١].

عبـد الله بـن بحر هو أبـو الرّضا الحضرميّ، كـوفيّ، ذكر العلامة أنـه روىٰ عن أبي بصير، غالبًا ما يتوسّـط الحُسـين بن سـعيد وحريز وابن مُسـكان، ضعَّفه في كتاب ابن الغضائريّ، وجاء اسـمه في أسـناد التفسـير، فهو مُوَثَّق عند السـيّد الخوئيّ – قُدّست نفسه –، ولكنَّنا لا نذهب إلىٰ توثيقه، وهو من السادسة[٢].

وابن مُسـكان هو أبو مُحمّد، عبد الله بن مُسكان، مولىٰ عَنَزَة، كوفيّ، ثقة، عين، من أصحاب الإجماع، وممّن عدّه المفيد في رسـالته العدديّة من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، ولد في حدود (١١٠هـ)، تُوفِّي قبل سنة (١٨٧هـ) بقليل من الخامسة[٣].

وعبـد الرَّحمن بْنِ أَبِـي عَبْدِ اللهِ البصريّ هو أبو هَمَّام الشـيبانيّ، قيل: مولىٰ، وقيل: عربيّ، من كندة، بصريّ، أصله كوفيّ، ثقة، من الرابعة، سيأتي تفصيل الكلام فيه.

ومُحمّد بن مسـلم أبو جعفر الثقفيّ، مولىٰ الأوقص، كوفيّ، طائفيّ، أعور، طحّان. «وجـه أصحابنـا بالكوفة، فقيـه، ورع، صحب أبـا جعفر وأبا عبـد الله عليهما السلام، وكان من أوثق الناس»، كما عن النجاشـيّ، وعدّه المفيد في رسالته العدديّة من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، وذكره الكشيّ في أهل الإجماع، وفيه صحاح تجعله في المقام الأعلىٰ، تُوفِّي سنة (١٥٠هـ) من الرابعة[٤].

٥ عَبْدِ الرَّحمن بْنِ أَبِي عَبْدِ الله:

هو أبو هَمَّام، عبد الرَّحمن بن ميمون، وثَّقه النجاشيّ وابنه وحفيده، وهو من الرابعة كما في الألف، راوٍ معروف عند الفريقين. نعم، هناك اضطراب في تحديد ولائه أو نسبه، فجعل البرقيّ نسبه عربيًّا من كندة، قال البرقيّ: «عبد الرَّحمن بن أبي عبد الله، من أهل

(١) يُنظر: ج٢، ح١٢٥، ص٥٦٢.
(٢) يُنظر: ج٣، ح٣٤٤، ص٣٣٤.
(٣) يُنظر: ج٢، ح١٠٧، ص٤٨٩.
(٤) يُنظر: ج١، ح١، ص٤٢.

البصرة، عربيّ، من كندة»[١]. وعدّه النجاشيّ من موالي كندة، فقال في ترجمة حفيده: «إسماعيل بن هَمَّام بن عبد الرَّحمن بن أبي عبد الله ميمون البصريّ، مولىٰ كندة.. ثقة هو وأبوه وجدّه»[٢].

ولم يتطرّق ابن فضّال إلىٰ الولاء والنسب، وذكر القرابة، وأنَّه كان ختن الفُضيل بن يسار، حيث جاء في الاختيار: «أبو عمرو (الكشيّ): سألت مُحمّد بن مسعود (العياشيّ)، عن عبد الرَّحمن بن أبي عبد الله؟ فذكر عن عليّ بن الحسن بن فضّال، أنَّه عبد الرَّحمن بن ميمون الذي في الحديث، وأبو عبد الله رجل من أهل البصرة اسمه ميمون، وعبد الرَّحمن هو ختن فضيل بن يسار»[٣].

وأمّا الشَّيخ، فقد عدّه من موالي بني شيبان حين ذكره في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، وقال: «عبد الرَّحمن بن أبي عبد الله البصريّ، مولىٰ بني شيبان، وأصله كوفيّ، واسم أبي عبد الله ميمون، حدّث عنه سلمة بن كهيل، فيقول: عن أبي عبد الله الشيبانيّ، وكثير النوا - أيضًا - عن أبي عبد الله، وحدّث عنه - أيضًا - خالد الحذّاء وشعبة وعوف بن أبي جميلة، فسمّوه كلّهم ميمون، روىٰ عن عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، والبراء بن عازب، وعبد الله بن بريدة، وكان عبد الرَّحمن هذا ختن الفضيل بن يسار»[٤].

وقد جاء قريبًا منه في التاريخ الكبير للبخاريّ المتوفّىٰ (٢٥٦هـ) في حال أبيه: «ميمون أبو عبد الله، مولىٰ عبد الرَّحمن بن سمرة القرشيّ، يعدّ في البصريّين، سمع زيد بن أرقم والبراء، روىٰ عنه شعبة وخالد وقتادة وعوف، نسبه إسحاق بن عُثمان، قال إسحاق عن عليّ: كان يحيىٰ لا يحدّث عنه»[٥]. لكنَّه كما، ترىٰ ذكر أنَّه مولىٰ

(١) رجال البرقيّ، البرقيّ: ص٢٤.
(٢) رجال النجاشيّ، النجاشيّ: ت٦٢، ص٣٠.
(٣) اختيار معرفة الرِّجال، الطوسيّ: ج٢، ص٥٩٩.
(٤) الرِّجال، الطوسيّ: ص٢٣٦.
(٥) التاريخ الكبير، البخاريّ: ج٧، ص٣٣٩.

قرشـي، وكذا ذكر البخاريّ في ترجمته، فقال: «عبد الرَّحمن بن ميمون، وكنية ميمون أبو عبد الله، مولىٰ عبد الرَّحمن بن سـمرة القرشـيّ البصريّ عن أبيه، قال إسحاق عن علـيّ: كان يحيىٰ لا يحدّث عن ميمون»[١]. وتبعه ابن حجر في تقريب التهذيب: «عبد الرَّحمن بن ميمون البصريّ، مولىٰ عبد الرَّحمن بن سـمرة، مقبول، من السـابعة»[٢]. وكـذا في تهذيـب التهذيب: «عبد الرَّحمن بن ميمون البصـريّ، مولىٰ عبد الرَّحمن بن سـمرة، روىٰ عن أبيه ميمون بن عبد الله وعوف الأعرابيّ . وعنه يعقوب بن إسـحاق الحضرميّ وزيد بن الحبّاب وعبد النور بن عبد الله وسـليمان بن قرم . ذكره ابن حبّان في الثِّقات . روىٰ له ابن ماجة حديثًا واحدًا في ذات الجنب»[٣].

وعلـىٰ كلٍّ تقديـر، فأبو هَمَّـام عبد الرَّحمن بـن ميمون، المكنّىٰ بأبـي عبد الله راوٍ بصريّ، ممَّن يوثّقه الفريقان بغضّ النَّظر عن ولائه لأي قبيلة، قال ابن داود في القسـم الأوّل: «عبد الرَّحمن بن أبي عبد الله، واسـم أبـي عبد الله ميمون البصريّ ق (جخ)، مولىٰ بني شيبان، ختن الفضيل بن يسار (عق): روىٰ عنه سبعمائة مسألة، ثقة»[٤].

وقـال في القسـم الثاني: «عبـد الرَّحمن بن أبي عبـد الله، قيل فيـه: لا يعرف منه إلّا أنَّ لـه حظًّـا من عقل، وقال بعض أصحابنا: إنه ظفر بتزكيتـه، وكذا ابنه أبو هَمَّام، ولم يذكرهما (جش) ولا (كش)»[٥].

أقول: لا نعلم مصدر ابن داود لما ذكره من أنَّه قيل فيه: لا يعرف منه إلّا أنَّ له حظًّا من عقل، أمّا النجاشيّ فقد ذكره في ترجمة حفيده، ولعلَّ ابن داود غفل عن ذلك؛ لأنَّه لم يذكر له ترجمة مسـتقلة، أمّا عدم ذكر الكشـيّ فلعلَّ نسخته كانت خالية منه، أو أنَّه

(١) التاريخ الكبير، البخاريّ: ج٥، ص٣٥١.
(٢) تقريب التهذيب، ابن حجر: ج١، ص٥٩٣.
(٣) تهذيب التهذيب، ابن حجر: ج٦، ص٢٥٥.
(٤) رجال ابن داود، ابن داود: ص١٢٨.
(٥) رجال ابن داود، ابن داود: ص٢٥٦.

لم يقع نظره عليه.

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ - قُدّست نفسه - عن السَّند: «ضعيف»[١]. والضعف ظاهر بعبـد الله بن بحر، ومتابعة ما يرويه ابن بحر هذا يثيـر الريبة فيه، يؤيّده ما ذكره العلّامة - قُدّسـت نفسـه - في الخلاصة، فقال: «عبد الله بن بحر، كوفيّ، روىٰ عن أبي بصير، والرجل ضعيف، مرتفع القول»[٢]. نعم، هناك خلل في الطبقة في ما نقله العلاّمة، فرواية عبد الله بن بحر عن أبي بصير بواسطة الرِّجال، ولا يروي عن أبي بصير والرِّجال.

وعبارة كونهم عليهم السلام بمنزلة الرسـول صلى الله عليه وآله، لم يروها عن الأئمَّة عليهم السلام إلّا في هذه الرواية التي في سـندها عبـد الله بن بحر هذا. نعم، ورد في روايـة ضعيفة أخرىٰ في مصدر غير ثابـت أصـلًا، نفس هـذا التعبير عن أمير المؤمنيـن عليّ بن أبي طالـب عليه السلام، فالرواية بـلا ريب لا يوثق بصدورها بغضّ النَّظر عن سـندها الضعيف، خاصّة أنَّ التعبير ليس مـن التعابيـر التي ينقلها الثِّقات عن الأئمّة عليهم السلام، ولم يرد عـن طريق مقبول، بل إن عبد الرَّحمـن بن أبي عبد الله البصـريّ راوٍ معروف عند الفريقيـن، وروىٰ حديث المنزلة الشَّـهير (أنـت منيّ بمنزلـة هارون بن موسـىٰ)، ولم يرو مـن غير طريق ابـن بحر أنَّ الأئمّة عليهم السلام بمنزلة الرسول صلىٰ الله عليه وآله.

---

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص١٦١.

(٢) الخلاصة، العلاّمة الحلّي: ص٣٧٤.

٥٤ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام مُحَدَّثُونَ مُفَهَّمُونَ

٧١١/ ١ . مُحمّـد بْـنُ يَحْيىٰ، عَـنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحمّـد، عَنِ الحجّال، عَنِ الْقَاسِـمِ بْنِ مُحمّـد[١]، عَـنْ عُبَيْدِ بْـنِ زُرَارَةَ، قَالَ: أَرْسَـلَ أَبُو جَعْفَـرٍ عليه السلام إِلىٰ زُرَارَةَ أَنْ يُعْلِمَ[٢] الْحَكَمَ بْنَ عُتَيْبَةَ[٣]: «أَنَّ أَوْصِيَاءَ مُحمّد - عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمُ السَّلاَمُ[٤] - مُحَدَّثُونَ[٥]»[٦].

رجال السَّند:

مُحمّـد بن يحيىٰ هو أبو جعفر الأشـعريّ العطّـار ، ثقة، عين، كثير الرواية، شـيخ أصحابنا في زمانه، قمّيّ من الثامنة، تُوفّي قرابة (٣٠٠هـ)[٧].

وأحمد بن مُحمّد هنا مشترك بين ثقتين؛ بين أحمد بن مُحمّد بن خالد البرقيّ وبين

---

(١) في «ف»، والوافي: + «عمّن ذكره».

(٢) في «ب، بر»: «يعلّم». وفي البصائر: «أعلم».

(٣) في «بس»: «عيينة».

(٤) في «ب، بر»: «عليهم السَّـلاَم». وفي «ج، ف»: «صلى الله عليه وآله وسـلم». وفي «بس، بف»: - «عليه وعليهم السَّلاَم». وفي البصائر: «عليّ عليه السلام» بدل «مُحمّد عليه وعليهم السَّلاَم».

(٥) في الوافي: «المحدَّث: هو الذي يحدّثه الملك في باطن قلبه، ويلهمه معرفة الأشـياء ويفهمه، وربّما يسمع صوت الملك وإن لم ير شخصه».

(٦) بصائـر الدرجـات: ص٣٢٠، ح٧، عـن أحمد بـن مُحمّد... عـن زرارة. راجع: الـكافي، كتاب الحجّة، باب في شـأن «إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِي لَيْلَةِ الْقَـدْرِ»...، ضمن ح٦٤٦؛ وباب ما جاء في الاثني عشر والنـصّ...، ح١٣٩٨؛ ونفـس البـاب، ح١٤٠٥؛ والإرشـاد: ج٢، ص٣٤٦؛ والاختصاص: ص٣٢٩؛ وعيـون الأخبـار: ج١، ص٥٦، ح٢٤؛ والأمالي للطـوسيّ: ص٢٤٥، المجلس٩، ح١٨؛ الوافي: ج٣، ص٦٢٣، ح١٢٠.

(٧) يُنظر: ج١، ح١، ص٢٩.

أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ الأشعريّ، والراجح كونه أبا جعفر، أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ الأشعريّ، وهو ثقة، شيخ أصحابنا في قم ووجههم وفقيههم، وعن ابن حجر أنَّه كبير الرافضة بقم. وهو من السابعة بقي إلىٰ بعد سنة (٢٧٤هـ)[١].

والحجّال هو أبو مُحمّد، عبد الله بن مُحمّد الأسديّ، مولىٰ، وقيل: إنَّه من موالي بني تيم، كوفيّ، يُلقّب بالحجّال والمزخرف، ثقة ثقة، ثبت، كما عن النجاشيّ. ثقة، من موالي بني تيم الله، كما عن الشَّيخ، حكىٰ الفضل بن شاذان ما كان يقع من مناظرات علميّة بينهما وأنَّ جوابه كان سديدًا، وكان أجدل الناس في علم الكلام، روىٰ عنه أحمد، وروىٰ في كامل الزيارات من السادسة[٢].

والقاسم بن مُحمّد هو الجوهريّ، مولىٰ تيم الله، بغداديّ، كوفيّ الأصل، ذكر وقفه، ولم يثبت، ولم يوثّق صريحًا، نعم روىٰ عنه ابن أبي عمير وصفوان كما يظهر، وروىٰ في كامل الزيارات، وهو من صغار الخامسة أو كبار السادسة علىٰ المختار، وكونه هنا الجوهريّ وليس الأصفهانيّ كاسولا؛ لأنَّه ممّن تروي عنه السادسة ويروي عن عبيد بن زرارة[٣].

وعبيد بن زرارة بن أعين، شيبانيّ، مولىٰ، كوفيّ، أحول، ثقة، عين، لا لبس فيه ولا شك كما عن النجاشيّ، وكان وافد الكوفيّين إلىٰ المدينة يوم تُوفِّي الصادق عليه السلام، وعدّه المفيد في رسالته العدديّة من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، وهو من كبار الخامسة أو صغار الرابعة، كما في الألف[٤].

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ – قُدّست نفسه – عن السَّند: «ضعيف»[٥]؛ والضعف لعدم

---

(١) يُنظر: ج١، ح١.
(٢) يُنظر: ج٢، ح٩١، ص٤١٦.
(٣) يُنظر: ج٢، ح١٤٤، ص٦٢٠.
(٤) يُنظر: ج٢، ح١٥٠، ص٦٣٦.
(٥) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص١٦١.

توثيق القاسم بن مُحمّد صريحًا، أو بمبنىٰ يعتمده - قُدّست نفسه -، نعم، وفق مبنىٰ مرجع الطّائفة، والسيّد الأستاذ - دام ظلهما - توثيقه؛ لكونه ممّن روىٰ عنه صفوان، وروىٰ الصفّار الرواية، وجاء في النُّسخة أنّها عن مُحمّد بن القاسم عن زرارة، والسقط واضح، والصواب ما في الكافي من أنّها عن عبيد بن زرارة.

أقول: كونهم عليهم السلام محدثون هو مضمون موثوق به، ورد في عدّة روايات سيأتي تحقيقها، لكن أنْ يكون أبو جعفر الباقر عليه السلام أرسل لزرارة وقال له أنْ يحدّث الحكم بأنّهم محدّثون، فهذا ليس مقبولًا، فمع تفرّد هذا السّند الضعيف بذلك المضمون، فإنّه يناقض صحيحة زرارة التي وردت في الاختيار، فقد روىٰ الكشّي عن «حمدويه بن نصير، قال: حدّثني محمّد بن عيسىٰ، عن ابن أبي عُمير، عن ابن أذينة، عن زرارة، قال: قدمت المدينة وأنا شابٌ أمرد، فدخلت سرادقًا لأبي جعفر عليه السلام بمنىٰ، فرأيت قومًا جلوسًا في الفسطاط وصدر المجلس ليس فيه أحد، ورأيت رجلًا جالسًا ناحية يحتجم، فعرفت برأيي أنّه أبو جعفر عليه السلام فقصدت نحوه، فسلّمت عليه، فردَّ السَّلَام عليّ، فجلست بين يديه والحجّام خلفه، فقال عليه السلام: أمن بني أعين أنت؟ فقلت: نعم، أنا زرارة بن أعين. فقال: إنّما عرفتك بالشبه، أحجّ حُمران؟ قلت: لا، وهو يقرئك السَّلَام، فقال عليه السلام: إنّه من المؤمنين حقّا لا يرجع أبداً، إذا لقيته فاقرأه منّي السَّلَام، وقل له: لم حدّثت الحكم بن عيينة عنّي أنّ الأوصياء محدّثون، لا تحدّثه وأشباهه بمثل هذا الحديث... »[1].

فالمُتحصّل أنّ أبا جعفر الباقر عليه السلام يُعلم زرارة أنّ لا يحدّث حُمران الحكم بن عتيبة بهذا الحديث، لا أنْ يُعلم زرارة أنْ يخبره به، خاصّة أنّ الحكم بن عتيبة كان قد سمع هذا الأمر من عليّ بن الحُسين عليهما السلام، وأخفاه بدوًا علىٰ حُمران وباقي الشيعة، وأخبرهم أنّه يعلم أمرًا لا يعرفونه، وقد أخذه من عليّ بن الحُسين عليه السلام، فالتجأ حُمران بن أعين إلىٰ الإمام الباقر عليه السلام في معرفة ما كان يخفيه الحكم عنهم، فأخبره عليه السلام بذلك،

(١) اختيار معرفة الرِّجال، الطوسّي: ج١، ص٤١٥.

ولكنَّه رجع وحدّث الحكم بن عتيبة أنَّ الإمام الباقر عليه السلام حدّثه به في وقت كانت التَّقيّة علىٰ أشدّها، مما جعل أبا جعفر الباقر عليه السلام يبلّغ زرارة ذلك، والنتيجة أنَّ هذه الرواية غير موثوقة الصدور. بل لعلَّ هناك اشتباهًا أو خطأً في نقلها بغضّ النَّظر عن سندها، والظاهر سقوط (لا) من متنها فيكون الصواب «أنْ لا يُعلم الحكم بن عتيبة» وهو الموافق للصحيحة، بل قد يكون هذا الخبر حاكيًا عنها، فيمكن الوثوق بصدورها وفق ذلك التعديل، وينبغي ملاحظة تحقيق الصدور في الرواية اللاحقة لمزيد من الإيضاح.

٧١٢/ ٢. مُحمّد، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحمّد، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سُوقَةَ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلىٰ عَلِيِّ بْنِ الحُسين عليهما السلام يَوْماً، فَقَالَ: «يَا حَكَمُ، هَلْ تَدْرِي الآيَةَ الَّتِي كَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام يَعْرِفُ قَاتِلَهُ بِهَا، وَيَعْرِفُ بِهَا الأُمُورَ الْعِظَامَ الَّتِي كَانَ يُحَدِّثُ بِهَا النَّاسَ؟». قَالَ الْحَكَمُ: فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: قَدْ وَقَعْتُ[1] عَلىٰ عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ عَلِيِّ بْنِ الحُسين، أَعْلَمُ بِذلِكَ تِلْكَ الأُمُورَ الْعِظَامَ، قَالَ: فَقُلْتُ: لا وَاللهِ، لا أَعْلَمُ، قَالَ: ثُمَّ قُلْتُ: مَا الآيَةُ[2]؟ تُخْبِرُنِي بِهَا يَا ابْنَ رَسُولِ اللهِ؟ قَالَ: «هُوَ وَاللهِ قَوْلُ اللهِ عَزَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَما أَرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلا نَبِيٍّ(وَلا مُحَدَّثٍ)﴾»[3] وَكَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام مُحَدَّثاً».

فَقَالَ[4] لَهُ رَجُلٌ - يُقَالُ لَهُ: عَبْدُ اللهِ بْنُ زَيْدٍ، كَانَ أَخَا عَلِيٍّ لِأُمِّهِ[5] - : سُبْحَانَ اللهِ!

---

(١) في حاشية «ف» والبصائر: ص٣١٩: «قد وقفت».

(٢) هكذا في «ف» وهو الأنسب. وفي المطبوع وسائر النسخ: - «ما».

(٣) الحجّ (٢٢): ٥٢. وقوله عليه السلام: «ولا محدّث» ليس في القرآن.

(٤) قال المجلسي في مرآة العقول: ج٣، ص١٦٢: «قيل: «فقال» كلام زياد بن سوقة، وضمير له للحَكَم. وهذه الحكاية كانت بعد وفاة عليّ بن الحُسين في مجلس الباقر عليه السلام. ولا يخفى ما فيه من التكلّف، والذي يظهر لي أنّه اشتبه على المصنّف رحمه الله تعالى، أو النسّاخ فوصلوا إلى آخر الحديث حديثاً آخر؛ فإنّه روى الصفّار في البصائر [ص٣١٩، ح٣] خبر ابن عتيبة إلى قوله «ولا محدّث» وزاد فيه: «فقلت: أكان عليّ بن أبي طالب محدّثاً؟ قال: نعم، وكلّ إمام منّا أهل البيت فهو محدّث». ثُمَّ روى [البصائر: ص٣٢٠، ح٤] بسند آخر عن حُمران، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «قال رسول صلى الله عليه وآله: من أهل بيتي اثنا عشر محدّثاً، فقال له عبدالله بن زيد، وكان أخا عليّ لأمّه: سبحان الله» وساق الخبر إلى آخره.

(٥) وأمّا كون عبدالله أخا علّي بن الحُسين عليه السلام لأُمّه فهو ممّا ذكره العامّة في كتبهم، والحقّ أنّه لم يكن أخاه حقيقة، بل قيل: إنّ أم عبدالله كانت أرضعته عليه السلام، فكان أخاً رضاعيّاً له عليه السلام، وللمزيد راجع: مرآة العقول: ج٣، ص١٦٣.

مُحَدَّثـاً؟ كَأَنَّهُ يُنْكِرُ ذلِكَ، فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ[١] أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام، فَقَالَ: «أَمَا وَاللهِ إِنَّ ابْنَ أُمِّكَ بَعْدُ قَدْ كَانَ يَعْرِفُ ذلِكَ». قَالَ: فَلَمَّا قَالَ ذلِكَ سَـكَتَ الرَّجُلُ، فَقَالَ: هِيَ الَّتِي هَلَكَ فِيهَا أَبُو الخطَّاب[٢]، فَلَمْ يَدْرِ مَا[٣] تَأْوِيلُ الْمُحَدَّثِ وَالنَّبِيِّ[٤][٥].

رجال السَّند:

مُحمّـد هـو ابن يحيىٰ العطّار، أبو جعفر الأشـعريّ، قمّيّ، ثقة، عيـن، كثير الرواية والحديث، شيخ أصحابنا في زمانه، تُوفِّي قرابة سنة (٣٠٠هـ)، وهو من الثامنة[٦].

وأحمـد بن مُحمّد الظاهر أنَّه أبو جعفر الأشـعريّ القمّيّ، شـيخ القمّيّين وفقيههم ووجههم غير مدافع، ثقة، قال ابن حجر: «شيخ الرافضة بقم»، والرجل بقي حيّاً سنة

---

(١) هكـذا في «ب، بـح، بس، بف» وحاشـية «ج، ف» والوافي، وهو المناسـب للمقام. وفي المطبوع وسائر النسخ: «علينا».

(٢) أبو الخطَّاب هو مُحمّد بن مقلاص الأسديّ الكوفي، كان غالياً ملعوناً، يعتقد بأنّ جعفر بن مُحمّد إله، وكان يدعو من تبعه إليه؛ وأمره مشهور. راجع: رجال الكشيّ: ص٢٩٠.

(٣) في «بف»: - «ما».

(٤) في «ب»: «النّبيّ والمحدّث».

(٥) بصائـر الدرجـات: ص٣١٩، ح٣، عـن أحمد بن مُحمّـد إلى قوله: «ولا نبيّ ولا محـدّث». وفيه بعـده هكذا: «فقلـت: وكان عليّ بن أبي طالب محدّثـاً؟ قال: نعم وكلّ إمام منّـا أهل البيت فهو محـدّث». وفيه: ص٣٢٠، ح٤، بسـند آخر عـن أبي جعفر عليه السلام، قال: «قال رسـول الله صلى الله عليه وآله: من أهـل بيتي اثنا عشر محدّثاً، فقال له عبدالله بن زيـد، وكان أخاً لاُمّه» إلى آخر الحديث. وفي الغيبة للنعماني: ص٦٦، ح٦، بسـند آخر عن أبي جعفـر عليه السلام مثل ما في البصائر: ص٣٢٠، ح٤، إلاّ أنّ فيه: «عبدالله بن زيد، وكان أخا عليّ بن الحُسين من الرّضاعة»، وفيه: «أما والله، إنّ ابن امّك كان كذلك، يعني عليّ بن الحُسين عليهما السلام» وهنا انتهى الرواية؛ الوافي: ج٣، ص٦٢٤، ح١٢١٠.

(٦) يُنظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٢٧٤هـ)، وهو من السابعة[١].

وابن محبوب هو الحسن بن محبوب السَّراد، أبو عبد الله البجليّ، مولىٰ، كوفيّ، ذكر الشَّيخ وثاقته في أكثر من موضع، وقال: إنَّه من الأركان الأربعة، ووصفه النجاشيّ بأنَّه من جلّة أصحابنا في ترجمة جعفر بن عبد الله المذريّ، ولكنَّه نسي أن يُفرد له ترجمة، تُوفِّي سنة (٢٢٤هـ)، وهو من السادسة[٢].

وجَمِيل بْنِ صَالِحٍ أسدي، كوفيّ، ثقة، وجه، كما عن النجاشيّ، روىٰ في كامل الزيارات والتفسير، من الخامسة روىٰ عن الرابعة، وروت عنه السادسة كالحسن بن محبوب، ومُحمّد بن أبي عمير، وهو ممّن تُوفِّي في حدود (١٩٠هـ)[٣].

وزِيَادِ بْنِ سُوقَةَ العمريّ هو أبو الحسن البجليّ، مولىٰ، كوفيّ، ثقة، من الرابعة، سيأتي الكلام فيه.

والْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ هو أبو عبد الله الكنديّ، وقيل: أبو مُحمّد الكنديّ، مولىٰ، كوفيّ، عامي مشهور، وثَّقه العامّة ووصفوه بالتشيُّع، لم يوثّق في كتب رجالنا، ولد سنة (٤٦هـ)، وتُوفِّي سنة (١١٥هـ)، من الثالثة، سيأتي الكلام فيه.

◦ زِيَادِ بْنِ سُوقَةَ:

راو ثقة، من الرابعة، أبوه سوقة البزّاز من الرواة، وأخوه الأكبر مُحمّد من الرواة الثِّقات المعروفين عند الفريقين، له مسند، وأخوه الأصغر حفص من الرواة الثِّقات، له أصل، أمّا زياد فلم يُذكر في المصنفين، ولذا لا تجد له ترجمة في فهرسي الشَّيخ والنجاشيّ، نعم، ذكره الشَّيخ في أصحاب أبي مُحمّد السَّجَّاد عليه السلام: «زياد بن سوقه الجريريّ، مولاهم، كوفيّ، وأخواه مُحمّد وحفص»[٤]. وفي أصحاب أبي جعفر عليه السلام:

---

(١) يُنظر: ج١، ح١، ص٣٠.

(٢) يُنظر: ج١، ح١، ص٣٨.

(٣) يُنظر: ج٢، ح٦٠، ص٢٠٥.

(٤) الرِّجال، الطوسّي: ص١١٤.

«زياد بن سوقة البجليّ، الكوفيّ، مولىٰ، تابعي، يُكَنّىٰ أبا الحسن، مولىٰ جرير بن عبد الله»(١). وفي أصحاب أبي عبد الله عليه السلام: «زياد بن سوقة البجليّ، مولىٰ جرير بن عبد الله، أبو الحسن، كوفيّ»(٢).

وذكره النجاشيّ في ترجمة أخيه الأصغر حفص بن سوقة، وقال: «حفص بن سوقة العمريّ، مولىٰ عمرو بن حريث المخزوميّ، روىٰ عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، ذكره أبو العبَّاس وابن نوح في رجالهما، أخواه زياد ومُحمّد ابنا سوقة أكثر منه رواية عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، ثقات»(٣). وجاء في بعض النُّسخ (أخواله) بدلاً من (أخواه)، وهم إخوة معروفون، فلا ريب في كونهم إخوته وليس أخواله.

هو مولىٰ، بجليّ، وما ذكره الشَّيخ من أنَّه جريريّ، مولىٰ، فمرجعه أنَّه مولىٰ جرير بن عبد الله البجليّ، كوفيّ، ويلاحظ أنَّ أخاه الصغير حفص وصف بأنَّه مولىٰ لعَمرو بن حريث المخزوميّ، ولعلَّ الإخوة جميعًا كانوا مع أبيهم موالي لعمرو هذا فاكتسبوا لقب العمريّ، والذي صحّف في كثير من الموارد بالعنزيّ والغنويّ.

٥ الحَكَم بْنِ عُتَيبَةَ:

أبو عبد الله الكنديّ، وقيل: أبو مُحمّد الكنديّ، وقيل: أبو عمر. قيل: إنَّه مولىٰ عدي بن عدي الكنديّ، وقيل: مولىٰ امرأة من كندة، وقيل: مولىٰ الشموس بن عمرو الكنديّ. والشموس ليس من أسماء الرِّجال، فلا تنافي بين قولهم مولىٰ امرأة من كندة، وقولهم مولىٰ الشموس بنت عمرو الكنديّ. نعم، كلمة (بن) مصحّف لـبنت، يرد اسم أبيه في موارد كثيرة مصحّفًا باسم عيينة. ولد سنة (٤٦هـ)، وتُوفِّي سنة (١١٥هـ)، وقيل: ولد سنة (٥٠هـ)، وتُوفِّي سنة (١١٣هـ)، وقيل: تُوفِّي سنة (١١٤هـ)، فهو من جيل الباقر عليه السلام؛ ولذا يعدّ من الثالثة، كوفيّ، عاميّ، زيديّ، بتريّ، مشهور، وثَّقه العامّة

(١) الرِّجال، الطوسّي: ص١٣٥.

(٢) الرِّجال، الطوسّي: ص٢٠٨.

(٣) رجال النجاشّي، النجاشّي: ص١٣٥، ت ٣٤٨.

ووصفوه ببعض التشيّع، لم يوثّق في كتب رجالنا، بل وردت فيه روايات ذامّة ستأتي، ذكره الشَّيخ في أصحاب أبي مُحمّد السَّجَّاد عليه السلام، وقال: «الحكم بن عتيبة، أبو مُحمّد الكنديّ، الكوفيّ، وقيل: أبو عبد الله، تُوفّي سنة أربع عشرة، وقيل: خمس عشرة ومائة». وفي أصحاب أبي جعفر الباقر عليه السلام، قال: «الحكم بن عتيبة، أبو مُحمّد الكوفيّ الكنديّ، مولىٰ الشموس بن عمرو الكنديّ»، وفي أصحاب أبي عبد الله عليه السلام «الحكم بن عتيبة، أبو مُحمّد الكوفيّ، الكندي، مولىٰ، زيديّ (بتريّ)».

ورد بعض الذمّ في بعض الروايات، حيث روىٰ الصفّار – في بصائره، قال: «حَدَّثَنِي أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ الْحَلَبِيِّ، عَنْ مُعَلَّىٰ بْنِ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: قَالَ لِي: إِنَّ الْحَكَمَ بْنَ عُتَيْبَةَ مِمَّنْ قَالَ الله وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِالله وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَما هُمْ بِمُؤْمِنِينَ فَلْيُشَرِّقِ الْحَكَمُ وَلْيُغَرِّبْ، أَمَا وَالله لَا يُصِيبُ الْعِلْمَ إِلَّا مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ نَزَلَ عَلَيْهِمْ جَبْرَئِيل عليه السلام»[١].

وروىٰ هذا الخبر ومضمونه في نفس الباب بسندين آخرين:

أحدهما: عن «السَّنديّ بْن مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّد بْن الْحُسَيْنِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَر عليه السلام عَنْ شَهَادَةِ وَلَدِ الزِّنَاءِ تَجُوزُ، قَالَ: لَا، فَقُلْتُ: إِنَّ الْحَكَمَ بْنَ عُتَيْبَةَ يَزْعُمُ أَنَّهَا تَجُوزُ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَا تَغْفِرْ لَهُ ذَنْبَهُ مَا قَالَ الله لِلْحَكَمِ إِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْئَلُونَ، فَلْيَذْهَبِ الْحَكَمُ يَمِيناً وَشِمَالًا، فَوَ الله لَا يُوجَدُ الْعِلْمُ إِلَّا مِن أَهْلِ بَيْتٍ نَزَلَ عَلَيْهِم جَبْرَئِيلُ»[٢].

والآخر: عن «أَحْمَد بْن مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ثَعْلَبَةَ، عَنْ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام لِسَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ وَالْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ: شَرِّقَا وَغَرِّبَا، لَنْ تَجِدَا عِلْماً صَحِيحاً إِلَّا شَيْئاً يَخْرُجُ مِنْ عِنْدِنَا أَهْلَ الْبَيْتِ»[٣].

---

(١) بصائر الدرجات، محُمّد بن الحسن الصفّار: ص٩، ح٢.

(٢) بصائر الدرجات، محُمّد بن الحسن الصفّار: ص١٠، ح٤.

(٣) بصائر الدرجات، محُمّد بن الحسن الصفّار: ص١٠، ح٣.

وكـذا روىٰ الكُلينـيّ ذلك في الكافي عـن «مُحَمَّد بْن يَحْيَىٰ، عَنْ أَحْمَـدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَـيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَىٰ الْحَلَبِيِّ، عَنْ مُعَلَّىٰ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: قَالَ لِي: إِنَّ الْحَكَمَ بْنَ عُتَيْبَةَ مِمَّنْ قَالَ الله: ﴿ومِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِالله وبِالْيَوْمِ الآخِرِ وما هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ فَلْيُشَرِّقِ الْحَكَمُ ولْيُغَرِّبْ، أَمَا والله لَا يُصِيبُ الْعِلْمَ إِلَّا مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ نَزَلَ عَلَيْهِمْ جَبْرَئِيل»[١].

و- أيضًا - في الكافي عن «عَلِيّ بْن إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ السَّـنديِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِـيرٍ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: سَـأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ شَـهَادَةِ وَلَدِ الزِّنَـا تَجُوزُ؟ فَقَـالَ: لَا، فَقُلْتُ: إِنَّ الْحَكَمَ بْـنَ عُتَيْبَةَ يَزْعُمُ أَنَّهَا تَجُـوزُ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَا تَغْفِرْ ذَنْبَه مَا قَالَ الله لِلْحَكَمِ: ﴿إِنَّه لَذِكْرٌ لَكَ ولِقَوْمِك﴾، فَلْيَذْهَبِ الْحَكَمُ يَمِينـًا وشِمَالاً فَوَ الله لَا يُؤْخَذُ الْعِلْمُ إِلَّا مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ نَزَلَ عَلَيْهِمْ جَبْرَئِيلُ»[٢].

وروىٰ النجاشـيّ في ترجمة (مُحمّد بن عذافر) عن «مُحمّد بن جعفر، قال: أخبرنا أحمد بن مُحمّد بن سعيد، عن مُحمّد بن أحمد بن الحسن، عن عبّاد بن ثابت، عن أبي مريم عبد الغفّار بن القاسـم، عن عذافر الصيرفيّ، قال: «كنت مع الحكم بن عتيبة عند أبي جعفر عليه السلام فجعل يسأله، وكان أبو جعفر عليه السلام له مكرمًا، فاختلفا في شيء، فقال أبو جعفر عليه السلام: يا بني قم! فأخرج كتاب عليّ، فأخرج كتابًا مدروجًا عظيمًا وفتحه، وجعل ينظر حتّىٰ أخرج المسـألة. فقال أبو جعفر عليه السلام: هذا خط عليّ عليه السلام، وإملاء رسول الله صلىٰ الله عليه وآله. وأقبل علىٰ الحكم، وقال: يا أبا مُحمّد! اذهب أنت وسـلمة وأبو المقدام حيث شئتم يمينًا وشمالًا، فو الله لا تجدون العلم أوثق منه عند قوم كان ينزل عليهم جبرئيل عليه السلام»[٣].

وروىٰ الكشـيّ في قصّة أمر الإمام عليه السلام زرارة بالتزوج «عن مُحمّد بن قولويه، قال:

---

(١) الكافي، الكُلينيّ: ج١، ص ٣٩٩، ح٤.

(٢) الكافي، الكُلينيّ: ج١، ص ٤٠٠، ح٥.

(٣) رجال النجاشّي، النجاشّي: ص٣٥٩، ت٩٦٦.

حدّثني سعد بن عبد الله، عن أحمد بن هلال، عن الحسن بن محبوب، عن عليّ بن رئاب، قال: دخل زرارة علىٰ أبي عبد الله عليه السلام .. فقال: عليك بالبلهاء، قال: فقلت: مثل التي تكون علىٰ رأي الحكم بن عيينة وسالم بن أبي حفصة؟ قال: لا، التي لا تعرف ما أنتم عليه، ولا تنصب»[١].

وهذه الروايات مُوَثَّقة الصدور، وأسناد معظمها معتبر. نعم، نجد أنَّ الحكم في روايات عديدة ممّن يطلب العلم من أبي جعفر الباقر عليه السلام ويبجلّه، وهو من جيله عليه السلام، بل ويمدح الإمام عليه السلام علىٰ حكمه.

منها: ما رواه الكُلينيّ عن «عَلِيّ بْن إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيه ومُحَمَّد بْن إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْل بْنِ شَاذَانَ جَمِيعًا، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيل بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ يَحْيَىٰ الشَّعِيرِيِّ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ، قَالَ: كُنَّا عَلَىٰ بَابِ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ونَحْنُ جَمَاعَةٌ نَنْتَظِرُ أَنْ يَخْرُجَ، إِذْ جَاءَتِ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: أَيُّكُمْ أَبُو جَعْفَرٍ؟ فَقَالَ لَهَا الْقَوْمُ: مَا تُرِيدِينَ مِنْه؟، قَالَتْ: أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَه عَنْ مَسْأَلَةٍ، فَقَالُوا لَهَا: هَذَا فَقِيه أَهْلِ الْعِرَاقِ فَسَلِيه، فَقَالَتْ: إِنَّ زَوْجِي مَاتَ وتَرَكَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، وكَانَ لِي عَلَيْه مِنْ صَدَاقِي خَمْسُمِائَةِ دِرْهَمٍ، فَأَخَذْتُ صَدَاقِي، وأَخَذْتُ مِيرَاثِي، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ فَادَّعَىٰ عَلَيْه أَلْفَ دِرْهَمٍ فَشَهِدْتُ لَه، قَالَ الْحَكَمُ: فَبَيْنَا أَنَا أَحْسُبُ إِذْ خَرَجَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام، فَقَالَ: مَا هَذَا الَّذِي أَرَاكَ تُحَرِّكُ بِه أَصَابِعَكَ يَا حَكَمُ؟ فَقُلْتُ: إِنَّ هَذِه الْمَرْأَةَ ذَكَرَتْ أَنَّ زَوْجَهَا مَاتَ وتَرَكَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، وكَانَ لَهَا عَلَيْه مِنْ صَدَاقِهَا خَمْسُمِائَةِ دِرْهَمٍ، فَأَخَذَتْ صَدَاقَهَا وأَخَذَتْ مِيرَاثَهَا، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ فَادَّعَىٰ عَلَيْه أَلْفَ دِرْهَمٍ، فَشَهِدَتْ لَه، فَقَالَ الْحَكَمُ فَوَاللهِ مَا أَتْمَمْتُ الْكَلَامَ حَتَّىٰ قَالَ: أَقَرَّتْ بِثُلُثِ مَا فِي يَدَيْهَا، ولَا مِيرَاثَ لَهَا، قَالَ الْحَكَمُ: فَمَا رَأَيْتُ واللهِ أَفْهَمَ مِنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام قَطُّ»[٢].

وعن الاختيار أنّه حكي عن عليّ بن الحسن بن فضّال أنّه قال: «كان الحكم من فقهاء

(١) اختيار معرفة الرِّجال، الطوسّي: ج١، ص٣٥٣.
(٢) الكافي، الكُلينيّ: ج٧، ص٢٤، ح٣.

العامّة، وكان أستاذ زرارة وحُمران والطَّيّار قبل أنْ يَرَوا هذا الأمر، وقيل: إنَّه كان مرجئًا»[١].

وقال الكشيّ: «والبتريّة هُم أصحاب كثير النّوا، والحسن بن صالح بن حي، وسالم بن أبي حفصة، والحكم بن عيينة، وسلمة بن كهيل، وأبي المقدام ثابت الحدّاد، وهم الذين دعوا إلىٰ ولاية عليّ عليه السلام، ثُمَّ خلطوها بولاية أبي بكر وعُمر، ويثبتون لهما إمامتهما، وينتقصون عُثمان وطلحة والزبير، ويَرون الخروج مع بطون ولد عليّ بن أبي طالب، يذهبون في ذلك إلىٰ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويثبتون لكلّ من خرج من ولد عليّ عليه السلام عند خروجه الإمامة»[٢].

و- أيضًا - في الاختيار «عليّ بن الحسن، قال: حدّثني العبّاس بن عامر وجعفر بن مُحمّد، عن أبان بن عُثمان، عن أبي بصير، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: إنَّ الحكم بن عيينة وسلمة وكثيرًا وأبا المقدام والتمّار - يعني سالمًا -، أضلّوا كثيرًا ممّن ضلَّ من هؤلاء، وأنَّهم ممّن قال الله عز وجل: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾»[٣].

ورَوىٰ الكشيّ عن: «مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعُودٍ، قَالَ: كَتَبَ إِلَيْنَا الْفَضْلُ، يَذْكُرُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ عِيسَىٰ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ وَأَبِي أُسَامَةَ الشَّحَّام وَيَعْقُوبَ الْأَحْمَرِ، قَالُوا: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام فَدَخَلَ عَلَيْهِ زُرَارَةُ، فَقَالَ: إِنَّ الْحَكَمَ بْنَ عُتَيْبَةَ حَدَّثَ عَنْ أَبِيكَ أَنَّهُ قَالَ: صَلِّ الْمَغْرِبَ دُونَ الْمُزْدَلِفَةِ، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ الله عليه السلام: أَنَا تَأَمَّلْتُهُ، مَا قَالَ أَبِي هَذَا قَطُّ، كَذَبَ الْحَكَمُ عَلَىٰ أَبِي، قَالَ: فَخَرَجَ زُرَارَةُ وَهُوَ يَقُولُ: مَا أَرَىٰ الْحَكَمَ كَذَبَ عَلَىٰ أَبِيهِ»[٤].

وهذه من الروايات التي سبق أنْ تطرّقت إليها في بحث مستقل، وأنَّها من روايات

---

(١) اختيار معرفة الرِّجال، الطوسّي: ج٢، ص٤٦٨.

(٢) اختيار معرفة الرِّجال، الطوسّي: ج٢، ص٤٩٩.

(٣) اختيار معرفة الرِّجال، الطوسّي: ج٢، ص٥٠٩.

(٤) اختيار معرفة الرِّجال، الطوسّي: ج١، ص٣٧٧.

جراب النورة.

والمُحصِّلة أن لا دلالة فيها إلّا علىٰ التقيّة.

وذكر العامّة ترجمته في كتبهم، فهو من مشـاهير العُلمـاء عندهم، ووصف بالوثاقة والتثبّت والعلم، وغيرها من المدائح، وقالوا: «وكان فيه تشيّع إلّا أنَّ ذلك لم يظهر منه إلّا بعد موته»[١]. ومعلوم أنَّ وصفهم لرجل بالتشيّع مختلف عن وصفهم إيّاه بالرفض.

وملخّـص حـال الحكم أنَّه لم يكن منّا، بـل كان زيديّاً بتريّاً، وأمّا وثاقته فليسـت معروفة عند أصحابنا.

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ - قُدّست نفسه - عن السَّند: «ضعيف»[٢]. وقد ضعَّفه لعدم وثاقـة الحكم بن عتيبة، ولكن مع ضعف السَّـند فإنَّ مـا رواه الحكم بن عتيبة موثوق الصدور. وتفصيل ذلك: أنَّ الرواية الواردة في الكافي قسمان:

القسم الأوّل: ما رواه الحكم بن عتيبة، وهو لغاية قوله: «كان عليّ بن أبي طالب عليه السلام محدّثاً». وهذه موثوقة الصدور، سـواء ثبتت أو لـم تثبت وثاقـة الحكم بن عتيبة، فقد جاء حُمران بن أعين يسأل أبا جعفر عليه السلام عنها، وذكر الإمام الباقر عليه السلام صدقها؛ إذ روىٰ الصفّار بسند آخر عن حُمران في البصائر، فقال: «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَىٰ، عَنِ الْحَرْثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ حُمْرَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ أَنَّهُ قَالَ: عِلْمُ عَلِيٍّ عليه السلام فِي آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ وَكَتَمَنَا الْآيَةَ قَالَ: (اقْرَأْ يَا حُمْرَانُ)، فَقَرَأْتُ ﴿وَما أَرْسَـلْنا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُـولٍ وَلا نَبِيٍّ﴾، قَالَ: فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُـولٍ وَلَا نَبِيٍّ وَلَا مُحَدَّثٍ)، قُلْتُ: وَكَانَ عَلِيٌّ عليه السلام مُحَدَّثاً؟ قَالَ: (نَعَمْ). فَجِئْـتُ إِلَىٰ أَصْحَابِنَا، فَقُلْتُ: قَدْ أَصَبْتُ الَّذِي كَانَ الْحَكَـمُ يَكْتُمُنَا، قَالَ: قُلْتُ: قَالَ أَبُو

(١) تهذيب الكمال، المزي: ج ٧، ص١١٩.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص١٦٣.

جعْفَرٍ عليه السلام كَانَ يَقُولُ: عَلِيٌّ عليه السلام مُحَدَّثٌ، فَقَالُوا لِي: مَا صَنَعْتَ شَيْئاً أَلَا سَأَلْتَهُ مَنْ يُحَدِّثُهُ، قَالَ: فَبَعْدَ ذَلِكَ إِنِّي أَتَيْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام، فَقُلْتُ: أَلَيْسَ حَدَّثْتَنِي أَنَّ عَلِيّاً عليه السلام كَانَ مُحَدَّثاً؟ قَالَ: (بَلَىٰ)، قُلْتُ: مَنْ يُحَدِّثُهُ؟ قَال: (مَلَكٌ يُحَدِّثُهُ)، قَالَ: قُلْتُ: أَقُولُ: إِنَّهُ نَبِيٌّ أَوْ رَسُولٌ؟ قَال: (لَا) قَالَ: (بَلْ مَثَلُهُ مَثَلُ صَاحِبِ سُلَيْمَانَ وَمَثَلُ صَاحِبِ مُوسَىٰ وَمَثَلُهُ مَثَلُ ذوي الْقَرْنَيْنِ(١))»(٢).

و- أيضـا - قال الصفّار: «حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ، عَنْ عِمْرَانَ، عَنْ مُوسَىٰ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ، قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَالْمُغِيرَةُ بْنُ سَعِيدٍ جَالِسَيْنِ فِي الْمَسْجِدِ فَأَتَانَا الْحَكَمُ بْنُ عُيَيْنَةَ، فَقَالَ: لَقَدْ سَمِعْتُ مِنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام حَدِيثاً مَا سَمِعَهُ أَحَدٌ قَطُّ، فَسَأَلْنَاهُ فَأَبَىٰ أَنْ يُخْبِرَنَا بِهِ، فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ فَقُلْنَا: إِنَّ الْحَكَمَ بْنَ عُيَيْنَةَ أَخْبَرَنَا أَنَّهُ سَمِعَ مِنْكَ مَا لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْكَ أَحَدٌ قَطُّ، فَأَبَىٰ أَنْ يُخْبِرَنَا بِهِ، فَقَالَ: نَعَمْ، وَجَدْنَا عِلْمَ عَلِيٍّ عليه السلام فِي آيَةٍ مِنْ كِتَابِ الله (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ وَلَا مُحَدَّثٍ)، فَقُلْنَا: لَيْسَتْ هَكَذَا هِيَ! فَقَالَ: فِي كِتَابِ عَلِيٍّ (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ وَلَا مُحَدَّثٍ إِلَّا إِذَا تَمَنَّىٰ أَلْقَىٰ الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ) فَقُلْتُ: وَأَيُّ شَيْءٍ الْمُحَدَّثُ؟ فَقَالَ: يُنْكَتُ فِي أُذُنِهِ فَيَسْمَعُ طَنِيناً كَطَنِينِ الطَّسْتِ، أَوْ يُقْرَعُ عَلَىٰ قَلْبِهِ فَيَسْمَعُ وَقْعاً كَوَقْعِ السِّلْسِلَةِ عَلَىٰ الطَّسْتِ، فَقُلْتُ: إِنَّهُ نَبِيٌّ، ثُمَّ قَالَ: لَا مِثْلُ الْخَضِرِ، وَمِثْلُ ذِي الْقَرْنَيْنِ»(٣).

والرواية هنا عن أبي جعفر عليه السلام، والصواب: أنّها عن أبيه السَّجّاد عليه السلام، كما تدلّ عليه الرواية السابقة واللاحقة، نعم، رواها أبو حمزة الثُّماليّ والمغيرة بن سعيد عن الباقر عليه السلام؛ فلذا صار هذا الوهم في نسبتها الأولىٰ.

وعن الكشيّ عن «مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعُودٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ

(١) كذا في المصدر، والصحيح: (ذي القرنين).

(٢) بصائر الدرجات، الصفّار: ص٣٢٤، ح١١.

(٣) بصائر الدرجات، الصفّار: ص٣٢٤، ح١٣.

فَضَّالٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي العبَّاس بْنُ عَامِرٍ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، قَالَ: قَالَ حُمْرَانُ بْنُ أَعْيَنَ: إِنَّ الْحَكَمَ بْنَ عُتَيْبَةَ، يَرْوِي عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام أَنَّ عِلْمَ عَلِيٍّ عليه السلام فِي أية مسألة[1] فَلاَ يُخْبِرُنَا، قَالَ حُمْرَانُ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام فَقَالَ: إِنَّ عَلِيّاً عليه السلام كَانَ بِمَنْزِلَةِ صَاحِبِ سُلَيْمَانَ وَصَاحِبِ مُوسَىٰ، وَلَمْ يَكُنْ نَبِيّاً وَلَا رَسُولاً، ثُمَّ قَالَ (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ وَلَا مُحَدَّثٍ)، قَالَ: فَعَجِبَ أَبُو جَعْفَرٍ»[2].

وهناك تساؤلات عدّة في هذه الحادثة ومُتون الروايات، ليس مقصود الكتاب الخوض فيها، لكنَّ الموثوق به أنَّ السَّجّاد عليه السلام ممّن حدّث الحكم بهذا، وأنَّ أبا جعفر عليه السلام أقرَّ هذا، ولكنّه عليه السلام - أيضًا - نهىٰ أنْ يحدّث حُمران الحكم أنّه أخبره بهذا، كما يعلم من بحث الرواية المارّة في نفس الباب في الكافي بعد تعديلها، والتي تطرّقنا إليها في توصية الإمام الباقر عليه السلام لزرارة أن لا يُحدّث الحكم بهذا الأمر عنه عليه السلام.

القسم الثاني: قوله: «فَقَالَ: هِيَ الَّتِي هَلَكَ فِيهَا أَبُو الخطَّاب، فَلَمْ يَدْرِ مَا تَأْوِيلُ الْمُحَدَّثِ وَالنَّبِيّ»، وهذا القسم لم يروه الحكم بن عتيبة بكلِّ تأكيد، فالحكم بن عتيبة تُوفِّي في حدود (١١٣-١١٥هـ) والخطّابية وهلاكهم إنّما كان في زمن أبي عبد الله الصادق عليه السلام سنة (١٣٨هـ)، حيث قتلوا في مسجد الكوفة في قصّة معروفة، وليس مرجع ذلك إلىٰ السَّجّاد عليه السلام - أيضًا - كما هو واضح، فذلك الجزء - كما يبدو - ليس من الرواية، بل شرح لراوٍ من رواة الخبر في الطبقات اللاحقة، والغريب أنّه لم يلتفت جميع من شرح متن الرواية إلىٰ هذا التضارب الزّمنيّ والخلط الواضح.

والمُحصِّلة أنَّ الرواية التي رواها الحكم «...قَالَ: دَخَلْتُ عَلىٰ عَلِيِّ بْنِ الحُسين عليهما السلام يَوْماً... وَكَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام مُحَدَّثاً» موثوقة الصدور مع ملاحظة أنَّ قول السَّجّاد عليه السلام إنّما كان عن كتاب عليّ عليه السلام، كما وضّح الباقر عليه السلام ذلك في سؤال حُمران عن هذا الخبر.

---

(١) كذا في المصدر، واستظهر بعض أن الصحيح: (آية، فسألته).

(٢) اختيار معرفة الرِّجال، الشيخ الطوسّي: ج١، ص٤١٢، ح٣٠٥.

وبعده من حكاية أنَّ الباقر عليه السلام ردّ علىٰ زيد بن عبد الله أخي السَّجَّاد عليه السلام بالرّضاعة، فهــو - أيضًــا - محلُّ قبول، أمّا الذيل فبالتأكيد لم يروه الحكم، بل هو من كلام بعض رواة الرواية من الطبقة الخامسة فما بعدها، ولا يظنّ أنَّ هذه الرواية وأمثالها تدلّ علىٰ وقوع التحريف، بل هي تســرد ما جاء في كتاب عليّ عليه السلام عن النَّبيّ صلى الله عليه وآله، فهي من قبيل التفسير بالسُّنَّة المتوارثة القطعيّة عندهم عليهم السلام.

٧١٣ / ٣. أَحْمَدُ بْنُ مُحمّد وَمُحمّد بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحمّد بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ مُحمّد بْنِ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام يَقُولُ: «الأَئِمَّةُ عُلَمَاءُ صَادِقُونَ، مُفَهَّمُونَ، مُحَدَّثُونَ»[١].

رجال السَّند:

أحمد بن مُحمّد ومُحمّد بن يحيىٰ؛ هما العاصميّ والعطّار، فالكُلينيّ يروي عنها غير مَرّة مجتمعين عن مُحمّد بن الحسن الصفّار، وكلاهما ممّن مرَّ سردُ أحوالهم؛ فمُحمّد بن يحيىٰ هو أبو جعفر الأشعريّ، العربيّ القمّيّ، العطّار، ثقة، عين، كثير الرواية والحديث، شيخ أصحابنا في زمانه، تُوفِّي قرابة سنة (٣٠٠هـ)، وهو من الثامنة[٢].

وأحمد بن مُحمّد هو أبو عبدالله، العاصميّ، كوفيّ، سكن بغداد، قال النجاشيّ: «كان ثقة في الحديث، سالمًا خيرًا». وقال الشَّيخ: «ثقة في الحديث، سالم الجنبة»، وهو من الثامنة[٣].

وهما يرويان معًا - كما أسلفنا - عن مُحمّد بن الحسن، وهو مُحمّد بن الحسن الصفّار صاحب البصائر، أبو جعفر الأعرج، مولىٰ الأشاعرة، قمّيّ، يُلقّب ممولة، كان وجهًا في أصحابنا القمّيّين، ثقة، عظيم القدر، راجحًا، قليل السقط في الرواية، وهو من كبار الثامنة، تُوفِّي سنة (٢٩٠هـ)[٤].

وأمّا يعقوب بن يزيد هو أبو يوسف السلميّ، أنباريّ وانتقل إلىٰ بغداد، هو شاعر معروف، من كتّاب المنتصر، قال النجاشيّ: «ثقة، صدوق»، وقال الشَّيخ في

---

(١) بصائر الدرجات: ص٣١٩، ح١. وفي عيون الأخبار: ج٢، ص٢٠، ذيل الحديث الطويل ٤٤، بسنده عن مُحمّد بن إسماعيل. وفي الأمالي للطوسيّ: ص٢٤٥، المجلس٩، ح١٨، بسند آخر، وفيه: «الأئمّة علماء حلماء صادقون مفهّمون محدّثون»؛ الوافي: ج٣، ص٦٢٤، ح١٢٠٩.

(٢) يُنظر: ج١، ص٢٩، ح١.

(٣) يُنظر: ج٤، ح٤٤٦، ص١٠٨.

(٤) يُنظر: ج١، ح٢٦، ص٢٣٠.

الفهرست: «ثقة، كثير الرواية»، وفي أصحاب الرّضا عليه السلام، قال: «ثقة هو وأبوه»، وفي أصحاب الهادي عليه السلام «ثقة»، ولد في حدود سنة (١٩٥هـ)، وتُوفِّي قبل سنة (٢٧٩هـ)، بمدّة يسيرة، وهو من السابعة[١].

ومُحمّد بن إسماعيل هو ابن بزيع، كما هو واضح من الطبقة، ورواية يعقوب بن يزيد عنه، وهو من السابعة وابن بزيع من السادسة، ويؤكّد ذلك رواية الصفّار لها مصرِّحًا بأنَّه مُحمّد بن إسماعيل بن بزيع، وهو أبو جعفر، مولىٰ المنصور أبي جعفر، كوفيّ، كان من صالحي هذه الطّائفة وثقاتهم، كثير العلم، كما عن النجاشيّ. وعن عليّ بن فضّال: «ثقة ثقة، عين». وعن الشَّيخ أنَّه «ثقة، صحيح»[٢].

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ - قُدّست نفسه - في الحديث أنَّه: «صحيح»[٣]، ومن الواضح أنَّ السَّند لا إشكال فيه، ومصدر الكُلينيّ لهذه الرواية - كما يبدو - كتاب البصائر، حيث رواها الصفّار عن «يعقوب بن يزيد، عن مُحمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن أبي الحسن عليه السلام»[٤]. ورواها الكُلينيّ هنا عن شيخه عن مُحمّد بن الحسن الصفّار.

وهي جزء وذيل لرواية طويلة أوردها الصدوق في عيون أخبار الرّضا عليه السلام، قال: «حدّثنا الحاكم أبو مُحمّد جعفر بن نُعيم بن شاذان، قال: حدّثني عمّي أبو عبد الله مُحمّد بن شاذان، قال: حدّثنا الفضل بن شاذان، قال: حدّثنا مُحمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن الرّضا عليه السلام، قال: سألته القنوت في الفجر... »[٥].

---

(١) يُنظر: ج٢، ح٤١، ص٦٩.

(٢) يُنظر: ج٢، ح٩٣، ص٤٣٣.

(٣) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص١٦٤.

(٤) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص ٣١٩، ح١.

(٥) عيون أخبار الرّضا، الصدوق: ج٢، ص٢٠.

ورواها الشّيخ في أماليه عن بسند آخر عن داود بن القاسم الجعفريّ عن الرّضا عليه السلام، وفيها زيادة كلمة (حلماء)[1].

وعلىٰ كلٍّ تقدير فالوثـوق بصدور هـذه الرواية عن الإمام الرّضـا عليه السلام متحقّق لا إشكال فيه.

(١) الأمالي، الطوسّي: ص٢٤٥، المجلس٩، ح١٨.

٧١٤/ ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحمّد بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُس، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ مُحمّد بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: ذُكِرَ الْمُحَدَّثُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: «إِنَّهُ يَسْمَعُ الصَّوْتَ، وَلا يَرَىٰ الشَّخْصَ». فَقُلْتُ[١] لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ[٢]، كَيْفَ يَعْلَمُ أَنَّهُ كَلامُ الْمَلَكِ؟ قَالَ[٣]: «إِنَّهُ[٤] يُعْطَىٰ السَّكِينَةَ وَالْوَقَارَ حَتّىٰ يَعْلَمَ أَنَّهُ كَلامُ مَلَكٍ[٥]»[٦].

رجال السَّند:

عليّ بن إبراهيم أبو الحسن، القمّيّ، ثقة في الحديث، ثبت، معتمد، صحيح المذهب، كما عن النجاشيّ، روىٰ في كامل الزيارات، وهو صاحب التفسير، قال ابن النديم: «من العُلماء الفقهاء»، فاقت رواياته السبعة آلاف. تُوفِّي قرابة (٣٠٧هـ)، من الثامنة[٧].

ومُحمّد بن عيسىٰ هو أبو جعفر، مُحمّد بن عيسىٰ بن عبيد اليقطينيّ، بغداديّ، «جليل في أصحابنا، ثقة، عين، كثير الرواية، حسن التَّصانيف»، كما عن النجاشيّ. واستثناه ابن الوليد، واعترض عليه ابن نوح. وكان الفضل يُثني عليه، ويمدحه، ويُحبُّه، ويميل إليه، وأنَّه يقول: «ليس في أقرانه مثله». ويظهر من الشَّيخ تضعيفه تبعًا للقمّيّين، ولا مناص من القول بوثاقته، وهو من كبار السابعة[٨]، وقد ناقشنا سابقًا رواية مُحمّد بن عيسىٰ بن عبيد عن يُونُس بن عبد الرَّحمن.

---

(١) في «بر»: «فقال».

(٢) في «ج، ف، بر»؛ والوافي والبصائر: «أصلحك الله».

(٣) في «ج، ف»: «فقال».

(٤) في «ف»: «أن».

(٥) في «ب، ف»: «الملك». وهو الأنسب بالجواب.

(٦) بصائر الدرجات، ص٣٢٣، ح٩، بسنده عن يُونُس؛ الوافي: ج٣، ص٦٢٦، ح١٢١١.

(٧) يُنظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

(٨) يُنظر: ج٢، ح٣٩، ص٢٥.

ويُونُـس هو يُونُـس بن عبد الرَّحمن، أبو مُحمّد، مولىٰ علـيّ بن يقطين، مولىٰ بني أسـد، بغداديّ، قال عنه النجاشـيّ: «كان وجهًا في أصحابنـا، متقدّمًا، عظيم المنزلة.. وكان الرّضـا يشـير إليه في العلم والفتيـا، وكان ممّن بُذل له علـىٰ الوقف مالٌ جزيل، فامتنع من أخذه وثبت علىٰ الحقّ، وقد ورد في يُونُس مدح وذمّ»، ووثّقه الشَّيخ، وذكر تضعيف القمّيّين له، وحكىٰ الفضل بن شاذان في ثنائه شيئًا كثيرًا من جليل المدح، قال ابـن النديم: «علّامة زمانه، كثير التصنيف والتأليف علىٰ مذاهب الشـيعة». من صغار الخامسـة، رأىٰ الصـادق عليه السلام ولم يروِ عنه، ولد في حدود سـنة (١٢٥هـ)، تُوفِّي قرب رأس المائة الثانية(١).

ومُحمّد بن مسلم، أبو جعفر الثقفيّ، مولىٰ الأوقص، كوفيّ، طائفيّ، أعور، طحّان. «وجـه أصحابنـا بالكوفة، فقيـه، ورع، صحب أبـا جعفر وأبا عبـد الله عليهما السلام، وكان من أوثق الناس»، كما عن النجاشـيّ، وعدّه المفيد في رسالته العدديّة من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، وذكره الكشيّ في أهل الإجماع، وفيه صحاح تجعله في المقام الأعلىٰ، تُوفِّي قرابة سنة (١٥٠هـ)، من الرابعة(٢).

تحقيق الصدور:

وقـد روىٰ الصفّـار هذه الرواية عن «إبراهيم بن هاشـم، عن يحيىٰ بن أبي عمران، عن يُونُس، عن رجل، عن مُحمّد بن مسلم»(٣).

والظاهـر أنَّ عليّ بن إبراهيم لديه طريقـان ليُونُس، اختار الكُلينيّ طريق اليقطينيّ. قال العلّامة المجلسيّ – قُدّست نفسه – إنه: «مرسل»(٤).

لكـنَّ الرواية مع إرسـالها موثوقـة الصدور عنهـم عليهم السلام، فالمضمون مـرويّ بطرق

(١) يُنظر: ج٢، ح٣٩، ص٣٠.
(٢) يُنظر: ج١، ح١، ص٤٢.
(٣) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٣٢٣، ح٩.
(٤) مرآة العقول، العلّامة المجلسيّ: ج٣، ص١٦٤.

معتبرة؛ فعن الصفّار، عن «أحمد بن مُحمّد، عن البرقيّ، عن عليّ بن الحكم، عن مالك، عن أبي حمزة الثُّماليّ، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: منّا من يسمع الصّوت، ولا يرىٰ الصُّورة...»[١].

وكذا عن «سنديّ بن مُحمّد[٢]، عن أبان، عن زرارة، عن ميمون القدّاح، قال: كان أبو جعفر عليه السلام علىٰ سريره وعنده عمُّهُ عبد الله بن زيد، فقال: إنَّ منّا يسمع الصّوت، ولا يرىٰ الصُّورة»[٣].

وكذا عن «أحمد بن مُحمّد، عن أحمد بن مُحمّد بن أبي نصر، عن ثعلبة[٤]، عن زرارة، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام،... قال: يسمع الصّوت ولا يرىٰ...»[٥].

وكذا عن الصفّار عن «أحمد بن مُحمّد، عن الحُسين بن سعيد، عن ابن فضّال، عن ابن بكير، عن زرارة، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام... المُحدَّث يسمع الصّوت ولا يرىٰ شيئًا»[٦].

و– أيضًا – عن «إبراهيم بن هاشم، قال: أخبرنا إسماعيل بن مهران، قال: كتب الحسن بن العبّاس بن المعروف إلىٰ الرّضا عليه السلام ... والإمام هو الذي يسمع ولا يرىٰ الشَّخص»[٧] وبأسناد أخرىٰ متعدّدة في البصائر[٨].

---

(١) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٩٢، ح٨.

(٢) في المصدر: سند بن مُحمّد. والصحيح ما أثبتناه.

(٣) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٢٣٣، ح٨.

(٤) في المصدر: تغلب. والصحيح ما أثبتناه.

(٥) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص ٣٦٨، ح٢.

(٦) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٣٦٩، ح٣.

(٧) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ج١، ص٣٦٩، ح٤.

(٨) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ج١، ص٣٧٠.

٧١٥/ ٥. مُحمّد بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحمّد، عَنِ الحُسين بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حمّاد بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الحُسين بْنِ الْمُخْتَارِ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ حُمران بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنَّ عَلِيّاً عليه السلام كَانَ مُحَدَّثاً». فَخَرَجْتُ[1] إِلىٰ أَصْحَابِي، فَقُلْتُ: جِئْتُكُمْ بِعَجِيبَةٍ، فَقَالُوا: وَمَا هِيَ؟ فَقُلْتُ[2]: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «كَانَ عَلِيٌّ[3] عليه السلام مُحَدَّثاً». فَقَالُوا: مَا صَنَعْتَ شَيْئاً، أَلاَّ سَأَلْتَهُ: مَنْ كَانَ يُحَدِّثُهُ؟ فَرَجَعْتُ[4] إِلَيْهِ، فَقُلْتُ: إِنِّي حَدَّثْتُ أَصْحَابِي بِمَا حَدَّثْتَنِي، فَقَالُوا: مَا[5] صَنَعْتَ شَيْئاً، أَلاَّ سَأَلْتَهُ: مَنْ كَانَ يُحَدِّثُهُ؟ فَقَالَ لِي: «يُحَدِّثُهُ مَلَكٌ». قُلْتُ[6]: تَقُولُ: إِنَّهُ نَبِيٌّ؟ قَالَ: فَحَرَّكَ[7] يَدَهُ هكَذَا[8]: «أَوْ[9] كَصَاحِبِ سُلَيْمَانَ، أَوْ كَصَاحِبِ مُوسىٰ[10]، أَوْ كَذِي الْقَرْنَيْنِ؛ أَوَ مَا بَلَغَكُمْ أَنَّهُ قَالَ: وَفِيكُمْ مِثْلُهُ؟!»[11].

---

(١) في «ض»، وحاشية «ج»: «فُرحت» من الرواح.

(٢) في «ف، بر، بف»، والوافي والبصائر: ص٣٢١، والاختصاص: «قلت».

(٣) في «بح»:- «عليّ».

(٤) في «ألف، بح، بر، بف»: «فرُحت» من الرواح. وفي «ج»: - «فرجعت إليه -إلى- كان يحدّثه».

(٥) في شرح المازندرانّي: «ما، للنفي أو الاستفهام والتوبيخ».

(٦) في «بح»: «فقلت».

(٧) في «ج»: «فحوّل».

(٨) في «ف» والبصائر: ص٣٢١: + «ثُمَّ قال».

(٩) كلمة «أو» بمعنى «بل»، كما قال الجوهريّ: «وقد يكون بمعنى (بل) في توسّع الكلام»، أو المعنى: لا تقل: إنّه نبيّ، بل قل: محدَّث أو كصاحب سليمان؛ أو المعنى: أنّ تحديث الملك قد يكون للنبيّ، وقد يكون لغيره كصاحب سليمان. راجع: الوافي: ج٣، ص٦٢٦؛ مرآة العقول: ج٣، ص١٥٨؛ الصحاح: ج٦، ص ٢٢٧٤ (أو).

(١٠) في البصائر: «وكصاحب موسى» بدل «أو كصاحب سليمان أو كصاحب موسى».

(١١) الكافي: كتاب الحجّة، باب في أنّ الأئمّة عليهم السلام بمن يشبهون ممّن مضى...، ح٧٠٧، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن مُحمّد... عن الحارث بن المغيرة، عن أبي جعفر عليه السلام، ملخّصاً. وفي بصائر

رجال السَّند:

مُحمّد بن يحيىٰ هو أبو جعفر الأشـعريّ، العطّار، القمّيّ، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الحديث، كما عن النجاشيّ، كثير الرواية، كما عن الشَّيخ، من الثامنة، تُوفِّي قرابة (٣٠٠هـ)[١].

وأحمد بن مُحمّد مشـترك بين الثقتين؛ الأشعريّ، والبرقيّ، والظاهر كونه أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ، أبو جعفر الأشعريّ، عربيّ، قمّيّ، كبير قم وابن كبيرها، ثقة، كما عن رجال الشَّيخ، وقال العلمان في فهرسهما: «شيخ القمّيّين ووجههم وفقيههم، غير مدافع». وعن ابن حجر أنَّه «شيخ الرافضة بقم». وهو من السابعة، تُوفِّي بعد (٢٧٤هـ)[٢].

والحُسين بن سعيد كوفيّ الأصل، ثُمّ بعد ذلك أهوازيّ، وثَّقه الطوسيّ، وعدّه الكشيّ في الثِّقات من أهل العلم ممّن رووا عن مُحمّد بن سـنان، روىٰ عنه أحمد بن مُحمّد بن عيسـىٰ، روىٰ في كامل الزيارات والتفسير، قال ابن النديم فيه وفي أخيه الحسن: «أوسع أهـل زمانهمـا علمًا بالفقه، والآثـار والمناقب، وغير ذلك من علوم الشـيعة»، وهو من صغار السادسة، تقدّر وفاته في حدود (٢٤٠هـ) بحسب المقايسة في الأسناد[٣].

وحمّاد بن عيسـىٰ، غريـق الجحفة، أبو مُحمّد الجهنيّ، قيـل: عربيّ، وقيل: مولىٰ جُهينـة، كوفيّ سـكن البصـرة. قال النجاشـيّ: «كان ثقـة في حديثه، صدوقـًا»، ووثَّقه الشَّيخ في الفهرسـت والرِّجال، وذكر الكشـيّ في أصحاب الإجماع، روىٰ في التفسير وكامـل الزيـارات ، معروف من الخامسـة أو صغارها، عُمِرَّ حتّىٰ تُوفِّي مع السادسـة

الدرجات: ص٣٢١، ح٣؛ والاختصاص: ص٢٨٦، عن أحمد بن مُحمّد. وفي بصائر الدرجات: ص٣٦٦، ح٤ و٦؛ وص٣٦٧، ح٧، بسـند آخر عن الحـارث بن المغيرة النضري، مع اختلاف؛ الوافي: ج٣، ص٦٢٥، ح١٢١٢.

(١) يُنظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٢) يُنظر: ج١، ح١، ص٣٠.

(٣) يُنظر: ج٢، ح١٢٥، ص٥٦٢.

سنة (٢٠٩هـ)[١].

والحُسين بن مختار القلانسيّ، أبو عبد الله، البجليّ، الأحمسي، مولىٰ أحمس من بُجيلة، كوفيّ، ذكر الشَّيخ كونه واقفًا، وذكره المفيد في ما ينسب إليه من الإرشاد في خاصّة الإمام الكاظم عليه السلام وثقاته وأهل الورع والتقوىٰ والعلم، وذكر العلّامة عن ابن عقدة أنَّ ابن فضّال وثَّقه، وروىٰ عنه ابن أبي عمير، روىٰ في كامل الزيارات. وهو من الخامسة، يمكن قبول روايته في حال كان المتن مساعدًا لذلك، ولم يكن من معارض[٢].

والحارث بن المغيرة النَّصريّ هو أبو عليّ النَّصريّ، من بني نصر بن مُعاوية، بصريّ، بيّاع للزُّطيّ، وثَّقه النجاشيّ مكرّراً، وفيه مدح في الاختيار ورواية صحيحة في عظم شأنه، روىٰ في كامل الزيارات، ذكر ابن حجر أنَّ النجاشيّ والطوسيّ وثقاه، وهو من الرابعة علىٰ الصحيح[٣].

وحُمران بن أعين، أبو الحسن الشيبانيّ، وقيل: أبو حمزة الشيبانيّ، مولىٰ، كوفيّ، فيه روايات المتحصّل منها جلالة قدره، قال سفيان الثوريّ: عبد الملك وزرارة وحُمران إخوة شيعة وكان أشدّهم في هذا الأمر حُمران». هو أخو زرارة الأكبر، راوٍ، ونحويّ، وقارئ مشهور، تُوفِّي قرابة سنة (١٣٠هـ)، كما في طبقات القرّاء، جليل القدر، كما يظهر من التتبّع، وهو من كبار الرابعة[٤].

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ – قُدّست نفسه –: «حسن مُوَثَّق»[٥].

وقد روىٰ الصفّار عن حُمران في البصائر، قال: «حدّثنا عليّ بن إسماعيل، عن

---

(١) يُنظر: ج٢، ح٤٩، ص١٣٨.

(٢) يُنظر: ج٢، ح ١٩٨، ص٧٤٧.

(٣) يُنظر: ج٢، ح٦٦، ص٢٣٩.

(٤) يُنظر: ج٣، ح ٣٦٦، ص٣٩٤.

(٥) مرآة العقول، العلّامة المجلسّي: ج٣، ص١٦٤.

صفوان بن يحيىٰ، عن الحارث بن المغيرة، عن حُمران، قال: حدّثنا الحكم بن عيينة، عن عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: عِلْمُ عَلِيٍّ عليه السلام فِي آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ، وَكَتَمْنَا الْآيَةَ قَالَ: (اقْرَأْ يَا حُمْرَانُ)، فَقَرَأْتُ ﴿وما أَرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلا نَبِيٍ﴾، قَالَ: فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ وَلَا مُحَدَّثٍ)، قُلْتُ: وَكَانَ عَلِيٌّ عليه السلام مُحَدَّثاً؟ قَالَ: (نَعَمْ). فَجِئْتُ إِلَىٰ أَصْحَابِنَا، فَقُلْتُ: قَدْ أَصَبْتُ الَّذِي كَانَ الْحَكَمُ يَكْتُمُنَا، قَالَ: قُلْتُ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام كَانَ يَقُولُ: عَلِيٌّ عليه السلام مُحَدَّثٌ، فَقَالُوا لِي: مَا صَنَعْتَ شَيْئاً، أَلَا سَأَلْتَهُ مَنْ يُحَدِّثُهُ، قَالَ: فَبَعْدَ ذَلِكَ إِنِّي أَتَيْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام، فَقُلْتُ: أَلَيْسَ حَدَّثْتَنِي أَنَّ عَلِيّاً عليه السلام كَانَ مُحَدَّثاً؟ قَالَ: (بَلَىٰ)، قُلْتُ: مَنْ يُحَدِّثُهُ؟ قَالَ: (مَلَكٌ يُحَدِّثُهُ)، قَالَ: قُلْتُ: أَقُولُ: إِنَّهُ نَبِيٌّ أَوْ رَسُولٌ؟ قَالَ: (لَا) قَالَ: (بَلْ مَثَلُهُ مَثَلُ صَاحِبِ سُلَيْمَانَ وَمَثَلُ صَاحِبِ مُوسَىٰ وَمَثَلُهُ مَثَلُ ذِوي الْقَرْنَيْنِ[1])»[2].

وهذه هي قصّة الرواية كما بيّناه في رواية سابقة، وهي ما يوثق بصدوره، ولعلّ هذه الرواية رويت بهذا الفرق للاختلاف بالتحديث بين راوٍ وآخر في مناسباتها وأحوالها، فلم يتطرّق الراوي لقصّة الحكم بن عتيبة، واقتصر علىٰ المُهمّ منها.

---

(١) كذا في المصدر، والصحيح: (ذي القرنين).

(٢) بصائر الدرجات، محمّد بن الحسن الصفّار: ص٣٢٤، ح١١.

٥٥ - بَابٌ فِيهِ(١) ذِكْرُ الأَرْوَاحِ الَّتِي فِي الأَئِمَّةِ عليهم السلام

١/٧١٦ . مُحمّـد بْـنُ يَحْيـىٰ، عَنْ أَحْمَـدَ بْنِ مُحمّد، عَنِ الحُسـين بْنِ سَـعِيدٍ، عَنْ حمّاد بْنِ عِيسىٰ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ الْيَمَانِيِّ، عَنْ جَابِرٍ الْجُعْفِيِّ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «يَا جَابِرُ، إِنَّ اللهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ - خَلَقَ الْخَلْقَ ثَلَاثَةَ أَصْنَافٍ، وَهُوَ قَوْلُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَكُنْتُمْ أَزْواجاً ثَلاثَةً فَأَصْحابُ الْمَيْمَنَةِ ما أَصْحابُ الْمَيْمَنَةِ وَأَصْحابُ الْمَشْـئَمَةِ ما أَصْحابُ الْمَشْـئَمَةِ وَالسّـابِقُونَ السّـابِقُونَ أُولئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾(٢) فَالسَّـابِقُونَ(٣) هُمْ رُسُـلُ اللهِ عليهم السلام وَخاصّة اللهِ مِنْ خَلْقِهِ، جَعَلَ(٤) فِيهِمْ خَمْسَةَ أَرْوَاحٍ: أَيَّدَهُمْ بِرُوحِ الْقُدُسِ، فَبِهِ عَرَفُوا الْأَشْيَاءَ(٥)؛ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحِ الْإِيمَانِ، فَبِهِ خَافُوا اللهَ عَزَّ وَجَـلَّ؛ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحِ الْقُوَّةِ(٦)، فَبِهِ قَدَرُوا(٧) عَلىٰ طَاعَةِ اللهِ؛ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحِ الشَّـهْوَةِ، فَبِهِ اشْتَهَوْا طَاعَةَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ وَكَرِهُوا مَعْصِيَتَهُ؛ وَجَعَلَ فِيهِمْ رُوحَ الْمَدْرَجِ(٨) الَّذِي بِهِ يَذْهَبُ النَّاسُ وَيَجِيئُونَ. وَجَعَلَ فِي الْمُؤْمِنِينَ - أَصْحَابِ(٩) الْمَيْمَنَةِ - رُوحَ الْإِيمَانِ،

---

(١) في «ض» ومرآة العقول: «في».

(٢) الواقعة (٥٦): ٧ - ١١.

(٣) في «بس»: «والسابقون».

(٤) في حاشية «ض» وتفسير فرات: + «الله».

(٥) في البصائر: ص ٤٤٥: «بعثوا أنبياء» بدل «عرفوا الأشياء».

(٦) في حاشية «ض»: «القدرة».

(٧) في حاشية «ف» والبصائر: ص٤٤٥، وتفسير فرات: «قوّوا».

(٨) في «بس»: «المدرّج». و «المَدْرَج»: المسلك، من درج دُروجاً ودَرَجاناً: مشى. القاموس المحيط: ج١، ص٢٩٣ (مشى).

(٩) هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبصائر، ص٤٤٥. وفي المطبوع: «وأصحاب».

فَبِهِ خَافُوا اللهَ؛ وَجَعَلَ فِيهِمْ رُوحَ الْقُوَّةِ، فَبِهِ قَدَرُوا[١] عَلَىٰ طَاعَةِ اللهِ؛ وَجَعَلَ فِيهِمْ رُوحَ الشَّهْوَةِ، فَبِهِ اشْتَهَوْا طَاعَةَ اللهِ؛ وَجَعَلَ فِيهِمْ رُوحَ الْمَدْرَجِ الَّذِي بِهِ يَذْهَبُ النَّاسُ وَيَجِيئُونَ[٢]»[٣].

رجال السَّند:

مُحمّد بن يحيىٰ هو أبو جعفر الأشعريّ، العطّار، القمّيّ، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الحديث، كما عن النجاشيّ، كثير الرواية، كما عن الشَّيخ، من الثامنة، تُوفِّي قرابة (٣٠٠هـ)[٤].

وأحمد بن مُحمّد مشترك بين الثقتين: الأشعريّ، والبرقيّ، والظاهر كونه أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ؛ بدلالة توسّطه بين العطّار وابن سعيد، وهو راوي كتاب الحُسين بن سعيد، هو أبو جعفر الأشعريّ، عربيّ، قمّيّ، كبير قم وابن كبيرها، ثقة، كما عن رجال الشَّيخ، وقال العلمان في فهرسهما: «شيخ القمّيّين ووجههم وفقيههم غير مدافع». وعن ابن حجر أنّه «شيخ الرافضة بقم». وهو من السابعة، تُوفِّي بعد (٢٧٤هـ)[٥].

---

(١) في «ج» والبصائر: ص٤٤٥: «قوّوا». وفي «بس، بف» وحاشية «ض، ف، بر»: «قووا».

(٢) في مرآة العقول: «وعدم ذكر أصحاب المشئمة لظهور أحوالهم ممّا مرّ؛ لأنّه ليس لهم روح القدس ولا روح الإيمان؛ ففيهم الثلاثة الباقية التي في الحيوانات – أيضًا –».

(٣) بصائر الدرجات: ص٤٤٥، ح١، عن أحمد بن مُحمّد. وفي بصائر الدرجات: ص٤٤٧، ح٥، بسنده عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام؛ وفيه، ص٤٤٩، ح٦؛ والكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الكبائر، ح٢٤٥٨، بسند آخر عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة مع زيادة واختلاف. تفسير فرات، ص٤٦٥، ح٦٠٨، عن جابر الجعفي، وفيه: «عن عليّ بن مُحمّد الزهري معنعناً عن جابر الجعفي، عن أبي جعفر عليه السلام» مع اختلاف يسير؛ الوافي: ج٣، ص٦٢٧، ح١٢١٤.

(٤) يُنظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٥) يُنظر: ج١، ح١، ص٣٠.

والحُسين بن سعيد، كوفيّ الأصل، ثُمَّ بعد ذلك أهوازيّ، وثّقه الطوسيّ، وعدّه الكشيّ في الثِّقات من أهل العلم ممّن رووا عن مُحمّد بن سنان، روىٰ عنه أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ، روىٰ في كامل الزيارات والتفسير، قال ابن النديم فيه وفي أخيه الحسن: «أوسع أهل زمانهما علمًا بالفقه والآثار والمناقب، وغير ذلك من علوم الشيعة»، وهو من صغار السادسة، وفاته في حدود (٢٤٠هـ) بحسب المقايسة في الأسناد[١].

وحمّاد بن عيسىٰ غريق الجحفة، أبو مُحمّد الجهني، قيل: عربيّ، وقيل: مولىٰ جهينة، كوفيّ سكن البصرة. قال النجاشيّ: «كان ثقة في حديثه، صدوقًا»، ووثّقه الشَّيخ في الفهرست والرِّجال، وذكر الكشيّ في أصحاب الإجماع، روىٰ في التفسير وكامل الزيارات ، معروف من الخامسة، عُمِرَّ حتّىٰ تُوفِّي مع السادسة سنة (٢٠٩هـ)[٢].

وإِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ الْيَمَانِيِّ هو أبو إسحاق الصنعانيّ، وثّقه النجاشيّ عن ابن عقدة وغيره، وعن ابن الغضائريّ أنّه ضعيف جدّاً، ولو كان صحّ ذلك إليه لنبّه النجاشيّ عليه، كما تقضّي عبارته هناك فليلاحظ، روىٰ في التفسير، لعلَّ من المحتمل قويّاً ثبوت رواية مُحمّد بن أبي عُمير عنه، كما سيأتي. لم يوثّقه السيّدان الأستاذان تبعًا لوالدهما مرجع الطّائفة - دامت بركاتهم -؛ لتعارض الجرح والمدح. وهو من الرابعة التي أدركتها بعض السادسة[٣].

وجَابِرِ الْجُعْفِيِّ هو جابر بن يزيد الجعفيّ، كوفيّ، وصفه النجاشيّ بالتخليط. ثقةٌ كما عن ابن الغضائريّ، دلّت صحيحة زياد الحلّال علىٰ صدقه فيُوثّق بذلك، وهو من التابعين، وتُوفِّي سنة (١٢٨هـ) أو بعدها بقليل، وولادته في حدود سنة (٥٥هـ)؛ لروايته عن جابر الأنصاريّ، وهو من صغار الثالثة[٤].

---

(١) يُنظر: ج٢، ح١٢٥، ص٥٦٢.
(٢) يُنظر: ج٢، ح٤٩، ص ١٣٨.
(٣) يُنظر: ج٢، ح١٩١، ص ٧٣٨.
(٤) يُنظر: ج٢، ح٧٨، ص٢٧٩.

تحقيق الصدور:

رواها الصفّار بنفس السَّند عن أحمد بن مُحمّد، ويلاحظ أنَّ الروايات التي يُوردها الكُلينيّ هنا هي مرويّة في أبواب قريبة العنوان من كتاب البصائر وبعين الأسناد، فلا يبعد أنَّ الكُلينيّ اعتمد عليه، خاصّة مع ملاحظة الروايات في الكتابين، ولكن لمّا كان للكلينيّ طرق أخرىٰ من غير جهة الصفّار أوردها بها.

وعلىٰ كلِّ تقدير، فالسَّند المسطور صحيح وفق مبنىٰ العلّامة المجلسيّ(١)، والسيّد الخوئيّ - قدّس الله أسرارهم -، ضعيف وفق مبنىٰ مرجع الطّائفة - دام ظلّه - والسيّدين الأستاذين - دامت بركاتهما -.

وقد بنينا علىٰ وثاقة إبراهيم بن عُمر اليمانيّ الصنعانيّ، فيُوثَّق بهذه الرواية لوثاقة السَّند من غير معارض.

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسيّ: ج٣، ص١٦٥.

٧١٧/ ٢. مُحمّد بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحمّد بْنِ أَحْمَدَ[1]، عَنْ مُوسَىٰ بْنِ عُمَرَ، عَنْ مُحمّد بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عمّار بْنِ مَرْوَانَ، عَنِ الْمُنَخَّلِ، عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ عِلْمِ الْعَالِمِ، فَقَالَ لِي: «يَا جَابِرُ، إِنَّ فِي الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْصِيَاءِ خَمْسَةَ أَرْوَاحٍ: رُوحَ الْقُدُسِ، وَرُوحَ الْإِيمَانِ، وَرُوحَ الْحَيَاةِ، وَرُوحَ الْقُوَّةِ، وَرُوحَ الشَّهْوَةِ، فَبِرُوحِ الْقُدُسِ يَا جَابِرُ عَرَفُوا[2] مَا تَحْتَ الْعَرْشِ إِلىٰ مَا تَحْتَ الثَّرىٰ[3]». ثُمَّ قَالَ: «يَا جَابِرُ، إِنَّ هٰذِهِ الْأَرْبَعَةَ أَرْوَاحٌ يُصِيبُهَا الْحَدَثَانُ[4] إِلاَّ رُوحَ الْقُدُسِ، فَإِنَّهَا لاَ تَلْهُو[5]

(١) هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بف، جر» والوافي. وفي «الف، بح، بر، بس» والمطبوع: «أحمد بن مُحمّد». والصواب ما أثبتناه؛ فإنّ موسى بن عمر هذا، هو موسى بن عمر بن يزيد، بقرينة روايته عن مُحمّد بن سنان، والراوي عنه في بعض الأسناد، مُحمّد بن أحمد بن يحيى. راجع: معجم رجال الحديث: ج١٩، ص٥٨، الرقم ١٢٨١١. وقد وردت رواية مُحمّد بن أحمد [بن يحيى بن عمران الأشعريّ] عن موسى بن عمر عن [مُحمّد] بن سنان في عدّة من الأسناد. انظر على سبيل المثال: علل الشرائع: ص٤٢٩، ح١، وص٥٥٨، ح١، وص٦٠٤، ح٧٥؛ الخصال: ص٣٨، ح١٩، وص٤٢١، ح١٩، وص٥٩٣، ح٣؛ معاني الأخبار: ص١٥٤، ح١؛ ثواب الأعمال: ص٣٦، ح١؛ التوحيد: ص٣٣٩، ح١. ولم نجد توسّط أحمد بن مُحمّد بين مُحمّد بن يحيى وموسى بن عمر إلّا في هذا المورد، وما ورد في الكافي: ح١١٢٤٠. والموجود في بعض النسخ المعتبرة في كلا الموضعين هو «مُحمّد بن أحمد» بدل «أحمد بن مُحمّد». هذا، والمقام من مظانّ تحريف «مُحمّد بن أحمد» بـ «أحمد بن مُحمّد»؛ لكثرة روايات مُحمّد بن يحيى عنه دون العكس.

(٢) في البصائر: ص٤٤٧: «علمنا».

(٣) «الثَّرَى»: التراب النَديّ – أي: المرطوب، وهو الذي تحت الظاهر من وجه الأرض فإن لم يكن نديّاً، فهو تراب – أو التراب، وكلّ طين لا يكون لازباً إذا بُلّ. والمراد: الأرض. راجع: ترتيب كتاب العين: ج١، ص٢٣٩؛ مجمع البحرين: ج١، ص٧٢ (ثرو).

(٤) قال الجوهريّ: «حَدَثَ أمر، أي: وقع، والحَدَثُ والحُدْثى والحادِثَة والحَدَثانُ، كلّها بمعنى». الصحاح: ج١، ص٢٧٨ (حدث).

(٥) قال ابن الأثير: «اللَهْوُ: اللَعْبُ. يقال: لهوت بالشيء ألْهُو لَهْواً، وتلهّيتُ به، إذا لَعِبْتَ به وتشاغلتَ، وغَفَلْتَ به عن غيره. وألهاه عن كذا، أي: شغله. ولَهِيتُ عن الشيء بالكسر وألْهى بالفتح لُهِيّاً إذا

وَلا تَلْعَبُ»[1].

رجال السَّند:

مُحمّد بن يحيىٰ هو أبو جعفر الأشـعريّ، العطّار، القمّيّ، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقـة، عيـن، كثير الحديث كما عن النجاشـيّ، كثيـر الرواية كما عن الشَّـيخ، وللفائدة فعنوان مُحمّد بن يحيىٰ عند الثامنة منصرف إليه، وعند السادسة منصرف إلىٰ الخزّاز، وعند الخامسة منصرف إلىٰ الخثعميّ. تُوفِّي قرابة (٣٠٠هـ)[2].

مُحمّـد بـن أحمد هو الصواب وليـس أحمد بن مُحمّد، وإن جاءت بعض النُّسـخ بـه، والدالّ عليه روايته عن موسـىٰ بن عُمـر بن يزيد، وهذا النوع مـن التصحيف هو تصحيف قلب الأسـماء، وكنا عددنا أمثلة كثيرة منه في مورد سـابق في ترجمة بشـر بن جعفـر[3]، وعلىٰ كلِّ تقدير فمُحمّد بن أحمد هو أبو جعفر، مُحمّد بن أحمد بن يحيىٰ بن عمران الأشعريّ، صاحب كتاب نوادر الحكمة، قمّيّ، عربيّ، ثقة، وهو من صغار السابعة، سيأتي تفصيل الكلام فيه.

وموسـىٰ بن عُمر هو أبو عليّ، موسـىٰ بن عُمر بن يزيد بن ذبيان الصَّيقل النَّهديّ، مولـىٰ، بغداديّ، بصريّ، ذكره النجاشـيّ ولـم يُذكر بتوثيق، وهو ثقـة فقط وفق مبنىٰ توثيـق مَن روىٰ في كتاب كامل الزيارات، ووفق مبنىٰ توثيق من لم يسـتثنِهِ ابن الوليد، فقد روىٰ عنه مُحمّد بن أحمد بن يحيىٰ، ولم يسـتثنِ ابن الوليد روايته، والرَّجل روىٰ

سَلَوْتَ عنه وتركتَ ذكره، وإذا غفلتَ عنه واشتغلتَ». النهاية: ج٤، ص٢٨٢ (لها).

(١) بصائر الدرجات: ص٤٤٧، ح٤، بسنده عن مُحمّد بن سنان. وفيه: ص٤٥٣، ح١٢، بسنده عن موسـى بن عمر، عن مُحمّد بن بشّـار، عن عمّار بن مروان، عن جابر، مع اختلاف يسـير. وفيه: ص٤٤٧، ح٣، بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ، مع اختلاف؛ الوافي: ج٣، ص٦٢٨، ح١٢١٥.

(٢) يُنظر: ج ١، ح١، ص ٢٩.

(٣) يُنظر: ج٥، ح٦٢٣، ص٢٥٦.

يحيىٰ كتب، منها: كتاب نوادر الحكمة، وهو كتاب حسن كبير (كبير حسن) يعرفه القمّيّون بدبة شبيب، قال: وشبيب فامي كان بقم، له دبة ذات بيوت، يعطي منها ما يُطلب منه من دهن، فشبَّهُوا هذا الكتاب بذلك. وله كتاب الملاحم، وكتاب الطب، وكتاب مقتل الحُسين عليه السلام، كتاب الإمامة، كتاب المزار. أخبرنا الحُسين بن موسىٰ، قال: حدّثنا جعفر بن مُحمّد، قال: حدّثنا مُحمّد بن جعفر الرَّزاز، قال: حدّثنا مُحمّد بن أحمد بنوادر الحكمة، وأخبرنا أحمد بن عليّ وابن شاذان وغيرهما، عن أحمد بن مُحمّد بن يحيىٰ، عن أبيه، عنه بسائر كتبه»[١].

وعدّه الشَّيخ في من لم يروِ عنهم عليهم السلام، وقال: مُحمّد بن أحمد بن يحيىٰ الأشعريّ، صاحب نوادر الحكمة، وقد ذكرناه في الفهرست، روىٰ عنه سعد ومُحمّد بن يحيىٰ وأحمد بن إدريس. وقال الشَّيخ: «جليل القدر، كثير الرواية»، روىٰ في كامل الزيارات والتفسير.

قال ابن النديم: «من عُلماء الشيعة في الروايات والفقه».

طبقته:

عدّه السيّد البروجردي - قُدّست نفسه - في طبقات النجاشيّ والفقيه من كبار الثامنة، وقال في طبقات الكافي: «لعلَّه من كبار الثامنة»، وفي طبقات الكشيّ عدّه تارة من الثامنة وأخرىٰ من كبارها، في حين ذهب في طبقات التهذيب إلىٰ أنّه من السابعة.

والرَّجل قد روت عنه الثامنة كمُحمّد بن يحيىٰ العطّار، وأحمد بن إدريس، وعليّ بن مُحمّد بن فيروزان القمّيّ، وعليّ بن مُحمّد بن قتيبة، وسعد بن عبد الله، وروىٰ أغلب رواياته عن السابعة كأحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ الأشعريّ، وأحمد بن مُحمّد بن خالد البرقيّ، وأحمد بن مُحمّد السَّيّاريّ، ومُحمّد بن الحُسين بن أبي الخطَّاب، ومُحمّد بن عبد الجبَّار، والحسن بن عليّ الكوفيّ ابن أبي المغيرة، ويعقوب بن يزيد، وعليّ بن السَّنديّ، وإبراهيم بن هاشم، وعليّ بن الريّان، وإبراهيم بن إسحاق النهاونديّ، ومُحمّد بن حسّان الرازيّ، وسهل بن زياد، وأحمد بن هلال العبرتائيّ، وغيرهم.

(١) رجال النجاشي، النجاشي: ص٣٤٨، ت٩٣٩.

وروىٰ عن كبار السابعة كمُحمّد بن عيسىٰ بن عُبيد اليقطينيّ، وأحمد بن الحُسين بن سعيد، والحسن بن موسىٰ الخشّاب، والعبّاس بن معروف مع احتمال السقط فيه، والحسن بن الحُسين اللؤلؤيّ، بل وصغار السادسة كهارون بن مسلم، وحمزة بن يعلىٰ. ولذا لا يُعد في الثامنة أو كبارها؛ لأنه ليس في سند مؤكّد رواية التاسعة عنه، والأوفق عدّه من صغار السابعة، حتّىٰ يتوافق ذلك مع أسناده المحرزة.

تحقيق الصدور:

وسند الرواية كما وصفه العلّامة المجلسيّ - قُدّست نفسه - «ضعيف»[١].

وأمّا المتن فمن جهة المضامين فلا ضير فيه:

فالمضمون الأوّل وهو أنَّ في الأئمَّة عليهم السلام خمسة أرواح فهو مرويّ بعدّة أسناد، فقد روىٰ الصفّار عين هذه الرواية بعين السّند، وروىٰ مضمون الخمسة عن «عَبْد الله بْن مُحَمَّدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا يَحْيَىٰ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ الْأَسَدِيُّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ جَهْمٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الله جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عليه السلام، قَالَ: فِي الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْصِيَاءِ خَمْسَةُ أَرْوَاحٍ...»[٢]، وعن «عِمْرَان بْن مُوسَىٰ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبَدٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَبْدِ الله الْوَاسِطِيِّ، عَنْ دُرُسْتَ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ جَابِرٍ...»[٣]. و- أيضًا - عن «أَحْمَد بْن مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ دَاوُدَ، عَنِ ابْنِ هَارُونَ الْعَبْدِيِّ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ، قَالَ: أَتَىٰ رَجُلٌ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام...»[٤]. وعن «بَعْض أَصْحَابِنَا، عَنْ مُوسَىٰ بْنِ عُمَرَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارٍ، عَنْ عَمَّار بْنِ مَرْوَانَ، عَنْ جَابِرٍ، قال: قال أبو جعفر عليه السلام:... »[٥]. وهي نفس الرواية

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص١٦٨.

(٢) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٤٧، ح٣.

(٣) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٤٧، ح٥.

(٤) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٤٩، ح٦.

(٥) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٥٣، ح١٢.

المبحوث عنها هنا، وقد كرّرها بسقوط منخّل من السَّند.

والمضمون الثاني في أسماء هذه الأرواح الخمسة، فقد اتفقت الروايات المارّة علىٰ تسميّة أربعة منها، وهي: روح القدس، روح الإيمان، روح القوة، روح الشهوة، واختلفت الروايات في تسمية القوة الخامسة مع أنَّها في معنىٰ واحد، فسمِيّت بروح البدن، وروح الحياة، وروح المدرج. فهذا المضمون - أيضًا - ممّا تعدّدت فيه الروايات.

والمضمون الثالث أنَّه بروح القدس عرف ما تحت العرش إلىٰ ما تحت الثرىٰ، فروىٰ الصفّار عن «عِمْرَان بْن مُوسَىٰ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبَدٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَبْدِ الله الْوَاسِطِيِّ، عَنْ دُرُسْتَ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ جَابِرٍ، عن أبي جعفر عليه السلام أنَّه بروح القدس علموا جميع الأشياء...»(١).

وروىٰ الصفّار عن العبَّاس بْن مَعْرُوفٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِمْرَان، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عن أبي عبد الله عليه السلام هذا المضمون(٢)، وكذا عن الصفّار عن أَحْمَد بْن مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الله الْبَرْقِي وَالْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَىٰ الْحَلَبِيِّ، عَنْ بَشِيرِ الدَّهَّانِ، عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَعْيَنَ، عَنْ جُعَيْدٍ الْهَمْدَانِيِّ، عن عليّ بن الحسين عليهما السلام(٣)، وكذا عن أَحْمَد بْن مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ هِشَام بْنِ سَالِمٍ، عَنْ عَمَّارٍ السَّابَاطِيِّ(٤)، و- أيضًا - عن أَحْمَد بْن مُحَمَّدٍ، عَنِ الْبَرْقِيِّ، عَنْ أَبِي الْجَهْمِ، عَنْ أَسْبَاطٍ، عن أبي عبد الله عليه السلام(٥).

والروايات في هذا المضمون أكثر من أن تحصىٰ، فهي إن لم تكن متواترة فهي مستفيضة.

---

(١) بصائر الدرجات، محمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٤٧، ح٥.

(٢) بصائر الدرجات، محمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٥١، ح١.

(٣) بصائر الدرجات، محمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٥١، ح٢.

(٤) بصائر الدرجات، محمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٥١، ح٣.

(٥) بصائر الدرجات، محمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٥١، ح٤.

والمضمون الرابع أنَّ هذه الارواح يصيبها الحدثان إلّا روح القدس فإنَّها لا تلعب ولا تلهو، وهذا المضمون بهذا المعنىٰ مرويٌّ في سندين ضعيفين لا يعتمد عليهما.

نعم، ورد بسند معتبر عن الكُلينيّ عن عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيه، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَـنْ عُمَرَ بْـنِ أُذَيْنَةَ، عَـنْ فُضَيْلِ بْنِ يَسَـارٍ أنَّ أبا عبد الله عليه السلام قال: «إِنَّ رَسُـولَ الله صلى الله عليه وآله كَانَ مُسَـدَّداً مُوَفَّقـاً مُؤَيَّداً بِرُوحِ الْقُدُسِ، لَا يَزِلُّ ولَا يُخْطِئُ فِي شَـيْءٍ مِمَّا يَسُـوسُ بِه الْخَلْق...»[1].

ثُـمَّ إن كـون الأئمَّـة عليهم السلام مُؤيّدين بـروح القدس، وأنَّـه بهذه الروح صـار الأوصياء أوصياء، والأنبياء أنبياء مضمون مستفيض - أيضًا -.

وعلـىٰ كلِّ تقدير، لا وثوق بهذه الرواية من أنَّها حكت عن محادثة جابر مع الإمام الباقر عليه السلام، وإن كانت مضامينها واردة مرويّة، وبعضها مستفيض، فقد يكون منخّل قد رتبها كما هي عادة الغلاة في ترتيب الأحاديث خاصّة لرموزهم، حتّىٰ وإن كان الرموز مـن غيـر الغلاة، خاصّة أنَّهـم اتهموه في رواياته عـن جابر، فلا أقل نقـول بعدم تحقّق الوثوق بالرواية.

لا يقال: إنَّ الصفّار رواها بسند آخر ليس فيه المنخّل، فقد رواها مرّتين، وفي المرّة الثانيـة ذكر أنَّها عـن «بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ مُوسَـىٰ بْنِ عُمَرَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَّـارٍ، عَنْ عَمَّـار بْنِ مَرْوَانَ، عَـنْ جَابِر، قال: قال أبـو جعفر عليه السلام:...»[2].فهذا السَّـند لا ريب في سـقوط منخل منه، الواضح من سـند الكُلينيّ والصفّار في الرواية الأولىٰ؛ إذ عمّار بن مـروان إنَّما يروي الرواية عن جابر بواسـطة منخل، وسـبق أنْ ذكرنـا في الألف أنَّه إذا روىٰ عمّار بن مروان عن جابر فهي بسقوط منخل، وطبعًا لا يمكن أن يروي عمّار بن مـروان عن جابر؛ إذ الأوّل من الخامسـة وجابر من الثالثة، فلا بد من توسّـط الرابعة، ومنخل من الرابعة.

---

(١) الكافي، الكُلينيّ: ج١، ص٢٦٦.

(٢) بصائر الدرجات، محُمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٥٣، ح١٢.

يظهر أنَّ الكُلينيّ كان قد اعتمد علىٰ البصائر في هذه الأبواب كثيرًا.

فمثلًا: الرواية الأولىٰ في هذا الباب هي الرواية الأولىٰ في الباب الذي عنوانه (باب ما جعل الله في الأنبياء والأوصياء والمؤمنين وسـاير الناس مـن الأرواح، وأنَّه فضّل الأنبياء والأئمَّة مـن آل مُحمّد بـروح القدس، وذكـر الأرواح الخمـس) في البصائر وعنونـه في الكافي (بـاب في ذكـر الأرواح التي في الأئمَّـة ﷺ)، والروايـة الثانية وهي التـي نُحقّق صدورها هي الرواية الرابعة في باب كتاب البصائر، والرواية القادمة وهي الثالثة في باب الكُلينيّ رواها الصفّار بعد عدّة روايات، وتلاحظ - أيضًا - في الأبواب السابقة أنَّ الروايات التي يسردها الكُلينيّ يسردها الصفّار في البصائر.

٣/٧١٨. - الحُسين بْنُ مُحمّد، عَنِ الْمُعلّىٰ[١] بْن مُحمّد، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ إدْرِيسَ، عَنْ مُحمّد بْنِ سِنَانٍ، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ عِلْم الإمام[٢] بِمَا[٣] فِي أَقْطَارِ الْأَرْضِ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ مُرْخًىٰ[٤] عَلَيْهِ سِتْرُهُ. فَقَالَ: «يَا مُفَضَّلُ، إِنَّ اللهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ - جَعَلَ فِي النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله[٥] خَمْسَةَ أَرْوَاحٍ: رُوحَ الْحَيَاةِ، فَبِهِ دَبَّ وَدَرَجَ[٦]. وَرُوحَ الْقُوَّةِ، فَبِهِ نَهَضَ[٧] وَجَاهَدَ. وَرُوحَ الشَّهْوَةِ، فَبِهِ أَكَلَ وَشَرِبَ وَأَتَى النِّسَاءَ مِنَ الْحَلَالِ. وَرُوحَ الْإِيمَانِ، فَبِهِ آمَنَ[٨] وَعَدَلَ. وَرُوحَ الْقُدُسِ، فَبِهِ حَمَلَ النُّبُوَّةَ، فَإِذَا قُبِضَ النَّبِيّ صلى الله عليه وآله انْتَقَلَ رُوحُ الْقُدُسِ، فَصَارَ إِلَى الإمام، وَرُوحُ الْقُدُسِ لَا يَنَامُ وَلَا يَغْفُلُ[٩] وَلَا يَلْهُو وَلَا يَزْهُو[١٠]، وَالْأَرْبَعَةُ الْأَرْوَاحِ تَنَامُ وَتَغْفُلُ وَتَزْهُو

---

(١) في «ض، ف، بح»: «مُعلّىٰ».

(٢) في «ف»: + «علم».

(٣) في «ج»: + «هو».

(٤) في «بر»: «مُرخي عليه سِتَره». والصحيح: مرخٍ. وقوله: «مُرْخى عليه ستره»، أي: مُرْسَل عليه ستره، راجع: الصحاح: ج٦، ص٢٣٥٤ (رخا).

(٥) في «ألف، ب، ض، و، بح، بس، بف»: «عليه السَّلاَم».

(٦) الدَّبّ والدبيب بمعنى المشي الخفيف. وقال الراغب: «يقال: دَبَّ ودَرج لمن كان حيّاً فمشى». راجع: ترتيب كتاب العين: ج١، ص٥٤٨ (دبب). المفردات للراغب: ص٣١١ (درج).

(٧) «نَهَضَ»، أي: قام. يقال: نَهَضَ يَنْهَضُ نَهْضاً ونُهُوضاً، أي: قام. راجع: الصحاح: ج٣، ص١١١١ (نهض).

(٨) في البصائر: «أمر».

(٩) في شرح المازندرانيّ: ج٦، ص٦٤: «إمّا من غَفَلْتَ عن الشيء تَغْفُلُ غُفُولًا، إذا لم تكن متذكّراً له. أو من أغفلته، إذا تركته على ذكر منك وتغافلت عنه. والأوّل ينفي النوم والغفلة الناشئة منه... والثاني ينفي الغفلة مطلقاً». راجع: الصحاح: ج٥، ص١٧٨٢ (غفل).

(١٠) في البصائر: «ولا يسهو». وفي شرح المازندرانيّ: «والزَهْو، جاء بمعنى الاستخفاف والتهاون والحَرْز والتخمين والكبر والفخر والكذب والباطل، والكلّ هنا مناسب». وراجع: القاموس

وَتَلْهُو[١]، وَرُوحُ الْقُدُسِ كَانَ[٢] يَرىٰ بِهِ[٣]»[٤].

رجال السَّند:

الحُسين بن مُحمّد فهو أبو عبد الله الأشعريّ، عربيّ، قمّيّ، يعرف بابن عامر، ثقة، شيخ الكُلينيّ، من صغار الثامنة وبقي إلىٰ سنة (٣١٧هـ)[٥].

والمُعلّىٰ بن مُحمّد هو أبو الحسن البصريّ، مضطرب الحديث والمذهب كما عن النجاشيّ. ويعرف حديثه وينكر، ويروي عن الضعفاء، ويجوز أن يخرج شاهداً كما عن ابن الغضائريّ. لا نعتد بروايته، نعم، هو ثقة وفق مبنىٰ السيّد الخوئيّ - قُدّست نفسه -؛ لورود اسمه في التفسير، وهو من السابعة[٦].

وعَبْدِ اللهِ بْنِ إِدْرِيسَ اسم توسّط فقط بين المُعلّىٰ بن مُحمّد ومُحمّد بن سنان، ولم يرد في موضع آخر، سيأتي الكلام فيه.

ومُحمّد بن سنان الذي بيّنا وثاقته في نفسه، والخوف من تدليسه في الأسناد، وروايته

المحيط: ج٢، ص١٦٩٦ (زهو).

(١) في «ب، ج، ض، بح» والبحار: «وتغفل وتلهو وتزهو». وفي «ف»: «وتلهو وتزهو وتغفل». وفي البصائر: «وتلهو وتغفل وتسهو».

(٢) في حاشية «ض»: «كأنّه».

(٣) في مرآة العقول: «كان يرى به، على بناء المجهول أو المعلوم». وفي البصائر: «وروح القدس ثابت يرى به ما في شرق الأرض وغربها، وبرّها وبحرها. قلت: جعلت فداك، يتناول الإمام ما ببغداد بيده؟ قال: نعم وما دون العرش».

(٤) بصائر الدرجات: ص٤٥٤، ح١٣، عن الحُسين بن مُحمّد؛ الوافي: ج٣، ص٦٢٨، ح١٢١٦؛ البحار: ج١٨، ص٢٦٤، ح٢١.

(٥) يُنظر: ج١، ح١٢، ص١٨٣.

(٦) يُنظر: ج١، ح٢١، ص٢١٨.

عـن كتـب وجدها ولم يأخذها من مشـايخه، في بحث مفصّل، تُوفِّي سـنة (٢٢٠هـ)، من السادسة[١].

الْمُفَضَّـلِ بْنِ عُمَرَ جعفـيّ، مولىٰ، لم نتقبل الأخذ بما يرويه عن الرعيل الأوّل، من كبار الخامسة[٢].

◦ عَبْدِ اللهِ بْنِ إِدْرِيسَ:

ليس هو عبد الله بن إدريس الأوديّ المعروف، الذي ذكره الشَّـيخ في أصحاب أبي عبـد الله عليه السلام، وقال: «عبد الله بن إدريس الأوديّ الكوفيّ»، وهو مُحدِّث عاميّ شـهير، لعـلَّ عنده رواية في كتبنا، وقد ذكره العامّة بشـتىٰ صنوف المدائح، قال الذهبي: «عبد الله بـن إدريـس بن يزيد بن عبد الرَّحمـن الإمام، القدوة، الحجّة، أبـو مُحمّد الأوديّ الكـوفيّ، أحد الأعلام»[٣]. وقد ولد قرابة سـنة (١٢٠هـ)، وتُوفِّي سـنة (١٩٢هـ)، وله قصص في التاريخ، فهذا ممّا لا يتناسـب مطلقًا أنْ يكون واسـطة بين مُعلّىٰ بن مُحمّد الذي هو من السـابعة، ومُحمّد بن سـنان المتوفَّىٰ سـنة (٢٢٠هـ)، فمُحمّد بن سـنان أصغـر منه بحـدود (٣٠) عامًا، فلا يُصار بوجه أن يكون هو شـيخ عبد الله بن إدريس الأوديّ، ولا يمكن لمثل المُعلّىٰ إدراكه.

ولا يبعـد أنْ يكـون هـو من ذكره الشَّـيخ في الفهرسـت، وقـال عنه: «عبـد الله بن إدريس، له كتاب، رويناه بالإسـناد الأوّل عن حُميد بن زياد، عن أبي إسـحاق إبراهيم بن سُليمان البزَّاز، عنه»[٤].

نعم، لا اختلاف في الطبقة، لكن لم يرد أن روىٰ إبراهيم بن سُليمان الخزَّاز - وليس البزَّاز - عن عبد الله بن إدريس، و لم نجد في الأسناد سوىٰ رواية مُعلّىٰ بن مُحمّد عنه،

(١) يُنظر: ج١، ح٧، ص١٠٧.

(٢) يُنظر: ج٢، ص٨٠٠.

(٣) تذكرة الحفاظ، الذهبي: ج١، ص٢٨٢.

(٤) الفهرست، الطوسي: ص١٧٢، ت٤٥٨.

وهو عن مُحمّد بن سنان.

نعم، في سند (إسماعيل بن مُحمّد البصريّ، عن عبد الله بن إدريس، عن مُحمّد بن سنان)، ولكنَّه مصحّف، صوابه كباقي الأسناد (مُعلّىٰ، عنه، عن مُحمّد بن سنان)؛ إذ رويت نفس الرواية في المصادر الأخرىٰ بالسَّند المعروف عنه. ولا نعلم إسماعيل بن مُحمّد في مثل هذا الموضع.

والمُحصِّلة أنَّ عبد الله بن إدريس هذا قد لا يعرفه إلّا مُعلّىٰ بن مُحمّد البصريّ، وكّناه في الروايات بأبي الفضل.

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ - قُدّست نفسه -: «ضعيف علىٰ المشهور»[1].

والتقييد عنده بالمشهور إذا ورد مُعلّىٰ بن مُحمّد ومُحمّد بن سنان، لكنَّه ضعيف لا ريب ليس للاختلاف في مُعلّىٰ بن مُحمّد أو مُحمّد بن سنان أو المفضل بن عمر، بل لا أقل جهالة الجميع بعبد الله بن إدريس.

ويلاحظ أن الصفّار - أيضًا - روىٰ هذه الرواية بعين السَّند[2]. ولا يبعد أن يكون الكُلينيّ قد استله منه كباقي روايات الباب، وهذه الرواية بغضّ النَّظر عن مضمونها، وكونه واردًا في أحاديث أخرىٰ، إلّا أنَّ حصول تلك المحادثة بين أبي عبد الله عليه السلام والمُفضل بن عُمر وجريان ذلك الكلام بينهما غير موثوق به.

---

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص١٦٨.

(٢) بصائر الدرجات، محُمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٥٤، ح١٣.

٥٦ - بَابُ الرُّوحِ الَّتِي يُسَدِّدُ اللهُ بِهَا الْأَئِمَّةَ عليهم السلام

٧١٩/ ١ . عـدّة مِـنْ أَصْحَابِنَا، عَـنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحمّد، عَنِ الحُسـين بْنِ سَـعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُـوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَىٰ الحلبيّ، عَنْ أَبِي الصبـاح الكنانيّ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: سَـأَلْتُ أَبَا عَبْـدِ اللهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللهِ تَبَـارَكَ وَتَعَالىٰ: ﴿وَكَذٰلِـكَ أَوْحَيْنا إِلَيْكَ رُوحـاً مِـنْ أَمْرِنا ما كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتابُ وَلا الْإِيمـانُ﴾[١]. قَالَ: «خَلْقٌ مِنْ خَلْقِ اللهِ - عَزَّ وَجَـلَّ - أَعْظَمُ مِنْ جَبْرَئِيلَ وَمِيكَائِيلَ، كَانَ مَعَ رَسُـولِ اللهِ صلى الله عليه وآله يُخْبِرُهُ، وَيُسَـدِّدُهُ[٢]، وَهُوَ مَعَ الْأَئِمَّةِ مِنْ بَعْدِهِ»[٣].

رجال السَّند:

السِّلسلة السَّنديّة - العدّة عن أحمد بن مُحمّد عن الحُسين بن سعيد عن النَّضر بن سُـويد - من السَّلاسـل السَّـنديّة المتكرّرة في الكافي وغيره، وقد مرَّ نظيرها في مواضع عـدّة[٤]، والعدّة هم مجموعة من مشـايخ الكُلينيّ، من أهـل الطبقة الثامنة، ممَّن يوثق

---

(١) الشورى (٤٢): ٥٢.

(٢) «يسدّده»: من التسديد، وهو التُوفِّيق للسداد، وهو الصواب والقصد من القول والعمل. راجع: الصحاح: ج٢، ص٤٨٥ (سدد).

(٣) بصائـر الدرجـات: ص٤٥٥، ح٢، عن أحمد بن مُحمّد. وفيه: ح١، بسـنده عـن أبي بصير؛ وفيه - أيضًـا -: ص٤٥٦، ح٦؛ وص٤٥٧، ح١٠، بسـنده عن أبي الصّباح، عـن أبي عبد الله؛ وفيه، ص٤٥٦، ح٨، بسـنده عـن أبي الصباح، عن أبي بصير. وفيـه - أيضًا -: ص٤٥٥- ٤٥٦، ح٣ و٤ و٥ و٩، بسـند آخر، وفي كلّها مع اختلاف يسير؛ الوافي: ج٣، ص٦٣٠، ح١٢١٧؛ البحار: ج١٨، ص٢٦٤، ح٢٢.

(٤) يُنظر: ج٢، ح١٢٥، ص٥٦٢.

بنقلهم، ومرَّ بيان الكلام في ذلك[١].

وأحمد بن مُحمّد هنا هو ابن عيسىٰ، أبو جعفر الأشعريّ، كما يظهر تتبّع تلك السِّلسلة، ثقة، شيخ أصحابنا في قم ووجههم وفقيههم، وهو من السابعة، بقي إلىٰ بعد سنة (٢٧٤هـ)[٢].

والحُسين بن سعيد كوفيّ الأصل، ثُمَّ بعد ذلك أهوازيّ، وثّقه الطوسيّ، وعدّه الكشيّ في الثِّقات من أهل العلم، روىٰ عنه أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ، قال ابن النديم فيه وفي أخيه الحسن: «أوسع أهل زمانهما علماً بالفقه والآثار والمناقب، وغير ذلك من علوم الشيعة»، وهو من صغار السادسة، ووفاته في حدود سنة (٢٤٠هـ) بحسب المقاربات السَّنديّة[٣].

والنَّضر بن سُويد، كوفيّ، انتقل إلىٰ بغداد، كان صيرفيّاً، وثّقه النجاشيّ والشَّيخ، وزاد النجاشيّ، أنَّه صحيح الحديث. وهو من صغار الخامسة[٤].

وأمّا يحيىٰ الحلبيّ فهو يحيىٰ بن عمران بن عليّ الحلبيّ، من بيت أبي شعبة، كانت تجارتهم إلىٰ حلب فَسُميّ البيت بالحلبيّ، كوفيّ، قال النجاشيّ: «ثقة ثقة، صحيح الحديث»، إضافة إلىٰ توثيقه كلّ بيته، وهو من الخامسة[٥].

وأبو الصباح الكنانيّ هو إبراهيم بن نُعيم، عبديّ، من عبد القيس، نسب إلىٰ كنانة؛ لأنَّه نزل عندهم، كوفيّ، وثّقه العلمان، ولعلَّهما استندا لرواية الميزان، ووثّقه ابن فضّال، وذكره المفيد في العدديّة من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، روىٰ عنه صفوان، فيه روايات، روىٰ في التفسير وكامل الزيارات، هو ممّن ولد في حدود (٨٠هـ)، وتُوفِّي

(١) يُنظر: ج١، ح١، ص٢٥.
(٢) يُنظر: ج١، ح١، ص٣٠.
(٣) يُنظر: ج٢، ح١٢٥، ص٥٦٢.
(٤) يُنظر: ج١، ح٣٦، ص٢٦٨.
(٥) يُنظر: ج١، ح٣٤، ص٢٦٠.

في حدود (١٧٠هـ) بحسب المقايسة، فهو من الرابعة ممّن عاصر الخامسة[١].

وأبو بصير هو ليث بن البختريّ، المراديّ، أبو مُحمّد، وقيل: أبو بصير الأصغر، ذكر لـه توثيق عـن ابن الغضائريّ، وهو أحد أصحاب الإجماع، مـردّدًا بينه وبين أبي بصير الأسـديّ. وبحسـب صحيحة جميل، ومعتبرة سُليمان بن خالد الأقطع فهو في المرتبة العليـا من الجلالـة والوثاقة، وهو مـن الأربعة المخبتين، الذين لولاهـم لمّا كان أحد يسـتنبط، هذا كمـا ورد، كان مكفُوفًا ليس بدلالة الكنية فحسـب، بل - أيضًا - بدلالة روايـة القبطيـة البيضاء، حيث رواها الكُلينيّ عن عاصم عـن أبي بصير مطلقًا. ورواها الصدوق بتقييده بـ(ليث المراديّ)، ورواها في التهذيب بوصفه بالمكفوف. ويعرف أبو بصير المطلق أنَّه ليث بن البختريّ المراديّ، وليس يحيىٰ بن أبي القاسـم الأسـديّ إذا روىٰ عنه عبد الله بن مُسكان، أو المُفضل بن صالح، أبو جميلة النخّاس، وكذا لو كان الراوي عنه عبد الكريم بن عمرو كرام، وعبد الله بن بُكير، وأبو المغراء حُميد بن المثنّىٰ العجليّ، وعاصم بن حُميد الحنّاط، بل وعمران بن عليّ الحلبيّ؛ كما يستفاد من رواية ستأتي في هذا الجزء، ولو كان بواسطة، ومنه ينكشف الخطأ في التعيين عندنا كونه يحيىٰ بن أبي القاسـم الأسـديّ في الجزء السابق، وكان الراوي عنه - أيضًا - عمران بن عليّ الحلبيّ[٢]، وهو من الرابعة[٣].

تحقيق الصدور:

السَّند كما وصفه العلّامة المجلسيّ - قُدّست نفسه - «صحيح»[٤].

وبغـضّ النَّظر عن هذا السَّـند، فإنَّ هذه الرواية ومضمونها من المسـتفيضات التي روىٰ منهـا الصفّـار في البصائـر عـددًا غفيـرًا، معبرًّا عنها بأسـناد متنوِّعـة، أغلبها عن

(١) يُنظر: ج٤، ح٤٨٤، ص٢٥٩، عنوان: إبراهيم بن نُعيم.

(٢) يُنظر: ج٥، ح٥٥٨، ص٣٢.

(٣) يُنظر: ج٢، ح١٥٦، ص٦٥٠.

(٤) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص١٦٩.

الثِّقـات، في باب «الروح التي قال الله تعالىٰ في كتابـه: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ أنَّها في رسـول الله ﷺ، وفي الأئمَّة يخبرهم ويُسدّدهم ويُوفّقهم»[1] فلا ريب في الوثاقة بصدورها.

(١) بصائر الدرجات، محُمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٧٥.

٧٢٠/ ٢. مُحمّد بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحمّد بْنِ الحُسين، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ أَسْبَاطِ بْنِ سَـالِمٍ، قَالَ: سَـأَلَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ هِيتَ[١] - وَأَنَا حَاضِرٌ - عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَكَذلِـكَ أَوْحَيْنا إِلَيْكَ رُوحاً مِنْ أَمْرِنا﴾. فَقَالَ: «مُنْـذُ أَنْزَلَ اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - ذلِكَ الرُّوحَ عَلىٰ مُحمّد ﷺ مَا صَعدَ إِلَىٰ السَّمَاءِ، وَإِنَّهُ لَفِينَا»[٢].

رجال السَّند:

مُحمّد بن يحيىٰ هو أبو جعفر، الأشعريّ العطّار، قمّي، ثقة، عين، شيخ أصحابنا في زمانه، كثير الحديث والرواية، وهو من الثامنة، تُوفِّي قرابة (٣٠٠هـ)[٣].

ومُحمّد بن الحُسين هو ابن أبي الخطّاب، أبـو جعفر الهمدانيّ، كوفيّ، زيّات، قال النجاشيّ: «جليل من أصحابنا، عظيم القدر، كثير الرواية، ثقة، عين، حسن التَّصانيف، مسكون إلىٰ روايته»، وثّقه الشَّيخ ثلاث مرّات عند ذكره في مواضع مختلفة في الرِّجال، وعدّه الكشـيّ مـن الثِّقات من أهل العلم ممّن رووا عن مُحمّد بن سـنان، تُوفِّي سـنة (٢٦٢هـ)، وهو من السابعة[٤].

وعليّ بن أسباط هو بيَّاع الزُّطّيّ، كوفيّ، من السادسة، كان فطحيّاً ثقة، أوثق الناس لهجة، وعدل عن مذهبه كما عن النجاشـيّ، وقيل: بقي، كما عن ابن مسـعود، تَرَحَّمَ

---

(١) «هِيت» اسم بلد على شاطئ الفرات. لسان العرب: ج٢، ص١٠٧ (هيت).

(٢) بصائـر الدرجـات: ص٤٥٧، ح١٣، عـن مُحمّد بن الحُسـين، عن علّي بن أسـباط، قال: سـأله رجل...؛ وفيه: ح١١، بسـنده عن عليّ بن أسـباط، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفيه - أيضًا -: ح١٢، بسـند آخر عن أبي جعفـر عليه السلام، مع اختلاف يسـير؛ الـوافي: ج٣، ص٦٣٠، ح١٢١٨؛ البحار: ج١٨، ص٢٦٥، ح٢٤.

(٣) يُنظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٤) يُنظر: ج٢، ح٣٨، ص١٤.

الإمام الجواد عليه السلام عليه، ممّا يؤكّد عدوله[١].

وأسباط بن سالم أبو عليّ، مولىٰ بني عدي، من كندة، كوفيّ، بيّاع الزُّطّيّ، لم يرد فيه توثيق، لم يثبت أنّه روىٰ في التفسير؛ للتصحيف في المورد، روىٰ عنه ابن أبي عُمير، ابنه الراوي الثِّقة المعروف عليّ بن أسباط، ثقة وفق مبنىٰ مرجع الطّائفة - دام ظلّه - وسيّدنا الأستاذ - دامت بركاته -، وهو من الخامسة[٢].

تحقيق الصدور:

روىٰ الصفّار الحديث بنفس السَّند منتهيًا بـ(عليّ بن أسباط)[٣]، وعن «أحمد بن مُحمّد، عن البرقيّ، عن أبي الجهم، عن عليّ بن أسباط»[٤]، ولكنَّ الصواب سقوط أسباط بن سالم من السَّندين، وأنَّ الصواب فيهما عن (عليّ بن أسباط، عن أبيه أسباط)، كما في الكافي، فعليّ بن أسباط، من السادسة ولم يدرك أبا عبد الله عليه السلام.

ورواه بسند آخر عن «يَعْقُوبُ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَسْبَاطٍ بَيَّاعُ الزُّطِّيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: قَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ هِيتَ: قَوْلِ الله عَزَّ وَجَلَ: ﴿وَكَذلِكَ أَوْحَيْنا إِلَيْكَ رُوحاً مِنْ أَمْرِنا ما كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتابُ وَلَا الْإِيمانُ﴾، قَالَ: فَقَالَ: مَلَك مُنْذُ أَنْزَلَ الله ذَلِكَ الْمَلَكُ لَمْ يَصْعَدُ إِلَىٰ السَّمَاءِ، كَانَ مَعَ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله، وَهُوَ مَعَ الْأَئِمَّةِ يُسَدِّدُهُمْ»[٥]. وعن «سَلَمَةُ بْنُ الْخَطَّابِ، عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنِي أَسْبَاطُ بْنُ سَالِمٍ»[٦]. ويظهر أنَّ كلَّ الروايات تنتهي بأسباط مهما اختلفت أسنادها.

---

(١) يُنظر: ج١، ح٣٢، ص٢٥٥.

(٢) يُنظر: ج٤، ح٥١٠، ص٣٢٣.

(٣) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٥٧، ح١٣.

(٤) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٥٧، ح١١.

(٥) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: - ص ٤٥٦، ح٧.

(٦) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص ٤٥٨، ح١٤.

قال العلّامة المجلسيّ - قُدّست نفسه - عن سنده أنَّه «مجهول»[1]، وهو كذلك وفق مباني صاحب المعجم - قُدّست نفسه -، ولكنَّه معتبر وفق مبنىٰ مرجع الطّائفة - دام ظله - والسيّد الأستاذ - دامت بركاته -؛ لإمكان توثيقهم أسباط بن سالم؛ لرواية مُحمّد بن أبي عمير عنه. والرواية بهذا اللفظ لا يمكن الوثوق بصدورها مع أنَّ معظم مضمونها مستفيض الصدور.

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص١٧١.

٧٢١/ ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحمّد بْنِ عِيسَىٰ، عَنْ يُونُس، عَنِ ابْنِ مُسكان، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ ﷺ عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَسْئَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾[1]. قَالَ: «خَلْقٌ أَعْظَمُ مِنْ جَبْرَئِيلَ وَمِيكَائِيلَ، كَانَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَهُوَ مَعَ الْأَئِمَّةِ، وَهُوَ مِنَ الْمَلَكُوتِ»[2].

رجال السَّند:

عليّ بن إبراهيم أبو الحسن القمّيّ، ثقة في الحديث، ثبت، مُعتمد، صحيح المذهب، كما عن النجاشيّ، روىٰ في كامل الزيارات، وهو صاحب التفسير، قال ابن النديم: «من العُلماء الفقهاء»، فاقت رواياته السبعة آلاف رواية، تُوفّي قرابة (٣٠٧هـ)، من الثامنة[3].

ومُحمّد بن عيسىٰ، أبو جعفر اليقطينيّ، بغداديّ، «جليل في أصحابنا، ثقة، عين، كثير الرواية، حسن التَّصانيف»، كما عن النجاشيّ. واستثناه ابن الوليد، واعترض عليه ابن نوح. وكان الفضل يُثني عليه ويمدحه ويُحِبُّه ويميل إليه، وأنّه يقول: «ليس في أقرانه مثله». ويظهر من الشَّيخ تضعيفه تبعًا للقمّيّين، من كبار السابعة[4]، وقد ناقشنا سابقًا رواية مُحمّد بن عيسىٰ بن عُبيد عن يُونُس بن عبد الرَّحمن.

---

(١) الإسراء (١٧): ٨٥.

(٢) بصائر الدرجات: ص٤٦٢، ح٩، بسنده عن يُونُس. وفيه: ص٤٦١، ح٥؛ وص٤٦٢، ح٨؛ والكافي: كتاب الحجّة، باب مواليد الأئمّة ﷺ، ذيل الحديث الطويل ١٠٠٦، بسند آخر عن أبي بصير، مع اختلاف يسير. وفي بصائر الدرجات: ص٤٦٢، ح٧، بسند آخر، مع اختلاف يسير. وفي تفسير القمّيّ: ج٢، ص٢٧٩؛ وتفسير العيّاشي: ج٢، ص٣١٧، ح١٦٥، عن أسباط بن سالم، عن أبي عبدالله ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي: ج٣، ص٦٣١، ح١٢١٩؛ البحار: ج١٨، ص٢٦٥، ح٢٣؛ وج٥٩، ص٢٢٢.

(٣) يُنظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

(٤) يُنظر: ج٢، ح٣٩، ص٢٥.

ويُونُـس هو يُونُـس بن عبد الرَّحمن، أبو مُحمّد، مولىٰ علـيّ بن يقطين، مولىٰ بني أسـد، بغـداديّ، قال عنه النجاشـيّ: «كان وجهًا في أصحابنا، متقدّمًـا عظيم المنزلة.. وكان الرّضـا يشـير إليه في العلم والفتيـا، وكان ممّن بُذل له علـىٰ الوقف مال جزيل، فامتنع من أخذه وثبت علىٰ الحقّ، وقد ورد في يُونُس مدح وذمّ». ووثّقه الشَّـيخ وذكر تضعيف القمّيّين له، وحكىٰ الفضل بن شاذان في ثنائه شيئًا كثيرًا من جليل المدح، قال ابـن النديم: «علّامة زمانه، كثير التصنيف والتأليف علىٰ مذاهب الشـيعة». من صغار الخامسة، رأىٰ الصادق عليه السلام ولم يروِ عنه، وتُوفِّي بعد رأس المائة الثانية[١].

وابـن مُسـكان هو عبد الله بن مُسـكان، أبو مُحمّـد، مولىٰ عَنزَة، كـوفيّ، ثقة، عين، مـن أصحـاب الإجمـاع، وممّن عدّه المفيـد في رسـالته العدديّة من الفقهـاء الأعلام الذيـن لا مطعـن عليهم، ولد في حـدود (١١٠هـ)، تُوفِّي قبل سـنة (١٨٧هــ) بقليل، من الخامسة[٢].

وأبو بصير هنا الأقوىٰ أنّه ليس يحيىٰ بن أبي القاسم الأسديّ، بل هو ليث المراديّ؛ لروايـة ابن مُسـكان عنه، وكلاهما ثقـة، وليث بن البختريّ يُكَنّىٰ بأبـي مُحمّد، وقيل: بأبي بصير الأصغر المراديّ، هو كفيف - أيضًا - كيحيىٰ بن أبي القاسم.

ويـدلّ علىٰ كونه كفيفًا رواية القُبطيَّة البيضاء، حيثُ رويت في الكافي عن أبي بصير مطلقًـا، ووصـف أبو بصير فيها بـ(ليـث المراديّ) في الفقيه، ووصـف بكونه أبا بصير المكفوف في ثنايا الاسـتبصار. ذكر له توثيق عن ابن الغضائريّ، ذكره الكّشـيّ في أحد أصحـاب الإجماع مـردّدًا بينه وبيـن أبي بصير الأسـديّ. وبحسـب صحيحة جميل ومعتبرة سُـليمان الأقطع فهو في المرتبة العُليا من الجلالـة والوثاقة، وهو من الأربعة المخبتين، الذين لولا هم لما كان أحد يستنبط هذا، هو من الرابعة[٣].

---

(١) يُنظر: ج٢، ح٣٩، ص٣٠.
(٢) يُنظر: ج٢، ح١٠٧، ص٤٨٩.
(٣) يُنظر: ج٢، ح١٥٦، ص٦٥٠.

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ – قُدّست نفسه – بصحّة السَّند[١]، وهو واضح فالرواية ذات سند معتبر بلا إشكال، وقد روىٰ في البصائر بابًا كاملًا في هذا المعنىٰ عنونه الصفّار: (باب الروح التي قال الله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ أنّها في رسول الله ﷺ، وأهل بيته عليهم السلام يُسدّدهم ويُوفّقهم ويفقّههم)[٢]، فوردت تلك الرواية فيه بأسناد عدّة متنوّعة، فالمعنىٰ مستفيض، والوثاقة بالصدور متحقّقة.

---

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص١٧١.

(٢) بصائر الدرجات، محُمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٦٠.

٧٢٢/ ٤. عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوب الْخَـرَّازِ[١]، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ[٢]: ﴿يَسْئَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ قَالَ: «خَلْقٌ أَعْظَمُ مِنْ جَبْرَئِيلَ وَمِيكَائِيلَ، لَمْ يَكُنْ مَعَ أَحَدٍ مِمَّنْ مَضىٰ غَيْرِ مُحمّد صلى الله عليه وآله، وَهُوَ مَعَ الْأَئِمَّةِ يُسَدِّدُهُمْ، وَلَيْسَ كُلُّ[٣] مَا طُلِبَ وُجِدَ»[٤].

رجال السَّند:

عليّ بن إبراهيم، أبو الحسن، ثقة في الحديث، ثبت معتمد، صحيح المذهب، أضرَّ في آخر عمره، صاحب التفسير، قمّيّ، قال ابن النديم: «من العُلماء الفقهاء». بقي حيًّا إلىٰ بعد (٣٠٧هـ)، كما يظهر من بعض أسناد الصدوق، وهو من الثامنة[٥].

وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، أبو إسحاق القمّيّ، كوفيّ الأصل، يوثق به مع أنَّه لم يوثَّق صريحًا لقرائن، تَرَحَّمَ عليه ابنه في مقدّمة التفسير، وأكثر عنه في التفسير، ذكر ابن

---

(١) هكذا في «ب، ض، بس» والوافي. وفي «ألف، ج، ف، و، بح، بر، بف» والمطبوع: «الخزّاز». وهو سهو، كما تقدّم في الكافي: ذيل ح٧٥.

(٢) في البحار: -«يقول».

(٣) احتمل المجلسيّ في مرآة العقول: كون الكلمة «كلّما»، بأن يرجع المستتر في «طلب» و«وجد» إلى الروح. وجَعَل كون «ما» موصولةً أظهر.

(٤) بصائر الدرجات: ص٤٦١، ح٢، عن إبراهيم بن هاشم. وفيه: ص٤٦٠، ح١، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وفيه أيضًا: ص٤٦١، ح٤، بسنده عن أبي أيُّوب الخزّاز، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وفيه أيضًا: ح٦، بسنده عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف. وفيه أيضًا: ص٤٦١، ح٣، بسند آخر؛ وفيه أيضًا؛ ص٤٦٢، ح١٠ و١١ بسند آخر، وفيهما: «وهو مع الأئمّة وليس كما ظننت». وفي تفسير العيّاشي: ج٢، ص٣١٧، ح١٦١، عن أبي بصير، الوافي: ج٣، ص٦٣١، ح١٢٢٠؛ البحار: ج١٨، ص٢٦٥، ح٢٥.

(٥) يُنظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

طاووس الاتّفاق علىٰ وثاقته، وهو من السابعة[١].

وابـن أبـي عُمير هـو مُحمّد بن أبـي عمير، الـراوي الشَّـهير، أبو أحمـد الأزديّ، مـن موالي المُهلّـب بن أبي صفـرة، بغداديّ، جليل القـدر، عظيم المنزلـة فينا وعند المخالفين، كما عن النجاشـيّ، وحكىٰ النجاشـيّ القصَّـة المعروفة من حبس هارون الرَّشـيد له؛ ليدلّ علىٰ أسماء الشيعة فصبر، وقيل: حبسه المأمون ليليَ القضاء، فولّاه قضاء بعض البلدان، وقيل: صاحبه المأمون بعد وفاة الرّضا عليه السلام، وقال الشَّـيخ: «كان مـن أوثق النـاس عند الخاصّة والعامّة، وأنسـكهم نسـكًا، وأورعهـم وأعبدهم، وأنَّه واحد أهل زمانه في الأشـياء كلّها»، وحكىٰ الشَّيخ والنجاشيّ ذلك عن الجاحظ، وأنَّه ذكـر - أيضًا - أنَّـه كان وجهًا من وجوه الرافضة. وعن ابن فضّـال أنَّه ذكر أنَّ ابن أبي عمير أفقه من يُونُس بن عبد الرَّحمن، وأصلح. وحكىٰ تلميذه الفضل فضله وعبادته، ووصفه في سـند الحسـكانيّ بالثِّقة المأمون، وهو في الوثاقة أشـهر مـن أنْ يُوثَّق، أحد الثلاثة الذين اشتهر أنَّهم لا يروون إلّا عن الثِّقات، وأحد أصحاب الإجماع، وهو من السادسة، تُوفِّي سنة (٢١٧هـ)[٢].

وأَبو أيُّوب الْخَزَّازِ هو تصحيف لأبي أيُّوب الخزّاز، وهو إبراهيم بن عيسىٰ الخزَّاز، كوفيّ، كبير المنزلة، ثقة، من الفقهاء الأعلام، وهو من الخامسة[٣].

وأبو بصير في هذا الموضع هو ليث المُراديّ علىٰ الأرجح، وليس يحيىٰ الأسديّ، مع أنَّ كليهما ثقة، وترجّيح أنْ يكون ليث هو رواية أبي أيُّوب الخزَّاز عن ليث المراديّ مصرَّحًـا بـه في مورد، ولم نلحظ روايته عن الأسـديّ مصرَّحًا بـه، وليث بن البختريّ يُكنّـىٰ بأبـي مُحمّد، وقيل: بأبي بصيـر الأصغر، المراديّ، وهـو كفيف - أيضًا - كما ذكرنـا في الألف، وعن ابن الغضائريّ وثاقته، وهو أحـد أصحاب الإجماع مردّدًا بينه

(١) يُنظر: ج١، ح٩، ص١٦٣-١٦٦.
(٢) يُنظر: ج١، ح٣٦، ص٢٦٤.
(٣) يُنظر: ج٢، ح٧٣، ص٢٥٧.

وبين أبي بصير الأسديّ. وبحسب صحيحة جميل ومعتبرة الأقطع فهو في المرتبة العُليا من الجلالة والوثاقة، وهو من الأربعة المُخبتين، الذين لولاهم لما كان أحدٌ يستنبط هذا، وهو من الرابعة[١].

تحقيق الصدور:

قال العلاّمة المجلسيّ أنَّه «حسن» السَّند[٢]، ولا إشكال في سند الرواية، والمتن مستفيض؛ إذ رواه في البصائر بأسناد عديدة[٣]. فالوثوق بالصدور متحقّق لا ريب.

---

(١) يُنظر: ج٢، ح١٥٦، ص٦٥٠.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص١٧٢.

(٣) بصائر الدرجات، محُمّد بن الحسن الصفّار: ص ٤٦٠ -٤٦٢.

٧٢٣/ ٥. مُحمّـد بْنُ يَحيىٰ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُوسىٰ، عَنْ مُوسَىٰ بْـنِ جَعْفَرٍ[(١)]، عَنْ عَلِـيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَـنْ مُحمّد بْـنِ الْفُضَيْلِ، عَنْ أَبِـي حَمْزَةَ، قَـالَ: سَـأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام عَـنِ الْعِلْمِ: أَهُوَ عِلْـمٌ[(٢)] يَتَعَلَّمُهُ الْعَالِـمُ[(٣)] مِنْ أَفْوَاهِ الرِّجـال، أَمْ فِي الْكِتَابِ عِنْدَكُـمْ تَقْرَؤُونَـهُ فَتَعْلَمُـونَ[(٤)] مِنْهُ؟ قَـالَ: «الأَمْرُ أَعْظَمُ مِـنْ ذلِكَ وَأَوْجَـبُ[(٥)]؛ أَمَا سَـمِعْتَ قَـوْلَ اللهِ عَـزَّ وَجَـلَّ: ﴿وَكَذلِـكَ أَوْحَيْنا إِلَيْكَ رُوحاً مِـنْ أَمْرِنا ما كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتابُ وَلَا الْإِيمانُ﴾؟ ». ثُمَّ قَالَ: «أَيَّ شَـيْءٍ يَقُـولُ أَصْحَابُكُمْ فِي هذِهِ الْآيَـةِ؟ أَيُقِـرُّونَ أَنَّـهُ كَانَ فِي حَالٍ لا يَدْرِي[(٦)] مَـا الْكِتَابُ وَلاَ الْإِيمَـانُ؟». فَقُلْتُ: لاَ أَدْرِي جُعِلْـتُ فِـدَاكَ مَا يَقُولُـونَ. فَقَـالَ[(٧)]: «بَلىٰ[(٨)]، قَـدْ كَانَ فِي حَـالٍ لا يَدْرِي[(٩)]

(١) ورد الخـبر في بصائر الدرجات: ص٤٦٠، ح٥، عن أبي مُحمّد، عن حُمران بن موسـى بن جعفر، عن عليّ بن أسباط. والمذكور في بعض مخطوطاته «عمران بن موسى، عن موسى بن جعفر» وهو الصواب؛ فقد روى عمران بن موسـى كتاب موسـى بن جعفر بن وهب البغداديّ، وتكرّر هذا الارتباط في بعض الأسـناد والطرق. راجع: رجال النجاشيّ: ص٢٨٧، الرقم٧٦٧، ص٣٦٨، الرقم ٩٩٨؛ وص٤٠٦، الرقم١٠٧٦؛ الفهرست للطوسي: ص٣١٧، الرقم٤٨٨؛ وص٣٨٦، الرقم٥٩١؛ الكافي: ح٦٢٠ و٦٧١ و٧٢٣ و١٣١٣٩.

(٢) في «ألف، ب، ج، ض، بر، بس» وحاشية «و، بح، بف» والبحار: «شيء».

(٣) في حاشية «ض، بف»: «الرجل».

(٤) في حاشية «بر»: «فتتعلمون». وفي شرح المازندرانّي: «فتعلمونه». وفيه عن بعض النسخ: «فتعلّمونه».

(٥) في البصائر: ص٤٦٠، ح٥: «وأجل».

(٦) «لا يَـدْري»، أي لا يعـرف، من الدِراية، وهي المعرفة المُدْرَكة بضرب من الحيـل. يقال: دَرَيتُهُ، ودَرَيْتُ به دِرْيَةً. والدِراية لا تستعمل في الله تعالى. راجع: المفردات للراغب: ص٣١٣ (درى).

(٧) هكذا في «ألف، ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس» والوافي، والبحار، والبصائر: ص٤٦٠. وفي «بف» والمطبوع: + «لي».

(٨) في «بف»: -«بلى».

(٩) في «ج»: «ما يدري».

مَـا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ حتّـىٰ بَعَثَ[١] اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - الرُّوحَ الَّتِي ذَكَرَ فِي الْكِتَابِ، فَلَمَّـا أَوْحَاهَـا[٢] إِلَيْهِ عَلَّمَ بِهَـا[٣] الْعِلْمَ وَالْفَهْـمَ، وَهِيَ الرُّوحُ الَّتِـي يُعْطِيهَا اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - مَنْ شَاءَ، فَإِذَا[٤] أَعْطَاهَا عَبْداً عَلَّمَهُ الْفَهْمَ»[٥].

رجال السَّند:

مُحمّـد بن يحيىٰ هو أبو جعفر العطّار، الأشـعريّ القمّـيّ، ثقة عين، كثير الحديث والرواية، شيخ أصحابنا في زمانه، وهو من الثامنة، تُوفِّي قرابة (٣٠٠هـ)[٦].

وعِمْرَانَ بْنِ مُوسىٰ هو عمران بن موسىٰ الزيتونيّ الأشعريّ، عربيّ، قمّيّ، ثقة، كما عن النجاشيّ، وهو من صغار السابعة[٧].

وهذه السِّلسـلة - عمران بن موسـىٰ، عن موسـىٰ بـن جعفر البغـداديّ، عن عليّ بن أسـباط، عن مُحمّد بـن فضيل الأزديّ، عن أبي حمزة - من السَّلاسـل المتكرّرة، وقد مرّت.

ومُوسَىٰ بْنِ جَعْفَرٍ الْبغداديّ هو أبو الحسن، موسىٰ بن جعفر بن وهب، لم يرد فيه توثيق، نعم، روىٰ في كامل الزيارات، وهو مبنىٰ لا نعتمده، وهو من كبار السابعة، كما

---

(١) في «و»: «يبعث».

(٢) في «بر»: +«الله».

(٣) في البحار: «به».

(٤) في «ب»: -«أوحاها - إلى - فإذا».

(٥) بصائـر الدرجـات: ص٤٦٠، ح٥، عن أبي مُحمّد، عن حُمران بن موسـى بن جعفر، عن علّي بن أسباط، مع اختلاف يسير. وفيه: ص٤٥٨ -٤٥٩، ح١ و٢ و٣، بسند آخر، مع اختلاف؛ الوافي: ج٣، ص٦٣٢، ح١٢٢١؛ البحار: ج١٨، ص٢٦٦، ح٢٦.

(٦) يُنظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٧) يُنظر: ج٥، ح٦٢٠، ص٢٤٤.

بيّناه في الألف، ومرَّ المزيد من الكلام فيه[١].

وعليّ بن أسباط، هو بيّاع الزُّطّيّ، كوفيّ، من السادسة، كان فطحيّاً، ثقة، أوثق الناس لهجة، وعدل عن مذهبه، كما عن النجاشيّ، وقيل: بقي، كما عن ابن مسعود، تَرَحَّمَ الإمام الجواد عليه السلام عليه، ممّا يؤكّد عدوله[٢].

ومُحمّد بن الفُضيل، فهو الأزديّ بدلالة روايته عن أبي حمزة الثُمَّالي. وهو أبو جعفر، مُحمّد بن الفضيل الأزديّ، عربيّ، كوفيّ، ضعيف، يرمىٰ بالغلو، كما عن الطوسيّ، ولعلَّه هو من عدّه المفيد في رسالته العدديّة من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، روىٰ عنه ابن أبي عُمير، والبزنطيّ، وصفوان[٣]، وأمّا طبقته فهي الخامسة، وإن ذكر السيّد البروجرديّ قدس سره في طبقات الكافي أنَّه من السادسة، فإنَّ ذلك لا يصحّ البتة، فإنَّ ما ورد عنه من السابعة كرواية مُحمّد بن عيسىٰ اليقطينيّ، ومُحمّد بن الحُسين بن أبي الخطّاب، فهي بالواسطة علىٰ الصحيح، كما في بقية أسنادهما إليه، وقد أشرنا إلىٰ ذلك في كتاب الألف رجل، وهو ممَّن أدرك أبا عبد الله عليه السلام وروىٰ عنه، وأكثر عن أبي حمزة الثُمَّالي، المتوفَّىٰ سنة (١٥٠هـ)، وقد طال به العُمر وأدرك الرّضا عليه السلام، وروت عنه السادسة في جلِّ أسناده.

وأمّا أبو حمزة فقد مرَّ – أيضًا –، وهو ثابت بن دينار الثُمَّاليّ، مولىٰ، كوفيّ، قال الصدوق: إنَّه من طيّ، من نعثل، ولكنَّه سكن ثُمَّالة فنُسب إليهم، ووثَّقه النجاشيّ والشّيخ والصدوق، وزاد النجاشيّ: «كان من خيار أصحابنا، وثقاتهم ومعتمديهم في الرواية والحديث»، وفي شأنه روايات عدّة. وصفه العامّة بالوهم في الأخبار، والغلو في التشيّع، تُوفِّي سنة (١٥٠هـ)[٤].

---

(١) يُنظر: ج٥، ح٦٢٠، ص٢٤٤.

(٢) يُنظر: ج١، ح٣٢، ص٢٥٥.

(٣) يُنظر: ج٣، ح٣٣٩، ص ٣١٨.

(٤) يُنظر: ج٢، ح٤٠، ص٤٥.

تحقيق الصدور:

رواه الصفّار في البصائر عن «أَبِي مُحَمَّدٍ، عَنْ حُمْرَانَ بْنِ مُوسَىٰ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ»(١). وفي سند البصائر الواصل إلينا أمران.

الأوّل: ابتداء السَّند بأبي مُحمّد، وهذا يتكرّر في أسناد عديدة بين الصفّار وبينه فقط، ولا أعلم أنَّ أحدًا ممّن يروي عمران بن موسىٰ يُكنّىٰ بأبي مُحمّد، فيروي عنه جمع كلُّ كناهم معلومة معروفة، وليس فيهم أبو مُحمّد.

الثاني: حدوث التصحيف في اسم عمران بن موسىٰ، حيث ورد باسم حُمران بن موسىٰ، ولا وجود لهذا الاسم، والصواب (عمران)، كما في الكافي الواصل إلينا، قال العلّامة المجلسيّ إنَّ السَّند «مجهول»(٢)؛ وذلك لجهالة موسىٰ بن جعفر بن وهب البغداديّ.

ولكنَّ المضمون تعبّر عنه روايات عديدة ومتنوّعة الأسناد، فقد روىٰ الصفّار عن «أَحْمَدَ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَىٰ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ طَلْحَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام أَخْبِرْنِي يَا ابْنَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله عَنِ الْعِلْمِ الَّذِي تُحَدِّثُونَّا بِهِ أَمِنْ صُحُفٍ عِنْدَكُمْ أَوْ مِنْ رِوَايَةٍ يَرْوِيهَا بَعْضُكُمْ عَنْ بَعْضٍ أَوْ كَيْفَ حَالُ الْعِلْمِ عِنْدَكُمْ، قَالَ: (يَا عَبْدَ اللهِ الْأَمْرُ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ وَأَجَلُّ، أَمَا تَقْرَأُ كِتَابَ اللهِ)، قُلْتُ: بَلَىٰ، قَالَ: (أَمَا تَقْرَأُ ﴿وَكَذٰلِكَ أَوْحَيْنا إِلَيْكَ رُوحاً مِنْ أَمْرِنا ما كُنْتَ تَدْرِى مَا الْكِتابُ وَلَا الْإِيمانُ﴾ أَفتَرَوْنَ أَنَّهُ كَانَ فِي حَالٍ لَا يَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ) قَالَ: قُلْتُ: هَكَذَا نَقْرَؤُهَا، قَالَ: (نَعَم)»(٣).

وعلّة السَّند عبد الله بن طلحة؛ فإنَّه لم يرد فيه توثيق أو تضعيف، وكذا رواه الصفّار عن «إِبْرَاهِيم بْن هَاشِم، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ الْبَرْقِيِّ، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ أَوْ غَيْرِهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ طَلْحَةَ»(٤)، وكذا بسند آخر(٥)؛ لذا لا يبعد أن يتحقّق الوثوق بهذه الرواية بتضافر الأسناد.

---

(١) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٦٠، ح٥.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسيّ: ج٣، ص١٧٣.

(٣) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٥٨، ح١.

(٤) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٥٩، ح٢.

(٥) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٥٩، ح٣.

٧٢٤/ ٦. مُحمّد بْنُ يَحيىٰ، عَنْ مُحمّد بْنِ الحُسين، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنِ الحُسين بْنِ أَبِي الْعَلاءِ، عَنْ سَعْدٍ الإِسْكَافِ، قَالَ: أَتىٰ رَجُلٌ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَسْأَلُهُ[1] عَنِ الرُّوحِ أَلَيْسَ هُوَ جَبْرَئِيلَ؟ فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «جَبْرَئِيلُ عليه السلام مِنَ الْمَلائِكَةِ وَالرُّوحُ غَيْرُ جَبْرَئِيلَ» فَكَرَّرَ ذلِكَ عَلَىٰ الرَّجُلِ. فَقَالَ لَهُ: لَقَدْ قُلْتَ عَظِيماً مِنَ الْقَوْلِ، مَا أَحَدٌ يَزْعُمُ[2] أَنَّ الرُّوحَ غَيْرُ جَبْرَئِيلَ. فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «إِنَّكَ ضَالٌّ، تَرْوِي عَنْ أَهْلِ[3] الضَّلالِ، يَقُولُ اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لِنَبِيِّهِ عليه السلام[4]: ﴿أَتىٰ أَمْرُ اللهِ فَلا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحانَهُ وَتَعالىٰ عَمّا يُشْرِكُونَ يُنَزِّلُ الْمَلائِكَةَ بِالرُّوحِ﴾[5] وَالرُّوحُ[6] غَيْرُ الْمَلائِكَةِ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِمْ»[7].

رجال السّند:

مُحمّد بن يحيىٰ هو أبو جعفر الأشعريّ العطّار، قمّيّ، ثقة، عين، شيخ أصحابنا في زمانه، كثير الحديث والرواية، وهو من الثامنة، تُوفِّي قرابة (٣٠٠هـ)[8].

ومُحمّد بن الحُسين هو ابن أبي الخطّاب، أبو جعفر الهمدانيّ، كوفيّ، زيّات، قال

---

(١) في حاشية «ف»: «فسأله».

(٢) في البحار: «ما يزعم أحد».

(٣) هكذا في «ب، ج، ض، و، بح، بر، بس، بف». وفي «ف» والمطبوع: «صلى الله عليه وآله وسلم».

(٤) النحل (١٦): ١ - ٢.

(٥) في «بف»: «فالروح».

(٦) بصائر الدرجات: ص٤٦٤، ح٣، عن مُحمّد بن الحُسين. وفي الغارات: ج١، ص١٠٧، مرسلًا عن أصبغ بن نباتة، مع اختلاف يسير. الوافي: ج٣، ص٦٣٣، ح١٢٢٢؛ البحار: ج٥٩، ص٢٢٢.

(٧) في مرآة العقول: «علوم».

(٨) يُنظر: ج١، ح١، ص٢٩.

النجاشيّ: «جليل من أصحابنا، عظيم القدر، كثير الرواية، ثقة، عين، حسن التّصانيف، مسكون إلىٰ روايته»، وثّقه الشّيخ ثلاث مرّات عند ذكره في مواضع مختلفة في الرّجال، وعدّه الكّشيّ من الثّقات من أهل العلم، ممّن رووا عن مُحمّد بن سنان، تُوفّي سنة (٢٦٢هـ)، وهو من السابعة[١].

وعليّ بن أسباط هو بياع الزُّطّيّ، كوفيّ من السادسة، كان فطحيّاً، ثقة، أوثق الناس لهجة، وعدل عن مذهبه كما عن النجاشيّ، وقيل: بقي، كما عن ابن مسعود، تَرَحَّمَ الإمام الجواد عليه السلام عليه، ممّا يؤكّد عدوله[٢].

والحُسين بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ أبو عليّ الأعور، مولىٰ بني عامر، كوفيّ، هو الحُسين بن خالد أبي العلاء الخفّاف، وصفه النجاشيّ بأنّه أوجه أخوته، وروىٰ عنه المشايخ الثلاثة، وروىٰ في التفسير وكامل الزيارات، وهو عندنا ثقة لا ريب لوصف النجاشيّ إيّاه بأنّه أوجه أخوته في بحث مُفَصَّل قد مرَّ[٣]، وهو ثقة عند السيّد مرجع الطّائفة - دام ظلّه - والسيّد الأستاذ - دامت بركاته -؛ لرواية المشايخ الثلاثة عنه، وثقة عند المرجع الحكيم - دام ظلّه -؛ لروايته في كامل الزيارات، وهو ثقة عند السيّد الخوئيّ - قُدّست نفسه -؛ لروايته في التفسير، وأمّا طبقته فالظاهر أنّه من الخامسة[٤].

وسعد الإسكاف هو سعد بن طريف، الخفّاف الحنظليّ، مولاهم، كوفيّ، قال النجاشيّ: «يعرف حديثه وينكر». وقال الشّيخ بعد أنْ عدّه في أصحاب السَّجّاد عليه السلام: «سعد بن طريف الحنظليّ الإسكاف، مولىٰ بني تميم الكوفيّ، ويقال: سعد الخفّاف، روىٰ عن الأصبغ بن نُباتة، وهو صحيح الحديث». وعن ابن الغضائريّ: ضعيف. وعن حمدويه أنّه كان ناووسيّاً. روىٰ في كامل الزيارات والتفسير، وصفه العامّة

(١) يُنظر: ج٢، ح٣٨، ص١٤.
(٢) يُنظر: ج١، ح٣٢، ص٢٥٥.
(٣) يُنظر: ج٤، ح٤٥١، ص١٢٨.
(٤) يُنظر: ج٤، ح٤٥١، ص١٢٨.

بالضعف والكذب والإفراط بالتشيّع. كان قاضياً، قبلنا روايته؛ لقول الشَّيخ، وهو من كبار الرابعة كما في الألف. وقد مرَّ سابقًا[١].

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ - قُدّست نفسه -: إنَّ السَّند «مختلف فيه، مرسل»[٢]، والاختلاف في شأن سعد الخفّاف، حيث يوثّقه الشَّيخ ويضعّفه ابن الغضائريّ، وأمّا كونه مرسلًا فمن الواضح أنَّ سعد الإسكاف ممّن لم يدرك أمير المؤمنين عليه السلام.

أقول: روىٰ الصفّار الرواية في البصائر عن مُحمّد بن الحُسين ومُحمّد بن عيسىٰ بن عبيد اليقطينيّ، عن ابن أسباط إلىٰ آخر السَّند[٣]، والظاهر سقوط الأصبغ بن نباتة من نهاية السَّند في رواية الكافي والبصائر.

وبيانه أنَّ سعد الخفَّاف - كما هو معلوم - ممّن لم يدرك أمير المؤمنين عليه السلام؛ إذ الرجل من كبار الرابعة، وذكر الشَّيخ أنَّه يروي عن الأصبغ بن نباتة والذي هو من الثانية، ممّن عُمِرَّ وعاصر الثالثة فأدركته الرابعة، واشتهر سعد بالرواية عنه، وأنَّ الرواية الأصل الطويلة رواها - قبل الكُلينيّ المتوفَّىٰ (٣٢٩هـ)، بل وقبل الصفّار المتوفَّىٰ (٢٩٠هـ) - إبراهيم بن مُحمّد الثقفي، المتوفَّىٰ (٢٨٣هـ) في كتاب الغارات عن الأصبغ بن نباتة مرسلًا هكذا: «عن الأصبغ بن نباتة أنّ رجلًا سأل عليًا عليه السلام عن الرّوح، قال: ليس هو جبرئيل؟ قال عليّ عليه السلام: جبرئيل من الملائكة، والرّوح غير جبرئيل، وكان الرّجل شاكًّا فكبر ذلك عليه، فقال: لقد قلت عظيمًا، ما أحد من النّاس يزعم أنّ الرّوح غير جبرئيل، قال عليّ عليه السلام: أنت ضالّ تروي عن أهل الضّلال، يقول الله لنبيّه: ﴿أَتَىٰ أَمْرُ الله فَلا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحانَهُ وَتَعالى عَمَّا يُشْرِكُونَ ۝ يُنَزِّلُ الْمَلائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشاءُ مِنْ عِبادِهِ﴾، فالرّوح غير الملائكة، وقال: ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ

---

(١) يُنظر: ج١، ح٢، ص٦٣.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص١٧٤.

(٣) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٦٤، ح٣.

خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَــهْرٍ۝ تَنَزَّلُ الْمَلائِكَــةُ وَالرُّوحُ فِيها بِإِذْنِ رَبِّهِمْ﴾. وقــال: ﴿يَوْمَ يَقُومُ الــرُّوحُ وَالْمَلائِكَةُ صَفًّا﴾، وقـال لآدم وجبرئيل يومئذ مع الملائكـة: ﴿إِنِّي خالِقٌ بَشَراً مِنْ طِينٍ۝ فَإِذا سَــوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ ســاجِدِينَ﴾، فسجد جبرئيل مع الملائكة للرّوح، وقال لمريم: ﴿فَأَرْسَلْنا إِلَيْها رُوحَنا فَتَمَثَّلَ لَها بَشَراً سَوِيًّا﴾. وقال لمحمّـد ﷺ: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ۝ عَلى قَلْبِكَ [ثم قـال] لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ۝ بِلِســانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ۝ وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ۝﴾ و(الزّبر) الذّكر و(الأوّلين) رسـول الله ﷺ منهم، فالرّوح واحدة والصّور شـتّىٰ. قال سـعد: فلم يفهم الشّـاكّ ما قاله أمير المؤمنين عليه السلام غير أنّه قال: الرّوح غير جبرئيل...»(١).

وقوله في المقطع الأخير (قال سـعد) مع أنَّ صاحب الغارات روىٰ الخبر مرسـلًا عـن الأصبغ، وهذا يُشـعر بأنَّ الـراوي عن الأصبغ في هـذه الرواية المرسـلة إنَّما هو سـعد الإسـكاف، وهو الراوي لهـا في البصائر والـكافي، فبالنظر إلـىٰ الروايتين تُحلّ مشـكلة رواية كتاب الغارات، حيث حار المحقق في اسـم (سـعد) فيهـا، ولماذا جاء في المتن؟ وبه - أيضًا - تحلّ مشـكلة رواية (سعد الإسكاف) عن أمير المؤمنين عليه السلام في الكافي والبصائر، إذ الصواب أنَّها عن سعد الإسكاف عن الأصبغ بن نباتة عن أمير المؤمنين عليه السلام، كما يستفاد من الغارات.

والأصبغ بن نباتة أبو القاسـم التميميّ، الحنظليّ، المجاشـعيّ، من المتقدّمين من سـلفنا الصالحيـن، كان من خاصّة أمير المؤمنين عليه السلام، وعُمِّر بعده كما عن النجاشـيّ والشَّـيخ. تَرَحَّمَ عليه الشَّيخ في رجاله، وقد ضعَّفه العامّة، وهو مُعَمَّر تابعي، من الثانية أدركتـه الرابعـة. فيكون السَّـند بهـذا التفصيل معتبرًا، ولا إشـكال أصـلًا في مضمون الرواية، وبهذا فيتحقّق الوثوق بصدورها.

---

(١) الغارات، محُمّد بن إبراهيم الثقفي، ج١، ص١٨٥.

٥٧ - بَابُ وَقْتِ مَا يَعْلَمُ الإمام جَمِيعَ عِلْمِ الإمام الَّذِي [١] قَبْلَهُ عَلَيْهِمْ جَمِيعاً السَّلَام [٢]

٧٢٥/ ١ . مُحمّد بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحمّد، عَنِ الحُسين بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ مِسْكِينٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: مَتىٰ يَعْرِفُ الْأَخِيرُ مَا عِنْدَ الْأَوَّلِ؟ قَالَ: «فِي آخِرِ دَقِيقَةٍ تَبْقىٰ [٣] مِنْ رُوحِهِ» [٤].

رجال السَّند:

مُحمّد بن يحيىٰ هو أبو جعفر الأشعريّ، العطّار، القمّي، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الرواية والحديث، من الثامنة، تُوفّي قرابة (٣٠٠هـ) [٥].

وأحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ هو أبو جعفر الأشعريّ عربيّ، قمّيّ، كبير قم وابن كبيرها، ثقة، شيخ القمّيّين ووجههم وفقيههم، غير مدافع، قال ابن حجر: شيخ الرافضة بقم. وهو من السابعة، تُوفّي بعد (٢٧٤هـ) [٦].

والحُسين بن سعيد هو الأهوازيّ الثّقة، قال ابن النديم فيه وفي أخيه الحسن: «أوسع أهل زمانهما علمًا بالفقه والآثار والمناقب، وغير ذلك من علوم الشيعة». من صغار

---

(١) هكذا في «ألف، ب، ج، ض، بح، بر، بس، بف». وفي «ف» والمطبوع: + «كان».

(٢) في «ض»: «عليهم السَّلاَم جميعاً». وفي «ف»: «جميعاً عليهم السلام».

(٣) في مرآة العقول: - «تبقى».

(٤) بصائر الدرجات، ص٤٧٧، ح٢، عن أحمد بن مُحمّد الوافي: ج٣، ص٦٦١، ح١٢٦١.

(٥) يُنظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٦) يُنظر: ج١، ح١، ص٣٠.

السادسة، وفاته في حدود سنة (٢٤٠هـ) بحسب المقاربات السَّنديّة[1].

وعليّ بن أسباط هو بياع الزُّطّيّ، كوفيّ من السادسة، كان فطحيًّا ثقة، أوثق الناس لهجة، وعدل عن مذهبه، كما عن النجاشيّ، وقيل: بقي، كما عن ابن مسعود، تَرَحَّمَ الإمام الجواد عليه السلام عليه، ممّا يؤكّد عدوله[2].

والْحَكَمِ بْنِ مِسْكِينٍ هو أبو مُحمّد الثقفيّ، مولىٰ، كوفيّ، كان كفيفًا، روىٰ في كامل الزيارات، يرد بعنوان الحكم الأعمىٰ، من كبار السادسة، سيأتي تفصيله. وهو يرسلها عن بعض أصحابنا وسيتبين المراد منهم في تحقيق الصدور.

◦ الْحَكَمِ بْنِ مِسْكِينٍ:

قال النجاشيّ: «حكم بن مسكين، أبو مُحمّد، كوفيّ، مولىٰ ثقيف، المكفوف، روىٰ عن أبي عبد الله عليه السلام، ذكره أبو العبَّاس. له كتاب الوصايا، كتاب الطلاق، كتاب الظهار، أخبرنا الحُسين بن عبيد الله، قال: حدّثنا أحمد بن جعفر بن سفيان، قال: حدّثنا حُميد بن زياد، قال: حدّثنا الحسن بن موسىٰ الخشّاب عن الحكم بكتاب الطلاق والظهار»[3].

والظاهر من (أبي العبَّاس) الذي ذكره النجاشيّ أنَّه ابن عقدة، مع أنَّ شيخ النجاشيّ الذي يعتمد عليه كثيرًا في الرِّجال - أيضًا - كنيته (أبو العبَّاس) هو السِّيرافيّ أحمد بن عليّ بن نوح، الذي ألّف كتاب الزيادات علىٰ رجال أبي العبَّاس ابن عقدة، ومن المصادفة أنَّ النجاشيّ - أيضًا - يُكَنّىٰ بأبي العبَّاس؛ لتقترن هذه الكنية بثلاثة من أهم المصنِّفين في الرِّجال.

وذكْرُ الحكم بن مسكين في رجال ابن عقدة يشير إلىٰ أنَّه من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، وهذا ما أورده النجاشيّ استنادًا إليه، ولكنَّ الصحيح أنَّه ممّن لم يروِ عن أبي

---

(١) يُنظر: ج٢، ح١٢٥، ص٥٦٢.

(٢) يُنظر: ج١، ح٣٢، ص٢٥٥.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي: ص١٣٦، ت٣٥٠.

عبد الله عليه السلام، ولم يدركه كما يبدو، وإنْ ورد في سندين روايته عنه عليه السلام.

نعم، أبوه مسكين من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، وقد ذكره النجاشيّ وقال: «مسكين، أبو الحكم بن مسكين، كوفيّ، ثقة، ذكره سعد، له كتاب»[١]. أمّا هو فممّن تروي عنه السادسة وبعض السابعة، ويروي عن الخامسة، وما في أسناد من روايته عن الرابعة فليس مطمأنًا به. وهو كما عددناه في الألف من كبار السادسة.

وذكره الشَّيخ – أيضًا – في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، وقال: «حكم بن مسكين المكفوف، مولىٰ ثقيف»[٢]. وهذا – أيضًا – اعتمادًا علىٰ كتاب ابن عقدة، كما هو معلوم من كتاب رجال الشَّيخ. وفي الفهرست: «الحكم الأعمىٰ، له أصل، رويناه بالإسناد الأوّل عن ابن أبي عمير، عن الحسن بن محبوب، عن الحكم الأعمىٰ»[٣].

ولا مستند لنا للحكم بوثاقته، نعم، وفق مبنىٰ مرجع الطّائفة، والسيّد الأستاذ – دام ظلهما – فهو ثقة؛ لرواية ابن أبي عمير عنه، ووفق مبنىٰ المرجع الحكيم قدس سره فهو ثقة؛ لروايته في كامل الزيارات.

تحقيق الصدور:

قال العلاّمة المجلسيّ – قُدّست نفسه – إنَّ السَّند: «مجهول»[٤]، والأولىٰ التعبير عنه بالمرسل. ويظهر أنَّ الكُلينيّ أخذ روايات هذا الباب من الصفّار، فهذا الباب من الكافي حوىٰ ثلاث روايات، هي عينها التي أوردها شيخ الكُلينيّ مُحمّد بن الحسن الصفّار في بصائره في باب واحد بعنوان قريب[٥]، مع اختلاف التَّرتيب فقط، فجعل الكُلينيّ الرواية الأولىٰ في الباب ثانية، والثانية أولىٰ، والثالثة في محلّها، أو أنَّ الكُلينيّ

(١) رجال النجاشّي، النجاشّي: ص٤٢٦، ت١١٤٥.

(٢) الرِّجال، الطوسّي: ت٢٤٨٣.

(٣) الفهرست، الطوسّي: ص١١٧، ت٢٤٧..

(٤) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص ١٧٥.

(٥) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٧٧.

والصفّـار أخذاهـا من مصدر كان يتوفَّر لديّهما من كتب عليّ بن أسـباط، أو من كتب الحُسين بن سعيد ويعقوب بن يزيد ومُحمّد بن الحُسين بن أبي الخطَّاب.

وعلىٰ كلٍّ تقدير يظهر من أسـناد هذه الروايات الثلاثة أنَّهـا كلّها تجتمع عند عليّ بن أسـباط في الطبقة السادسـة، بل أنَّها كلّها رواية واحدة مـع اختلاف التعبير، وتجد تارة أنَّها تروىٰ عن عليّ بن أسـباط مع إرسـال السَّـند بعده، وتارة عن عليّ بن أسباط عن الحكم بن مسـكين مع إرسـال السَّـند بعده، وتارة عن عليّ بن أسباط عن الحكم بن مسـكين عن عبيد بن زرارة، ولذا يظهر بقرينة سـند لآخر أنَّ سـند هذه الرواية هو عن الصفّار عن عدّة من مشـايخه -من السـابعة-، عن عليّ بن أسباط، عن الحكم بن مسكين، عن عبيد بن زرارة. ومعلوم أنَّ نقطة الضعف التي تمنع التضافر السَّنديّ وفق ما نتبنّاه هو اجتماع الأسـناد في الحكم بن مسـكين، وعدم وجود ما يمكّننا من الحُكم بوثاقته، ممّا يجعل السَّند ضعيفًا به.

وتفرد الحكم بن مسـكين بهذا المضمون والرواية، وعدم وصول أيّ رواية أخرىٰ مـن طريـق آخر تحكي ذلك، وعدم ظفرنا بأيّة قرينة مفيدة في المقام تؤيّد هذه الرواية، وعدم إمكان جريان التضافر السَّندي، هذا كلّه يمنع الوثوق بصدورها.

٧٢٦/ ٢. مُحمّـد[١]، عَنْ مُحمّد بْنِ الحُسـين، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ مِسْكِينٍ، عَنْ عُبَيْـدِ بْـنِ زُرَارَةَ وَجَمَاعَةٍ مَعَهُ، قَالُوا: سَـمِعْنَا أَبَا عَبْـدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ: «يَعْرِفُ الَّذِي بَعْدَ الإمام عِلْمَ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ فِي آخِرِ دَقِيقَةٍ تَبْقىٰ مِنْ رُوحِهِ»[٢].

رجال السَّند:

مُحمّد، الظاهر أنّه مُحمّد بن يحيىٰ، أبو جعفر العطّار الأشعريّ، ثقة، عين، كثير الرواية والحديث، شيخ أصحابنا في زمانه، عربيّ قمّيّ من الثامنة، تُوفِّي قرابة سنة (٣٠٠ هـ)[٣].

ومُحمّـد بن الحُسـين هو ابن أبي الخطَّاب، أبو جعفر الهمـدانيّ، الكوفيّ، الزيّات، جليل من أصحابنا، عظيم القدر، كثير الرواية، ثقة، عين، حسـن التَّصانيف، مسـكون إلىٰ روايته، تُوفِّي سنة (٢٦٢هـ)، وهو من السابعة[٤].

وعليّ بن أسباط، هو بيّاع الزُّطّيّ، كوفيّ، من السادسة، كان فطحيًّا ثقة، أوثق الناس لهجة، وعدل عن مذهبه، كما عن النجاشـيّ، وقيل: بقي، كما عن ابن مسـعود، تَرَحَّمَ الإمام الجواد عليه السلام عليه، ممّا يؤكّد عدوله[٥].

والْحَكَمِ بْنِ مِسْـكِينٍ هو أبو مُحمّد الثقفيّ، مولىٰ، كوفيّ، كان كفيفًا، روىٰ في كامل الزيارات، وهو من كبار السادسة[٦].

وعُبيـد بن زرارة هو ابن زرارة بن أعين الكبير، شـيبانيّ، مولـىٰ، كوفيّ، أحول، ثقة

---

(١) في «ف»: + «بن يحيى».

(٢) بصائر الدرجات: ص٤٧٧، ح١، عن مُحمّد بن الحُسين؛ الوافي: ج٣، ص٦٦١، ح١٢٦٢.

(٣) يُنظر: ج١، ح١، ص ٢٩.

(٤) يُنظر: ج٢، ح٣٨، ص١٤.

(٥) يُنظر: ج١، ح٣٢، ص٢٥٥.

(٦) يُنظر: في هذا الجزء، ح٧٢٥.

عين، لا لبس فيه ولا شكَّ، كما عن النجاشيّ، وكان وافد الكوفيّين إلىٰ المدينة يوم تُوفِّي الصادق عليه السلام، فأرسله والده زرارة بن أعين إلىٰ المدينة، عدّه المفيد في رسالته العدديّة من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، لم يروِ عنه من أواسط السادسة أحدٌ، بل رووا عنه بواسطة الخامسة أو صغارها أو ما يقاربهم من كبار السادسة، فما في بعض الأسناد من وجود ابن فضّال وابن أسباط عنه فبسقوط الواسطة، كما هو المعتاد في بقية أسنادهما عنه، وكما يظهر بأدنىٰ متابعة، وهو إن لم يكن من كبار الخامسة فهو من صغار الرابعة[1].

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ – قُدّست نفسه – أنَّ السَّند «مجهول كالحسن»[2]، وهذا الوصف إن كان لمكان الحكم بن مسكين، فهو غريب، وخلاف ما وصف به روايات الحكم بن مسكين في باقي الكتاب، حيث لم يجعله حسنًا في مورد؛ إذ لم يصف سندًا فيه الحكم بن مسكين إلّا بالجهالة إذا لم يكن في السَّند من يتكلم فيه غيره، أو يصفه بالضعف عند ورود الضعفاء معه، أو يصفه بالإرسال عند حصوله. نعم، وصف أسنادًا فيها الحكم الأعمىٰ بأنَّها مُوَثَّقة، وهو يدلّ علىٰ عدم الاتّحاد عنده، لكنَّه غريب – أيضًا –!

وقلنا في تحقيق صدور الرواية السابقة أنَّ هذه الرواية والتي قبلها والتي بعدها رواها الصفّار في باب واحد[3]، وأنَّها كلها رواية واحدة يجتمع سندها عند الحكم بن مسكين، ووضَّحنا أنَّه من الصعب والممتنع القول بالوثوق بالصدور؛ لتفرد الحكم بن مسكين بهذا المضمون، وهذه الرواية.

---

(١) يُنظر: ج٢، ح١٥٠، ص٦٣٦.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص١٧٥.

(٣) بصائر الدرجات: محُمّد بن الحسن الصفّار، ص٤٧٧.

٧٢٧/ ٣. مُحمّد بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحمّد بْنِ الحُسين[1]، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: الإمام مَتىٰ يَعْرِفُ[2] إِمَامَتَهُ وَيَنْتَهِي الأَمْرُ إِلَيْهِ؟ قَالَ: «فِي آخِرِ دَقِيقَةٍ[3] مِنْ حَيَاةِ الأَوَّلِ»[4].

رجال السَّند:

مُحمّد بن يحيىٰ هو أبو جعفر العطّار الأشعريّ، ثقة، عين، كثير الرواية والحديث، شيخ أصحابنا في زمانه، عربيّ قمّيّ، من الثامنة، تُوفّي قرابة سنة ٣٠٠هـ[5].

ومُحمّد بن الحُسين هنا مصحف، فالذي يتوسّط مُحمّد بن يحيىٰ العطّار ويعقوب

---

(١) كذا في النسخ والمطبوع، لكنّ الظاهر وقوع التحريف في العنوان، وأنّ الصواب هو «مُحمّد بن الحسن». والمراد به الصفّار؛ فقد روى الخبر في بصائر الدرجات: ص٤٧٨، ح٣، عن يعقوب بن يزيد، عن عليّ بن أسباط. وتوسّط مُحمّد بن الحسن بين مُحمّد بن يحيى ويعقوب بن يزيد في الكافي: ح٧٠٢، ٧١٣، ١٢٥٨.

هذا، وقد أكثر مُحمّد بن الحسن [الصفّار] من الرواية عن يعقوب بن يزيد في الطرق والأسناد. راجع على سبيل المثال: معجم رجال الحديث: ج١٥، ص٣٩٨؛ الفهرست للطوسي: ص١٨، الرقم١٣؛ وص١١٤، الرقم١٥٤؛ وص١٥٤، الرقم٢٣٦؛ وص١٥٦، الرقم٢٤٠؛ وص١٩٦، الرقم٢٩٦. وراجع: بصائر الدرجات أيضًا. وأمّا ما ورد في التهذيب، ج٥، ص٢٧٣، ح٩٢٣ من رواية مُحمّد بن الحُسين، عن يعقوب بن يزيد، عن يحيى بن المبارك، عن عبد الله بن جبلة، فالظاهر فيه أيضًا وقوع التحريف؛ لما ورد من عين السَّند في التهذيب: ج٧، ص٣٣٦، ح١٣٧٧؛ وج٩، وص٨٣، ح٣٥٢؛ والاستبصار: ج٣، ص٢٠٣، ح٧٣٤، وفيها: «مُحمّد بن الحسن الصفّار» بدل «مُحمّد بن الحُسين».

(٢) في «بف»: «تعرف».

(٣) في حاشية «ج»: + «تبقى».

(٤) بصائر الدرجات: ص٤٧٨، ح٣، عن يعقوب بن يزيد، الوافي: ج٣، ص٦٦٢، ح١٢٦٣.

(٥) يُنظر: ج١، ح١، ص٢٩.

بن يزيد هو مُحمّد بن الحسن وهو الصفّار، وليس مُحمّد بن الحُسين بن أبي الخطّاب، خاصّة أن هذه الرواية رواها مُحمّد بن الحسن الصفّار في البصائر عن يعقوب بن يزيد، والصفّار صاحب البصائر هو أبو جعفر الأعرج، مولىٰ الأشاعرة، قمّيّ، يُلقّب ممولة، كان وجهًا في أصحابنا القمّيّين، ثقة، عظيم القدر، راجحًا، قليل السقط في الرواية، وهو من كبار الثامنة، تُوفّي سنة (٢٩٠هـ)[١].

ويعقوب بن يزيد هو أبو يوسف، يعقوب بن يزيد بن حمّاد السلميّ، أنباريّ، انتقل إلىٰ بغداد، هو شاعر معروف، من كتّاب المنتصر، قال النجاشيّ: «ثقة، صدوق»، وقال الشّيخ في الفهرست: «ثقة، كثير الرواية»، وفي أصحاب الرّضا عليه السلام قال: «ثقة هو وأبوه»، وفي أصحاب الهادي عليه السلام: «ثقة». ولد في حدود سنة (١٩٥هـ)، وتُوفّي قبل سنة (٢٧٩هـ) بمدّة يسيرة، من السابعة[٢].

وعليّ بن أسباط، هو بياع الزُّطّيّ، كوفيّ، من السادسة، كان فطحيًّا ثقة، أوثق الناس لهجة، وعدل عن مذهبه كما عن النجاشيّ، وقيل: بقي، كما عن ابن مسعود، تَرَحَّمَ الإمام الجواد عليه السلام عليه، ممّا يؤكّد عدوله[٣].

عن بعض أصحابه، إرسال، بيّنا في الرواية الأولىٰ بقرينة الرواية السابقة أنّه عن الحكم بن مسكين عن عبيد بن زرارة.

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ - قُدّست نفسه - أنَّ السّند «مرسل»[٤]، وهو بهذا الوصف ظاهرًا، لكنا بيّنا أنَّ الروايات في المقام تجتمع عند عليّ بن أسباط، وهي تروىٰ عنه تارة بالإرسال منه إلىٰ الإمام عليه السلام، وتارة عن الحكم بن مسكين ثُمَّ بالإرسال عن

---

(١) يُنظر: ج١، ح٢٦، ص٢٣٠.
(٢) يُنظر: ج٢، ص٦٩، ح٤١.
(٣) يُنظر: ج١، ح٣٢، ص٢٥٥.
(٤) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص ١٧٥.

الإمام عليه السلام، وتارة ثالثة عنه عن الحكم بن مسكين عن عُبيد بن زرارة عن الإمام عليه السلام، وذكرنا أنَّ هذه الروايات الثلاث هي رواية واحدة اختلف التعبير فيها، فعند التَّدقيق يمكن معرفة بعض الأصحاب الذين ذكروا في السَّند، وأنَّهم يشملون طبقتين، فهي عن الحكم بن مسكين عن عُبيد وبعض الرِّجال الآخرين.

وقلنا – أيضًا – في روايات الباب هنا أنَّ الكُلينيّ روىٰ في هذا الباب نفس ما رواه الصفّار في باب قريب العنوان فقط مع تغيير التَّرتيب[1]، وأنَّ الوثوق بصدور هذه الروايات متعذر؛ لعدم إمكان التَّضافر السَّنديّ، وعدم وجود قرينة ساندة، واجتماع الأسناد في الحكم بن مسكين.

(١) بصائر الدرجات، محُمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٧٧.

٥٨ - بَابٌ فِي أَنَّ الْأَئِمَّةَ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِمْ فِي الْعِلْمِ وَالشَّجَاعَةِ وَالطَّاعَةِ سَوَاءٌ

٧٢٨/ ١ . مُحمّد بْـنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْـنِ أَبِي زَاهِرٍ، عَنِ الْخَشَّـابِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حسّـان، عَنْ عَبْـدِ الرَّحمن بْنِ كَثِيرٍ: عَـنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «قَـالَ اللهُ تَعَالىٰ[١]: ﴿الَّذِينَ آمَنُـوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمـانٍ أَلْحَقْنا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُـمْ وَما أَلَتْناهُمْ﴾[٢]، ﴿مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾[٣]»، قَـالَ: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾: النَّبِيّ صلى الله عليه وآله وَأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام؛ وَذُرِّيَّتُـهُ: الْأَئِمَّـةُ وَالْأَوْصِيَاءُ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِمْ، أَلْحَقْنَا بِهِـمْ، وَلَمْ نَنْقُصْ[٤] ذُرِّيَّتَهُمُ الْحُجَّـةَ[٥] الَّتِـي جَـاءَ بِهَا مُحمّد صلى الله عليه وآله فِـي عَلِـيٍّ عليه السلام وَحُجَّتُهُـمْ وَاحِـدَةٌ، وَطَاعَتُهُمْ وَاحِدَةٌ»[٦].

---

(١) هكذا في «ف». وفي «ألف، ب، ج، ض، و، بح، بر، بس، بف» وشرح المازندراني والبحار والبصائر: -«الله تعالى». وفي المطبوع: «[الله تعالى]». هو ممّا لابدّ منه؛ لعدم المرجع للضمير في «قال».

(٢) في الوافي: (ما أَلَتْناهُمْ): ما نقصناهم، وقوله: «ولم ننقص ذرّيّتهم الحجّة» تفسير لقوله تعالى: ﴿وَما أَلَتْناهُـمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ فسّر عليه السلام العمل بما كانوا يحتجّون به على الناس من النصّ عليهم، أو من العلم والفهم والشجاعة وغير ذلك فيهم؛ وذلك لأنّها ثمرة الأعمال والعبادات المختصّة بهم».

(٣) الطور (٥٢): ٢١.

(٤) في «بس، بف»: والبصائر: «لم تنقص».

(٥) في البصائر: «الجهة».

(٦) بصائر الدرجات: ص ٤٨٠، ح ١، عن أحمد بن موسى، عن الحسن بن موسى الخشّاب؛ تفسير القمّيّ: ج ٢، ص ٣٣٢، بسنده عن عليّ بن حسّان، الوافي: ج ٣، ص ٦٥٩، ح ١٢٥٨؛ البحار: ج ١٦، ص ٣٦٠، ح ٥٨.

رجال السَّند:

مُحمّد بن يحيىٰ هو أبو جعفر، العطّار الأشعريّ، ثقة، عين، كثير الرواية والحديث، شيخ أصحابنا في زمانه، عربيّ، قمّيّ، من الثامنة، تُوفّي قرابة سنة (٣٠٠هـ)(١).

وأحمد بن أبي زاهر هو أبو جعفر، أحمد بن موسىٰ الأشعريّ، مولىٰ، قمّيّ، كان وجهًا بقم، وحديثه ليس بذلك النقي، كما عن النجاشيّ والشَّيخ. لعلَّه تُوفّي قرابة سنة (٢٨٠هـ)، وهو من صغار السابعة(٢).

والخشّاب هو الحسن بن موسىٰ الخشّاب، كوفيّ، من وجوه أصحابنا، مشهور، كثير العلم والحديث، من كبار السابعة (٣).

أمّا عليّ بن حسّان فهو أبو الحسن، عليّ بن حسّان بن كثير، مولىٰ بني هاشم، ضعيف جدّاً، ذكروه في الغلاة، فاسد الاعتقاد كما عن النجاشيّ. «غالٍ، ضعيف، رأيت له كتابًا سمّاه تفسير الباطن، لا يتعلق من الإسلام بسبب» كما عن ابن الغضائريّ، كذّاب، واقف كما عن ابن فضّال، وكونه الهاشميّ وليس الواسطيّ الثِّقة، فبدلالة روايته عن عمّه عبد الرَّحمن، وهو من السادسة(٤).

وعبد الرَّحمن بن كثير الهاشميّ، عمّ عليّ بن حسّان، مولىٰ بني هاشم، قال النجاشيّ: كان ضعيفًا، غمز أصحابنا عليه، وقالوا: كان يضع الحديث، وهو من الخامسة(٥).

تحقيق الصدور:

روايات هذا الباب الثلاثة في الكافي كالباب السابق هي عين ما في البصائر، فقد روىٰ الصفّار في البصائر (باب في الأئمَّة في أنَّ الحجّة والطاعة والعلم والأمر والنهي

---

(١) يُنظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٢) يُنظر: ج٤، ح٥٠٩، ص٣٢٠

(٣) يُنظر: ج١، ح٣١، ص٢٥٢.

(٤) يُنظر: ج٤، ح٤٨٢، ص٢٥٥

(٥) يُنظر: ج٣، ح٣٤٠، ص٣٢١.

والشجاعة واحد، ولرسول الله ﷺ وعليّ صلوات الله عليه)[١] ثلاث روايات هي نفسها التي رواها الكُلينيّ هنا، ممّا يشير بقرينة الروايات في الباب السابق والأبواب التي سبقته أنَّ الكُلينيّ أخذها من كتاب البصائر لشيخه مُحمّد بن الحسن الصفّار، و- أيضًا - كالباب السابق، فقد غيّر الكُلينيّ في ترتيب الأحاديث، فجعل الثاني من البصائر ثالثًا، والثالث ثانيًا، وأبقىٰ الأوّل أولاً، ولكنَّه أوصل الروايات بطرقه إلىٰ طرق شيخه الصفّار.

قال العلّامة المجلسيّ - قُدّست نفسه - إنَّ السَّند «ضعيف»[٢]. وهو واضح، فقد نقل هذه الرواية عبد الرَّحمن بن كثير، وهو من أهمّ ممّن وصف بالوضع والضعف، ونقلها عنه ابن أخيه عليّ بن حسّان والذي وصف بأنَّه كذّاب، ضعيف جدّاً، فاسد الاعتقاد، وغير ذلك من الذمّ، ولم تنقل من طريق آخر، بل جاءت هذه الآية في روايات أخرىٰ بعضها معتبر، وقد اختلف كلام الإمام عليه السلام في التعليق عليها عنه في هذا الموضع، فلا ريب بعدم حصول الوثوق بصدورها.

---

(١) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٨٠.

(٢) مرآة العقول، العلّامة المجلسيّ: ج٣، ص١٧٦.

٧٢٩/ ٢. عَلِيُّ بْنُ مُحمّد بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحمّد بْنِ عِيسىٰ، عَنْ دَاوُدَ النَّهْدِيِّ[١]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ: عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ﷺ، قَالَ: قَالَ لِي: «نَحْنُ فِي الْعِلْمِ وَالشَّجَاعَةِ سَوَاءٌ، وَفِي الْعَطَايَا[٢] عَلىٰ قَدْرِ مَا نُؤْمَرُ »[٣].

رجال السَّند:

عليّ بن مُحمّد بن عبد الله هو أبو الحسن، القمّي، علي بن مُحمّد بن عبد الله بُندار، ثقة فاضل، أديب، هو سبط أحمد البرقي، وابن مُحمّد ماجيلويه، كما عن النجاشيّ.، شيخ الكُلينيّ المعروف، من الثامنة[٤].

و(أبيه) هو مُحمّد بن أبي القاسم، ماجيلويه، أبو عبد الله البرقي، الجنابيّ، قمّي، وهو والد علي بن مُحمّد بن بُندار، شيخ الكُلينيّ، زوج بنت البرقيّ الابن. قال النجاشيّ: «سيّدٌ من أصحابنا القمّيّين، ثقة، عالم، فقيه، عارف بالأدب والشعر والغريب»، من صغار السادسة، سيأتي تفصيل الكلام فيه.

ومُحمّد بن عيسىٰ هو أبو جعفر اليقطينيّ، بغداديّ، «جليلٌ في أصحابنا، ثقة، عين، كثير الرواية، حسن التَّصانيف»، كما عن النجاشيّ. واستثناه ابن الوليد، واعترض عليه ابن نوح. وكان الفضل يُثني عليه ويمدحه ويُحِبُّه ويميل إليه، وأنَّه يقول: «ليس في

---

(١) في البصائر: «داود النُّميريّ» لكنّ المذكور في بعض نسخه «داود النَّهدي». والظاهر أنّ داود هذا هو داود بن مُحمّد النَّهديّ المذكور في رجال النجاشيّ: ص١٦١، الرقم ٤٢٧؛ والفهرست للطوسيّ: ص١٨٢، الرقم٢٧٩.

(٢) في «بس، بف»: «العطا». و«العَطايا»: جمع العَطِيَّة، وهو الشيء المُعطى. الصحاح: ج٦، ص٢٤٣٠ (عطا).

(٣) بصائر الدرجات: ص٤٨٠، ح٣، عن عبد الله بن جعفر، عن مُحمّد بن عيسى، عن داود النُّميريّ، عن عليّ بن جعفر، الوافي: ج٣، ص٦٥٩، ح١٢٥٩.

(٤) يُنظر: ج١، ح٨، ص١٥٨.

أقرانه مثله». ويظهر من الشَّـيخ تضعيفه تبعًا للقمّيّين، من كبار السـابعة[١]. وهو يروي هنا عن رجل من طبقته، بل أدركه حتّىٰ تلامذته كالصفّار.

وداود النَّهـديّ هـو أبو الحسـن، داود بـن مُحمّد النَّهـديّ، ابن عم الهيثُـمَّ بن أبي مسروق النَّهديّ، كوفيّ، ثقة، من كبار السابعة، سيأتي تفصيل الكلام فيه.

وعلـيّ بن جعفر هو ابن الإمام جعفر الصادق عليه السلام، أبو الحسـن الهاشـميّ، مدنيّ، سـكن العريض من نواحي المدينة فلقب بالعريضيّ، ذكروا فضله ووثاقته، وهو أجلّ مـن أنْ يتوقَّـف توثيقه علىٰ هذا؛ لفضله ولجلالته، قال الشَّـيخ في الفهرسـت: «جليل القـدر، ثقـة»، وفي الرِّجـال: «ثقة». وقـال المفيـد: كان عليّ بن جعفـر رضي الله عنه راويّة للحديث، سـديد الطريق، شـديد الـورع، كثير الفضـل، لزم أخاه موسـىٰ عليه السلام، وقال في الإرشـاد: «كان مـن الفضـل والورع علىٰ مـا لا يختلف فيه اثنان»، وصفه موسـىٰ بـن القاسـم بالثِّقة مـن أهل البيـت، وذكره ابن شهرآشـوب في الثِّقات، ولد قبل سـنة (١٤٨هـ)، وتُوفِّي بين سـنة (٢٢٠ إلىٰ سـنة ٢٥٤هـ) عن عمر قارب (١٠٤عامًا)، من السادسة التي أدركتها الثامنة[٢].

وبهذا، فالسَّند معتبر، ويبقىٰ تفصيل حال مُحمّد ماجيلويه، وداود النَّهديّ.

٥ أبو عليّ (مُحمّد بن عبد الله):

يعلم أنَّ عليّ بن مُحمّد بن عبد الله، شيخ الكُلينيّ، هو سبط البرقيّ من ابنته، وأبوه هو مُحمّد ماجيلويه، قال النجاشيّ: «مُحمّد بن أبي القاسم عُبيد الله بن عمران الجنابيّ، البرقـيّ، أبو عبد الله، المُلقّب ماجيلويه، وأبو القاسـم يُلقّب بُندار، سـيّدٌ من أصحابنا القمّيّين، ثقة، عالم، فقيه، عارف بالأدب والشـعر والغريب، وهو صهر أحمد بن أبي عبد الله البرقيّ علىٰ ابنته، وابنه عليّ بن مُحمّد منها، وكان أخذ عنه العلم والأدب. له كتب، منها: كتاب المشـارب. قال أبو العبَّاس: هـذا كتاب قصد فيه أن يعرف حديث

(١) يُنظر: ج٢، ح٣٩، ص٢٥.

(٢) يُنظر: ج٤، ح٥١٤، ص٣٤٣.

رسـول الله ﷺ، وكتاب الطب، وكتاب تفسـير حماسـة أبي تمام. أخبرنا أبي عليّ بن أحمد – رحمه الله –، قال: حدّثنا مُحمّد بن عليّ بن الحُسـين، قال: حدّثنا مُحمّد بن عليّ ماجيلويه، قال: حدّثنا أبي عليّ بن مُحمّد عن أبيه مُحمّد بن أبي القاسـم»(١). والرجل تروي عنه الثامنة كابنه والتاسـعة، وهو يروي عن السابعة وربَّما صغار السادسة، وهو إن لم يكن من صغار السابعة، فهو من كبار الثامنة، أو من الطبقة المتوسّطة بين السابعة والثامنة ممّن أدركته بعض التاسعة وأدرك بعض صغار السادسة.

٥ داود بن النَّهديّ:

هـو أبو الحسـن، داود بن مُحمّد النَّهديّ، ثقة، من كبار السـابعة، جـاء في البصائر أنَّهـا عن داود النُّميريّ، وليس في الرِّجال من يُسـمّىٰ بداود النُّميريّ، فالصحيح وقوع التصحيـف في النُّسـخة الواصلـة، وأنَّ الصحيـح – كمـا في الـكافي، وكتـاب عليّ بن جعفر – أنَّها عن داود النَّهديّ، قال النجاشيّ: «داود بن مُحمّد النَّهديّ، ابن عم الهيثُمَّ بن أبي مسروق، كوفيّ، ثقة، متأخّر الموت. روىٰ عنه يحيىٰ بن زكريّا اللؤلؤيّ. أخبرنا الحُسين بن عُبيد الله، قال: حدّثنا أحمد بن مُحمّد بن سُـليمان، قال: حدّثنا مُحمّد بن جعفر الرَّزاز، قال: حدّثنا يحيىٰ بن زكريّا اللؤلؤيّ عن داود بكتابه»(٢).

وقال الشَّيخ في الفهرست: «داود بن مُحمّد النَّهديّ. له كتاب، رويناه بالإسناد الأوّل عن ابن بُطة، عن الصفّار، عنه»(٣).

وذكـره الشَّـيخ فيمن لم يـرو عنهم عليهم السلام، وقـال: «داود بـن مُحمّد النَّهـديّ، روىٰ عنه الصفّار»(٤).

ويظهـر من الأسـناد أنَّ داود بن مُحمّـد النَّهديّ يُكَنّىٰ بأبي الحسـن، كما يظهر من

---

(١) رجال النجاشّي، النجاشّي: ص٣٥٣، ت٩٤٧.
(٢) رجال النجاشّي، النجاشّي: ص١٦١، ت٤٢٧.
(٣) الفهرست، الطوسّي: ص١٢٥، ت٢٧٩.
(٤) الرِّجال، الطوسّي: ص٤٢٦، ت٦١٢٧.

تضاعيف الأسناد، وثبّتناه في الألف، بل وسيأتي في هذا البحث بعض الروايات مبيّنة تلك الكُنية.

في كنية أبي الحسن النَّهديّ

ورد في بعض الأسناد من يدعىٰ بأبي الحسن النَّهديّ، وقد ذكر النجاشيّ في رجاله، والشَّيخ في كُنىٰ فهرسته، والصدوق في مشيخته هذا العنوان، فهل ينطبق هذا العنوان علىٰ راوينا في المقام؟

قال النجاشيّ في الكنىٰ: «أبو الحسن النَّهديّ الحُسين، عن ابن حمزة، عن ابن بطة، عن مُحمّد بن عليّ بن محبوب، عنه بكتابه»(١).

وقال الشَّيخ في باب من اشتهر بكنيته ولم يقف علىٰ اسمه: «أبو الحسن النَّهديّ. له كتاب، رواه الحُسين بن عُبيد الله، عن أحمد بن مُحمّد بن يحيىٰ، عن أبيه، عن مُحمّد بن عليّ بن محبوب، عنه»(٢).

أقول: يظهر في أسناد الروايات أنَّ هناك اثنين ممّن يُكَنّون بأبي الحسن النَّهديّ:

الأوّل: داود بن مُحمّد النَّهديّ، الراوي المبحوث عنه هنا، وهو من كبار السابعة، فقد روىٰ عنه الصفّار وهو من كبار الثامنة، وأحمد بن مُحمّد البرقيّ وسهل بن زياد، وهما من السابعة، وموسىٰ بن الحسن الأشعريّ وعمران بن موسىٰ، وهما من صغار السابعة.

فأمّا من روىٰ عنه عمران بن موسىٰ فلا ريب أنّه هو داود بن مُحمّد، فبالإضافة إلىٰ اتّحاد الطبقة فقد وقع صريحًا في سند روىٰ فيه الصدوق قال: «حدّثنا محمد بن موسىٰ المتوكل – رضي الله عنه –، قال: حدّثنا مُحمّد بن يحيىٰ العطّار، عن مُحمّد بن أحمد الأشعريّ، عن عمران بن موسىٰ، عن أبي الحسن داود بن مُحمّد النَّهديّ، عن عليّ بن جعفر»(٣).

---

(١) رجال النجاشّي، النجاشّي: ص٤٥٧، ت١٢٤٥.

(٢) الفهرست، الطوسّي: ص٢٧٦، ت٨٧٦.

(٣) عيون أخبار الرّضا عليه السلام، الصدوق: ج٢، ص٢٢٢، ح٤.

وأمّا من روىٰ عنه البرقيّ فيتأكّد - أيضًا - كونه داود بن مُحمّد النَّهديّ، فإضافة إلىٰ اتّحاد الطبقة والراوي عنه اتّحاد المروي عنه، فقد روىٰ البرقيّ في محاسنه عن عليّ بن أسباط بواسطة عنوان: داود النَّهديّ، وأبي الحسن النَّهديّ، ومعلوم أنَّ داود بن مُحمّد النَّهديّ يُكنّىٰ بأبي الحسن، فالاتّحاد واضح. وأمّا بقية الموارد فتؤكّده الطبقة والمروي عنه.

الثاني: رجل من الخامسة، وهو من ذكره الصدوق في من لا يحضره الفقيه، وقال في المشيخة: «ما كان فيه عن أبي الحسن النَّهديّ، فقد رويته عن أبي رضي الله عنه عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ، عن الحسن بن عليّ الوشّاء، عن أبي الحسن النَّهديّ»[١]. ومعلوم أن الوشّاء ممّن يروي عن الخامسة؛ ولذا تجد في ثنايا الفقيه روايات هذا العنوان بما يوافق طبقة المذكور في المشيخة، فقد روىٰ الصدوق «عن أبي الحسن النَّهديّ، قال: سأل سعيد الأعرج أبا عبد الله عليه السلام وأنا عنده»[٢]. وأيضًا: عن «أبي الحسن النَّهديّ قال: سُئل أبو عبد الله عليه السلام وأنا حاضر عن المرأة تحرم في العمامة»[٣]. فالظاهر أنَّه من رجال أبي عبد الله عليه السلام، ممّن أدركه وحضر مجلسه عليه السلام.

ومنه يتبين - أيضًا - أنَّ من ذكره النجاشيّ والشَّيخ في فهرستيهما في الكُنىٰ والمأخوذ من فهرست ابن بُطة، كما يظهر بعنوان أبي الحسن النَّهديّ، لا ينطبق أبدًا علىٰ مَنْ ذُكر في مشيخة الفقيه، ولا روايات الفقيه، بل ينطبق علىٰ داود بن مُحمّد النَّهديّ الوارد في أسناد الكافي والبصائر ونحوهما، وفهرستيّ النجاشيّ والشَّيخ في الأسماء، فقد روىٰ عنه مُحمّد بن عليّ بن محبوب، وهو من صغار السابعة، وهو لا يمكن أنْ يروي عن الخامسة، بينما يتيسَّر ويتّضح أن يكون راويًا عن أبي الحسن النَّهديّ داود بن مُحمّد الذي هو من كبار السابعة، وبهذا يكون النجاشيّ والشَّيخ قد ذكرا الرَّجل مرّتين في كتابيهما؛ مرّة في الأسماء، ومرّة في الكنىٰ، ولم يكونا قد عرفا الاتّحاد بين مَن ذكراه في الأسماء وفي الكنىٰ، بل لم أجد من وقع نظره علىٰ الاتّحاد في هذه التراجم

(١) من لا يحضره الفقيه، الصدوق: ج٤، ص٥٠٦.

(٢) من لا يحضره الفقيه، الصدوق: ج٢، ص٣٣٧، ح٢٦١١.

(٣) من لا يحضره الفقيه، الصدوق: ج٢، ص٣٤٥، ح٢٦٤٠.

الأربعة، بسبب أنَّ ترجمة الأسماء خلت من الكُنية، فلم يتَّضح ذلك الأمر للباحثين.

مبحث في متأخّر الموت وقديم الموت

ذكر النجاشيّ في داود النَّهديّ أنَّه متأخّر الموت، ومعنىٰ ذلك أنَّ موته قد تأخّر عن أقرانه في الطبقة، وأنَّه تُوفِّي بمعدّل أعلىٰ من باقي طبقته، سواء بلغ حدَّ التَّعمير وأكثر منه أو لم يبلغ. علىٰ عكس كلمة قديم الموت فإنَّها تعني أنَّه تُوفِّي قبل أقرانه في الطبقة، وإن لم يكن قد اخترم، بل قد يكون مات في الخمسين أو الستين من عمره، ويدلّ علىٰ هذين الأمرين العبارات العديدة في كتب التراث القديمة، فقد استخدمت ذينك العبارتين بدءًا بالمعنىٰ اللغوي بصيغة تأخّر موته عن فلان، أو أنَّه مات قديمًا فلم يدركه أهل الطبقة اللاحقة، واقتصر ذلك علىٰ كبار السن منهم أو مشايخهم، ثُمَّ تطور الأمر باستعمال عبارة متأخّر الموت وقديم الموت للدلالة علىٰ إدراك اللاحق وعدمه له، وقد ظنّ البعض أنَّهما بمعنىٰ واحد، وأنَّهما يدلان علىٰ التَّعمير، وهو ليس من الصواب في شيء، بل هما معنيان متقابلان يشير أحدهما عكس ما يشير إليه الثاني، حيث يشير التأخّر لتأخّر موت الراوي عن أقرانه، ويشير قدم الموت إلىٰ موته قبل أقرانه، وإليك استعمالاتهم لهاتين العبارتين عبر الزَّمن ليكون المطلب واضحًا:

عن ابن معين المتوفَّىٰ (٢٣٣هـ): «وكان إبراهيم بن حُميد قديم الموت، لم أسمع منه شيئًا، كان أقدم موتًا من حُميد الرؤاسي»[١].

وقال البخاريّ المتوفَّىٰ (٢٥٦هـ) «يقال: إنَّ بشرًا قديم الموت، لا يشبه أن قتادة أدركه»[٢].

وقال العجليّ المتوفَّىٰ (٢٦١هـ): «قديم الموت، لم يروِ عنه إلّا الشيوخ»[٣]. وقال أيضًا: «قديم الموت، ليس يحدّث عنه إلّا الشيوخ، وموته بعد موت سفيان الثوريّ بقليل»[٤].

---

(١) تاريخ ابن معين، يحيى بن معين: ج٢، ص٧.

(٢) التاريخ الكبير، البخاريّ: ج٢، ص٧٩.

(٣) معرفة الثِّقات، العجلّي: ج١، ص٢٧٩.

(٤) معرفة الثِّقات، العجلّي: ج٢، ص١٦٠.

وكذلك: «قديم الموت، لم يدركه إلّا الشيوخ»(١). وكذلك قال: «نوفل الضبيّ، كوفيّ، ثقة، قديم الموت، لم ندركه نحن»(٢).

وقال الترمذيّ المتوفّىٰ (٢٧٩هـ): «كذا روىٰ هذا الحديث عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن مُعاذ بن جبل، وهذا عندي أصحّ من حديث هَمَّام عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبادة بن الصَّامت، وعطاء لم يدرك مُعاذ بن جبل، ومُعاذ قديم الموت، مات في خلافة عمر»(٣).

قال ابن حبان المتوفَّىٰ (٣٥٤هـ): «إبراهيم بن جرير بن عبد الله البجليّ، يروي عن أبيه، روىٰ عنه شعبة بن الحجّاج، تأخّر موته حتّىٰ كتب عنه شريك»(٤). وقال – أيضًا –: «فكلّ من كان أقرب إلىٰ النَّبيّ صلىٰ الله عليه وسلم في اللقىٰ وإن تأخّر موته ضممناه إلىٰ من استوىٰ معه في اللقىٰ وإن تقدّم موته»(٥). وقال – أيضًا –: «وكلّ من كان بينه وبين رسول الله صلىٰ الله عليه وسلّم رجل واحد أدخلناه في كتاب التابعين، سواء تأخّر موته أو تقدّم»(٦).

وفي السنن للبيهقيّ المتوفَّىٰ (٤٥٨هـ): «قال أبو داود: عطاء لم يدرك أوسًا، وهو من أهل بدر، قديم الموت، والحديث مرسل»(٧).

وقال الخطيب البغداديّ المتوفَّىٰ (٤٦٣هـ): «والحُسين بن حبان، قديم الموت، تُوفِّي فيما ذكر ابنه سنة اثنتين وثلاثين ومائتين»(٨). وكان ذكر أنَّ ابنه روىٰ عنه وجادة.

---

(١) معرفة الثِّقات، العجليّ: ج٢، ص٢٩٧.
(٢) معرفة الثِّقات، العجليّ: ج٢، ص٣٢٠.
(٣) سنن الترمذيّ، الترمذيّ: ج٤، ص٨٢.
(٤) الثِّقات، ابن حبان: ج٤، ص٦.
(٥) الثِّقات، ابن حبان: ج٦، ص٢.
(٦) الثِّقات، ابن حبان: ج٩، ص٢٩٤.
(٧) السنن الكبرىٰ، البيهقيّ: ج٧، ص٣٩٢
(٨) تاريخ بغداد، الخطيب البغداديّ: ج٨، ص٣٦.

وقال ابن ماكولا المتوفىٰ (٤٧٥هـ): «تأخّر موته، فتوفِّي في شهر رمضان سنة ثلاث وستين وأربعمائة، وله ست وتسعون سنة»[١].

وقال ابن الأثير المتوفَّىٰ (٦٣٠هـ): «روىٰ عنه أنس بن مالك من الصحابة ومن التابعين أبو صالح السمّان ومجاهد، ولا يصح سماعهما منه؛ لأنَّه قديم الموت»[٢].

ويتَّضح المعنىٰ أكثر عند الذهبيّ المتوفَّىٰ (٧٤٨هـ): حيث ذكر ترجمتين فقال في «جامع بن شدّاد، الإمام الحجّة أبو صخرة المحاربيّ، أحد عُلماء الكوفة ... وهو من أقران الأعمش، وإنَّما قدّمته؛ لأنَّه قديم الموت، تُوفِّي سنة ثُمَّان عشرة ومئة»[٣]. و- أيضًا - ذكر في ترجمة علقمة بن مرثد ما يشبهه[٤].

أقول: الأعمش ممّن ولد سنة (٦١هـ)، وتُوفِّي سنة (١٤٨هـ)، ولكنَّك ترىٰ أنَّ جامع بن شداد الذي وصف بأنَّه قديم الموت؛ إذ إنه قد ولد قرابة سنة (٦٠هـ)، ولكنه تُوفِّي سنة (١١٨هـ) عن عمر يقارب (٥٨سنة) قبل قرينه الأعمش بنحو ثلاثين عامًا، مع أنَّ الأعمش قد روىٰ عنه. ممّا يشير إلىٰ أنَّ قولهم قديم الموت أنَّه مات قبل أقرانه في الطبقة كما نبَّهنا عليه.

ويدلّ علىٰ ذلك كلماتهم العديدة فيما لو أجريت بحثًا عن كلمة (أقدم موتًا) ومنها علىٰ سبيل المثال في تاريخ ابن معين المتوفَّىٰ (٢٣٣هـ): «روىٰ وهب بن منبه عن أخيه هَمَّام، ولكن وهب بن منبه أقدم موتًا من أخيه هَمَّام»[٥]. و- أيضًا - عن ابن معين في يحيىٰ الذي يروي عن حُميد الرؤاسي أنَّه قال: «وكان إبراهيم بن حُميد قديم الموت لم أسمع منه شيئًا كان أقدم موتًا من حُميد الرؤاسي»[٦]. وأيضًا أنَّ الحسن بن

---

(١) إكمال الاكمال، ابن ماكولا: ج١، ص٥٣٥.

(٢) أسد الغابة، ابن الأثير: ج٢، ص٢٣٣.

(٣) سير أعلام النبلاء، الذهبي: ج٥، ص٢٠٥.

(٤) سير أعلام النبلاء، الذهبي: ج٥، ص٢٠٦.

(٥) تاريخ ابن معين، ابن معين: ج١، ص٧٩

(٦) تاريخ ابن معين، ابن معين: ج٢، ص٧

مسـلم بن يناق هو ابن مسـلم بن يناق، ولكنَّه أقدم موتًا من أبيه[١]. وقال ابن عدي في رواية عمرو بن دينار عن يزيد بن جعبدة: «عمرو أكبر سـنًا منه، وأقدم موتًا، وهذا من رواية الكبار عن الصغار»[٢]. وغير ذلك من الأمثلة التي يصعب حصرها.

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسـيّ – قُدّست نفسـه –: إنَّ السَّند «مجهول»[٣]. وسند الكُلينيّ صحيح معتبر، كما هو مبيّن من الشرح أعلاه، وقوله بالجهالة؛ لعدم تبيّن مَن هو عليّ بن مُحمّد بن عبد الله، ومَن هو أبوه، وهذا ممّا يَحصل، حيث وقع ذلك للسيّد الخوئيّ – قُدّسـت نفسـه – في بحوثـه الفقهيّة، فعدَّ شـيخ الكُلينيّ عليّ بن مُحمّـد بن عبد الله مجهولًا، ثُمَّ إنه – قُدّست نفسه – استدرك ذلك في بحوث لاحقة، فقال: إنَّه متّحد مع عليّ بن مُحمّد بن بُندار فصار إلىٰ توثيقه، وقد مرَّ بيان ذلك الأمر.

وعلىٰ كلٍّ تقدير فالرواية مُوَثَّقة الصدور معتبرة السَّند.

---

(١) تاريخ ابن معين، ابن معين: ج٢، ص٦٣

(٢) الكامل، ابن عدي: ج٧، ص٢٦٤

(٣) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص١٧٧.

٧٣٠/ ٣. أَحْمَدُ بْنُ مُحمّد، عَنْ مُحمّد بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيىٰ، عَنِ ابْنِ مُسكان، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله: نَحْنُ فِي الْأَمْرِ وَالْفَهْمِ[1] وَالْحَلالِ وَالْحَرَامِ نَجْرِي مَجْرىً وَاحِداً. فَأَمَّا[2] رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله وَعَلِيٌّ عليه السلام، فَلَهُمَا فَضْلُهُمَا»[3].

رجال السَّند:

أحمد بن مُحمّد هو أبو عبد الله العاصميّ، كوفيّ، سكن بغداد، قال النجاشيّ: «كان ثقة في الحديث، سالمًا خيّرًا». وقال الشَّيخ: «ثقة في الحديث، سالم الجنبة»، وهو من الثامنة[4].

ومُحمّد بن الحسن هو الصفّار، صاحب البصائر، أبو جعفر الأعرج، مولىٰ الأشاعرة، قمّيّ، يُلقّب ممولة، كان وجهًا في أصحابنا القمّيّين، ثقة، عظيم القدر، راجحًا، قليل السقط في الرواية، وهو من كبار الثامنة، تُوفّي سنة (٢٩٠هـ)[5].

وعليّ بن إسماعيل هو عليّ بن إسماعيل بن عيسىٰ، أشعريّ - أيضًا -، عربيّ، قمّيّ، هو نفسه عليّ بن السّنديّ، وهو الذي يروي عن حمّاد عن حريز في كثير من الموارد، وقال نصر بن الصباح: إنّه «يسمىٰ عليّ بن إسماعيل، فإنّ إسماعيل لقبه

---

(١) في البصائر والاختصاص، ص٢٦٧: «والنهي».
(٢) في «بح»: «وأمّا».
(٣) بصائر الدرجات: ص٤٨٠، ح ٢. الاختصاص: ص٢٦٧، مرسلًا عن الحارث بن المغيرة. راجع: الكافي، كتاب المواريث، باب علّة كيف صار للذكر سهمان وللأنثى سهم، ح١٣٣٦٢؛ والتهذيب: ج٩، ص٢٧٤، ح٩٩٢؛ والاختصاص: ص٢٢؛ الوافي: ج٣، ص٦٦٠، ح١٢٦٠؛ البحار: ج١٦، ص٣٦٠، ح٥٩.
(٤) يُنظر: ج٤، ح ٤٤٦، ص١٠٨.
(٥) يُنظر: ج١، ح٢٦، ص٢٣٠.

سنديّ». ولم يعتمد السيّد الخوئيّ – طاب رمسه – ذلك؛ باعتبار عدم الاعتداد بقول نصر، لكن روايات الشَّيخ المبتدئة به إلىٰ حريز وحمّاد، رواها الصدوق في الفقيه عن حريز أو عن حمّاد، ومن الرواة فيها عن حمّاد هو عليّ بن إسماعيل بن عيسىٰ، ممّا يؤكّد أنَّ اسم المومّا إليه (عليّ بن السَّنديّ)، وهو ما أشار إليه نصر بن الصباح، فليلتفت إلىٰ ذلك، وهذا يعني تأكيد اتّحاد الرجلين، خلافًا للسيّد الخوئيّ – طاب ثراه –، بل وأكثر من هذا اتّحاد الراوي عنه والمروي عنه بين العنوانين، كما يظهر ذلك جليّاً في كامل الزيارات والاختصاص. هذا في تحديده.

وأمّا وثاقته، فإنَّ نصر بن الصباح حكىٰ أنَّه ثقة، ولكن الكلام في أصل وثاقة نصر نفسه، وهو من السابعة[1].

وصفوان بن يحيىٰ، أبو مُحمّد البجليّ، قيل: مولاهم، كوفيّ، كان بيّاعًا للسابريّ، ثقة ثقة، عين، له منزلة شريفة عند الرّضا عليه السلام كما عن النجاشيّ، وعدّه في جلّة أصحابنا في ترجمة المذريّ، وهو أوثق أهل الحديث في زمانه وأعبدهم، كما عن الشَّيخ، عدّه الكشيّ في أصحاب الإجماع، تُوفِّي سنة (٢١٠هـ)[2].

وابن مُسكان هو عبد الله بن مُسكان، أبو مُحمّد، مولىٰ عَنَزَة، كوفيّ، ثقة، عين، من أصحاب الإجماع، وممّن عدّه المفيد في رسالته العدديّة من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، ولد في حدود (١١٠هـ)، تُوفِّي قبل سنة (١٨٧هـ) بقليل، من الخامسة[3].

والحارث بن مغيرة النَّصريّ، أبو عليّ النَّصريّ، من بني نصر بن مُعاوية، بصريّ، بيّاع للزُّطِيّ، وثّقه النجاشيّ مكرّراً، وفيه مدح في الاختيار، ورواية صحيحة في عظم شأنه، روىٰ في كامل الزيارات، ذكر ابن حجر أنَّ النجاشيّ والطوسيّ وثّقاه. وهو من الرابعة علىٰ الصحيح[4].

---

(١) يُنظر: ج٤، ح٤٦٧، ص١٩٨.
(٢) يُنظر: ج٢، ح٦٨، ص٢٤٤.
(٣) يُنظر: ج٢، ح١٠٧، ص٤٨٩.
(٤) يُنظر: ج٢، ح٦٦، ص٢٣٩.

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ – قُدّست نفسه – في وصف السَّند: «حسن»[١]. ولعلَّ ذلك بناءً علىٰ حُسنِ (عليّ بن إسماعيل) كونه ممّن وثّقه نصر بن الصباح، ولكن: إمّا أن يعتمد – قُدّست نفسه – علىٰ توثيق نصر فتكون الرواية صحيحة وفق مبناه، أو لا يعتمد فتكون مجهولة، ولكنَّه جعل توثيق نصر بن الصباح بقوة المدح من غيره!

وقال – قُدّست نفسه – في سند يروي فيه الكُلينيّ عن مُحمّد بن يحيىٰ، عن أحمد بن مُحمّد، عن عليّ بن إسماعيل، عن عُثمان بن عيسىٰ، عن زرعة، عن سماعةَ: «مُوَثَّق إن اعتبرنا توثيق نصر بن الصباح لعليّ بن إسماعيل، كما حكم الشَّهيد الثاني بصحّة خبره، وحسن مُوَثَّق إنْ لم نعتبره»[٢]. ومعلوم أنَّ وصفه بالمُوَثَّق؛ لوجود عددٍ من الواقفة من الثِّقات، بل هو سند واقفيّ بامتياز، ممّا يشير إلىٰ أنَّه – قُدّست نفسه – جعل عليّ بن إسماعيل ممدوحًا حسنًا بغضّ النَّظر عن توثيق نصر بن الصباح له، ولا أعرف مدركه في التحسين له من دون الاعتماد علىٰ قول نصر بن الصباح، فليس هو من القائلين بتوثيق رواة كتاب كامل الزيارات ونحوها من مدارك يمكن توثيقه بها أو جعله من الحسان.

ثُمَّ إنَّ عليّ بن إسماعيل في السَّند الأخير ليس هو عليّ بن إسماعيل المعروف بابن السّنديّ حتّىٰ يتوقّف توثيقه علىٰ كلام نصر، بل هو عليّ بن إسماعيل الميثمي المتكلم الثِّقة، وهو من السادسة، ويتوسّط بين أحمد بن مُحمّد الذي هو من السابعة، وعثمان بن عيسىٰ الذي هو من الخامسة، وأمّا عليّ بن إسماعيل بن عيسىٰ، المعروف بابن السّنديّ فهو من السابعة، نعم عُثمان بن عيسىٰ ممّن أدركته السابعة؛ لطول عمره، ولكن أنْ يرويَ أحمد بن مُحمّد الأشعريّ – وهو من السابعة – عنه فالأرجح عدمه، وإنْ وجد في سند أحمد بن مُحمّد عنه عن مُحمّد بن عَمرو بن سعيد فهو تصحيف، أصله مُحمّد بن أحمد صاحب النوادر عنه عن مُحمّد بن عَمرو.

---

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص١٧٨.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج١٤، ص١٣٦.

وقـال - قُدّسـت نفسـه - : «وفي طريقهـا في التهذيـب علـيّ بـن السَّـنديّ، وهـو مجهـول»(١). وهـذا تضـارب؛ لأنّه يقـول باتّحاد العنوانيـن في رجل واحـد، كما هو الظاهر، بل قد صرَّح في الاتّحاد في سـند رواية وقال: «عليّ بن إسـماعيل هو عليّ بن السَّنديّ»(٢). في حين وصف سندًا فيه عليّ بن إسماعيل بالمُوَثّق(٣).

وعلـىٰ كلِّ تقدير، فيظهـر من مواضع أنّـه يوثّقه ومواضع أخرىٰ - غيـر ما ذكرناه هنا - أنّه يذهب إلىٰ جهالته.

وعلىٰ كلّ تقدير، فالسَّـند عندنا مجهول؛ بجهالتنا بحال عليّ بن إسـماعيل؛ لعدم تمكّننـا من الاعتماد في المدح والقـدح علىٰ قول نصر بن الصباح، وقد رواها الصفّار عن عليّ بن إسماعيل - أيضًا -(٤). هذا من جهة السَّند.

وقـد روىٰ الصفّار عـن «يَعْقُوب بْن يَزِيدَ، عَـنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْـرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَـىٰ، عَـنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَـالَ: قَالَ أَبُو عَبْـدِ الله ﷺ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ كُلُّنَا نَجْـرِي فِي الطَّاعَةِ وَالْأَمْرِ مَجْرَىٰ وَاحِدٍ، وَبَعْضُنَا أَعْلَمُ مِنْ بَعْضٍ»(٥).

وروىٰ الكُلينيّ معلّقًا السَّند عن «أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّد، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَم، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِـي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الله ﷺ، قَالَ: سَـأَلْتُهُ عَنِ الْأَئِمَّةِ هَلْ يَجْرُونَ فِي الْأَمْـرِ وَالطَّاعَـةِ مَجْرَىٰ وَاحِدٍ قَالَ نَعَمْ»(٦). ومع أنَّ الأسـناد فيها كلام، لكن مع التَّضافر يكون المضمون موثوقًا بصدوره عنه ﷺ.

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٢٠، ص١٩٣.
(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٢٢، ص٢٠.
(٣) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٢٤، ص٣٠٤.
(٤) بصائر الدرجات، محُمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٨٠، ح٢.
(٥) بصائر الدرجات، محُمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٧٩.
(٦) الكافي، الكُلينيّ: ج١، ص١٨٧، ح٩.

٥٩ - بَابُ أَنَّ الإمام يَعْرِفُ الإمام الَّذِي يَكُونُ مِنْ بَعْدِهِ، وَأَنَّ قَوْلَ اللهِ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ فِيهِمْ عليهم السلام نَزَلَتْ[١]

٧٣١/ ١. الحُسين بْنُ مُحمّد، عَنْ مُعلّىٰ بْنِ مُحمّد، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الوشّاء، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِذٍ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ[٢]، عَنْ بُرَيْدٍ العجليّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ ذِكْرُهُ[٣]: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَماناتِ إِلى أَهْلِها وَإِذا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾. قَالَ[٤]: «إِيَّانَا عَنىٰ، أَنْ يُؤَدِّيَ الْأَوَّلُ إِلَىٰ الإمام الَّذِي بَعْدَهُ الْكُتُبَ وَالْعِلْمَ وَالسِّلَاحَ ﴿وَإِذا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ الَّذِي فِي أَيْدِيكُمْ؛ ثُمَّ قَالَ لِلنَّاسِ: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾[٥] إِيَّانَا عَنىٰ خاصّة؛ أَمَرَ جَمِيعَ الْمُؤْمِنِينَ إِلىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ[٦] بِطَاعَتِنَا «فَإِنْ[٧] خِفْتُمْ تَنَازُعاً فِي أَمْرٍ فَرُدُّوهُ إِلَىٰ اللهِ وَإِلَىٰ الرَّسُولِ

---

(١) في «ف»: «نزل» بدل «نزلت»، وهو ما يقتضيه «قول الله».

(٢) في البصائر: «محمّد بن أُذينة»، لكنّ المذكور في بعض نسخ البصائر «عمر بن أُذينة» وهو الظاهر؛ لكثرة دوران ابن أُذينة في الأسناد بعنوان عمر بن أذينة. وابن أُذينة هذا هو الذي ترجم له النجاشيّ في كتابه: ص٢٨٣، الرقم٧٥٢، بعنوان «عمر بن محمّد بن عبدالرّحمن بن أُذينة» وذكره البرقيّ في رجاله: ص٢١، وكذا الشّيخ الطوسيّ في رجاله: ص٣١٣، الرقم٤٦٥٥ بعنوان محمّد بن عمر بن أُذينة، وقالا: «غلب عليه اسم أبيه».

(٣) هكذا في «ألف، ب، ج، ض، بح، بر، بس، بف». وفي «ف، و»: «عزّ وجلّ ذكره». وفي المطبوع: «عزّوجلّ».

(٤) في «ب، ف، بف» والوافي: «فقال».

(٥) النساء (٤): ٥٨ - ٥٩.

(٦) في «بر»: «الدين».

(٧) في «ف»: «فإذا».

وَإِلىٰ أُولي[(١)] الْأَمْرِ مِنْكُمْ»[(٢)] كَذَا نَزَلَتْ، وَكَيْفَ يَأْمُرُهُمُ اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِطَاعَةِ وُلَاةِ الْأَمْرِ، وَيُرَخِّصُ فِي مُنَازَعَتِهِمْ؟! إِنَّمَا قِيلَ[(٣)] ذلِكَ لِلْمَأْمُورِينَ الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾»[(٤)].

رجال السَّند:

والسَّند من الحُسين بن مُحمّد إلىٰ بُريد العجليّ يتكرّر في الكافي.

---

(١) في حاشية «بس»: «ولاة».

(٢) والآية في سورة النساء (٤): ٥٩ هكذا: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾. قال المجلسيّ في مرآة العقول: ج٣، ص١٨١: «وأمّا قوله: وإلى أولي الأمر منكم، يحتمل أن يكون تفسيراً للردّ إلى الله وإلى أولي الأمر، لأمر الله والرسول بطاعتهم، فالردّ إليهم ردّ إليها، فالمراد بقوله: كذا نزلت أي: بحسب المعنى». هذا واستدلّ المحقّق الشعرانيّ في تعليقته على الكافي المطبوع مع شرح المازندرانيّ: ج٦، ص٧٥ - ٧٦ على عدم توقّف استدلال الإمام عليه السلام على وجود كلمة «أولي الأمر». ثُمَّ قال: «فلا دخل له في استدلال الإمام عليه السلام وكأن زيادة كلمة أولي الأمر من سهو النسّاخ أو الرواة». ثُمَّ ذكر توجيهًا على فرض وجودها. إن شئت فراجع. وقال الفيض في الوافي: «ردّ عليه السلام بكلامه في آخر الحديث على المخالفين، حيث قالوا: معنى قوله سبحانه: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾: فإن اختلفتم أنتم وأولو الأمر منكم في شيء من أمور الدين، فارجعوا فيه إلى الكتاب والسنّة. وجه الردّ أنّه كيف يجوز الأمر بإطاعة القوم مع الرخصة في منازعتهم؟ فقال عليه السلام: إنّ المخاطبين بالتنازع ليسوا إلّا المأمورين بالإطاعة خاصّة، وإنّ أولي الأمر داخلون في المردود إليهم».

(٣) في «ف»: «فعل». وفي حاشية «ف»: «قبل».

(٤) بصائر الدرجات: ص١٨٨، ح٥٥، بسنده عن محُمّد بن أُذينة، إلى قوله: «الكتب والعلم والسلاح». وفيه: ص٤٧٥، ح٤، بسنده عن عمر بن أُذينة، إلى قوله: «الذي في أيديكم». وفي تفسير العيّاشي: ج١، ص٢٤٦، ح١٥٣، عن بريد بن مُعاوية، مع زيادة في أوّله. راجع: بصائر الدرجات: ص٤٧٥، ح٣؛ وتفسير القمّيّ: ج١، ص١٤١؛ والتهذيب: ج٦، ص٢٢٣، ح٥٣٣؛ والفقيه: ج٣، ص٣، ح٣٢١٧؛ الوافي: ج٣، ص٥٢٤، ح١٠٤٢.

بل السِّلسلة الرباعيّة - الكُلينيّ، عن الحُسين بن مُحمّد، عن مُعلّىٰ بن مُحمّد، عن الحسن بن عليّ الوشّاء - من السَّلاسل التي تتكرّر كثيرًا، وقد مرّت كثيرًا، وستمرّ - أيضًا - فهي من أشهر السَّلاسل المتكرّرة.

ونبَّهنا مرارًا علىٰ أنَّها مخدوشة بالمُعلّىٰ البصريّ، مع وثاقة تلميذه وشيخه فيها. فالحُسين هو أبو عبد الله، الحُسين بن مُحمّد الأشعريّ، المعروف بابن عامر، ثقة، شيخ الكُلينيّ، وهو من صغار الثامنة، إذ لعلَّه بقي إلىٰ (٣١٧هـ)[١].

ومُعلّىٰ بن مُحمّد فهو أبو الحسن البصريّ، مضطرب الحديث والمذهب كما عن النجاشيّ، يعرف حديثه وينكر، ويروي عن الضعفاء، ويجوز أن يخرج شاهدًا، كما عن ابن الغضائريّ، يروي عن أسماء لا يُعرف عنها شيء، ويتفرّد بذكر أسمائهم، ووثَّقه السيّد الخوئيّ - قُدّست نفسه -؛ لورود اسمه في التفسير، والمعتمد لدينا - كما عليه المشهور - ضعفه، وهو من السابعة[٢].

والحسن بن عليّ الوشّاء هو أبو مُحمّد البجليّ، كوفيّ، خزَّاز، خير أصحاب الرّضا عليه السلام، من وجوه الطَّائفة كما عن النجاشيّ، وعين من عيون الطَّائفة، كما عن أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ الأشعريّ، وهو من السادسة[٣].

وأحمد بن عائذ هو أبو عليّ، أحمد بن عائذ بن حبيب الحلّال، أحمسيّ، بجليّ، مولىٰ، وقيل: عبسيّ، كوفيّ، سكن بغداد. وصفه ابن فضّال بكونه صالحًا. ووثّقه النجاشيّ، وذكر أنَّه يعرف بكونه تلميذ أبي خديجة سالم بن مكرم، فعدُّ الشَّيخ إيّاه في أصحاب الصادق والباقر عليهما السلام توهّم، والصحيح عدّه في أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام.

قال السيّد البروجرديّ - قدّست نفسه - في طبقات الكافي: «لعلَّه من السادسة»، وعدّه من السادسة في طبقات الفقيه والنجاشيّ والتهذيب، بينما قال في طبقات الكشيّ: «كأنَّه من كبار السادسة». ولكن الظاهر أنَّه من صغار الخامسة[٤].

---

(١) يُنظر: ج١، ح١٢، ص١٨٣.

(٢) يُنظر: ج١، ح٢١، ص٢١٨.

(٣) يُنظر: ج١، ح٢١، ص٢١٩.

(٤) يُنظر: ج٢، ح٥٦، ص١٧٧.

وأمّا ابن أذينة، فهو عمر ابن أذينة، ذكروا أن اسـمه مُحمّد بن عمر وغلب اسـم أبيه عليه. وثّقه الشّيخ، ومدحه النجاشيّ، قائلًا: شيخ أصحابنا البصريّين ووجههم. وهو من كبار الخامسة، تُوفّي قرابة (١٦٩هـ)[١].

وأمّـا بُريد بن مُعاوية فهو أبو القاسـم، بُريد بن مُعاوية العجليّ، عربيّ، كوفيّ، وجه مـن وجـوه أصحابنا، وفقيه له محـلّ عند الأئمّة ﴿ع﴾، وهو أحـد أصحاب الإجماع في الطبقة الرابعة الذي قدّم الكشـيّ مدحًا كبيرًا في شـأنهم، بل وردت فيه روايات معتبرة تجعله في المقام الأعلىٰ في الرواة، تُوفّي سنة (١٤٨هـ)، وهو من الرابعة[٢].

تحقيق الصدور:

قال العلاّمة المجلسـيّ – قُدّست نفسه –: إن السَّـند «ضعيف علىٰ المشهور»[٣]. والضعف ظاهر بالمُعلّىٰ بن مُحمّد البصريّ الذي لا يؤتمن علىٰ سند أو رواية، فقد مرَّ الكثير من روايته للمضامين المخالفة لرواية الأجلّة، وروايته عن أسماء لم يسمع بهم، ولم يروِ عنهم إلّا هو، وهذه دلالات ومؤشّرات سيّئة جدّاً في حقه، ممّا يجعل الوثوق به متعذرًا، ولعلَّ وصف النجاشيّ له بأنَّه مضطرب الحديث والمذهب يتّضح للباحث بعد التَّدقيق في رواياته وأسـناده، وما ذكره السيّد الخوئيّ – قُدّست نفسه – من توثيقه إيّاه؛ لوروده في أسـناد كتاب تفسير القمّيّ فليس مقبولًا البتة، ونلاحظ أنَّ هذه الرواية التي يرويها هنا تشمل جزءًا ابتدأ به الرواية عن بُريد بن مُعاوية العجليّ، وفيه: «(قَالَ: سَـأَلْتُ أَبَـا جَعْفَرٍ ﴿ع﴾ عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ ذِكْـرُهُ: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَاناتِ إِلى أَهْلِهـا وَإِذا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾. قَالَ: «إِيَّانَا عَنىٰ، أَنْ يُؤَدِّيَ الْأَوَّلُ إِلَـىٰ الإمام الَّذِي بَعْـدَهُ الْكُتُبَ وَالْعِلْمَ وَالسِّـلَاحَ ﴿وَإِذا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ الَّذِي فِي أَيْدِيكُمْ...)». وهذا القسـم الذي ابتدأ بـه رواه الثّقات عن بُريد بن

(١) يُنظر: ج٢، ح١٠٩، ص٥٢٢.

(٢) يُنظر: ج٢، ح٨٥، ص٣٩٢.

(٣) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص١٧٩.

مُعاوية عن أبي جعفر عليه السلام وشبيهه عن زرارة[١] وغيره.

فقد روىٰ مُحمّد بن الحسن الصفّار عن «يَعْقُوب بْن يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ الله يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَماناتِ إِلى أَهْلِها وَإِذا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ الله نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾، قَالَ: إِيَّانَا عَنَىٰ أَنْ يُؤَدِّيَ الْأَوَّلُ مِنَّا إِلَىٰ الْإِمَامِ الَّذِي يَكُونُ بَعْدَهُ السِّلَاحَ وَالْعِلْمَ وَالْكُتُبَ»[٢].

وعنه عن «يَعْقُوب بْن يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ الله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ الله يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَماناتِ إِلى أَهْلِها وَإِذا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ الله نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ قَالَ: إِيَّانَا عَنَىٰ أَنْ يُؤَدِّيَ الْأَوَّلُ مِنَّا إِلَىٰ الْإِمَام الَّذِي يَكُونُ مِنْ بَعْدِهِ الْكُتُبَ وَالسِّلَاحَ وَإِذا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِذَا ظَهَرْتُمْ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ الَّذِي فِي أَيْدِيكُمْ»[٣].

لكنَّك ترىٰ الرواية بسند المُعلّىٰ قد أورد فيها ذيلًا غريبًا لم يرد علىٰ لسان أحدٍ غيره، بل إنَّ نفس الرواية التي رواها الثِّقات عن بريد العجليّ خلت من هذا الذيل، وأعني به قوله في رواية الكافي: «فَإِنْ خِفْتُمْ تَنَازُعًا فِي أَمْرٍ فَرُدُّوهُ إِلَىٰ اللهِ وَإِلَىٰ الرَّسُولِ وَإِلىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ، كَذَا نَزَلَتْ، وَكَيْفَ يَأْمُرُهُمُ اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِطَاعَةِ وُلَاةِ الْأَمْرِ، وَيُرَخِّصُ فِي مُنَازَعَتِهِمْ؟! إِنَّمَا قِيلَ ذلِكَ لِلْمَأْمُورِينَ الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ: ﴿أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾».

فالرواية مخلطة من جزء موثوق به، وألحق بها جزء آخر يتطرّق إليه الشكّ كثيرًا، ولا يمكن الوثوق به البتة، فلا يمكن الوثوق بصدورها بالشكل المروي هنا؛ لورود الرواية عن الثِّقات بشكل يغاير ورودها عن الضعفاء هنا.

---

(١) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٧٦، ح٣.

(٢) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص١٨٨، ح٥٥.

(٣) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٧٦، ح٤.

٧٣٢/ ٢. الحُسين بْنُ مُحمّد، عَنْ مُعلّىٰ بْنِ مُحمّد، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الوشّاء، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: سَأَلْتُ الرّضا عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَماناتِ إِلى أَهْلِها﴾ قَالَ: «هُمُ الْأَئِمَّةُ مِنْ آلِ مُحمّد صلى الله عليه وآله، أَنْ يُؤَدِّيَ الإمام الْأَمَانَةَ[١] إِلىٰ مَنْ بَعْدَهُ، وَلاَ يَخُصَّ[٢] بِهَا غَيْرَهُ، وَلَا يَزْوِيَهَا عَنْهُ[٣]»[٤].

رجال السَّند:

الحُسين عن مُعلّىٰ عن الوشّاء من السَّلاسل المتكرّرة في الكافي، وسبق أن نبَّهنا مرارًا أنَّها مخدوشة بالمُعلّىٰ البصريّ، مع وثاقة تلميذه وشيخه فيها[٥]، وقد مرَّ في سند الرواية السابقة إجمال حالهم.

وأحمد بن عُمر هنا قد يقال إنَّه مشترك بين ثقتين، هما أحمد بن عُمر الحلبيّ[٦]، وأحمد بن عُمر الحلّال[٧]، وهما قريبان في الطبقة، فالأوّل من صغار الخامسة، والثاني برزخ بين الخامسة والسادسة، وقلنا إن الأوْلىٰ عدّه من كبار السادسة، وكلاهما ممّن يروي عنه الوشّاء، ويروي عن الرّضا عليه السلام، كما في هذا السَّند، وكلاهما ثقتان، لكن

---

(١) في «بح، بس، بف» وحاشية «ف، بر»: «الإمامة».

(٢) في مرآة العقول: «ولا يخصّ، يحتمل النصب والرفع، وكذا قوله عليه السلام: ولا يزويها».

(٣) في «ب»: - «عنه». و«يزويها عنه»، من زَويتُه أزويه زيّاً، أي: جمعته وطويته ونحّيته. أو من زواه عنّي، أي: صرفه عنّي وقبضه. راجع: النهاية: ج٢، ص٣٢٠ - (زوى).

(٤) بصائر الدرجات: ص٤٧٦، ح٥؛ وص٤٧٧، ح١١، بسند آخر عن أبي الحسن عليه السلام. تفسير العيّاشي: ج١، ص٢٤٩، ح١٦٥، عن محمّد بن الفضيل، عن أبي الحسن عليه السلام؛ الوافي: ج٣، ص٥٢٥، ح١٠٤٣.

(٥) يُنظر: ج٢، ح٤٨، ص١٣٦.

(٦) يُنظر: ج١، ح٣٤، ص٢٦٠.

(٧) يُنظر: ج٢، ح١٤٦، ص٦٢٤.

الأرجح هنا أنَّه أحمد بن عُمر الحلّال الأنماطيّ، الكوفيّ، لُقّب بالحلّال؛ لأنَّه كان يبيع الحلّ، وهو الشَّيْرَج - دهن السمسم - وثّقه الشَّيخ، وذكر رداءة أصله، أي: كتابه، وكنا ذكرنا سابقًا كونه من الخامسة، والصواب ما في كتاب الألف أنَّه برزخ بين السادسة والخامسة[1]، ويقرب أنْ يكون من كبار السادسة، وترجيح كونه الحلّال وليس الحلبيّ لعلامات:

منها: أنَّ أحمد بن عُمر روىٰ من هذه الأسئلة حول تفسير آيات قرآنيّة عن الرّضا عليه السلام مصرّحًا بكونه الحلّال، ممّا يوحي بأنَّها من أصل واحد.

منها: ما رواه الكُلينيّ بسنده عن «الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ [الوشّاء]، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ الْحَلَّالِ، قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ الله عَزَّ وجَلَّ: ﴿أَفَمَنْ كانَ عَلى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّه ويَتْلُوه شاهِدٌ مِنْه﴾...»[2].

و- أيضًا - «عن الوشّاء، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ الْحَلَّالِ، قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ قَوْلِه تَعَالَىٰ: ﴿فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ الله عَلَى الظَّالِمِينَ﴾... »[3].

نعم، في رواية يتيمة بنفس السيّاق مصرّحًا بأنَّه الحلبيّ[4]، ولكنَّ الأرجح كونها مصحّفة عن الحلّال، أو أنَّه في الأصل عن أحمد بن عُمر، ثُمَّ أضيف الحلبيّ توضيحًا من بعض النسّاخ إليها.

منها: أنَّ الذي يتوسّط الوشّاء والإمام الرّضا عليه السلام هو أحمد بن عُمر الحلّال وليس الحلبيّ، وإن جاء في سند الرواية اليتيمة المارّة ذلك، فإنَّ هذه الرواية التي رواها الصدوق مصرّحًا بكونه الحلبيّ يدلّ مضمونها وسندها أنَّها للحلّال وليس الحلبيّ.

ومنها: أنَّ كثيرًا من الروايات التي أطلق فيها الاسم رويت في مصادر أخرىٰ

---

(١) الألف رجل، غيث شبرّ: ص٨٩، ت٧٠.

(٢) الكافي، الكُلينيّ: ج١، ص١٩٠، ح٥.

(٣) الكافي، الكُلينيّ: ج١، ص٤٢٦، ح٧٠.

(٤) من لا يحضره الفقيه، الصدوق: ج٣، ص١٠١، ح٣٤١٥.

مصرّحة بأنّه الحلّال، ممّا يشير إلىٰ أنّ إطلاق الاسم في عصر الرّضا عليه السلام مُنْصرف إليه، ولا يقال: إن بيت أبي شعبة الحلبيّ بيت مشهور في وقتها، نعم، كان مشهورًا ميسورًا غنيًا أيّام الصادق عليه السلام، ولكن في أيّام الرّضا عليه السلام تغيّر حالهم واندثر ذكرهم، فالإطلاق إلىٰ الراوي المشهور في ذلك العصر وهو أحمد بن عُمر الحلّال.

ومنها: أنّه روي في مختصر بصائر الدرجات مكاتبة وسؤال من أحمد بن عُمر الحلّال للرضا عليه السلام حول مسألة إذا مات الإمام بأيّ شيء يعرف اللاحق[1]. وهو مضمون قريب لمضمون هذه الرواية. فتتضافر كلّ تلك القرائن محدّدة أنّ أحمد بن عُمر هنا هو الحلّال الثّقة.

تحقيق الصدور:

روىٰ الصفّار عن «عَبَّاد بْن سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام فِي قَوْلِ الله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ الله يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَاناتِ إِلى أَهْلِها﴾، قَالَ: هُمُ الْأَئِمَّةُ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ يُؤَدِّي الْأَمَانَةَ إِلَىٰ الْإِمَامِ مِنْ بَعْدِهِ وَلَا يَخُصُّ بِهَا غَيْرَهُ، وَلَا يَزْوِيهَا عَنه»[2].

و- أيضًا - رواها عن «عِمْرَان بْن مُوسَىٰ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام فِي قَوْلِ الله: ﴿إِنَّ الله يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَماناتِ إِلى أَهْلِها وَإِذا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ قَالَ: هُمُ الْأَئِمَّةُ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ - صلوات الله عليهم - يُؤَدِّي الْأَمَانَةَ إِلَىٰ الْإِمَامِ مِنْ بَعْدِهِ لَا يَخُصُّ بِهَا أَحَدٌ غَيْرَهُ، وَلَا يَزْوِيهَا عَنْهُ»[3].

وأسناد كلّ هذه الروايات لا تخلو من كلام، خاصّة في مُحمّد بن الفضيل الذي يشتهر عند محققي الأسناد في هذا المقام أنّه الأزدي الضعيف، ومع أنّ المضمون الإجماليّ

(١) مختصر بصائر الدرجات، حسن بن سليمان الحلّي: ص٨.

(٢) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٧٦، ح٥.

(٣) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٧٧، ح١١.

قد ورد بأسناد معتبرة، لكن ليس عن أبي الحسن الرّضا عليه السلام، بل عن أبي عبد الله وأبي جعفر عليهما السلام، ثُمَّ إضافة قيد (ولا يخص بها غيره) في الرواية، ولم يرد - أيضًا - إلّا في تلك الروايات الثلاثة.

وأمّا أنَّ تتضافر الأسناد لتلك الروايات الضعيفة فيما بينها؛ ليوثق بالصدور مع عدم صحّة أيّ سند منها، فيمنعه ما يمكن أنْ يرد في المقام من أنَّ المُعلّىٰ بن مُحمّد البصريّ غير مؤتمن في تدليس الأسناد، كما قضت به التجربة والتكرار، فلا يمنع أن يكون أخذ رواية مُحمّد بن الفُضيل الأزديّ الضعيف ودلَّس لها سندًا معتبرًا عن أحمد بن عُمر الحلّال الثِّقة؛ ليغطي علىٰ ضعف السَّند.

لكن يظهر أنَّ مُحمّد بن الفُضيل في سند الصفّار هو مُحمّد بن القاسم بن الفُضيل، الثِّقة بدلالة أنَّ عباد بن سُليمان يروي عن سعد بن سعد عنه، وأنَّ أحمد بن مُحمّد يروي عن الحُسين عنه، وتجد سند الصفّار الأوّل قد ضمَّ الطريقين معًا، ممّا يؤكّد بوضوح كونه مُحمّد بن القاسم بن الفضيل صاحب الرّضا عليه السلام، والمشتهر باسم جدّه الفُضيل بن يسار الشّهير. وهو يروي أحيانًا عن أحمد بن عُمر الحلّال عن أبي الحسن عليه السلام، وأحيانًا بالمباشرة عن أبي الحسن عليه السلام؛ لذا تجد أمثال هذه المسائل مرويّة عن مُحمّد بن الفُضيل وعن أحمد بن عُمر عن أبي الحسن عليه السلام.

فمُحمّد بن الفضيل الذي يروي مسائل عن الرّضا عليه السلام، ويروي عنه الحُسين بن سعيد، وسعد بن سعد هو مُحمّد بن القاسم بن الفُضيل الثِّقة وليس الأزديّ، وإنّما يعرف الأزديّ بروايته عن أبي حمزة. وقد يكون مرَّ في الجزء الخامس أو الرابع ما لم نلتفت فيه إلىٰ قرينة توسّط السِّلسلة، وسيأتي في الحديث اللاحق مزيد بيان في هذا الأمر.

فالخبر وإنْ وصفه المجلسيّ - قُدّست نفسه - بأنَّه «ضعيف علىٰ المشهور»[1]؛ لمكان المُعلّىٰ، وهو مُصيب إلّا أنَّه ممّا يُوثق بصدوره منهم عليهم السلام؛ لتعدّد رواته في مواضع أخرىٰ.

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص١٨١.

٧٣٣/ ٣. مُحمّد بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحمّد، عَنِ الحُسين بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحمّد بْنِ الْفُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضا[١] عليه السلام فِي قَوْلِ اللهِ[٢] عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ اللّٰه يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَماناتِ إِلى أَهْلِها﴾، قَالَ: «هُمُ الأَئِمَّةُ يُؤَدِّي الإمام[٣] إِلَىٰ الإمام مِنْ بَعْدِهِ، وَلَا يَخُصُّ بِهَا غَيْرَهُ، وَلَا يَزْوِيهَا عَنْهُ»[٤].

رجال السَّند:

مُحمّد بن يحيىٰ هو أبو جعفر الأشعريّ، العطّار، القمّي، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الرواية والحديث، من الثامنة، تُوفِّي قرابة (٣٠٠هـ)[٥].

وأحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ هو أبو جعفر الأشعريّ عربيّ، قمّي، كبير قم وابن كبيرها، ثقة، شيخ القمّيّين ووجههم وفقيههم، غير مدافع، قال ابن حجر: شيخ الرافضة بقم. وهو من السابعة، تُوفِّي بعد (٢٧٤هـ)[٦].

والحُسين بن سعيد هو الأهوازيّ الثِّقة، قال ابن النديم فيه وفي أخيه الحسن: «أوسع أهل زمانهما علمًا بالفقه، والآثار والمناقب، وغير ذلك من علوم الشيعة». من

---

(١) في «بس، بف»: - «الرّضا».

(٢) في «ض، بح، بس»: «قوله».

(٣) في البصائر: ص٤٧٦، ح٥ و١١، وتفسير العيّاشي: «الأمانة».

(٤) بصائر الدرجات: ص٤٧٦، ح٥، عن أحمد بن مُحمّد. وفيه: ص٤٧٧، ح١١، بسنده عن مُحمّد بن الفضيل. تفسير العيّاشي: ج١، ص٢٤٩، ح١٦٥ عن مُحمّد بن الفضيل. وفي بصائر الدرجات: ص٤٧٥، ح١ و٢؛ والغيبة للنعمانيّ: ص٥٤، ح٥، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام مع اختلاف؛ وفي بصائر الدرجات: ص٤٧٦، ح٧ و٨، بسند آخر، عن أبي عبد الله عليه السلام مع اختلاف؛ الوافي: ج٣، ص٥٢٥، ح١٠٤٤.

(٥) يُنظر: ج١، ح١، ص ٢٩.

(٦) يُنظر: ج١، ح١، ص٣٠.

صغار السادسة، تقدر وفاته في حدود (٢٤٠هـ) بحسب المقاربات السَّنديّة[١].

وفي تعيين مُحمّد بن الفضيل كلام، فقد يقال: إنَّ قرينة التلمّذ تشير إلىٰ أنَّه مُحمّد بن الفُضيل بن كثير الأزديّ، فقد روىٰ الحُسين بن سعيد مكرّرًا عن عنوان مُحمّد بن الفُضيل المطلق الذي يروي عن أبي حمزة، وهو الأزديّ؛ بقرينة أبي حمزة، فقرينة المشيخة في تلك الروايات تُحدّد أن مُحمّد بن الفضيل المطلق هو الأزديّ، وقد روىٰ عنه هناك ابن سعيد، فتكون رواية ابن سعيد عنه هنا قرينة تلمّذ تعويضيّة علىٰ كونه الأزديّ، بل لدينا قرينة توسّط معتادة فقد روىٰ الصفّار عن «أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ الْأَزْدِيِ، عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام»[٢]، وهو سند صريح، في كونه الأزديّ الضعيف.

ويضاف إلىٰ قرينة التلمّذ قرينة المشيخة، فهو ممّن ذكر النجاشيّ كونه راويًا عن أبي الحسن موسىٰ والرّضا عليهما السلام، بل جاء في رواية أنَّ مُحمّد بن الفُضيل الأزديّ دخل علىٰ أبي الحسن الرّضا عليه السلام، وقال: إنَّه سأله عن مسائل، ورواها عنه الهيثم النَّهديّ.

ويقال: من سند البصائر السابق إنَّ سلسلة أحمد بن مُحمّد عن الحُسين بن سعيد عن مُحمّد بن الفضيل تُشير إلىٰ كونه مُحمّد بن الفضيل الأزديّ بقرينة السِّلسلة السابقة، وأعني: (أحمد بن مُحمّد، عن الحُسين بن سعيد، عن مُحمّد بن الفضيل الأزديّ، عن بعض رجاله، عن أبي عبد الله عليه السلام).

لكنَّه قد جاء في الأسناد رواية الصفّار عن «عبّاد بن سُليمان، عن سعد بن سعد وأحمد بن مُحمّد، عن الحُسين بن سعيد، عن مُحمّد بن الفُضيل، عن أبي الحسن عليه السلام»، والمعروف أنَّ السِّلسلة عن «عبّاد، عن سعد بن سعد، عن ابن الفُضيل، عن أبي الحسن عليه السلام» إنَّما تروي في أسناد مكرّرة وفيها (مُحمّد بن القاسم بن الفُضيل) مصرّحًا به، ممّا يعني أنَّ سلسلة (أحمد بن مُحمّد، عن الحُسين، عن مُحمّد بن الفضيل، عن أبي الحسن عليه السلام)

---

(١) يُنظر: ج٢، ح١٢٥، ص٥٦٢.

(٢) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٣٧، ح١.

تُشير إلىٰ كونه (مُحمّد بن القاسم بن الفُضيل)، بقرينة توسّط السِّلسلة، فضلًا عن قرينة التلمّذ والمشيخة فيهما، ممّا يهدم القرائن المعاكسة، فقرينة توسّط السِّلسلة الدالة علىٰ كونه ابن الفضيل بن يسار أقوىٰ من قرينة السِّلسلة السابقة الدالة علىٰ كونه مُحمّد بن الفُضيل الأزديّ. وإنَّ سياق روايات مُحمّد بن القاسم بن الفُضيل هي بصيغ سألت أبا الحسن الرّضا عليه السلام، وعن أبي الحسن الرّضا عليه السلام ونظيراتها، وهذه الرواية كذلك، ويدلّ علىٰ اختصاصه به ليس فقط ما ذكره النجاشيّ والشَّيخ من أنَّه روىٰ عن أبي الحسن الرّضا عليه السلام، بل قول الصدوق في المشيخة في وصفه: «مُحمّد بن القاسم بن الفُضيل، البصريّ، صاحب الرّضا عليه السلام».

ويبقىٰ تفصيل الكلام في حال مُحمّد بن القاسم بن الفُضيل.

٥ مُحمّد بن القاسم بن الفضيل:

نهديّ، عربيّ صميم، بصريّ، جدّه الفُضيل بن يسار الشَّهير، والفضيل بصريّ، كوفيّ الأصل، ومُحمّد وأبوه وجدّه وعمّه العلاء كلّهم ثقات، وهو من الطبقة الخامسة، ولعلَّه أقرب إلىٰ صغارها.

قال النجاشيّ في ترجمته: «مُحمّد بن القاسم بن الفُضيل بن يسار النَّهديّ؛ ثقة، هو وأبوه وعمّه العلاء، وجدّه الفضيل، روىٰ عن الرّضا عليه السلام. له كتاب. أخبرنا مُحمّد بن النُّعمان، قال: حدّثنا أحمد بن مُحمّد، قال: حدّثنا عليّ بن الحُسين السَّعدآباديّ، قال: أخبرنا أحمد بن مُحمّد بن خالد، عن أبيه، عن مُحمّد بن القاسم بكتابه»[1].

وسند النجاشيّ هو عن الشَّيخ المفيد المتوفّىٰ (٤١٣هـ) عن أبي غالب الزَّراريّ أحمد بن مُحمّد بن سلمان الذي تُوفِّي سنة (٣٦٨هـ) عن (٨٣) عامًا، عن مؤدّبه وشيخه السَّعدآباديّ، عن شيخه المعتاد صاحب المحاسن، أحمد البرقيّ، والذي تُوفِّي سنة (٢٧٤هـ) علىٰ الأرجح، عن أبيه مُحمّد بن خالد البرقيّ، وهو من صغار السادسة، ولا يبعد أنْ تكون الترجمة مأخوذة من كتاب التاريخ - غير المكتمل - للزَّراريّ الذي أتمَّ

(١) رجال النجاشّي، النجاشّي، ص٣٦٢، ت٩٧٣.

منه ألف ورقة، وقرأه الغضائريّ الأب عليه.

وذكره الشَّيخ في أصحاب الرّضا عليه السلام، وقال عنه في الفهرست: «مُحمّد بن القاسم؛ له كتاب، رويناه بهذا الإسـناد عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عنه»[١]. ويظهر من الإسناد الذي أشار إليه الشَّيخ أنَّ الترجمة مأخوذة من فهرست ابن بُطة.

وقد ذكره البرقيّ في أصحاب الكاظم عليه السلام، ووصفه بالبصريّ، وكذا عند الصدوق، بل وفي الأسناد، وهو واضح من أسرته البصريّة.

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ – قُدّست نفسه –: إنَّ السَّند «مجهول»[٢]. والجهالة باعتبار أنَّ مُحمّد بن الفضيل هنا هو ابن كثير الأزديّ عنده – قُدّسـت نفسـه – ممّن يتعارض فيه تضعيف الشَّيخ بتوثيق المفيد في الرسالة الهلاليّة.

وعلىٰ التحقّيق وخلافًا لما في بعض أسـناد الجزء الخامس فمُحمّد بن الفضيل في هذا السَّـند ثقة؛ إذ هو مُحمّد بن القاسـم بن الفُضيل بن يسـار النَّهديّ، خاصّة أنَّ من الأسـناد الواردة فيها سلسـلة سعد بن سعد التي تنتهي بمُحمّد بن القاسم بن الفُضيل، فالرواية يوثق بصدورها بهذا السَّـند، إضافة إلىٰ أنَّها مرويّة بأسـناد أخرىٰ، كما بيّناه في الرواية السابقة.

---

(١) الفهرست، الطوسّي: ص٢٣٥، ت٧٠١.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص١٨٢.

٧٣٤/ ٤. مُحمّد بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحمّد، عَنْ مُحمّد بْنِ سِنَانٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْـنِ عمّار، عَنِ ابْنِ أَبِـي يَعْفُورٍ، عَنِ الْمُعلّىٰ بْنِ خُنَيْسٍ، قَالَ: سَـأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام عَـنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَـلَّ: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَماناتِ إِلى أَهْلِها﴾ قَالَ: «أَمَرَ اللهُ الإمام الْأَوَّلَ أَنْ يَدْفَعَ إِلَىٰ الإمام[1] الَّذِي بَعْدَهُ كُلَّ شَيْءٍ عِنْدَهُ»[2].

رجال السَّند:

مُحمّد بن يحيىٰ هو أبو جعفر الأشـعريّ، العطّار، القمّي، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الرواية والحديث، من الثامنة، تُوفِّي قرابة (٣٠٠هـ)[3].

وأحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ هو أبو جعفر الأشـعريّ، عربيّ، قمّي، كبير قم وابن كبيرها، ثقة، شيخ القمّيّين ووجههم وفقيههم غير مدافع، قال ابن حجر: شيخ الرافضة بقم. وهو من السابعة، تُوفِّي بعد (٢٧٤هـ)[4].

ومُحمّد بن سنان الذي بيّنا وثاقته في نفسه، والخوف من تدليسه في الأسناد، وروايته عـن كتـب وجدها ولم يأخذها من مشـايخه، في بحث مفصّل، تُوفِّي سـنة (٢٢٠هـ)، من السادسة[5].

وإسـحاق بـن عمّار بـن حيّان، أبو يعقـوب التَّغلبـيّ، مولىٰ، صيرفيّ، كـوفيّ، وثّقه النجاشيّ، وهو من الخامسة[6].

---

(١) في «بس»: + «الثاني».

(٢) بصائـر الدرجـات: ص٤٧٦، ح٦، عـن أحمد بن مُحمّد. وفي تفسـير العيّـاشي: ج١، ص٢٤٩، ح١٦٧، عـن ابن أبي يعفور. وراجـع: معاني الأخبار: ص١٠٧، ح١؛ الـوافي: ج٣، ص٥٢٥، ح١٠٤٥.

(٣) يُنظر: ج١، ح١، ص ٢٩.

(٤) يُنظر: ج١، ح١، ص٣٠.

(٥) يُنظر: ج١، ح٧، ص١٠٧.

(٦) يُنظر: ج١، ح٦، ص٩٩.

وابن أبي يعفور هو عبد الله بن أبي يعفور، أبو مُحمّد القيسيّ، من قبيلة عبد القيس، وعن الشَّيخ أنَّه مولاهم، كوفيّ، اسم أبيه واقد، وثَّقه النجاشيّ مكرّرًا، وذكر أنَّه جليل في أصحابنا، كريم علىٰ أبي عبد الله عليه السلام، ووثّقه ابن فضّال، وعدّه المفيد في رسالته العدديّة من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، وفي شأنه روايات، تُوفِّي سنة (١٣١هـ) وفق ما حقّقناه، وهو من الرابعة[١].

والْمُعلّىٰ بْنِ خُنَيْسٍ هو أبو عبد الله، مولىٰ الصادق عليه السلام، وكان قبلها مولىٰ بني أسد، كوفيّ، مدنيّ، بزَّاز. قال النجاشيّ: «ضعيف جدّاً، لا يعوّل عليه»، وعن ابن الغضائريّ: «أنَّه كان أوّل أمره مغيريّـًا، ثُمَّ دعا إلىٰ مُحمّد بن عبد الله بن الحسن، [المعروف بالنفس الزكيّة]، وفي هذه الظنّة أخذه داود بن عليّ فقتله، والغلاة يضيفون إليه كثيرًا»، قال: «ولا أرىٰ الاعتماد علىٰ شيء من حديثه». روىٰ في التفسير وكامل الزيارات، عدّه الشَّيخ في السفراء الممدوحين، ووردت فيه روايات مادحة وذامّة، والرجل قتله العبَّاسيون ظلمًا وعدوانًا سنة (١٣٢هـ)، وقد فصّلنا الكلام في شأنه سابقًا، فليراجع[٢].

وابن أبي يعفور أكبر عُمُرًا من مُعلّىٰ بن خُنيس وإن كانا من نفس الطبقة، ومات ابن أبي يعفور بالطاعون الكبير، وهو شيخ، بينما تُوفِّي المُعلّىٰ بن خُنيس بعده بسنة، بعمر لم يتجاوز العقد الخامس، قتلًا علىٰ يد رئيس شرطة المدينة، ويظهر أنَّهما كانا يتزاملان، ففي رواية الكشيّ عن «حمدويه بن نصير، عن مُحمّد بن عيسىٰ، ومُحمّد بن مسعود، عن مُحمّد بن نصير، عن مُحمّد بن عيسىٰ، عن سعيد بن جناح، وعدّة من أصحابنا، قال العبيديّ: وحدّثني به - أيضًا - عن ابن أبي عمير: أنَّ ابن أبي يعفور، ومُعلّىٰ بن خُنيس كانا بالنيل علىٰ عهد أبي عبد الله عليه السلام فاختلفا في ذبائح اليهود، فأكل المُعلّىٰ، ولم يأكل ابن أبي يعفور، فلمّا صارا إلىٰ أبي عبد الله عليه السلام أخبراه، فرضي بفعل ابن أبي يعفور، وخطأ المُعلّىٰ في أكله إيّاه»[٣].

---

(١) يُنظر: ج١، ح٢١، ص٢٢١.

(٢) يُنظر: ج٢، ح١٨٦، ص٧١٢.

(٣) اختيار معرفة الرِّجال، الشيخ الطوسّي: ج٢، ص٥١٧، ح٤٦٠.

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسـيّ – قُدّست نفسـه – أنَّ السَّـند «ضعيف علىٰ المشهور»[١].

وهـذه الرواية وغيرها في هذا الباب كباقي الأبواب السـابقة، تجدها في البصائر بنفس ترتيب الأبواب، مع اختلاف التسلسل داخل الباب الواحد، ويظهر أنَّ مصدرها كتاب شيخه الصفّار علىٰ الأرجح.

وضعف السَّـند هنـا بالمُعلّىٰ بن خُنيس، حيث توقّفنا في شـأنه، والرواية يظهر أنَّها نقلـت بالمعنىٰ، لكن بهـذه الألفاظ قد يتغيّر المعنىٰ فيها عـن روايات الباب، فإطلاق لفـظ (كلّ شـيء) في الرواية هـو في الحقيقة مقيّد فقـط بمواريث الإمامـة، وليس كلّ شيء، وبهذا فالرواية بهذا اللفظ غير مُوَثَّقة الصدور.

---

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص١٨٢.

٧٣٥/ ٥. مُحمّد بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحمّد بْنِ الحُسين، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي يَعْفُورٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «لَا يَمُوتُ الإمام حتّىٰ يَعْلَمَ(١) مَنْ يَكُونُ مِنْ بَعْدِهِ، فَيُوصِيَ إِلَيْهِ(٢)»(٣).

رجال السَّند:

مُحمّد بن يحيىٰ هو أبو جعفر الأشعريّ، العطّار، قمّيّ، ثقة، عين، شيخ أصحابنا في زمانه، كثير الحديث والرواية، وهو من الثامنة، تُوفِّي قرابة (٣٠٠هـ)(٤).

ومُحمّد بن الحُسين هو ابن أبي الخطّاب، أبو جعفر الهمدانيّ، كوفيّ، زيّات، قال النجاشيّ: «جليل من أصحابنا، عظيم القدر، كثير الرواية، ثقة، عين، حسن التَّصانيف، مسكون إلىٰ روايته»، ووثّقه الشَّيخ ثلاث مرّات عند ذكره في مواضع مختلفة في الرِّجال، وعدّه الكشيّ من الثِّقات من أهل العلم، ممّن رووا عن مُحمّد بن سنان، تُوفِّي سنة (٢٦٢هـ)، وهو من السابعة(٥).

والحسن بن محبوب، أبو عبد الله البجليّ، مولىٰ، كوفيّ، ووثّقه الشَّيخ في أكثر من موضع، وقال: إنَّه من الأركان الأربعة، ووصفه النجاشيّ بأنَّه من جلّة أصحابنا في ترجمة جعفر بن عبد الله المذريّ، ولكنَّه نسي أنْ يُفرد له ترجمة. تُوفِّي سنة (٢٢٤هـ)، وهو من السادسة(٦).

---

(١) في شرح المازندرانّي: «قوله: لا يموت الإمام حتّى يعلم، على صيغة المجهول من الإعلام، أو على صيغة المعلوم من العلم».

(٢) في «ب، ف، بس، بف»: - «إليه». وفي البصائر: - «فيوصي إليه».

(٣) بصائر الدرجات: ص٤٧٤، ح٣، عن مُحمّد بن الحُسين؛ الوافي: ج٢، ص٢٥٨، ح٧٣٧.

(٤) يُنظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٥) يُنظر: ج٢، ح٣٨، ص١٤.

(٦) يُنظر: ج١، ح١، ص٣٨.

والعـلاء بن رزيـن، هو القلّاء، ثقة، وجـه، جليل القدر، صحب مُحمّد بن مسـلم وفقه عليه، من الخامسة[١].

وعبد الله بن أبي يعفور، أبو مُحمّد القيسـيّ، من قبيلة عبد القيس، وعن الشّـيخ أنّه مولاهـم، كوفيّ، اسـم أبيه واقد، وثّقه النجاشـيّ مكرّرًا، وذكر أنّـه جليل في أصحابنا، كريـم علىٰ أبي عبـد الله عليه السلام، ووثّقه ابن فضّـال، وعدّه المفيد في رسـالته العدديّة من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، وفي شأنه روايات، تُوفِّي سنة (١٣١هـ) وفق ما حقَّقناه، وهو من الرابعة[٢].

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسـيّ - قُدّسـت نفسـه -: إنَّ السَّـند «صحيح»[٣]. وهو كذلك، وهـذه الرواية وغيرها في هذا الباب - كباقي الأبواب السـابقة - مأخوذة من البصائر، كما يظهر من المقارنة.

---

(١) يُنظر: ج١، - ح١، ص٤١.

(٢) يُنظر: ج١، ح٢١، ص٢٢١.

(٣) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي، ج٣، ص١٨٢.

٧٣٦/ ٦. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحمّد بْنِ عَبْدِ الجبَّار، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيىٰ، عَنْ مُعلّىٰ أَبِي عُثمان [١]، عَنِ الْمُعلّىٰ بْنِ خُنَيْسٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الإمام يَعْرِفُ الإمام الَّذِي مِنْ بَعْدِهِ، فَيُوصِي إِلَيْهِ» [٢].

رجال السَّند:

أحمد بن إدريس هو المعروف في الأسناد بأبي عليّ الأشعريّ، شيخ الكُلينيّ، أشعريّ، قمّيّ، عربيّ، ثقة، فقيه، صحيح الحديث وكثيره، كما عن العلمين، كان من القوّاد، تُوفِّي بالقرعاء، سنة (٣٠٦هـ)، من الثامنة [٣].

ومُحمّد بن عبد الجبَّار هو ابن أبي الصُّهبان، ذهليّ، أو شيبانيّ، قمّيّ، ذكره الشَّيخ في أصحاب الهادي والعسكري عليهما السلام ووثّقه في المرّتين، من السابعة [٤].

وصفوان بن يحيىٰ أبو مُحمّد البجليّ، قيل: مولاهم، كوفيّ، كان بيّاعًا للسابريّ، ثقة ثقة، عين، له منزلة شريفة عند الرّضا عليه السلام، كما عن النجاشيّ، وعدّه في جلّة أصحابنا في ترجمة المذريّ، وهو أوثق أهل الحديث في زمانه وأعبدهم، كما عن الشَّيخ، عدّه الكشيّ في أصحاب الإجماع، تُوفِّي سنة (٢١٠هـ) [٥].

---

(١) هكذا في «بح» وحاشية «ض» والوافي. وفي «ألف»: «المعلىّ بن عمير». وفي «ب»: «معلىّ بن أبي عُثمان». وفي «ج، و، بر، بس، جر»: «ابن أبي عُثمان». وفي «ض، ف»: «معلّى بن عُثمان». وفي «بف»: «معلّى بن أبي غياث» وفي المطبوع: «[ابن] أبي عُثمان». وما أثبتناه هو الظاهر. ومعلّى هذا، هو معلّى أبو عُثمان الأحول الراوي لكتاب معلّى بن خنيس، وهو معلّى بن عُثمان، وقيل: معلّى بن زيد. راجع: رجال النجاشيّ: ص٤١٧، الرقمَيْن١١١٤، ١١١٥؛ معجم رجال الحديث: ج١٨، ص٤٥٥ -٤٥٦.

(٢) بصائر الدرجات: ص٤٧٤، ح٢، بسنده عن صفوان بن يحيى. وفيه: ص٤٧٤- ٤٧٥، ح٤، ٥، ٦ و٧، بسند آخر ولم يرد فيها: «فيوصي إليه»، الوافي: ج٢، ص٢٥٨، ح٧٣٨.

(٣) يُنظر: ج١، ح٣، ص٨٥.

(٤) يُنظر: ج١، ح٣، ص٨٦.

(٥) يُنظر: ج٢، ح٦٨، ص٢٤٤.

والمُعلّىٰ أبو عُثمان هو مُعلّىٰ بن عُثمان الأحول، الكوفيّ، الثِّقة، يروي عنه صفوان وهو يروي كتاب المُعلّىٰ بن خُنيس، من الخامسة[1]. وما في بعض النُّسخ مُعلّىٰ بن عمير فهو تصحيف؛ إذ لا وجود لهذا الاسم، ويساعد عليه - غير قرينة رواية الكتاب وقرائن السَّند - تشابه رسم (عمير) و(عثمن) في الإملاء القديم؛ إذ يكتب بالألف المقصورة، وفي بعض النُّسخ (ابن أبي عُثمان) بدلًا من مُعلّىٰ أبي عُثمان، ولعلَّه تصحيف له، وإذا لم يكن تصحيفًا منه فهو تصحيف من أبان بن عُثمان بتصحيف (بن) إلىٰ (أبي)، ولكنَّ الظاهر من توسّط الراوي بين صفوان وابن خُنيس كونه بلا ريب عن أبي عُثمان مُعلّىٰ بن عُثمان الأحول، راوي كتاب مُعلّىٰ بن خُنيس.

والْمُعلّىٰ بْنِ خُنَيْسٍ ضعيف جدّاً، لا يعوّل عليه كما عن النجاشيّ، وعن ابن الغضائريّ: «أنَّه كان أوّل أمره مغيريّـًا، ثُمَّ دعا إلىٰ مُحمّد بن عبد الله بن الحسن، [المعروف بالنفس الزكيّـة]، وفي هذه الظنّة أخـذه داوود بن عليّ فقتله، والغُلاة يضيفـون إليه كثيرًا»، قال: «ولا أرىٰ الاعتماد علىٰ شـيء من حديثه». وقد جاء اسـمه في أسـناد التفسـير، وكامل الزيارات، وعدّه الشَّيخ في السفراء الممدوحين، ووردت فيه روايات مادحة وذامّة، وقد فصّلنا الكلام في شأنه، قتله العبَّاسيون سنة (١٣٢هـ)، وهو من الرابعة[2].

تحقيق الصدور:

قال العلاّمة المجلسيّ - قُدّست نفسه -: إنَّ السَّند «ضعيف علىٰ المشهور»[3]. وما ذلك إلّا لمكان مُعلّىٰ بن خُنيس، ولكن المضمون ثابت، محقّق الصدور عن الأئمَّة ﷺ، وهي - أيضًا - كما في باقي روايات الباب مرويّة في باب واحد في البصائر، ولعلَّ الكُلينيّ استند علىٰ البصائر أو أسناده لها من باقي الكتب، ويظهر أنَّ مصدرها الأوّل كتاب مُعلّىٰ بـن خُنيس الذي يرويـه مُعلّىٰ بن عُثمـان الأحول والذي يرويه عنه صفـوان بن يحيىٰ، فيظهر أنَّ للكلينيّ طرقًا متعدّدة لصفوان في رواية هذا الكتاب، وهذا منها.

---

(١) يُنظر: ج٣، ح٣٩١، ص٤٥٩.

(٢) يُنظر: ج٢، ح١٨٦، ص٧١٢.

(٣) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي، ج٣، ص١٨٢.

٧٣٧/ ٧. أَحْمَـدُ، عَنْ مُحمّد بْنِ عَبْدِ الجبَّار، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ البرقيّ، عَنْ فضالةَ بْنِ أَيُّـوب[١]، عَنْ سُـلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَـالَ: «مَا مَاتَ[٢] عَالِمٌ حتّىٰ يُعْلِمَهُ اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلىٰ مَنْ يُوصِي»[٣].

رجال السَّند:

أحمـد هو أحمد بن إدريس، أبو عليّ الأشـعريّ، شـيخ الكُلينيّ، أشـعريّ، قمّيّ، عربـيّ، ثقة فقيـه، صحيح الحديث وكثيره، كمـا عن العلمين، كان من القـوّاد، تُوفّي بالقرعاء، سنة (٣٠٦هـ)، من الثامنة[٤].

ومُحمّد بن عبد الجبَّار هو ابن أبي الصُّهبان، ذهليّ، أو شـيبانيّ، قمّيّ، ذكره الشَّيخ في أصحاب الهادي والعسكري عليهما السلام، ووثّقه في المرّتين، من السابعة[٥].

---

(١) لم نجـد روايـة فضالةَ بن أيُّوب عن سُـليمان بن خالد في موضع، بل روى عنـه فضالةَ في الأكثر بواسـطةٍ، وفي بعض الأسناد بواسـطتين، كما في التهذيب: ج٢، ص١٣٦، ح٥٣٠؛ وص١٦٤، ح٦٤٨؛ وج٣، ص١٦، ح٥٦؛ والاستبصار: ج١، ص٢٩٢، ح١٠٧٤؛ وص٤١٧، ح١٦٠٠. هـذا، والخبر رواه الصفّـار في بصائر الدرجات: ص٤٧٣، ح٣، بسـنده عن فضالـةَ بن أيُّوب، عـن عمرو بن أبان، عن سـليمان بن خالد. لكنّ الظاهر صحّـة «عمر بن أبان» كما ورد في بصائر الدرجـات: ص١٨٤، ص٣، وهو عمر بن أبان الكلبـيّ، روى عنه فضالةَ بن أيُّوب في عددٍ من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث: ج١٣، ص٤٤٩ - ٤٥٠.

(٢) في البصائر ح٢ و٣: + «منّا».

(٣) بصائـر الدرجـات: ص٤٧٣، ح٣، عن مُحمّد بن عبد الجبَّار، عن أبي عبد الله البرقيّ، عن فضالةَ بـن أيُّوب، عن عمرو بن أبان، عن سـليمان بـن خالد. وفيه: ح١ و٢، بسـند آخر؛ الوافي: ج٢، ص٢٥٨، ح٧٣٦.

(٤) يُنظر: ج١، ح٣، ص٨٥.

(٥) يُنظر: ج١، ح٣، ص٨٦.

وأبو عبد الله البرقيّ هو مُحمّد بن خالد البرقيّ، مولىٰ أبي موسىٰ الأشعريّ، كما عن النجاشيّ، مولىٰ جرير بن عبد الله، كما عن ابن الغضائريّ. قمّيّ، والد صاحب المحاسن، وثّقه الشَّيخ. «وكان ضعيفًا في الحديث، أديبًا، حسن المعرفة بالأخبار وعلوم العرب»، كما عن النجاشيّ. يعرف وينكر يروي عن الضعفاء كثيرًا، ويعتمد المراسيل، كما عن ابن الغضائريّ، روىٰ عنه أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ، وهو من صغار السادسة(١).

وفضالة بن أيُّوب أزديّ، عربيّ صميم، سكن الأهواز، ثقة في حديثه مستقيمًا في دينه، روىٰ عن الكاظم عليه السلام، كما عن النجاشيّ. وثقة، كما عن الشَّيخ. روىٰ في كامل الزيارات والتفسير، وردّد في كونه أحد أصحاب الإجماع، وهو علىٰ الأرجح، من صغار الخامسة وإن كان يحتمل كونه منها(٢).

وسُليمان بن خالد، أبو الرَّبيع الهلاليّ، مولىٰ عُفَيْف بن مَعْدِ كَرِب، الهلاليّ مولىٰ، البجليّ مولىٰ، كوفيّ، قال النجاشيّ: «كان قارئًا، فقيهًا، وجهًا»، وعن الشَّيخ: «مات في حياة أبي عبد الله عليه السلام، خرج مع زيد فقُطعت إصبعه معه، ولم يخرج من أصحاب أبي جعفر عليه السلام غيره، صاحب قرآن». توجّع الصادق عليه السلام لفقده، وذكره المفيد في الإرشاد ضمن البطانة والخاصّة، يقوىٰ أنَّه من ذكره ابن نوح، ووثَّقه صريحًا في الاختيار، فالصحيح وثاقته، من الرابعة، مات قبل سنة (١٤٨هـ)(٣).

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ - قُدّست نفسه -: إنَّ السَّند «صحيح»(٤).

ولكن قد ذكرنا في الألف صعوبة قبول رواية (فضالةَ عن سُليمان بن خالد الأقطع)، وأنَّ الأرجح كونها بواسطة، وتجد ما يؤيّد ذلك أنَّ الرواية رويت في البصائر

---

(١) يُنظر: ج١، ح٣٣، ص٢٥٨.
(٢) يُنظر: ج٢، ح٩٢، ص ٤١٨.
(٣) يُنظر: ج٢، ح٧٣، ص٢٥٩.
(٤) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص١٨٢.

عـن «مُحَمَّد بْن عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ أَبِي عَبْـدِ الله الْبَرْقِيِّ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عَمْرِو بْـنِ أَبَانٍ، عَنْ سُـلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام»[1]، ومنه يظهر السـقط في سـند الكافي، وأنَّ السَّند مشتمل علىٰ عمر بن أبان، وإنْ صحّف إلىٰ عمرو فهو رائج، والذي يهون الخطب أنَّ عمر بن أبان ثقة، وهو كوفيّ، من كبار الخامسة. فيبقىٰ السَّند معتبرًا، بل ويحصل الترابط السَّـنديّ بشـكل أفضل، ويؤكّد ذلك أنَّ الرواية القادمة في الباب هي - أيضًا - عن عُمر بن أبان، ورويت في البصائر - أيضًا -.

إضافة إلىٰ اعتبار سند الرواية، فقد روىٰ الصفّار الخبر بأسناد أخرىٰ؛ عن «السَّنديّ بْن مُحمّد، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَىٰ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ حُجْرٍ، عَنْ حُمْرَانَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام»[2]. وهو سند معتبر، وحجر هنا هو ابن زائدة، وحُمران هو ابن أعين.

و- أيضًا - عن الصفّار عن «أَحْمَد بْن مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَـيْنِ بْنِ سَـعِيدٍ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبَانٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام»[3]. وهو سند معتبر - أيضًا -.

فالرواية ممّا يوثق بصدورها، وهي ذات أسناد معتبرة، ولعلَّ مصدر الكُلينيّ كتاب البصائـر، حيث رويت فيه، أمّا مصدرهـا الأوّل فيظهر أنَّها جاءت من عدّة مصادر من كتب وروايات أهل الخامسة.

---

(١) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٧٣، ح٣.
(٢) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٧٣، ح١.
(٣) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٧٣، ح٢.

٦٠ - بَابُ[١] أَنَّ الإمامةَ عَهْدٌ مِنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ مَعْهُودٌ مِنْ وَاحِدٍ إِلىٰ وَاحِدٍ عليهم السلام

٧٣٨/ ١ . الحُسين بْنُ مُحمّد، عَنْ مُعلّىٰ بْنِ مُحمّد، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الوشّاء، قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ أَبَانٍ[٢]، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، فَذَكَرُوا الْأَوْصِيَاءَ، وَذَكَرْتُ إِسْمَاعِيلَ[٣]، فَقَالَ: «لاَ وَاللهِ، يَا أَبَا مُحمّد، مَا ذَاكَ إِلَيْنَا، وَمَا هُوَ إِلاَّ إِلَىٰ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، يُنْزِلُ[٤] وَاحِداً بَعْدَ وَاحِدٍ»[٥].

رجال السَّند:

أمّا الحُسين بن مُحمّد فهو أبو عبد الله الأشعريّ، المعروف بابن عامر، ثقة، شيخ الكُلينيّ، من صغار الثامنة؛ إذ لعلَّه بقي إلىٰ سنة (٣١٧هـ)[٦].

ومُعلّىٰ بن مُحمّد فهو أبو الحسن البصريّ، مضطرب الحديث والمذهب، كما عن النجاشيّ، ويعرف حديثه وينكر، ويروي عن الضعفاء، ويجوز أنْ يخرج شاهداً، كما عن ابن الغضائريّ، روىٰ في التفسير فذهب السيّد الخوئيّ - قُدّست نفسه - لتوثيقه

---

(١) في «ب»: + «في».

(٢) في البصائر: «عمرو بن أبان». ولم يثبت وجود راوٍ بهذا العنوان في هذه الطبقة. والظاهر أنّ الصواب في سند البصائر - أيضًا - هو «عمر بن أبان»، والمراد به عمر بن أبان الكلبي المذكور في كتب الرِّجال، كما تقدّم ذيل ح٧٣٧.

(٣) في الوافي: «يعني بإسماعيل ابنه عليه السلام، ومعنى ذكره له أنّه هل يوصي له بالإمامة بعده؟».

(٤) في «بر»: «ينزّل».

(٥) بصائر الدرجات: ص٤٧٣، ح١٤، عن الحُسين بن محُمّد، وفيه: «عن عَمرو بن أبان» بدل «عُمر بن أبان». وفيه: ص٤٧١، ح٤، بسنده عن عَمرو بن أبان؛ الوافي: ج٢، ص٢٥٧، ح٧٣٣.

(٦) يُنظر: ج١، ح١٢، ص١٨٣.

خلافًا للمشهور، وهو من السابعة[١].

والحسن بن عليّ الوشّاء هو أبو مُحمّد البجليّ، كوفيّ، خزّاز، خير أصحاب الرّضا عليه السلام، من وجوه الطّائفة، كما عن النجاشيّ، وعين من عيون الطّائفة، كما عن أحمد الأشعريّ، وهو من السادسة[٢].

وعُمَر بْنِ أَبَانٍ هو أبو حفص الكلبيّ، مولىٰ، كوفيّ، ثقة، لعلّه من كبار الخامسة[٣].

وأمّا أبو بصير فهو أبو بصير الأسديّ علىٰ الظاهر، كنيته: أبو مُحمّد الأسديّ، كما في هذه الرواية، اسمه يحيىٰ بن القاسم، وعن البرقيّ أنّ اسم والده أبي القاسم يحيىٰ، وعن النجاشيّ: أنّ اسم والده أبي القاسم إسحاق، كوفيّ، ثقة، وجيه كما عن النجاشيّ، وعن الكشيّ عدّه في أهل الإجماع مردّدًا بينه وبين ليث بن البختريّ الذي يُلقّب - أيضًا - بأبي بصير، ويشترك معه بالتكنية بأبي مُحمّد، والتكنية بأبي بصير، والاشتراك بالطبقة، وكلاهما كان مكفوفًا منذ ولادته. قال ابن فضّال: لم يكن غاليًا، وكان مخلّطًا، ووردت فيه روايات عديدة، وانصراف التكنية بأبي بصير عند الإطلاق للأسديّ هو المتعيّن، وكلاهما ثقة، وقد يشتبه براوٍ آخر وهو يحيىٰ بن القاسم الحذّاء، الأزديّ، الواقفيّ، من الخامسة، وهو وَهْمٌ، نشأ من نصّ محرّف في المختار من الكشيّ، حيث ورد «واسم عمّه يحيىٰ بن القاسم الحذّاء».

وأبو بصير هذا يحيىٰ بن القاسم، يُكَنّىٰ أبا مُحمّد. وهذا النصّ لترجمتين منفصلتين وقع فيه بعض السقط، ومن الوَهم - أيضًا - أنّ يوصف أبو بصير الأسديّ بالوقف بسبب التوهّم باتّحاد الرجلين، وكيف يكون واقفًا وقد تُوفِّي قبل نشوء الواقفة بأكثر من ثلاثة عقود! وهو من الرابعة، تُوفِّي سنة (١٥٠هـ)[٤].

---

(١) يُنظر: ج١، ح٢١، ص٢١٨.

(٢) يُنظر: ج١، ح٢١، ص٢١٩.

(٣) يُنظر: ج٢، ح٩٢، ص٤١٩.

(٤) يُنظر: ج٢، ح٦١، ص٢٠٨.

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ - قُدّست نفسه -: إنّ السَّند «ضعيف على المشهور»[١]. وسبب ذلك وجود المُعلّىٰ بن مُحمّد البصريّ في السَّند، ولكنَّ الحقّ أنَّ الرواية ممّا يوثق بصدورها؛ فإنّها رويت بسند معتبر عن عُمر بن أبان، ممّا يجعلنا نتخطّىٰ مشكلة عدم توثيق مُعلّىٰ بن مُحمّد فيه.

فقد روىٰ الصفّار الخبر عن «الْحُسَيْن بْن مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمُعَلَّىٰ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبَانٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام فَذَكَرُوا الْأَوْصِيَاءَ وَذَكَرَ إِسْمَاعِيلَ، فَقَالَ: لَا وَالله يَا أَبَا مُحَمَّدٍ مَا ذَاكَ إِلَيْنَا، وَمَا هُوَ إِلَّا إِلَىٰ الله - عَزَّ وَجَلَّ - يُنْزِلُ وَاحِداً بَعْدَ وَاحِدٍ»[٢].

وكذا في البصائر عن «أَحْمَد بْن مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبَانٍ، قَالَ: ذَكَرَ أَبُو عَبْدِ الله عليه السلام الْأَوْصِيَاءَ وَذَكَرْتُ إِسْمَاعِيلَ وَقَالَ: لَا وَالله يَا أَبَا مُحَمَّدٍ مَا ذَاكَ إِلَيْنَا، مَا هُوَ إِلَّا إِلَىٰ الله يُنَزِّلُ وَاحِداً بَعْدَ وَاحِدٍ»[٣].

ولكن في السَّند الأخير تصحيف في موضعين؛ الأوّل: أنَّ اسم الراوي هو عُمر بن أبان وليس عَمرو، وهو تصحيف رائج فليس مهمّاً جدّاً. والتصحيف الثاني: سقوط أبي بصير من السَّند، ويدلّ عليه سند البصائر الأوّل والكافي، ويؤكّده أنَّ الإمام يُكنّي الراوي في البصائر بأبي مُحمّد، ومعلوم أنّها كنية أبي بصير وليست كنية عُمر بن أبان، فكنية عُمر بن أبان هي أبو حفص، فلا ريب في حصول السقط هنا والطريق صحيح.

وعلىٰ كلِّ حال فالرواية ممّا يوثق بصدورها، ونملك طريقًا صحيحًا إليها.

---

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي، ج٣، ص١٨٢.
(٢) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٧٣، ح١٤.
(٣) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٧١، ح٤.

٧٣٩/ ٢. مُحمّد بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحمّد، عَنِ الحُسين بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حمّاد بْنِ عُثمان، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْأَشْعَثِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ: «أَتَرَوْنَ الْمُوصِيَ مِنَّا يُوصِي إِلىٰ مَنْ يُرِيدُ[1]؟ لاَ وَاللهِ، وَلكِنْ عَهْدٌ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ[2] صلى الله عليه وآله لِرَجُلٍ فَرَجُلٍ، حتّىٰ يَنْتَهِيَ الْأَمْرُ إِلىٰ صَاحِبِهِ[3]»[4].

الحُسين بْنُ مُحمّد، عَنْ مُعلّىٰ بْنِ مُحمّد، عَنْ مُحمّد بْنِ جُمْهُورٍ، عَنْ حمّاد بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مِنْهَالٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْأَشْعَثِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، مِثْلَهُ.

رجال السَّند:

للرواية سندان:

السَّند الأوّل: مُحمّد بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحمّد، عَنِ الحُسين بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حمّاد بْنِ عُثمان، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْأَشْعَثِ.

رجال السَّند الأوّل: مُحمّد بن يحيىٰ هو أبو جعفر الأشعريّ، العطّار، القمّيّ، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الرواية والحديث، من الثامنة، تُوفِّي قرابة (٣٠٠هـ)[5].

---

(١) في «بر»: «يريده».

(٢) في «بف» والبصائر: ص٤٧٠- ٤٧١، ح١، ٢، ٥ و ٦، وكمال الدين: «عهدٌ من رسول الله» بدل «عهد من الله ورسوله».

(٣) في «بح، بس»: «حتّى ينتهي إلى أمر صاحبه».

(٤) بصائر الدرجات: ص٤٧٠، ح١، عن أحمد بن محمّد، عن ابن أبي عمير. وفيه: ص٤٧١، ح٥ و٦؛ وكمال الدين: ص٢٢٢، ح١١، بسند آخر عن عمرو بن أشعث. وفي بصائر الدرجات: ص٤٧١، ح٢، بسند آخر، وفي كلّها مع اختلاف يسير. الغيبة للنعمانيّ: ص٥١، ح١، بسند آخر، مع اختلاف؛ الوافي: ج٢، ص٢٥٧، ح٧٣٤.

(٥) يُنظر: ج١، ح١، ص٢٩.

وأحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ هو أبو جعفر الأشعريّ، عربيّ، قمّيّ، كبير قم وابن كبيرها، ثقة، شيخ القمّيّين ووجههم وفقيههم، غير مدافع، قال ابن حجر: شيخ الرافضة بقم. وهو من السابعة، تُوفّي بعد (٢٧٤هـ)(١).

والحُسين بن سعيد هو الأهوازيّ، الثّقة، قال ابن النديم فيه وفي أخيه الحسن: «أوسع أهل زمانهما علمًا بالفقه والآثار والمناقب، وغير ذلك من علوم الشيعة». من صغار السادسة، وفاته في حدود (٢٤٠هـ) بحسب المقاربات السَّنديّة(٢).

وابن أبي عمير هو مُحمّد بن أبي عمير الراوي الشَّهير، أبو أحمد الأزديّ، من موالي المُهلّب بن أبي صفرة، بغداديّ، جليل القدر، عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين كما عن النجاشيّ، وحكىٰ النجاشيّ القصَّة المعروفة من حبس هارون الرَّشيد له؛ ليدلّ علىٰ أسماء الشيعة فصبر، وقيل: حبسه المأمون ليليَ القضاء، فولّاه قضاء بعض البلدان، وقيل: صاحبه المأمون بعد وفاة الرّضا ﷺ، وقال الشَّيخ: «كان من أوثق الناس عند الخاصّة والعامّة، وأنسكهم نُسكًا، وأورعهم وأعبدهم، وأنَّه واحد أهل زمانه في الأشياء كلّها»، وحكىٰ الشَّيخ والنجاشيّ ذلك عن الجاحظ، وأنَّه ذكر - أيضًا - أنَّه كان وجهًا من وجوه الرافضة. وعن ابن فضّال أنَّه ذكر أنَّ ابن أبي عمير أفقه من يُونُس بن عبد الرَّحمن وأصلح. وحكىٰ تلميذه الفضل فضله وعبادته، ووصفه في سند الحسكانيّ بالثّقة المأمون، وهو في الوثاقة أشهر من أنْ يوثّق. أحد الثلاثة الذين اشتهر أنَّهم لا يروون إلّا عن الثّقات، وأحد أصحاب الإجماع، وهو من السادسة، تُوفِّي سنة (٢١٧هـ)(٣).

وحمّاد بن عُثمان هو الفزاريّ، مولاهم، أو مولىٰ الأزد، أو مولىٰ غني، كوفيّ، ثقة، كما عن النجاشيّ، ثقة، جليل القدر، كما عن الشَّيخ، وعن الكشيّ عن حمدويه عن

(١) يُنظر: ج١، ح١، ص٣٠.
(٢) يُنظر: ج٢، ح١٢٥، ص٥٦٢.
(٣) يُنظر: ج١، ح٣٦، ص٢٦٤.

أشياخه: «حمّاد الناب وأخويه جعفر والحُسين كلّهم فاضلون خيار، ثقات»، وعدّه من أصحاب الإجماع، تُوفِّي سنة (١٩٠هـ)، وهو من الخامسة[١]. وسيأتي تفصيل الكلام في عَمْرِو بْنِ الْأَشْعَثِ.

السَّند الثاني: الحُسين بْنُ مُحمّد، عَنْ مُعلّىٰ بْنِ مُحمّد، عَنْ مُحمّد بْنِ جُمْهُورٍ، عَنْ حمّاد بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مِنْهَالٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْأَشْعَثِ.

رجال السَّند الثاني: الحُسين بن مُحمّد هو أبو عبد الله الأشعريّ، المعروف بابن عامر، ثقة، شيخ الكُلينيّ، من صغار الثامنة، إذ لعلَّه بقي إلىٰ سنة (٣١٧هـ)[٢].

ومُعلّىٰ بن مُحمّد هو أبو الحسن البصريّ، مضطرب الحديث والمذهب كما عن النجاشيّ، ويعرف حديثه وينكر، ويروي عن الضُعفاء، ويجوز أنْ يخرج شاهدًا، كما عن ابن الغضائريّ، روىٰ في التفسير، فذهب السيّد الخوئيّ – قُدّست نفسه – لتوثيقه خلافًا للمشهور، وهو من السابعة[٣].

مُحمّد بن جمهور، أبو عبد الله العميّ، التميميّ، عربيّ، بصريّ، ضعيف في الحديث، فاسد المذهب، قيل: فيه أشياء الله أعلم بها من عظمها، كما عن النجاشيّ. غالٍ، كما عن الشَّيخ. وعن ابن الغضائريّ: «غالٍ، فاسد الحديث، لا يكتب حديثه، رأيت له شعرًا يحلّل فيه محرمات الله عز وجل». روىٰ في التفسير وكامل الزيارات. كان ضعّفه في المعجم في ترجمة خالد بن يزيد، ورجع ووثّقه – أيضًا – في المعجم في ترجمته؛ لوجوده في أسناد التفسير. وفضلاً عن التناقض، فهو غريب جداً منه – قُدّست نفسه – فكيف يوثّقه مع ما قاله النجاشيّ فيه، بينما جاء في موسىٰ بن سعدان فقط كلمة (ضعيف في الحديث)، وضعَّفه، ولم يشفع التفسير هناك، بينما هنا قال: (ضعيف في الحديث) وذمّه بعدها أيّما ذمّ، وشفع فيه التفسير! وعلىٰ كلِّ حال فهو

---

(١) يُنظر: ج١، ح٢٥، ص٢٢٨.

(٢) يُنظر: ج١، ح١٢، ص١٨٣.

(٣) يُنظر: ج١، ح٢١، ص ٢١٨.

من الطبقة السادسة[١].

وحمّـاد بن عيسىٰ، غريق الجحفة، الـراوي المعروف، أبو مُحمّـد الجهني، قيل: عربيّ، وقيل: مولىٰ جهينة، كوفيّ، سـكن البصرة. قال النجاشـيّ: «كان ثقة في حديثه، صدوقًا»، ووثَّقه الشَّـيخ في الفهرسـت والرِّجال، وذكروه في أصحاب الإجماع، وهو من الخامسة وعُمِّر حتّىٰ تُوفِّي مع السادسة سنة (٢٠٩هـ) عن نيف وتسعين عامًا[٢].

ويبقىٰ الكلام في منهال، وعَمرو بن الأشعث.

وتعيين الرِّجال في هذا السَّند الضعيف فيه إرباك، فمنهال إذا قلنا إنه ينصرف بقرينة تفـرُّد العنوان إلىٰ منهال بن عَمرو الأسـديّ، الذي عدّوه من أصحاب الحُسـين عليه السلام، وروىٰ عـن أميـر المؤمنين عليه السلام بواسـطة واحـدة، فلا يصـح أن يروي عـن عَمرو بن الأشـعث، فالأخير ممّن يروي عـن أبي عبد الله عليه السلام في بطـون الروايات، وتروي عنه أهـل الخامسـة. وحتّىٰ لو كان المتعيّن من عَمرو بن الأشـعث هو حفيد لجأ الشـاعر التَّيميّ فلا يناسب ذلك - أيضًا -.

وعلىٰ كلِّ تقدير، فلا وثُوق بهذا السَّـند وتسلسـله؛ لوجـود مجموعة من الضعفاء فيه، ولعلَّهم قصدوا منهال بن عمرو الأسديّ مدلَّسين في السَّند والله العالم، أو أنَّ هذا السَّند مصحّف وأنَّ الأصل فيه أنَّ (الحُسين بن مُحمّد روىٰ عن مُعلّىٰ بن مُحمّد، عن مُحمّد بن جمهور، عن حمّاد بن عُثمان، عن عَمرو بن الأشـعث)، فتمَّ تصحيف (بن عثمـان) إلىٰ (عن منهال) باعتبار وقوع تصحيف (عن) من (بن) أولاً، فأصبح السَّـند (الحُسـين بن مُحمّـد، عن مُعلّىٰ بن مُحمّـد، عن مُحمّد بن جمهـور، عن حمّاد، عن عُثمان، عن عمرو بن الأشـعث)، ثُـمَّ صُحّف (عُثمان) إلىٰ (منهـال)، ثُمَّ أضيف إلىٰ (حمّـاد) بعد ذلـك بتصحيف الإضافة الخاطئة (بن عيسـىٰ)، ومـع أنَّ كلَّ خطوة من خطوات التصحيف يسيرة الوقوع، ويساعد علىٰ كون السَّند هو ما ذكرناه قرينة التكرّر

---

(١) يُنظر: ج٢، ح١٣٢، ص٥٩٢.

(٢) يُنظر: ج٢، ح٤٩، ص١٣٨.

المتنـيّ، إلّا أنَّ اجتمـاع كلّ هذه التصحيفـات واحدة تلو الأخرىٰ ليس سـهلًا. نعم، ربَّما من الأسـهل لو قلنا إنّ تلف نسخة الأصل في موضع (بن عُثمان) جعلت الناسخ يتصورها بشكل ما (عن منهال)، خصوصًا مع تشابه الرسم بينهما، ثُمَّ جرىٰ بعد ذلك تصحيف الإضافة الخاطئة فأضحت (حمّاد بن عيسىٰ عن منهال).

ومع أنَّه لا وثوق أنَّ منهالاً موجود في هذا السَّـند، لكن لا ضير بذكر أحوال منهال بن عَمرو الأسديّ كونه الورود الأوّل لهذا الاسم في الكافي.

٥ منهال:

عدَّ الشَّـيخ منهال بن عَمرو الأسديّ في أصحاب الحُسين عليه السلام، وفي أصحاب عليّ بن الحُسـين عليه السلام. وذكره - أيضًا - في أصحاب الباقر عليه السلام، وذكر أنَّه مولاهم. ثُمَّ عدّه في أصحـاب الصادق عليه السلام، وقال: «المنهال بن عَمرو الأسـديّ، مولاهم، كوفيّ، روىٰ عـن عليّ بن الحُسـين، وأبي جعفر، وأبي عبـد الله عليهما السلام»[1]. وذكره البرقيّ في أصحاب علي بن الحُسين عليه السلام.

وروىٰ في كامـل الزيارات، روىٰ في الكافي أنَّه حين كان راجعًا من مكة إلىٰ المدينة ولد موسىٰ عليه السلام، أي: إنه كان حاجًّا سنة (١٢٧هـ).

أقوال العامّة:

منهـال بن عَمرو الأسـديّ، كـوفيّ، ذكره العجلـيّ المتوفَّىٰ (٢٦١هــ)، وقال عنه: «كوفيّ، ثقة»[2].

وذكر ابن أبي حاتم الرازيّ المتوفَّىٰ (٣٢٧هـ) في ترجمة أبان بن تغلب «أنَّه روىٰ عن المنهال بن عَمرو، والحكم، وأبي إسحاق، روىٰ عنه شعبة، وزهير، وابن عيينة»[3].

---

(١) رجال الطوسّي، الطوسّي: ص٣٠٦، ت٤٥١٣.

(٢) معرفة الثِّقات، العجلّي: ص٣٠٠.

(٣) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازيّ: ج٢، ص٢٩٦ -

وقال في ترجمته: «منهال بن عَمرو الأسديّ، مولىٰ لبنىٰ عَمرو بن أسد ابن خزيمة، كـوفيّ، روىٰ عن زر بن حبيش، وسـعيد بن جبير، وعبـد الرَّحمن ابن أبي ليلىٰ، وعباد بن عبد الله، وقيس بن السكن. روىٰ عنه منصور، والأعمش، وميسرة بن حبيب، وعبد ربه بن سـعيد، وأبو خالد الدالانيّ، والقاسم بن الوليد الهمدانيّ، والحجّاج بن أرطأة، وابن أبي ليلىٰ، والصبي بن أشعث السلوليّ، سمعت أبي يقول ذلك. نا عبد الرَّحمن، نا عبد الله بن أحمد [ابن مُحمّد بن حنبل فيما كتب إلي قال: سـمعت أبي يقول: ترك شـعبة المنهال بن عَمرو علىٰ عمد. قال أبو مُحمّد: لأنَّه سـمع من داره صوت قراءة بالتطريب. نا عبد الرَّحمن قال: ذكره أبي عن إسـحاق بن منصور، عن يحيىٰ بن معين أنَّه قال: المنهال بن عَمرو، ثقة»[1].

وقصَّة ترك شعبة الرواية عنه؛ لأنَّه حين أراد الأخذ عنه وصل لبيته وسمع من داره صـوت الطنبور، فقيل له: أسـألته إلىٰ آخـر الحكاية؛ إذ يمكن أنَـه لا يعلم بما في داره وغير ذلك أشبه بحكايا القيل والقال منها إلىٰ الرِّجال، فلا يلتفت إليها.

والرجـل ثقة عنـد العامّة علىٰ الأرجـح، وإنْ ذمّه بعضهم، فقد ذكـره ابن حبان في الثِّقات، ووصفه الدار قطنيّ بالصدوق، كما عن المزي.

ولم يصفوه بالترفّض أو التشيّع، بل وصفوه بأنَّه سيء المذهب. وروىٰ في البخاريّ والترمذيّ والنسائيّ.

سيرته الروائيّة:

في البخاريّ: «حدّثنا عُثمان بن أبي شـيبة، حدّثنا جرير، عن منصور، عن المنهال، عن سـعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان النَّبيّ صلىٰ الله عليه وسـلّم يعوّذ الحسن والحُسـين، ويقول: إنَّ أباكما كان يعوّذ بها إسماعيل وإسحق، أعوذ بكلمات الله التامّة من كلِّ شـيطان وهامّة، ومن كلِّ عين لامّة. باب: ونبئهم عن ضيف إبراهيم إذ دخلـوا عليه الآيـة لا توجل لا تخف، وإذ قال إبراهيم رب أرني كيف تحييٰ الموتىٰ

(١) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازيّ: ج٨، ص٣٧٥.

إلىٰ قوله: ولكن لّيطمئن قلبي»[١].

وفي سنن ابن ماجة: «حدّثنا مُحمّد بن إسماعيل الرازيّ. ثنا عُبيد الله بن موسىٰ. أنبأنا العلاء بن صالح، عن المنهال، عن عبّاد بن عبد الله، قال: قال عليّ: أنا عبد الله، وأخو رسوله صلىٰ الله عليه وسلّم. وأنا الصديق الأكبر. لا يقولها بعدي إلّا كذّاب. صلّيت قبل الناس لسبع سنين. وفي الزوائد: هذا إسناد صحيح. رجاله ثقات. رواه الحاكم في المستدرك عن المنهال . وقال: صحيح علىٰ شرط الشّيخين»[٢].

وفي سنن أبي داود: «حدّثنا عُثمان بن أبي شيبة، ثنا أبو نُعيم، ثنا ربيعة الكنانيّ، عن المنهال بن عَمرو، عن زر بن حبيش أنَّه سمع عليّاً ﵁ وسئل عن وضوء رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، فذكر الحديث، وقال: ومسح علىٰ رأسه حتّىٰ لما يقطر، وغسل رجليه ثلاثًا ثلاثًا، ثُمَّ قال: هكذا كان وضوء رسول الله صلّىٰ عليه وسلّم»[٣].

و- أيضًا - في سنن أبي داود: «حدّثنا الحسن بن عليّ وابن بشار، قالا: ثنا عُثمان بن عُمر، أخبرنا إسرائيل، عن ميسرة بن حبيب، عن المنهال بن عمرو، عن عائشة بنت طلحة، عن أم المؤمنين عائشة ﵂ أنَّها قالت: ما رأيت أحدًا كان أشبه سمتًا وهديّاً ودلّاً - وقال الحسن: حديثًا وكلامًا، ولم يذكر الحسن السمت والهدىٰ والدل - برسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم من فاطمة - كرَّم الله وجهها -: كانت إذا دخلت عليه قام إليها، فأخذ بيدها وقبلها وأجلسها في مجلسه، وكان إذا دخل عليها قامت إليه فأخذت بيده فقبلته وأجلسته في مجلسها»[٤]. ورواه الترمذيّ في سننه - أيضًا -[٥].

---

(١) صحيح البخاريّ، البخاريّ: ج٤، ص١١٩.

(٢) سنن ابن ماجة، مُحمّد بن يزيد القزوينيّ: ج١، ص٤٤.

(٣) سنن أبن داود، سُليهان بن الأشعث السجستانّي: ج١، ص٣٣.

(٤) سنن أبن داود، سليهان بن الأشعث السجستانّي: ج٢، ص٥٢٢.

(٥) سنن الترمذيّ، الترمذيّ: ج٥، ص٣٦١.

وفي تفسير البغوي: «روىٰ مُحمّد بن إسحاق، عن عبد الغفار بن القاسم، عن المنهال بن عَمرو، عن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، عن عبد الله بن عبّاس، عن عليّ بن أبي طالب، قال: لما نزلت هذه الآية علىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلم ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾، دعاني رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلم، فقال: يا عليّ، إنَّ الله يأمرني أنْ أنذر عشيرتي الأقربين فضقت بذلك ذرعًا، وعرفت أنّي متىٰ أباديهم بهذا الأمر أرىٰ منهم ما أكره، فصمتُّ عليها حتّىٰ جاءني جبرئيل فقال لي: يا مُحمّد إلّا تفعل ما تؤمر يعذبك ربّك، فاصنع لنا صاعًا من طعام، واجعل عليه رجل شاة، واملأ لنا عسًا من لبن، ثُمَّ اجمع لي بني عبد المطلب حتّىٰ أبلغهم ما أمرت به. ففعلت ما أمرني به، ثُمَّ دعوتهم له، وهم يومئذ أربعون رجلًا، يزيدون رجلًا أو ينقصونه، فيهم أعمامه؛ أبو طالب وحمزة والعبَّاس وأبو لهب. فلمّا اجتمعوا إليه دعاني بالطعام الذي صنعته، فجئتهم به، فلما وضعته، تناول رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلم جذبة من اللحم، فشقها بأسنانه، ثُمَّ ألقاها في نواحي الصفحة، ثُمَّ قال: خذوا باسم الله، فأكل القوم حتّىٰ ما لهم بشيء حاجة، وأيم الله أن كان الرجل الواحد منهم ليأكل مثل ما قدّمت لجميعهم. ثُمَّ قال: اسقِ القوم، فجئتهم بذلك العسّ فشربوا حتّىٰ رووا جميعًا، وأيم الله أن كان الرجل الواحد منهم ليشرب مثله. فلمّا أراد رسول الله أن يكلمهم بدره أبو لهب، فقال: سحركم صاحبكم.

فتفرق القوم، ولم يكلمهم رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلم. فقال في الغد: يا عليّ إنَّ هذا الرجل قد سبقني إلىٰ ما سمعت من القول، فتفرق القوم قبل أن أكلمهم، فأعدَّ لنا من الطعام مثل ما صنعت ثُمَّ اجمعهم، ففعلت ثُمَّ جمعت، فدعاني بالطعام فقربته، ففعل كما فعل بالأمس، فأكلوا وشربوا، ثُمَّ تكلم رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلم، فقال: يا بني عبد المطلب، إنّي قد جئتكم بخيري الدنيا والآخرة، وقد أمرني الله تعالىٰ أن أدعوكم إليه، فأيُّكُم يوآزرني علىٰ أمري هذا ويكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم؟ فأحجم القوم عنها جميعًا. فقلت وأنا أحدَثُهم سنًا: يا نبي الله، أكون وزيرك عليه. قال: فأخذ برقبتي وقال: إنَّ هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا،

فقام القوم يضحكون، ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع لعليّ وتطيع»(١).

فيلاحظ من سيرته الروائيّة في كتب العامّة أنّه يميل إلىٰ التشيّع، وإنْ لم يذكروا ذلك عنه صريحًا. وأمّا طبقة الرجل فهو من الثالثة، وهو من أساتذة أبان بن تغلب؛ فلذا يستبعد أنْ يروي عنه حمّاد بن عيسىٰ، أو يروي عن عَمرو بن الأشعث الذي تروي عنه الخامسة.

وعلىٰ كلِّ تقدير فليس منهال المترجم له هنا موجودًا في هذا السَّند، كما قدّمناه في رجال السَّند.

٥ عَمْرو بْنِ الْأَشْعَث:

جاء في رجال البرقيّ ذكر عَمرو بن الأشعث، ووصفه بأنّه عربيّ كوفيّ، - ولكن الشَّيخ حين عدّه في أصحاب الصادق عليه السلام ذكر أنَّه ليس عربيًا، بل مولىٰ بني تميم، واتفق مع البرقيّ في أنَّه كوفيّ.

وربَّما يستقرب أنْ يكون هو ابن لجأ (لحا) التَّيميّ، الشاعر المشهور بهجاء جرير، وهو عَمرو بن الأشعث بن لجأ بن حيدر، قال في تاج العروس: «لَجَأٌ، بلا لام: اسم رجلٍ هو جَدُّ عمر بن الأشْعَث التَّيْمِيِّ الشاعر لا والِدُه، وَوَهِمَ الجوهريّ فجعلَه والداً له، وإنَّما هو جدُّه، وهذا الذي ذكره الجوهريّ هو الذي أطبق عليه أئمّة الأنساب واللُّغة، قال البلاذُرِيُّ في مَفاهيم الأشراف ما نصُّه: ووَلَد ذُهْلُ ابن تَيْمِ بن عبد مناة بن أُدّ بن طابِخَة: سعد بن ذُهَلٍ، فولَدَ سَعْدٌ: ثَعْلَبَة بن سعد، وجُشَمَ بن سعدٍ، وبَكْرَ بن سعدٍ. فولَد ثَعلبةُ: امرأَ القَيسِ بن ثعلبة [وعوفًا] فولَد امرؤ القيس جُلَّهُم، منهم: عُمَر ابن لَجَإٍ بن حيدر بن مَصاد بن ذُهَل ابن تيم بن عبد مناة بن أُدٍّ الشاعر، وكان يُهاجي جَرير بن عَطيَّة بن الخَطَفَىٰ، وكان سببُ تَهاجيهِما أنّ ابن لَجَإٍ أنشد جَريراً باليَمانية»(٢).

---

(١) معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي)، البغوي: ج٣، ص٤٠٠.

(٢) تاج العروس، الزبيدي: ج١، ص٢٤٤.

وعليه، يكون الرجل تيميّاً، وليس كما جاء في رجال الشَّيخ من أنَّه تميميّ، وأنَّه عربيّ، كما في رجال البرقيّ، وليس مولاهم، كما في رجال الشَّيخ.

والقرينة وإن لم تكن قويّة بما فيه الكفاية، لكنَّ شهرة الرجل في ذلك الوقت، وذكر كونه تميميّاً الذي يسهل أنْ يكون مصحّفًا من تيميّ، يقرب هذا الأمر. ولا يقال إنَّه من معاصريّ جرير، وإنه تُوفِّي سنة (١٠٥هـ)، كما عن الزركلي، فهو أقلُّ عُمُرًا من جرير بكثير، وإن عاصره وناقضه في الشعر واشتهر ذلك منه، بل يحتمل أنْ يكون تُوفِّي بعد جرير بفترة ليست قليلة، وجرير تُوفِّي سنة (١١٠هـ)، فيحتمل أنْ يكون تُوفِّي بعده بعشرين عامًا أو حتّىٰ أكثر ممّا يجعله من الرابعة، ونجد في الأسناد رواية الخامسة عنه، كجميل وابن بكير وحمّاد بن عُثمان، فالطبقة والشهرة واتّحاد الاسم والنسب مع القول بالتصحيف من تميم إلىٰ تيم، يجعل الحكم باتّحاده مع الراوي في المقام قريبًا.

وأمّا كون اسمه (عمر) أو (عمرو) فمع أنَّ التصحيف بينهما رائج جدّاً، وتجد أنَّهم ذكروا في أغلب المصادر أنَّه عمر وليس عَمراً، وبهذا عنون ديوانه المطبوع، لكن بمراجعة صور المخطوطة التي لدىٰ جامعة ييل (Yale) الأمريكية العريقة التي هي أساس هذا الديوان يظهر أنْ اسمه (عمرو) كما جاء في كل عناوين تلك القصائد التي يناقض بها جرير في المخطوط.

وعلىٰ كلِّ تقدير، فليس هناك معلومات كثيرة عن الرجل، سوىٰ أنَّه من تيم، واشتهر بنقائضه مع جرير، ودفاعه عن الفرزدق.

تحقيق الصدور:

جاء في كتاب البصائر باب بعنوان «في الأئمَّة أنَّهم يعلمون العهد من رسول الله ﷺ في الوصيّة إلىٰ الذين من بعده».

وكان قد جاءت فيه الرواية التي ذكرها الكُلينيّ بسقوط الحُسين بن سعيد، أو قد يكون هناك طريقان: أحدهما من كتب الحُسين بن سعيد، والآخر من كتاب ابن أبي

عمير، والأمر سهل، فقد رواها الصفّار عن «أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْأَشْعَثِ، قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ الله عليه السلام، يَقُولُ: (أَتَرَوْنَ الْمُوصِيَ مِنَّا يُوصِي إِلَىٰ مَنْ يُرِيدُ؟، لَا وَالله، وَلَكِنَّهُ عَهْدٌ مِنْ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله رَجُلٌ فَرَجُلٌ حَتَّىٰ يَنْتَهِيَ إِلَىٰ صَاحِبِهِ)»[١].

وفي الباب - أيضًا - روايات هي عين روايتنا بغير سند، فجاء فيها عن «أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بُكَيْرٍ وَجَمِيلٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْأَشْعَثِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ الله عليه السلام [يَقُولُ]: (إِنَّ الْمُوصِيَ مِنَّا يُوصِي إِلَىٰ مَنْ يُرِيدُ لَا والله، وَلَكِنَّهُ عَهْدٌ مِنْ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله، رَجُلٌ فَرَجُلٌ حَتَّىٰ يَنْتَهِيَ الْأَمْرُ إِلَىٰ صَاحِبِهِ)»[٢].

و- أيضًا - قال: « حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي أَسْبَاطٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَشْعَثَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ الله عليه السلام يَقُولُ: (أَتَرَوْنَ هَذَا الْأَمْرَ إِلَيْنَا نَضَعُهُ حَيْثُ شِئْنَا؟ كَلَّا وَالله إِنَّهُ عَهْدٌ مِنْ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله، رَجُلٌ رَجُلٌ حَتَّىٰ يَنْتَهِيَ إِلَىٰ صَاحِبِهِ)»[٣].

وأيضًا قال: «حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ نُوحٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَىٰ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: كُنَّا عِنْدَهُ نَحْوَ مِنْ عِشْرِينَ إِنْسَاناً فَقَالَ: (لَعَلَّكُمْ تَرَوْنَ أَنْ هَذَا الْأَمْرَ إِلَىٰ رَجُلٍ مِنَّا نَضَعُهُ كَيْفَ نَشَاءُ؟ كَلَّا وَالله إِنَّهُ عَهْدٌ مِنْ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله يُسَمَّىٰ رَجُلٌ فَرَجُلٌ حَتَّىٰ انْتَهَىٰ إِلَىٰ صَاحِبِهِ)»[٤].

و- أيضًا - قال: «حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ فَضَّالٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْأَشْعَثِ بِمِثْلِ مَا حَكَوْا أَصْحَابُهُ»[٥]

---

(١) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٧٠، ح١.

(٢) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٧١، ح٧.

(٣) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٧١، ح٥.

(٤) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٧١، ح٦.

(٥) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٧٢، ح١٠.

وكذا رواها الصدوق في كمال الدين، فقال: «حَدَّثَنَا أَبِي وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ رضي الله عنهما قَالا: حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ عَبْدِ الله وَعَبْدُ الله بْنُ جَعْفَرٍ جَمِيعاً، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْأَشْعَثِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ الله عليه السلام يَقُولُ: (أَتَرَوْنَ الْأَمْرَ إِلَيْنَا نَضَعُهُ حَيْثُ نَشَاءُ؟ كَلَّا وَالله إِنَّهُ لَعَهْدٌ مِنْ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله إِلَىٰ رَجُلٍ فَرَجُلٍ، حَتَّىٰ يَنْتَهِيَ إِلَىٰ صَاحِبِهِ)»(١).

ومن تعدّد الأسناد إلىٰ عَمرو بن الأشعث لا ريب في صدور الرواية عنه، وفي الرواية أنَّ عدد من سمع ذلك من أبي عبد الله عليه السلام نحو عشرين رجلًا، كما حدّث المشايخ بسند معتبر عن عَمرو بن الأشعث، وهذا يعني أنَّ هذه الرواية سمعها غير عَمرو بن الأشعث، وهو واضح من أسناد البصائر الأخرىٰ، حيث قال: «حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ حَسَّانَ، عَنْ سَدِيرٍ، عَنْ أَحَدِهِمَا، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: (أَتَرَوْنَ الْوَصِيَّةَ إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ يُوصِي بِهِ الرَّجُلُ إِلَىٰ مَنْ شَاءَ)، ثُمَّ قَالَ: (إِنَّمَا هُوَ عَهْدٌ مِنْ رَسُولِ الله رَجُلٌ فَرَجُلٌ، حَتَّىٰ انْتَهَىٰ إِلَىٰ نَفْسِهِ)»(٢). فتجد أنَّ أحد العشرين (سدير)، ويظهر أنَّ (عَمرو بن أبان) كان حاضرًا - أيضًا - فقد روىٰ الصفّار عن «أَحْمَد بْن مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبَانٍ، قَالَ: ذَكَرَ أَبُو عَبْدِ الله عليه السلام الْأَوْصِيَاءَ، وَذَكَرْتُ إِسْمَاعِيلَ، وَقَالَ: (لَا وَالله يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، مَا ذَاكَ إِلَيْنَا مَا هُوَ إِلَّا إِلَىٰ الله يُنَزِّلُ وَاحِداً بَعْدَ وَاحِدٍ)»(٣).

وكذلك يظهر أنَّ أبا بصير كان من ضمن الحضور، فروىٰ مُحمّد بن الحسن الصفّار عن «إِبْرَاهِيم بْن هَاشِمٍ، عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام قَالَ: (أَتَرَوْنَ الْوَصِيَّةَ إِنَّمَا يُوصِي بِهَا الرَّجُلُ مِنَّا إِلَىٰ مَنْ شَاءَ إِنَّمَا هُوَ عَهْدٌ مِنْ رَسُولِ الله إِلَىٰ رَجُلٍ فَرَجُلٍ حَتَّىٰ انْتَهَىٰ إِلَىٰ نَفْسِهِ)»(٤).

(١) كمال الدين وتمام النعمة: ص٢٢٢، ح١١.
(٢) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٧١، ح٣.
(٣) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٧١، ح٤.
(٤) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٧٢، ح٨.

وهـذا يجعل الروايـة ممّا يوثق بصدورهـا، بل نجد أنّ صفوان بن يحيىٰ قد سـأل الإمام الرّضا عليه السلام عن هذه الرواية، وصدورها عن الإمام الصادق عليه السلام، فروىٰ الصفّار عن «عَبَّاد بن سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَىٰ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْإِمَامِ إِذَا أَوْصَىٰ [إِلَىٰ] الَّذِي يَكُونُ مِنْ بَعْدِهِ شَـيْئًا فَيُفَوِّضُ إِلَيْهِ، يَجْعَلُهُ حَيْثُ شَـاءَ أَوْ كَيْفَ هُـوَ؟ قَـالَ: (إِنَّمَا يَقْضِي بِأَمْرِ الله). فَقُلْتُ لَـهُ: إِنَّهُ حُكِيَ عَنْ جَدِّكَ أَنَّهُ قَـالَ: أَتَرَوْنَ هَذَا الْأَمْرَ نَجْعَلُهُ حَيْثُ نَشَـاءُ، لَا وَالله مَا هُوَ إِلَّا عَهْدٌ مِنْ رَسُـولِ الله رَجُلٌ فَرَجُلٌ مُسَـمًّىٰ. قَالَ: (الَّذِي قُلْتُ له [لَكَ] هُوَ هَذَا)»(١)

وقـد روىٰ هـذه المحادثة التي جـرت بين الإمـام الرّضا عليه السلام وصفـوان بن يحيىٰ زميـل صفوان المُقرّب أحمد بن مُحمّد بن أبي نصر البزنطيّ، فقد جاء عن «أَحْمَد بْنُ مُحَمَّـدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْـنِ أَبِي نَصْرٍ قَالَ: قِيلَ لِلرِّضَا عليه السلام: الْإِمَامُ إِذَا أَوْصَىٰ إِلَىٰ الَّذِي يَكُونُ مِنْ بَعْدِهِ بِشَـيْءٍ، فَفَوَّضَ إِلَيْهِ فَيَجْعَلُهُ حَيْثُ يَشَاءُ، أَوْ كَيْفَ هُوَ؟ قَالَ: (إِنَّمَا يُوصِـي بِأَمْـرِ الله عَزَّ وَ جَلَّ). فَقَالَ: إِنَّهُ حُكِيَ عَنْ جَدِّكَ قَالَ: «أَتَرَوْنَ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ إِلَيْنَا نَجْعَلُـهُ حَيْثُ نَشَـاءُ؟ لَا وَالله، مَا هُوَ إِلَّا عَهْدٌ مِنْ رَسُـولِ الله صَلَّـىٰ الله عَلَيْهِ وَ آلِهِ رَجُلٍ فَرَجُلٍ مُسَمًّىٰ». فَقَالَ: (فَالَّذِي قُلْتُ لَكَ مِنْ هَذَا)»(٢).

وسيتكرّر هذا البحث بنحو ما بعد روايتين؛ إذ روىٰ الكُلينيّ هذا المتن بسند آخر، ومن كلٍّ هذا يظهر أنّ هذه الرواية محقّقة الصدور، متضافرة الأسناد بما لا يدع مجالًا للشـكّ فيها، وإن وصف العلّامة المجلسيّ السّند الأوّل بـ«المجهول»، والسّند الثاني بـ«الضعيف»(٣).

---

(١) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٧٢، ح٩.

(٢) قرب الإسناد، الحميريّ: ص٣٥٢، ح١٢٦١.

(٣) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص١٨٣.

٧٤٠/ ٣. الحُسينُ بْنُ مُحمّد، عَنْ مُعلّىٰ بْنِ مُحمّد، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحمّد، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مُحمّد بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَيْثَمَ[١] بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ مُعاوية بْنِ عمّار، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الإمامةَ عَهْدٌ مِنَ اللهِ - عَزَّ وَجَلَّ - مَعْهُودٌ لِرِجَالٍ مُسَمَّيْنَ، لَيْسَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَزْوِيَهَا[٢] عَنِ الَّذِي يَكُونُ مِنْ بَعْدِهِ. إِنَّ اللهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ - أَوْحىٰ إِلىٰ دَاوُدَ عليه السلام: أَنِ اتَّخِذْ وَصِيّاً مِنْ أَهْلِكَ؛ فَإِنَّهُ قَدْ سَبَقَ فِي عِلْمِي أَنْ لا أَبْعَثَ نَبِيّاً إِلاَّ وَلَهُ وَصِيٌّ مِنْ أَهْلِهِ، وَكَانَ لِدَاوُدَ عليه السلام[٣] أَوْلادٌ عدّة[٤]، وَفِيهِمْ غُلَامٌ كَانَتْ أُمُّهُ عِنْدَ دَاوُدَ، وَكَانَ لَهَا مُحِبّاً[٥]، فَدَخَلَ دَاوُدُ عليه السلام عَلَيْهَا حِينَ أَتَاهُ الْوَحْيُ، فَقَالَ لَهَا: إِنَّ اللهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَوْحىٰ إِلَيَّ يَأْمُرُنِي أَنْ أَتَّخِذَ وَصِيّاً مِنْ أَهْلِي، فَقَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ: فَلْيَكُنِ ابْنِي، قَالَ: ذَاكَ[٦] أُرِيدُ، وَكَانَ[٧] السَّابِقُ فِي عِلْمِ اللهِ الْمَحْتُومِ عِنْدَهُ أَنَّهُ سُلَيْمَانُ. فَأَوْحَىٰ اللهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ - إِلىٰ دَاوُدَ: أَنْ[٨] لا تَعْجَلْ دُونَ أَنْ يَأْتِيَكَ أَمْرِي، فَلَمْ يَلْبَثْ دَاوُدُ أَنْ وَرَدَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ يَخْتَصِمَانِ فِي الْغَنَمِ وَالْكَرْمِ[٩]، فَأَوْحَىٰ اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلىٰ

---

(١) في «ألف، ب، ض، و، بر، بس»: «عثيم». والمذكور في رجال البرقيّ: ص٣٩، هو «عيثَمَّ». والظاهر من هذه الطبعة من رجال البرقيّ، وطبعة القيّومي: ص٩٩، الرقم١٠٠٢، اتّفاق نسخ الكتاب، على «عيثَمَّ».

(٢) تقدّم معناه ذيل ح ٧٣٢.

(٣) في حاشية «بس»: + «فيه».

(٤) في «ف»: «عدّة أولاد». و«العدّة»: الجماعة، قلّت أو كثرت. وهي الشيء المعدود. راجع: المفردات للراغب: ص٥٥٠؛ لسان العرب: ج٣، ص٢٨٢ (عدد).

(٥) في حاشية «ف»: «وكان له محبّة».

(٦) هكذا في النسخ التي قوبلت، والوافي، والبحار. وفي المطبوع: «ذلك».

(٧) في «بر»: «فكان».

(٨) في «ف»: - «أن».

(٩) «الكَرْمُ»: شجرة العنب. واحدتها كَرْمَة. لسان العرب: ج١٢، ص٥١٤ (كرم).

دَاوُدَ: أَنِ[١] اجْمَعْ وُلْدَكَ، فَمَنْ قَضىٰ[٢] بِهٰذِهِ الْقَضِيَّةِ[٣] فَأَصَابَ[٤]، فَهُوَ وَصِيُّكَ مِنْ بَعْدِكَ[٥]. فَجَمَعَ دَاوُدُ عليه السلام وُلْدَهُ، فَلَمَّا أَنْ قَصَّ الْخَصْمَانِ، قَالَ سُلَيْمَانُ عليه السلام: يَا صَاحِبَ الْكَرْمِ، مَتىٰ دَخَلَتْ غَنَمُ هٰذَا الرَّجُلِ كَرْمَكَ؟ قَالَ: دَخَلَتْهُ لَيْلاً، قَالَ: قَدْ[٦] قَضَيْتُ عَلَيْكَ يَا صَاحِبَ الْغَنَمِ، بِأَوْلَادِ غَنَمِكَ وَأَصْوَافِهَا فِي عَامِكَ هٰذَا. ثُمَّ قَالَ لَهُ دَاوُدُ: فَكَيْفَ[٧] لَمْ تَقْضِ بِرِقَابِ الْغَنَمِ، وَقَدْ قَوَّمَ ذٰلِكَ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَكَانَ[٨] ثَمَنُ الْكَرْمِ قِيمَةَ الْغَنَمِ؟ فَقَالَ سُلَيْمَانُ: إِنَّ الْكَرْمَ لَمْ يُجْتَثَّ[٩] مِنْ أَصْلِهِ، وَإِنَّمَا أُكِلَ حِمْلُهُ[١٠] وَهُوَ عَائِدٌ فِي قَابِلٍ[١١]. فَأَوْحَى اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلىٰ دَاوُدَ: إِنَّ الْقَضَاءَ فِي

---

(١) في «ف، بف»: - «أن».

(٢) في «ف»: «مضى». وفي الوسائل: + «منهم».

(٣) قال الجوهريّ: «القضاء: الحكم، وأصله قَضايٌ؛ لأنّه مأخوذ من قَضَيْتُ، إلّا أنّ الياء لمّا جاءت بعد الألف همزت. والجمع: الأقْضِيَة. والقَضيَّةُ مثله. والجمع: القَضايا على فَعالى، وأصله فَعائلُ». الصحاح: ج٦، ص٢٤٦٣ (قضى).

(٤) في الوافي: «وأصاب».

(٥) في «ب» وحاشية «ض»: + «قال».

(٦) هكذا في «ألف، ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف»، والوسائل والبحار. وفي المطبوع: - «قد».

(٧) في الوسائل: «كيف».

(٨) في «ج، بس» والوافي والبحار: «فكان».

(٩) «لم يُجتَثّ»: لم يُقْطَعْ، من الجَثّ بمعنى القطع، أو القلع. راجع: المفردات للراغب: ص١٨٧؛ لسان العرب: ج٢، ص١٢٦ (جثث).

(١٠) قال الفيروزآبادي: «الحَمْل: ثُمَّر الشجر، ويُكْسُر. والفتح: لما بَطَنَ من ثمره، والكسر: لما ظَهَرَ، أو الفتح: لما كان في بطن، أو على رأس شجرة، والكسر: لما على ظَهْر أو رأس، أو ثمر الشجر بالكسر ما لم يكبر ويعظم، فإذا كبر فبالفتح». القاموس المحيط: ج٢، ص١٣٠٦ (حمل).

(١١) في «ف»: «القابل».

هـذِهِ[١] الْقَضِيَّةِ مَا قَضىٰ سُلَيْمَانُ بِهِ؛ يَا دَاوُدُ، أَرَدْتَ أَمْراً وَأَرَدْنَا أَمْراً غَيْرَهُ. فَدَخَلَ دَاوُدُ عَلَىٰ امْرَأَتِهِ، فَقَالَ: أَرَدْنَا أَمْراً وَأَرَادَ اللهُ أَمْراً[٢] غَيْرَهُ، وَلَمْ يَكُنْ إِلاَّ مَا أَرَادَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَقَدْ رَضِينَا بِأَمْرِ اللهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَسَلَّمْنَا[٣]؛ وَكَذٰلِكَ الْأَوْصِيَاءُ عليهم السلام لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَتَعَدَّوْا بِهٰذَا الْأَمْرِ، فَيُجَاوِزُونَ[٤] صَاحِبَهُ إِلىٰ غَيْرِهِ»[٥].

قَالَ الْكُلَيْنِيّ: مَعْنَىٰ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ[٦] أَنَّ الْغَنَمَ لَوْ دَخَلَتِ الْكَرْمَ نَهَاراً، لَمْ يَكُنْ عَلَىٰ صَاحِبِ الْغَنَمِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ لِصَاحِبِ الْغَنَمِ[٧] أَنْ يُسَرِّحَ[٨] غَنَمَهُ بِالنَّهَارِ تَرْعَىٰ، وَعَلَىٰ صَاحِبِ الْكَرْمِ حِفْظُهُ، وَعَلَىٰ صَاحِبِ الْغَنَمِ أَنْ يَرْبِطَ غَنَمَهُ لَيْلاً، وَلِصَاحِبِ الْكَرْمِ أَنْ يَنَامَ فِي بَيْتِهِ.

---

(١) في «ف، بف»: - «هذه».

(٢) في البحار: - «أمراً».

(٣) في الوافي: + «ذلك».

(٤) الفاء للاستيناف. في «بر»: «فيتجاوزون». وفي مرآة العقول: «فيجازون».

(٥) بصائر الدرجات: ص٤٧٢، ح١٢، عن الحسين بن محمّد، إلى قوله: «ليس للإمام أن يزويها عن الـذي يكون من بعده»، فيه: «عُثمان بن أسـلم» بدل «عيثَمَّ بن أسـلم». وراجع: الغيبة للنعماني: ص٥١، ح١؛ الوافي: ج٢، ص٢٥٨، ح٧٣٩؛ الوسائل: ج٢٩، ص٢٧٧، ح٣٥٦١٢، وفيه من قولـه: «أن ورد عليـه رجلان يختصمان في الغنم» إلى قوله «أنّ القضـاء في هذه القضيّة ما قضى به سليمان»؛ البحار: ج١٤، ص١٣٢، ح٧.

(٦) قـال المجلسّي في مرآة العقول: «قوله: معنى الحديـث الأوّل، لعلّ الأوّل بدل من الحديث، أي: الأوّل منه، والحاصل: معنى أوّل الحديث وهو سـؤال سـليمان عن وقت دخـول الغنم والكرم وفائدته».

(٧) في «بس»: «لأنّ صاحب الغنم له».

(٨) «يُسرِّح»، من التسريح بمعنى الإرسال، أو من السَّرح بمعنى الإسامة والإهمال. وقرأه المجلسّي في مرآة العقول، معلوماً من باب الإفعال، حيث قال: «ويقال: أسْرَحتُ الماشـية، أي: أنفشـتها وأهملتها». وراجع: الصحاح: ج١، ص٣٧٤ (سرح).

رجال السَّند:

أما الحُسين بن مُحمّد فهو أبو عبد الله الأشعريّ، المعروف بابن عامر، ثقة، شيخ الكُلينيّ، من صغار الثامنة، إذ لعلّه بقي إلىٰ سنة (٣١٧هـ)[١].

ومُعلّىٰ بن مُحمّد فهو أبو الحسن البصريّ، مضطرب الحديث والمذهب، كما عن النجاشيّ، ويعرف حديثه وينكر، ويروي عن الضعفاء، ويجوز أن يخرج شاهدًا، كما عن ابن الغضائريّ، روىٰ في التفسير فذهب السيّد الخوئيّ - قُدّست نفسه - لتوثيقه، خلافًا للمشهور، وهو من السابعة[٢].

وعليّ بن مُحمّد هنا غريب لا يعرف من هو، وثّقة السيّد الخوئيّ - قُدّست نفسه - وإن كان غير معروف؛ لوروده بين الراويين مُعلّىٰ وبكر في تفسير القمّيّ، ممّا يؤكّد اتّحاده، وقد يبدو في النظر أنَّ عليّ بن مُحمّد هنا حشو وتصحيف عن زيادة مُعلّىٰ بن مُحمّد الذي يصحّف أحيانًا إلىٰ عليّ بن مُحمّد، ولكن هذا ممّا لا يستقيم، خصوصًا مع تكرّر مثل هذا التسلسل في كتب مختلفة، وفي مرّات ثلاث أو أربع.

وأمّا بكر بن صالح فهو ضعيف، من السادسة علىٰ الصحيح[٣].

ومُحمّد بْنِ سُلَيْمَانَ هو أبو عبد الله البجليّ، بصريّ، اكتسب لقب الديلميّ من أبيه؛ لأنَّه كان يتجر بسبي الديّلم، ضعيف جدّاً، لا يعوّل عليه في شيء، كما عن النجاشيّ، وضعَّفه الشَّيخ مرّتين، وعن ابن الغضائريّ ضعفه في الحديث، وارتفاع مذهبه (غال)، وهو من السادسة[٤].

عيثم بن أسلم سيأتي تفصيله، وأنَّ الصواب (عثيم)، وهو الموافق للعديد من النُّسخ المخطوطة.

---

(١) يُنظر: ج١، ح١٢، ص١٨٣.
(٢) يُنظر: ج١، ح٢١، ص٢١٨.
(٣) يُنظر: ج٣، ح٢٢٠، ص٤٠.
(٤) يُنظر: ج١، ح٨، ص١٦١.

ومُعاويـة بْـنِ عمّار الدهنيّ هو أبو القاسـم، مُعاوية بن عمّار بـن خبّاب بن عبد الله البجلـيّ، الدهنيّ، مولىٰ، كوفيّ، بيّاع للسـابريّ. «كان وجهًا في أصحابنا ومقدّمًا، كبير الشـأن، عظيم المحـلّ، ثقة»، كما عن النجاشـيّ، روىٰ عنه الثلاثة، روىٰ في التفسـير وكامل الزيارات، نقل العلّامة عن العقيقيّ أنّه «لم يكن عند أصحابنا بمسـتقيم، وكان ضعيف العقل، مأمُونًا في حديثه». وهو يخالف وصف النجاشيّ له، مع أنَّ العقيقيّ لم يوثّق، مع التسليم بوثاقة مُعاوية، فلا يضر قدحه إنْ صحَّ إليه، وما في رواية الاختيار من اسـتنكار الكشـيّ علىٰ مُعاوية فليس يثبت؛ لعدم صحّة الطريق، تُوفِّي سنة (١٧٥هـ)، من الخامسة[١].

◊ عيثم بْنِ أَسْلَمَ

قال المولىٰ صالح المازندرانيّ: لم أره في كتب الرِّجال[٢]، ومع أنّه لم يذكر في كتب الشَّـيخ والنجاشـيّ إلّا أنّه ذُكر في كتاب الرِّجال للبرقـيّ، في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام عبارة (عيثم بن أسلم عيثم النحّاس)[٣].

والاختلاف في هذا الاسـم متنوّع باختلاف النُّسـخ والموارد، فبقرينة التوسّط فإنَّ هذا الاسـم ورد بأشـكال مختلفة، منها: مصحّف كوروده بعنوان (عيسـىٰ بن أسلم)، ومنها: مُرخَّم مُصغَّر.

والأصل فيه (عُثمان)، ويُرخّم (عثم)، فيُصغَّر (عثيم)، كما جاء في رواية عائشة عن النَّبـيّ صلى الله عليه وآله أنّه كان ينـادي عُثمان بن عفان بـ(عثيم)، فـ(عيثم) علىٰ هذا هو المصحّف، و(عثيـم) هو الصواب، فيكون الاسـم الأوّل للراوي هو (عُثمـان)، ويدعىٰ (عُثمان) (عثيم) كما أسـلفنا، أمّا (عيسـىٰ) فهو تصحيف مـن (عُثمان)؛ لقرب الرسـم؛ فإنّهم يكتبونـه (عثمـن) بدون ألـف ظاهرة، وهو قريب من رسـم (عيسـىٰ) في الخط، وهو

(١) يُنظر: ج٢، ح٥٤، ص١٧٠.

(٢) شرح أصول الكافي، المولى محُمّد صالح المازندرانّي: ج٦، ص٩١.

(٣) الرِّجال، أحمد بن محمد بن خالد البرقيّ: ص٣٩.

تصحيف رائج يحدث حتّىٰ بين (حمّاد بن عُثمان) و(حمّاد بن عيسىٰ)، و(إبراهيم ابن عيسىٰ) أو (عُثمان)، وأمّا (عيثم) فهو تصحيف من (عثيم) مقلوب الحرف؛ لتشابه الرسم.

ومنه يظهر عدم دقة ما في هامش التحقيق لنسخة دار الحديث الموجود هنا، والصواب فيه (عثيم).

وأمّا اسم أب (عثيم) فيختلف باختلاف النُّسخ (أشيم) (أسلم). فقد جاء الرّجل بعناوين مختلفة في أسناد الروايات هي: (عثمان بن أسلم)، (عثمان بن أشيم)، (عثيم بن أسلم)، (عثيم بن أشيم)، (عيثم بن أسلم)، (عيثم بن أشيم)، (عيثم بن سليمان)، (عيسىٰ بن أسلم)، (عيثم بن أسلم النجاشي)، وهو في رجال البرقيّ (عيثم بن أسلم)، (عيثم النحاس)، و(النحاس) لعلّه هو الصحيح، والنجاشي هو المصحّف منه.

ولكن لم نجد قرينة من قرائن الأسناد تعيّن الرّجل في كتب تراجم الرِّجال، إلّا أنَّ هناك رجلًا ذكره ابن أبي حاتم الرازيّ، المتوفّىٰ (٣٢٧هـ)، يدعىٰ (عثمان بن أسلم) ويعين علىٰ اتّحاده قرينة التفرّد بالاسم، ويضاف إليه قرينة خارجيّة وهي مدينة الراوي؛ فإنَّ مُحمّد بن سليمان الديلميّ بصريّ، وعثمان بن أسلم هذا بصريّ – أيضًا –، نعم ذكروا أنّه كان بزّازًا، بينما الموجود في البرقيّ أنّه كان نحّاسًا. لكن ما يُعزّز أنّه هو أنَّ ابن أبي حاتم الرازيّ ذكر أنّه ابن أسلم، وقيل: ابن سليمان، والحال أنَّ الرجل جاء في بعض الأسناد بعنوان (عيثم بن أسلم) و(عيثم بن سليمان) – أيضًا –.

أمّا الاستيثاق بالرَّجل فمن جهة مُصنِّفينا فلم نجد شيئًا صريحًا يوثّقه. نعم، وثّقه العامّة، أمّا سيرة الأسناد والمحيطين به، فهو يروي عن مشاهير الرابعة وثقاتهم، لكن من يروي عنه في كتبنا هو مُحمّد بن سليمان الديلميّ الضعيف، ممّا لا يعين في استشفاف وثاقته من أيّ طريق.

تحقيق الصدور:

السَّـند يحوي مجموعة من الضعفاء، فمن مُعلّىٰ بن مُحمّد إلىٰ بكر بن صالح إلىٰ مُحمّد بن سُـليمان الديلميّ مع اسـمين مجهولين لا نعرف عنهما شيئًا، هما: عليّ بن مُحمّد، وعثيم بن أسلم، وهذه أمارات سيّئة في حق الرواية.

قال العلّامة المجلسـيّ – قُدّست نفسه –: إن السَّـند «ضعيف علىٰ المشهور»[١]. ونحن لا نملك ما يوثق صدورها، خاصّة مع هذه السِّلسلة الضعيفة من جيلٍ لجيل.

---

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص١٨٤.

٧٤١/ ٤ . مُحمّـد بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحمّـد، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ وَجَمِيـلٍ، عَـنْ عَمْرِو بْنِ مُصْعَبٍ[١]، قَالَ: سَـمِعْتُ أَبَـا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُـولُ: «أَتَرَوْنَ أَنَّ الْمُوصِـيَ مِنَّا يُوصِي إِلىٰ مَـنْ يُرِيدُ؟ لا وَاللهِ، وَلكِنَّهُ عَهْدٌ مِنْ رَسُـولِ اللهِ صلى الله عليه وآله إِلىٰ رَجُلٍ[٢] فَرَجُلٍ، حتّىٰ انْتَهىٰ إِلىٰ نَفْسِهِ[٣]»[٤].

رجال السَّند:

مُحمّد بن يحيىٰ هو أبو جعفر الأشـعريّ، العطّار، القمّيّ، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الرواية والحديث، من الثامنة، تُوفِّي قرابة (٣٠٠هـ)[٥].

وأحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ هو أبو جعفر الأشـعريّ، عربـيّ، قمّيّ، كبير قم وابن كبيرهـا، ثقة، شـيخ القمّيّيـن ووجههـم وفقيههم، غيـر مدافع، قال ابن حجر: شـيخ الرافضة بقم. وهو من السابعة، تُوفِّي بعد (٢٧٤هـ)[٦].

وابـن أبـي عمير هو مُحمّد بـن أبي عمير الراوي الشّـهير، أبو أحمـد الأزديّ، من

---

(١) روى الصفّار الخبر في بصائر الدرجات: ص٤٧١، ح٧، بسـنده عن عمرو بن الأشـعث. وورد مضمون الخـبر – أيضًا – في بصائـر الدرجـات: ص٤٧٠، ح١، وص٤٧١، ح٥، وص٤٧٢، ح١٠، عن عمرو بن الأشعث. فعليه لا يبعد أن يكون الصواب في ما نحن فيه – أيضًا –: عمرو بن الأشعث.

(٢) في «ف»: «لرجل» بدل «إلى رجل».

(٣) في الوافي: «يعني إلى نفس الموصي».

(٤) بصائـر الدرجـات: ص٤٧١، ح٧، عن أحمد بن محُمّد، وفيه «عمرو بن الأشـعث» بدل «عمرو بـن مصعب». وفيه: ص٤٧٠ –٤٧٢، ح٩،٨،٦،٥،٣،٢،١ و١٠ بأسـانيد مختلفة، مع اختلاف يسير؛ الوافي: ج٢، ص٢٥٨، ح٧٣٥.

(٥) يُنظر: ج١، ح١، ص ٢٩.

(٦) يُنظر: ج١، ح ١، ص٣٠.

موالي المُهلّب بن أبي صفرة، بغداديّ، جليل القدر، عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين، كما عن النجاشيّ. وحكىٰ النجاشيّ القصّة المعروفة من حبس هارون الرّشيد له؛ ليدلّ علىٰ أسماء الشيعة فصبر، وقيل: حبسه المأمون ليليَ القضاء، فولّاه قضاء بعض البلدان، وقيل: صاحبه المأمون بعد وفاة الرّضا عليه السلام، وقال الشّيخ: «كان من أوثق الناس عند الخاصّة والعامّة، وأنسكهم نُسكًا، وأورعهم وأعبدهم، وأنّه واحد أهل زمانه في الأشياء كلّها»، وحكىٰ الشّيخ والنجاشيّ ذلك عن الجاحظ، وأنّه ذكر - أيضًا - أنّه كان وجهًا من وجوه الرافضة. وعن ابن فضّال أنّه ذكر أنّ ابن أبي عمير أفقه من يُونُس بن عبد الرّحمن، وأصلح. وحكىٰ تلميذه الفضل فضله وعبادته، ووصفه في سند الحسكانيّ بالثّقة المأمون، وهو في الوثاقة أشهر من أنْ يوثّق، أحد الثلاثة الذين اشتهر أنّهم لا يروون إلّا عن الثّقات، وأحدُ أصحاب الإجماع، وهو من السادسة، تُوفّي سنة (٢١٧هـ)[١].

ابن بُكير هو عبد الله بن بُكير بن أعين، الثّقة، الفطحيّ، الكوفيّ، من الخامسة[٢].

جميل، قد يقال: إنّه مردّد بين ثقتين: جميل بن درّاج النخعيّ، الكوفيّ، الثّقة[٣]، وجميل بن صالح الأسديّ، الثّقة[٤]؛ لأنّ قرائن التوسّط والسّلاسل والطبقة ونحوها يشترك فيها الرّجلان، لكنّ هناك قرينة ترجّح كونه جميل بن درّاج النخعيّ، وهي روايته وابن بكير معًا مصرّحًا به، بخلاف جميل بن صالح، بل واشتهار أن يشترك جميل بن درّاج في الروايات مع راوٍ آخر، بل واشتراكه في تصنيف الكتب مع آخرين، كما في مرازم بن حكيم وغيره.

أمّا عَمرو بن مُصعب فهو تصحيف، صوابه عَمرو بن الأشعث، فقد روىٰ العديد

---

(١) يُنظر: ج١، ح٣٦، ص٢٦٤.

(٢) يُنظر: ج٢ ح١٣٥، ص٦٠٠.

(٣) يُنظر: ج٢، ح٤٤، ص١٢٠.

(٤) يُنظر: ج٢، ح٦٠، ص٢٠٥.

من الأصحاب هذه الرواية عن عَمرو بن الأشعث وليس عَمرو بن مُصعب، خصوصًا مع قرب رسم (الأشعث) بـ (مصعب) عند حصول التلف في المخطوطة. بل سيأتي أنّ عين هذا السَّند وعين هذه الرواية قد رواها الصفّار عن أحمد بن مُحمّد، عن ابن أبي عمير، عن ابن بكير وجميل، عن عَمرو بن الأشعث، فالتصحيف بتشابه الرسم، بل والصوت، والتعيين بقرينة التكرّر المتنيّ، فقد روىٰ هذه الرواية العديد عنه، كما يظهر من البصائر وكمال الدين، بل ويؤكّده وقرائن التوسّط والطبقة. وقد مرَّ حال عَمرو بن الأشعث في الحديث (٣٩٧) في هذا الباب، وهي نفس هذه الرواية هنا.

تحقيق الصدور:

جاء في كتاب البصائر باب بعنوان «في الأئمَّة أنّهم يعلمون العهد من رسول الله ﷺ في الوصيّة إلىٰ الذين من بعده».

والرواية التي ذكرها الكُلينيّ رواها الصفّار «أَحْمَد بْن مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بُكَيْرٍ وَجَمِيلٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْأَشْعَثِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ الله عليه السلام [يَقُولُ]: (إِنَّ الْمُوصِيَ مِنَّا يُوصِي إِلَىٰ مَنْ يُرِيدُ لَا والله، وَلَكِنَّهُ عَهْدٌ مِنْ رَسُولِ الله ﷺ رَجُلٌ فَرَجُلٌ، حَتَّىٰ يَنْتَهِيَ الْأَمْرُ إِلَىٰ صَاحِبِهِ)»[١].

وفي الباب - أيضًا - روايات هي عين روايتنا بغير سند، فجاء فيها عن «أَحْمَد بْن مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْأَشْعَثِ، قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ الله عليه السلام، يَقُولُ: (أَتَرَوْنَ الْمُوصِيَ مِنَّا يُوصِي إِلَىٰ مَنْ يُرِيدُ؟، لَا وَالله، وَلَكِنَّهُ عَهْدٌ مِنْ رَسُولِ الله ﷺ رَجُلٌ فَرَجُلٌ، حَتَّىٰ يَنْتَهِيَ إِلَىٰ صَاحِبِه)»[٢].

و- أيضًا - قال: « حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي أَسْبَاطٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَشْعَثَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ الله عليه السلام يَقُولُ: (أَتَرَوْنَ هَذَا الْأَمْرَ

---

(١) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٧١، ح٧.

(٢) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٧٠، ح١.

إِلَيْنَا نَضَعُهُ حَيْثُ شِئْنَا؟ كَلَّا وَالله إِنَّهُ عَهْدٌ مِنْ رَسُولِ الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم رَجُلٌ رَجُلٌ حَتَّىٰ يَنْتَهِيَ إِلَىٰ صَاحِبِهِ)»(١).

و- أيضًا - قال: «حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ نُوحٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَىٰ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: كُنَّا عِنْدَهُ نَحْوَ مِنْ عِشْرِينَ إِنْسَاناً، فَقَالَ: (لَعَلَّكُمْ تَرَوْنَ أَنْ هَذَا الْأَمْرَ إِلَىٰ رَجُلٍ مِنَّا نَضَعُهُ كَيْفَ نَشَاءُ؟ كَلَّا وَالله إِنَّهُ عَهْدٌ مِنْ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله، يُسَمَّىٰ رَجُلٌ فَرَجُلٌ حَتَّىٰ انْتَهَىٰ إِلَىٰ صَاحِبِهِ)»(٢).

وأيضًا قال: «حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ فَضَّالٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْأَشْعَثِ بِمِثْلِ مَا حَكَوْا أَصْحَابُهُ»(٣)

وكذا رواها الصدوق في كمال الدين فقال: «حَدَّثَنَا أَبِي وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ رضي الله عنهما قَالا: حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ عَبْدِ الله وَعَبْدُ الله بْنُ جَعْفَرٍ جَمِيعاً، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْأَشْعَثِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ الله عليه السلام يَقُولُ: (أَتَرَوْنَ الْأَمْرَ إِلَيْنَا نَضَعُهُ حَيْثُ نَشَاءُ؟ كَلَّا وَالله إِنَّهُ لَعَهْدٌ مِنْ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله إِلَىٰ رَجُلٍ فَرَجُلٍ، حَتَّىٰ يَنْتَهِيَ إِلَىٰ صَاحِبِهِ)»(٤).

ومن تعدّد الأسناد إلىٰ عَمرو بن الأشعث لا ريب في صدور الرواية عنه، وفي الرواية أنَّ عدد من سمع ذلك من أبي عبد الله عليه السلام نحو عشرين رجلًا، كما حدّث المشايخ بسند معتبر عن عَمرو بن الأشعث، وهذا يعني أنَّ هذه الرواية سمعها غير عَمرو بن الأشعث، وهو واضح من أسناد البصائر الأخرىٰ، حيث قال: «حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ حَسَّانَ، عَنْ سَدِيرٍ، عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: (أَتَرَوْنَ الْوَصِيَّةَ إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ يُوصِي بِهِ الرَّجُلُ إِلَىٰ مَنْ

(١) بصائر الدرجات، محمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٧١، ح٥.
(٢) بصائر الدرجات، محمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٧١، ح٦.
(٣) بصائر الدرجات، محمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٧٢، ح١٠.
(٤) كمال الدين وتمام النعمة: ص٢٢٢، ح١١.

شَاءَ)، ثُمَّ قَالَ: (إِنَّمَا هُوَ عَهْدٌ مِنْ رَسُولِ الله رَجُلٌ فَرَجُلٌ، حَتَّىٰ انْتَهَىٰ إِلَىٰ نَفْسِهِ)»(١).

فتجد أنَّ أحد العشرين (سدير)، ويظهر أنَّ (عَمرو بن أبان) كان حاضرًا – أيضًا –، فقد روىٰ الصفّار عن «أَحْمَد بْن مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبَانٍ، قَالَ: ذَكَرَ أَبُو عَبْدِ الله عليه السلام الْأَوْصِيَاءَ، وَذَكَرْتُ إِسْمَاعِيلَ، وَقَالَ: (لَا وَالله يَا أَبَا مُحَمَّدٍ مَا ذَاكَ إِلَيْنَا مَا هُوَ إِلَّا إِلَىٰ الله يُنَزِّلُ وَاحِداً بَعْدَ وَاحِدٍ)»(٢).

وكذلك يظهر أنَّ أبا بصير كان من ضمن الحضور، فروىٰ مُحمّد بن الحسن الصفّار عن «إِبْرَاهِيم بْن هَاشِمٍ، عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام قَالَ: (أَتَرَوْنَ الْوَصِيَّةَ إِنَّمَا يُوصِي بِهَا الرَّجُلُ مِنَّا إِلَىٰ مَنْ شَاءَ، إِنَّمَا هُوَ عَهْدٌ مِنْ رَسُولِ الله إِلَىٰ رَجُلٍ فَرَجُلٍ، حَتَّىٰ انْتَهَىٰ إِلَىٰ نَفْسِهِ)»(٣).

وهذا يجعل الرواية ممّا يوثق بصدورها، بل نجد أنَّ صفوان بن يحيىٰ قد سأل الإمام الرّضا عليه السلام عن هذه الرواية، وصدورها عن الإمام الصادق عليه السلام، فروىٰ الصفّار عن «عَبَّاد بْن سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَىٰ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْإِمَامِ إِذَا أَوْصَىٰ [إِلَىٰ] الَّذِي يَكُونُ مِنْ بَعْدِهِ شَيْئاً، فَيُفَوِّضُ إِلَيْهِ يَجْعَلُهُ حَيْثُ شَاءَ أَوْ كَيْفَ هُوَ قَالَ: (إِنَّمَا يَقْضِي بِأَمْرِ الله) فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّهُ حُكِيَ عَنْ جَدِّكَ أَنَّهُ قَالَ: أَتَرَوْنَ هَذَا الْأَمْرَ نَجْعَلُهُ حَيْثُ نَشَاءُ لَا وَالله مَا هُوَ إِلَّا عَهْدٌ مِنْ رَسُولِ الله رَجُلٌ فَرَجُلٌ مُسَمًّىٰ. قَالَ: (الَّذِي قُلْتُ له [لَكَ] هُوَ هَذَا)»(٤).

وقد روىٰ هذه المحادثة التي جرت بين الإمام الرّضا عليه السلام وصفوان بن يحيىٰ زميل صفوان المُقرّب أحمد بن مُحمّد بن أبي نصر البزنطيّ، فقد جاء عن «أَحْمَد بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ قَالَ: قِيلَ لِلرِّضَا عليه السلام: الْإِمَامُ إِذَا أَوْصَىٰ إِلَىٰ

(١) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٧١، ح٣.
(٢) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٧١، ح٤.
(٣) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٧٢، ح٨.
(٤) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٧٢، ح٩.

الَّذِي يَكُونُ مِنْ بَعْدِهِ بِشَـيْءٍ، فَفَوَّضَ إِلَيْهِ فَيَجْعَلُهُ حَيْثُ يَشَاءُ، أَوْ كَيْفَ هُوَ؟ قَالَ: (إِنَّمَا يُوصِـي بِأَمْـرِ الله عَزَّ وَ جَلَّ). فَقَالَ: إِنَّهُ حُكِيَ عَنْ جَدِّكَ قَالَ: «أَ تَرَوْنَ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ إِلَيْنَا نَجْعَلُهُ حَيْثُ نَشَاءُ؟ لَا وَالله، مَا هُوَ إِلَّا عَهْدٌ مِنْ رَسُولِ ﷺ رَجُلٍ فَرَجُلٍ مُسَمًّى». فَقَالَ: (فَالَّذِي قُلْتُ لَكَ مِنْ هَذَا)»[1].

ومـن كلٍّ هـذا يظهـر أنَّ هـذه الرواية محقّقـة الصـدور، متضافرة الأسـناد بما لا يـدع مجالًا للشـكّ فيها، وإن وصف العلّامة المجلسـيّ – قُدّسـت نفسـه – سـندها بـ«المجهول»[2].

(١) قرب الأسناد، الحميريّ: ص٣٥٢، ح١٢٦١.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسيّ: ج٣، ص ١٨٨.

٦١ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام لَمْ يَفْعَلُوا شَيْئاً وَلَا يَفْعَلُونَ إِلاَّ بِعَهْدٍ مِنَ اللهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَأَمْرٍ مِنْهُ لا يَتَجَاوَزُونَهُ[١]

٧٤٢/ ١. مُحمّد بْنُ يَحْيىٰ وَالحُسين بْنُ مُحمّد، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحمّد، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الحُسين[٢] بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ مُعاذ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْوَصِيَّةَ نَزَلَتْ مِنَ السَّمَاءِ عَلىٰ مُحمّد كِتَاباً[٣]، لَمْ يَنْزِلْ[٤] عَلىٰ مُحمّد صلى الله عليه وآله كِتَابٌ مَخْتُومٌ[٥] إِلا الْوَصِيَّةُ، فَقَالَ جَبْرَئِيلُ عليه السلام: يَا مُحمّد، هٰذِهِ وَصِيَّتُكَ فِي أُمَّتِكَ عِنْدَ أَهْلِ بَيْتِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله: أَيُّ أَهْلِ بَيْتِي يَا جَبْرَئِيلُ؟ قَالَ: نَجِيبُ[٦] اللهِ مِنْهُمْ وَذُرِّيَّتُهُ،

---

(١) في «ب»: «لا يجاوزونه».

(٢) كذا في النسخ والمطبوع. والظاهر صحّة «الحسن». وعلى هذا، هو عليّ بن الحسن بن عليّ بن فضّال الراوي لكتب إسماعيل بن مهران، كما عن النجاشيّ: ص٢٦، الرقم٤٩. وجعفر بن مُحمّد الراوي عنه هو جعفر بن مُحمّد بن مالك الفزاري، بقرينة رواية مُحمّد بن يحيى عنه. راجع: علل الشرائع: ص٩٣، ح٢؛ وص٣٠٤، ح٣؛ وكمال الدين: ص٣١٨، ح٥؛ وص٣٤٦، ح٣٤؛ وص٤٠٨، ح٦؛ وص٤٣٥، ح٢؛ والأمالي للصدوق: ص٣٥٨، المجلس٦٨، ح٣؛ وص٤١١، المجلس٧٦، ح٨. ثُمَّ إنّه روى جعفر بن مُحمّد بن مالك عن عليّ بن الحسن بن فضّال في كمال الدين: ص٣٧٠، ح٢؛ وص٦٤٨، ح٢.

(٣) في الوافي: «كتاباً، أي مكتوباً بخطّ إلهي مشاهد من عالم الأمر، كما أنّ جبرئيل عليه السلام كان ينزل عليه في صورة آدمي مشاهد من هناك».

(٤) في «ض»: «لم ينزّل». وفي «بر»: «لم يُنْزَل».

(٥) في «ف، بس»: «محتوم».

(٦) النجيب من الرِّجال هو الفاضل الكريم ذو الحسب، والنفيس في نوعه؛ كني به عن أمير المؤمنين عليه السلام. وراجع: الوافي: ج٢، ص٢٦٢؛ مرآة العقول: ج٣، ص٨٩؛ النهاية، ج٥، ص١٧

لِيَرِثَـكَ[١] عِلْـمَ النُّبُوَّةِ كَمَـا وَرِثَهُ[٢] إِبْرَاهِيـمُ ﷺ، وَمِيرَاثُـهُ لِعَلِـيٍّ ﷺ وَذُرِّيَّتِكَ مِنْ صُلْبِـهِ». قَـالَ[٣]: «وَكَانَ عَلَيْهَـا خَوَاتِيـمُ» قَـالَ: «فَفَتَـحَ عَلِـيٌّ ﷺ الْخَاتَـمَ الأَوَّلَ، وَمَضـىٰ لِمَـا فِيهَـا[٤]؛ ثُـمَّ فَتَـحَ الْحَسَـنُ ﷺ الْخَاتَـمَ الثَّانِـيَ، وَمَضـىٰ لِمَا أُمِـرَ بِهِ فِيهَـا[٥]؛ فَلَمَّـا تُوفِّـيَ الْحَسَـنُ ﷺ وَمَضـىٰ، فَتَـحَ الْحُسين ﷺ الْخَاتَـمَ الثَّالِـثَ، فَوَجَـدَ فِيهَـا: أَنْ قَاتِـلْ[٦] فَاقْتُـلْ وَتُقْتَـلُ[٧]، وَاخْـرُجْ بِأَقْوَامٍ لِلشَّـهَادَةِ، لا[٨] شَـهَادَةَ لَهُـمْ إِلاَّ مَعَـكَ» قَـالَ: «فَفَعَـلَ ﷺ؛ فَلَمَّا مَضـىٰ دَفَعَهَا إِلـىٰ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَـين ﷺ قَبْـلَ ذلِـكَ، فَفَتَـحَ الْخَاتَـمَ الرَّابِـعَ، فَوَجَـدَ فِيهَـا: أَنِ اصْمُـتْ وَأَطْـرِقْ[٩]؛

(نجب).

(١) في «بـج»: «لِيَرِثْك» بصيغة الأمر. وفي «بر»: «لَيَرِثُـك». بفتح اللام. وفي مرآة العقول: «ليرثك، بالنصب، أو بصيغة أمر الغائب».

(٢) في حاشـية «ف»: «ورثتَـه». وفي مرآة العقول: «كـما ورثه، أي: علم النبـوّة، إبراهيمُ بالرفع، أو إبراهيـمَ بالنصب، فالضمير المرفوع في ورثه عائد إلى عليّ ﷺ، وعلى الأوّل ضمير ميراثه للعلم، وعلى الثاني لإبراهيم ﷺ».

(٣) في «ج، ض، بس» والبحار: «فقال».

(٤) قـال الفيض في الـوافي: ج٣، ص٢٦٢: «ومضى لما فيها، على تضمـين معنى الأداء ونحوه، أي: مؤدّيـاً أو ممتثلاً لمـا أمر به فيها». وقال المجلسيّ في مرآة العقول: «ومـضى لما فيها، اللام للظرفيّة، كقولهم: مضى لسـبيله، أو للتعليل، أو للتعدية، أي: أمضى ما فيها. أو يضمَّن فيه معنى الامتثال والأداء، والضمير للوصيّة».

(٥) في «بح»: «مضى لأمره به فيها».

(٦) في «ف، بح، بف»: - «قاتل».

(٧) في «ض، بر»: «تُقَتّل».

(٨) في «ف»: «ولا». وفي مـرآة العقول: «جملة لا شـهادة اسـتينافيّة، أو قوله: للشـهادة ولا شـهادة كلاهما نعت لأقوام، أي: بأقوام خلقوا للشهادة».

(٩) «أَطْرِقْ»، أي: اسـكتْ، من أطرق الرجل، أي: سـكت فلم يتكلّـم. وأطرق - أيضًا -: أرخى عينيه يُنظر إلى الأرض، يعني سـكت ناظراً إلى الأرض. وعلى الأوّل فالعطف للتفسير والتأكيد،

لِمَـا[١] حُجِبَ الْعِلْـمُ؛ فَلَمَّا تُوفِّي وَمَضـىٰ، دَفَعَهَا إِلىٰ مُحمّد بْنِ عَلِـيٍّ[٢] عليهما السلام، فَفَتَحَ الْخَاتَـمَ الْخَامِسَ، فَوَجَدَ فِيهَا: أَنْ فَسِّـرْ كِتَـابَ اللهِ تَعَالىٰ، وَصَدِّقْ أَبَـاكَ[٣]، وَوَرِّثِ ابْنَـكَ، وَاصْطَنِعِ الْأُمَّـةَ[٤]، وَقُمْ بِحَقِّ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَقُلِ الْحَـقَّ فِي الْخَوْفِ وَالْأَمْنِ، وَلا تَخْـشَ إِلاَّ اللهَ؛ فَفَعَـلَ، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَـىٰ الَّذِي يَلِيهِ». قَالَ: قُلْتُ لَـهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَأَنْتَ هُوَ؟ قَالَ: فَقَالَ: «مَا بِي[٥] إِلاَّ أَنْ تَذْهَبَ يَا مُعاذُ[٦]، فَتَرْوِيَ[٧] عَلَيَّ».

قَـالَ: فَقُلْـتُ: أَسْـأَلُ اللهَ - الَّـذِي رَزَقَكَ مِـنْ آبَائِكَ هـذِهِ الْمَنْزِلَـةَ - أَنْ يَرْزُقَكَ مِـنْ عَقِبِـكَ[٨] مِثْلَهَـا قَبْـلَ الْمَمَـاتِ. قَـالَ: «قَـدْ فَعَـلَ اللهُ ذلِـكَ يَـا مُعـاذُ». قَـالَ:

وعلى الثـاني فهو كناية عن الإعراض عن النـاس وعدم الالتفات إلى ما عليـه الخلق من آرائهم الباطلـة. راجـع: الصحـاح: ج٤، ص١٥١٥ (طـرق)؛ شرح المازنـدرانيّ، ج٦، ص٨٢؛ مرآة العقول: ج٣، ص١٩٠.

(١) في «بـح، بـر»: «لمّا». وفي شرح المازنـدرانيّ: ج٦، ص٨٢: «لما، بفتح اللام وشـدّ الميم، أو بكسر اللام وما مصدريّة، وهو على التقديرين تعليل للسكوت وعدم إفشاء علم الشرائع ودعوة الخلق إليه؛ لعدم انتفاعهم به ولقتلهم إيّاه مثل أبيه عليهما السلام». وراجع: مرآة العقول: ج٣، ص١٩٠.

(٢) في «ض»: + «بن الحُسين».

(٣) في حاشية «ج»: «آباءك».

(٤) «اصطنع الأُمّةَ»، أي: رَبِّهم بالعلم والعمل وخرّجهم وأحسن إليهم، يقال: اصطنعته، أي: ربّيته وخرّجته، وصُنِّعت الجاريةُ، أي: أُحسِـنَ إليها حتّى سَمِنَتْ، كصُنِّعَتْ، أو اصنع الفرسَ، وصَنَّعَ الجارية، أي: أحسن إليها وسَمَّنها. قال الراغب: «الاصطناع: المبالغة في إصلاح الشيء». راجع: المفردات للراغب: ص٤٩٣؛ القاموس المحيط: ح٢، ص٩٩١ (صنع).

(٥) في الغيبة للنعماني «ما بك يا مُعاذ إلّا أن تذهب».

(٦) في «ف»: «ما بي يا مُعاذ إلّا أن تذهب».

(٧) في الوافي: «أي: ما بي بأس في إظهاري لك بأنيّ هو إلاّ مخافة أن تروي ذلك عليّ فأشتهر به». وفي شرح المازندرانيّ: «ويمكن أن يكون تأبى بالتاء المثنّاة الفوقانيّة».

(٨) قـال الجوهـريّ: «العَقِبُ، بكسر القاف: مؤخَّر القدم، وهي مؤنّثـة. وعَقِبُ الرجل أيضًا: وَلَده

فَقُلْتُ[١]: فَمَنْ هُوَ جُعِلْتُ فِدَاكَ؟ قَالَ: «هذَا الرَّاقِدُ[٢]» وَأَشَارَ[٣] بِيَدِهِ إِلَى الْعَبْدِ الصَّالِحِ وَهُوَ رَاقِدٌ[٤][٥].

رجال السَّند:

مُحمّد بن يحيىٰ هو أبو جعفر الأشعريّ، العطّار، الثِّقة، العين، كثير الحديث، شيخ أصحابنا في زمانه، قمّيّ، تُوفِّي قرابة (٣٠٠هـ)، من الثامنة[٦].

والحُسين بن مُحمّد الأشعريّ هو المعروف بأبي عبد الله الأشعريّ، وابن عامر، ثقة، عربيّ، قمّيّ، من صغار الثامنة، إذ يحتمل بقاؤه إلىٰ (٣١٧هـ)[٧].

وجعفر بن مُحمّد بن مالك الكوفيّ، هو أبو عبد الله الفزاريّ، مولىٰ أسماء بن خارجة بن حُصين الفزاريّ، كان ضعيفًا، كما عن النجاشيّ، وعن ابن الغضائريّ كما

وولد ولده». الصحاح: ج١، ص١٨٤ (عقب).

(١) في «ف، بر»: «قلت».

(٢) «الراقد»: النائم. قال الراغب: «الرُقاد: المستطاب من النوم القليل. يقال: رَقَدَ رُقُوداً فهو راقد والجمع الرُقُود. وقال الفيّومي: رَقَدَ رُقُوداً ورُقاداً: نام ليلاً كان أو نهاراً. وبعضهم يخصّه بنوم الليل. والأوّل هو الحقّ» راجع: المفردات للراغب، ص٣٦٢؛ المصباح المنير، ص٢٣٤ (رقد).

(٣) في البحار: «فأشار».

(٤) في حاشية «بر»: «نائم».

(٥) الكافي، كتاب الحجّة، باب الإشارة والنصّ على أبي الحسن موسى عليه السلام، ح٨٠٢، من قوله: «قال: فقلت: أسأل الله الذي رزقك من آبائك»؛ الغيبة للنعمانيّ، ص٥٢، ح٣، وفيهما بسند آخر عن مُعاذ بن كثير، مع اختلاف يسير. وفي الإرشاد، ج٢، ص٢١٧، مرسلاً عن ثبيت، عن مُعاذ بن كثير، وفيه من قوله: «أسأل الله الذي رزقك من آبائك»؛ الوافي، ج٢، ص٢٦، ح٧٤٠؛ البحار، ج٤٧، ص٢٧، ح٢٦.

(٦) يُنظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٧) يُنظر: ج١، ح١٢، ص١٨٣.

حكىٰ عنه النجاشـيّ: «كان يضـع الحديث وضعًا، ويروي عـن المجاهيل». ومتابعة أسـناده تشـير إلىٰ ذلك - أيضًا -. وذكر النجاشـيّ عمّن قال: «كان فاسـد المذهب، والروايـة»، واسـتغرب روايـة ابـن هَمَّـام وأبي غالـب الـزَّراريّ عنـه. وفي كتاب ابن الغضائـريّ: «كذّاب، متروك الحديث..، وكلّ عيوب الضعفاء مجتمعة فيه». اسـتثناه ابـن الوليد وابـن نوح والصدوق من روايات النوادر. ولكن قال الشَّـيخ: «كوفيّ، ثقة، يضعّفـه بعضهم، روىٰ في مولد القائم عليه السلام أعاجيب». وقـد بنينا علىٰ ضعفه، وهو من صغار السابعة[1].

علـيّ بن الحُسـين بـن عليّ، هـو تصحيف لعلـيّ بن الحسـن بن علـيّ، وهو ابن فضّال، ويدلّ عليه عدم توسّـط مثل هذا العنوان بين الراويين، بل وعدم الظفر بتلميذ لإسـماعيل بن مهـران بهذا العنـوان، وعدم الظفر بشـيخ لجعفر بن مُحمّـد بن مالك الفـزاريّ بمثله، فهذه علامة واضحة للتصحيف؛ لغرابة هذا الاسـم في هذا الموضع، وتصحيف الحُسـين من الحسـن تصحيف رائج جـدّاً، ويدلّ عليه هنا قرينة التوسّـط بالتعويـض؛ فـإنَّ جعفر بن مُحمّد بـن مالك ممّن روىٰ عن عليّ ابـن فضّال، وأنَّ ابن فضّال ممّن روىٰ عن إسماعيل بن مهران، بل هو راوي كتبه.

وعلـيّ بن فضّـال هو أبو الحسـن التَّيمـيّ، مولىٰ عكرمة بـن ربعيّ، كـوفيّ، «فقيه أصحابنـا في الكوفة، ووجههم، وثقتهم، وعارفهم بالحديث، والمسـموع قوله فيهم، سـمع منه شـيئًا كثيرًا، ولم يعثر علىٰ زلّة فيه ولا ما يشـينه، وقلَّ ما روىٰ عن ضعيف، وكان فطحيّـًا»، كما عن النجاشـيّ. «فطحيّ المذهب، ثقة، كوفيّ، كثير العلم، واسـع الرواية والأخبار، جيد التَّصانيف، غير معاند، وكان قريب الأمر إلىٰ أصحابنا الإماميّة القائلين بالاثني عشـر، وكتبه في الفقه مسـتوفاة في الأخبار، حسـنة»، كما عن الشَّـيخ. وعن ابن مسـعود: «ما رأيت فيمن لقيت بالعراق وناحية خراسان، أفقه ولا أفضل من عليّ بن الحسـن بالكوفة..، وكان أحفظ الناس غير أنّه كان فطحيّـًا، يقول بعبد الله بن

---

(١) يُنظر: ج٢، ح٤٣، ص٨٠.

جعفر، ثُمَّ بأبي الحسن موسىٰ عليه السلام، وكان من الثِّقات». وقال الكشيّ: «إنَّه من أجلّة الفقهاء العُلماء، والثِّقات».

وإِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ هو أبو يعقوب، إسماعيل بن مهران بن أبي نصر زيد السَّكُونيّ، مولىٰ، كوفيّ، ثقة، معتمد عليه، كما عن العلمين، وعن العياشيّ عن ابن فضّال أنّهم رموه بالغلو، وقال العياشيّ: يكذبون عليه، وكان تقيًّا، ثقةً، خيّراً، فاضلًا. ولكن عن ابن الغضائريّ: «ليس حديثه بالنقيّ، فيضطرب تارةً ويصلح أخرىٰ، ويروي عن الضعفاء كثيرًا، ويجوز أن يخرج شاهداً». ونلاحظ أنّه هنا كما قال ابن الغضائريّ يروي عن المفضل بن صالح الضعيف، وهو من السادسة[١].

وأَبو جَمِيلَةَ هو المفضل بن صالح الأسديّ، مولىٰ، كوفيّ، كان نخّاسًا يبيع الرقيق، وقيل: كان حدّادًا، عدّه النجاشيّ في ضمن جماعة غُمز عليهم وضُعِّفُوا، وعن ابن الغضائريّ: «ضعيف، كذّاب، يضع الحديث»، مات في حياة الرّضا عليه السلام بعد (١٨٣هـ)، وقبل (٢٠٣هـ)، وهو من الخامسة[٢].

ومُعاذ بْنِ كَثِيرٍ من صغار الرابعة، سيأتي الكلام فيه.

٥ مُعاذ بْنِ كَثِيرٍ:

المبحث الأوّل: في افتراق ابن كثير عن ابن مسلم

يرد في الأسناد عنوان (مُعاذ بن كثير) وعنوان (مُعاذ بن مُسلم)، ويقع الكلام في اتّحاد العنوانين وافتراقهما، وظاهر الاسميّن عدم الاتّحاد؛ لاختلاف اسم الأب، لكنّك تجد في أسناد كتب الصدوق أنّه قال: «حَدَّثَنَا أَبِي رضي الله عنه قَالَ: حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ عَبْدِ الله، وَعَبْدُ الله بْنُ جَعْفَرٍ الْحِمْيَرِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَىٰ الْعَطَّارُ، وَأَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ جَمِيعًا، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَىٰ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ، عَنْ

---

(١) يُنظر: ج٤، ح٤٤٤، ص٧٨.

(٢) يُنظر: ج١، ح٢، ص٦٢.

مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ كَثِيرٍ -وَيُقَالُ لَهُ: مُعَاذُ بْنُ مُسْلِمٍ الْهَرَّاءُ- عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: شَهْرُ رَمَضَانَ ثَلَاثُونَ يَوْماً لَا يَنْقُصُ وَالله أَبَداً»(١). وقد ذهبنا بسبب هذا إلىٰ اتّحاد الاسمين، كما عليه جملة كبيرة من الأعلام، منهم السيّد الخوئيّ - قُدّست نفسه - تبعًا لما ورد في أسناد الصدوق، وقد أخطأ صاحب المختصر للمعجم المسمّىٰ بالمفيد، وعدّهما اثنين وفق رأي السيّد الخوئيّ - قُدّست نفسه - مع أنّه - قُدّست نفسه - صرّح في ترجمة (مُعاذ بن كثير) باتّحادهما.

وهذه الرواية التي رواها الصدوق هي عين الرواية التي رواها الكُلينيّ عن «مُحَمَّد بْن يَحْيَىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام قَالَ: شَهْرُ رَمَضَانَ ثَلَاثُونَ يَوْماً لَا يَنْقُصُ وَالله أَبَداً»(٢).

وروىٰ في التهذيب روايات عديدة بهذا المضمون تنتهي إلىٰ مُعاذ بن كثير وغيره، وبعدما روىٰ الشَّيخ بسنده عن «مُحَمَّد بْن أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ مَنْصُورٍ، قَالَ: أَتَيْتُ مُعَاذَ بْنَ كَثِيرٍ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، وَكَانَ مَعِي إِسْحَاقُ بْنُ مُخَوَّلٍ، فَقَالَ مُعَاذٌ: لَا وَالله مَا نَقَصَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ قَطُّ». قال [الشيخ]: «وَهَذَا الْخَبَرُ لَا يَصِحُّ الْعَمَلُ بِهِ مِنْ وُجُوهٍ؛ أَحَدُهَا: أَنَّ مَتْنَ هَذَا الْحَدِيثِ لَا يُوجَدُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأُصُولِ الْمُصَنَّفَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَوْجُودٌ فِي الشَّوَاذِّ مِنَ الْأَخْبَارِ، والآخر: أَنَّ كِتَابَ حُذَيْفَةَ بْنِ مَنْصُورٍ رحمه الله عَرِيَ مِنْهُ، وَالْكِتَابُ مَعْرُوفٌ مَشْهُورٌ، وَلَوْ كَانَ هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحاً عَنْهُ لَضَمَّنَهُ كِتَابَه...»(٣).

ومن ذلك يُستكشف أنَّ الراوية التي ذكرها الصدوق، والتي مصدرها كتاب حُذيفة المشهور في وقت الشَّيخ الطوسيّ لم تكن موجودة فيه، ممّا يشكك في انتسابها إليه، ممّا يجعل الاعتماد علىٰ سند الصدوق في هذه الرواية في إثبات الاتّحاد مُشكلًا.

نعم، لا ريب أنَّ عناوين مُعاذ بن مُسلم، ومُعاذ الهرّاء، ومُعاذ الفرّاء مصحّفًا عن

---

(١) الخصال، الصدوق: ص٥٢٩، ح٤. ومن لا يحضره الفقيه، الصدوق: ج٢، ص١٦٩، ح٢٠٤١.

(٢) الكافي، الكُلينيّ: ج٤، ص٧٩، ح٣.

(٣) التهذيب، الطوسيّ: ج٤، ص١٦٨، ح٤٨٢.

الهـرّاء، ومُعاذ بن مُسـلم بيّاع الهرويّ متّحـدةٌ في مُعاذ بن مُسـلم النحويّ المعروف، أسـتاذ الكسـائيّ والفرّاء؛ فإنّ مُعاذ بن مُسـلم من أعيان النحّاة المعروفين، وذكروا أنّه يُلقّب بالهرويّ؛ لأنه كان يبيع الثياب الهرويّة[١].

ولا ريـب - أيضًـا - في اتّحـاد عناوين مُعاذ بن كثيـر، مُعاذ بن كثير بيّاع الأكسـية، مُعاذ بيّاع الأكسية، مُعاذ صاحب الأكسية، مُعاذ بيّاع الكرابيس، وهذا هو مُعاذ بن كثير الذي كان يبيع الأكسـية؛ بدلالة الإطلاق والتقييد، من جهة قرائن الأسـناد، والمتون، والأوصاف، كما سيأتي في رواياته.

ووفق الرواية - غير مأمُونة الانتسـاب إلىٰ صاحب الكتاب في وقت الشّيخ، فضلًا عـن هذا الوقت - لا يُعلم من هو صاحب مقولة: «ويقال له: مُعاذ بن مُسـلم الهرّاء». والتي وردت في الفقيه والخصال عند الشّيخ الصدوق، وعدم ذكر أحد لهذه المعلومة إلّا في هذا الموضع، مع اختلاف الأسماء؛ خاصّة أنَّ مُعاذ بن مُسلم الهرويّ أو الهرّاء نحويٌّ مشـهور، يُذكر في الكثير من كتب التُّراث والأدب والتّاريخ، ولم يذكر أحدٌ أنّه يسـمىٰ بهذا العنوان مع أنَّهم يذكرون أهل بيته وطريق تكنيته بـ(أبي مُسـلم) من طرف أبيه، وأنَّه رزق ولد ذكر فسمّاه (عليّـا) فتكَنّىٰ به، إلىٰ غير ذلك من الخُصُوصِيّات، ولا يذكرون أنَّه يُسَمَّىٰ بـ(ابن كثير)، أضف إلىٰ ذلك كلّه أنَّ مُعاذ بن كثير كان يُكَنّىٰ بـ(أبي عبـد الله) في رواية عـن أبي عبد الله الصادق عليه السلام، حيث ناداه وقال لـه: «ادنُ منِّي يا أبا عبد الله».

فمُعـاذ بن مسـلم يُكَنّـىٰ بـ(أبي مسـلم) و(أبي علـيّ)، ويُلقّب بصاحـب الهرويّ، أو بيّاعـه أو الهـرّاء، وهو نحويّ مشـهور، وكان أبو عبد الله عليه السلام يسـميّه النحويّ، كما في الروايـة، بينمـا مُعاذ بن كثيـر يُكَنّىٰ بـ(أبي عبـد الله)، ويُلقّب ببيّاع الأكسـية أو بيّاع الكرابيس. نعم، الهرويّ ثوب قطن منسـوج بمدينة هراة، والكرابيس والأكسية ثياب - أيضًا -، لكن للهرويّ خصوصيّته ومَيّزته المعروفة ذلك الزمان، فالفرق بيّنٌ بينهما.

---

(١) يراجع: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحّاة، السيوطيّ: ج٢، ت٢٠٠٦، ص ٢٩٠.

فيشترك الرجلان في الاسم الأوّل والطبقة والمدينة والمذهب فحسب، فكلاهما اسمه مُعاذ، وهما شيعيان كوفيّان، من كبار الخامسة أو قريبًا منها، ولكنَّ هذا لا ينفع بالحكم في الاتّحاد بعدما قدّمنا أنَّ مُعاذ بن مُسلم من المشاهير، فلا يُعقل عدم ذكر أحد؛ لكونه يسمىٰ - أيضًا - ابن كثير إلّا في سند يذكره الشَّيخ الصدوق من كتاب مختلق، وفي رواية غريبة أصلًا، كلُّ هذا يسلب الاطمئنان بالاتّحاد، ولكن مرَّ علينا في مسألة عليّ بن إسماعيل بن عيسىٰ أنَّه هو عليّ بن السَّنديّ وفق ما نقل عن نصر بن الصباح؛ ولعدم الاعتداد بقول نصر تمَّ التأكّد من صحّة ما ذكره بقرائن التعيين المتنيّة المركّبة وقرائن السَّند، فَمِن المفيد إجراء تلك الخطوات لاختبار إمكان اتّحاد العنوانين.

وعند مقارنة روايات ابن كثير وابن مسلم، لا نجد متنًا لرواية واحدة رويت مرّة بعنوان (مُعاذ بن مسلم)، أو أحد عناوينه المشتركة معه، وأخرىٰ بعنوان (مُعاذ بن كثير) أو أحد عناوينه المشتركة، فلا تتوفّر قرينة التكرّر المتنيّ، نعم، يمكن أنْ يقال: إنَّ قرينة موضوع الرواية يستفاد منها الاتّحاد، إذ الرواية المبحوث عنها في هذا المورد في الكافي والتي جاءت عن عنوان مُعاذ بن كثير والتي تحكي عن أسماء الأئمَّة ﷺ، نجد أنَّ عنوان مُعاذ بن مسلم قد روىٰ عن أبي عبد الله ﷺ موضوعًا قريبًا فقد أدخل أخاه عمر بن مُسلم، وسأل مثل موضوع هذه الرواية، ولكنّ يقال: هذا وحده ليس كافيًا، للحكم بالاتّحاد كما هو واضح.

ومن الملفت للنَّظر أنَّنا نجد افتراقًا في تسلسلات الأسناد مع أنَّهما من طبقة واحدة، فقد جاء مُعاذ بن كثير في نحو ثلاثة عشرة رواية بعد حذف المتكرّر وهي:

١ - ما عَن «ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَـنْ مُعَاذِ بْنِ كَثِيرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ: إِنِّي لَا أَسْأَلُكَ إِلَّا عَمَّا يَعْنِينِي إِنَ لِي أَوْلَاداً قَدْ أَدْرَكُوا فَأَدْعُوهُمْ إِلَىٰ شَيْءٍ مِنْ هَذَا الْأَمْرِ؟ فَقَالَ: (لَا، إِنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا خُلِقَ عَلَوِيّاً أَوْ جَعْفَرِيّاً يَأْخُذُ اللهُ بِنَاصِيَتِهِ حَتَّىٰ يُدْخِلَهُ فِي هَذَا الْأَمْرِ)»[1].

(١) المحاسن، البرقي: ج١، ص٢٠٢، ح٤٥.

٢- وعَنِ «ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ - أيضًا -، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ مُعَاذٍ بَيَّاعِ الْأَكْسِيَةِ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ الله عليه السلام: أَنَا أَسْتَحْلِفُ بِالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ، فَمَا تَرَىٰ أَحْلِفُ لَهُمْ؟ قَالَ: (احْلِفْ لَهُمْ بِمَا أَرَادُوا إِذَا خِفْتَ)»[١].

٣- ما عَنْ «مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ كَثِيرٍ، قَالَ: نَظَرْتُ إِلَىٰ الْمَوْقِفِ وَالنَّاسُ فِيهِ كَثِيرٌ فَدَنَوْتُ إِلَىٰ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ أَهْلَ الْمَوْقِفِ لَكَثِيرٌ، قَالَ: فَصَرَفَ بِبَصَرِهِ فَأَدَارَهُ فِيهِمْ، ثُمَّ قَالَ: (ادْنُ مِنِّي يَا أَبَا عَبْدِ الله: غُثَاءٌ يَأْتِي بِهِ الْمَوْجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ، لَا وَالله مَا الْحَجُّ إِلَّا لَكُمْ لَا وَالله مَا يَتَقَبَّلُ الله إِلَّا مِنْكُمْ)»[٢].

٤- وعَنْ «مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ مُعَاذٍ صَاحِبِ الْأَكْسِيَةِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ الله عليه السلام يَقُولُ: (إِنَّ الله لَمْ يَسْأَلْ خَلْقَهُ مَا فِي أَيْدِيهِمْ قَرْضًا مِنْ حَاجَةٍ بِهِ إِلَىٰ ذَلِكَ، وَمَا كَانَ لِله مِنْ حَقٍّ فَإِنَّمَا هُوَ لِوَلِيِّهِ)»[٣].

٥- وعَنْ «مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ كَثِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ الله عليه السلام يَقُولُ: (مُوَسَّعٌ عَلَىٰ شِيعَتِنَا أَنْ يُنْفِقُوا مِمَّا فِي أَيْدِيهِمْ بِالْمَعْرُوفِ، فَإِذَا قَامَ قَائِمُنَا حَرَّمَ عَلَىٰ كُلِّ ذِي كَنْزٍ كَنْزَهُ، حَتَّىٰ يَأْتِيَهُ بِهِ فَيَسْتَعِينَ بِهِ عَلَىٰ عَدُوِّهِ، وَهُوَ قَوْلُ الله - عَزَّ وَجَلَّ - وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلا يُنْفِقُونَها فِي سَبِيلِ الله فَبَشِّرْهُمْ بِعَذابٍ أَلِيمٍ)»[٤].

والسقط هنا واضح من الطبقة، فقد رويت كاملة عن «مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ وَمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مَحْبُوبٍ، وَحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، وَمُحَسِّنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ يُوسُفَ جَمِيعًا، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ طَلْحَةَ صَاحِبِ السَّابِرِيِّ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ كَثِيرٍ بَيَّاعِ الْأَكْسِيَةِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: مُوَسَّعٌ عَلَىٰ شِيعَتِنَا أَنْ يُنْفِقُوا مِمَّا فِي أَيْدِيهِمْ بِالْمَعْرُوفِ، فَإِذَا قَامَ قَائِمُنَا عليه السلام حَرُمَ عَلَىٰ كُلِّ ذِي كَنْزٍ كَنْزُهُ حَتَّىٰ يَأْتُوهُ

---

(١) المحاسن، البرقي: ج١، ص٣٣٩، ح١٢٥.

(٢) الكافي، الكُلينيّ: ج٨، ص٢٣٧، ح٣١٨.

(٣) الكافي، الكُلينيّ: ج١، ص٥٣٧، ح٣.

(٤) الكافي، الكُلينيّ: ج٤، ص٦١، ح٤.

بِهِ يَسْتَعِينُ بِهِ. فَأَمَّا الْأَرَضُونَ فَكُلُّ أَرْضٍ تَعَيَّنَ لَنَا أَنَّهَا مِمَّا قَدْ أَسْلَمَ أَهْلُهَا عَلَيْهَا، فَإِنَّهُ يَصِحُّ لَنَا التَّصَرُّفُ فِيهَا بِالشِّرَاءِ مِنْهُمْ، وَالْمُعَاوَضَةِ وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُمَا، وَأَمَّا أَرَاضِي الْخَرَاجِ وَأَرَاضِي الْأَنْفَالِ وَالَّتِي قَدِ انْجَلَىٰ أَهْلُهَا عَنْهَا، فَإِنَّا قَدْ أُبِحْنَا أَيْضاً التَّصَرُّفَ فِيهَا مَا دَامَ الْإِمَامُ عليه السلام مُسْتَتِراً، فَإِذَا ظَهَرَ يَرَىٰ هُوَ عليه السلام فِي ذَلِكَ رَأْيَهُ فَنَكُونُ نَحْنُ فِي تَصَرُّفِنَا غَيْرَ آثِمِينَ»[١].

ورويت مرسلة عن «مُعَاذِ بْنِ كَثِيرٍ بَيَّاعِ الْأَكْسِيَةِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: (مُوَسَّعٌ عَلَىٰ شِيعَتِنَا أَنْ يُنْفِقُوا مِمَّا فِي أَيْدِيهِمْ بِالْمَعْرُوفِ، فَإِذَا قَامَ قَائِمُنَا حَرُمَ عَلَىٰ كُلِّ ذِي كَنْزٍ كَنْزُهُ حَتَّىٰ يَأْتُوهُ بِهِ يَسْتَعِينُ بِهِ عَلَىٰ عَدُوِّهِ، وَذلك قَوْلُ الله: الَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلا يُنْفِقُونَها فِي سَبِيلِ الله فَبَشِّرْهُمْ بِعَذابٍ أَلِيمٍ)»[٢].

٦- وعن «الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام قَالَ: (إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ الْمَسْجِدَ وَهُوَ لَا يَأْتَمُّ بِصَاحِبِهِ وَقَدْ بَقِيَ عَلَىٰ الْإِمَامِ آيَةٌ أَوْ آيَتَانِ فَخَشِيَ إِنْ هُوَ أَذَّنَ وَأَقَامَ أَنْ يَرْكَعَ فَلْيَقُلْ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ اللهُ أَكْبَرُ الله أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا الله وَلْيَدْخُلْ فِي الصَّلَاةِ)»[٣].

٧- الرواية محطّ نظر البحث. وكرّر الكُلينيّ الجزء الأخير منها في نفس الكتاب عن «عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ، عَنْ ثُبَيْتٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَسْأَلُ الله الَّذِي رَزَقَ أَبَاكَ مِنْكَ هَذِهِ الْمَنْزِلَةَ أَنْ يَرْزُقَكَ مِنْ عَقِبِكَ قَبْلَ الْمَمَاتِ مِثْلَهَا، فَقَالَ: (قَدْ فَعَلَ اللهُ ذَلِكَ). قَالَ: قُلْتُ: مَنْ هُوَ جُعِلْتُ فِدَاكَ؟ فَأَشَارَ إِلَىٰ الْعَبْدِ الصَّالِحِ وَهُوَ رَاقِدٌ. فَقَالَ: (هَذَا الرَّاقِدُ وَهُوَ غُلَامٌ)»[٤].

---

(١) تهذيب الأحكام، الطوسّي: ج٤، ص١٤٣، ح٤٠٢.

(٢) تفسير العياشي، محُمّد بن مسعود العياشّي: ج٢، ص٨٧، ح٥٤.

(٣) الكافي، الكُلينيّ: ج٣، ص٣٠٦، ح٢٢.

(٤) الكافي، الكُلينيّ: ج١، ص٣٠٨، ح٢.

٨- عن «عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيه، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُرَازِمٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام قَالَ: مِنْ سَعَادَةِ الرَّجُلِ أَنْ يَكُونَ الْقَيِّمَ عَلَىٰ عِيَالِه»[١].

وهي قريبة من ذيل رواية «مُحَمَّد بْن يَحْيَىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي الْفَرَجِ الْقُمِّيِّ، عَنْ مُعَاذٍ بَيَّاعِ الأَكْسِيَةِ، قَالَ: قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ الله عليه السلام: (يَا مُعَاذُ أَضَعُفْتَ عَنِ التِّجَارَةِ أَوْ زَهِدْتَ فِيهَا؟) قُلْتُ: مَا ضَعُفْتُ عَنْهَا ومَا زَهِدْتُ فِيهَا. قَالَ: (فَمَا لَكَ؟)، قُلْتُ: كُنَّا نَنْتَظِرُ أَمْراً وذَلِكَ حِينَ قُتِلَ الْوَلِيدُ وعِنْدِي مَالٌ كَثِيرٌ وهُوَ فِي يَدِي ولَيْسَ لأَحَدٍ عَلَيَّ شَيْءٌ، ولَا أَرَانِي آكُلُه حَتَّىٰ أَمُوتَ. فَقَالَ: (تَتْرُكُهَا، فَإِنَّ تَرْكَهَا مَذْهَبَةٌ لِلْعَقْلِ اسْعَ عَلَىٰ عِيَالِكَ، وإِيَّاكَ أَنْ يَكُونَ هُمُ السُّعَاةَ عَلَيْكَ)»[٢].

ورواية التجارة هذه رويت عن «أَحْمَد بْن عَبْدِ الله، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيه، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي الْجَهْمِ، عَنْ فُضَيْلٍ الأَعْوَرِ، قَالَ: شَهِدْتُ مُعَاذَ بْنَ كَثِيرٍ، وقَالَ لأَبِي عَبْدِ الله عليه السلام: إِنِّي قَدْ أَيْسَرْتُ، فَأَدَعُ التِّجَارَةَ؟، فَقَالَ: (إِنَّكَ إِنْ فَعَلْتَ قَلَّ عَقْلُكَ أَوْ نَحْوَ)»[٣].

وكذلك رويت عن «مُحَمَّد بْن يَحْيَىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ كَثِيرٍ بَيَّاعِ الأَكْسِيَةِ، قَالَ: قُلْتُ لأَبِي عَبْدِ الله عليه السلام: إِنِّي قَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَدَعَ السُّوقَ وفِي يَدِي شَيْءٌ، قَالَ: (إِذاً يَسْقُطَ رَأْيُكَ ولَا يُسْتَعَانَ بِكَ عَلَىٰ شَيْءٍ)»[٤].

ورويت عن «مُحَمَّد بْن أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَىٰ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ سِنَانٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ كَثِيرٍ صَاحِبِ الأَكْسِيَةِ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ الله عليه السلام: قَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَدَعَ السُّوقَ وَفِي يَدِي شَيْءٌ قَالَ: إِذَنْ يَسْقُطَ رَأْيُكَ وَلَا يُسْتَعَانَ بِكَ

---

(١) الكافي، الكُلينيّ: ج٤، ص١٣، ح١٣.
(٢) الكافي، الكُلينيّ: ج٥، ص١٤٨، ح٦.
(٣) الكافي، الكُلينيّ: ج٥، ص١٤٨، ح٤.
(٤) الكافي، الكُلينيّ: ج٥، ص١٤٩، ح١٠.

عَلَىٰ شَيْءٍ)»(١).

ونظيرها ما رواه «أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَىٰ، عن الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَسْبَاطِ بْنِ سَالِمٍ بَيَّاعِ الزُّطِّيِّ، قَالَ: سَأَلَ أَبُو عَبْدِ الله عليه السلام يَوْماً وَأَنَا عِنْدَهُ عَنْ مُعَاذٍ بَيَّاعِ الْكَرَابِيسِ فَقِيلَ: تَرَكَ التِّجَارَةَ فَقَالَ: (عَمَلُ الشَّيْطَانِ عَمَلُ الشَّيْطَانِ، مَنْ تَرَكَ التِّجَارَةَ ذَهَبَ ثُلُثَا عَقْلِهِ، أَمَا عَلِمَ أَنَّ رَسُولَ الله صلى الله عليه وآله قَدِمَتْ عِيرٌ مِنَ الشَّامِ فَاشْتَرَىٰ مِنْهَا وَاتَّجَرَ فَرَبِحَ فِيهَا مَا قَضَىٰ دَيْنَهُ)»(٢).

٩- وعن «عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ يَحْيَىٰ أَخِي دَارِمٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَحَدِهِمَا عليهما السلام، قَالَ: (الْحَيَاءُ وَالْإِيمَانُ مَقْرُونَانِ فِي قَرَنٍ، فَإِذَا ذَهَبَ أَحَدُهُمَا تَبِعَهُ صَاحِبُهُ)»(٣).

١٠- وعن «مُحَمَّد بْن يَحْيَىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام قَالَ: (شَهْرُ رَمَضَانَ ثَلَاثُونَ يَوْماً لَا يَنْقُصُ وَالله أَبَداً)»(٤).

قال الشَّيخ: «فَأَمَّا مَا رَوَاهُ ابْنُ رَبَاحٍ فِي كِتَابِ الصِّيَامِ مِنْ حَدِيثِ حُذَيْفَةَ بْنِ مَنْصُورٍ عَنْ مُعَاذِ بْنِ كَثِيرٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ الله عليه السلام: إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ إِنَّ رَسُولَ الله صلى الله عليه وآله صَامَ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْماً أَكْثَرَ مِمَّا صَامَ ثَلَاثِينَ، فَقَالَ: كَذَبُوا مَا صَامَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله إِلَىٰ أَنْ قُبِضَ أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثِينَ يَوْماً، وَلَا نَقَصَ شَهْرُ رَمَضَانَ مُنْذُ خَلَقَ اللهُ السَّمَاوَاتِ مِنْ ثَلَاثِينَ يَوْماً وَلَيْلَةً»(٥).

وروي من طريق آخر وهو «الْحَسَنُ بْنُ حُذَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ كَثِيرٍ قَالَ:

---

(١) تهذيب الأحكام، الطوسّي: ج٦، ص٣٢٩، ح٢٩.

(٢) تهذيب الأحكام، الطوسّي: ج٧، ص٤، ح١١.

(٣) الكافي، الكُلينيّ: ج٥، ص١٤٩، ح١٠.

(٤) الكافي، الكُلينيّ: ج٤، ص٧٩، ح٣.

(٥) الاستبصار، الطوسّي، ج٢، ص٦٥.

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ الله عليه السلام: إِنَّ النَّاسَ يَرْوُونَ أَنَّ رَسُولَ الله صلى الله عليه وآله صَامَ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْماً قَالَ: فَقَالَ لِي أَبُو عَبْدِ الله عليه السلام: (لَا وَالله مَا نَقَصَ شَهْرُ رَمَضَانَ مُنْذُ خَلَقَ الله السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْ ثَلَاثِينَ يَوْماً وَثَلَاثِينَ لَيْلَةً)»[١].

١١- وعن «أَحْمَد بْن عَبْدِ الله، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الله، عَنْ عَبْدَلِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ هَارُونَ بْنِ الْجَهْم، عَنِ الْكَاهِلِي، عَنْ مُعَاذٍ بَيَّاعِ الْأَكْسِيَةِ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ الله عليه السلام: (كَانَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله يَحْلُبُ عَنْزَ أَهْلِهِ)»[٢].

١٢- وعَنْ «صَفْوَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ مَنْصُورٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ الله عليه السلام: إِنَّ مُعَاذَ بْنَ كَثِيرٍ وَقَيْساً أَمَرَانِي أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ جَمَّالٍ حَمَلَ لَهُمْ مَتَاعاً بِأَجْرٍ، وَأَنَّهُ ضَاعَ مِنْهُ جَمَلٌ قِيمَتُهُ سِتُّمِائَةِ دِرْهَمٍ وَهُوَ طَيِّبُ النَّفْسِ لِغُرْمِهِ؛ لِأَنَّهَا صِنَاعَتُهُ قَالَ: (يَتَّهِمُونَهُ)؟، قُلْتُ: لَا، قَالَ: (لَا يُغَرِّمُونَهُ)»[٣].

١٣- ومرسلًا عن «مُعاذ بن كثير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: يا مُعاذ الكبائر سبع فينا أنزلت ومنا استخفت، وأكبر الكبائر الشِّرك بالله، وقتل النفس الَّتِي حَرَّمَ الله، وعُقُوق الوالدين، وقذف المُحصنات، وأكلُ مال اليتيم، والفرار من الزَّحف، وإنكار حقِّنا أهل البيت؛ فأمّا الشِّرك بالله فإنَّ الله قال فينا ما قال، وقال رسول الله صلى الله عليه وآله ما قال، فكذَّبوا الله وكذَّبوا رسوله، وأمّا قتل النفس التي حرم الله، فقد قتلوا الحُسين بن علي عليه السلام وأصحابه، وأمّا عُقُوق الوالدين؛ فإنَّ الله قال في كتابه «النَّبِيُّ أَوْلىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ» وهو أبٌ لهم، فقد عقُّوا رسول الله صلى الله عليه وآله في ذريته وأهل بيته، وأمّا قذف المحصنات، فقد قذفوا فاطمة عليها السلام علىٰ منابرهم، أمّا أكل مال اليتيم فقد ذهبوا بفيئنا في كتاب الله، وأمّا الفرار في الزَّحف فقد أعطوا أمير المؤمنين عليه السلام بيعتهم غير كارهين، ثُمَّ فروا عنه وخذلوه، وأمّا إنكار حقّنا فهذا ممّا لا يتعاجمون فيه»[٤].

---

(١) تهذيب الأحكام، الطوسّي: ج٤، ص١٦٨، ح٤٧٨.

(٢) الكافي، الكُلينيّ: ج٥، ص٨٦، ح٢.

(٣) تهذيب الأحكام، الطوسي: ج٧، ص١٢٩، ح٥٦٥.

(٤) تفسير العياشّي، محُمّد بن مسعود العياشّي: ج١، ص٢٣٧، ح١٠٥.

ومنه تلاحظ أنَّ الأسناد والسَّلاسل المذكور فيها مُعاذ بن كثير لا يشترك مُعاذ بن مسلم بها، ولا حتّىٰ في مورد واحد، فقد روىٰ مُعاذ بن مسلم نحو تسع أو عشر روايات:

١ – «عَنْهُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ سَيْفٍ الْكِنْدِيِّ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: أَدْخَلْتُ عُمَرَ أَخِي عَلَىٰ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام فَقُلْتُ لَهُ: هَذَا عُمَرُ أَخِي، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَسْمَعَ مِنْكَ شَيْئاً، فَقَالَ لَهُ: (سَلْ عَمَّا شِئْتَ)، فَقَالَ: أَسْأَلُكَ عَنِ الَّذِي لَا يَقْبَلُ الله مِنَ الْعِبَادِ غَيْرَهُ، وَلَا يَعْذِرُهُمْ عَلَىٰ جَهْلِهِ. فَقَالَ: (شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله، وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله، وَالصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ، وَصِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَالْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَحِجُّ الْبَيْتِ، وَالْإِقْرَارُ بِمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ الله جُمْلَةً، وَالِائْتِمَامُ بِأَئِمَّةِ الْحَقِّ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ). فَقَالَ عُمَرُ: سَمِّهِمْ لِي أَصْلَحَكَ الله، فَقَالَ: (عَلِيٌّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ وَعَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، وَالْخَيْرُ يُعْطِيهِ الله مَنْ يَشَاءُ). فَقَالَ لَهُ: فَأَنْتَ جُعِلْتُ فِدَاكَ؟ قَالَ: (هَذَا الْأَمْرُ يَجْرِي لِآخِرِنَا كَمَا يَجْرِي لِأَوَّلِنَا، وَلِمُحَمَّدٍ وَعَلِيٍّ فَضْلُهُمَا). قَالَ: فَأَنْتَ جُعِلْتُ فِدَاكَ؟ فَقَالَ: (هَذَا الْأَمْرُ يَجْرِي كَمَا يَجْرِي اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ). قَالَ: فَأَنْتَ جُعِلْتُ فِدَاكَ؟ قَالَ: (هَذَا الْأَمْرُ يَجْرِي كَمَا يَجْرِي حَدُّ الزَّانِي وَالسَّارِقِ). قَالَ: فَأَنْتَ جُعِلْتُ فِدَاكَ؟ قَالَ: (الْقُرْآنُ نَزَلَ فِي أَقْوَامٍ وَهِيَ تَجْرِي فِي النَّاسِ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ). قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ أَنْتَ لَتَزِيدُنِي عَلَىٰ أَمْرٍ»(١)

٢ – «عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ مُسْلِمٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: «اصْبِرُوا عَلَىٰ أَعْدَاءِ النِّعَمِ؛ فَإِنَّكَ لَنْ تُكَافِئَ مَنْ عَصَىٰ الله فِيكَ بِأَفْضَلَ مِنْ أَنْ تُطِيعَ الله فِيهِ»(٢).

ورواها «أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَىٰ الْعَطَّارُ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ عَبْدِ الله، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنِ الصَّادِقِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عليهما السلام قَالَ: اصْبِرْ عَلَىٰ أَعْدَاءِ النِّعَمِ؛ فَإِنَّكَ لَنْ تُكَافِيَ مَنْ

---

(١) المحاسن، البرقيّ: ج١، ص٢٨٨، ح٤٣٣.

(٢) الكافي، الكُلينيّ: ج٢، ص١١٠، ح١١.

عَصَىٰ الله فِيكَ بِأَفْضَلَ مِنْ أَنْ تُطِيعَ الله فِيهِ»[(١)].

ورواها والد الصدوق ﵀ قال: «حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ عَبْدِ الله قَالَ: حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الله ﵇ قَالَ: اصْبِرْ عَلَىٰ أَعْدَاءِ النِّعَمِ فَإِنَّكَ لَنْ تُكَافِيَ مَنْ عَصَىٰ الله فِيكَ بِأَفْضَلَ مِنْ أَنْ تُطِيعَ الله فِيهِ»[(٢)].

٣- وعن «مُحَمَّد بْن يَحْيَىٰ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَىٰ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الله ﵇، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: الرِّفْقُ يُمْنٌ وَالْخُرْقُ شُؤْمٌ»[(٣)].

٤- وعن «الْحُسَيْن بْن مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّىٰ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ سِنَانٍ، عَنْ مُعَاذِ الْفَرَّاءِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الله ﵇، قَالَ: الْغُلَامُ رَهْنٌ بِسَابِعِه بِكَبْشٍ، يُسَمَّىٰ فِيه ويُعَقُّ عَنْه، وقَالَ: إِنَّ فَاطِمَةَ ﵍ حَلَقَتْ ابْنَيْهَا وتَصَدَّقَتْ بِوَزْنِ شَعْرِهِمَا فِضَّةً»[(٤)].

٥- وعن «أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وسَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيه جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ سِنَانٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﵇، قَالَ: مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ قَائِماً فِي صَلَاتِه كَتَبَ الله لَه بِكُلِّ حَرْفٍ مِائَةَ حَسَنَةٍ، ومَنْ قَرَأَه فِي صَلَاتِه جَالِساً كَتَبَ الله لَه بِكُلِّ حَرْفٍ خَمْسِينَ حَسَنَةً، ومَنْ قَرَأَه فِي غَيْرِ صَلَاتِه كَتَبَ الله لَه بِكُلِّ حَرْفٍ عَشْرَ حَسَنَاتٍ.

قَالَ ابْنُ مَحْبُوبٍ: وقَدْ سَمِعْتُه عَنْ مُعَاذٍ عَلَىٰ نَحْوٍ مِمَّا رَوَاه ابْنُ سِنَانٍ»[(٥)].

٦- و- أيضًا - «عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ومُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً،

---

(١) الأمالي، الصدوق: ص٩٨، ح٥.

(٢) الخصال، الصدوق: ص٢٠، ح٧١.

(٣) الكافي، الكُلينيّ: ج٢، ص١١٩، ح٤.

(٤) الكافي، الكُلينيّ: ج٦، ص٢٥، ح٩.

(٥) الكافي، الكُلينيّ: ج٢، ص٦١١، ح١.

عَـنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِئَابٍ، عَنْ مُعَاذٍ،عَنْ زُرَارَةَ قَالَ: سَـأَلْتُه عَنْ رَجُلٍ مَاتَ وعَلَيْـه دَيْنٌ بِقَدْرِ ثَمَنِ كَفَنِه. فَقَالَ: يُجْعَـلُ مَا تَرَكَ فِي ثَمَنِ كَفَنِه إِلَّا أَنْ يَتَّجِرَ عَلَيْه بَعْضُ النَّاسِ فَيُكَفِّنَه، ويُقْضَىٰ مَا عَلَيْه مِمَّا تَرَكَ»(١).

٧- وعَن «مُحَمَّد بْن عَلِيٍّ مَاجِيلَوَيْهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُعَاذِبْنِ مُسْلِمٍ بَيَّاعِ الْهَرَوِيِّ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام فَذَكَرُوا الْوَجَعَ، فَقَالَ: دَاوُوا مَرْضَاكُـمْ بِالصَّدَقَـةِ، وَمَا عَلَـىٰ أَحَدِكُمْ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِقُوتِ يَوْمِـهِ إِنَّ مَلَكَ الْمَوْتِ يُرْفَعُ إِلَيْهِ الصَّكُّ بِقَبْضِ رُوحِ الْعَبْدِ فَيَتَصَدَّقُ، فَيُقَالُ لَهُ: رُدَّ عَلَيْهِ الصَّكَّ»(٢).

٨- وعَـن «أَحْمَـد بْن مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الْحَسَـنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ مُسْـلِمٍ، عَـنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَـىٰ السَّـابَاطِيِّ، قَالَ: قَالَ أَبُـو عَبْـدِ الله عليه السلام: كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْكَ مِنَ الشَّـكِّ فِي صَلَاتِـكَ فَاعْمَلْ عَلَىٰ الْأَكْثَرِ، قَالَ: فَـإِذَا انْصَرَفْتَ فَأَتِمَّ مَا ظَنَنْتَ أَنَّكَ نَقَصْتَ»(٣).

٩- وعَن «سَعْد بْن عَبْدِ الله، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ الْمُغِيرَةِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَـاذُ بْـنُ مُسْـلِمٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، قـال: (لَا تَدَعْ أَنْ تَقْرَأَ قُلْ هُـوَ الله أَحَدٌ، وَقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ فِي سَـبْعَةِ مَوَاطِنَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ، وَرَكْعَتَيِ الزَّوَالِ، وَالرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْـرِبِ، وَالرَّكْعَتَيْنِ فِي أَوَّلِ صَلَاةِ اللَّيْلِ، وَرَكْعَتَيِ الْإِحْـرَامِ، وَرَكْعَتَيِ الْفَجْرِ إِذَا أَصْبَحْتَ بِهَا، وَرَكْعَتَيِ الطَّوَافِ)»(٤).

ورواها - أيضًا - «عَلِيّ بْن إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيه، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ الْمُغِيرَةِ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَاذُ بْنُ مُسْـلِمٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام أَنَّه قَالَ: (لَا تَدَعْ أَنْ تَقْرَأَ بِقُلْ هُوَ الله أَحَدٌ، وقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ فِي سَبْعِ مَوَاطِنَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ، ورَكْعَتَيِ الزَّوَالِ، ورَكْعَتَيْنِ بَعْدَ

---

(١) الكافي، الكُليني: ج٧، ص٢٣، ح٢.

(٢) ثواب الأعمال وعقاب الأعمال، الصدوق: ص١٣٩.

(٣) تهذيب الأحكام، الطوسي: ج٢، ص١٩٣، ح٧٦٢.

(٤) الخصال، الصدوق: ج٢، ص٣٤٧، ح٢٠.

الْمَغْـرِبِ، ورَكْعَتَيْنِ مِنْ أَوَّلِ صَلَاةِ اللَّيْلِ، ورَكْعَتَيِ الإِحْـرَامِ والْفَجْرِ إِذَا أَصْبَحْتَ بِهَا، ورَكْعَتَيِ الطَّوَافِ...)»[١].

وهي نظير ما رواه «سُـلَيْمَانَ بْنِ سُـفْيَانَ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ مُسْـلِمٍ، قَالَ: قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ الله عليه السلام: (اقْرَأْ فِي الرَّكْعَتَيْنِ لِلطَّوَافِ قُلْ هُوَ الله أَحَدٌ، وَقُلْ يا أَيُّهَا الْكافِرُونَ)»[٢].

١٠- وعـن «مُحَمَّدُ بْـنُ عَلِيِّ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَن الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ الْمُغِيـرَةِ، عَنْ مُعَاذٍ الْهَرَّاءِ - وَكَانَ أَبُو عَبْدِ الله عليه السلام يُسَـمِّيهِ النَّحْـوِيَّ - قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ الله عليه السلام: إِنِّي أَجْلِسُ فِي الْمَسْـجِدِ فَيَأْتِينِي الرَّجُلُ، فَإِذَا عَرَفْتُ أَنَّهُ يُخَالِفُكُمْ أَخْبَرْتُهُ بِقَوْلِ غَيْرِكُمْ، وَإِذَا كَانَ مِمَّنْ لَا أَدْرِي أَخْبَرْتُهُ بِقَوْلِكُمْ وَقَوْلِ غَيْرِكُمْ فَيَخْتَارُ لِنَفْسِهِ، وَإِذَا كَانَ مِمَّنْ يَقُولُ بِقَوْلِكُمْ أَخْبَرْتُهُ بِقَوْلِكُمْ فَقَالَ: (رَحِمَكَ الله هَكَذَا فَاصْنَعْ)»[٣].

فلا يوجد اتّحاد في سلسـلة سنديّة واحدة بين عنواني: مُعاذ بن مُسلم بياع الهرويّ، ومُعاذ بن كثير بيّاع الأكسية المختلفة، فلا قرينة سنديّة في المقام وإن كانا من طبقة واحدة. ومن مطالعة روايات العنوانين لا تجد قرينة سياق مشتركة للعنوانين، فلا مناص من القول بكونهما رجلين، وليسا رجلًا واحدًا، وإن ذكر في أسناد الصدوق ذلك، فإنَّ التفرد فيه وعدم ذكر أحد لذلك مع أنَّ مُعاذ بن مُسلم من المشاهير، فكيف لم يذكر أحد أنَّه يسمىٰ - أيضًا - مُعاذ بن كثير؟

المبحث الثاني: أحوال مُعاذ بن كثير

لن نجد في كتب الرِّجال إلّا ما حكاه البرقيّ، حيث قال: «مُعاذ بن كثير بيّاع الأكسية، كوفيّ». وما حكاه الشَّيخ فقال نظير ما ذكر البرقيّ: «مُعاذ بن كثير الكسائيّ الكوفيّ».

نعم عن المفيد في الإرشاد: «من شيوخ أصحاب أبي عبد الله وخاصته وبطانته وثقاته

---

(١) الكافي، الكُلينيّ: ج٣، ص٣١٦، ح٢٢.

(٢) تهذيب الأحكام، الطوسّي: ج٥، ص١٣٦، ح٤٤٩.

(٣) تهذيب الأحكام، الطوسّي: ج٥، ص١٣٦، ح٤٤٩.

الفقهـاء الصالحين – رضوان الله عليهم – المُفضّل بن عُمر الجُعفيّ، ومُعاذ بن كثير، وعبـد الرَّحمن بـن الحجّاج، والفيض بن المُختار، ويعقُوب السـرّاج، وسُـليمان بن خالد، وصفوان الجمّال».

وفي توثيقات المفيد في الإرشاد كلام يجعله مؤشّرًا علىٰ الوثاقة، وليس دليلًا كافيًا إلّا أنْ تدلّ قرينة مساعدّة علىٰ ذلك، وبتتبّع سيرة الرجل الروائيّة نجد أنَّ رواية الثلاثين يومًا تمثّل مضمونًا مستهجنًا، ولكن الرواية غير مأمونة الانتساب إليه، بل وإلىٰ كتاب حذيفة، كما نبه الشَّيخ الطوسيّ.

أمّا الرواية الخامسـة في الأنفال ونحو ذلك فهي ضعيفة السَّـند إليه، إضافةً إلىٰ أنَّنا نرىٰ أنَّ هناك شرحًا أضيف إليها، كما يبدو من عبارات الرواية.

وعلىٰ كلٍّ تقدير، فلا يظهر مفهوم غريب في ما صحّ إليه من روايات، بل ويظهر ممّا رواه أنَّه ممّن كان علىٰ هذا الأمر، وأنَّه كان تاجرًا موسرًا.

أمّا محيطه الروائي الذي يُفيد في نحو كشـفٍ لحال الرَّجل بحسـب خلطائه، فتجد أنَّ سلاسل تلامذته تؤشّر بنحو من الإيجاب، فيروي ابن أبي عُمير بواسطة أبي أيُّوب الخزَّاز عنه، وهو تسلسـل من كبار ثقات الأصحاب من السادسـة والخامسة وإن كان فيه سـقط كما سـيتبين، وعن مرازم بن حكيم هو – أيضًا – من ثقات الخامسة، وتجد أنَّ مُحمّد بن سـنان يروي عنه بواسـطة حمَّاد بن أبي طلحة، وهو – أيضًا – ثقة، وهو من مشايخ صفوان بن يحيىٰ.

نعم، روىٰ عنه يحيىٰ أخي دارم ولا وثوق بهذا، فالرَّجل ممّن لم يدركه كما أحدس، وروىٰ عنـه المُفضّل بن صالح، وهـو ضعيف. أمّا حذيفة فمع البناء علىٰ وثاقته، لكن فيه كلام.

وعلـىٰ كلٍّ تقديـر فرواياته الواصلة أغلبها من طرق الثِّقـات، وهو ممّن يروي جلّ رواياتـه – إنْ لـم يكن كلّها – عـن أبي عبد الله عليه السلام. فالمحيط الروائي مقبول ويؤشـر بنحو الايجاب.

أمَّا في كتب العامّة فلا نجد لمُعاذ بن كثير ذكرًا فيها، مع أنَّ أغلب مَن يكون في طبقته من المتوسّطين بين الرابعة والخامسة يمكن أنَّ نجد لهم ذكرًا في كتب الفريقين، ولعلَّ سبب ذلك كونه ليس من أهل الرواية والحديث، وإنَّما جاءت رواياته عن طريق أصحابنا من أهل الخامسة في كتبهم، ويؤكّد هذا أنَّ أصحابنا لم يذكروه في فهارس المصنِّفين والمؤلِّفين، بل ذكروه في كتب الرِّجال، وأنَّه كان بيّاعًا للأكسية والكرابيس.

وعلىٰ كلِّ تقدير، فالرجل ممّن يمكن الاعتماد عليه، ولا مؤشر للريبة منه، بمساعدّة قول المفيد وسيرته الروائيّة والمحيطين به.

تحقيق الصدور:

وصف العلّامة المجلسيّ - قُدّست نفسه - سندها بـ«الضعيف»[(١)]، والضعف ظاهر بـ(أبي جميلة) المعروف عندهم بالوضع والكذب.

وكرّر الكُلينيّ الجزء الأخير من الرواية في نفس الكتاب عن «عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ، عَنْ ثُبَيْتٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَسْأَلُ اللهَ الَّذِي رَزَقَ أَبَاكَ مِنْكَ هَذِهِ الْمَنْزِلَةَ أَنْ يَرْزُقَكَ مِنْ عَقِبِكَ قَبْلَ الْمَمَاتِ مِثْلَهَا، فَقَالَ: (قَدْ فَعَلَ اللهُ ذَلِكَ). قَالَ: قُلْتُ: مَنْ هُوَ جُعِلْتُ فِدَاكَ؟ فَأَشَارَ إِلَىٰ الْعَبْدِ الصَّالِحِ وَهُوَ رَاقِدٌ. فَقَالَ: (هَذَا الرَّاقِدُ، وَهُوَ غُلَامٌ)»[(٢)].

روىٰ الصفّار عن «مُحَمَّد بْن الْحُسَيْنِ، عَنْ مُوسَىٰ بْنِ سَعْدَانَ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ قَاسِمٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ سِنَانٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ الله عليه السلام يَقُولُ: (إِنَّ جَبْرَئِيلَ أَتَىٰ رَسُولَ الله بِصَحِيفَةٍ مَخْتُومَةٍ بِسَبْعِ خَوَاتِيمَ مِنْ ذَهَبٍ، وَأَمَرَ إِذَا حَضَرَهُ أَجَلُهُ أَنْ يَدْفَعَهَا إِلَىٰ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فَيَعْمَلُ بِمَا فِيهِ، وَلَا يَجُوزُهُ إِلَىٰ غَيْرِهِ، وَأَنْ يَأْمُرَ كُلَّ وَصِيٍّ مِنْ بَعْدِهِ أَنْ يَفُكَّ خَاتَمَهُ، وَيَعْمَلَ بِمَا فِيهِ وَلَا يَجُوزَ غَيْرَهُ)»[(٣)].

---

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسيّ: ج٣، ص١٨٨.

(٢) الكافي، الكُلينيّ: ج١، ص٣٠٨، ح٢.

(٣) بصائر الدرجات، محمّد بن الحسن الصفّار: ص١٤٦، ح٢٤.

وما رواه النجاشيّ في كتابه عن «ابن عقدة، قال: قال أبو العبّاس بن سعيد: حدّثنا جعفر بن عبد الله، قال: حدّثنا ابن أبي عُمير، عن أبي أيّوب، عن أبي بصير، قال: حدّثني ثبيت، قال: قال مُعاذ بن كثير: كنت مع أبي عبد الله عليه السلام ذات ليلة، فقلت له: هل كان أحد عند أبيك مثلك؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام: لا، وذكر الحديث»[١]. فالسَّند فيه بعض الاضطراب أو الغرابة، وسند الكُلينيّ خال منهما.

وروىٰ الصفّار - أيضًا - عن «مُحَمَّد بْن الْحُسَيْنِ، عَنْ مُوسَىٰ بْنِ سَعْدَانَ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ سِنَانٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ الله عليه السلام يَقُولُ: إِنَّ جَبْرَئِيلَ أَتَىٰ رَسُولَ الله صلى الله عليه وآله بِصَحِيفَةٍ مَخْتُومَةٍ بِسَبْعِ خَوَاتِيمَ مِنْ ذَهَبٍ، وَأَمَرَهُ إِذَا حَضَرَهُ أَجَلُهُ أَنْ يَدْفَعَهَا إِلَىٰ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام فَيَعْمَلَ بِمَا فِيهَا، وَلَا يَجُوزُهُ إِلَىٰ غَيْرِهِ)»[٢].

وتصحيف قفزة العين واضحة في سند الصفّار الثاني بعد ملاحظة السَّند الأوّل، فسقط اسم (عبد الله بن القاسم) من سند الرواية الثانية، وعبد الله بن القاسم في هذا الموضع هو الحضرميّ الذي قال عنه النجاشيّ: «كذَّاب غالٍ، يروي عن الغلاة، لا خير فيه، ولا يعتّد بروايته».

وموسىٰ بن سعدان هو الآخر ضعيف، غالٍ، فالرواية لا يعتمد عليها البتة. ومتن الرواية الأولىٰ هو الأتم من الثانية؛ لنقص الذيل الذي يؤثر في المعنىٰ، لكنَّ تحديد الخواتيم بالسبعة غريب - أيضًا - لا يتوافق مع روايات الوصيّة والخواتيم وفكها الأخرىٰ، فهي مضطربة سندًا ومتنًا.

أمّا والد الشَّيخ الصدوق، فقد روىٰ في الإمامة والتبصرة عن «عَبْد الله بن جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ الْهَاشِمِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ قَيْسٍ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ سَمَاعَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سَمَاعَةَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: نَزَلَ جَبْرَئِيلُ عَلَىٰ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله بِصَحِيفَةٍ مِنَ السَّمَاءِ، لَمْ يُنْزِلِ الله كِتَاباً مِثْلَهَا قَطُّ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ، فِيهِ خَوَاتِيمُ مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَ

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي: ص١١٨، ت٣٠١.

(٢) بصائر الدرجات، محمّد بن الحسن الصفّار: ص١٥٠، ح١٧.

لَـهُ: يَـا مُحَمَّدُ، هَذِهِ وَصِيَّتُكَ إِلَـىٰ النَّجِيبِ مِنْ أَهْلِكَ، قَالَ لَهُ: يَـا جَبْرَئِيلُ، مَنِ النَّجِيبُ مِنْ أَهْلِي؟

قَالَ: عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام، مُرْهُ إِذَا تُوُفِّيتَ: أَنْ يَفُكَّ خَاتَماً ثُمَّ يَعْمَلَ بِمَا فِيهِ.

فَلَمَّا قُبِضَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله، فَكَّ عَلِيٌّ خَاتَماً ثُمَّ عَمِلَ بِمَا فِيهِ مَا تَعَدَّاهُ، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَىٰ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عليهما السلام، فَفَكَّ خَاتَماً وَعَمِلَ بِمَا فِيهِ مَا تَعَدَّاهُ، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَىٰ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عليهما السلام، فَفَكَّ خَاتَماً، فَوَجَدَ فِيهِ: اخْرُجْ بِقَوْمٍ إِلَىٰ الشَّهَادَةِ لَهُمْ مَعَكَ، وَاشْرِ نَفْسَكَ لِلهِ، فَعَمِلَ بِمَا فِيهَا مَا تَعَدَّاهُ، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَىٰ رَجُلٍ بَعْدَهُ فَفَكَّ خَاتَماً، فَوَجَدَ فِيهِ: أَطْرِقْ، وَاصْمُتْ وَالْزَمْ مَنْزِلَكَ، وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَىٰ رَجُلٍ بَعْدَهُ، فَفَكَّ خَاتَماً فَوَجَدَ فِيهِ: أَنْ حَدِّثِ النَّاسَ وَأَفْتِهِمْ، وَانْشُرْ عِلْمَ آبَائِكَ، فَفَعَلَ بِمَا فِيهِ مَا تَعَدَّاهُ.

ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَىٰ رَجُلٍ بَعْدَهُ، فَفَكَ خَاتَماً، فَوَجَدَ فِيهِ: أَنْ حَدِّثِ النَّاسَ وَأَفْتِهِمْ، وَصَدِّقْ أَبَاكَ وَلَا تَخَافَنَّ أَحَداً إِلَّا اللهَ، فَإِنَّكَ فِي حِرْزٍ مِنَ اللهِ وَضَمَانٍ. وَهُوَ يَدْفَعُهَا إِلَىٰ رَجُلٍ مِنْ بَعْدِهِ. وَيَدْفَعُهَا مَنْ بَعْدَهُ إِلَىٰ مَنْ بَعْدَهُ، إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ»[1].

ورواهـا الصدوق عن «أبيه – رحمه الله – قال: حدّثنا عَبْد اللهِ بْن جَعْفَرٍ الْحِمْيَرِيّ، عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ الْهَاشِمِيِّ، عَـنْ عُبَيْدِ بْـنِ قَيْسٍ الْأَنْصَـارِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَـنُ بْنُ سَـمَاعَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَـالَ: (نَزَلَ جَبْرَئِيلُ عليه السلام عَلَىٰ رَسُـولِ اللهِ صلى الله عليه وآله بِصَحِيفَةٍ مِنَ السَّـمَاءِ لَمْ يُنْزِلِ اللهُ تَعَالَىٰ كِتَاباً قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ وَفِيهِ خَوَاتِيمُ مِنَ الذَّهَبِ، فَقَالَ لَهُ: يَا مُحَمَّدُ هَذِهِ وَصِيَّتُكَ إِلَىٰ النَّجِيبِ مِنْ أَهْلِكَ، فَقَالَ لَهُ: يَا جَبْرَئِيلُ مَنِ النَّجِيبُ مِنْ أَهْلِي؟ قَـالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِـي طَالِبٍ: مُرْهُ إِذَا تُوُفِّيـتَ أَنْ يَفُكَّ خَاتَمَهَا وَيَعْمَلَ بِمَـا فِيهِ، فَلَمَّا قُبِضَ رَسُـولُ اللهِ صلى الله عليه وآله فَكَّ عَلِيٌّ عليه السلام خَاتَماً ثُمَّ عَمِلَ بِمَا فِيهِ وَمَا تَعَدَّاهُ، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَىٰ الْحَسَـنِ بْنِ عَلِيٍّ عليهما السلام فَفَكَّ خَاتَماً وَعَمِلَ بِمَا فِيهِ وَمَا تَعَدَّاهُ، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَىٰ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عليهما السلام فَفَكَّ خَاتَماً فَوَجَدَ فِيهِ: اخْرُجْ بِقَوْمٍ إِلَىٰ الشَّـهَادَةِ لَهُمْ مَعَكَ واشْرِ نَفْسَكَ للهِ، فَعَمِلَ بِمَا فِيـهِ وَمَا تَعَدَّاهُ، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَىٰ رَجُلٍ بَعْدَهُ فَفَكَّ خَاتَماً فَوَجَدَ فِيهِ: أَطْرِقْ وَاصْمُتْ وَالْزَمْ

---

(١) الإمامة والتبصرة، علّي ابن بابويه القمّيّ: ص٣٨، ح٢٠.

مَنْزِلَـكَ وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَـكَ الْيَقِينُ، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَىٰ رَجُلٍ بَعْـدَهُ فَفَكَّ خَاتَمـاً فَوَجَدَ فِيهِ: أَنْ حَدِّث النَّاسَ وَأَفْتِهِمْ وَانْشُرْ عِلْمَ آبَائِكَ، فَعَمِلَ بِمَا فِيهِ وَمَا تَعَدَّاهُ، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَىٰ رَجُـلٍ بَعْدَهُ فَفَكَّ خاتَمـاً فَوَجَدَ فِيـهِ: أَنْ حَدِّثِ النَّاسَ وَأَفْتِهِمْ وَصَدِّقْ آبَاءَكَ وَلَا تَخَافَنَّ إِلَّا اللهَ، فَإِنَّـكَ فِي حِرْزٍ مِـنَ اللهِ وَضَمَانٍ، وَهُوَ يَدْفَعُهَا إِلَىٰ رَجُلٍ بَعْدَهُ وَيَدْفَعُهَا مَنْ بَعْدَهُ إِلَىٰ مَنْ بَعْدَهُ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ)»(١).

وتلاحظ تصحيف قفزة العين في سـند الصدوق عن والده، فكتب عن (الحسن بن سَمَاعة)، والصواب عن (الحسن بن سَمَاعة، عن جعفر بن مُحمّد بن سَمَاعة).

و- أيضًـا - روىٰ الصـدوق في أماليـه الروايـة عن شـيخه «مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَـنِ بْنِ أَحْمَـدَ بْـنِ الْوَلِيدِ -رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِ- قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُسَـيْنُ بْنُ الْحَسَـنِ بْـنِ أَبَانٍ، عَنِ الْحُسَـيْنِ بْنِ سَـعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ [الْحَسَنِ] الْكِنَانِيِّ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ الصَّـادِقِ عليه السلام، قَالَ: (إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنْـزَلَ عَلَىٰ نَبِيِّهِ صلى الله عليه وآله كِتَاباً قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَهُ الْمَوْتُ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، هَذَا الْكِتَابُ وَصِيَّتُكَ إِلَىٰ النَّجِيبِ مِنْ أَهْلِكَ، فَقَالَ: وَمَنِ النَّجِيبُ مِنْ أَهْلِـي يَـا جَبْرَئِيلُ؟ فَقَالَ: عَلِيُّ بْنُ أَبِـي طَالِبٍ، وَكَانَ عَلَىٰ الْكِتَـابِ خَوَاتِيمُ مِنْ ذَهَبٍ، فَدَفَعَـهُ النَّبِـيُّ إِلَىٰ عَلِيٍّ عليه السلام وَأَمَرَهُ أَنْ يَفُكَّ خَاتَمـاً مِنْهَا وَيَعْمَلَ بِمَا فِيهِ، فَفَكَّ عليه السلام خاتَما وَعَمِلَ بِمَا فِيهِ، ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَىٰ ابْنِهِ الْحَسَـنِ عليه السلام فَفَكَّ خَاتَمـاً وَعَمِلَ بِمَا فِيهِ، ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَىٰ الْحُسَـيْنِ عليه السلام فَفَكَّ خَاتَمـاً فَوَجَدَ فِيهِ: أَنِ اخْرُجْ بِقَوْمٍ إِلَىٰ الشَّـهَادَةِ، فَلَا شَهَادَةَ لَهُمْ إِلَّا مَعَكَ، وَاشْتَرِ نَفْسَكَ للهِ عَزَّ وَجَلَّ فَفَعَلَ، ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَىٰ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليهما السلام فَفَكَّ خَاتَمـاً فَوَجَـدَ فِيهِ: اصْمُتْ وَالْزَمْ مَنْزِلَـكَ وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِيـنُ فَفَعَلَ، ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَىٰ مُحَمَّـدِ بْنِ عَلِـيٍّ عليهما السلام فَفَكَّ خَاتَمـاً فَوَجَدَ فِيهِ: حَدِّثِ النَّـاسَ وَأَفْتِهِمْ وَلَا تَخَافَنَّ إِلَّا اللهَ؛ فَإِنَّهُ لَا سَـبِيلَ لِأَحَدٍ عَلَيْكَ، ثُـمَّ دَفَعَهُ إِلَيَّ فَفَكَكْتُ خَاتَمـاً فَوَجَـدْتُ فِيهِ: حَدِّثِ النَّاسَ وَأَفْتِهِمْ وَانْشُـرْ عُلُومَ أَهْلِ بَيْتِكَ وَصَدِّقْ آبَاءَكَ مِنَ الصَّالِحِينَ، وَلَا تَخَافَنَّ أَحَداً إِلَّا اللهَ، وَأَنْتَ فِي حِرْزٍ وَأَمَانٍ فَفَعَلْتُ، ثُمَّ أَدْفَعُهُ إِلَىٰ مُوسَـىٰ بْنِ جَعْفَرٍ، وَكَذَلِكَ يَدْفَعُهُ مُوسَـىٰ إِلَىٰ الَّذِي مِنْ بَعْدِهِ، ثُمَّ كَذَلِكَ أَبَداً إِلَىٰ قِيَامِ الْمَهْدِيِّ عليه السلام)»(٢).

---

(١) علل الشرائع، الصدوق: ج١، ص١٧١.

(٢) الأمالي، الصدوق: ص٤٠١، ح٢.

وكذلك رواها عن شيخه ابن الوليد عن ثلاثة من أعاظم مشايخ ابن الوليد، فقال: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ رضي الله عنه قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ وَسَعْدُ بْنُ عَبْدِ الله وَعَبْدُ الله بْنُ جَعْفَرٍ الْحِمْيَرِيُّ جَمِيعاً، قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَىٰ بْنِ عُبَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ الْهَاشِمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ بْنُ نَفِيسٍ الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: أَخبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ سَمَاعَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: (نَزَلَ جَبْرَئِيلُ عليه السلام عَلَىٰ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله بِصَحِيفَةٍ مِنَ السَّمَاءِ لَمْ يُنْزِلِ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ مِنَ السَّمَاءِ كِتَاباً مِثْلَهَا قَطُّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا، مَخْتُوماً فِيهِ خَوَاتِيمُ مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ لَهُ: يَا مُحَمَّدُ هَذِهِ وَصِيَّتُكَ إِلَىٰ النَّجِيبِ مِنْ أَهْلِكَ، قَالَ: يَا جَبْرَئِيلُ وَمَنِ النَّجِيبُ مِنْ أَهْلِي؟ قَالَ: عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، مُرْهُ إِذَا تُوُفِّيتَ أَنْ يَفُكَّ خَاتَماً مِنْهَا وَيَعْمَلَ بِمَا فِيهِ، فَلَمَّا قُبِضَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله فَكَّ عَلِيٌّ عليه السلام خَاتَماً، ثُمَّ عَمِلَ بِمَا فِيهِ مَا تَعَدَّاهُ، ثُمَّ دَفَعَ الصَّحِيفَةَ إِلَىٰ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عليهما السلام فَفَكَّ خَاتَماً وَعَمِلَ بِمَا فِيهِ مَا تَعَدَّاهُ، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَىٰ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عليهما السلام فَفَكَّ خَاتَماً فَوَجَدَ فِيهِ: أَنِ اخْرُجْ بِقَوْمٍ إِلَىٰ الشَّهَادَةِ لَا شَهَادَةَ لَهُمْ إِلَّا مَعَكَ، وَاشْرِ نَفْسَكَ لله عَزَّ وَجَلَّ، فَعَمِلَ بِمَا فِيهِ مَا تَعَدَّاهُ، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَىٰ رَجُلٍ بَعْدَهُ فَفَكَّ خَاتَماً فَوَجَدَ فِيهِ: أَطْرِقْ وَاصْمُتْ وَالْزَمْ مَنْزِلَكَ وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَىٰ رَجُلٍ بَعْدَهُ فَفَكَّ خَاتَماً فَوَجَدَ فِيهِ أَنْ حَدِّثِ النَّاسَ وَأَفْتِهِمْ وَانْشُرْ عِلْمَ آبَائِكَ وَلَا تَخَافَنَّ أَحَداً إِلَّا اللهَ؛ فَإِنَّكَ فِي حِرْزِ الله وَضَمَانِهِ وَأَمَرَ بِدَفْعِهَا فَدَفَعَهَا إِلَىٰ مَنْ بَعْدَهُ، وَيَدْفَعُهَا مَنْ بَعْدَهُ إِلَىٰ مَنْ بَعْدَهُ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ)»(١).

وروىٰ كاتب الكُلينيّ وتلميذه الخصيص مُحمّد بن إبراهيم النُّعمانيّ المتوفّىٰ (٣٨٠هـ) في الغيبة، عن شيخه «عَلِيّ بْن أَحْمَدَ الْبَنْدَنِيجِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ الله بْنِ مُوسَىٰ الْعَلَوِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الله جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: (الْوَصِيَّةُ نَزَلَتْ مِنَ السَّمَاءِ عَلَىٰ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله كِتَاباً مَخْتُوماً وَلَمْ يُنْزَلْ عَلَىٰ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله كِتَابٌ مَخْتُومٌ إِلَّا الْوَصِيَّةُ، فَقَالَ جَبْرَئِيلُ عليه السلام: يَا مُحَمَّدُ هَذِهِ وَصِيَّتُكَ فِي أُمَّتِكَ إِلَىٰ أَهْلِ بَيْتِكَ، فَقَالَ

(١) كمال الدين وتمام النعمة، الصدوق: ص٢٣١، ح٣٥.

رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَيُّ أَهْلِ بَيْتِي يَا جَبْرَئِيلُ؟ فَقَالَ: نَجِيبُ اللهِ مِنْهُمْ، وَذُرِّيَّتُهُ لِيُوَرِّثَكَ عِلْمَ النُّبُوَّةِ قَبْلَ إِبْرَاهِيمَ، وَكَانَ عَلَيْهَا خَوَاتِيمُ، فَفَتَحَ عَلِيٌّ عليه السلام الْخَاتَمَ الأَوَّلَ وَمَضَىٰ لِمَا أُمِرَ فِيهِ، ثُمَّ فَتَحَ الْحَسَنُ عليه السلام الْخَاتَمَ الثَّانِيَ وَمَضَىٰ لِمَا أُمِرَ بِهِ، ثُمَّ فَتَحَ الْحُسَيْنُ عليه السلام الْخَاتَمَ الثَّالِثَ فَوَجَدَ فِيهِ: أَنْ قَاتِلْ وَاقْتُلْ وَتُقْتَلُ، وَاخْرُجْ بِقَوْمٍ لِلشَّهَادَةِ لَا شَهَادَةَ لَهُمْ إِلَّا مَعَكَ فَفَعَلَ، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَىٰ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليهما السلام وَمَضَىٰ فَفَتَحَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْخَاتَمَ الرَّابِعَ فَوَجَدَ فِيهِ أَنْ أَطْرِقْ وَاصْمُتْ لِمَا حُجِبَ الْعِلْمُ، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَىٰ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عليهما السلام فَفَتَحَ الْخَاتَمَ الْخَامِسَ فَوَجَدَ فِيهِ أَنْ فَسِّرْ كِتَابَ اللهِ تَعَالَىٰ وَصَدِّقْ أَبَاكَ، وَوَرِّثِ ابْنَكَ الْعِلْمَ، وَاصْطَنِعِ الأُمَّةَ، وَقُلِ الْحَقَّ فِي الْخَوْفِ وَالأَمْنِ، وَلَا تَخْشَ إِلَّا اللهَ فَفَعَلَ، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَىٰ الَّذِي يَلِيهِ) فَقَالَ: مُعَاذُ بْنُ كَثِيرٍ فَقُلْتُ لَهُ: وَأَنْتَ هُوَ؟ فَقَالَ: (مَا بِكَ فِي هَذَا إِلَّا أَنْ تَذْهَبَ يَا مُعَاذُ فَتَرْوِيَهُ عَنِّي، نَعَمْ، أَنَا هُوَ حَتَّىٰ عَدَّدَ عَلَيَّ اثْنَيْ عَشَرَ اسْماً) ثُمَّ سَكَتَ، فَقُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ فَقَالَ: (حَسْبُكَ)»[1].

ورواية شيخ النُّعماني تختلف عن رواية شيخه الكُلينيّ، خاصّة آخرها وهو مؤثّر جدّاً في المضمون.

وعلىٰ كلِّ تقدير، فلا وثوق بما رواه البندنيجي.

وتقرير الحال في رواية الوصية والخواتيم أنَّ هناك مضمونًا إجماليّاً ثابتاً من تضافر الأسناد إلىٰ مُعاذ بن كثير وجعفر بن سَمَاعة مع الاختلاف في بعض الحيثيّات، وهذه الرواية المرويّة عن مُعاذ بن كثير نقلها الثِّقات بطريقين عن مُعاذ، أحدهما مجهول وهو (ثبيت)، والآخر ضعيف وهو (المُفضّل بن صالح أبي جميلة)، فلا مانع من الاعتماد علىٰ نقلهما معًا عنه، خاصّة أنّه نقلها عنهما مجموعة عظيمة ومتكثِّرة من الثِّقات، فالوثوق بصدورها ممكن.

---

(١) الغيبة، النعمانّي: ص٥٢، ح٣.

٢/٧٤٣ . أَحْمَدُ بْنُ مُحمّد وَمُحمّد بْنُ يَحيىٰ، عَنْ مُحمّد بْنِ الحُسين[١]، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحمّد، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الكناني، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ نَجِيحِ الْكِنْدِيِّ، عَنْ مُحمّد بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ الْعُمَرِيِّ[٢]، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللهَ -عَزَّ وَجَلَّ- أَنْزَلَ عَلىٰ نَبِيِّهِ صلى الله عليه وآله كِتَاباً قَبْلَ وَفَاتِهِ، فَقَالَ: يَا مُحمّد، هٰذِهِ وَصِيَّتُكَ إِلَى النُّجَبَةِ[٣] مِنْ أَهْلِكَ، قَالَ: وَمَا[٤] النُّجَبَةُ يَا جَبْرَئِيلُ؟ فَقَالَ: عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَوُلْدُهُ عليهم السلام. وَكَانَ عَلَى الْكِتَابِ خَوَاتِيمُ مِنْ ذَهَبٍ، فَدَفَعَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله إِلىٰ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، وَأَمَرَهُ أَنْ يَفُكَّ خَاتَماً مِنْهُ، وَيَعْمَلَ بِمَا فِيهِ، فَفَكَّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام خَاتَماً، وَعَمِلَ بِمَا فِيهِ. ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَى ابْنِهِ الْحَسَنِ عليه السلام، فَفَكَّ خَاتَماً[٥]، وَعَمِلَ بِمَا فِيهِ. ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَى الحُسين عليه السلام، فَفَكَّ خَاتَماً[٦]، فَوَجَدَ فِيهِ: أَنِ اخْرُجْ بِقَوْمٍ إِلَى الشَّهَادَةِ؛ فَلَا شَهَادَةَ لَهُمْ إِلَّا مَعَكَ، وَاشْرِ[٧] نَفْسَكَ لله[٨] عَزَّ وَجَلَّ؛ فَفَعَلَ. ثُمَّ دَفَعَهُ إِلىٰ عَلِيِّ بْنِ الحُسين عليهما السلام، فَفَكَّ خَاتَماً، فَوَجَدَ

---

(١) تقدّم نظير السّند في ح٤٤٦ و٥٤٢ و٦٨٠. واستظهرنا في الجميع صحّة «محمّد بن الحسن». كما ورد على الصواب في ح٦٢٨ و٧١٣ و١٢٥٨.

(٢) في «ألف، ض، و، بر»: «محمّد بن أحمد بن عبد الله العمري». وفي «بس»: «أحمد بن محمّد بن عبيد الله العمري». والرجل مجهول لم نعرفه.

(٣) قال الجوهريّ: رجل نجيب، أي: كريم بيّن النجابة، والنُجَبَةُ مثال الهُمَزَة: النجيب. وفي مرآة العقول: «النُجَبَةُ - بضمّ النون وفتح الجيم - مبالغة في النَجيب». راجع: الصحاح: ج١، ص٢٢٢ (نجب).

(٤) في «بر»: «ومن».

(٥) في «ف»: - «ففكّ خاتماً».

(٦) في الوافي: «لعلّ الخواتيم كانت متفرّقة في مطاوي الكتاب بحيث كلّما نشرت طائفة من مطاويه انتهى النشر إلى خاتم يمنع من نشر ما بعدها من المطاوي إلاّ أن يفضّ الخاتم».

(٧) في حاشية «ض» والأمالي للصدوق: «اشتر». وفي حاشية «بر»: «بع».

(٨) في «ج»: «الله».

فِيهِ: أَنْ أَطْرِقْ[١] وَاصْمُتْ، وَالْزَمْ مَنْزِلَكَ، وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ؛ فَفَعَلَ. ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَىٰ ابْنِهِ[٢] مُحمّد بْنِ عَلِيٍّ عليهما السلام، فَفَكَّ خَاتَماً، فَوَجَدَ فِيهِ[٣]: حَدِّثِ النَّاسَ وَأَفْتِهِمْ، وَ[٤] لاَ تَخَافَنَّ إِلاَّ اللهَ - عَزَّ وَجَلَّ -، فَإِنَّهُ لاَ سَبِيلَ لِأَحَدٍ عَلَيْكَ؛ فَفَعَلَ[٥]. ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَىٰ ابْنِهِ جَعْفَرٍ[٦]، فَفَكَّ خَاتَماً، فَوَجَدَ فِيهِ: حَدِّثِ النَّاسَ، وَأَفْتِهِمْ، وَانْشُرْ عُلُومَ[٧] أَهْلِ بَيْتِكَ، وَصَدِّقْ آبَاءَكَ الصَّالِحِينَ، وَلاَ تَخَافَنَّ إِلاَّ اللهَ - عَزَّ وَجَلَّ - وَأَنْتَ[٨] فِي حِرْزٍ وَأَمَانٍ؛ فَفَعَلَ. ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَىٰ ابْنِهِ مُوسىٰ عليه السلام، وَكَذٰلِكَ[٩] يَدْفَعُهُ مُوسىٰ إِلَىٰ الَّذِي بَعْدَهُ، ثُمَّ كَذٰلِكَ[١٠] إِلَىٰ[١١] قِيَامِ الْمَهْدِيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ[١٢]»[١٣].

(١) تقدّم معنى «أطرق» ذيل ح ١ من هذا الباب.

(٢) في «ج، ف، بس، بف» والوافي وكمال الدين: ص٦٦٩ والأمالي للصدوق والطوسيّ: - «ابنه».

(٣) في «ف»: + «أن».

(٤) في «ح»: «وأن».

(٥) في «ج، ض، بح، بر، بس، بف» والوافي وكمال الدين: ص٦٦٩ والأمالي للصدوق والطوسيّ: - «ففعل».

(٦) في شرح المازندراني: «هذا وما يأتي من قوله: ثُمَّ دفعه إلى ابنه موسى، التفات من التكلّم إلى الغيبة؛ إذ المقام يقتضي أن يقول: ثُمَّ دفعه إليّ، ثُمَّ دفعته إلى ابني موسى. واحتمال كونه من كلام الراوي نقلاً بالمعنى بعيد».

(٧) في حاشية «بر» وكمال الدين: ص٦٦٩: «علم».

(٨) في «ب» والأمالي للطوسي: «فأنت».

(٩) في «ج»: «فكذلك».

(١٠) في حاشية «بف» والوافي: + «أبداً».

(١١) في «ض، ف»: + «القائم».

(١٢) في «ب، ض»: «صلوات الله عليه». وفي «ج، بس، بف»: + «وآله». وفي «ف، بر»: «عليه السَّلَام».

(١٣) كمال الدين: ص ٦٦٩، ح١٥؛ والأمالي للصدوق: ص٤٠١، المجلس٦٣، ح٢، بسندهما عن مُحمّد بن الحُسين (في كمال الدين: الحسن) الكنانيّ، عن جدّه، عن الصادق عليه السلام. وفي

رجال السَّند:

أحمـد بن مُحمّد ومُحمّد بن يحيىٰ؛ يروي الكُلينيّ عن شـيخيه العطّار والعاصميّ غير مرّة مجتمعين عن مُحمّد بن الحسن الصفّار، صاحب البصائر، وكلاهما ممّن مرَّ سـرد أحوالهما؛ فمُحمّد بن يحيىٰ هو أبو جعفر الأشـعريّ، العربـيّ، القمّيّ، العطّار، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الرواية والحديث، تُوفِّي قرابة سنة (٣٠٠هـ)، وهو من الثامنة[١].

وأحمـد بن مُحمّد هو أبو عبد الله العاصميّ، كوفيّ، سـكن بغداد، قال النجاشـيّ: «كان ثقة في الحديث، سـالمًا خيّرًا». وقال الشَّـيخ: «ثقة في الحديث، سـالم الجنبة»، وهو من الثامنة[٢].

وهمـا يرويـان معًا عـن مُحمّد بن الحسـن، وهـو الصفّـار صاحـب البصائر، أبو جعفر الأعرج، مولىٰ الأشـاعرة، قمّي، يُلقّب ممولة، كان وجهًا في أصحابنا القمّيّين، ثقـة، عظيم القـدر، راجحًا، قليل السـقط في الرواية، وهو من كبار الثامنة، تُوفِّي سـنة (٢٩٠هـ)[٣]؛ ولذلـك فإنْ ورد مُحمّد بن الحُسـين في هذا الموضـع فهو تصحيف لا ريب فيه، وقرينة توسّط السِّلسلة تدلّ علىٰ هذا بجلاء، فإنَّ مُحمّد بن الحُسين – وهو ابـن أبـي الخطَّاب – ممّن لا يـروي عن أحمد بـن مُحمّد، بل المتعارف في سلاسـل الكُلينـيّ أنْ يـروي عن شـيخيه العاصمـيّ والعطّار عـن مُحمّد بن الحسـن وهو عن أحمد بن مُحمّد.

وأحمـد بـن مُحمّد ظاهرًا هو أبـو جعفر، أحمد بن مُحمّد بن عيسـىٰ الأشـعريّ،

علـل الشرائع: ص١٧١، ح١؛ وكـمال الدين: ص٢٣١، ح٣٥؛ والأمـالي للطوسيّ: ص٤٤١، المجلس١٥، ح٤٧، بسند آخر، مع اختلاف يسير؛ الوافي: ج٢، ص٢٦٢، ح٧٤١.

(١) يُنظر: ج١، ح١، ص ٢٩.

(٢) يُنظر: ج٤، ح ٤٤٦.

(٣) يُنظر: ج١، ح٢٦، ص٢٣٠.

القمّيّ الثِّقة، كبير القمّيّين ووجههم وفقيههم، وذكر ابن حجر أنَّه شيخ الرافضة بقم، من السابعة، تُوفِّي بعد سنة (٢٧٤هـ)[1].

ويبقىٰ الكلام في بقية رجال السَّند.

٥ أبو الحَسَنِ الكنانيّ:

وهذا العنوان غير مذكور في الرِّجال، ونجد أنَّ هذه الرواية رواها الصدوق مرّة في العلل، وأخرىٰ في كمال الدين، وذكر أنَّ السَّند إليها عن شيخه مُحمّد بن الحسن بن الوليد عن الحُسين بن الحسن بن أبان عن مُحمّد بن الحُسين الكنانيّ، وفي نسخة عن مُحمّد بن الحسن الكنانيّ، ثُمَّ يرويها الكنانيّ عن جده، ويظهر أنَّ أسناد الصدوق تُعاني تصحيف قفزة العين، وأنَّها عن الكنانيّ عن جعفر بن نجيح الكنديّ، عن مُحمّد بن أحمد العمريّ، عن أبيه، عن جدّه. وسقط من السَّند من كلمة (جعفر) إلىٰ كلمة (أبيه).

وعلىٰ كلِّ تقدير، فالكنانيّ الذي روىٰ هذه الرواية عنونه الكُلينيّ (أبو الحسن الكنانيّ) وكان يروي عنه أحمد بن مُحمّد، بينما عنونه الصدوق (مُحمّد بن الحُسين) أو (مُحمّد بن الحسن) وروىٰ عنه الحُسين بن سعيد.

وهنا أمران:

الأوّل: تفرّد الاسم وغرابته، وهو عَرَضٌ للتصحيف.

الثاني: أنَّه لا قرينة للتعيين تتوفَّر في المقام، فمن جهة قرينة التلمّذ فلم نعرف أنَّ لأحمد بن مُحمّد والحُسين بن سعيد شيخًا كنانيًّا، سواء كان اسمه مُحمّد بن الحسن أو مُحمّد بن الحُسين أو حتّىٰ كنيته أبو الحسن أو من نحتمل أنَّه مصحّف منه. ومن جهة قرينة المشيخة فهذا أشدّ سوادًا منه، وكذا من جهة قرائن التكرّر المتنيّ أو السَّلسلة وغيرها. فتنعدم قرائن التعيين كلّها في استكشاف هذا الرجل.

فلا سبيل لمعرفته بحسب ما لدينا من معلومات، وبحسب طاقتنا في التقصّي.

---

(١) يُنظر: ج١، ح١، ص٣٠.

٥ جَعْفَر بْن نَجِيحٍ الكنديّ:

ذكر الشَّيخ في أصحاب الصادق عليه السلام جعفر بن نجيح المدنيّ، جدُّ عليّ بن المثنّىٰ، أسند عنه. وعليّ بن المثنّىٰ هنا تصحيف تسالم عليه القوم عندنا، فالصحيح أنَّه جدُّ راوٍ عامي غاية في الشهرة والمنزلة عندهم، وهو عليّ ابن المدينيّ وليس ابن المثنّىٰ، كما جاء في نسخة رجال الشَّيخ، و- أيضًا - ما في هذا السَّند بالوصف من كونه كنديًا، فهو - أيضًا - تصحيف من (المدنيّ) وليس الكنديّ، فالرجل من موالي بني سعد، وهو يعرف بحفيده المعروف الأكثر منه، وهو أبو الحسن عليّ بن عبد الله بن جعفر بن نجيح المدنيّ (١٦٢- ٢٣٤هـ).

وأمّا ابنه فهو عليّ بن جعفر بن نجيح المدينيّ (١٠٧- ١٧٨هـ) وهو - أيضًا - راوٍ معروف عندهم مع أنَّه أقلُّ شهرة من ابنه وقد ضعَّفوه، بل نقل عن ابنه عليّ تضعيفه لأبيه - أيضًا -.

أمّا الطبقة فالظاهر أنّ الحفيد من السادسة، والأب من الخامسة، بحسب تواريخهما، فالأقرب أنَّ الجدّ وهو المترجم له هنا يكون من الرابعة. أمّا الوثاقة فلا مستند لدينا للقول بوثاقته أو الاعتماد عليه.

٥ مُحَمّد بْن أَحْمَدَ بْنِ عُبَيْدِ الله الْعُمَرِيّ:

هو مُحمّد بن أحمد بن عبد الله بن مُحمّد بن عُمر بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وهنا أمور:

الأوّل: أن لا ذرية لعُمر بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام إلّا من ولده مُحمّد، وقد يسقط كثيرًا اسمه من الاسم الكامل للأحفاد، فالرجل هنا هو حفيد عبد الله بن مُحمّد بن عُمر بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وسيأتي تفصيل الكلام فيه[1].

الثاني: أنَّ الصواب في اسم جدّه هو عبد الله، وليس عبيد الله، كما في متن الرواية

(١) في الحديث (٧٩٠) من هذا الجزء.

أعلاه، وقد بيّناه في الحديث (٧٩٠) في هذا الجزء.

٥ أبوه (أحمد بن عبد الله بن مُحمّد العمريّ):

ولم يذكر عنه ما يغني إلّا أنَّ أُمّه أمّ ولد، وقيل: أُمّه بنت الباقر عليه السلام. نعم، الباقر عليه السلام جـدّ بعض أخوتـه من أمهم بلا خلاف. قال فخر الدين الـرازيّ: أمّا أحمد بن عبد الله بن مُحمّد بن عُمر الأطرف، فعقبه الصحيح من رجلين: حمزة أبو يعلىٰ النسّابة يعرف بـ«السماك »، وعبد الرَّحمن باليمن. وكان له ثلاث آخرون في عقبهم خلاف: موسىٰ، وعبد الله، وإبراهيم الخارج باليمن.

٥ جدّه (عبد الله بن مُحمّد العمريّ):

الرجل بتتبّع سـيرته الروائيّة يظهر أنَّه مـن بطانة أهل البيت عليهم السلام، وبهذا فلا غضاضة في الاعتماد علىٰ ما يرويه، وتفصيل الكلام فيه سيأتي[1].

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسـيّ: «مجهول، وأحمد في أوّل السَّند هو العاصميّ، وتحيّر فيه كثير من الأصحاب فلم يعرفوه»[2]، والرواية بهذا السَّند الذي لا يحقّق الاعتماد عليها، والوثوق بها، لكنَّ مضامينها التي وردت في الرواية السابقة ممّا يمكن الوثوق بها.

---

(١) في هذا الجزء، ح٧٩٠.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص١٩١.

٧٤٤/ ٣. مُحمّـد بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحمّد، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ رِئَابٍ، عَنْ ضُرَيْسٍ الْكُنَاسِيِّ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قَالَ لَهُ حُمران: جُعِلْتُ فِدَاكَ، أَرَأَيْتَ مَا كَانَ مِنْ أَمْرِ عَلِيٍّ وَالْحَسَنِ وَالحُسين عليهم السلام وَخُرُوجِهِمْ وَقِيَامِهِمْ بِدِينِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَمَا أُصِيبُوا مِنْ قَتْـلِ[1] الطَّوَاغِيتِ إِيَّاهُمْ وَالظَّفَرِ بِهِمْ حتّىٰ قُتِلُوا[2] وَغُلِبُوا؟ فَقَالَ أَبُو جَعْفَـرٍ عليه السلام: «يَا حُمران، إِنَّ اللهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالـىٰ - قَدْ كَانَ قَدَّرَ ذٰلِكَ عَلَيْهِمْ وَقَضَاهُ، وَأَمْضَاهُ، وَحَتَمَهُ[3]، ثُمَّ أَجْرَاهُ؛ فَبِتَقَدُّمِ عِلْمِ ذٰلِكَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله[4] قَامَ عَلِيٌّ وَالْحَسَنُ وَالحُسين عليهم السلام، وَبِعِلْمٍ صَمَتَ مَنْ صَمَتَ مِنَّا»[5].

رجال السَّند:

مُحمّد بن يحيىٰ هو أبو جعفر الأشـعريّ، العطّار، القمّيّ، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الرواية والحديث، من الثامنة، تُوفِّي قرابة (٣٠٠هـ)[6].

وأحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ هو أبو جعفر الأشـعريّ، عربـيّ، قمّيّ، كبير قم وابن كبيرهـا، ثقة، شـيخ القمّيّـين ووجههـم وفقيههم، غيـر مدافع، قال ابن حجر: شيخ الرافضة بقم. وهو من السابعة، تُوفِّي بعد (٢٧٤هـ)[7].

---

(١) في البصائر: «به من قبل» بدل «من قتل».

(٢) في «ج»: «قتّلوا» بالتضعيف.

(٣) في الكافي، ح٦٨٣: + «على سبيل الاختيار».

(٤) في «ف»: «من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم إليهم عليهم السلام».

(٥) الكافي: كتاب الحجّة، باب أنّ الأئمّة عليهم السلام يعلمون علم ما كان...، ح٦٨٣. وفي بصائر الدرجات: ص١٢٤، ح٣، عـن أحمـد بن مُحمّـد، وفيهما مع زيـادة في أوّله وآخره؛ الـوافي: ج٢، ص٢٦٣، ح٧٤٢.

(٦) يُنظر: ج ١، ح١، ص ٢٩.

(٧) يُنظر: ج١، ح١، ص٣٠.

والحسن بن محبوب أبو عبد الله البجليّ، مولىٰ، كوفيّ، وثّقه الشَّيخ في أكثر من موضع، وقال: إنَّه من الأركان الأربعة، ووصفه النجاشيّ بأنَّه من جلّة أصحابنا في ترجمة جعفر بن عبد الله المذريّ، ولكنَّه نسي أنْ يفرد له ترجمة. تُوفِّي سنة (٢٢٤هـ)، وهو من السادسة[١].

وعليّ بن رئاب هو أبو الحسن، مولىٰ جرم، وقيل: مولىٰ بني سعد بن بكر، طحّان، كما عن النجاشيّ. كوفيّ، ثقة، جليل القدر، سعديّ، مولاهم أو مولىٰ حزم، كما عن الشَّيخ. أستاذ الحسن بن محبوب، من الخامسة[٢].

وضريس الكناسي هو أبو عمارة، ضريس بن عبد الملك بن أعين، شيبانيّ، مولىٰ، كوفيّ، لُقّب بالكناسي لأن تجارته بمنطقة الكناسة بالكوفة، خيّر، فاضل، ثقة، كما عن أشياخ حمدويه، وهو من صغار الرابعة[٣].

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ - قُدّست نفسه -: «الحديث الثالث صحيح»، وهو جزء من حديث مرَّ في باب - أنَّ الأئمَّة عليهم السلام يعلمون علم ما كان وما يكون[٤]. وقد مرَّ تحقيقه سابقًا[٥]- والحديث ممّا يُوثق بصدوره.

---

(١) يُنظر: ج١، ح١، ص٣٨.

(٢) يُنظر: ج٢، ح٩٩، ص٤٥٦.

(٣) يُنظر: ج٥، ح٦٠٤، ص١٩١.

(٤) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص١٩٢.

(٥) يُنظر: ج٥، ح٦٨٣، ص٤٨٠.

٧٤٥ / ٤ . الحُسين بْنُ مُحمّد الأشعريّ، عَنْ مُعلّىٰ بْنِ مُحمّد، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحمّد، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يَقْطِينٍ، عَنْ عِيسَىٰ بْنِ الْمُسْتَفَادِ أَبِي مُوسَىٰ الضَّرِيرِ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُوسَىٰ بْنُ جَعْفَرٍ عليهما السلام، قَالَ: «قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: أَلَيْسَ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام كَاتِبَ الْوَصِيَّةِ، وَرَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله الْمُمْلِي[١] عَلَيْهِ، وَجَبْرَئِيلُ وَالْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ عليهم السلام[٢] شُهُودٌ؟». قَالَ: «فَأَطْرَقَ[٣] طَوِيلاً، ثُمَّ قَالَ: يَا أَبَا الْحَسَنِ، قَدْ كَانَ مَا قُلْتَ، وَلكِنْ حِينَ نَزَلَ بِرَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله الْأَمْرُ نَزَلَتِ الْوَصِيَّةُ مِنْ عِنْدِ اللهِ كِتَاباً مُسَجَّلاً[٤]، نَزَلَ[٥] بِهِ جَبْرَئِيلُ مَعَ أُمَنَاءِ اللهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ - مِنَ الْمَلَائِكَةِ، فَقَالَ جَبْرَئِيلُ: يَا مُحمّد، مُرْ بِإِخْرَاجِ مَنْ عِنْدَكَ إِلَّا وَصِيَّكَ؛ لِيَقْبِضَهَا[٦] مِنَّا، وَتُشْهِدَنَا بِدَفْعِكَ إِيَّاهَا إِلَيْهِ، ضَامِناً لَهَا - يَعْنِي عَلِيّاً عليه السلام - فَأَمَرَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله بِإِخْرَاجِ مَنْ كَانَ فِي الْبَيْتِ مَا خَلَا عَلِيّاً، وَفَاطِمَةُ فِيمَا بَيْنَ السِّتْرِ وَالْبَابِ. فَقَالَ جَبْرَئِيلُ: يَا مُحمّد، رَبُّكَ يُقْرِئُكَ[٧] السَّلَامَ،

---

(١) «المُمْلِي»، من الإملاء، وهو الإلقاء على الكاتب ليكتب. راجع: المصباح المنير: ص٥٠٨ (ملل).

(٢) في «ف»: + «عليه».

(٣) «فأطرق»، أي: سكت فلم يتكلّم، وأرخى عينيه يُنظر إلى الأرض. راجع: الصحاح: ج٤، ص١٥١٥ (طرق).

(٤) «كتاباً مُسَجَّلاً»، أي: كتاباً محكمًا، من قولك: سجّل القاضي لفلان بماله، أي: استوثق له به؛ أو كتاباً مكتوباً، من قولك: سجّل القاضي، أي: كتب السِجِّلَ؛ أو يقرأ كتاباً مُسْجَلاً، أي: مُرْسَلاً، من قولك: أسْجَلْتُ الكلامَ، أي: أرسلتُه؛ أو كثيرَ الخير، من قولك: أسجل الرجلُ، أي: كثر خيره. راجع: لسان العرب: ج١١، ص٣٢٥ - ٣٢٦ (سجل)؛ شرح المازندراني: ج٦، ص٨٥؛ مرآة العقول: ج٣، ص١٩٣.

(٥) في البحار: «ونزل».

(٦) في الوافي: «لتقبضها».

(٧) قال ابن الأثير: «يقال: أَقْرِئْ فلاناً السَّلاَم، واقْرَأْ عليه السلام، كأنّه حين يبلّغه سلامه يحمله على أن يقرأ السَّلَام ويردّه. وإذا قرأ الرجل القرآن أو الحديث على الشَّيخ يقول: أقرأني فلان، أي حملني على

وَيَقُولُ: هذَا[١] كِتَابُ مَا كُنْتُ عَهِدْتُ إِلَيْكَ[٢]، وَشَرَطْتُ عَلَيْكَ، وَشَهِدْتُ بِهِ عَلَيْكَ[٣]، وَأَشْهَدْتُ بِهِ عَلَيْكَ[٤] مَلَائِكَتِي، وَكَفىٰ بِي يَا مُحمّد شَهِيداً. قَالَ: فَارْتَعَدَتْ مَفَاصِلُ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالَ[٥]: يَا جَبْرَئِيلُ، رَبِّي هُوَ السَّلَامُ، وَمِنْهُ السَّلَامُ، وَإِلَيْهِ يَعُودُ السَّلَام، صَدَقَ عَزَّ وَجَلَّ وَبَرَّ[٦]، هَاتِ الْكِتَابَ، فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ، وَأَمَرَهُ بِدَفْعِهِ إِلىٰ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ؑ، فَقَالَ[٧] لَهُ: اقْرَأْهُ، فَقَرَأَهُ حَرْفاً حَرْفاً، فَقَالَ[٨]: يَا عَلِيُّ، هٰذَا عَهْدُ رَبِّي[٩] - تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ - إِلَيَّ، وَشَرْطُهُ عَلَيَّ وَأَمَانَتُهُ، وَقَدْ بَلَّغْتُ وَنَصَحْتُ[١٠] وَأَدَّيْتُ. فَقَالَ عَلِيٌّ ؑ: وَأَنَا أَشْهَدُ لَكَ - بِأَبِي وَأُمِّي أَنْتَ[١١] -

---

أن أقرأ عليه». النهاية: ج٤، ص٣١ (قرأ).

(١) في «ف»: «هكذا».

(٢) «عَهِدْتُ إليك»، أي: أوصيتك. يقال: عَهِدَ إليه، أي: أوصاه. راجع: الصحاح: ج٢، ص٥١٥ (عهد).

(٣) في «ب، بح، بر»: «عليك به».

(٤) في الوافي: «عليك به».

(٥) هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبحار: ج٢٢. وفي المطبوع: «فقال».

(٦) «بَرَّ»، أي: أحسن، من البِرّ بمعنى الإحسان، أو وفى بالعهد والوعد، من قولهم: «وأنّ البِرّ دون الإثْمِ»، أي: أنّ الوفاء بما جعل على نفسه دون الغَدْر والنكث». راجع: النهاية: ج١، ص١١٧ (برر).

(٧) في الوافي: «وقال».

(٨) في الوافي: «وقال».

(٩) في «بف»: «ربّك».

(١٠) قال ابن الأثير: «النصيحة: كلمة يعبّر بها عن جملة هي إرادة الغير للمنصوح له، وليس يمكن أن يعبّر هذا المعنى بكلمة واحدة تجمع معناه غيرها. وأصل النصح في اللغة: الخلوص. يقال: نصحتُه ونصحت له. النهاية، ج٥، ص٦٣ (نصح).

(١١) في «ج، ف، بر» والبحار: «بأبي أنت وامّي». وقوله: بأبي وامّي أنت، معترضة، والجارّ متعلّق بمحذوف. وهو إمّا اسم، أي: أنت مُفَدّى بأبي وامّي. أو فعل متكلّم معلوم، أي: فديتُك بأبي

بِالْبَـلَاغِ[١] وَالنَّصِيحَـةِ وَالتَّصْدِيقِ[٢] عَلىٰ مَا قُلْتَ، وَيَشْـهَدُ لَكَ بِهِ سَـمْعِي وَبصريَ وَلَحْمِي وَدَمِي، فَقَالَ جَبْرَئِيلُ عليه السلام: وَأَنَا لَكُمَا عَلىٰ ذٰلِكَ مِنَ الشَّـاهِدِينَ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلىٰ الله عليه وآله وسـلم: يَا عَلِـيُّ، أَخَذْتَ وَصِيَّتِي وَعَرَفْتَهَـا وَضَمِنْتَ للهِ وَلِيَ الْوَفَـاءَ بِمَـا فِيهَا؟ فَقَالَ عَلِـيٌّ عليه السلام: نَعَمْ - بِأَبِي أَنْـتَ وَأُمِّي - عَلَـيَّ ضَمَانُهَا، وَعَلَىٰ اللهِ عَوْنِـي وَتُوفِيقِي عَلـىٰ أَدَائِهَا. فَقَالَ رَسُـولُ اللهِ صلى الله عليه وآله: يَا عَلِيُّ، إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُشْـهِدَ عَلَيْكَ بِمُوَافَاتِي بِهَا[٣] يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَقَالَ عَلِيٌّ عليه السلام: نَعَمْ أَشْهِدْ، فَقَالَ[٤] النَّبِيّ صلى الله عليه وآله: إِنَّ جَبْرَئِيلَ وَمِيكَائِيلَ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَكَ الْآنَ، وَهُمَا حَاضِرَانِ، مَعَهُمَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ لِأُشْـهِدَهُمْ عَلَيْكَ، فَقَالَ[٥]: نَعَمْ، لِيَشْـهَدُوا، وَأَنَا - بِأَبِي أَنْتَ[٦] وَأُمِّي - أُشْـهِدُهُمْ، فَأَشْهَدَهُمْ رَسُـولُ اللهِ صلى الله عليه وآله. وَكَانَ فِيمَا اشْتَرَطَ عَلَيْهِ النَّبِيّ بِأَمْرِ جَبْرَئِيلَ فِيمَا أَمَرَ[٧] اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنْ قَالَ لَهُ: يَا عَلِيُّ، تَفِي بِمَا فِيهَا؛ مِنْ[٨] مُوَالَاةِ مَنْ وَالَىٰ اللهَ وَرَسُـولَهُ،

وامّي. أو فعل مخاطب مجهول، أي: فُدِيتَ بأبي وامّي. وحذف هذا المقدّر تخفيفاً لكثرة الاستعمال وعلم المخاطب به. راجع: النهاية: ج١، ص٢٠ (أبا)؛ مرآة العقول: ج٣، ص١٩٦.

(١) في شرح المازندراني: «قوله: بالبلاغ، هو بالفتح اسم من التبليغ وهو ما بلّغه من القرآن والسنن، وجميع ما جاء به. أو بالكسر مصدر بالغ في الأمر إذا اجتهد فيه». وراجع: النهاية: ج١، ص١٥٢ (بلغ).

(٢) في «ب، بـح، بر، بف» وحاشـية «ج، ض، ف» والوافي: «الصدق». وفي «ف»: «التصدّق». وفي مرآة العقول: «التصديق، منصوب على أنّه مفعول معه، أو مجرور بالعطف على البلاغ».

(٣) في شرح المازندرانّي: «قوله: بموافاتي بها، أي بإتيانك إيّاي كما هي يوم القيامة. يقال: وافاه، أي: أتاه، مفاعلة من الوفاء». وراجع: المغرب: ص٤٩٠ (وفى).

(٤) في «بر» والوافي: «قال».

(٥) في «بر» والوافي: «قال».

(٦) في «ب، ج، ض، ف، بح، بر»، والوافي، والبحار: ج٢٢: -«أنت».

(٧) في «ض، ف، بح، بر» والوافي والبحار: ج٢٢: «أمره».

(٨) في «ب، ف، بح، بف» وحاشية «بر»: «على».

وَالْبَرَاءَةِ وَالْعَدَاوَةِ لِمَنْ عَادَىٰ اللهَ وَرَسُولَهُ، وَالْبَرَاءَةِ مِنْهُمْ[١] عَلَىٰ الصَّبْرِ مِنْكَ، وَ[٢] عَلَىٰ كَظْمِ الْغَيْظِ، وَعَلَىٰ ذَهَابِ حَقِّكَ وَغَصْبِ[٣] خُمُسِكَ وَانْتِهَاكِ حُرْمَتِكَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، يَا رَسُولَ اللهِ. فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ[٤] وَبَرَأَ[٥] النَّسَمَةَ[٦]، لَقَدْ سَمِعْتُ جَبْرَئِيلَ عليه السلام يَقُولُ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وآله: يَا مُحَمَّد، عَرِّفْهُ[٧] أَنَّهُ يُنْتَهَكُ[٨] الْحُرْمَةُ، وَهِيَ حُرْمَةُ اللهِ وَحُرْمَةُ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله، وَعَلَىٰ أَنْ تُخْضَبَ لِحْيَتُهُ مِنْ رَأْسِهِ بِدَمٍ عَبِيطٍ[٩]. قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: فَصَعِقْتُ[١٠] حِينَ فَهِمْتُ الْكَلِمَةَ مِنَ الْأَمِينِ جَبْرَئِيلَ حَتَّىٰ سَقَطْتُ عَلَىٰ وَجْهِي، وَقُلْتُ: نَعَمْ، قَبِلْتُ وَرَضِيتُ وَإِنِ انْتَهَكَتِ الْحُرْمَةُ، وَعُطِّلَتِ السُّنَنُ[١١]،

---

(١) في مرآة العقول: «والبراءة منهم، بالجرّ تأكيدًا، أو بالرفع على الابتداء، والواو حاليّة. قوله: على الصبر، خبر، وعلى الأوّل حال عن فاعل تفي».

(٢) في «ألف، ب، ض، ف، و، بح، بف»، والوافي، والبحار: ج٢٢: -«و».

(٣) في «ف، بف»، وحاشية «بح»: «غصبك».

(٤) الفَلْقُ: شَقُّ الشيء، وإبانة بعضه عن بعض. يقال: فلقته فانفلق. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَىٰ﴾». المفردات للراغب: ص٦٤٥ (فلق).

(٥) «بَرَأَ»: خلق لا عن مثال. قال ابن الأثير: «في أسماء الله تعالى البارى، هو الذي خلق الخلق لا عن مثال، ولهذه اللفظة من الاختصاص بخلق الحيوان ما ليس لها غيره من المخلوقات، وقلّما تستعمل في غير الحيوان فيقال: برأ الله النسمة». النهاية: ج١، ص١١١ (برأ).

(٦) «النَّسَمَةُ»: النَّفْس والروح، وكلّ دابّة فيها روح فهي نسمة. راجع النهاية: ج٥، ص٤٩ (نسم).

(٧) في «ف»: «أعلمه».

(٨) في «ض»، والوافي: «تنتهك».

(٩) «العبيط من الدم»: الخالص الطَّرِيّ. الصحاح: ج٣، ص١١٤٢ (عبط).

(١٠) في «ج»: «فضقت». وقوله: «فَصَعِقْتُ»، من صَعِقَ الرجلُ صَعْقَةً وتَصْعاقاً، أي: غُشِيَ عليه. الصحاح: ج ٤، ص ١٥٠٧ (صعق).

(١١) في الوافي: ج١، ص٣٠٢: «السنّة في الأصل الطريقة، ثُمَّ خُصَّت بطريقة الحقّ التي وضعها الله للناس وجاءبها الرسول صلى الله عليه وآله؛ ليتقرّبوا بها إلى الله عزّ وجلّ، ويدخل فيها كلّ عمل شرعيّ واعتقاد حقّ، وتقابلها البدعة». وراجع: النهاية: ج٢، ص٤٠٩ (سنن).

وَمُزِّقَ(١) الْكِتَابُ، وَهُدِّمَتِ(٢) الْكَعْبَةُ، وَخُضِبَتْ(٣) لِحْيَتِي مِنْ رَأْسِي بِدَمٍ عَبِيطٍ صَابِراً مُحْتَسِباً(٤) أَبَداً حتّىٰ أَقْدَمَ عَلَيْكَ. ثُمَّ دَعَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَاطِمَةَ وَالْحَسَنَ وَالْحُسين، وَأَعْلَمَهُمْ مِثْلَ مَا أَعْلَمَ(٥) أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالُوا مِثْلَ قَوْلِهِ، فَخُتِمَتِ الْوَصِيَّةُ بِخَوَاتِيمَ مِنْ ذَهَبٍ لَمْ تَمَسَّهُ(٦) النَّارُ، وَدُفِعَتْ إِلىٰ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام». فَقُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، أَلَا(٧) تَذْكُرُ مَا كَانَ فِي الْوَصِيَّةِ؟ فَقَالَ: «سُنَنُ اللهِ وَسُنَنُ رَسُولِهِ». فَقُلْتُ: أَكَانَ فِي الْوَصِيَّةِ تَوَثُّبُهُمْ(٨) وَخِلَافُهُمْ عَلىٰ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام؟ فَقَالَ: «نَعَمْ وَاللهِ، شَيْئاً شَيْئاً، وَحَرْفاً حَرْفاً(٩)، أَمَا سَمِعْتَ قَوْلَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ ما قَدَّمُوا وَآثارَهُمْ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْناهُ فِي إِمامٍ مُبِينٍ﴾(١٠) وَاللهِ، لَقَدْ

---

(١) «مُزِّق»، أي: خُرِقَ. راجع: الصحاح: ج٤، ص١٥٥٤ (مزق).

(٢) في «ب، ج، ف»: «هُدِمت» بالتخفيف. قال ابن منظور: «الهَدْمُ: نقيض البناء، هَدَمَهُ يَهْدِمُه هَدْماً وهَدَّمَهُ فانهدم وتهدّم وهدّموا بيوتَهم، شُدِّد للكثرة». لسان العرب: ج١٢، ص٦٠٣ (هدم).

(٣) في «بح»: «خضبني».

(٤) «مُحْتَسِباً»، أي: طالباً لوجه الله تعالى وثوابه. قال ابن الأثير: «فالاحتساب من الحسَب، كالاعتداد من العَدّ. وإنّما قيل لمن ينوي بعمله وجه الله: احتسبه؛ لأنّ له حينئذٍ أن يعتدّ عمله، فجُعل في حال مباشرة الفعل كأنّه معتدّ به. والاحتساب في الأعمال الصالحة. راجع: النهاية: ج١، ص٣٨٢ (حسب).

(٥) في «بح»: «أعلمه».

(٦) في حاشية «ف»: «لم تمسّها». وفي الوافي: «لم تمسّه النار؛ وذلك لأنّه كان من عالم الأمر والملكوت منزّهاً عن موادّ العناصر وتراكيبها».

(٧) في مرآة العقول: «ألا تذكر، بهمزة الاستفهام، ولا النافية للعرض. ما كان، «ما» استفهاميّة أو موصولة».

(٨) في حاشية «ج»: «تُوفِّيهم». و«التوثّب»: الاستيلاء على الشيء ظلمًا. راجع: الصحاح: ج١، ص٢٣١ (وثب).

(٩) في البحار: ج٢٢: «شيء بشيء، وحرف بحرف».

(١٠) يس (٣٦): ١٢.

قَالَ رَسُـولُ اللهِ ﷺ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَفَاطِمَةَ ﷺ: أَلَيْسَ قَدْ[١] فَهِمْتُمَا[٢] مَا تَقَدَّمْتُ بِهِ إِلَيْكُمَا وَقَبِلْتُمَاهُ؟ فَقَالَا: بَلىٰ[٣]، وَصَبَرْنَا عَلىٰ مَا سَاءَنَا[٤] وَغَاظَنَا»[٥].

رجال السَّند:

الحُسين بن مُحمّد الأشعريّ فهو أبو عبد الله الأشعريّ، المعروف بابن عامر، ثقة، شيخ الكُلينيّ، وهو من صغار الثامنة؛ إذ لعلَّه بقي إلىٰ (٣١٧هـ)[٦].

ومُعلّىٰ بن مُحمّد فهو أبو الحسـن البصريّ، مضطرب الحديـث والمذهب، كما عن النجاشـيّ، ويعرف حديثه وينكر، ويروي عن الضعفاء، ويجوز أنْ يخرج شاهداً، كما عن ابن الغضائريّ، يروي عن أسـماء لا يُعرف عنها شيء ويتفرّد بذكر أسمائهم، ووثّقه السيّد الخوئيّ – قُدّست نفسه –؛ لورود اسمه في التفسير، والمعتمد لدينا – كما عليه المشهور – ضعفه، وهو من السابعة[٧].

أحمد بن مُحمّد هو أحمد بن مُحمّد بن عبد الله بن مروان الأنباريّ، كما يظهر من تتبّع أسناد مُعلّىٰ ووصفه له، مجهول، لم يروِ عنه غير مُعلّىٰ بن مُحمّد، وكلُّ سند ليس قبله مُعلّىٰ بن مُحمّد ففيه تصحيف أو سقط، كما وضحّناه في الألف: لذا فلعلَّه عنوان مختـرع، ولا وجـود له من الأصل، وهو ثقة عند السـيّد الخوئيّ – قُدّسـت نفسـه –؛

---

(١) في «ض»: «وقد».

(٢) في «ج، ف»: «فهّمتها».

(٣) في «ب، ج، ض، ف» وحاشية «بر» وشرح المازندرانّي: + «بقبوله».

(٤) في «ج»: «أساءنا».

(٥) الـوافي: ج٢، ص٢٦٤، ح٧٤٣؛ البحـار: ج٢٢، ص٤٧٩، ح٢٨؛ وج٦٦، ص٥٣٤، ح٢٧، وفيه قطعة.

(٦) يُنظر: ج١، ح١٢، ص١٨٣.

(٧) يُنظر: ج١، ح٢١، ص٢١٨.

لورود اسـمه في التفسـير، لكنَّ الصحيح أنَّه ممّن لا نعرف عن حاله شـيئًا إذا لم يكن مخترعًا من قبل المُعلّىٰ[١]. بل تلاحظ أنَّ السَّند كلُّه - من مُعلّىٰ بن مُحمّد إلىٰ عيسىٰ بن المُستفاد وكتابه - كما يبدو أسماء غريبة، لا ذكر لها ولا رواية.

والحـارث بـن جعفـر قـد يقـال: إنَّ الأرجح أنَّـه الحارث بـن الأحـول، وهو ابن مُحمّد بن عليّ بن النُّعمان، أبي جعفر مؤمن الطاق، باعتبار أنَّه مصحّف من الحرث بن أبي جعفر؛ لوجود عرض التصحيف، وهو تفرّد الاسم، لكن أنْ يرد اسم متفرّد في سند مُعلّـىٰ بن مُحمّد فهو عرضٌ للتدليس أكثر من أنْ يكـون عرضًا للتصحيف، خاصّة أنَّ قرائن التعيين السَّنديّة والمتنيّة منتفية في هذا الموضع من كونه الحارث بن الأحول.

وكذا الحال في الاسم الذي بعده وهو عليّ بن إسماعيل بن يقطين، فلا وجود لهذا العنـوان، ولا نحتمـل فيه التصحيف بقدر ما نحتمل فيه التدليـس، وأنَّه عنوان وهميّ مبتكر ليس له وجود أصلًا، ويبقىٰ الكلام في عيسىٰ بن المستفاد.

٥ عِيسَى بْنِ الْمُسْتَفَادِ أَبِي مُوسَى الضَّرِيرِ:

وهـذا الرجـل لا يعتمد عليه، ولا علـىٰ كتابه، ولا علىٰ طرق كتابـه - أيضًا - قال عنه النجاشـيّ: «عيسىٰ بن المستفاد، أبو موسىٰ البجليّ، الضرير، روىٰ عن أبي جعفر الثاني عليه السلام، ولم يكن بذاك. له كتاب الوصيّة، رواه شـيوخنا عن أبي القاسـم جعفر بن مُحمّد، قال: حدّثنا أبو عيسـىٰ، عُبيد الله بن الفضل بن هلال بن الفضل بن مُحمّد بن أحمد بن سُـليمان الصابونيّ، قال: حدّثنا أبو جعفر مُحمّد بن إسـماعيل بن أحمد بن إسـماعيل بن مُحمّد، قال: حدّثنا أبو يُوسـف الوحاظيّ والأزهر بن بسـطام بن رستم والحسـن بن يعقوب، قالوا: حدّثنا عيسـىٰ بن المسـتفاد. وهذا الطريق طريق مصريّ فيه اضطراب وقد أخبرنا أبو الحسـن أحمد بن مُحمّد بن عمران قال: حدّثنا يحيىٰ بن مُحمّد القصباني، عن عبيد الله بن الفضل»[٢].

---

(١) يُنظر: ج٤، ح٥١٥، ص٣٤٩.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي: ص٢٩٧، ت٨٠٩.

وقال الشَّيخ في الفهرست: «عيسىٰ بن المستفاد. له كتاب، رواه عُبيد الله بن عبد الله الدهقان، عنه»[١]. وعُبيد الله الدهقان - أيضًا - ضعيف.

وعن ابن الغضائريّ أنَّه قال: «عيسىٰ بن المستفاد البجليّ، أبو مُوسىٰ الضرير، ذكر له رواية عن موسىٰ بن جعفر عليه السلام، وله كتاب الوصيّة، لا يثبت سنده، وهو في نفسه ضعيف»[٢].

وفي الفقيه عنون في أحد أسناد الروايات بعيسىٰ الضَّعيف[٣]، وهي عين الرواية التي جاءت في الكافي ووصفه فيها بعيسىٰ الضرير، فلا أظنّه تضعيفًا من الصدوق، بل تصحيف فحسب. وعلىٰ كل حال فالرجل ممّن لا يمكن الاعتماد عليه البتة.

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ قُدّست نفسه: «الحديث الرابع ضعيف علىٰ المشهور، لكنَّه معتبر أخذه من كتاب الوصيّة لعيسىٰ بن المستفاد، وهو من الأصول المعتبرة ذكره النجاشيّ والشَّيخ في فهرستيهما، وأورد أكثر الكتاب السيّد بن طاووس قدس سره في كتاب الطرف، وما ذكره الكُلينيّ رحمه الله مختصر من حديث طويل قد أوردناه في الكتاب الكبير»[٤].

أقول: الرواية مظلمة السَّند إلىٰ كتاب ابن المستفاد هذا، وبغضّ النَّظر عن صحّة الطريق إلىٰ كتابه إلّا أنَّ الرجل ممّن لا يعتمد عليه، وقول العلّامة المجلسيّ أنَّ له أصلًا معتبرًا ليس صحيحًا، بل ذكر النجاشيّ والشَّيخ أنَّ له كتابًا، وقد أشار النجاشيّ لاضطراب السَّند إلىٰ كتابه ولم يعتمد عليه، وكذا فعل ابن الغضائريّ، وكلُّ كلام الأعلام موافق للسيرة الروائيّة للرجل، فلا اعتماد علىٰ هذه الرواية البتة.

---

(١) الفهرست، الطوسّي: ص١٨٨، ت٥٠٢.

(٢) رجال ابن الغضائريّ، أحمد بن الحسين الغضائريّ: ص٨١، ت٢٥.

(٣) من لا يحضره الفقيه، الصدوق: ج٤، ص٩٥، ح٥١٦٢.

(٤) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص١٩٣.

٧٤٦/ ٥. وَفِـي نُسْـخَةِ الصَّفْوَانِـيِّ زِيَـادَةٌ: عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيـمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَـنْ عَبْدِ اللهِ بْـنِ عَبْدِ الرَّحمـن الْأَصَمِّ، عَنْ أَبِي عَبْـدِ اللهِ الْبَزَّازِ، عَنْ حَرِيزٍ، قَـالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: جُعِلْتُ فِدَاكَ، مَا أَقَلَّ بَقَاءَكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ، وَأَقْرَبَ آجَالَكُمْ بَعْضَهَا مِنْ بَعْضٍ مَـعَ حَاجَـةِ النَّاسِ إِلَيْكُمْ! فَقَالَ: «إِنَّ لِـكُلِّ وَاحِدٍ مِنَّا صَحِيفَةً، فِيهَا مَـا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ أَنْ يَعْمَـلَ بِهِ فِي مُدَّتِهِ، فَإِذَا انْقَضىٰ مَا فِيهَا مِمَّا أُمِرَ بِـهِ، عَرَفَ[1] أَنَّ أَجَلَهُ قَدْ حَضَرَ، فَأَتَاهُ النَّبِيّ صلى الله عليه وآله يَنْعىٰ[2] إِلَيْهِ نَفْسَـهُ، وَأَخْبَرَهُ بِمَا لَهُ عِنْدَ اللهِ، وَأَنَّ الْحُسَـين عليه السلام قَرَأَ صَحِيفَتَهُ الَّتِي أُعْطِيَهَا، وَفُسِّـرَ لَهُ مَا يَأْتِي بِنَعْيٍ، وَبَقِيَ فِيهَا أَشْـيَاءُ لَمْ تُقْـضَ[3]، فَخَرَجَ لِلْقِتَالِ. وَكَانَـتْ تِلْـكَ الْأُمُـورُ الَّتِي بَقِيَـتْ: أَنَّ الْمَلَائِكَةَ سَـأَلَتِ اللهَ فِـي نُصْرَتِهِ، فَـأَذِنَ لَهَا، وَمَكَثَتْ[4] تَسْـتَعِدُّ لِلْقِتَالِ، وَتَتَأَهَّبُ لِذلِكَ[5] حَتّىٰ قُتِلَ، فَنَزَلَتْ وَقَدِ انْقَطَعَتْ[6] مُدَّتُهُ وَقُتِـلَ عليه السلام، فَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: يَا رَبِّ، أَذِنْتَ لَنَـا فِي الِانْحِدَارِ، وَأَذِنْتَ لَنَا فِي نُصْرَتِهِ، فَانْحَدَرْنَـا وَقَدْ قَبَضْتَـهُ، فَأَوْحَىٰ اللهُ إِلَيْهِـمْ: أَنِ الْزَمُوا قَبْرَهُ حَتّىٰ تَـرَوْهُ وَقَدْ خَرَجَ[7]،

---

(١) في «ج، ف»، والوافي: «علم».

(٢) في «ج، ف»، وحاشـية «بر»: فنعى. وقوله: «يَنْعَى إليه نَفْسَـهُ»، أي يخْبره بموته وقرب أجله، من النَعْـي، وهو خبر الموت. وقال المازندرانيّ في شرحه: ج٦، ص٩٠: «وعُدّي «ينعى» بإلى للتأكيد في التعدية، و«نَفْسـه» بالسـكون تأكيد للمنصوب في أتاه، أو بدل عن المجرور في إليه. وأمّا فتح الفـاء بمعنى القرب أو الروح على أن يكون مفعولَ ينعى، أي: ينعى إليه قُرْبَ أجله، على حذف المضاف إليه، أو خروج روحه على حذف المضاف فبعيد». وراجع: النهاية: ج٥، ص٨٥ (نعا).

(٣) في «ج، ف»: «لم تنقص».

(٤) في «ج، ض، بح، بر»، والوافي: «فمكثت».

(٥) «تتأهّب لذلك»، أي تستعدّ له. راجع: المصباح المنير: ص٢٨ (أهب).

(٦) في الوافي: «انقضت».

(٧) في الوافي: «حتّى تروه وقد خرج، إشارة إلى رجعته في زمان القام عليه السلام».

فَانْصُـرُوهُ وَابْكُـوا عَلَيْهِ وَعَلىٰ مَا فَاتَكُمْ مِـنْ نُصْرَتِهِ؛ فَإِنَّكُمْ قَـدْ خُصِّصْتُمْ[١] بِنُصْرَتِهِ وَبِالْبُكَاءِ[٢] عَلَيْـهِ، فَبَكَتِ الْمَلَائِكَةُ تَعَزِّيـًا[٣] وَحُزْنـًا[٤] عَلىٰ مَا فَاتَهُمْ مِنْ نُصْرَتِهِ، فَإِذَا خَرَجَ، يَكُونُونَ[٥] أَنْصَارَهُ»[٦].

رجال السَّند:

عليّ بن إبراهيم هو أبو الحسـن، ثقـة في الحديث، ثبت معتمد، صحيح المذهب، أضرَّ في آخر عمره، صاحب التفسير، قمّيّ، قال ابن النديم: «من العُلماء الفقهاء». بقي حيًّا إلىٰ بعد (٣٠٧هـ)، كما يظهر من بعض أسناد الصدوق، وهو من الثامنة[٧].

وأبوه هو إبراهيم بن هاشـم، أبو إسـحاق القمّيّ، كوفيّ الأصل، يوثق به مع أنّه لم يوثَّق صريحًا لقرائن، ترحَّم عليه ابنه في مقدّمة التفسير، وأكثر عنه في التفسير، ذكر ابن طاووس الاتِّفاق علىٰ وثاقته، وهو من السابعة[٨].

وعبد الله بـن عبـد الرَّحمن الأصـم، أبو مُحمّـد المسـمعيّ، بصـريّ، ضعيف غال، ليس بشـيء، كما عـن النجاشـيّ، وقـال – أيضًـا –: لـه كتـاب المـزار، وسـمعت ممّن

---

(١) يجوز فيه التضعيف والتخفيف.

(٢) في «ب»: «والبكاء».

(٣) «التعزّي»: التأسيّ والتصبرّ عند المصيبة، وأن يقول: «إِنَّا للهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَا جِعُونَ»، كما أمر الله تعالى. راجع: النهاية: ج٣، ص٢٣٢ (عزا).

(٤) في حاشية «بف»: «جزعاً».

(٥) في «ض»: + «من».

(٦) كامل الزيارات: ص٨٧، ح١٧، بسنده عن عبدالله بن عبد الرَّحمن الأصمّ، عن أبي عبيدة البزّاز، عن حريز؛ الوافي: ج٢، ص٢٦٦، ح٧٤٤؛ البحار: ج٤٥، ص٢٢٥، ذيل ح١٨.

(٧) يُنظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

(٨) يُنظر: ج١، ح٩، ص١٦٣-١٦٦.

رآه أنّه تخليط. وعن ابن الغضائريّ أنّه ضعيف، مرتفع القول، وله كتاب زيارات يدلّ علىٰ خبث عظيم ومذهب متهالك، وكان من كذّابة أهل البصرة. وهو من كبار السادسة[١].

وأبو عبد الله البزّاز لعلّه هو أيّوب بن راشد، الكوفيّ، الزاهريّ، وهو مجهول الحال، ذكره الطوسيّ في الرّجال[٢]، وروىٰ عنه صفوان بن يحيىٰ، كما في سند ولا وثوق تام بذلك، مع أنّه من الخامسة، لم يذكر في الفهارس، وابنه أشهر منه وذكر في الفهارس، وهو عبد الله بيّاع الزُّطّيّ الذي وثّقه النجاشيّ، ونقل عنه قولًا بالتخليط، وقد مر الكلام فيه[٣]، ولكن لا قرينة سندية للتعيين.

وحريز بن عبد الله السجستانيّ هو أبو مُحمّد الأزديّ، وفي رواية تلميذه يُونُس أنّه كنّاه بأبي عبد الله، كوفيّ اتجر إلىٰ سجستان فلُقّب بها، كان يتجر بالسمن والزيت، وثّقه الشّيخ، روىٰ في التفسير وكامل الزيارات، وروىٰ عنه مُحمّد بن أبي عمير وصفوان، وفي شأنه روايات، فقيه صاحب كتاب الصلاة، ذكر العامّة -كما في توضيح المشتبه- أنّه كان ابن قاضي سجستان المعروف، وأنّه روىٰ عن مُحمّد بن مسلم وروىٰ عنه ابن أبي عمير وأنّه كان شيخًا للشيعة، وهو من الخامسة[٤].

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ - قُدّست نفسه -: «قوله (وفي نسخة الصفوانيّ زيادة) هذا كلام بعض رواة الكُلينيّ، فإنّ نسخ الكافي كانت بروايات مختلفة كالصفوانيّ هذا، وهو مُحمّد بن أحمد بن عبد الله بن قضاعة بن صفوان بن مهران الجمّال، وكان ثقة فقيهًا فاضلًا، ومُحمّد بن إبراهيم النُّعمانيّ، وهارون بن موسىٰ التلعكبريّ،

---

(١) يُنظر: ج٤، ح٤٧٧، ص٢٣٨.

(٢) رجال الطوسّي، الطوسّي، أصحاب الإمام الصادق عليه السلام: ص١٦٣، ت١٨٦٠.

(٣) يُنظر: ج٢، ح٢٠٤، ص٧٦٩.

(٤) يُنظر: ج٢، ح٨٥، ص ٢٩٨.

وكان بين تلك النُّسخ اختلاف، فتصدَّىٰ بعض من تأخّر عنهم كالصدوق مُحمّد بن بابويه أو الشَّيخ المفيد - رحمة الله عليهما - وأضرابهما، فجمعوا بين النُّسخ وأشاروا إلىٰ الاختلاف الواقع بينها، ولمّا كان في نُسخة الصفوانيّ هذا الخبر الآتي ولم تكن في سائر الروايات أشار إلىٰ ذلك بهذا الكلام، وسيأتي مثله في مواضع. الحديث الخامس: ضعيف»[1].

والرواية سندها يقصر عن إثبات الصدور، ولا وجه آخر للوثُوق بصدورها.

---

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص١٩٩.

٦٢ - بَابُ الْأُمُورِ الَّتِي تُوجِبُ حُجَّةَ الإمام عليه السلام

٧٤٧/ ١. مُحمّد بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحمّد، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ الرّضا عليه السلام: إِذَا مَاتَ الإمام بِمَ يُعْرَفُ الَّذِي[1] بَعْدَهُ؟ فَقَالَ: «لِلإِمَامِ عَلَامَاتٌ: مِنْهَا أَنْ يَكُونَ أَكْبَرَ وُلْدِ أَبِيهِ، وَيَكُونَ فِيهِ الْفَضْلُ وَالْوَصِيَّةُ، وَيَقْدَمَ الرَّكْبُ[2]، فَيَقُولَ: إِلىٰ مَنْ أَوْصىٰ فُلَانٌ؟ فَيُقَالَ: إِلىٰ فُلَانٍ؛ وَالسِّلَاحُ فِينَا بِمَنْزِلَةِ التَّابُوتِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، تَكُونُ[3] الإمامةُ مَعَ السِّلَاحِ حَيْثُمَا كَانَ»[4].

رجال السَّند:

مُحمّد بن يحيىٰ هو أبو جعفر الأشعريّ، العطّار، القمّيّ، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الرواية والحديث، من الثامنة، تُوفِّي قرابة (٣٠٠هـ)[5].

وأحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ هو أبو جعفر الأشعريّ، عربيّ، قمّيّ، كبير قم وابن

---

(١) في «ب»: + «من».

(٢) في حاشية «ض» والخصال: + «المدينة». و«الرَّكْبُ»: أصحاب الإبل في السفر دون الدوابّ، وهم العشرة فما فوقها، والجمع أركُب. الصحاح: ج١، ص١٣٨ (ركب).

(٣) في «بح»: «يكون».

(٤) الخصال: ص١١٦، باب الثلاثة، ح٩٨، وفيه: عن أبيه، عن مُحمّد بن يحيى، عن مُحمّد بن الحُسين، عن أحمد بن مُحمّد بن أبي نصر. راجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّ مثل سلاح رسول الله مثل التابوت...، ح٦٣٦؛ وبصائر الدرجات: ص١٧٨ – ١٨٩، ح١٥،٤٣ و٥٧؛ وقرب الإسناد: ص٣٦٤، ح١٣٠٦؛ وتفسير العيّاشي: ج١، ص٢٤٩، ح١٦٣؛ الوافي: ج٢، ص١٣١، ح٥٩٦؛ البحار: ج٢٥، ص١٣٧، ذيل ح٧.

(٥) يُنظر: ج١، ح١، ص٢٩.

كبيرها، ثقة، شيخ القمّيّين ووجههم وفقيههم غير مدافع، قال ابن حجر: شيخ الرافضة بقم. وهو من السابعة، تُوفِّي بعد (٢٧٤هـ)[١].

وابـن أبي نصـر هو أبو جعفر، أحمد بـن مُحمّد بن أبي نصر السَّكُونيّ، وقيل: أبو علـيّ السَّكُونيّ، مولىٰ، كـوفيّ، جليل القدر، ثقـة، عظيم المنزلة عنـد الرّضا عليه السلام، بل والجواد عليه السلام، كما عن النجاشـيّ. هو أحد الثلاثة الثِّقات الذين اشـتهر أنّهم لا يروون إلّا عن الثِّقات، وأحدُ أصحاب الإجماع، قال ابن النديم: «من عُلماء الشـيعة»، تُوفِّي سنة (٢٢١هـ)، وهو من السادسة[٢].

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ - قُدّست نفسه - إنَّ السَّند «صحيح»[٣]. وقد رواها الصدوق عـن «أبيه، عن مُحمّد بن يحيىٰ العطّار، عن مُحمّد بن الحُسـين بن أبي الخطّاب، عن أحمد بن مُحمّد بن أبي نصر البزنطيّ، عن الرّضا عليه السلام»[٤]، وهو سند معتبر - أيضًا -، والسَّندان يتّحدان عند مُحمّد بن يحيىٰ العطّار.

ومشكلة المتن في هذه الرواية تجعل الأكبر من الولد علامة مطلقًا، لكن التقييد في غيرها بأنّه ما لم يكن فيه عاهة.

وعلـىٰ كلِّ تقدير فهذا الشـرط بنحو التغليـب وليس الدوام؛ لأنَّـه ينخرم في إمامة الحُسين عليه السلام وإمامة الصادق عليه السلام فهو ليس دائمًا، بل يمكن أن يحتجَّ به الفطحيّة علىٰ إطلاقه، ونجد في كتاب الخصال أنَّ الصدوق روىٰ عن شيخه الذي ترضىٰ عنه وتَرَحَّمَ عليه كثيرًا مُحمّد بن إبراهيم، عن ابن عقدة الزيديّ، عن عليّ بن فضّال الثِّقة الفطحيّ، أنَّ أباه الحسـن بن فضّال الثِّقة الفطحيّ وقتها، سـأل الإمام الرّضا عليه السلام نفس السـؤال،

---

(١) يُنظر: ج١، ح١، ص٣٠.

(٢) يُنظر: ج٢، ح١٢٨، ص٥٨١.

(٣) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي: ج٣، ص٢٠٤.

(٤) الخصال، الصدوق: ص١١٦، ح٩٨.

وأجاب عليه السلام بجواب مفصّل، ولم يذكر فيه شرط أنْ يكون الأكبر، فقال عليه السلام: «لِلْإِمَامِ عَلَامَاتٌ يَكُونُ أَعْلَمَ النَّاسِ، وَأَحْكَمَ النَّاسِ، وَأَتْقَىٰ النَّاسِ، وَأَحْلَمَ النَّاسِ، وَأَشْجَعَ النَّاسِ، وَأَسْخَىٰ النَّاسِ، وَأَعْبَدَ النَّاسِ، وَيُولَدُ مَخْتُوناً، وَيَكُونُ مُطَهَّراً، وَيَرَىٰ مِنْ خَلْفِهِ كَمَا يَرَىٰ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ، وَلَا يَكُونُ لَهُ ظِلٌّ، وَإِذَا وَقَعَ عَلَىٰ الْأَرْضِ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ وَقَعَ عَلَىٰ رَاحَتَيْهِ رَافِعاً صَوْتَهُ بِالشَّهَادَةِ، وَلَا يَحْتَلِمُ، وَتَنَامُ عَيْنُهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ، وَيَكُونُ مُحَدَّثاً، وَيَسْتَوِي عَلَيْهِ دِرْعُ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله، وَلَا يُرَىٰ لَهُ بَوْلٌ وَلَا غَائِطٌ؛ لِأَنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ قَدْ وَكَّلَ الْأَرْضَ بِابْتِلَاعِ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ، وَيَكُونُ لَهُ رَائِحَةٌ أَطْيَبُ مِنْ رَائِحَةِ الْمِسْكِ، وَيَكُونُ أَوْلَىٰ النَّاسِ مِنْهُمْ بِأَنْفُسِهِمْ وَأَشْفَقَ عَلَيْهِمْ مِنْ آبَائِهِمْ وَأُمَّهَاتِهِمْ، وَيَكُونُ أَشَدَّ النَّاسِ تَوَاضُعاً لله عَزَّ وَجَلَّ، وَيَكُونُ آخذَ النَّاسِ بِمَا يَأْمُرُهُمْ بِهِ، وَأَكَفَّ النَّاسِ عَمَّا يَنْهَىٰ عَنْهُ، وَيَكُونُ دُعَاؤُهُ مُسْتَجَاباً، حَتَّىٰ لَوْ أَنَّهُ دَعَا عَلَىٰ صَخْرَةٍ لَانْشَقَّتْ نِصْفَيْنِ، وَيَكُونُ عِنْدَهُ سِلَاحُ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله، وَسَيْفُهُ ذُو الْفَقَارِ، وَيَكُونُ عِنْدَهُ صَحِيفَةٌ فِيهَا أَسْمَاءُ شِيعَتِهِ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَصَحِيفَةٌ فِيهَا أَسْمَاءُ أَعْدَائِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَيَكُونُ عِنْدَهُ الْجَامِعَةُ وَهِيَ صَحِيفَةٌ طُولُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً، فِيهَا جَمِيعُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ وُلْدُ آدَمَ، وَيَكُونُ عِنْدَهُ الْجَفْرُ الْأَكْبَرُ وَالْأَصْغَرُ، إِهَابُ مَاعِزٍ وَإِهَابُ كَبْشٍ، فِيهِمَا جَمِيعُ الْعُلُومِ حَتَّىٰ أَرْشُ الْخَدْشِ وَحَتَّىٰ الْجَلْدَةُ وَنِصْفُ الْجَلْدَةِ وَثُلُثُ الْجَلْدَةِ، وَيَكُونُ عِنْدَهُ مُصْحَفُ فَاطِمَةَ عليها السلام»[1].

ومن هذه الرواية يمكن أنْ يؤيّد ما ذهبنا إليه من عدول الحسن بن فضّال عن الفطحيّة وإن عرف عنه ذلك، فنَقْلُه لهذا النصّ كاشف عن هذا الأمر، بل لا يبعد أن ينطبق ذلك علىٰ ابنه عليّ – أيضًا –؛ لنقلها عن أبيه، وهو يؤيّد ما ذهبنا إليه في بحث سابق من أنَّ الفطحيّة فرقة مُمَوَّهة، وإنْ كان لها رؤوسها واتباعها.

وعلىٰ كلِّ تقدير فسند الرواية القريب يوجب وثوقًا بالصدور، وإن كان الإمام الرّضا عليه السلام أجاب نفس السؤال بإجابة أخرىٰ، فإنَّ هذا ما ذكروه عنهم عليهم السلام، وأنَّ لكلِّ سؤال سائل جوابه؛ لاختلاف الظروف والمتلقي.

---

(١) الخصال، الصدوق: ص٥٢٧، ح١.

٧٤٨/ ٢. مُحمّد بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحمّد بْنِ الحُسين، عَنْ يَزِيدَ شَعَرٍ، عَنْ هَارُونَ بْنِ حَمْزَةَ، عَنْ عَبْدِ الأَعْلىٰ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: الْمُتَوَثِّبُ[1] عَلىٰ هذَا الأَمْرِ الْمُدَّعِي لَهُ، مَا الْحُجَّةُ عَلَيْهِ؟ قَالَ: «يُسْأَلُ عَنِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ[2]». قَالَ: ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيَّ، فَقَالَ: «ثَلَاثَةٌ مِنَ الْحُجَّةِ[3] لَمْ تَجْتَمِعْ فِي أَحَدٍ إِلَّا كَانَ صَاحِبَ هذَا الأَمْرِ: أَنْ يَكُونَ أَوْلَى النَّاسِ بِمَنْ[4] كَانَ قَبْلَهُ، وَيَكُونَ عِنْدَهُ السِّلَاحُ، وَيَكُونَ صَاحِبَ الْوَصِيَّةِ الظَّاهِرَةِ الَّتِي إِذَا قَدِمْتَ الْمَدِينَةَ سَأَلْتَ عَنْهَا الْعَامَّةَ وَالصِّبْيَانَ: إِلىٰ مَنْ أَوْصىٰ فُلَانٌ؟ فَيَقُولُونَ: إِلىٰ فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ»[5].

رجال السَّند:

مُحمّد بن يحيىٰ هو أبو جعفر، مُحمّد بن يحيىٰ العطّار، الأشعريّ، القمّيّ، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الحديث، وهو أكثر من روىٰ عنه الكُلينيّ في الكافي،

---

(١) «الْمُتَوَثِّب»: المستولي ظلمًا، والتوثّب، الاستيلاء على الشيء ظلماً. راجع: الصحاح: ج١، ص٢٣١.

(٢) في الوافي: «إنّما السؤال عن الحلال والحرام حجّة على المدّعي المتكلّف إذا عجز عن الجواب، أو كان السائل عالماً بالمسألة، لا مطلقاً؛ ولهذا أضرب عليه السلام عن ذلك وجعل الحجّة أمراً آخر. وقد وقع التصريح بعدم حجّيته في حديث آخر كما يأتي [ح٥ من هذا الباب]».

(٣) في مرآة العقول: «ثلاثة، مبتدأ، ومن الحجّة خبره، أو نعت، والجملة خبره».

(٤) في «ف»: «ممّن».

(٥) الخصال: ص١١٧، باب الثلاثة، ح٩٩، بسنده عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن أحمد، عن الحسن بن موسى الخشّاب، عن يزيد بن إسحاق شعر، مع اختلاف يسير. الكافي، كتاب الحجّة، باب ما يجب على الناس عند مضيّ الإمام، ح٩٨٧، بسنده عن عبد الأعلى، مع زيادة في أوّله وآخره؛ بصائر الدرجات: ص١٨٢، ح٢٨، بسنده عن عبد الأعلى. وفيه: ص١٨٠، ح٢٢، بسند آخر. تفسير العيّاشي: ج١، ص٢٤٩، ح١٦٣، عن زرارة وحُمران ومُحمّد بن مسلم، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، وفي الأربعة الأخيرة مع اختلاف؛ الوافي: ج٢، ص١٣١، ح٥٩٧؛ البحار: ج٢٥، ص١٣٨، ذيل ح٨.

وهو من الطبقة الثامنة، تُوفِّي قرابة (٣٠٠هـ)[١].

ومُحمّد بن الحُسين هو ابن أبي الخطّاب، أبو جعفر الهمدانيّ، كوفيّ، زيّات، قال النجاشيّ: «جليل من أصحابنا، عظيم القدر، كثير الرواية، ثقة، عين، حسن التَّصانيف، مسكون إلىٰ روايته»، ووثّقه الشَّيخ ثلاث مرّات عند ذكره في مواضع مختلفة في الرِّجال، وعدّه الكشيّ من الثِّقات من أهل العلم، ممّن رووا عن مُحمّد بن سنان، تُوفِّي سنة (٢٦٢هـ)، وهو من السابعة[٢].

ويزيد شعر هو أبو إسحاق، يزيد بن إسحاق الغنويّ، ويُلقّب بشعر، ويعرف - أيضًا - بابن أبي السخف الغنويّ[٣]، قال النجاشيّ: «يزيد بن إسحاق بن أبي السخف الغنويّ، أبو إسحاق، يُلقّب شعر: له كتاب يرويه جماعة، أخبرنا أبو عبد الله القزوينيّ، قال: حدّثنا عليّ بن حاتم، قال: حدّثنا ابن الحميريّ، عن أبيه، عن يزيد، بكتابه»[٤]، ممدوح من الخشّاب وتقبل روايته، وهو من كبار السادسة[٥].

وهَارُونَ بْنِ حَمْزَةَ، هو هارون بن حمزة الغنويّ، كوفيّ، خزّاز، صيرفيّ. ثقة، عين، كما عن النجاشيّ، عدّه المفيد في رسالته العدديّة من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، كما في النُّسخة الصحيحة من العدديّة. والرَّجل ممّن روت عنه السادسة، وروىٰ عن أبي عبد الله عليه السلام وبعض الرابعة، فهو من الخامسة التي لم تدرك أبا جعفر عليه السلام، وإن عدّه الشَّيخ في أصحاب أبي جعفر الباقر عليه السلام[٦].

---

(١) يُنظر: ج ١، ح١، ص ٢٩.
(٢) يُنظر: ج٢، ح٣٨، ص١٤.
(٣) ويكتب - أيضًا - أبو السخيف الأرجني، أبو السخين الأرجني.
(٤) رجال النجاشي، النجاشي: ص٤٣٥، ت١١٢٥
(٥) يُنظر: ج٥، ح٥٦٤، ص٥٢.
(٦) يُنظر: ج٥، ح٥٦٤، ص٥٤.

وعبد الأعلىٰ هو أبو الصباح، عبد الأعلىٰ بن أعين العجليّ مولاهم، بقرينة التكرّر المتنيّ، حيث روىٰ الصدوق هذه الرواية في الخصال مقيّدًا لاسمه بأنّه ابن أعين، كما سيأتي في تحقيق الصدور، والرّجل ممّن ذكره المفيد في رسالته العدديّة في الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، وهو من صغار الرابعة[1].

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ - قُدّست نفسه - إنَّ السَّند «حسن»[2]. ويظهر من ذلك توثيقه ليزيد بن إسحاق شعر، وعبد الأعلىٰ بن أعين. والسَّند كما ذكر - قُدّست نفسه - ممّا يحسن الاعتماد عليه.

وقد روىٰ الصدوق عن «أبيه رضي الله عنه قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَىٰ الْعَطَّارُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَىٰ الْخَشَّابِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِسْحَاقَ شَعِرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ حَمْزَةَ الْغَنَوِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَىٰ بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: مَا الْحُجَّةُ عَلَىٰ الْمُدَّعِي لِهَذَا الْأَمْرِ بِغَيْرِ حَقٍّ؟ قَالَ: ثَلَاثَةٌ مِنَ الْحُجَّةِ لَمْ يَجْتَمِعْنَ فِي رَجُلٍ إِلَّا كَانَ صَاحِبَ هَذَا الْأَمْرِ: أَنْ يَكُونَ أَوْلَىٰ النَّاسِ بِمَنْ قَبْلَهُ، وَيَكُونَ عِنْدَهُ سِلَاحُ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله، وَيَكُونَ صَاحِبَ الْوَصِيَّةِ الظَّاهِرَةِ، الَّذِي إِذَا قَدِمْتَ الْمَدِينَةَ سَأَلْتَ الْعَامَّةَ وَالصِّبْيَانَ إِلَىٰ مَنْ أَوْصَىٰ فُلَانٌ فَيَقُولُونَ إِلَىٰ فُلَانٍ»[3].

وعن الصفّار عن «صاحب النوادر، عن اليقطينيّ، عن حَمَّادِ بْنِ عِيسَىٰ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَىٰ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام قُلْتُ: إِنَّ النَّاسَ يَتَكَلَّمُونَ فِي أَبِي جَعْفَرٍ، يَقُولُونَ مَا بَالُهَا أبطحت [تَخَطَّتْ] مِنْ وُلْدِ أَبِيهِ مَنْ لَهُ مِثْلُ قَرَابَتِهِ وَمَنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ، وَقَصُرَتْ عَمَّنْ هُوَ أَصْغَرُ مِنْهُ، وَقَالَ: يُعْرَفُ صَاحِبُ هَذَا الْأَمْرِ بِثَلَاثِ خِصَالٍ لَا تَكُونُ فِي غَيْرِهِ هُوَ أَوْلَىٰ

(١) يُنظر: ج٢، ح١٨٨، ص٧٢٨.

(٢) مرآة العقول، العلّامة المجلسيّ: ج٣، ص٢٠٤.

(٣) الخصال، الصدوق: ص١١٧. وكذا رواها والد الصدوق في الإمامة والتبصرة: ص١٣٨.

النَّاسِ بِالَّذِي قَبْلَهُ، وَهُوَ وَصِيُّهُ وَعِنْدَهُ سِلَاحُ رَسُولِ الله ﷺ وَوَصِيَّتُهُ، وَذَلِكَ عِنْدِي لَا أُنَازِعُ فِيهِ»[1].

وسيأتي حديث طويل لـ(عبد الأعلىٰ بن أعين) في كتاب الحجة[2]، ويكون هذا الحديث جزءًا منه. وعلىٰ كلّ تقدير فالرواية ممّا يوثق بصدورها.

---

(١) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار، ص١٨٢، ح٢٨.

(٢) الكافي، الكُلينيّ: ج١، ص٣٧٩.

٧٤٩/ ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَحَفْصِ بْنِ البختريّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: قِيلَ لَهُ: بِأَيِّ شَيْءٍ يُعْرَفُ الإمام؟ قَالَ: «بِالْوَصِيَّةِ الظَّاهِرَةِ، وَبِالْفَضْلِ؛ إِنَّ الإمام لا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ أَنْ يَطْعُنَ[١] عَلَيْهِ فِي فَمٍ وَلاَ بَطْنٍ وَلا فَرْجٍ؛ فَيُقَالَ: كَذَّابٌ، وَيَأْكُلُ أَمْوَالَ النَّاسِ، وَمَا أَشْبَهَ هذَا»[٢].

رجال السَّند:

عليّ بن إبراهيم هو أبو الحسن، ثقة في الحديث، ثبت معتمد، صحيح المذهب، أضرَّ في آخر عمره، صاحب التفسير، قمّي، قال ابن النديم: «من العُلماء الفقهاء». بقي حيًّا إلىٰ بعد (٣٠٧هـ)، كما يظهر من بعض أسناد الصدوق، وهو من الثامنة[٣].

وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، أبو إسحاق القمّي، كوفيّ الأصل، يُوثق به مع أنَّه لم يوثَّق صريحًا لقرائن، تَرَحَّمَ عليه ابنه في مقدّمة التفسير، وأكثر عنه في التفسير، ذكر ابن طاووس الاتِّفاق علىٰ وثاقته، وهو من السابعة[٤].

وابن أبي عُمير هو مُحمّد بن أبي عُمير الراوي الشَّهير، أبو أحمد الأزديّ، من موالي المُهلّب بن أبي صفرة، بغداديّ، جليل القدر، عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين، كما عن النجاشيّ، وحكىٰ النجاشيّ القصَّة المعروفة من حبس هارون الرَّشيد له؛ ليدلّ علىٰ أسماء الشيعة فصبر، وقيل: حبسه المأمون ليليَ القضاء، فولّاه قضاء بعض البلدان، وقيل: صاحبه المأمون بعد وفاة الرّضا ﷺ، وقال الشَّيخ: «كان من أوثق الناس عند الخاصّة والعامّة، وأنسكهم نسكًا، وأورعهم وأعبدهم، وأنَّه

---

(١) «يطعن»، أي يعيب. يقال: طعن فيه وعليه بالقول يطعن - بالفتح والضمّ - إذا عابه. راجع: النهاية: ج٣، ص١٢٧ (طعن).

(٢) الغيبة للنُّعماني: ص٢٤٢، ح٤٠؛ الوافي: ج٢، ص١٣٢، ح٥٩٨؛ البحار: ج٢٥، ص١٦٦، ح٣٣.

(٣) يُنظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

(٤) يُنظر: ج١، ح٩، ص١٦٣-١٦٦.

واحد أهل زمانه في الأشياء كلّها»، وحكىٰ الشَّيخ والنجاشيّ ذلك عن الجاحظ وأنَّه ذكر – أيضًا – أنَّه كان وجهًا من وجوه الرافضة. وعن ابن فضّال أنَّه ذكر أنَّ ابن أبي عُمير أفقه من يُونُس بن عبد الرَّحمن، وأصلح. وحكىٰ تلميذه الفضل فضله وعبادته، ووصفه في سند الحسكانيّ بالثِّقة المأمون، وهو في الوثاقة أشهر من أنْ يوثَّق، أحد الثلاثة الذين اشتهر أنَّهم لا يروون إلّا عن الثِّقات، وأحد أصحاب الإجماع، وهو من السادسة، تُوفِّي سنة (٢١٧هـ)[١].

وهشام بن سالم هو أبو مُحمّد أو أبو الحكم، هشام بن سالم الجواليقيّ، مولىٰ بشر بن مروان، وكان من سبي الجوزجان، كوفيّ، كان جواليقيًا، ثُمَّ صار علّافًا. وثّقه النجاشيّ مكرّراً، وكذا عن ابن الغضائريّ، عدّه المفيد في رسالته العدديّة من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم. روىٰ عنه الثلاثة مُحمّد بن أبي عمير، وصفوان بن يحيىٰ، وأحمد بن مُحمّد بن أبي نصر البزنطيّ. وروىٰ في التفسير وكامل الزيارات. وفي شأنه روايات، وهو من الخامسة، تُوفِّي قبل سنة (١٨٣هـ)[٢].

وحفص بن البختريّ، مولىٰ، بغداديّ، كوفيّ الأصل، وثّقه النجاشيّ، وغمز عليه بنو أعيَن بلعب الشطرنج لنبوة بينهم، وهو – أيضًا – من الخامسة[٣].

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ – قُدّست نفسه –: أنَّ السَّند «حسن»[٤]. وهو كما قال معتبر لا غبار عليه، فالسَّند يوجب الوثوق بصدور الرواية.

---

(١) يُنظر: ج١، ح٣٦، ص٢٦٤.

(٢) يُنظر: ج٢، ح٤٠، ص٤٠.

(٣) يُنظر: ج٢، ح١٢٦، ص٥٧٤.

(٤) مرآة العقول، العلاّمة المجلسيّ: ج٣، ص٢٠٤.

٧٥٠/ ٤. مُحمّد بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحمّد بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُعاوية بْنِ وَهْبٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ(١) عليه السلام: مَا عَلَامَةُ(٢) الإمام الَّذِي بَعْدَ الإمام؟ فَقَالَ: «طَهَارَةُ الْوِلَادَةِ، وَحُسْنُ المنشَأ(٣)، وَلَا يَلْهُو، وَلَا يَلْعَبُ»(٤).

رجال السَّند:

مُحمّد بن يحيىٰ هو العطّار الثِّقة، قمّيّ، من الثامنة، تُوفِّي قرابة (٣٠٠هـ)(٥).

ومُحمّد بن إسماعيل هو أبو عبد الله، مُحمّد بن إسماعيل البرمكيّ، رازيّ، سكن قم، يعرف بصاحب الصَّومعة، كان ثقة مُستقيماً كما عن النجاشيّ. وعن ابن الغضائريّ: «أبو جعفر، المعروف بصاحب الصَّومعة، ضعيف». وهو من الطبقة السابعة (٦).

---

(١) هكذا في «ألف، بر، بف» وحاشية «ج، ض، ف، و» والوافي والبحار. وفي «ب، ج، ض، ف، و، بح، بس»، والمطبوع: «لأبي جعفر». والصواب ما أثبتناه: فقد عُدَّ مُعاوية بن وهب من أصحاب أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، ولم نجد روايته عن أبي جعفر عليه السلام في غير هذا المورد. راجع: رجال النجاشيّ: ص٤١٢، الرقم١٠٩٧؛ رجال البرقيّ: ص٣؛ رجال الطوسيّ: ص٣٠٣، الرقم٤٤٥٩.

(٢) في «ج، ض، بح»: «علامات».

(٣) «المَنْشَأ»: مصدر ميميّ، أو اسم مكان من نَشَأَ إذا خرج وابتدأ، أو من نشأ الصبيّ ينشأ نشأ إذا كبر وشبّ ولم يتكامل. والمراد: أنّه اتّصف بالكمال من حدّ الصبا إلى زمان الإدراك لقوّة عقله وتقدّس ذاته؛ قاله المازندرانيّ. أو مصدر ميميّ من أنشأه إذا خلقه أو ربّاه، أي يكون مربّى بتربية والده في العلم والتقوى؛ قاله المجلسيّ. راجع: شرح المازندرانيّ: ج٦، ص٩٤؛ مرآة العقول: ج٣، ص٢٠٦؛ النهاية: ج٥، ص٥١ (نشأ).

(٤) الوافي: ج٢، ص١٣٢، ح٥٩٩؛ البحار: ج٢٥، ص١٦٦، ح٣٤.

(٥) يُنظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٦) يُنظر: ج٣، ح٢١٥، ص٢٧.

وعليّ بن الحكم، أبو الحسن النخعيّ، مولىٰ، ضرير، كما عن النجاشيّ، كوفيّ، ثقة، جليل القدر، كما عن الشَّيخ، أنباريّ، كما عن مُحمّد بن عيسىٰ اليقطينيّ، من السادسة[١].

ومُعاوية بن وهب، أبو الحسن البجليّ، وكنّاه الصدوق بأبي القاسم، وابنه القاسم وحفيده موسىٰ من رواة الحديث، بجليّ، عربيّ صميم، كوفيّ، «ثقة، حسن الطريقة»، كما عن النجاشيّ، وعدّه المفيد في رسالته العدديّة من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، من الخامسة[٢].

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ - قُدّست نفسه -: إن السَّند «صحيح»[٣]. وفي المطبوع وبعض النُّسخ أنَّها عن أبي جعفر عليه السلام، وفي نسخ أخرىٰ عن أبي عبد الله عليه السلام، والصواب ما أُثبت في طبعة دار الحديث خلافًا للنسخة المطبوعة، فإنَّ مُعاوية بن وهب لم يدرك أبا جعفر عليه السلام.

والسَّند وفق ما بنينا عليه من وثاقة مُحمّد بن إسماعيل البرمكيّ معتبر - أيضًا -، وهو ضعيف وفق رأي سيدي الأستاذ، والسيّد الأستاذ - دامت بركاتهما -[٤]، ومرجع الطَّائفة - دام ظلّه -. ولكن تزلزلت قناعتنا بقبول روايات البرمكيّ علىٰ إطلاقها، وتفرده بهذا المضمون خلاف بقية روايات الباب سواء المرويّة في الكافي أو غيره، يمنع الوثوق بالصدور.

---

(١) يُنظر: ج٢، ح٥٧، ص١٩٢.

(٢) يُنظر: ج٢، ح٦٥، ص٢٣٦.

(٣) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص٢٠٦.

(٤) سيدي الأستاذ هو السيّد مُحمّد باقر السيستانّي، والسيّد الأستاذ هو السيّد مُحمّد رضا السيستانّي -دامت بركاتهم-.

٧٥١/ ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحمّد بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُس، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرّضا عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الدَّلَالَةِ عَلىٰ صَاحِبِ هذَا الْأَمْرِ. فَقَالَ: «الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ: الْكِبَرُ[١]، وَالْفَضْلُ، وَالْوَصِيَّةُ، إِذَا قَدِمَ الرَّكْبُ[٢] الْمَدِينَةَ فَقَالُوا: إِلىٰ مَنْ أَوْصىٰ فُلَانٌ؟ قِيلَ: إِلىٰ[٣] فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ[٤]، وَدُورُوا مَعَ السِّلَاحِ حَيْثُمَا دَارَ؛ فَأَمَّا الْمَسَائِلُ فَلَيْسَ فِيهَا حُجَّةٌ»[٥].

رجال السَّند:

عليّ بن إبراهيم هو أبو الحسن، ثقة في الحديث، ثبت معتمد، صحيح المذهب، أضرَّ في آخر عمره، صاحب التفسير، قمّيّ، قال ابن النديم: «من العلماء الفقهاء». بقي حيّاً إلىٰ بعد سنة (٣٠٧هـ)، كما يظهر من بعض أسناد الصدوق، وهو من الثامنة[٦].

ومُحمّد بن عيسىٰ هو أبو جعفر، مُحمّد بن عيسىٰ بن عُبيد اليقطينيّ، بغداديّ، «جليل في أصحابنا، ثقة، عين، كثير الرواية، حسن التَّصانيف»، كما عن النجاشيّ. واستثناه ابن الوليد، واعترض عليه ابن نوح. وكان الفضل يُثني عليه ويمدحه ويُحِبُّه ويميل إليه وأنَّه يقول: «ليس في أقرانه مثله». ويظهر من الشَّيخ تضعيفه تبعًا للقمّيّين،

---

(١) في شرح المازندرانيّ: «أي الدليل عليه الكِبَرُ باعتبار السنّ كما مرّ، يقال: كَبِرَ الرجل من باب لَبِسَ يَكْبَرُ كِبَراً أي أسنّ. أو باعتبار القدر والمنزلة، يقال: كَبُرَ من باب شَرُفَ فهو كبير، إذا عظم قدره وارتفع منزلته». ولكنّ المجلسيّ قال: «والمراد بالكبر كونه أكبر سنّاً لا بحسب الفضائل؛ فإنّه داخل في الفضل».

(٢) معناه ذيل ح١ من هذا الباب.

(٣) هكذا في النُّسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: - «إلى».

(٤) في «ف» والبحار: -«بن فلان».

(٥) الوافي: ج٢، ص١٣٢، ح٦٠٠؛ البحار: ج٢٥، ص١٦٦، ح٣٥.

(٦) يُنظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

ولا مناص من القول بوثاقته، وهو من كبار السابعة[١].

وقد ناقشنا سابقًا رواية مُحمّد بن عيسىٰ بن عُبيد عن يُونُس بن عبد الرَّحمن.

ويُونُس هو يُونُس بن عبد الرَّحمن، أبو مُحمّد، مولىٰ عليّ بن يقطين، مولىٰ بني أسد، بغداديّ، قال عنه النجاشيّ: «كان وجهًا في أصحابنا، متقدّمًا عظيم المنزلة.. وكان الرّضا يشير إليه في العلم والفُتيا، وكان ممّن بذل له علىٰ الوقف مال جزيل فامتنع من أخذه وثبت علىٰ الحقّ، وقد ورد في يُونُس مدح وذمّ»، ووثّقه الشَّيخ، وذكر تضعيف القمّيّين له، وحكىٰ الفضل بن شاذان في ثنائه شيئًا كثيرًا، من جليل المدح، قال ابن النديم: «علّامة زمانه، كثير التَّصنيف والتأليف علىٰ مذاهب الشيعة». من الطبقة الفاصلة بين صغار الخامسة وكبار السادسة، رأىٰ الصادق عليه السلام، ولم يروِ عنه، وتُوفِّي قرب رأس المائة الثانية[٢].

وأحمد بن عمر هو أحمد بن عمر بن أبي شعبة الحلبيّ، كوفيّ، مولىٰ بني تيم اللات بن ثعلبة، بدلالة رواية يُونُس عنه، وليس أحمد بن عُمر الحلّال، الثِّقة الكوفيّ؛ فإنَّ مُحمّد بن عيسىٰ بن عُبيد اليقطينيّ يروي عنه مباشرة وليس بواسطة يُونُس، وعلىٰ كلٍّ تقدير فالحلبيّ ثقة – أيضًا –، كما عن النجاشيّ، وهو من صغار الخامسة[٣].

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ – قُدّست نفسه – أنَّ السَّند «صحيح»[٤]. والسَّند كما ذكر – قُدّست نفسه – معتبر، ولعلَّ الحديث منقول بالمعنىٰ، كما في كثير من أحاديث هذه الأبواب، كما يُرشد إليه عقد المقارنة في الروايات.

---

(١) يُنظر: ج٢، ح٣٩، ص٢٥.

(٢) يُنظر: ج٢، ح٣٩، ص٣٠.

(٣) يُنظر: ج١، ح٣٤، ص٢٦٠.

(٤) مرآة العقول، العلّامة المجلسّي: ج٣، ص٢٠٦.

٦/٧٥٢ . مُحمّد بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحمّد، عَنْ أَبِي يَحْيَىٰ الْوَاسِطِيِّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام[١]: «إِنَّ الأَمْرَ فِي الْكَبِيرِ مَا لَمْ تَكُنْ[٢] بِهِ[٣] عَاهَةٌ[٤]»[٥].

رجال السَّند:

مُحمّد بن يحيىٰ هو أبو جعفر الأشـعريّ، العطّار، القمّيّ، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الرواية والحديث، من الثامنة، تُوفّي قرابة (٣٠٠هـ)[٦].

وأحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ هو أبو جعفر الأشـعريّ، عربيّ، قمّيّ، كبير قم وابن كبيرها، ثقة، شيخ القمّيّين ووجههم وفقيههم غير مدافع، قال ابن حجر: شيخ الرافضة بقم. وهو من السابعة، تُوفّي بعد (٢٧٤هـ)[٧].

وأبو يحيىٰ الواسـطي هو سُـهيل بن زياد الواسطيّ، جدّه لأُمه مؤمن الطاق، وليس هو زكريّا الواسـطيّ، قال بعض الأصحاب ليس بكلّ الثبـت، وعن ابن الغضائريّ أنّ حديثه يعرف وينكر، واستثناه ابن الوليد، وقد يوثّق الرَّجل برواية أحمد بن مُحمّد بن

---

(١) هكذا في النُّسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: + «[قال]».

(٢) في «بح، بر» ومرآة العقول: «مالم يكن».

(٣) هكذا في النُّسخ التي قوبلت والوافي والكافي ح ٩٢٨. وفي المطبوع: «فيه».

(٤) العاهَـةُ: الآفـة؛ إمّا الظاهرة، يقال: عاهَ الزرعُ والمالُ يَعُوهُ عاهةً وعُؤُوهاً، أي وقعت فيهما عاهة؛ وإمّا الباطنة، قال ابن الأعرابي: العاهُونَ: أصحاب الريبة والخُبْث. راجع: لسان العرب: ج١٣، ص٥٢٠ (عوه - عيه).

(٥) الـكافي، كتاب الحجّة، باب ما يفصل به بين دعوى المحقّ...، ح٩٢٨، مع زيادة في أوّله وآخره. الفصول المختارة: ص٣١٢، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير؛ الوافي: ج٢، ص١٣٢، ح٦٠١.

(٦) يُنظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٧) يُنظر: ج١، ح١، ص٣٠.

عيسىٰ عنه، فهو يروي عنه مكرّرًا بعنوان (أبي يحيىٰ الواسطيّ) بدلالة رواية الخصال، وأمّا زكريّا الواسطيّ؛ فإنَّه ممّن روىٰ عن الصادق ﷺ، وما في الاختيار من أنَّه زكريّا ففيه تصحيف أو وَهْمٌ، ولكنَّ سيرته الروائيّة المردّدة، وإدمانه الإرسال، وعدم اتّضاح ما يحيطه من مشايخ يزلزل القول بإثبات وثاقته، وهو من صغار السادسة[1].

وهشام بن سالم هو أبو مُحمّد، أو أبو الحكم، هشام بن سالم الجواليقيّ، مولىٰ بشر بن مروان، وكان من سبي الجوزجان، كوفيّ، كان جواليقيّاً، ثُمَّ صار علّافًا. وثّقه النجاشيّ مكرّراً، وكذا عن ابن الغضائريّ. وعدّه المفيد في رسالته العدديّة من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم. روىٰ عنه الثلاثة: مُحمّد بن أبي عُمير، وصفوان بن يحيىٰ، وأحمد بن مُحمّد بن أبي نصر البزنطيّ. وروىٰ في التفسير وكامل الزيارات. وفي شأنه روايات، وهو من الخامسة، تُوفّي قبل سنة (١٨٣هـ)[2].

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ - قُدّست نفسه -: إن السَّند «مجهول»[3]. وما ذلك إلاّ لمكان أبي يحيىٰ الواسطيّ، ولكنّنا ذهبنا إلىٰ الاعتماد علىٰ الرَّجل في أجزاء هذا الكتاب وإن تزلزل ذلك عندنا، فالوثُوق علىٰ كلّ تقدير متحقّق بهذه الرواية.

---

(١) يُنظر: ج٤، ح٤٣٩، ص٥١.

(٢) يُنظر: ج٢، ح٤٠، ص٤٠.

(٣) مرآة العقول، العلاّمة المجلسيّ: ج٣، ص٢٠٦.

٧/٧٥٣. أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ مُحمّد بْنِ عَلِيٍّ[١]، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: جُعِلْتُ فِدَاكَ، بِمَ يُعْرَفُ الإِمامُ؟ قَالَ[٢]: فَقَالَ: «بِخِصَالٍ: أَمَّا أَوَّلُهَا[٣]، فَإِنَّهُ بِشَيْءٍ قَدْ تَقَدَّمَ مِنْ أَبِيهِ فِيهِ وَأَشَارَ[٤] إِلَيْهِ لِيَكُونَ[٥] عَلَيْهِمْ حُجَّةً؛ وَيُسْأَلُ فَيُجِيبُ[٦]؛ وَإِنْ سُكِتَ عَنْهُ ابْتَدَأَ؛ وَيُخْبِرُ بِمَا فِي غَدٍ؛ وَيُكَلِّمُ النَّاسَ بِكُلِّ لِسَانٍ». ثُمَّ قَالَ لِي: «يَا أَبَا مُحمّد، أُعْطِيكَ عَلَامَةً قَبْلَ أَنْ تَقُومَ» فَلَمْ أَلْبَثْ أَنْ دَخَلَ عَلَيْنَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ خُرَاسَانَ، فَكَلَّمَهُ[٧] الْخُرَاسَانِيُّ بِالْعَرَبِيَّةِ، فَأَجَابَهُ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام[٨] بِالْفَارِسِيَّةِ، فَقَالَ لَهُ الْخُرَاسَانِيُّ: وَاللهِ - جُعِلْتُ فِدَاكَ - مَا مَنَعَنِي[٩] أَنْ أُكَلِّمَكَ بِالْخُرَاسَانِيَّةِ غَيْرُ أَنِّي ظَنَنْتُ أَنَّكَ لَا تُحْسِنُهَا[١٠]، فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللهِ! إِذَا كُنْتُ

---

(١) رواية محُمّد بن عليّ عن أبي بصير لا تصحّ إلاّ لوجود خللٍ في السَّند؛ من سقط أو إرسالٍ، والخبر رواه الطبريّ في دلائل الإمامة: ص٣٣٧، ح٢٩٤، مع زيادةٍ، بسنده عن محُمّد بن عليّ الصيرفيّ، عن عليّ بن الحسن بن عليّ بن أبي حمزة، عن أبيه، عن أبي بصير. ورواه الحميريّ - أيضًا - في قرب الإسناد: ص٣٣٩، ح١٢٤٤، عن محُمّد بن خالد الطيالسيّ، عن عليّ بن أبي حمزة، عن أبي بصير.

فعليه يحتمل وقوع السقط - في ما نحن فيه - بين محُمّد بن عليّ وبين أبي بصير.

(٢) في «ف»: - «قال».

(٣) قال المجلسيّ في مرآة العقول: ج٣، ص٢٠٧: «أوّلها، تذكير الأوّل للتأويل بالفضل والوصف، وقيل: هو مبنيّ على جواز تذكير المؤنّث لغير الحقيقي، نحو ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف (٧): ٥٦] قاله الجوهريّ». راجع: الصحاح: ج١، ص١٩٨ (قرب).

(٤) هكذا في «ألف، ب، ج، ض، ف، و، بح، بر». وفي «بف» والمطبوع: «بإشارة».

(٥) هكذا في النُّسخ التي قوبلت والإرشاد. وفي المطبوع: «لتكون». وفي الوافي: «فيكون».

(٦) في «ف»: «ويجيب».

(٧) في «ض»: «فكلّم».

(٨) في «ج»: -«أبو الحسن عليه السلام».

(٩) في «ف»: + «شيء».

(١٠) في «بر»: «لا تحسّنها»، وقوله: «لا تُحسِنُها»، أي: لا تَعْلَمُها، يقال: هو يُحسِنُ الشَيءَ إحساناً،

لا أُحْسِنُ(١) أُجِيبُكَ(٢)، فَمَا فَضْلِي عَلَيْكَ؟». ثُمَّ قَالَ لِي: «يَا أَبَا مُحمّد، إنَّ الإمام لا يَخْفىٰ عَلَيْهِ كَلَامُ أَحَدٍ(٣) مِنَ النَّاسِ، وَلاَ طَيْرٍ(٤)، وَلا بَهِيمَةٍ، وَلاشَيْءٍ فِيهِ الرُّوحُ، فَمَنْ لَمْ تَكُنْ(٥) هذِهِ الْخِصَالُ فِيهِ، فَلَيْسَ هُوَ بِإِمَامٍ»(٦).

رجال السَّند:

أحمد بن مهران، ضعيف وفق ما نقل العلّامة عن ابن الغضائريّ، وقد ذهبنا إلىٰ قبول روايته، لترَحُّمَ الكُلينيّ عليه غير مَرَّة خلافًا لعادته، وهو من الثامنة، لكنَّه من ذوي الأسناد العالية(٧).

ومُحمّد بن علي هو أبو سُمينة الصيرفيّ، الكوفيّ، الضعيف، من صغار السادسة أو من كبار السابعة(٨).

وأمّا أبو بصير فهو الأسديّ، وليس ليث بن البختريّ المراديّ، بدلالة أنَّ هذه

أي: يعلمه. هذا في اللغة، ولكنّ المجلسيّ في مرآة العقول، قال: «لا تُحَسِّنُها، أي: لا تعلمها حسناً، يقال: حسّن الشيءَ إذا كان ذا بصيرة فيه». وراجع: القاموس المحيط: ج٢، ص١٥٦٤ (حسن).

(١) في «بر»: «لا احسّن».

(٢) في مرآة العقول: «أجيبك، بتقدير أن. ويجوز نصبه ورفعه».

(٣) في «ف»: «واحد».

(٤) في «ف»: «ولا طائر».

(٥) هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بف، بر». وفي «ألف، بح» والمطبوع: «لم يكن».

(٦) قرب الأسناد: ص٣٣٩، ح١٢٤٤، بسنده عن أبي بصير، مع اختلاف يسير. الإرشاد: ج٢، ص٢٢٤، عن أحمد بن مهران. معاني الأخبار: ص١٠١، ح٣، بسند آخر عن أبي جعفر الباقر عليه السلام، إلى قوله: «ويكلّم الناس بكلّ لسان» مع اختلاف يسير؛ الوافي: ج٢، ص١٣٣، ح٦٠٢.

(٧) يُنظر: ج٣، ح٣١٨، ص٢٧٣.

(٨) يُنظر: ج٢، ح٧٨، ص٢٧٧.

الرواية رواها عنه البطائنيّ، كما سيتبين من تحقيق الصدور، كنيته: أبو مُحمّد، كما في هذه الرواية، وإنْ كان يُدعىٰ بأبي بصير، اسمه يحيىٰ بن القاسم، وعن البرقيّ أنَّ اسم والده أبي القاسم يحيىٰ، وعن النجاشيّ أنَّ اسم والده أبي القاسم إسحاق، كوفيّ، ثقة وجيه، وعدّه الكشيّ في أهل الإجماع مردّدًا بينه وبين ليث بن البختريّ الذي يُلقّب - أيضًا - بأبي بصير، ويشترك معه بالتكنية بأبي مُحمّد، والتكنية بأبي بصير، والاشتراك بالطبقة، وكلاهما كان مكفوفًا منذ ولادته. قال ابن فضّال: لم يكن غاليًا وكان مخلطًا، وهو من الرابعة[1].

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ - قُدّست نفسه -: إن السَّند «ضعيف»[2]. والسَّند بغضّ النَّظر عن قوته وضعفه، فإنَّ هناك سقطًا واضحًا فيه بين أبي سُمينة وأبي بصير، فالأوّل من كبار السابعة، والثاني من الرابعة. ويتبين السقط من رواية الطبريّ؛ إذ جاء في سندها أنَّها عن «الحسن، قال: أخبرنا أحمد بن مُحمّد، عن مُحمّد بن عليّ الصيرفيّ، عن عليّ، عن الحسن بن عليّ بن أبي حمزة، عن أبيه، عن أبي بصير»[3]، وقد رواها - أيضًا - في قرب الأسناد عن «مُحمّد بن خالد الطيالسيّ، عن عليّ بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي الحسن الماضي عليه السلام»[4].

وعلىٰ كلِّ تقدير فلا وثوق بصدورها عن الإمام الكاظم عليه السلام.

---

(١) يُنظر: ج٢، ح٦١، ص٢٠٨.

(٢) مرآة العقول، العلّامة المجلسيّ: ج٣، ص٢٠٧.

(٣) دلائل الإمامة، الطبريّ: ص٣٣٧، ح٢٩٤.

(٤) قرب الأسناد، الحميريّ: ص٣٣٩، ح١٢٤٤.

٦٣ - بَابُ ثَبَاتِ الإمامةِ فِي الأَعْقَابِ، وَأَنَّهَا لَا تَعُودُ فِي أَخٍ وَلَا عَمٍّ وَلَا غَيْرِهِمَا مِنَ الْقَرَابَاتِ[١]

٧٥٤/ ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحمّد بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُس، عَنِ الحُسين بْنِ ثُوَيْرِ بْـنِ أَبِـي فَاخِتَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «لا تَعُودُ الإمامةُ فِي أَخَوَيْنِ بَعْدَ الْحَسَنِ وَالحُسين أَبَداً، إِنَّمَا جَرَتْ[٢] مِنْ عَلِيِّ بْنِ الحُسين كَمَا قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحامِ بَعْضُهُمْ أَوْلى بِبَعْضٍ فِي كِتابِ اللهِ﴾[٣] فَلاَ تَكُونُ بَعْدَ عَلِيِّ بْنِ الحُسين إِلاّ فِي الأَعْقَابِ وَأَعْقَابِ الأَعْقَابِ»[٤].

رجال السَّند:

عليّ بن إبراهيم هو أبو الحسن، ثقة في الحديث، ثبت معتمد، صحيح المذهب، أضرَّ في آخر عمره، صاحب التفسير، قمّي، قال ابن النديم: «من العُلماء الفقهاء». بقي حيًّا إلىٰ بعد سنة (٣٠٧هـ)، كما يظهر من بعض أسناد الصدوق، وهو من الثامنة[٥].

---

(١) في «بف»: «القربات».

(٢) فاعل «جرت» كلمة «ما» في «كما قال»، بأن يكون الكاف زائدة ويكون المراد بـ «ما» الآية، أو الفاعل هو الضمير الراجع إلى الإمامة و«كما قال» حال أو صفة لمصدر محذوف. والثاني هو الأظهر. راجع: مرآة العقول: ج٣، ص٢٠٨.

(٣) الأنفال (٨): ٧٥؛ الأحزاب (٣٣): ٦.

(٤) كمال الدين: ص٤١٤، ح١؛ والغيبة للطوسيّ: ص٢٢٦، ح١٩٢، بسندهما عن مُحمّد بن عيسى بن عُبيد؛ علل الشرائع: ص٢٠٨، ح٩، بسنده عن يُونُس بن عبد الرَّحمن، عن أبي فاختة، مع اختلاف؛ الغيبة للطوسيّ: ص١٩٦، ح١٩٠ بسنده عن مُحمّد بن عيسى، مع اختلاف. راجع: كمال الدين: ص٤٢٦، ح٢؛ والفصول المختارة: ص٣٠٥؛ الوافي: ج٢، ص١٣٥، ح٦٠٧.

(٥) يُنظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

ومُحمّد بن عيسىٰ هو أبو جعفر، مُحمّد بن عيسىٰ بن عُبيد اليقطينيّ، بغداديّ، «جليل في أصحابنا، ثقة، عين، كثير الرواية، حسن التَّصانيف»، كما عن النجاشيّ. واستثناه ابن الوليد، واعترض عليه ابن نوح. وكان الفضل يُثني عليه ويمدحه ويُحِبُّه ويميل إليه، وأنَّه يقول: «ليس في أقرانه مثله». ويظهر من الشَّيخ تضعيفه تبعًا للقمّيّين، ولا مناص من القول بوثاقته، وهو من كبار السابعة[١]. وقد ناقشنا سابقًا رواية مُحمّد بن عيسىٰ بن عُبيد عن يُونُس بن عبد الرَّحمن.

ويُونُس هو يُونُس بن عبد الرَّحمن، أبو مُحمّد، مولىٰ عليّ بن يقطين، مولىٰ بني أسد، بغداديّ، قال عنه النجاشيّ: «كان وجهًا في أصحابنا، متقدّمًا عظيم المنزلة... وكان الرّضا يشير إليه في العلم والفتيا، وكان ممّن بُذل له علىٰ الوقف مال جزيل فامتنع من أخذه وثبت علىٰ الحقّ، وقد ورد في يُونُس مدح وذمّ»، ووثّقه الشَّيخ، وذكر تضعيف القمّيّين له، وحكىٰ الفضل بن شاذان في ثنائه شيئًا كثيرًا من جليل المدح، قال ابن النديم: «علّامة زمانه، كثير التصنيف والتأليف علىٰ مذاهب الشيعة». من الطبقة الفاصلة بين صغار الخامسة وكبار السادسة، رأىٰ الصادق عليه السلام ولم يروِ عنه، وتُوفِّي قرب رأس المائة الثانية[٢].

ويبقىٰ الحُسين بن ثوير بن أبي فاختة القرشيّ الهاشميّ، مولاهم، ثقة، من صغار الرابعة، والكلام فيه.

٥ الحُسين بن ثوير بن أبي فاختة

هو الحُسين بن ثوير بن سعيد بن علاقة، وهناك اختلاف في اسم جدّ والده، فـ(علاقة) هو المعروف في كتب التاريخ والسِّيرة وكذا جاء في الأسناد[٣]، بل وكذا

(١) يُنظر: ج٢، ح٣٩، ص٢٥.

(٢) يُنظر: ج٢، ح٣٩، ص٣٠.

(٣) الأمالي، الصدوق: ص٧٠٠؛ الخصال، الصدوق: ص٥٠٤؛ معاني الأخبار، الصدوق: ص١٢٠، حيث جاء عن ثوير بن سعيد عن أبيه سعيد بن علاقة.

في مشيخة الصدوق، حيث قال في نهاية طريقه إلىٰ ثوير: «واسم أبي فاختة، سعيد بن علاقة»[(١)]، وهذا ما ذكره النجاشيّ - أيضًا - في ترجمة ثوير بن أبي فاختة، أبو جهم الكوفيّ، فقال: «واسم أبي فاختة سعيد بن علاقة»[(٢)]، ولكنّه في ترجمة ابنه قال النجاشيّ: «الحُسين بن ثوير بن أبي فاختة، سعيد بن حُمران، مولىٰ أُمّ هانئ بنت أبي طالب»[(٣)]، ثُمَّ قال في ترجمة حفيد ثوير: «هارون بن الجهم بن ثوير بن أبي فاختة، سعيد بن جهمان»[(٤)].

وكذا جاء في رجال الشَّيخ حين عدّه في أصحاب الإمام السَّجَّاد والباقر والصادق عليهم السلام كما في المطبوع، ولكن نقل السيّد الخوئيّ - قُدّست نفسه - في المعجم أنَّ ابن داود الذي كانت عنده نسخة من رجال الطوسيّ بخط الشَّيخ نفسه أنَّ الاسم كتب (جمهان) وليس (جهمان)[(٥)]، وفي المطبوع لدينا من نسخة ابن داود جهمان[(٦)]!

وقد شاع في كتب الجمهور أنْ يسمىٰ (علاقة)؛ ففي طبقات ابن سعد المتوفَّىٰ (٢٣٠هـ): «واسمه سعيد بن علاقة، مولىٰ جعدة بن هبيرة المخزُومِيّ»[(٧)]، وفي تاريخ ابن معين المتوفّىٰ (٢٣٣هـ): «سمعت يحيىٰ يقول: أبو فاختة اسمه سعيد بن علاقة»[(٨)]. وفي طبقات خليفة المتوفّىٰ (٢٤٠هـ): «وثوير بن أبي فاختة اسم أبي فاختة سعيد بن علاقة مولىٰ جعدة بن هبيرة المخزوميّ»[(٩)]. وفي علل أحمد المتوفّىٰ

---

(١) من لا يحضر الفقيه، الصدوق: ج٤، ص٥٢٩.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي: ص١١٨، ت٣٠٣.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي: ص٥٥، ت١٢٥.

(٤) رجال النجاشي، النجاشي: ص٤٣٨، ت١١٧٨.

(٥) معجم رجال الحديث، السيّد الخوئيّ: ج٢٠، ص٢٤٢، ت١٣٢٤٧.

(٦) رجال ابن داود، ابن داود الحلّي: ص ١٩٨.

(٧) الطبقات الكبرى، ابن سعد: ج٦، ص١٧٦.

(٨) تاريخ ابن معين، ابن معين، ج١: ص٢٣٠.

(٩) طبقات خليفة، خليفة بن خياط العصفريّ: ص٢٧١.

(١٢٤١هـ): «حدّثني أبـي قال: حدّثني أبو يعقـوب مولىٰ أبي عبيد الله قال: اسـم أبي فاختة سعيد بن علاقة»[١].

بـل يـكاد يكون الإطبـاق علىٰ اسـم (علاقة) في باقـي الكتب هو المعـروف، ولا سبيل لإنكاره.

نعـم، ذكر في الكامل لابن عدي الجرجاني المتوفَّـىٰ (٣٦٥هـ) «ثوير بن أبي فاختة سعيد بن جهمان، ويقال: ابن علاقة القرشيّ، الكوفيّ، مولىٰ جعدّة بن هبيرة، يُكَنّىٰ أبا الجهـم»[٢]. والاختلاف بيـن (جهمان) و(علاقة) قد يكون من بـاب اختلاف اللقب والاسـم لرجـل واحد، أو أنَّ اسـم والدته (علاقة) واسـم أبيه (جهمـان) كما ذكر في المعجم. وأمّا حُمران وحرمان كما في بعض النسخ فلا ريب أنَّها تصحيف عن جهمان أو جمهان كما في نسخ أخرىٰ.

وأمّا نسـبه وولائه؛ فلا خلاف في كونه مولىٰ وليـس عربيّاً، ولكن ذكروا أنَّ ولاءه هاشـميّ، وقرشـيّ، وأنَّه مولىٰ أُمّ هانئ، وأنَّه مولىٰ جعدّة بن هبيـرة المخزوميّ، وأنَّه خازمـيّ، ولا يظنّ أنّـه اختلاف، فكلُّ ذلك صحيح! فـ(سـعيد) كان مولىٰ أُمّ هانئ بن أبي طالب بن عبد المطلب أخت أمير المؤمنين عليه السلام، وهي فاختة بن أبي طالب، وهي هاشـميّة قرشـيّة، وتزوجت من هبيرة المخزوميّ القرشيّ، وجعدّة بن هبيرة هو ابنها، أمّا ابنه ثوير بن سعيد فكان مولىٰ لابن أُمّ هاني المُسمّىٰ جعدّة. ومنه يعرف تنقل الولاء من هاشم إلىٰ بني مخزوم في ما نقل عن الأسماء، فبالنسبة إلىٰ أُمّ هانئ فهو مولىٰ بني هاشـم ومولىٰ قريش، وبالنسـبة إلىٰ ابنهـا جعدّة المخزوميّ فهو يكـون مولىٰ جعدّة، ومولىٰ بني مخزوم.

نعـم، لعلَّ من اللحن أو الخطأ أنْ ينسـب بكونه خازميّ، كما في رجال الطوسـيّ، وهو مخزوميّ.

---

(١) العلل، أحمد بن حنبل: ج١، ص٢٢١. .

(٢) الكامل، عبد الله بن عدي الجرجانّي: ج٢، ص١٠٥.

حاله:

قال النجاشيّ: «ثقة، ذكره أبو العبّاس في الرِّجال وغيره»[١]، فليس من البعيد أن يكون التوثيق مأخوذًا من ابن عقدة، وأمّا كلمة غيره فإمّا أنّها عطف علىٰ كتاب رجال ابن عقدة، أي: ذكره ابن عقدة في كتاب الرِّجال وغيره من كتب ابن عقدة، أو أنّها عطف علىٰ ابن عقدة، بمعنىٰ ذكره ابن عقدة في كتاب الرِّجال وذكره غير ابن عقدة - أيضًا -، وهذا ما استقربه من العبارة.

نعم، ذكره ابن الوليد في فهرسه غير الواصل إلينا ويعلم ذلك من الشّيخ، حيث ذكر ذلك[٢]، ويؤكده - أيضًا - طريق النجاشيّ إلىٰ كتاب نوادره، وطريق الشّيخ إلىٰ كتابه الذي لم يسمه.

ويعلم من ملاحقة أحوال آبائه أنّه من عائلة شيعيّة ضاربة في القدم، وهو - أيضًا - منا، لكن أحوال مرافقيه تشير إلىٰ أنّه ليس من اتباع الفقهاء الثِّقات الأجلّاء من رواة الشيعة، بل يرافق الشخصيّات المثيرة للجدل نظير يُونُس بن ظبيان، والمُفضل بن عُمر، كما يظهر من الروايات، ويُكثر عنه الضعفاء أمثال الحسن بن راشد مولىٰ بني العبَّاس الضعيف، وأبي سعيد الخيبريّ الطحّان.

طبقته:

لم تذكر سنة وفاته في كتب الفهارس والرِّجال علىٰ ما بحثت، نعم، ذكروا أنَّ أباه ثويراً تُوفِّي سنة (١٢٧هـ)، كما في طبقات خليفة[٣]، أي: في سنة وفاة أبي إسحاق السبيعيّ. وذكر النجاشيّ في ترجمته أنّه ممّن روىٰ عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، وذكر أنَّه قديم الموت[٤]، وذكر في ترجمة خيبريّ أنّه لم يكن في زمن الخيبريّ ممّن

(١) رجال النجاشي، النجاشي: ص٥٥، ت١٢٥.
(٢) الفهرست، الشّيخ الطوسيّ: ص١١٣، ت٢٣١.
(٣) طبقات خليفة، خليفة بن خياط العصفريّ: ص٢٧١.
(٤) رجال النجاشي، النجاشي: ص٥٥، ت١٢٥.

يـروي عن الأصبغ بن نُباتة سـوىٰ الحُسـين بـن ثوير[١]. وهـذا يعني أنَّه مـن الرابعة، فالأصبـغ وإن كان مـن الثانية، لكنه عمَّر فأدركته الرابعـة، ونجد أنَّ من يروي عنه هم الخامسـة كابن أخيه هارون بن الجهم، والحسـن بن راشـد مولىٰ العبَّاسـيين، وربيع المسـلي، ومالـك بن عطيّـة، وبعض صغار الخامسـة كيُونُس بن عبـد الرَّحمن وأبي سـعيد الخيبريّ، وأمّا السادسـة كمُحمّد بن إسـماعيل بن بزيع فقد رووا عنه بواسطة وإن سـقطت من بعض الأسـناد، كما في التهذيب[٢]، إذ روىٰ الكُلينيّ عين الرواية عن «مُحمّـد بن يحيـىٰ، عن مُحمّد بن الحُسـين، عن مُحمّد بن إسـماعيل بـن بزيع، عن الخيبريّ، عن الحُسـين بن ثوير»[٣] كما هي بقية الأسـناد، وأكثر منه سـقوطًا في السَّند ما ورد من رواية مُحمّد بن الحُسـين عنه[٤]، فقد رواها الكُلينيّ عن «مُحمّد بن يحيىٰ، عن مُحمّد بن الحُسـين، عن مُحمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن الخيبريّ، عن الحُسين بن ثوير»[٥]، وهو الصواب.

ومـا في روايـة أنَّـه دخل علىٰ الإمـام الرّضا عليه السلام[٦]، فهـذا يعني بقاءه إلىٰ بعد سـنة (١٨٣هـ)، لكنَّه لا يسـلم من قدح؛ لاحتمال التصحيف. فقد رويت في مصادر أخرىٰ وفيها (الحُسـين بن يزيد) وليس (الحُسـين بن ثوير)، إضافة إلىٰ ضعف السَّند بسهل، فيكون وفق هذا التَّقريب من الرابعة ممَّن عمِّر وأدركته السادسة أو بعضها، ولكن بما أنَّه أصغر سـنًا من يُونُس بن ظُبيان كما في رواية عنه[٧]، فيكون من صغار الرابعة ممّن أدركته صغار الخامسة فحسب.

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي: ص١٥٥، ت٤٠٨.

(٢) التهذيب، الشَّيخ الطوسّي: ج٢، ص٣٢١.

(٣) الكافي، الكُلينيّ: ج٣، ص٣٤٢.

(٤) التهذيب، الشَّيخ الطوسّي: ج٧،ص١٦٣.

(٥) الكافي، الكُلينيّ: ج٥، ص٣٠٨.

(٦) الكافي، الكُلينيّ: ج ٨، ص٣٤٦، نعم، روي في التحف: (الحُسـين بن يزيد) بدلاً من (الحُسـين بن ثوير).

(٧) الكافي، الكُلينيّ: ج٤، ص٥٧٥، ح٢.

بقي الكلام في ما ذكره النجاشيّ من أنّه قديم الموت، وأشرنا إلىٰ أنّ عبارة قديم الموت تعني أنّه لـم يدركه أهل الطبقة اللاحقة كلّهم، بل فقط شيوخها، كما مرّ في بحث قريب في هذا الجزء. وأمّا مصدر النجاشيّ فلعلّه ابن عقدة، فقد نقل ابن حجر عن ابن عقدة أنّه ذكر أنّ الحُسين بن ثوير قديم الموت[١]. ولكن لعلّ ابن حجر أخذ كلّ ما ذكره من كتاب ابن طي الذي نقل عن النجاشيّ ونقل استنتاجه في كتابه، وهذا التعبير لو كان متأخّر الموت لكان هو المناسب؛ فإنّه ممّن أدرك الأصبغ. نعم، ربّما تستخدم تلك العبارة أحيانًا للعلو في الطبقة من غير النّظر للتعمير؛ ليُشير ذلك إلىٰ أنّه من كبار جيله ومشايخهم. وعلىٰ كلّ تقدير فهو – كما عددناه – من صغار الرابعة.

تحقيق الصدور:

قال العلاّمة المجلسيّ – قُدّست نفسه –: إنّ السّند «صحيح»[٢].

أقول: مضمون الرواية مروي بطرق تصل حدّ الاستفاضة، أمّا هي فقد رواها والد الصدوق ابن بابويه عن «مُحمّد بن يحيىٰ، عن مُحمّد بن أحمد، عن عليّ بن مُحمّد، عن القاسم بن مُحمّد عن سُليمان بن داود المنقريّ، (و) عن مُحمّد بن يحيىٰ، عن مُحمّد بن الحُسين الواسطيّ، عن يُونُس بن عبد الرَّحمن، عن (الحُسين بن ثوير بن) أبي فاختة، عن أبي عبد الله عليه السلام»[٣].

رواها ولده الصدوق عنه وعن مُحمّد بن الحسن رضي الله عنهما قالا: «حدّثنا سعد بن عبد الله، وعبد الله بن جعفر الحميريّ جميعًا، عن مُحمّد بن عيسىٰ بن عبيد، عن يُونُس بن عبد الرَّحمن، بن الحُسين بن ثوير أبي فاختة، عن أبي عبد الله عليه السلام»[٤]. ولك أنْ تلاحظ صحّة الطرق إليها، فالوثوق بصدورها لا ريب فيه.

(١) لسان الميزان، ابن حجر: – ج٢، ص٢٧٦

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسيّ: ج٣، ص٢٠٧.

(٣) الإمامة والتبصرة، علّي ابن بابويه: ص٥٦، ح٤٠.

(٤) كمال الدين، الشّيخ الصدوق: ص٤١٤.

٧٥٥/ ٢. عَلِيُّ بْنُ مُحمّد، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحمّد بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ يُونُس بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﵇: أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: «أَبَىٰ اللهُ أَنْ يَجْعَلَهَا لِأَخَوَيْنِ بَعْدَ الْحَسَنِ وَالحُسين ﵉»[١].

رجال السَّند:

علي بن مُحمّد هو عليّ بن مُحمّد بن إبراهيم، علّان، أبو الحسن الرازيّ الكُلينيّ، شيخ الكُلينيّ وخاله علىٰ الأشهر، ثقة، عين، كما عن النجاشيّ، تَرَحَّمَ عليه في أسناد الصدوق. وهو من الثامنة[٢].

سهل بن زياد، أبو سعيد الآدميّ، رازيّ، شهد أحمد الأشعريّ عليه بالكذب والغلو، وطرده من قم، وصفه الفضل بأنّه أحمق، واستثناه ابن الوليد، ضعيف جدّاً، فاسد الرواية والمذهب، كما عن ابن الغضائريّ، وضعَّفه النجاشيّ، وضعَّفه الشَّيخ في الفهرست، وفي الاستبصار أنّه ضعيف جدّاً عند نقّاد الأخبار، مع أنّه وثّقه في الرِّجال، وخلصنا إلىٰ ضعفه، من السابعة[٣].

ومُحمّد بن الوليد هو الخزَّاز - وليس شباب الصيرفيّ الرقّيّ - بقرينة المشيخة، فهو من يروي عن يُونُس بن يعقوب، وقرينة التوسّط، بل وبقرينة التكرّر المتنيّ، حيث روىٰ الشَّيخ في الغيبة عين الرواية مُصرِّحًا بأنّه الخزَّاز عن يُونُس بن يعقوب، ويبقىٰ تفصيل الكلام فيه.

---

(١) كمال الدين: ص٤١٥، ح٣، بسنده عن يُونُس بن يعقوب؛ الغيبة للطوسي: ص٢٢٥، ح١٩٠، بسنده عن مُحمّد بن الوليد. وفيه: ص٢٨٩، ذيل ح٢٤٦، بسند آخر عن صاحب الزمان ﵇. وراجع: كمال الدين: ص٤٢٦، ح٢؛ الوافي: ج٢، ص١٣٥، ح٦٠٨.

(٢) يُنظر: ج١، ح٢، ص٥٣.

(٣) يُنظر: ج١، ح٢، ص٥٩.

ويُونُس بْنِ يَعْقُوبَ هو أبو عليّ، يُونُس بن يعقوب بن قيس الجلّاب البجليّ الدهنيّ، كان حظيّاً عند الأئمّة عليهم السلام، مُوَثّقاً، وكان قال بعبد الله ورجع، كما عن النجاشيّ، ووثّقه الشّيخ مرّتين، وعدّه المفيد في رسالته العدديّة من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، روىٰ عنه مُحمّد بن أبي عُمير وصفوان والبزنطيّ، روىٰ في كامل الزيارات والتفسير، تُوفّي في حدود العقد التاسع بعد المائة[1].

٥ مُحمّد بن الوليد:

هو أبو جعفر مُحمّد بن الوليد بن خالد، البجليّ، الخزّاز، كوفيّ، ويدلّ علىٰ الاتّحاد بين عنوان مُحمّد بن الوليد البجليّ الخزّاز الذي ذكر النجاشيّ ترجمته، ومُحمّد بن الوليد الخزّاز الذي يرد في الأسناد، ومُحمّد بن الوليد بن خالد البجليّ، إضافة إلىٰ الاسم بتقييداته وإطلاقاته هو أنّه ذكر النجاشيّ في ترجمة (حمّاد بن عُثمان) وروىٰ عنه جماعة: منهم أبو جعفر، مُحمّد بن الوليد بن خالد الخزّاز البجليّ)، وذكر في ترجمة (مُحمّد بن الوليد البجليّ الخزّاز) أنّه أبو جعفر الكوفيّ.. روىٰ عن يُونُس بن يعقوب وحمّاد بن عُثمان ومَن كان في طبقتهما.

ولا أعلم لماذا لم يشر السيّد الخوئيّ - قُدّست نفسه - إلىٰ الاتّحاد في عنوان (مُحمّد بن الوليد بن خالد) وأنّه هو (مُحمّد بن الوليد الخزّاز) الثّقة، فهذا ما جعل صاحب كتاب المفيد المختصر للمعجم يعدّه مجهولاً؛ لعدم الإشارة إلىٰ الاتّحاد، مع أنّ السيّد الخوئيّ - قُدّست نفسه - يقول بالاتّحاد بدلالة ما ذكره في ترجمة حمّاد الناب.

وأغرب منه ما في مستدركات علم رجال الحديث، حيث عدّ مُحمّد بن الوليد بن خالد الخزّاز البجليّ أبا جعفر رجلاً آخر غير مُحمّد بن الوليد بن خالد الخزّاز البجليّ الأحمسيّ، أبو جعفر الكوفيّ، وقال عن الأوّل: لم يذكروه مع أنّه ذكر أنّه هو راوي كتاب حمّاد بن عُثمان، وذكر في الثاني ما قاله النجاشيّ فيه، ومن كلام النجاشيّ أنّه هو مَن يروي عن حمّاد بن عُثمان!

---

(١) يُنظر: ج٤، ح٥٣٨.

قال النجاشيّ: «مُحمّد بن الوليد البجليّ الخزّاز، أبو جعفر الكوفيّ، ثقة، عين، نقي الحديث، ذكره الجماعة بهذا. روىٰ عن يُونُس بن يعقوب وحمّاد بن عُثمان ومَن كان في طبقتهما، وعُمِرَّ حتّىٰ لقيه مُحمّد بن الحسن الصفّار وسعد. له كتاب نوادر، أخبرنا مُحمّد بن مُحمّد، قال: حدّثنا جعفر بن مُحمّد، قال: حدّثنا علي بن الحُسين السعد آباديّ، عن أحمد بن مُحمّد بن خالد، عنه بكتابه»(١).

قال الكشيّ في مُحمّد بن الوليد الخزّاز، ومُعاوية بن حُكيم، ومصدق بن صدقة، ومُحمّد بن سالم بن عبد الحُميد: «هؤلاء كلُّهم فطحيّة، وهم من أجلّة العلماء والفقهاء والعدول، وبعضهم أدرك الرّضا عليه السلام، وكلُّهم كوفيّون»(٢).

وأمّا كونه فطحيًّا، فلم يذكر غير الكشيّ ذلك، ولكنَّك تجد الرجل ممّن يُكثر عن الفطحيّة، حيث تجد أنَّه لا يأخذ الفقه إلّا من ابن بكير الفقيه الفطحيّ الشَّهير، وترىٰ أنَّه يروي ما يقرب من ثلاثين رواية في الفقه كلّها عن ابن بكير، هذا فقط في كتاب قرب الأسناد، وهو يكثر الرواية عن يُونُس بن يعقوب الذي كان فطحيًّا في بداية اختلاط الأمر، ثُمَّ قيل إنَّه رجع عن ذلك، وتجد - أيضًا - أنَّ عليّ ابن فضّال ممّن روىٰ عنه، فيؤيّد ما في الأسناد وخصوصًا روايات الأحكام والفقه ما ذكره أبو عمرو الكشيّ وإن لم نجد النجاشيّ قد أشار إليه.

وأما طبقته، فبحسب ما ذكر النجاشيّ من أنه يروي عن حمّاد بن عُثمان ويُونُس بن يعقوب، وهما من الخامسة ونجد في الأسناد كونه ممّن يكثر عن عبد الله بن بكير وابن بكير من كبار الخامسة، فهو وفق هذا من السادسة أو كبارها، وقد طال به العمر حتّىٰ أدركه الصفّار (٢٩٠هـ) وسعد (٣٠٠هـ) كما ذكر النجاشيّ ودلت عليه الأسناد. وهما من الثامنة وكبارها، وعلىٰ هذا فيكون الرجل ممّن عمر حتّىٰ تُوفِّي مع السابعة، فأدركته الثامنة. فالمُحصِّلة في طبقته أنَّه من السادسة وعمر وتُوفِّي مع السابعة.

---

(١) رجال النجاشّي، النجاشّي: ص٣٤٥، ت٩٣١.

(٢) اختيار معرفة الرِّجال، الشَّيخ الطوسّي: ج٢، ص٨٣٥.

بقي أن نذكر كيفيّة تمييزه في الأسناد عن المشترك معه في الاسم (مُحمّد بن الوليد شباب الصيرفيّ)، وأوّل شيء هو الطبقة، فإنَّ الخزَّاز أسنُّ منه وأطول عمرًا؛ إذ شباب الصيرفيّ من صغار السادسة، وأمّا الخزَّاز فهو من السادسة أو صغارها وتُوفِّي مع السابعة، و- أيضًا - من قرينة التوسّط، فشباب الصيرفيّ يتوسّط سهل بن زياد وداود، وسهل بن زياد وبعض السادسة كالبزنطيّ، وأمّا الخزَّاز فإنَّه يتوسّط سهل وابن بكير، أو سهل ويُونُس بن يعقوب، أو يروي عن حمّاد بن عُثمان، وأمّا من ناحية الروايات فتستطيع من متابعة ما يرويه الخزَّاز وما يرويه شباب الصيرفيّ معرفة المائز وكون الأوّل من أتباع أهل العلم والفقه وإن كان فطحيًّا، بخلاف الآخر.

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ - قُدّست نفسه - عن السَّند: «ضعيف»[١].

وسبب الضعف عنده - قُدّست نفسه - وجود سهل بن زياد في سندها. ولكنَّ هذه الرواية لا شكّ في - صدق نقل سهل بن زياد لها، فقد رواها ابن بابويه «عن سعد، عن مُحمّد بن الوليد، عن يُونُس بن يعقوب، عن أبي عبد الله عليه السلام أنَّه سمعه يقول: أبىٰ الله أن يجعلها في أخوين بعد الحسن والحُسين عليهما السلام»[٢].

ورواها الشَّيخ - أيضًا - بسنده عن «سعد بن عبد الله، عن مُحمّد بن الوليد الخزَّاز، عن يُونُس بن يعقوب، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: أبىٰ الله أن يجعل الإمامة لأخوين بعد الحسن والحُسين عليهما السلام»[٣].

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسيّ: ج٣، ص٢١٢.

(٢) الإمامة والتبصرة، عليّ ابن بابويه: ص٥٧.

(٣) الغيبة، الشَّيخ الطوسيّ: ص٢٢٦.

أمّا مضمونها فهو مستفيض مرويّ بأسناد مختلفة. ففي كتاب ابن بابويه باب كامل في (أنَّ الإمامة لا تكون في أخوين بعد الحسن والحُسين عليهما السلام) تضمن ست روايات[١]، وتلاحظ بعضها مرويّاً عند الكُلينيّ في هذا الباب - أيضًا -، وبنفس المضمون عنون الصدوق بابًا في كمال الدين تضمن عشرة روايات[٢]، بل ذكر الشّيخ في الغيبة أنَّه جاء في ذلك روايات كثيرة وعدَّ بعضًا منها[٣]. فالرواية ممّا لا شكّ في صدورها وفق كلٍّ هذا.

(١) الإمامة والتبصرة، عليّ ابن بابويه: ص٥٦.

(٢) كمال الدين، الصدوق: - ص٤١٤.

(٣) الغيبة، الشّيخ الطوسّي: ص٢٢٥.

٧٥٦/ ٣. مُحمّد بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحمّد بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحمّد بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرّضا ﷺ، أَنَّهُ سُئِلَ: أَتَكُونُ[١] الإمامةُ فِي عَمٍّ أَوْ خَالٍ؟ فَقَالَ: «لا»، فَقُلْتُ: فَفِي أَخٍ؟ قَالَ[٢]: «لاَ»، قُلْتُ: فَفِي مَنْ؟ قَالَ: «فِي وَلَدِي» وَهُوَ يَوْمَئِذٍ لا وَلَدَ لَهُ[٣].

رجال السَّند:

مُحمّد بن يحيىٰ هو أبو جعفر الأشعريّ العطّار، ثقة، عين، كثير الرِّواية، شيخ أصحابنا بقم، تُوفِّي قرابة (٣٠٠هـ)، وهو من الثامنة[٤].

وأحمد بن مُحمّد أبو جعفر الأشعريّ، ثقة، وجه أصحابنا بقم، وكبيرهم، وفقيههم، من السابعة، تُوفِّي بعد سنة (٢٧٤هـ)[٥].

ومُحمّد بن إسماعيل بن بزيع هو أبو جعفر، مولىٰ المنصور العبَّاسي أبي جعفر، كوفيّ، كان من صالحي هذه الطَّائفة وثقاتهم، كثير العلم، كما عن النجاشيّ. وعن عليّ بن فضّال: «ثقة ثقة، عين». وعن الشَّيخ أنَّه: «ثقة، صحيح». روىٰ عنه أحمد الأشعريّ كما في هذه الرِّواية، وهو من السادسة[٦].

تحقيق الصدور:

الرِّواية بحسب معطيات المتن رويت بين سنة (١٨٣هـ) وسنة (١٩٥هـ) في المدينة

---

(١) في «بح»: «أيكون».

(٢) في «ض، بر»: «فقال».

(٣) كفاية الأثر: ص٢٧٨، بسنده عن أحمد بن مُحمّد بن عيسى، الوافي: ج٢، ص١٣٥، ح٦٠٩.

(٤) يُنظر: ج١، ح١، ص ٢٩.

(٥) يُنظر: ج١، ح١، ص٣٠.

(٦) يُنظر: ج٢، ح٩٣، ص٤٣٣.

أو في مكة.

قال العلّامة المجلسيّ: «الحديث الثالث: صحيح»[1]. ولا ريب في ذلك، بل هو سند قريب مع كمال الصحّة، ومع صحّة السَّند واعتباره غاية الاعتبار هنا في الكافي، نجد أنَّ زميل الكُلينيّ في الطبقة عليّ ابن بابويه رواه - أيضًا - بسند غاية في الاعتبار عن «سعد، عن أحمد بن مُحمّد، ومُحمّد بن الحُسين، عن مُحمّد بن إسماعيل بن بزيع»[2].

ورواها تلميذ الصدوق الخزَّاز القمّيّ، المتوفَّىٰ (٤٠٠هـ) عن الصدوق عن أبيه بالسَّند المذكور - أيضًا -[3]. فالوثوق بصدورها متحقّق بلا ريب.

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص٢١٢.

(٢) الإمامة والتبصرة، علّي ابن بابويه: ص٥٩.

(٣) كفاية الأثر، الخزَّاز القمّيّ: ص٢٧٨.

٧٥٧/ ٤. مُحمّد بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحمّد بْنِ الحُسين، عَنْ عَبْدِ الرَّحمن بْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ جَعْفَرٍ الْجَعْفَرِيِّ، عَنْ حمّاد بْنِ عِيسىٰ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «لا تَجْتَمِعُ[1] الإمامةُ فِي أَخَوَيْنِ بَعْدَ الْحَسَنِ وَالحُسين، إِنَّمَا هِيَ فِي الأَعْقَابِ وَأَعْقَابِ الأَعْقَابِ»[2].

رجال السَّند:

مُحمّد بن يحيىٰ هو أبو جعفر العطّار الأشعريّ، ثقة، عين، كثير الرِّواية والحديث، شيخ أصحابنا في زمانه، عربيّ، قمّيّ، من الثامنة، تُوفِّي قرابة سنة (٣٠٠هـ)[3].

ومُحمّد بن الحُسين هو ابن أبي الخطَّاب، أبو جعفر الهمدانيّ، الكوفيّ، الزيّات، جليل من أصحابنا، عظيم القدر، كثير الرِّواية، ثقة، عين، حسن التَّصانيف، مسكون إلىٰ روايته، تُوفِّي سنة (٢٦٢هـ)، وهو من السابعة[4].

وعبد الرَّحمن بن أبي نجران هو أبو الفضل التَّميميّ، مولىٰ كوفيّ، واسم أبي نجران عَمرو بن مسلم، كان ثقة ثقة، معتمدًا علىٰ ما يرويه، كما عن النجاشيّ. روىٰ في التفسير وكامل الزيارات، روىٰ عنه أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ، وهو من السادسة[5].

وسُلَيْمَان بْن جَعْفَرٍ الْجَعْفَرِيِّ أبو مُحمّد الهاشميّ، الطالبيّ، الجعفريّ، فهو سُليمان بن جعفر بن إبراهيم بن مُحمّد بن عليّ بن عبد الله بن جعفر الطيّار، وثّقه

---

(١) في «ج، بر»: «لا يجتمع».

(٢) كمال الدين: ص٤١٤، ح٢، بسنده عن سُليمان بن جعفر الجعفريّ؛ الغيبة للطوسيّ: ص٢٢٦، ح١٩١، بسنده عن مُحمّد بن الحُسين بن أبي الخطّاب، عن سُليمان بن جعفر؛ كمال الدين: ص٤١٥، ح٥، بسند آخر. وراجع: كمال الدين: ص٤١٦، ح٩؛ الوافي: ج٢، ص١٣٥، ح٦١٠.

(٣) يُنظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٤) يُنظر: ج٢، ح٣٨، ص١٤.

(٥) يُنظر: ج١، ح٢٦، ص٢٣١.

العلمـان، وروىٰ عنـه مُحمّد بن أبي عُمير، وروىٰ في التفسـير، وليس هو سُـليمان بن جعفر الذي روىٰ عنه ابن أخت هشام بن سالم، وهو من كبار السادسة(١).

وحمّاد بْنِ عِيسىٰ غريق الجحفة، الراوي المعروف، أبو مُحمّد الجُهَنِيّ، قيل: عربيّ، وقيل: مولىٰ جُهينة، كوفيّ، سكن البصرة. قال النجاشيّ: «كان ثقة في حديثه، صدوقًا»، ووثّقه الشَّيخ في الفهرست والرِّجال، وذكروه في أصحاب الإجماع، وهو من الخامسة أو صغارها، وعُمِّرَ حتّىٰ تُوفِّي مع السادسة سنة (٢٠٩هـ) عن نيف وتسعين عامًا(٢).

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ: «الحديث الرابع: صحيح»(٣). وهو كما ذكر – قُدّست نفسه – ولا إشكال في تسلسل السَّند أو في رجاله، بل ورويت هذه الرِّواية في مواضع أخرىٰ.

منها: ما عن عليّ ابن بابويه، عن «سَعد، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَانِ بْـنِ أَبِي نَجْـرَانَ، عَنْ سُـلَيْمَانَ الْجَعْفَـرِيِّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَىٰ، عَنْ رَجُـلٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام...»(٤).

وكان رحمه الله رواها في نفس الباب بسند ليس فيه (عَبْـدِ الرَّحْمَانِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ)(٥)، وليس هذا من السقوط في السَّند مع اشتهار أسناد مُحمّد بن الحُسين بن أبي الخطَّاب بذلك، بل لأنَّ حمّاد ممّن أدركته السابعة ومشايخهم؛ فلذا تسنىٰ للسابعة الرِّواية عنه، كما تسنىٰ لمشايخهم، فحدث ذلك التعدد في السَّند.

---

(١) يُنظر: ج٢، ح٧٢، ص٢٥٦.

(٢) يُنظر: ج٢، ح٤٩، ص١٣٨.

(٣) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي، ج٣، ص٢١٢.

(٤) الإمامة والتبصرة، عليّ ابن بابويه: ص٥٨، ح٤٤.

(٥) الإمامة والتبصرة، عليّ ابن بابويه: ص٥٧، ح٤٢.

ورواها الصدوق عن شـيخه «مُحَمَّد بْن الْحَسَـنِ بْنِ أَحْمَدَ بْـنِ الْوَلِيدِ رحمه الله قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ وَمُحَمَّدِ بْنِ عِيسَىٰ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنِ الْحُسَـيْنِ بْنِ الْحَسَنِ الْفَارِسِيِّ، عَنْ سُـلَيْمَانَ بْنِ جَعْفَرٍ الْجَعْفَرِيِّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَىٰ عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام»[1].

ورواها الشَّـيخ بسـنده عن «سَـعد، عن مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَـيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَىٰ الْجُهَنِيِّ... »[2].

وعلىٰ كلِّ حال فلا ريب في الوثوق بصدورها.

---

(١) كمال الدين، الصدوق: ص٤١٤، ح٢.

(٢) الغيبة، الشَّيخ الطوسّي: ص٢٢٥.

٧٥٨/ ٥. مُحمّد بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحمّد بْنِ الحُسين، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عِيسَىٰ بْنِ عَبْدِ اللهِ[1] بْنِ عُمَرَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنْ كَانَ كَوْنٌ -وَلَا أَرَانِي اللهُ- فَبِمَنْ أَئْتَمُّ[2]؟ فَأَوْمَأَ إِلَىٰ ابْنِهِ مُوسىٰ عليه السلام. قَالَ[3]: قُلْتُ: فَإِنْ حَدَثَ بِمُوسىٰ حَدَثٌ فَبِمَنْ أَئْتَمُّ؟ قَالَ: «بِوَلَدِهِ». قُلْتُ[4]: فَإِنْ حَدَثَ بِوَلَدِهِ حَدَثٌ، وَتَرَكَ أَخاً كَبِيراً وَابْناً صَغِيراً، فَبِمَنْ أَئْتَمُّ؟ قَالَ: «بِوَلَدِهِ، ثُمَّ وَاحِداً فَوَاحِداً[5]».

وَفِي نُسْخَةِ الصَّفْوَانِيِّ: «ثُمَّ هكَذَا أَبَداً[6]»[7].

رجال السَّند:

مُحمّد بن يحيىٰ هو أبو جعفر، العطّار الأشعريّ، ثقة، عين، كثير الرِّواية والحديث، شيخ أصحابنا في زمانه، عربيّ، قمّيّ، من الثامنة، تُوفِّي قرابة سنة (٣٠٠هـ)[8].

ومُحمّد بن الحُسين هو ابن أبي الخطَّاب، أبو جعفر الهمدانيّ الكوفيّ الزيّات،

---

(١) في الكافي: ح ٨٠٧: + «بن مُحمّد».

(٢) في «ب، بر» والكافي: ح٨٠٧ والإرشاد: + «قال».

(٣) في «ب» والكافي: ح٨٠٧ والإرشاد: -«قال».

(٤) في «ف»: + «له».

(٥) في الكافي: ح٨٠٧، وكمال الدين: ص٣٤٩: «ثُمَّ قال: هكذا أبداً»، وفي كمال الدين: ص٤١٥ والإرشاد: «ثُمَّ هكذا أبداً» بدل «ثُمَّ واحداً فواحداً».

(٦) في الوافي: «الحُسين بن أبي العلاء، قال: قلت» بدل «ثُمَّ هكذا أبداً».

(٧) الكافي، كتاب الحجّة، باب الإشارة والنصّ على أبي الحسن موسى عليه السلام: ح٨٠٧، مع زيادة في آخره. كمال الدين: ص٣٤٩، ح٤٣؛ وص٤١٥، ح٧، بسندهما عن مُحمّد بن الحُسين بن أبي الخطَّاب، مع زيادة في آخرهما. الإرشاد: ج٢، ص٢١٨، عن ابن أبي نجران؛ الوافي: ج٢، ص١٣٦، ح٦١١؛ البحار: ج٢٥، ص٢٥٣، ح١١.

(٨) يُنظر: ج١، ح١، ص٢٩.

جليل من أصحابنا، عظيم القدر، كثير الرِّواية، ثقة، عين، حسن التَّصانيف، مسكون إلىٰ روايته، تُوفِّي سنة (٢٦٢هـ)، وهو من السابعة[١].

وابن أبي نجران هو عبد الرَّحمن بن أبي نجران، أبو الفضل التَّميميّ، مولىٰ، كوفيّ، واسم أبي نجران عَمرو بن مسلم، كان ثقة ثقة، معتمدًا علىٰ ما يرويه، وهو من كبار السادسة[٢].

وعيسىٰ بن عبد الله بن عمر بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، هو عيسىٰ بن عبد الله بن مُحمّد بن عمر العلويّ الهاشميّ القرشيّ، عربيّ، كوفيّ، لم يوثَّق صريحًا، لكن سيرته الروائيّة توحي بحسنه. وهو بحسب المقايسة بعمر يُونُس بن عبد الرَّحمن ممّن ولد بحدود سنة (١٢٥هـ)، وتُوفِّي قرابة رأس المائة الثانية، فهو من صغار الخامسة، ويُونُس ممَّن شاهد أبا عبد الله ولم يروِ عنه، لكنَّ هذا الرجل من قراباته عليه السلام وتسنىٰ له الرِّواية عنه وإن كان بعمر يُونُس[٣].

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ في سنده: إنَّه «مجهول»[٤]. وقد رواها الصدوق عن «أبيه رضي الله عنه قَالَ: حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ عَبْدِ الله وَعَبْدُ الله بْنُ جَعْفَرٍ الْحِمْيَرِيُّ جَمِيعًا، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ وَمُحَمَّدِ بْنِ عِيسَىٰ بْنِ عُبَيْدٍ جَمِيعًا، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عِيسَىٰ بْنِ عَبْدِ الله الْعَلَوِيِّ الْعُمَرِي»[٥]، والسَّند عندنا يوجب الوثوق بالصدور فضلًا عن المتن، كما في باقي روايات الباب.

---

(١) يُنظر: ج٢، ح٣٨، ص١٤.

(٢) يُنظر: ج١، ح٢٦، ص٢٣١.

(٣) يُنظر: ج٢، ح٣٨، ص٢٤.

(٤) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص٢١٢.

(٥) كمال الدين، الصدوق: ص٤١٥.

٦٤ - بَابُ مَا نَصَّ اللهُ عَزَّ وجَلَّ ورَسُولُهُ عَلَى الْأَئِمَّةِ عليهم السلام واحِداً فَوَاحِداً

٧٥٩/ ١ . عَلِـيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحمّد بْنِ عِيسـىٰ، عَنْ يُونُس وَ[1] عَلِيّ بْن مُحمّد، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ مُحمّد بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُس، عَنِ ابْنِ مُسكان، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: سَـأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ: ﴿أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُـولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾[2] فَقَالَ: «نَزَلَتْ فِـي عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ والْحَسَنِ والحُسَـين عليهم السلام». فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ: فَمَا لَهُ لَمْ يُسَمِّ عَلِيّاً وأَهْلَ بَيْتِهِ عليهم السلام فِي كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ؟ قَالَ: فَقَالَ: «قُولُوا لَهُمْ: إِنَّ رَسُـولَ اللهِ صلى الله عليه وآله نَزَلَتْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ، ولَمْ يُسَـمِّ اللهُ لَهُمْ ثَلَاثاً ولا أَرْبَعاً حتّىٰ كَانَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله هُوَ الَّذِي فَسَّرَ ذلِكَ لَهُمْ؛ ونَزَلَتْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ، وَلَمْ يُسَـمِّ لَهُمْ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَماً دِرْهَمٌ[3] حتّىٰ كَانَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله هُـوَ الَّذِي فَسَّـرَ ذلِكَ لَهُمْ[4]؛ ونَـزَلَ[5] الْحَجُّ فَلَمْ يَقُلْ لَهُمْ: طُوفُوا أُسْبُوعاً حتّىٰ كَانَ رَسُـولُ اللهِ صلى الله عليه وآله هُوَ الَّذِي فَسَّـرَ ذلِـكَ لَهُمْ؛ ونَزَلَـتْ ﴿أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ ونَزَلَتْ فِي عَلِيٍّ والْحَسَنِ والحُسين عليهم السلام، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله فِـي عَلِيٍّ عليه السلام: مَـنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ؛ وقَـالَ عليه السلام[6]: أُوصِيكُمْ بِكِتَابِ اللهِ وأَهْلِ بَيْتِي؛ فَإِنِّي سَـأَلْتُ اللهَ - عَزَّ وجَلَّ - أَنْ لا يُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا حتّىٰ يُورِدَهُمَا عَلَيَّ

---

(١) في السَّـند تحويل بعطف «عليّ بن محُمّد، عن سـهل بن زياد أبي سـعيد، عن محُمّد بن عيسى، عن يُونُس» على «عليّ بن إبراهيم، عن محُمّد بن عيسى، عن يُونُس».

(٢) النساء(٤): ٥٩. وفي «ب، ف» والوافي: + «قال».

(٣) في «ألف، ج، و، بح، بف»: «درهماً».

(٤) في «ج»: «لهم ذلك».

(٥) في «ف»: + «عليه».

(٦) هكذا في النُّسَخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «صلى الله عليه وآله وسلّم».

الْحَـوْضَ، فَأَعْطَانِي ذلِـكَ؛ وقَالَ: لا تُعَلِّمُوهُمْ؛ فَهُمْ(١) أَعْلَـمُ مِنْكُمْ، وقَالَ: إِنَّهُمْ لَنْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ بَابِ هُدًى، ولَنْ يُدْخِلُوكُمْ فِي(٢) بَابِ ضَلَالَةٍ(٣)، فَلَوْ سَـكَتَ رَسُـولُ اللهِ ﷺ فَلَمْ(٤) يُبَيِّنْ مَنْ أَهْلُ بَيْتِهِ لَادَّعَاهَا آلُ فُلَانٍ وآلُ فُلَانٍ، ولكِنَّ اللهَ - عَزَّ وجَلَّ - أَنْزَلَهُ(٥) فِي كِتَابِهِ، تَصْدِيقاً لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿إِنَّما يُرِيدُ الله لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾(٦) فَكَانَ(٧) عَلِيٌّ والْحَسَنُ والْحُسين وَفَاطِمَةُ عليهم السلام، فَأَدْخَلَهُمْ رَسُـولُ اللهِ ﷺ تَحْتَ الْكِسَاءِ فِي بَيْتِ أُمِّ سَـلَمَةَ، ثُمَّ قَالَ(٨): اللهُمَّ، إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ أَهْلاً وثَقَلاً، وهؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي وثَقَلِي(٩)، فَقَالَتْ أُمُّ سَـلَمَةَ: أَلَسْتُ مِنْ أَهْلِكَ؟ فَقَالَ: إِنَّكِ إِلـىٰ خَيْرٍ، ولَكِنَّ هؤُلَاءِ أَهْلِـي(١٠) وثَقَلِي. فَلَمَّا قُبِضَ رَسُـولُ اللهِ ﷺ، كَانَ عَلِيٌّ(١١) أَوْلَـىٰ النَّاسِ بِالنَّاسِ؛ لِكَثْرَةِ مَا بَلَّغَ فِيهِ رَسُـولُ اللهِ ﷺ، وإِقَامَتِهِ لِلنَّاسِ، وأَخْذِهِ بِيَدِهِ. فَلَمَّا مَضىٰ عَلِيٌّ عليه السلام، لَمْ يَكُنْ يَسْتَطِيعُ عَلِيٌّ(١٢) - ولَمْ يَكُنْ لِيَفْعَلَ - أَنْ يُدْخِلَ مُحمّد

---

(١) في حاشية «ج، ض» وشرح المازندراني: «فإنهم».

(٢) في «ج، ف»: «من».

(٣) «الضَلالة»: الخفاء والغيبوبة حتّى لا يرى، والهلاك، والبطلان، والفساد، والاضمحلال، ومعنى مقابل للهدى والرشاد. راجع: الصحاح: ج٥، ص١٧٤٨؛ المفردات للراغب: ص٥٠٩ (ضلل).

(٤) في «ج، ض، بح، بر»: «ولم».

(٥) في «ب، ف» وحاشية «بف» ومرآة العقول والوافي: «أنزل».

(٦) الأحزاب(٣٣): ٣٣.

(٧) «كان» تامّة أو خبرها محذوف. وفي «ج»: «وكان».

(٨) في «بر»: «وقال».

(٩) يقال لكلّ شيء خطير نفيس: ثَقَل، فسمّاهم عليهم السلام ثَقَلَا إعظاماً لقدرهم وتفخيمًا لشأنهم. راجع: النهاية: ج١، ص٢١٦ (ثقل).

(١٠) في «ف»: «أهل بيتي».

(١١) في «ج»: «عليّاً».

(١٢) وفي «بف»: «علّي يستطيع».

بْنَ عَلِيٍّ ولَا العبَّاس بْنَ عَلِيٍّ ولَا وَاحِداً[١] مِنْ ولْدِهِ، إذاً لَقَالَ الْحَسَنُ وَالْحُسين: إنَّ اللهَ - تَبَارَكَ وتَعَالىٰ - أَنْزَلَ فِينَا كَمَا أَنْزَلَ فِيكَ، فَأَمَرَ[٢] بِطَاعَتِنَا كَمَا أَمَرَ بِطَاعَتِكَ، وبَلَّغَ فِينَا رَسُولُ اللهِ ﷺ كَمَا بَلَّغَ فِيكَ، وأَذْهَبَ عَنَّا الرِّجْسَ[٣] كَمَا أَذْهَبَهُ عَنْكَ. فَلَمَّا مَضىٰ عَلِيٌّ ﷺ، كَانَ الْحَسَنُ ﷺ أَوْلىٰ بِهَا؛ لِكِبَرِهِ. فَلَمَّا تُوفِّي، لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُدْخِلَ ولْدَهُ، ولَمْ يَكُنْ[٤] لِيَفْعَلَ ذلِكَ[٥]، واللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحامِ بَعْضُهُمْ أَوْلى بِبَعْضٍ فِي كِتابِ اللهِ﴾[٦] فَيَجْعَلَهَا فِي ولْدِهِ، إذاً لَقَالَ الْحُسين ﷺ: أَمَرَ اللهُ بِطَاعَتِي كَمَا أَمَرَ بِطَاعَتِكَ وطَاعَةِ أَبِيكَ، وبَلَّغَ فِيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ كَمَا بَلَّغَ فِيكَ وفِي أَبِيكَ، وأَذْهَبَ اللهُ عَنِّي الرِّجْسَ كَمَا أَذْهَبَ عَنْكَ وعَنْ أَبِيكَ. فَلَمَّا صَارَتْ إلَىٰ الْحُسين ﷺ، لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ يَسْتَطِيعُ[٧] أَنْ يَدَّعِيَ عَلَيْهِ كَمَا كَانَ هُوَ يَدَّعِي عَلىٰ أَخِيهِ وعَلىٰ أَبِيهِ لَوْ أَرَادَا أَنْ يَصْرِفَا الْأَمْرَ عَنْهُ، ولَمْ يَكُونَا لِيَفْعَلَا؛ ثُمَّ صَارَتْ حِينَ أَفْضَتْ[٨] إلَىٰ الْحُسين ﷺ، فَجَرىٰ[٩] تَأْوِيلُ هذِهِ الآيَةِ: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحامِ

---

(١) في «ض، بح»: «ولا أحداً».

(٢) في «ف، بح، بس» وحاشية «ض، بر، بف» والوافي: «وأمر».

(٣) سيأتي معنى «الرجس» بُعيد هذا.

(٤) في «ب»: + «له».

(٥) في «بر»: - «ذلك».

(٦) الأنفال(٨): ٧٥؛ الأحزاب(٣٣): ٦.

(٧) في «ب»: «ليستطيع».

(٨) في «ج»: «أفضيت». و «الفضاء»: المكان الواسع. ويقال: أفضى فلان إلى فلان، أي وصل إليه. وأصله أنّه صار في فُرجته وفضائه. راجع: ترتيب كتاب العين: ج٣، ص١٤٠٣ (فضو).

(٩) في حاشية «ج» وشرح المازندراني ومرآة العقول: «يجري». قال في المرآة: «قوله: «يجري» خبر «صارت» بحذف العائد، أي يجري فيها تأويل هذه الآية. وفي أكثر النُّسَخ: «فجرى»، فالخبر مقدّر، أو «صارت» تامّة، بمعنى تغيّرت».

بَعْضُهُمْ أَوْلىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتابِ اللهِ﴾ ثُمَّ صَارَتْ مِنْ[(١)] بَعْدِ الحُسين[(٢)] لِعَلِيِّ بْنِ الحُسين عليه السلام، ثُمَّ صَارَتْ مِنْ بَعْدِ عَلِيِّ بْنِ الحُسين إِلىٰ مُحمّد بْنِ عَلِيٍّ عليه السلام». وقَالَ: «الرِّجْسُ[(٣)] هُوَ الشَّكُّ، واللهِ لاَ نَشُكُّ[(٤)] فِي رَبِّنَا أَبَداً»[(٥)].

مُحمّد بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحمّد بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحمّد بْنِ خَالِدٍ والحُسين بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ عِمْرَانَ الحلبيّ، عَنْ أَيُّوب بْنِ الحُرّ وعِمْرَانَ بْنِ عَلِيٍّ الحلبيّ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام مِثْلَ ذلِكَ.

تفكيك السَّند:

رواها الكلينيّ بأسناد متداخلة تنتهي بأبي بصير ليث المراديّ، وهي:

الأوّل: عن عليّ بن إبراهيم، عن مُحمّد بن عيسىٰ بن عُبيد اليقطينيّ، عن يُونُس بن عبد الرَّحمن، عن عبد الله بن مُسكان، عن أبي بصير.

الثاني: عن عليّ بن مُحمّد علّان، عن سهل بن زياد، عن مُحمّد بن عيسىٰ بن عُبيد، عن يُونُس، عن عبد الله بن مُسكان، عن أبي بصير.

الثالث: عن مُحمّد بن يحيىٰ العطّار، عن أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ الأشعريّ، عن

---

(١) في «ج، ض، بر، بس، بف»: - «من».

(٢) في «ب، ف، بس، بف»: «حسين».

(٣) في شرح المازندرانّي: «والرجس». وقال الفيروزآبادي: «الرِجس، بالكسر: القَذَر - ويُحَرَّك وتفتح الراء وتكسر الجيم - والمَأْثَمُ، وكلّ ما استُقذر من العمل، والعمل المؤدّي إلى العذاب، والشكّ، والعقاب، والغضب». القاموس المحيط: ج١، ص٧٥٢ (رجس).

(٤) في «ف»: «ما نشكّ».

(٥) تفسير العيّاشي: ج١، ص٢٤٩، ح١٦٩ عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام؛ وفيه: ص٢٥١، ح١٧٠، عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام؛ الوافي: ج٢، ص٢٦٩، ح٧٤٥.

شيخيه مُحمّد بن خالد البرقيّ والحُسين بن سعيد الأهوازيّ، كلاهما عن النَّضر بن سُويد، عن يحيىٰ بن عِمران الحلبيّ، عن شيخيه: الأوّل: أبوه عِمران بن عليّ الحلبيّ، والثاني: أيُّوب بن الحُرّ، كلاهما عن أبي بصير.

رجال السَّند

رجال الثامنة:

١- عليّ بن إبراهيم: أبو الحسن القمّيّ، ثقة في الحديث، ثبت، معتمد، صحيح المذهب، كما عن النجاشيّ، روىٰ في كامل الزيارات، وهو صاحب التفسير، قال ابن النديم: «من العُلماء الفقهاء»، فاقت رواياته السبعة آلاف. تُوفِّي قرابة (٣٠٧هـ)، من الثامنة[١].

٢- عليّ بن مُحمّد: هو عليّ بن مُحمّد بن إبراهيم علّان، أبو الحسن الرَّازيّ الكلينيّ، شيخ الكلينيّ وخاله علىٰ الأشهر، ثقة، عين، كما عن النجاشيّ، تَرَحَّمَ عليه في أسناد الصدوق، وهو من الثامنة[٢].

٣- مُحمّد بن يحيىٰ: هو أبو جعفر، الأشعريّ العطّار، ثقة عين، كثير الرِّواية، شيخ أصحابنا بقم، تُوفِّي قرابة (٣٠٠هـ)، وهو من الثامنة[٣].

رجال السابعة وكبارها:

١- أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ: هو أبو جعفر، أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ بن عبد الله بن سعد الأشعريّ، عربيّ، قمّيّ، كبير قم وابن كبيرها، ثقة، كما عن رجال الشَّيخ، وقال النجاشيّ والشَّيخ في فهرستيهما: «شيخ القمّيّين ووجههم وفقيههم غير مدافع». روىٰ في التفسير وكامل الزيارات. قال ابن حجر: «شيخ الرافضة بقم»، ومن مدائحه

(١) يُنظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

(٢) يُنظر: ج١، ح٢، ص٥٣.

(٣) يُنظر: ج١، ح١، ص٢٩.

أن يمدح مثل أبي الصَّلت كون أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ كان روىٰ عنه. تُوفِّي بعد سنة (٢٧٤هـ)، وهو من السابعة[١].

٢- سهل بن زياد أبو سعيد: وهو الآدميّ، الرَّازيّ، شهد أحمد الأشعريّ عليه بالكذب والغلو، وطرده من قم، ووصفه الفضل بأنَّه أحمق، واستثناه ابن الوليد، ضعيف جدّاً، فاسد الرِّواية والمذهب كما عن ابن الغضائريّ، وضعّفه النجاشيّ، وضعّفه الشَّيخ في الفهرست، وفي الاستبصار أنَّه ضعيف جدّاً عند نقّاد الأخبار، مع أنَّه وثَّقه في الرِّجال، وخلصنا إلىٰ ضعفه، وهو من السابعة[٢].

٣- مُحمّد بن عيسىٰ: هو أبو جعفر، مُحمّد بن عيسىٰ بن عُبيد اليقطينيّ، بغداديّ، «جليل في أصحابنا، ثقة، عين، كثير الرِّواية، حسن التَّصانيف»، كما عن النجاشيّ. واستثناه ابن الوليد، واعترض عليه ابن نوح. وكان الفضل يُثني عليه ويمدحه ويُحِبُّه ويميل إليه وأنَّه يقول: «ليس في أقرانه مثله». ويظهر من الشَّيخ تضعيفه تبعًا للقمّيّين، ولا مناص من القول بوثاقته، وهو من كبار السابعة[٣].

صغار السادسة:

١- الحُسين بن سعيد: كوفيّ الأصل، ثُمَّ بعد ذلك أهوازيّ، وثَّقه الطوسيّ، وعدّه الكشيّ في الثِّقات من أهل العلم، روىٰ عنه أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ، قال ابن النديم فيه وفي أخيه الحسن: «أوسع أهل زمانهما علمًا بالفقه والآثار والمناقب، وغير ذلك من علوم الشيعة»، وهو من صغار السادسة، ووفاته في حدود سنة (٢٤٠هـ) بحسب المقاربات السَّنديّة[٤].

٢- مُحمّد بن خالد: هو أبو عبد الله، مُحمّد بن خالد البرقيّ، مولىٰ أبي موسىٰ

(١) يُنظر: ج١، ح١، ص٣٠.
(٢) يُنظر: ج١، ح٢، ص٥٩.
(٣) يُنظر: ج٢، ح٣٩، ص٢٥.
(٤) يُنظر: ج٢، ح١٢٥، ص٥٦٢.

الأشعريّ كما عن النجاشيّ، مولىٰ جرير بن عبد الله كما عن ابن الغضائريّ. قمّيّ، والد صاحب المحاسن، وثقه الشَّيخ. «وكان ضعيفًا في الحديث، أديبًا، حسن المعرفة بالأخبار وعلوم العرب» كما عن النجاشيّ. يعرف وينكر، يروي عن الضعفاء كثيرًا، ويعتمد المراسيل كما عن ابن الغضائريّ، روىٰ عنه أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ، روىٰ في التفسير وكامل الزيارات، وهو من صغار السادسة[١].

صغار الخامسة:

١- يُونُس: هو يُونُس بن عبد الرَّحمن، أبو مُحمّد، مولىٰ عليّ بن يقطين، مولىٰ بني أسد، بغداديّ، قال عنه النجاشيّ: «كان وجهًا في أصحابنا، متقدّمًا عظيم المنزلة.. وكان الرّضا يشير إليه في العلم والفتيا، وكان ممّن بُذل له علىٰ الوقف مال جزيل فامتنع من أخذه وثبت علىٰ الحقّ، وقد ورد في يُونُس مدح وذمّ»، وثّقه الشَّيخ وذكر تضعيف القمّيّين له، وحكىٰ الفضل بن شاذان في ثنائه شيئًا كثيرًا من جليل المدح، قال ابن النديم: «علّامة زمانه، كثير التصنيف والتأليف علىٰ مذاهب الشيعة». من صغار الخامسة، رأىٰ الصادق عليه السلام ولم يروِ عنه، وتُوفّي قرب رأس المائة الثانية[٢].

٢- النَّضر بن سويد: كوفيّ، انتقل إلىٰ بغداد، صيرفيّ، وثّقه النجاشيّ والشَّيخ، وزاد النجاشيّ علىٰ وصفه بالوثاقة أنَّه صحيح الحديث، روىٰ في التفسير، وكامل الزيارات، روىٰ عنه مُحمّد بن أبي عُمير، وهو من صغار الخامسة[٣].

رجال الخامسة وكبارها:

١- ابن مُسكان: هو عبد الله بن مُسكان، أبو مُحمّد، مولىٰ عَنزَة، كوفيّ، ثقة، عين، من أصحاب الإجماع، وممّن عدّه المفيد في رسالته العدديّة من الفقهاء الأعلام الذين لا

---

(١) يُنظر: ج١، ح٣٣، ص٢٥٨.

(٢) يُنظر: ج٢، ح٣٩، ص٣٠.

(٣) يُنظر: ج١، ح٣٦، ص٢٦٨.

مطعن عليهم، ولد في حدود (١١٠هـ)، تُوفِّي قبل سنة (١٨٧هـ) بقليل من الخامسة[١].

٢- يحيىٰ بن عِمران الحلبيّ: هو يحيىٰ بن عِمران بن عليّ، من بيت أبي شُعبة، كانت تجارتهم إلىٰ حلب فَسُمِيّ أهل ذلك البيت بالحلبيّ، وهو كوفيّ، قال النجاشيّ: «ثقة ثقة، صحيح الحديث»، إضافة إلىٰ توثيقه كل بيته، روىٰ في كامل الزيارات والتفسير، وروىٰ عنه ابن أبي عُمير. وهو من الخامسة[٢].

٣- أيُّوب بن الحُرّ: جعفيّ، مولىٰ، وقيل: مولىٰ طريف، كوفيّ، ثقة، كما عن النجاشيّ والطوسيّ، من الخامسة، مرَّ آنفًا[٣].

٤- عِمران بن عليّ الحلبيّ: هو أبو الفضل، عِمران بن عليّ بن أبي شُعبة التَّيميّ، مولىٰ بني تيم اللات، كوفيّ من بيت أبي شُعبة، اكتسبوا لُقّب الحلبيّ بسبب تجارتهم فيها، وثَّقه النجاشيّ في ترجمة أخيه عُبيد الله وابن عمّه أحمد، وعدّه المفيد في رسالته العدديّة من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، وهو من كبار الخامسة[٤].

الطبقة الرابعة:

أبو بصير: بدلالة رواية ابن مُسكان عنه فهو ليس يحيىٰ بن القاسم الأسديّ، بل هو ليث بن البختريّ المراديّ، أبو مُحمّد، وقيل: أبو بصير الأصغر، ذُكر له توثيق عن ابن الغضائريّ، وهو أحد أصحاب الإجماع مردّدًا بينه وبين أبي بصير الأسديّ. وبحسب صحيحة جميل، ومعتبرة سُليمان بن خالد الأقطع فهو في المرتبة العُليَا من الجلالة والوثاقة، وهو من الأربعة المُخبتين، الذين لولاهم لما كان أحدٌ يستنبط هذا كما ورد، كان مكفُوفًا ليس بدلالة الكنية فحسب، بل - أيضًا - بدلالة رواية القُبطيّة البيضاء، حيث رواها الكلينيّ عن عاصم عن أبي بصير مطلقًا، ورواها الصدوق بتقييده بـ(ليث

(١) يُنظر: ج٢، ح١٠٧، ص٤٨٩.
(٢) يُنظر: ج١، ح٣٤، ص٢٦٠.
(٣) يُنظر: ج٢، ح٢٠٣، ص٧٦٥.
(٤) يُنظر: ج٥، ح ٥٥٨، ص٣٢.

المـراديّ)، ورواها في التهذيب بوصفه بالمكفوف. ويعرف أبو بصير المطلق أنَّه ليث بن البختريّ المراديّ، وليس يحيىٰ بن أبي القاسـم الأسـديّ إذا روىٰ عنه عبد الله بن مُسـكان، أو المُفضـل بن صالح أبـو جميلة النخّـاس، وكذا لو كان الـراوي عنه عبد الكريـم بن عَمرو كـرام، وعبد الله بن بكير، وأبـو المغراء حُميد بـن المثنّىٰ العجليّ، وعاصم بن حُميد الحنَّاط، بل وعِمران بن عليّ الحلبيّ، وأيُّوب بن الحُرّ، كما يستفاد مـن هـذه الرِّواية؛ لذا منه ينكشـف الخطأ في التعيين عندنا كونه يحيىٰ بن أبي القاسـم الأسديّ في الجزء السابق، وكان الراوي عنه – أيضًا – عِمران بن علي الحلبيّ وأيُّوب بن الحُرّ[1]، وهو من الرابعة[2].

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسـيّ: «صحيح بسنديه»[3]. ويقصد – قُدّست نفسه – من السَّند الأوّل هو السابق للرواية، والذي حلّلناه إلىٰ سندين، ويقصد بالسَّند الثاني هو اللاحق للرِّواية، والرِّواية وفق هذا ليسـت معتبرة فقط، بل ذات طرق متعدّدة، كلّها تنتهي إلىٰ ليث بن البختريّ عظيم الشأن.

---

(١) يُنظر: ج٥، ح ٥٥٨، ص٣٢.

(٢) يُنظر: ج٢، ح١٥٦، ص٦٥٠.

(٣) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص٢١٣.

٧٦٠/ ٢. مُحمّـد بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحمّد بْنِ عِيسىٰ، عَـنْ أَبِيه، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنِ ابْنِ مُسكان، عَنْ عَبْـدِ الرَّحِيمِ بْنِ رَوْحِ الْقَصِيرِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِـي قَوْلِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ: ﴿النَّبِيّ أَوْلى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْواجُهُ أُمَّهاتُهُمْ وَأُولُوا الْأَرْحامِ بَعْضُهُمْ أَوْلى بِبَعْضٍ فِي كِتابِ اللهِ﴾[١] فِيمَنْ نَزَلَتْ؟ فَقَالَ[٢]: «نَزَلَتْ[٣] فِي الْإِمْرَةِ[٤]، إِنَّ هذِهِ الْآيَةَ جَرَتْ فِي وُلْدِ الْحُسين مِنْ بَعْدِهِ[٥]، فَنَحْنُ أَوْلىٰ بِالْأَمْرِ وبِرَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله مِـنَ الْمُؤْمِنِيـنَ وَالْمُهَاجِرِينَ والْأَنْصَارِ». قُلْـتُ: فَوُلْدُ[٦] جَعْفَـرٍ لَهُمْ[٧] فِيهَا نَصِيبٌ؟ قَالَ[٨]: «لَا»[٩] قُلْتُ: فَلِوُلْدِ العبَّاس[١٠] فِيهَا نَصِيبٌ؟ فَقَالَ: «لَا»، فَعَدَدْتُ[١١] عَلَيْـهِ بُطُـونَ[١٢] بَنِي عَبْـدِ الْمُطَّلِـبِ، كُلُّ ذٰلِكَ يَقُـولُ: «لَا». قَالَ[١٣]: ونَسِيتُ وُلْدَ

---

(١) الأحزاب (٣٣): ٦.

(٢) في «ب» والعلل: «قال».

(٣) في «ج»: - «نزلت».

(٤) في «ج، بر»: «الأَمَرَة». جمع «أمير». و «الإمْرَة» و«الإمارة»: الولاية. يقال: أَمَرَ فلان وأَمُرَ فلان، أي صـار أميراً. والأمير: ذو الأمر. ويعدّى بالتضعيف، فيقـال: أمّرته تأميراً. راجع: الصحاح: ج٢، ص٥٨١؛ المصباح المنير: ص٢٢ (أمر).

(٥) في «بر»: -«من بعده».

(٦) في حاشية «ب، ج، ف، بف»: «فلولد».

(٧) في «ب، ج، ف، بح، بف» والوافي: -«لهم».

(٨) في «ج، بح، بر» والوافي: «فقال».

(٩) في «بح، بر»: + «قال».

(١٠) في «ب»: + «لهم».

(١١) هكذا في «ألف، ب، ض، و، هـ، بح، بر، بس، بف». وفي «ج» والمطبوع: «فعدّدت».

(١٢) «بطون»: جمع بطن، وهو دون القبيلة. راجع: الصحاح: ج٥، ص٢٠٧٩ (بطن).

(١٣) في «ف» والعلل: -«قال».

الْحَسَنِ ﷺ، فَدَخَلْتُ بَعْدَ ذلِكَ عَلَيْهِ[١]، فَقُلْتُ لَهُ: هَلْ لِوُلْدِ الْحَسَنِ فِيهَا نَصِيبٌ؟ فَقَالَ: «لَا واللهِ يَا عَبْدَ الرَّحِيمِ، مَا لِمُحمّديٍّ فِيهَا[٢] نَصِيبٌ غَيْرَنَا»[٣].

رجال السَّند:

مُحمّد بن يحيىٰ هو أبو جعفر، الأشعريّ العطّار، القمّيّ، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الرِّواية والحديث، من الثامنة، تُوفِّي قرابة (٣٠٠هـ)[٤].

وأحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ هو أبو جعفر، الأشعريّ، عربيّ، قمّيّ، كبير قم وابن كبيرها، ثقة، هو شيخ القمّيّين ووجههم وفقيههم، قال ابن حجر: «شيخ الرافضة بقم»، وهو من السابعة، تُوفِّي بعد (٢٧٤هـ)[٥].

وأبوه هو أبو عليّ، مُحمّد بن عيسىٰ بن عبد الله بن سعد الأشعريّ، عربيّ، قمّيّ، بل شيخ القمّيّين، ووجه الأشاعرة، متقدّم عند السلطان، كما عن النجاشيّ، والد أحمد وعبد الله بنان، تُوفِّي قرابة سنة (٢٣٠هـ) بحسب المقاربات السَّنديّة، وهو من صغار السادسة[٦].

وعَبْدِ اللهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، هو أبو مُحمّد البجليّ، مولىٰ، كوفيّ، خزّاز، ثقة، من أصحاب الإجماع، لا يعدل به أحدٌ من جلالته ودينه وورعه، من صغار الخامسة، من جيل

---

(١) في «ف، بف» والعلل: «عليه بعد ذلك».

(٢) في «ب»: -«فيها».

(٣) علل الشرائع: ص٢٠٦، ح٤، بسنده عن أحمد بن مُحمّد بن عيسى؛ الوافي: ج٢، ص٢٧٩، ح٧٤٩.

(٤) يُنظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٥) يُنظر: ج١، ح١، ص٣٠.

(٦) يُنظر: ج٣، ح٢٢٥، ص٥٦

يُونُس بن عبد الرَّحمان[١].

وابـن مُسـكان، هو أبو مُحمّد عبد الله بن مُسـكان، مولىٰ عَنزَة، كـوفيّ، ثقة، عين، من أصحاب الإجماع، وممّن عدّه المفيد في رسالته العدديّة من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، ولد في حدود (١١٠ هـ)، تُوفّي قبل سنة (١٨٧ هـ) بقليل، وهو من الخامسة[٢].

وعبد الرحيم بن روح القصير، أسديّ، مولىٰ، قيل: روىٰ عنه مُحمّد بن أبي عمير. ولا يصحّ ذلك، بل لا تصحّ رواية كلّ السادسة عنه، ولا تخلو من السقط أو التصحيف، روىٰ في التفسـير. فهو بهذا يوثَّق وفق مبنىٰ السيّد الخوئيّ - قُدّست نفسه -، ولكن لا وجه لتوثيقه عندنا كما مرَّ سابقًا[٣].

تحقيق الصدور:

رواهـا الصـدوق عن «أبيه رحمه الله قَالَ حَدَّثَنَا سَـعْدُ بْنُ عَبْدِ الله، عَـنْ أَحْمَدَ وَ عَبْدِ الله ابْنَيْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَىٰ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْقَصِيرِ، عَنْ أَبِي جَعْفَر عليه السلام»[٤]، ويشترك سند الكافي مع سند علل الشرائع في انتهائه إلىٰ (عبد الرَّحيم القصير).

قال العلّامة المجلسيّ عن سنده: «مجهول»[٥]. وهو كما ذكر، فعلّة السَّند وجهالته بسـبب جهالتنا بحـال عبد الرَّحيم، ومع أنَّ المضمون منتشـر بيـن الروايات، لكن لا وثُوق بصدور هذه الرِّواية بألفاظها.

---

(١) يُنظر: ج٢، ح٩٤، ص٤٤٠.

(٢) يُنظر: ج٢، ح١٠٧، ص٤٨٩.

(٣) يُنظر: ج٢، ح١٧٠، ص٦٨٤.

(٤) علل الشرائع، الصدوق: ج١، ص٢٠٦، ح٤.

(٥) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص٢٤٩.

٧٦١/ ٣. الحُسين بْنُ مُحمّد، عَنْ مُعلّى بْنِ مُحمّد، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحمّد، عَنِ الْحَسَنِ[١] بْنِ مُحمّد الْهَاشِمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ: ﴿إِنَّما وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ قَالَ: «إِنَّمَا يَعْنِي[٢] أَوْلىٰ بِكُمْ، أَيْ: أَحَقُّ بِكُمْ وبِأُمُورِكُمْ و[٣] أَنْفُسِكُمْ وأَمْوَالِكُمُ (اللهُ وَرَسُولُهُ، وَالَّذِينَ آمَنُوا): يَعْنِي عَلِيّاً وأَوْلَادَهُ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام إِلىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ. ثُمَّ وصَفَهُمُ اللهُ - عَزَّ وجَلَّ - فَقَالَ: ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكاةَ وَهُمْ راكِعُونَ﴾[٤] وكَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وقَدْ صَلّىٰ رَكْعَتَيْنِ وهُوَ رَاكِعٌ، وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ[٥] قِيمَتُهَا أَلْفُ دِينَارٍ، وكَانَ النَّبِيّ صلى الله عليه وآله كَسَاهُ[٦] إِيَّاهَا، وكَانَ النجاشِيّ[٧] أَهْدَاهَا لَهُ، فَجَاءَ سَائِلٌ، فَقَالَ: السَّلَام عَلَيْكَ يَا ولِيَّ اللهِ وأَوْلىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، تَصَدَّقْ عَلىٰ[٨] مِسْكِينٍ[٩]، فَطَرَحَ الْحُلَّةَ إِلَيْهِ، وأَوْمَأَ بِيَدِهِ[١٠] إِلَيْهِ: أَنِ احْمِلْهَا، فَأَنْزَلَ اللهُ - عَزَّ

---

(١) في الوسائل، ج ٩: «الحُسين».

(٢) في «بر» وحاشية «ج»: + «بالولّي».

(٣) في «ب، ض، بح، بس» والوسائل: ج٩: «من» بدل «و».

(٤) المائدة (٥): ٥٥.

(٥) «الحُلَّة»: إزار ورداء، لا تسمّى حُلَّةً حتّى تكون ثوبين. والجمع الحُلَل، وهي بُرُود اليمن. الصحاح: ج٤، ص١٦٧٣ (حلل).

(٦) في «ف» والوافي: «قد كساه».

(٧) النجاشّي: كلمة تسمّى به ملوك الحبش، والياء مشدّدة، وقيل: الصواب تخفيفها. والنجاشّي الذي في زمن الرسول صلى الله عليه وآله اسمه أصْحَمَة. وقيل: أصْمَحة. وقيل: صَحْمَة. وقيل: صَمْحَة. والصواب هو الأوّل. راجع: النهاية: ج٥، ص٢٢؛ لسان العرب: ج٦، ص٣٥١ (نجش).

(٨) في «ج، بس»: «علّي».

(٩) «المِسْكين»: من لا شيء عنده. وقيل: الذي لا شيء له يكفي عياله. وقيل: المسكين أسوأ حالًا من الفقير. وقيل: بل بالعكس. ولكلٍّ أدلّة. راجع: لسان العرب: ج١٣، ص٢١٤ (سكن).

(١٠) في «هـ» والوسائل: ج٥: -«بيده».

وجَـلَّ - فِيهِ[١] هذِهِ الآيَةَ، وصَيَّرَ نِعْمَـةَ أَوْلادِهِ بِنِعْمَتِهِ[٢]، فَكُلُّ[٣] مَـنْ بَلَغَ مِنْ أَوْلادِهِ مَبْلَـغَ الإمامةِ يَكُونُ بِهذِهِ الصِّفَـةِ[٤] مِثْلَهُ، فَيَتَصَدَّقُونَ وهُمْ رَاكِعُونَ، والسَّـائِلُ الَّذِي سَـأَلَ أَمِيـرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام مِنَ الْمَلائِكَةِ، والَّذِينَ يَسْـأَلُونَ الأَئِمَّةَ مِـنْ أَوْلادِهِ يَكُونُونَ مِنَ الْمَلائِكَةِ»[٥].

رجال السَّند:

أما الحُسـين بن مُحمّد فهو أبو عبد الله الأشـعريّ، المعروف بابن عامر، ثقة، شيخ الكلينيّ، من صغار الثامنة؛ إذ لعلَّه بقي إلىٰ سنة (٣١٧هـ)[٦].

ومُعلّىٰ بن مُحمّد هو أبو الحسـن البصريّ، مضطرب الحديث والمذهب كما عن النجاشـيّ، ويعرف حديثه وينكر، ويروي عن الضعفاء، ويجوز أن يخرج شـاهدًا كما عن ابن الغضائريّ، روىٰ في التفسـير فذهب السـيّد الخوئيّ - قُدّست نفسه - لتوثيقه خلافًا للمشهور، وهو من السابعة[٧].

وأحمد بن مُحمّد هنا هو البزنطيّ المعروف بدلالة روايته عن الهاشـميّ، وبدلالة الطبقة، هو أبو جعفر أحمد بن مُحمّد بن أبي نصر السَّكُونيّ، وقيل: أبو عليّ السَّكُونيّ،

---

(١) في «ف»: - «فيه».

(٢) يعنـي أتـى بصيغة الجمـع بعد أن جعل نعمـة أولاد أمير المؤمنين عليه السلام شـبيهة بنعمته، نظيرة لها، منضمّة إليها؛ فالباء في «بنعمته» للإلصاق، ويحتمل التعليل أيضًا، راجع: الوافي: ج٢، ص٢٧٨؛ مرآة العقول: ج٣، ص٢٥٠.

(٣) في «بح» والوسائل: ج٩: «وكلّ».

(٤) هكذا في «ج، ف، بح» وحاشية «هـ، بر، بف». وفي سائر النُّسَخ والمطبوع والوسائل: ج٩: «النعمة».

(٥) الوافي: ج٢، ص٢٧٧، ح٧٤٨؛ الوسائل: ج٥، ص١٨، ح٥٧٧٤؛ وج٩، ص٤٧٧، ح١٢٥٣٤.

(٦) يُنظر: ج١، ح١٢، ص١٨٣.

(٧) يُنظر: ج١، ح٢١، ص٢١٨.

مولىٰ، كوفيّ، جليل القدر، ثقة، عظيم المنزلة عند الرّضا عليه السلام كما عن الشّيخ، بل وعند الرّضا والجواد عليهما السلام كما عن النجاشيّ، هو أحد الثلاثة الذين اشتهر أنّهم لا يروون إلّا عن الثّقات، وأحد أصحاب الإجماع الذين ذكرهم الكشيّ في السادسة، وفيه شأنه روايات، وروىٰ في التفسير وكامل الزيارات، وروىٰ عنه أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ، قال ابن النديم: «من عُلماء الشيعة». تُوفِّي سنة (٢٢١هـ)، وهو من السادسة[1].

ويبقىٰ الكلام في الحسن بن مُحمّد الهاشميّ، وأبيه، وأحمد بن عيسىٰ.

٥ الحسن بن مُحمّد الهاشميّ

هو أبو مُحمّد، الحسن بن مُحمّد بن الفضل بن يعقوب بن سُعيد بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، نوفليٌّ، هاشميٌّ، ثقة، جليل، من السادسة كما سيتبين، صُحِّف اسمه إلىٰ حسين في ترجمة من تراجم النجاشيّ، وصُحِّف اسم جدّه فضل إلىٰ سهل في ترجمة أخرىٰ، وصُحِّف - أيضًا - اسم جدّ جدّه إلىٰ سعد، وهو سعيد بن نوفل، الفقيه العابد المعروف في ترجمته.

مبحث في اتّحاد التراجم

يتبين من كتب الصدوق أنَّ الذي روىٰ مجالس الرّضا عليه السلام هو المعنون بـ(الحسن بن مُحمّد النوفليّ الهاشميّ)، فقد روىٰ الصدوق، قال: «حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ جَعْفَرُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْفَقِيهُ الْقُمِّيُّ ثُمَّ الْإِيلَاقِيُّ رضي الله عنه قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ صَدَقَةَ الْقُمِّيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عَمْرٍو مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْأَنْصَارِيّ الْكَجِّيّ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ الْحَسَنَ بْنَ مُحَمَّدٍ النَّوْفَلِيَّ ثُمَّ الْهَاشِمِي، يَقُولُ: لَمَّا قَدِمَ عَلِيُّ بْنُ مُوسَىٰ الرِّضَا عليه السلام إِلَىٰ الْمَأْمُونِ أَمَرَ الْفَضْلَ بْنَ سَهْلٍ أَنْ يَجْمَعَ لَهُ أَصْحَابَ الْمَقَالَات...»[2] والرِّواية طويلة، وهي أهمُّ مجالس الإمام الرّضا عليه السلام.

---

(١) يُنظر: ج٢، ح١٢٨، ص٥٨١.

(٢) التوحيد، الصدوق: ص٤١٧، ح١.

وقد ذكر النجاشيّ مصنّف هذا الكتاب مرّتين، فقال في الأولىٰ: «الحسن بن مُحمّد بن سهل النوفليّ، ضعيف، لكن له كتاب حسن، كثير الفوائد، جمعه وقال: ذكر مجالس الرّضا عليه السلام مع أهل الأديان. أخبرناه أحمد بن عبد الواحد، قال: حدّثنا أبو عبد الله أحمد بن أبي رافع الصيمريّ، قال: حدّثنا الحسن بن مُحمّد بن جمهور العمي عنه به»[١].

وذكر في ترجمة أخرىٰ: «الحُسين بن مُحمّد بن الفضل بن يعقوب بن سعد بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، أبو مُحمّد، شيخ من الهاشميين، ثقة، روىٰ أبوه عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، ذكره أبو العبّاس وعمومته كذلك إسحاق ويعقوب وإسماعيل، وكان ثقة، صنّف مجالس الرّضا عليه السلام مع أهل الأديان»[٢].

أقول: الظاهر أنَّ من ذكره النجاشيّ في الترجمتين رجل واحد، بدلالة اتّحاد الكتاب وسهولة التصحيف بين الاسمين (الحُسين والحسن)، وهو تصحيف رائج، وسيأتي مزيد كلام، واختلف - أيضًا - اسم جدّ مصنّف الكتاب، كما يظهر بسبب وقوع التصحيف في نسخة مصدر النجاشيّ فيه بين (سهل) و(فضل). وهو من تصحيف تشابه الرسم، ويحدث عند سوء الخط أو عند تلف النُّسَخ؛ إذ يظهر أنَّ النجاشيّ أخذ الترجمة الأولىٰ من كتاب تاريخ أحمد بن عبد الواحد بن عُبدون، وأخذ الترجمة الثانية من مصدر آخر يحكي عن ابن عقدة، ولاختلاف اسم صاحب الكتاب أدرج كلَّ واحدة علىٰ حدة، وقد جرىٰ ذلك في كتاب الشَّيخ ورجال النجاشيّ غير مرَّة، فذكر النجاشيّ ترجمتين لرجل يظهر اتّحادهما؛ إمّا بسبب اختلاف الاسم المدوَّن في مصادره، أو بسبب الغفلة عن التكرّر، أو بسبب عدم العلم بالاتّحاد. منها ما جرىٰ في مُحمّد بن سالم الكنديّ، فذكر في ترجمة استلها من فهرس ابن الوليد: «مُحمّد بن سالم بن أبي سَلَمَة الكنديّ، السّجستانيّ، أخبرنا عليّ بن أحمد، قال: حدّثنا إسحاق بن الحسن، قال: حدّثنا مُحمّد بن الحسن، قال: حدّثنا علوية بن متوية بن عليّ بن سعد أخي أبي الآثار القزدانيّ عنه به»[٣].

---

(١) رجال النجاشّي، النجاشّي: ص٣٧- ٣٨، ت٧٥.

(٢) رجال النجاشّي، النجاشّي: ص٥٦، ت١٣١.

(٣) رجال النجاشّي، النجاشّي: ص٣٢٢، ت٨٧٧.

ثُمَّ ذكر في ترجمة أخرىٰ لعلّها مأخوذة من شيخه الحُسين بن عبيد الله الغضائريّ: «مُحمّد بن سالم بن أبي سَلَمَة الكنديّ، السّجستانيّ، له كتاب. وهو كتاب أبيه رواه عنه»[١].

ومنه ما جرىٰ في وهيب بن حفص المنتوف، أبو عليّ الجريريّ الأسديّ، مولىٰ، النخّاس أو النحّاس، الواقفيّ، فذكره مرَّة مستلًا إيّاه من فهرست حُميد بن زياد الواقفيّ، وقال: «وهيب بن حفص، أبو عليّ الجريريّ، مولىٰ بني أسد، روىٰ عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام»[٢]. وذكر بعده مباشرة وهيب بن حفص النَّخّاس، حيث أخذه من فهرست ما رواه سعد بن عبد الله الأشعريّ من كتب وقال: «وهيب بن حفص النَّخّاس، له كتاب ذكره سعد»[٣].

فاختلاف المصدر واختلاف العنوان، ولو في لقب أو غيره، يجعل النجاشيّ يدرج الاسم مرّتين عند عدم العلم بالاتّحاد.

وكذا ما جرىٰ في ترجمة في الأسماء، فقال: «عبد الله بن سعيد، أبو شبل الأسديّ، مولاهم، كوفيّ، بيّاع الوَشيّ، روىٰ عن أبي عبد الله عليه السلام، ثقة، له كتاب يرويه عنه عليّ بن النُّعمان، أخبرني القاضي أبو عبد الله الجُعفيّ، قال: حدّثنا أحمد بن مُحمّد بن سعيد، قال: حدّثنا يحيىٰ بن زكريّا بن شَيبان، قال: حدّثنا عليّ بن النُّعمان، عن أبي شبل عبد الله بن سعيد الأسديّ بكتابه»[٤]. ثُمَّ كرّره في الكُنىٰ وقال: «أبو شبل، بيّاع الوَشْي. أخبرني مُحمّد بن جعفر، قال: حدّثنا أحمد بن مُحمّد بن سعيد، قال: حدّثنا يحيىٰ بن زكريّا بن شَيبان، قال: حدّثنا عليّ بن النُّعمان، قال: حدّثنا أبو شبل بيّاع الوَشي بكتابه...»[٥].

---

(١) رجال النجاشّي، النجاشّي: ص٣٦٢، ت٩٧٤.
(٢) رجال النجاشّي، النجاشّي: ص٤٣١، ت١١٥٩.
(٣) رجال النجاشّي، النجاشّي: ص٤٣١، ت١١٦٠.
(٤) رجال النجاشّي، النجاشّي: ص٢٢٣، ت٥٨٤.
(٥) رجال النجاشّي، النجاشّي: ص٤٦٠، ت١٢٥٧.

ولعلَّ هناك أمثلة أخرىٰ ليست في متناول اليد. فليس تكرّر الترجمة عند النجاشيّ علامة قطعيّة علىٰ عدم الاتّحاد، خاصّة مع توفر علامات الاتّحاد، وعلامات الاشتباه بالتعدّد.

بل وأكثر من ذلك؛ إذ يظهر أنَّ النجاشيّ كرَّر ترجمة هذا الرجل ثلاث مرّات، حيث ذكر - أيضًا -: «الحسن بن مُحمّد بن الفضل بن يعقوب بن سعيد بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، أبو مُحمّد. ثقة جليل، روىٰ عن الرّضا عليه السلام نُسخة، وعن أبيه عن أبي عبد الله وأبي الحسن موسىٰ [بن جعفر] عليهما السلام. وله كتاب كبير، قال ابن عَيّاش: حدّثنا عبيد الله بن أبي زيد، قال: حدّثنا الحسن بن مُحمّد بن جمهور عنه به»[١].

ويظهر أنَّ هذه الترجمة للحسن بن مُحمّد بن الفضل النوفليّ مستلّة من كتاب الاشتمال علىٰ معرفة الرِّجال لابن عَيّاش.

واتّحاد الاسم والأب والنسب والطبقة، بل واسم الكتاب، كلُّ ذلك يشير إلىٰ اتّحاد المُترجم تحت عنوان الحُسين بن مُحمّد بن الفضل النوفليّ مع المُترجم تحت عنوان الحسن بن مُحمّد بن سهل النوفليّ، ومنه يظهر - أيضًا - أنَّ المُترجم الحسن بن مُحمّد بن الفضل متَّحد معه بعد الفراغ من اتّحاده مع الأوّل - أيضًا -، باعتبار الفراغ من أنَّ الحُسين بن مُحمّد بن الفضل هو مصحّف للحسن بن مُحمّد بن الفضل كما بيّناه سابقًا، فيتّحد صاحب هذه الترجمة أعني: الحسن بن مُحمّد بن الفضل، مع صاحب ترجمة الحُسين بن مُحمّد بن الفضل.

ويجب أن يكون معلومًا أنَّ التصحيف بين الحسن والحُسين تصحيف رائج بشدّة؛ لتشابه كتابة الاسمين في الخط القديم، حتّىٰ أنَّك لن تجد راويًا اسمه أو اسم أبيه أو جدّه الحسن أو الحُسين إلّا وجاء مصحّفًا بعكسه في مورد من الموارد.

أمّا كون الحسن هنا صاحب نُسخة عن الإمام الرّضا عليه السلام بينما الموجود في ترجمة الحُسين أنَّه صاحب كتاب مجالس الرّضا عليه السلام. فليس فيه اختلاف - أيضًا -، إذ إنَّ كتاب مجالس الرّضا عليه السلام هو نُسخة، فإنَّ النُّسخة ما تنتهي كلّها إلىٰ رواية ومسائل

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي: ص٥١، ت١١٢.

عن إمام واحد، فليس من المناسب ادّعاء أنَّ هناك أخوين رويا هذه النُّسخة المسمّاة بكتاب مجالس الرّضا عليه السلام، وأنَّ كليهما يُكنّيان بأبي مُحمّد، ولم يذكر ذلك في أنساب الهاشميين، والظاهر أنَّ الاسم الصحيح هو الحسن، وأنَّ الحُسين هو التصحيف؛ لأن كنية أبي مُحمّد تختص غالبًا باسم الحسن وليس الحُسين - وإن لم يمتنع ذلك في الحُسين -، بل ويؤيّد ذلك ويؤكّده أنَّ الراوي للمجلس - كما مرَّ في كتب الصدوق - ورد في سند الرِّواية باسم (الحسن بن مُحمّد)، وليس (الحُسين بن مُحمّد).

والمُحصِّلة أنَّ هناك رجلًا واحدًا روىٰ نُسخة كتب مجالس الرّضا عليه السلام، وهو الحسن بن مُحمّد بن الفضل النوفليّ الهاشميّ، ذكرته مصادر النجاشيّ بشكل مصحّف، ممّا جعل النجاشيّ يذكره بثلاثة عناوين هي بحسب التسلسل عند النجاشيّ كالتالي:

الأوّل: الحسن بن مُحمّد بن سهل النَّوفليّ[١]، وهذا استله النجاشيّ من تاريخ ابن عبدون، و(سهل) مصحّف من (فضل) فيها.

الثاني: الحسن بن مُحمّد بن الفضل النَّوفليّ[٢]، وهو الصواب، والموافق للأسناد، وهذا مأخوذ من كتاب الاشتمال في معرفة الرِّجال لابن عيّاش.

الثالث: الحُسين بن مُحمّد بن الفضل النَّوفليّ[٣]، وهذا مأخوذ من ابن عُقدة، والحُسين مصحّف من الحسن فيها.

ويدلّ علىٰ اتّحاد الأوّل والثالث اتّحاد الكتاب، وهو مجالس الرّضا عليه السلام، واسم الأب والنسب، وسهولة تصحيف الاسم من (حسين) إلىٰ (حسن) في الثالث، وسهولة تصحيف اسم الجد من (فضل) إلىٰ (سهل) في الأوّل، والمعروف أنَّ هناك الفضل في هذه الشجرة وليس من سهل فيها، كما يظهر من أسماء قراباته وعمومته.

ويدلّ علىٰ اتّحاد الأوّل والثاني اتّحاد راوي الكتاب وهو الحسن بن مُحمّد بن

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي: ص٣٧، ت٧٥.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي: ص٥١، ت١١٢.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي: ص٥٦، ت١٣١.

جمهور، واتّحاد الاسم والنسب وهو الحسن بن مُحمّد النوفليّ، وأنَّ الصواب أنَّ (سهل) تصحيف من (فضل) في صاحب الترجمة الأولىٰ، كما يدلّ عليه تتبّع النسب والأقارب، وبه يتعيّن اتّحاد الثاني والثالث بالاستعاضة.

بل يؤكّد اتّحاد الثاني والثالث، أي: اتّحاد (الحسن بن مُحمّد بن الفضل) مع (الحُسين بن مُحمّد بن الفضل) اشتراك الكنية - أبو مُحمّد - واسم الأب، والجدّ، والنسب، بل واتّحاد الوصف بأنَّ أباه روىٰ عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، وسهولة تصحيف الاسم من الحسن إلىٰ حسين في الخط القديم، وأنّه مصحّف من الحسن بدلالة الاتّحاد مع ترجمة الحسن بن مُحمّد بن سهل، بدلالة اتّحاد اسم الكتاب المصنّف في مجالس الرّضا مع أهل الأديان، وبدلالة أنَّ الكنية الغالبة لـ(الحسن) هي أبو مُحمّد وليست الكنية الغالبة لـ(الحسين).

حاله:

وأمّا حاله فترىٰ الأوصاف مختلفة في ما أورده النجاشيّ، فذكر:

الحسن بن مُحمّد بن سهل النوفليّ الهاشميّ: ضعيف، لكنَّ له كتاب، حسن، كثيرَ الفوائد، ذكر مجالس الرّضا عليه السلام مع أهل الأديان، وذكر أنَّ راويه هو الحسن بن مُحمّد بن جمهور.

بينما ذكر في ترجمة الحُسين بن مُحمّد بن الفضل النوفليّ الهاشميّ أنَّه شيخ من الهاشميين، ثقة، روىٰ أبوه عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، وأنّه صنَّف مجالس الرّضا عليه السلام مع أهل الأديان.

وذكر في الترجمة الثالثة تحت عنوان (الحسن بن مُحمّد بن فضل النوفليّ الهاشميّ) أنَّه ثقة، جليل، روىٰ عن الرّضا عليه السلام نُسخة، وروىٰ عن أبيه عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام. وأنَّ له كتابًا كبيرًا رواه الحسن بن مُحمّد بن جمهور.

والتضارب في الوصف بين ترجمة ابن سهل وترجمتي ابن الفضل يوجب بعض الإرباك، ومنشأ الاختلاف هو اختلاف أصحاب المصادر التي اعتمدها النجاشيّ، فترىٰ ابن عبدون وصفه بالضعف كما يبدو، وأمّا ما يظهر أنَّ النجاشيّ أخذه من ابن

عُقدة وابن عَيّاش فقد ذكر فيه وثاقته، بل وجلالته.

ولا استبعد أنْ يكون هناك بعض التصحيف في ترجمة ابن عُبدون، وأنَّ كلمة (ضعيف) أصلها (صنف)، وأنَّ الجملة في الأصل: (صنف كتابًا حسنًا، كثير الفوائد)، فلمّا صحّفت (صنف) إلىٰ (ضعيف) أضحت الجملة: (ضعيف، كتاب، كثير الفوائد)، ثُمَّ أضيفت (لكن له) من بعض النسّاخ لتحسين العبارة وصارت (ضعيف لكن له كتاب كثير الفوائد)، وهذا ما يشير إليه بقاء (كتاب) بصيغة الرفع في الموجود من كتاب النجاشيّ، مع أنَّ حقها النصب وأن تكون: (ضعيف، لكن له كتابًا كثيرَ الفوائد).

وعلىٰ كلِّ تقدير مع تطرّق الاحتمال خاصّة مع وجود الخطأ النحويّ المقويّ له، فيعتمد حاله ممّا ذكره النجاشيّ في ترجمة (الحسن بن مُحمّد بن الفضل)، وترجمة (الحُسين بن مُحمّد بن الفضل)، من أنَّه ثقة جليل، ويساعد علىٰ ذلك تصفّح عبارات مجالس الرّضا عليه السلام، واستشارة الإمام الرّضا عليه السلام له في غاية الخليفة المأمون، وأنّه مقرّب منه، خاصّة مع قرابته النسبيّة.

ويقوي كلّ ذلك أنَّ أحمد بن مُحمّد بن أبي نصر البزنطيّ الثِّقة الجليل الذي عرف أنَّه لا يروي إلّا عن ثقة، وأنَّه من المقربين من الإمام الرّضا عليه السلام بشكل لافت، كما يظهر من الروايات.

أقول: مع قرب وسمُوّ ومكانة البزنطيّ عند الرّضا عليه السلام، واتّحاد طبقة البزنطيّ مع الرجل تجد أنَّ البزنطيّ روىٰ عنه، كما يظهر من الرِّواية المبحوث عنها هنا، وممّا رواه الحُسين بن مُحمّد الأشعريّ[1]، فلا إشكال في وثاقته وجلالته.

٥ مُحمّد بن الفضل النوفليّ (أبوه)

ذكر النجاشيّ ابنه في ثلاث تراجم، وذكر أخوته إسحاق ويعقوب وإسماعيل في ترجمة ابنه، وقال: إنَّ ابن عقدة ذكرهم ولم يذكره بشيء، وتجد في رجال الطوسيّ في

---

(١) الكافي، الكلينيّ: ج ٨، ص٢١٩، ح٢٧٠.

أصحاب الباقر عليه السلام أنّه ذكر أخاه إسماعيل بن الفضل بن سعيد بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، وقال: إنَّه ثقة من أهل البصرة، و- أيضًا - عدَّ أخاه إسحاق فيهم، وأمّا بقية من ذكرهم فليس عندي ما يثبت اتّحادهم معهم.

والخلاصة: إنَّ الرجل لم يذكر في مورد من مصدر ممّا لدي، فلا استشفاف لوثاقته أو حسنه أو ضعفه.

٥ أحمد بن عيسى:

لم اهتدِ إلىٰ معرفة هذا الرجل، وقد جاء في هذا التسلسل في الأسناد باسم أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ، وهو تصحيف، صوابه أحمد بن عيسىٰ في هذا الموضع. وإطلاق الاسم في مثل هذه الأسناد ينصرف غالبًا إلىٰ هاشميّ معروف أو راوٍ معروف، ولكن لم نحظَ بمن يُحقِّق هذه الشروط، وليس هو أحمد بن عيسىٰ المختفي ابن زيد الشَّهيد، فإنَّه ولد سنة (١٥٧هـ)، وتُوفِّي سنة (١٤١هـ) متواريًا بالبصرة، وله قصَّة طويلة ذكرها في مقاتل الطالبيين.

وعلىٰ كلِّ تقدير، فوجود رجل ليس له ذكر في أسناد مُعلّىٰ بن مُحمّد البصريّ ليس بالشيء الجديد أو النادر.

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ عن سنده: «ضعيف علىٰ المشهور»[1]. والسَّند لا يعتمد عليه بالمُعلّىٰ، وبجهالتنا بحال مُحمّد بن الفضل بن يعقوب بن سعيد بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، وجهالتنا بأحمد بن عيسىٰ. نعم، التصدق أثناء ركوع أمير المؤمنين عليه السلام مضمون مستفيض لا جدال فيه ولا نزاع، والروايات فيه عديدة بأسناد كثيرة، وفيها المعتبر بغضّ النَّظر عن التَّضافر، لكنَّ تفاصيل تلك الرِّواية ممّا لا يسعفنا طريق في توثيق الصدور.

---

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص٢٤٩.

٧٦٢/ ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ زُرَارَةَ وَالْفُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ وبُكَيْرِ بْنِ أَعْيَنَ ومُحمّد بْنِ مُسْلِمٍ وبُرَيْدِ بْنِ مُعاوية وأَبِي الْجَارُودِ جَمِيعاً: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «أَمَرَ اللهُ - عَزَّ وجَلَّ - رَسُولَهُ بِوَلَايَةِ[1] عَلِيٍّ، وأَنْزَلَ عَلَيْهِ: ﴿إِنَّما وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكاةَ وَهُمْ راكِعُونَ﴾[2] وَفَرَضَ ولَايَةَ أُولِي الْأَمْرِ[3]، فَلَمْ يَدْرُوا[4] مَا هِيَ؟ فَأَمَرَ اللهُ مُحمّداً صلى الله عليه وآله أَنْ يُفَسِّرَ لَهُمُ الْوَلَايَةَ كَمَا فَسَّرَ لَهُمُ الصَّلَاةَ والزَّكَاةَ والصَّوْمَ والْحَجَّ، فَلَمَّا أَتَاهُ ذلِكَ مِنَ اللهِ، ضَاقَ بِذلِكَ صَدْرُ[5] رَسُولِ اللهِ عليه السلام، وتَخَوَّفَ أَنْ يَرْتَدُّوا[6] عَنْ دِينِهِمْ[7] وأَنْ يُكَذِّبُوهُ، فَضَاقَ صَدْرُهُ، وَرَاجَعَ رَبَّهُ عَزَّ وجَلَّ، فَأَوْحَى اللهُ - عَزَّ وجَلَّ - إِلَيْهِ[8]: ﴿يا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ ما أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَما بَلَّغْتَ رِسالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النّاسِ﴾[9] فَصَدَعَ بِأَمْرِ اللهِ[10] تَعالىٰ

---

(١) «الوِلايـة» و«الوَلاية» نحـو الدِلالة والدَلالة، وحقيقته تولّي الأمر. المفـردات للراغب: ص٨٨٥ (ولى).

(٢) في «ألف، ج، و، بس، بف» والمطبوع: -(وَهُمْ راكِعُونَ).

(٣) في «ف»: + «منكم».

(٤) «فلم يَدْرُوا»، أي: فلم يعرفوا، من الدراية. راجع: المفردات للراغب: ص٣١٣ (درى).

(٥) في «هـ»: -«صدر».

(٦) «أن يرتدّوا»، أي: يرجعوا. قال الراغب: «الرَدّ: صرف الشيء بذاته أو بحالة من أحواله. يقال: رَدَدْتُه فارتدّ. والارتداد والرِدَّةُ: الرجوع في الطريق الذي جاء منه، لكنّ الرِدَّة تختصّ بالكفر، والارتداد يستعمل فيه وفي غيره». راجع: المفردات للراغب: ص٣٤٨ (ردد).

(٧) في حاشية «ف»: «عن دينه صلى الله عليه وآله وسلّم».

(٨) في «هـ»: -«إليه».

(٩) المائدة (٥): ٦٧.

(١٠) «فصدع بأمر الله تعالى»، أي: أظهره. راجع: الصحاح: ج٣، ص١٢٤٢ (صدع).

ذِكْـرُهُ(١) فَقَامَ بِوَلَايَةِ عَلِيٍّ عليه السلام يَوْمَ غَدِيرِ خُـمٍّ، فَنَادَىٰ: الصَّلَاةَ جَامِعَةً(٢)، وأَمَرَ النَّاسَ أَنْ يُبَلِّغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ». قَالَ عُمَرُ بْنُ أُذَيْنَةَ: قَالُوا جَمِيعاً غَيْرَ أَبِي الْجَارُودِ: و(٣) قَالَ أَبُـو جَعْفَرٍ عليه السلام: «وَكَانَتِ الْفَرِيضَةُ تَنْزِلُ بَعْـدَ الْفَرِيضَةِ الْأُخْرَىٰ، وكَانَتِ الْوَلَايَةُ آخِرَ الْفَرَائِـضِ، فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ (٤)». قَالَ أَبُو جَعْفَـرٍ عليه السلام: «يَقُولُ اللهُ عَزَّ وجَلَّ: لَا أُنْـزِلُ عَلَيْكُمْ بَعْدَ هٰذِهِ(٥) فَرِيضَةً، قَدْ أَكْمَلْتُ لَكُمُ الْفَرَائِضَ»(٦).

رجال السَّند:

عليّ بن إبراهيم هو أبو الحسـن، ثقة في الحديث، ثبت، معتمد، صحيح المذهب، أضرَّ في آخر عُمُره، صاحب التفسير، قمّي، قال ابن النديم: «من العُلماء الفقهاء». بقي حيّاً إلىٰ ما بعد (٣٠٧هـ)، كما يظهر من بعض أسناد الصدوق، وهو من الثامنة(٧).

وأبوه هو إبراهيم بن هاشـم، أبو إسـحاق القمّي، كوفيّ الأصل، يوثق به مع أنَّه لم يوثَّق صريحًا لقرائن، تَرَحَّمَ عليه ابنه في مقدّمة التفسير، وأكثر عنه في التفسير، ذكر ابن طاووس الاتّفاق علىٰ وثاقته، وهو من السابعة(٨).

---

(١) في «ج، ف»: «عزّ ذكره». وفي «ض»: – «ذكره». وفي «بح، بس، بف»: «تعالى عزّ ذكره».

(٢) «الصلاة» منصوبة على الإغراء، و«جامعة» حال، أي: الزموا الصلاة حال كونها في جماعة. وقال المجلسيّ: «أوهما مرفوعان بالابتدائيّة والخبريّة، فيكون خبراً في معنى الأمر».

(٣) في «ب، ف، بر»: – «و».

(٤) المائدة – (٥): ٣. وفي «ف، بس» وحاشية «بر»: +﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيناً﴾.

(٥) في «ف»: «بعده» بدل «بعد هذه».

(٦) الوافي: ج٢، ص٢٧٦، ح٧٤٧.

(٧) يُنظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

(٨) يُنظر: ج١، ح٩، ص١٦٣–١٦٦.

وابن أبي عُمير هو أبو أحمد، مُحمّد بن زياد بن عيسىٰ الأزديّ، من موالي المُهلّب بن أبي صفرة، بغداديّ، جليل القدر، عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين كما عن النجاشيّ، وحكىٰ النجاشيّ القصّة المعروفة من حبس هارون الرّشيد له؛ ليدلّ علىٰ أسماء الشيعة فصبر، وقيل: حبسه المأمون ليلي القضاء، فولّاه قضاء بعض البلدان، وقيل: صاحبه المأمون بعد وفاة الرّضا عليه السلام، وقال الشّيخ: «كان من أوثق الناس عند الخاصّة والعامّة، وأنسكهم نسكًا، وأورعهم وأعبدهم، وأنَّه واحد أهل زمانه في الأشياء كلِّها»، وحكىٰ الشّيخ والنجاشيّ ذلك عن الجاحظ، وأنَّه ذكر - أيضًا - أنَّه كان وجهًا من وجوه الرافضة. وعن ابن فضّال أنَّه ذكر أنَّ ابن أبي عُمير أفقه من يُونُس بن عبد الرَّحمن، وأصلح. وحكىٰ تلميذه الفضل فضله وعبادته، ووصفه في سند الحسكانيّ بالثِّقة المأمون، وهو في الوثاقة أشهر من أن يوثَّق، أحدُ الثلاثة الذين اشتهر أنَّهم لا يروون إلّا عن الثِّقات، وأحد أصحاب الإجماع، وهو من السادسة، تُوفِّي سنة (٢١٧هـ)[١].

وأمّا ابن أذينة، فهو عمر ابن أذينة، ذكروا أنَّ اسمه مُحمّد بن عُمر بن أذينة، وغلب اسم أبيه عليه. ذكر الشَّيخ وثاقته، ومدحه النجاشيّ، قائلًا: «شيخ أصحابنا البصريّين ووجههم». تُوفِّي قرابة سنة (١٦٩هـ)، وهو من كبار الخامسة[٢].

ويرويها ابن أذينة عن مجموعة تضمُّ أعلىٰ الرُّواة شأنًا، وفيهم أربعة ممّن وصفوا بأنَّهم أفقه الأوَّلين، وهم:

زرارة، أبو الحسن، زرارة بن أعين الشيبانيّ مولىٰ، وقيل: كنيته أبو عليّ، كوفيّ، اسمه عبد ربه، وسُمِّيَ زرارة نسبة إلىٰ محلَّته بالكوفة، تاجر، قال النجاشيّ: «شيخ أصحابنا في زمانه، ومتقدّمهم، وكان قارئًا، فقيهًا، متكلمًا، شاعرًا، أديبًا، قد اجتمعت فيه خلال الفضل والدين، صادقًا فيما يرويه». ثقةٌ كما عن الشَّيخ. وعدّه الكشيّ مع أهل الإجماع الذين أجمعت الطَّائفة علىٰ تصديقهم والانقياد لهم بالفقه، وأنَّه أحد

(١) يُنظر: ج١، ح٣٦، ص٢٦٤.

(٢) يُنظر: ج٢، ح١٠٩، ص٥٢٢.

الستة الذين وصفوا بأنَّهم أفقه الأوَّلين، ووردت فيه روايات محصّلتها جلالته، وفيه بحث مفصّل طويل، تُوفِّي في (١٤٨هـ)، وهو من مشاهير الرابعة[١].

الفضيل بن يسار هو أبو القاسم النَّهديّ، عربيّ صميم، بصريّ، كوفيّ الأصل، وثَّقه النجاشيّ في ترجمته وترجمة حفيده، وذكر الشَّيخ وثاقته في رجال الباقر عليه السلام، وعُدّ من أصحاب الإجماع ممّن أجمعت الطَّائفة علىٰ تصديقهم والانقياد لهم في الفقه، وأنَّه أحدُ الستة الذين وصفوا بأنَّهم أفقه الأوَّلين، وعدّه الشَّيخ المفيد في رسالته العدديّة من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، فيه روايات معتبرة تعظمه أيّما تعظيم، روىٰ في كامل الزيارات والتفسير، ابناه القاسم والعلاء ثقة، وحفيده مُحمّد ثقة، تُوفِّي بين سنتي (١٤٥هـ و١٤٨هـ)، وهو من الرابعة[٢].

بكير بن أعين هو أبو الجهم، بكير بن أعين بن سنسن الشيبانيّ، مولىٰ، أخو زرارة وحُمران، سيأتي تفصيل الكلام فيه.

مُحمّد بن مسلم هو أبو جعفر، مُحمّد بن مسلم بن رباح الثَّقفيّ، مولىٰ الأوقص، كوفيّ، طائفيّ، أعور، طحّان. وجه أصحابنا بالكوفة، فقيه، ورع، صحب أبا جعفر وأبا عبد الله عليهما السلام، وكان من أوثق الناس كما عن النجاشيّ، وعدّه المفيد في رسالته العدديّة من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، وذكره الكشيّ في أهل الإجماع الذين أجمعت العصابة علىٰ التسليم لهم بالفقه، وأنَّه من الستة الذين هم أفقه الأوَّلين، وفيه صحاح تجعله في المقام الأعلىٰ، وروايات أخرىٰ ضعيفة في النيل منه، تُوفِّي قرابة سنة (١٥٠هـ) عن سبعين عامًا، وهو من الطبقة الرابعة[٣].

بُرَيْدِ بْنِ مُعاوية هو أبو القاسم العجليّ، عربيّ، كوفيّ، وجه من وجوه أصحابنا، وفقيه، له محلّ عند الأئمَّة، أحدُ أصحاب الإجماع الذين أجمعت الطَّائفة علىٰ

---

(١) يُنظر: ج٢، ح٨٥، ص٣١٣.

(٢) يُنظر: ج٣، ح٢٧٩، ص١٧١.

(٣) يُنظر: ج١، ح١، ص٤٢.

التسـليم بهم، وردت فيه روايات معتبرة تجعله في المقام الأعلىٰ في الرُّواة، تُوفِّي سـنة (١٤٨هـ)، وهو من الرابعة[١].

أبو الجارود هو زياد بن المُنذر الهمدانيّ، الخارفيّ، عدّه العامّة ثقفيًّا، كوفيّ، زيديّ المذهب، أعمىٰ منذ ولادته، إليه تُنسب الفرقة الجاروديّة، تغيّر بعد خروج زيد الشَّهيد سـنة (١٢٣هـ)، وعدّه المفيد في رسـالته العدديّة من الفقهاء الأعـلام الذين لا مطعن عليهم، ورووىٰ في التفسـير. وضعَّفه ابن معين عند العامّة ووصفه بالرفض، من صغار الرابعة، لا بأس بقبول روايته، مرَّ الكلام فيه[٢]. وسيأتي – أيضًا – بعض التفصيل[٣].

٥ بُكير بن أعين:

والكلام في مباحث:

الأوّل: التعيين:

هو أبو الجهم، بُكير بن أعين بن سنسـن الشـيبانيّ، مولىٰ، وقيل: كنيته أبو عبد الله، كوفيّ، جدّه سنسن، راهب روميٌّ، كما حقّقناه في ترجمة زرارة، وأبوه أعين رق روميٌّ، اشـتراه رجل شـيبانيّ في الشام وتبنَّاه، ونشـأ مع أخوته: زرارة، وحُمران، وعبد الملك وغيرهم. وهو أكبر من زرارة، وأصغر من حُمران وعبد الملك، وله ستة أولاد ذكور: عبـد الله، والجهم، وعبد الحُميد، وعبد الأعلىٰ، وعمر، وزيد. وحفيده – أيضًا – راوٍ معروف هو الحسـن بن الجهم بن بُكير بن أعين. ومن ذريته –حفيد حفيده– صاحب المنزلة الثِّقة الفقيه صاحب التَّوقيعات عليّ بن سُليمان بن الحسن بن الجهم بن بُكير بن أعين، أبو الحسن الزُراريّ، وأخوه مُحمّد بن سُليمان بن الحسن بن الجهم بن بُكير بن أعين، أبو طاهر الزُراريّ، وكان شـيخ أصحابنا في عصره وأسـتاذهم وثقتهم، ولد سنة (٢٣٧هـ)، وتُوفِّي سنة (٣٠١هـ)، وحفيده شيخ العصابة في زمنهم ووجهها أحمد

(١) يُنظر: ج٢، ح ٨٥، ص٣٩٢.

(٢) يُنظر: ج١، ح٧، ص١٤٧، وأكثر تفصيلاً في: ج٤، ح٥٢٠، ص٣٦٥.

(٣) يُنظر: ج٦، ح٧٦٤، ص٣٠٩.

بن مُحمّد بن مُحمّد بن سُليمان بن الحسن بن الجهم بن بُكير بن أعين بن سنسن، أبو غالب الزُراريّ، ولد سنة (٢٨٥هـ)، وتُوفّي سنة (٣٦٨هـ)، وحفيده مُحمّد بن عبيد الله بن أحمد بن مُحمّد بن سُليمان بن الحسن بن الجهم بن بُكير بن أعين، أبو طاهر الزُراريّ، كان أديبًا وسمع.

وتلاحظ أنَّ أحفاده يُلقّبون بالزُراريّ نسبة إلىٰ عمّهم الأعلىٰ زرارة، وهم ولد أخيه بكير، قال الشَّيخ: وهم البُكْريون، وبذلك كانوا يعرفون إلىٰ أن خرج توقيع من أبي مُحمّد الحسن عليه السلام، فيه ذكر أبي طاهر الزراريّ: (فأمّا الزراريّ رعاه الله)، فذكروا أنفسهم بذلك.

الثاني: أحواله:

لم يذكر النجاشيّ أو الشَّيخ بُكير بن أعين في ترجمة، وما هذا إلّا لأنَّه ليس من أصحاب المصنَّفات أو أنَّه لم يصل لهم مصنَّفاته. نعم، ذكروه في جري الكلام، ولكن الكشيّ ذكره في عدّة من رواياته:

منها: ما في الاختيار، إذ جاء عنوان في (بُكير بن أعين)، قال فيه الكشيّ: «حدّثني حمدويه، قال: حدّثنا يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عُمير، عن الفضيل وإبراهيم ابني مُحمّد الأشعريّين، قالا: إنَّ أبا عبد الله عليه السلام لمّا بلغه وفاة بُكير بن أعين، قال: أما والله لقد أنزله الله بين رسول الله وبين أمير المؤمنين صلوات الله عليهما»(١).

الرِّواية صحيحة السَّند، فإبراهيم بن مُحمّد الأشعريّ هو الثِّقة المذكور في النجاشيّ، وله كتاب شراكة هو والفضل أخوه، قمّيّان، وهما من موالي الأشاعرة، وليسا عربًا منهم. وهذه الرِّواية دالة علىٰ عظم منزلة بُكير بن أعين، وأنَّه من الأجلّاء رفيعي المنزلة.

ومنها: ما عن الكشيّ عن شيخه «مُحمّد بن مسعود، قال: حدّثني عليّ بن الحسن، عن أبيه، عن إبراهيم بن الأشعريّ، عن عُبيد بن زرارة، والحسن بن جهم بن بُكير،

(١) اختيار معرفة الرِّجال، الطوسيّ: ج٢، ص٤١٨، ح٣١٥.

عــن عمه عبد الله بن بُكير، عن عُبيد بــن زرارة، قال: كنت عند أبي عبد الله ﴿عليه السلام﴾، فذكر بُكير بن أعين، فقال: رحم الله بُكيرًا وقد فعل، فنظرت إليه وكنت يومئذٍ حديث السِّنَّ. فقال: إنِّي أقول إنْ شاء الله»[١].

والسَّندان معتبران بلا إشكال. وهي دالة علىٰ مدحه، ومزيد عناية من الصادق ﴿عليه السلام﴾ بشأنه.

منهـا: أنَّه ذكر في الاختيار عنـوان في إخوة زرارة: حُمران وبُكير وعبد الملك وعبد الرَّحمـن بني أعين. قال الكشـيّ: «حدّثني مُحمّد بن مسـعود، قـال: حدّثنا مُحمّد بن نصير، قال: حدّثني مُحمّد بن عيسىٰ بن عُبيد، وحدّثني حمدويه بن نصير، قال حدّثنا : مُحمّد بن عيسـىٰ بن عُبيد، عن الحسن بن عليّ بن يقطين، قال: حدّثني المشايخ أنَّ حُمران وزرارة وعبد الملك وبُكيرًا وعبد الرَّحمن بني أعين كانوا مسـتقيمين، ومات منهم أربعة في زمان أبي عبد الله ﴿عليه السلام﴾، وكانوا من أصحاب أبي جعفر ﴿عليه السلام﴾»[٢].

والسَّند لمشـايخ الحسن بن عليّ بن يقطين معتبر، وهم مجموعة من طبقة تلامذة المعنييـن بالكلام، والمُحصِّلة أنَّه كان معروفًا عن تلامذته من مشـايخ ابن يقطين من أهل الطَّائفة أنَّه كان مستقيمًا.

ويـدلّ علىٰ فقاهته ما ذكره حفيده أبو غالب الزُراريّ عن زرارة وأخوته: وكان كلُّ واحد منهم فقيهًا، يصلح أنْ يكون مفتي بلد ما خلا عبد الرَّحمن بن أعين[٣]. فالرجل مشهور بالاستقامة بين مشايخنا وهو فقيه، وذو منزلة خاصّة عند الأئمَّة ﴿عليهم السلام﴾.

الثالث: طبقته:

والرجل ممّن روىٰ عن أبي جعفر وأبي عبد الله ﴿عليهما السلام﴾، كما هو مُسـلّم، وتُوفِّي أخوه حُمران سنة (١٣٠هـ)، وتُوفِّي أخوه الأصغر زرارة سنة (١٤٨هـ)، وأمّا بكير فتُوفِّي في حياة أبي عبد الله ﴿عليه السلام﴾، أي: قبل سـنة (١٤٨هـ)، ويشهد لهذا الروايات المارّة في حاله،

---

(١) اختيار معرفة الرِّجال، الطوسّي: ج٢، ص٤١٨، ح٣١٦.

(٢) اختيار معرفة الرِّجال، الطوسّي: ج١، ص٣٨٢، ح٢٧٠.

(٣) رسالة أبي غالب الزراريّ، أبو غالب الزراريّ: ص٦، ص٣٣.

ولعلَّه إليها استند الشَّيخ عند عدّه إيّاه في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، وقال: إنَّه تُوفِّي في حياة أبي عبد الله عليه السلام. ولكن ذكر الشَّيخ في ترجمة أخيه زرارة أنَّ بُكير بن أعين وأخوته رووا عن عليّ بن الحُسين عليه السلام.

أقول: ولد زرارة أخو بُكير الأصغر في حدود سنة (٧٨هـ)، وتُوفِّي الإمام عليّ بن الحُسين السَّجَّاد عليه السلام سنة (٩٥هـ) ولزرارة من العمر (١٧ عامًا)، ممّا لا يمنع أن يكون بُكير ممّن روىٰ عن الإمام السَّجَّاد عليه السلام، ولكنّي لم أحظ بهذه الروايات، ولعلّها ممّن لم يصل إلينا، والأقرب أنَّه من كبار الرابعة، كحال أخيه حُمران وإن كان أصغر عُمرًا منه.

الرابع: التصحيفات:

ليس بعزيز أن يرد في الأسناد بُكير، والصحيح فيه أنَّها عن ابنه عبد الله بسقوط (ابن) من (ابن بُكير)، وأحيانًا بالعكس فيكتب (ابن بُكير) والصحيح أنَّها عن بُكير، نظير ما رواه ابن رئاب عن ابن بُكير عن أحدهما عليهما السلام في صيد الحُرم في الكافي[1]، فالصحيح فيها أنَّها عن بُكير بدلالة التسلسل السَّندي من رواية عليّ بن رئاب، وكون ابن بُكير ممّن لم يدرك الباقر عليه السلام حتّىٰ يشتبه بينه وبين الصادق عليه السلام.

ونظير ما رواه عُمر بن أُذينة عن ابن بُكير عن أبي جعفر عليه السلام في باب تفسير طلاق السُّنَّة في الكافي[2]، فإنَّ الصحيح فيه أنَّها عن بُكير.

وعلىٰ كلِّ تقدير، فلا تجوز رواية السادسة عن بُكير بن أعين، وإن وردت فهي تصحيف لا محالة، كما في رواية الحسن بن محبوب عنه، فإنَّها عن ابن بُكير وليس عن بُكير، وكذا ما يرد عن ابن أبي عُمير عنه عن زرارة وعن عُبيد بن زرارة، فالصحيح أنَّها عن ابن بُكير، وكذا ما رواه القاسم بن عروة، و- أيضًا - ما ورد في سند من رواية حفيده الحسن بن الجهم عنه، وكذلك رواية بُكير بن أعين في شأن عدم حجّ حُمران في الاختيار، فالصحيح أنَّها عن ابنه عبد الله، وبغضّ النَّظر عن السَّند والكلام فيه، فإنَّ

---

(١) الكافي، الكلينيّ: ج٤، ص٢٣٤، ح١١.

(٢) الكافي، الكلينيّ: ج٦، ص٦٨، ح٧.

الـراوي أوّل ما حـجّ وهو غلام في حياة أبي عبد الله عليه السلام، وهذا لا يناسـب بُكيرًا البتة، والـذي يروي مـرارًا عن أبي جعفر عليه السلام في أوقات الحجّ كما هو معروف، بل يناسـب ابن بُكير. وأمّا ما في طريق الصدوق في المشـيخة فبسـقوط الواسطة بين ابن أبي عُمير وبُكير، وهي علىٰ الغالب عُمر بن أُذينة أو جميل بن درّاج.

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسـيّ عن سنده: «حسن»[1]. ووصفه بالحسن لمكان إبراهيم بن هاشـم. وعلىٰ كلٍّ تقدير، فاعتبار السَّـند من المُسـلّمات، بل وتناقل كبار الأصحاب وثقاتهم من الرابعة إلىٰ الخامسة إلىٰ السادسة يشير إلىٰ وثاقة عالية بالخبر.

---

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص٢٥٠.

٧٦٣/ ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ السَّنديِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ هَارُونَ بْنِ خَارِجَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَهُ جَالِساً، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: حَدِّثْنِي عَنْ ولايَةِ عَلِيٍّ أَمِنَ اللهِ أَوْ مِنْ رَسُولِهِ؟ فَغَضِبَ، ثُمَّ قَالَ: «وَيْحَكَ، كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَخْوَفَ لِله مِنْ أَنْ يَقُولَ مَا لَمْ يَأْمُرْهُ بِهِ اللهُ، بَلِ افْتَرَضَهُ[١] كَمَا افْتَرَضَ اللهُ الصَّلاَةَ والزَّكَاةَ والصَّوْمَ وَالْحَجَّ»[٢].

رجال السَّند:

عليّ بن إبراهيم هو أبو الحسن القمّيّ، ثقة في الحديث، ثبت، معتمد، صحيح المذهب، هو صاحب التفسير، قال ابن النديم: «من العُلماء الفقهاء»، بقي حيّاً إلىٰ (٣٠٧هـ)، وأضرَّ في آخر عُمُره، وهو من الثامنة[٣].

وصَالِحِ بْنِ السَّنديِّ هو صالح بن السَّنديِّ الجمّال، ذكره ابن بُطة في فهرسته كما يظهر من الشَّيخ، روىٰ عنه أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ في سند ضعيف، روىٰ في كامل الزيارات، وهو من أكثر من يروي عن جعفر بن بشير الذي قال فيه ابن نوح: إنّه ممّن روىٰ عن الثِّقات ورووا عنه؛ لذا يمكن قبول روايته. تقدّر ولادته بحدود سنة (١٧٠هـ)، ووفاته في حدود سنة (٢٤٠هـ)، وهو من صغار السادسة[٤]. وسيأتي بيان السقط في المقام.

وجَعْفَرِ بْنِ بَشِير هو أبو مُحمّد البجليّ الوشّاء، كوفيّ، من زُهّاد أصحابنا وعبّادهم ونسّاكهم، ثقة، جليل القدر، كان يُلقّب بقفة العلم، روىٰ عن الثِّقات ورووا عنه كما

---

(١) في «ب، هـ»: «فريضة».

(٢) الوافي: ج٢، ص٣٢٥، ح٧٨٤.

(٣) يُنظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

(٤) يُنظر: ج٤، ح٤٩٣، ص٢٨٣.

عن ابن نوح. وعن نصر بن الصباح أنّه أُخذ وضُرب ولقي شـدّة حتّىٰ خلّصه الله، وأنّ المأمون صاحبه بعد موت الرّضا عليه السلام، تُوفّي بالأبواء سنة (٢٠٨هـ)، وهو من السادسة أو كبارها[١].

وهارون بن خارجة هو أبو الحسـن الأنصاريّ، مولـىٰ، كوفيّ، صيرفيّ، أخواه مراد ويوسف، ثقة، من الخامسة سيأتي تفصيله.

وأبو بصير هنا الأقوىٰ أنّه ليث المراديّ، ثقة، من الأربعة المُخبتين، من الرابعة[٢].

٥ هَارُونَ بْنِ خَارِجَةَ:

التعيين:

هو أبو الحسن، هارون بن خارجة الأنصاريّ، كوفيّ، صيرفيّ.

ويُذكـر أنَّ الشَّـيخ عدّ في أصحاب أبـي عبد الله عليه السلام «هارون بـن خارجة الصيرفيّ، مولىٰ، كوفيّ، أبو الحسن، وأخوه مراد الصيرفيّ، وابنه الحسن»[٣].

ثُمَّ قال مرّة أخرىٰ بفارق رجل واحد: «هارون بن خارجة الأنصاريّ، كوفيّ»[٤]. ممّا يوهم بالتعدّد، لكن سـبق أنْ نبَّهنا أنَّ طريقة الشَّيخ عند اختلاف العنوان بين مصادره، فإنَّـه يـورد العنوانين المختلفين إذا لم يكن الاتّحاد بيّنًا جـدّاً، أو إذا كان عدم الاتّحاد في خانـة الاحتمال والإمكان، ويدلّ علىٰ الاتّحاد وأنَّه أنصاريّ أنّه عدَّ أخاه وذكر أنَّه: مـراد بـن خارجة الأنصـاريّ، كوفيّ. وذكر النجاشـيّ «هارون بن خارجـة، كوفيّ، ثقة وأخوه مراد»[٥]، لكن جاء في نسـخة رجـال البرقيّ «هارون بن خارجة، وخارجة أخو

---

(١) يُنظر: ج٤، ح٤٩٣، ص٢٨٤.

(٢) يُنظر: ج٢،ح١٥٦، ص٦٥٠.

(٣) رجال الطوسّي، الطوسّي: ص٣١٨، ت٤٧٣٤.

(٤) رجال الطوسّي، الطوسّي: ص٣١٨، ت٤٧٣٦.

(٥) رجال النجاشّي، النجاشّي: ص٤٢٧، ت١١٧٦.

مـراد، كـوفيّ»[1]، ويظهـر أنَّ هناك تكـرّرًا في خارجة أو أنَّ هناك سـقطًا فيها، والأصل يكون هارون بن خارجة، وابن خارجة أخو مراد.

طبقته:

ذكر النجاشـيّ أنَّه ممّن روىٰ عن أبي عبد الله عليه السلام، وهو موافق للأسناد؛ إذ تجد أنَّه ممّن تروي عنه السادسـة، ويروي عن الرابعة وبعض من كبار الخامسـة، ويروي عن أبي عبد الله وأبي الحسـن عليهما السلام، وهذا حال الطبقة الخامسـة؛ لـذا فما يرد خلاف ذلك فلابد أنَّ فيه خللًا ما.

لذا، فما في طريق الشَّـيخ إليه في الفهرسـت فهو غلط، فإنَّ راوي كتابه في فهرسـت النجاشـيّ هو عليّ بن النُّعمان، المتوفَّىٰ قبل سـنة (٢١٠هـ) بينما تجد أنَّ راوي كتابه في فهرست الشَّيخ هو الحسن بن مُحمّد بن سَمَاعة، المتوفَّىٰ سنة (٢٦٣هـ)، وتلاحظ الفرق في الوفاة بما يقارب العقود الستة، ومنشأ الخلط واضح من مصدر الشَّيخ الذي يبدو أنَّه فهرست ابن بُطة، الذي ذكروا في حقه أنَّه يخلط في الأسناد كثيرًا.

ذكْرُهُ في الفهارس:

قـال النجاشـيّ: «هارون بـن خارجة كوفيّ، ثقـة، وأخوه مراد. روىٰ عـن أبي عبد الله عليه السلام. لـه كتـب تختلف الرّواة. أخبرنا أبو عبد الله بن شـاذان، قال: حدّثنا أحمد بن مُحمّـد بن يحيـىٰ، قال: حدّثنا أحمد بـن إدريس، قال: حدّثنا مُحمّد بـن عبد الجبَّار، قال: حدّثنا مُحمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن عليّ بن النُّعمان، عن هارون»[2].

وفي الفهرست: «هارون بن خارجة. له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن أبي المفضل، عن ابن بُطة، عن حُميد، عن الحسن بن مُحمّد بن سماعة، عنه»[3].

---

(١) الرجال، أحمد بن مُحمّد بن خالد البرقيّ: ص٣٠.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي: ص٤٣٧، ت١١٧٦.

(٣) الفهرست، الطوسي: ص٢٦٠، ت٧٨٧.

حاله:

يظهر أنَّ النجاشيّ أطلق الأمر بوثاقته، لكنَّه ذكر أنَّ كتابه ممّا تختلف روايته، وهذا يحصل في أحيان عديدة، تارة يعود سببه لاختلاف الرُّواة أنفسهم في رواية النُّسخة؛ لعدم الضبط، أو الخلط، أو الضعف فيهم، وأخرىٰ لأنَّ الشَّيخ يكون حدّث في دورة بشيء، ثُمَّ بدا له أن يضيف ويحذف في دورة أخرىٰ؛ فتختلف النُّسَخ بسبب المصنِّف نفسه، وليس بسبب الرُّواة عنه.

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ - قُدّست نفسه - عن سنده: «مجهول»[1]. والوصف بالجهالة لمكان صالح بن السَّنديّ، وقد بيّنا أنَّ هذا الرجل هو أكثر من روىٰ عن جعفر بن بشير الذي وصف بأنَّه روىٰ عن الثِّقات ورووا عنه، ممّا دعانا إلىٰ إمكان قبول روايته.

لكن في السَّند مشكلة نبَّهنا عليها في مواضع أخرىٰ، وهي أنَّ عليّ بن إبراهيم ممّن لا يمكنه الرِّواية عن صالح بن السَّنديِّ، حيث يروي عن صالح بن السَّنديِّ السابعة، ومنهم والد عليّ أعني إبراهيم بن هاشم، ونبَّهنا في محله أنَّ كلّ رواية يروي فيها (عليّ، عن صالح بن السَّنديِّ) فهي بسقوط إبراهيم بن هاشم من السَّند. وعلىٰ ذلك فالسَّند لا غبار عليه.

---

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص٢٥٩.

٧٦٤/ ٦. مُحمّد بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحمّد ومُحمّد بْنِ الحُسين جَمِيعاً، عَنْ مُحمّد بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُس، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام[1]، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ[2]: «فَرَضَ اللهُ -عَزَّ وجَلَّ- عَلَىٰ الْعِبَادِ خَمْساً، أَخَذُوا أَرْبَعاً وتَرَكُوا واحِدَةً[3]». قُلْتُ: أَتُسَمِّيهِنَّ لِي[4] جُعِلْتُ فِدَاكَ[5]؟ فَقَالَ: «الصَّلَاةُ، وكَانَ[6] النَّاسُ لَا يَدْرُونَ كَيْفَ يُصَلُّونَ، فَنَزَلَ جَبْرَئِيلُ عليه السلام، فَقَالَ: يَا مُحمّد، أَخْبِرْهُمْ بِمَوَاقِيتِ صَلَاتِهِمْ[7]. ثُمَّ نَزَلَتِ الزَّكَاةُ، فَقَالَ: يَا مُحمّد، أَخْبِرْهُمْ مِنْ زَكَاتِهِمْ مَا أَخْبَرْتَهُمْ مِنْ[8] صَلَاتِهِمْ. ثُمَّ نَزَلَ الصَّوْمُ، فَكَانَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله إِذَا كَانَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ بَعَثَ إِلىٰ مَا حَوْلَهُ مِنَ الْقُرىٰ، فَصَامُوا ذلِكَ الْيَوْمَ، فَنَزَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ بَيْنَ شَعْبَانَ وشَوَّالٍ. ثُمَّ نَزَلَ الْحَجُّ، فَنَزَلَ جَبْرَئِيلُ عليه السلام، فَقَالَ: أَخْبِرْهُمْ مِنْ[9] حَجِّهِمْ مَا أَخْبَرْتَهُمْ مِنْ[10] صَلَاتِهِمْ وزَكَاتِهِمْ وصَوْمِهِمْ. ثُمَّ نَزَلَتِ الْوَلَايَةُ، وإِنَّمَا أَتَاهُ ذلِكَ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ بِعَرَفَةَ، أَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ

---

(١) في الوافي: -«عن أبي جعفر عليه السلام».

(٢) في «ف»: «قال سمعته يقول».

(٣) هكذا في «ألف، ب، ج، ض، ف، هـ، بح» والوافي. وتقتضيه القواعد. وفي المطبوع وبعض النُّسَخ: «واحداً».

(٤) في «ج»:- «لي».

(٥) في حاشية «بر»: «جعلني الله فداك».

(٦) في «ض»: «فكان».

(٧) في الوافي: «الصلاة».

(٨) في حاشية «ج»: «عن».

(٩) في «ف»: «عن».

(١٠) في «ف»: «عن».

عَلَيْكُـــمْ نِعْمَتِي﴾ وكَانَ كَمَالُ الدِّيـنِ بِوَلَايَةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِـبٍ[١] عليه السلام، فَقَالَ عِنْدَ ذلِكَ رَسُـولُ اللهِ صلى الله عليه وآله: أُمَّتِـي حَدِيثُو[٢] عَهْدٍ[٣] بِالْجَاهِلِيَّةِ[٤]، وَمَتـىٰ أَخْبَرْتُهُمْ بِهذَا فِي ابْنِ عَمِّي، يَقُولُ قَائِلٌ، ويَقُولُ قَائِلٌ - فَقُلْتُ فِي نَفْسِي مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْطِقَ بِهِ لِسَانِي[٥] - فَأَتَتْنِي عَزِيمَةٌ[٦] مِنَ اللهِ - عَزَّ وجَلَّ - بَتْلَةٌ[٧] أَوْعَدَنِي إِنْ لَمْ أُبَلِّغْ أَنْ يُعَذِّبَنِي، فَنَزَلَتْ: ﴿يا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ ما أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَما بَلَّغْتَ رِسالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُـكَ مِنَ النّاسِ إِنَّ اللهَ لا يَهْدِى الْقَوْمَ الْكافِرِينَ﴾ فَأَخَذَ رَسُـولُ اللهِ صلى الله عليه وآله بِيَدِ عَلِيٍّ عليه السلام، فَقَالَ[٨]: أَيُّهَا[٩] النَّاسُ، إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ مِمَّنْ كَانَ قَبْلِي إِلَّا وقَدْ

(١) في «ب، هـ، ف» وشرح المازنـدرانيّ: -«بن أبي طالـب». وفي الوافي: «إنّما كان كمال الدين بولاية علـيّ عليه السلام؛ لأنّه لمّـا نصب للناس وليّاً وأقيم لهم إماماً صار معوّلهم عـلى أقواله وأفعاله في جميع ما يحتاجـون إليـه في أمر دينهم، ثُمَّ على خليفته من بعده، وهكذا إلى يوم القيامة؛ فلم يبق لهم في أمر دينهم ما لا يمكنهم الوصول إلى علمه».

(٢) في الوافي: «حديث».

(٣) في «ب، ج»وحاشية «بف»: «العهد».

(٤) «الجاهليّة»: هي الحال التي كانت عليها العرب قبل الإسـلام من الجهل بالله ورسـوله وشرائع الدين، والمفاخرة بالأنساب، والكِبْر والتجبّر، وغير ذلك. النهاية: ج١، ص٣٢٣ (جهل).

(٥) في الوافي: «لسانه».

(٦) «عزيمة»، أي: آية حتم لا رخصة فيها، من قولهم: عَزائم الله تعالى، أي: موجباته. والأمر المقطوع الذي لا ريب ولا شـبهة ولا تأويل فيه ولا نسخ. أو هي فرائضه التي أوجبها وأمرنا بها. راجع: لسان العرب: ج١٢، ص٤٠٠؛ مجمع البحرين: ج٦، ص١١٤ (عزم).

(٧) «بتلـة»، أي فريضـة جازمة مقطوع بها غير مردودة، ومحكمة لا تـردّ ولا تتبدّل ولا يتطرّق إليها نقـص. والكلمة هنا مشـتقّة صفـة لعزيمة، فهي مرفوعـة. ويحتمل كونها منصوبـة بالحاليّة عن عزيمة؛ لتخصّصها بقوله: «من الله». راجع: النهاية: ج١، ص٩٤ (بتل).

(٨) في الوافي: «وقال».

(٩) في «ب، ض، ف، بس، بف»: «يا أيّها».

عَمَّرَهُ اللهُ ثُمَّ دَعَاهُ فَأَجَابَهُ، فَأَوْشَكَ أَنْ أُدْعىٰ فَأُجِيبَ، وأَنَا مَسْؤُولٌ وأَنْتُمْ مَسْؤُولُونَ؛ فَمَاذَا(١) أَنْتُمْ قَائِلُونَ؟ فَقَالُوا(٢): نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَّغْتَ، ونَصَحْتَ(٣)، وأَدَّيْتَ مَا عَلَيْكَ؛ فَجَزَاكَ اللهُ أَفْضَلَ جَزَاءِ الْمُرْسَلِينَ. فَقَالَ: اللهُمَّ اشْهَدْ -ثَلَاثَ مَرَّاتٍ- ثُمَّ قَالَ: يَا مَعْشَرَ(٤) الْمُسْلِمِينَ، هذَا ولِيُّكُمْ مِنْ بَعْدِي؛ فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ مِنْكُمُ(٥) الْغَائِبَ».

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «كَانَ واللهِ(٦) أَمِينَ اللهِ عَلىٰ خَلْقِهِ وغَيْبِهِ ودِينِهِ الَّذِي ارْتَضَاهُ(٧) لِنَفْسِهِ. ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وآله حَضَرَهُ الَّذِي حَضَرَ(٨)، فَدَعَا عَلِيّاً عليه السلام، فَقَالَ: يَا عَلِيُّ، إِنِّي(٩) أُرِيدُ أَنْ أَئْتَمِنَكَ عَلىٰ مَا ائْتَمَنَنِيَ اللهُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْبِهِ وعِلْمِهِ، ومِنْ(١٠) خَلْقِهِ، ومِنْ دِينِهِ الَّذِي ارْتَضَاهُ لِنَفْسِهِ، فَلَمْ يُشْرِكْ واللهِ فِيهَا -يَا زِيَادُ(١١)- أَحَداً مِنَ الْخَلْقِ. ثُمَّ إِنَّ عَلِيّاً عليه السلام حَضَرَهُ الَّذِي حَضَرَهُ، فَدَعَا ولْدَهُ - وكَانُوا اثْنَيْ عَشَرَ ذَكَراً - فَقَالَ

---

(١) في مرآة العقول: «ماذا».

(٢) في «ب، هـ»: «قالوا».

(٣) قال ابن الأثير: «النصيحة: كلمة يعبرّ بها عن جملة هي إرادة الخير للمنصوح له، وليس يمكن أن يعبّر هذا المعنى بكلمة واحدة تجمع معناه غيرها. وأصل النصح في اللغة الخلوص، يقال: نصحته ونصحت له». النهاية: ج٥، ص٦٣ - (نصح).

(٤) «المَعْشَرَ»: كلّ جماعة أمرهم واحد، أو جماعة الناس. راجع: ترتيب كتاب العين: ج٢، ص١٢٠٦؛ الصحاح: ج٢، ص٧٤٧ (عشر).

(٥) في «ف» وتفسير العيّاشي: -«منكم».

(٦) هكذا في النُّسَخ التي قوبلت وشرح المازندرانّي والوافي. وفي المطبوع: + «[علّي عليه السلام]».

(٧) «ارتضاه»، أي: اختاره. راجع: المصباح المنير: ص٢٢٩ (رضى).

(٨) في «ف، بح» والوافي ومرآة العقول: «حضره».

(٩) في حاشية «ج»: «أنا».

(١٠) في «ب، ج، ف، بف»: - «من».

(١١) قوله عليه السلام: «يا زياد» معترض، وزياد هو اسم أبي الجارود بن المنذر الراوي للحديث، وهو الذي ينسب إليه الجاروديّة. الوافي: ج٢، ص٢٧٥.

لَهُـمْ: يَـا بَنِيَّ، إِنَّ اللهَ - عَزَّ وجَلَّ - قَدْ أَبىٰ إِلاَّ أَنْ يَجْعَلَ فِيَّ سُـنَّةً[١] مِنْ يَعْقُوبَ، وإِنَّ يَعْقُوبَ دَعَا وُلْدَهُ - كَانُوا اثْنَيْ عَشَـرَ ذَكَراً - فَأَخْبَرَهُمْ بِصَاحِبِهِمْ، أَلَا وإِنِّي أُخْبِرُكُمْ بِصَاحِبِكُمْ، أَلَا إِنَّ هذَيْنِ ابْنَا رَسُـولِ اللهِ ﷺ الْحَسَـنَ والحُسين عليهما السلام، فَاسْمَعُوا لَهُمَا، وأَطِيعُـوا وَوازِرُوهُمَا[٢]؛ فَإِنِّي قَـدِ ائْتَمَنْتُهُمَا عَلىٰ مَا ائْتَمَنَنِي عَلَيْهِ[٣] رَسُـولُ اللهِ ﷺ مِمَّـا ائْتَمَنَـهُ اللهُ عَلَيْهِ مِنْ خَلْقِهِ، ومِنْ غَيْبِـهِ، ومِنْ دِينِهِ الَّذِي ارْتَضَاهُ لِنَفْسِـهِ، فَأَوْجَبَ اللهُ لَهُمَـا مِنْ عَلِـيٍّ عليه السلام مَا أَوْجَبَ[٤] لِعَلِيٍّ عليه السلام مِنْ رَسُـولِ اللهِ ﷺ، فَلَـمْ يَكُنْ لأَحَدٍ مِنْهُمَا فَضْلٌ عَلىٰ صَاحِبِهِ إِلاَّ بِكِبَرِهِ، وإِنَّ الحُسَـين عليه السلام كَانَ إِذَا حَضَرَ الْحَسَنُ عليه السلام لَمْ يَنْطِقْ فِي ذٰلِكَ الْمَجْلِسِ حتّىٰ يَقُومَ. ثُمَّ إِنَّ الْحَسَـنَ عليه السلام حَضَرَهُ الَّذِي حَضَرَهُ، فَسَـلَّمَ ذٰلِكَ إِلَىٰ الحُسَـين عليه السلام. ثُمَّ إِنَّ حُسَـيْناً عليه السلام حَضَرَهُ الَّذِي حَضَرَهُ، فَدَعَا ابْنَتَهُ الْكُبْرىٰ فَاطِمَةَ بِنْتَ الحُسَـين، فَدَفَعَ إِلَيْهَا كِتَاباً مَلْفُوفاً، ووصِيَّـةً ظَاهِرَةً[٥] - وكَانَ عَلِيُّ بْنُ الحُسَـين عليه السلام مَبْطُوناً[٦] لا يَرَوْنَ إِلاَّ أَنَّهُ لِمَا[٧] بِـهِ - فَدَفَعَتْ فَاطِمَةُ الْكِتَابَ إِلىٰ عَلِيٍّ

---

(١) الأصل في السنّة: الطريقة والسيرة. راجع: النهاية: ج٢، ص٤٠٩ (سنن).

(٢) «وازِرُوهمـا»، أي: أعينوهما؛ من الوِزْر بمعنى الحِمْل والثقل. يقال: وَزَرَ يَزِرُ فهو وازِرٌ، إذا حمل ما يُثقِل ظهرَه من الأشياء المُثقَلَة. راجع: المفردات للراغب: ص٨٦٨؛ النهاية: ج٥، ص١٧٩ (وزر).

(٣) في «هـ»: - «عليه».

(٤) في «ف»: + «الله».

(٥) في الوافي: «كتاباً ملفوفاً... لعلّه كان فيه الأسرار التي لا ينبغي أن يطّلع عليها المخالفون، بل غير أهل البيت عليهم السلام، ووصيّة ظاهرة» أي: كتاباً كتب فيه أنّه وصيّه وهو أولى بأمور من غيره، وبالجملة مالا ينبغي ستره، بل يجب إظهاره للناس؛ ليعرف شيعته بهذه العلّامة إمامته».

(٦) في الكافي: ح٧٨٥، والبصائر: ص١٦٣: + «معهم». وقال الجوهريّ: «المبطون: العليل البطن». الصحاح: ج٥، ص٢٠٨٠ (بطن).

(٧) في مرآة العقول: + «ينزل». وفي الوافي: «أي: لا يعتقدون إلّا أنّه متهيّء لما ينزل به، يعني الموت. وبالجملة هذه الكلمة كفاية عن الإشراف على الموت».

بْنِ الحُسين عليه السلام، ثُمَّ صَارَ واللهِ ذلِكَ الْكِتَابُ إِلَيْنَا»[١].

الحُسين بْنُ مُحمّد، عَنْ مُعلّىٰ بْنِ مُحمّد، عَـنْ مُحمّد بْنِ جُمْهُورٍ، عَنْ مُحمّد بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُس، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، مِثْلَهُ.

رجال السَّند:

تفكيك الأسناد:

الأوّل: مُحمّـد بن يحيىٰ، عن أحمد بن مُحمّد، عن مُحمّد بن إسـماعيل بن بزيع، عن منصور بن يُونُس، عن أبي الجارود.

الثاني: مُحمّد بن يحيىٰ، عن مُحمّد بن الحُسين، عن مُحمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن منصور بن يُونُس، عن أبي الجارود.

الثالـث: الحُسـين بن مُحمّد، عـن مُعلّىٰ، عـن مُحمّد بن جمهور، عـن مُحمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن منصور بن يُونُس، عن أبي الجارود.

رجال الأسناد:

في الطبقة الثامنة

مُحمّد بن يحيىٰ هو أبو جعفر، مُحمّد بن يحيىٰ، الأشعريّ العطّار، قمّيّ، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الرِّواية والحديث، وهو من الثامنة، تُوفِّي قرابة (٣٠٠هـ)[٢].

---

(١) الكافي، كتاب الحجّة، باب الإشارة والنصّ على علّي بن الحُسين صلوات الله عليهما، ح٧٨٥، من قوله: «ثُمَّ إنّ حسيناً عليه السلام حضره» مع زيادة في آخره. بصائر الدرجات: ص١٦٣، ح٣، عن أحمد بن مُحمّد؛ وفيه: ص١٦٤، ح٦، بسنده عن منصور عن أبي الجارود؛ وفيه: ص١٤٨، ح٩، بسنده عـن أبي الجـارود، وفي كلّها من قوله: «ثُمَّ إنّ حسـيناً حضره الذي حضره» مع اختلاف يسـير. وراجع: تفسير العيّاشي: ج١، ص٣٣٤، ح١٥٥؛ والأمالي للمفيد: ص١٣٩، المجلس١٧، ح٣؛ وتفسير فرات: ص١١٩، ح١٢٥؛ الوافي: ج٢، ص٢٧٢، ح٧٤٦.

(٢) يُنظر: ج١، ح١، ص٢٩.

الحُسين بن مُحمّد هو أبو عبد الله، الحُسين بن مُحمّد بن عامر الأشعريّ، قمّيّ، المعروف بابن عامر، ثقة، شيخ الكلينيّ، من صغار الثامنة؛ إذ لعلّه بقي إلىٰ سنة (٣١٧هـ)[١].

في الطبقة السابعة:

أحمد بن مُحمّد هو عنوان مشترك بين ثقتين؛ الأشعريّ والبرقيّ، ولكنَّ الإطلاق وكثرة التكرّر عن ابن بزيع يصرفه إلىٰ الأشعريّ، وهو أبو جعفر، أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ بن عبد الله بن سعد، الأشعريّ القمّيّ، عربيّ، كبير قم وابن كبيرها، ثقة كما عن رجال الشَّيخ، وقال العلمان في فهرستيهما: «شيخ القمّيّين ووجههم وفقيههم غير مدافع». روىٰ في التفسير وكامل الزيارات. قال ابن حجر: شيخ الرافضة بقم. تُوفِّي بعد سنة (٢٧٤هـ)، وهو من السابعة[٢].

مُحمّد بن الحُسين هو ابن أبي الخطّاب، الثِّقة، أبو جعفر الهمدانيّ، كوفيّ، زيّات، قال النجاشيّ: «جليل من أصحابنا، عظيم القدر، كثير الرِّواية، ثقة، عين، حسن التَّصانيف، مسكون إلىٰ روايته»، وثَّقه الشَّيخ ثلاث مرّات عند ذكره في مواضع مختلفة في الرِّجال، وعدّه الكشيّ من الثِّقات من أهل العلم، ممّن رووا عن مُحمّد بن سنان، روىٰ في كامل الزيارات. تُوفِّي سنة (٢٦٣هـ)، وهو من السابعة[٣]

مُعلّىٰ بن مُحمّد هو أبو الحسن البصريّ، مضطرب الحديث والمذهب كما عن النجاشيّ، يعرف حديثه وينكر، ويروي عن الضُعفاء، ويجوز أنْ يخرج شاهداً كما عن ابن الغضائريّ، روىٰ في التفسير، فذهب السيّد الخوئيّ – قُدّست نفسه – لتوثيقه خلافًا للمشهور، وهو من السابعة[٤].

---

(١) يُنظر: ج١، ح١٢، ص١٨٣.

(٢) يُنظر: ج١، ح١، ص٣٠.

(٣) يُنظر: ج٢، ح٣٨، ص١٤.

(٤) يُنظر: ج١، ح٢١، ص ٢١٨.

في الطبقة السادسة:

مُحمّد بن إسماعيل بن بزيع: هو أبو جعفر، مولىٰ المنصور أبي جعفر، كوفيّ، كان من صالحيّ هذه الطَّائفة وثقاتهم، كثير العلم، كما عن النجاشيّ. وعن عليّ بن فضّال: «ثقة ثقة، عين». وعن الشَّيخ أنَّه ثقة، صحيح. روىٰ عنه أحمد الأشعريّ، كما في هذه الرِّواية وغيرها الكثير، روىٰ في كامل الزيارات والتفسير، وقد وردت الأخبار بمدحه، وهو من السادسة[1].

مُحمّد بن جمهور: هو أبو عبد الله العَميّ، التميميّ، عربيّ، بصريّ، ضعيف في الحديث، فاسد المذهب، قيل فيه أشياء الله أعلم بها من عظمها كما عن النجاشيّ. غالٍ كما عن الشَّيخ. وعن ابن الغضائريّ: «غالٍ، فاسد الحديث، لا يكتب حديثه، رأيت له شعرًا يحلّل فيه محرَّمات الله عزَّ وجلّ». روىٰ في التفسير وكامل الزيارات. كان ضعّفه في المعجم في ترجمة خالد بن يزيد ورجع ووثَّقه – أيضًا – في المعجم في ترجمته؛ لوجوده في أسناد التفسير، وفضلاً عن التناقض، فهو غريب جدّاً منه – قُدّست نفسه –، فكيف يوثّقه مع ما قاله النجاشيّ فيه!، بينما جاء في موسىٰ بن سعدان فقط كلمة (ضعيف في الحديث)، وضعَّفه، ولم يشفع التفسير هناك، بينما هنا قال: (ضعيف في الحديث) وذمّه بعدها أيَّما ذمّ، وشفع فيه التفسير!. وعلىٰ كلِّ حال فهو من الطبقة السادسة[2].

في الطبقة الخامسة

منصور بن يُونُس: هو أبو يحيىٰ، وقيل: أبو سعيد، منصور بن يُونُس بن بُزُرج، كوفيّ، سراج. «ثقة»، كما عن النجاشيّ، وردت رواية تشير إلىٰ وقفه، ولعلَّ الشَّيخ استند إليها، وهو من الخامسة[3].

---

(١) يُنظر: ج٢، ح٩٣، ص٤٣٣.

(٢) يُنظر: ج٢، ح١٣٢، ص٥٩٢.

(٣) يُنظر: ج٢، ح٩٣، ص٤٣٦.

في الطبقة الرابعة

أبـو الجـارود: هو زيـاد بن المُنذر الهمـدانيّ، الخارفيّ، عـدّه العامّـة ثقفيًّا، كوفيّ، زيديّ المذهب، أعمىٰ منذ ولادته، إليه تُنسب الفرقة الجاروديّة، تغيّر بعد خروج زيد الشَّـهيد سـنة (١٢٣هـ)، وعدّه المفيد في رسـالته العدديّة من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، وروىٰ في التفسـير. وضعَّفه ابن معين عند العامّة ووصفه بالرفض، من صغار الرابعة، لا بأس بقبول روايته، مرَّ الكلام فيه[1]. ولا بأس ببسط الكلام في شأنه، وفي شأن بعض المدارك.

٥ زياد بن المنذر (أبو الجارود)

الرجل من المشاهير، فلا حاجة إلىٰ بسط الكلام حول التعيين أو الطبقة فيه.

فالبحث ينحصر بأحواله:

أقـول: الغريـب في هذا الرَّجل أنَّ ما وصلنا من جميع أصحـاب الفهارس الرِّجالية، ومن الروايات، وعلىٰ اختلاف المذاهب متّفق عليه، فالكلُّ مجمع علىٰ ذمّه، إلّا ما ذكره الشَّيخ المفيد بشكل عامّ حول من روىٰ طائفة من الروايات، ووجدنا أبا الجارود فيمن روىٰ تلك الروايات، فهل كان الانحراف العقديّ سـببًا في رميه بالضعف عند أصحابنا والعامّة، خاصّة أنَّه مؤسس فرقة سُمِّيت باسمه ضمن المذهب الزيديّ، بل لعلَّها الفرقة التي سادت هذا المذهب، ولم يتبقَ غيرها مسيطرًا عليه إلّا ما جاء به أبو الجارود.

أولاً: النجاشيّ.

قال النجاشـيّ: «زيـاد بن المنذر، أبو الجارود الهمـدانيّ، الخارفيّ الأعمىٰ؛ أخبرنا ابـن عبـدون عن عليّ بـن مُحمّد، عن عليّ بن الحُسـين، عن حرب بن الحسـن، عن مُحمّد بن سنان، قال: قال لي أبو الجارود: «ولدت أعمىٰ، ما رأيت الدنيا قط». كوفيّ، كان من أصحاب أبي جعفر، وروىٰ عن أبي عبد الله عليه السلام، وتغيّر لمّا خرج زيد رضي الله عنه.

---

(١) يُنظر: ج١، ح٧، ص١٤٧، وأكثر تفصيلاً في: ج٤، ح٥٢٠، ص٣٦٥.

وقال أبو العبَّاس بن نوح: هو ثقفيّ، سمع عطيّة، وروىٰ عن أبي جعفر، وروىٰ عنه مروان بن مُعاوية، وعليّ بن هاشم بن البريد، يتكلمون فيه، قاله البخاريّ. له كتاب تفسير القرآن، رواه عن أبي جعفر عليه السلام. أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن مُحمّد بن سعيد، قال: حدّثنا جعفر بن عبد الله المُحمّدي، قال: حدّثنا أبو سهل كثير بن عيّاش القطّان، قال: حدّثنا أبو الجارود بالتفسير»[1].

وفي هذه الترجمة أمور، أهمها اثنان:

الأمر الأوّل: نجد أنَّ مُحمّد بن سنان يروي عنه محدّثًا وليس عن كتابه في هذا الموضع، وفي مواضع عديدة أخرىٰ، ولا أدري كيف تسنىٰ لمُحمّد بن سنان إدراكه، فالرجل تُوفّي بعد سنة (١٥٠هـ)، وقبل سنة (١٦٠هـ)، كما ذكر البخاريّ، وتؤيّده الأسناد المنضبطة، بل وكونه من الرابعة الذين رووا عن أبي جعفر عليه السلام، والذين لم يدركهم مُحمّد بن سنان ونظراؤه في الطبقة، فمُحمّد بن سنان ليس مُعَمَّرًا كما هو معروف، وقد نُص علىٰ وفاته سنة (٢٢٠هـ)، أي: بعد وفاة أبي الجارود بأكثر من ستين عامًا، وأقل من سبعين عامًا، فلا يصحّ البتة قبول أن يكون تلميذه، وهو ما يشير إليه حساب الطبقة أيضًا.

وتجد أنَّ راوي كتابه في التفسير هو كثير بن عيّاش القطّان، وهو من صغار الخامسة، حيث قتل سنة (٢٠٠هـ) حين خرج مع أبي السَّرايا.

وأمّا الرُّواة الذين ذكرهم النجاشيّ فعليّ بن هشام بن البريد تُوفّي سنة (١٨١هـ)، وهو من الخامسة، وهذا - أيضًا - مناسب للرجل.

الأمر الثاني: أنَّ ابن عُقدة (٢٤٩-٣٣٣هـ) يروي عن شيخه جعفر المُحمّدي المعروف بجعفر الثالث، والذي قال فيه النجاشيّ: «كان وجهًا في أصحابنا، وفقيهًا، وأوثق الناس في حديثه». وعددناه من السابعة، وأنّه ولد في حدود (٢٠٠هـ)، وتُوفّي في حدود (٢٧٠هـ) بالمقاربات السَّنديّة، فلا يصحّ أنْ يروي عن كثير بن عيّاش المتوفّىٰ

(١) رجال النجاشي، النجاشي: ص١٧٠، ت ٤٤٨.

سنة (٢٠٠هـ)، فلا بُدّ أن هناك سقطًا ما في السَّند.

ثانيًا: ابن الغضائريّ.

جاء في كتاب أحمد بن الحُسين بن عبيد الله الغضائريّ: «زياد بن المنذر، أبو الجارود الهمدانيّ، الخارفيّ، روىٰ عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، وزياد هو صاحب المقام (المقالة)، حديثه في حديث أصحابنا أكثر منه في الزيديّة، وأصحابنا يكرهون ما رواه مُحمّد بن سنان عنه، ويعتمدون ما رواه مُحمّد بن بكر الأرجني»(١).

أقول: لعلَّ قوله (صاحب المقام) مصحّف من قوله (صاحب المقالة). ولعلَّ كراهة ما رواه ابن سنان؛ لامتناع أن يكون مُحمّد بن سنان أدرك أبا الجارود، كما نبَّهنا عليه.

ثالثًا: الشَّيخ الطوسيّ.

قال الشَّيخ في الفهرست: «زياد بن المُنذر، يُكَنّىٰ أبا الجارود، زيديّ المذهب، وإليه تُنسب الزيديّة الجاروديّة. له أصل، وله كتاب التفسير عن أبي جعفر الباقر عليه السلام. أخبرنا به الشَّيخ أبو عبد الله مُحمّد بن مُحمّد بن النُّعمان، والحُسين بن عبيد الله، عن مُحمّد بن عليّ بن الحُسين، عن أبيه، عن عليّ بن الحُسين بن سعد الهمدانيّ، عن مُحمّد بن إبراهيم القطّان، عن كثير بن عيّاش، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام. وأخبرنا بالتفسير أحمد بن عُبدون، عن أبي بكر الدوريّ، عن ابن عقدة، عن أبي عبد الله جعفر بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن جعفر بن مُحمّد بن عليّ بن أبي طالب المُحمّدي، عن كثير بن عيّاش القطّان - وكان ضعيفًا وخرج أيّام أبي السَّرايا معه، فأصابته جراحة - عن زياد بن المنذر أبي الجارود، عن أبي جعفر الباقر عليه السلام»(٢).

أقول: بغضّ النَّظر عن طريق الشَّيخ للتفسير والسقط فيه - كما في النجاشيّ -، فإنَّه قد توهّم البعض أنّ قول الشَّيخ «كان ضعيفًا وخرج أيّام أبي السرايا» هو وصف

(١) رجال ابن الغضائريّ، أحمد بن الحُسين الغضائريّ: ص٦١، ت٥١.

(٢) الفهرست، الشَّيخ الطوسيّ: ص١٢٠، ت٣٠٣.

لزياد بن المنذر، وهذا غاية في البطلان، فهو وصف لراوي كتابه كثير بن عيّاش وليس له، والمعنىٰ: عن كثير بن عيّاش القطّان الذي كان ضعيفًا، وخرج أيّام أبي السَّرايا مع أبي السَّرايا وليس ضده، ووضوح البطلان كون أبي السَّرايا إنَّما خرج سنة (٢٠٠هـ)، وهذا لا يتناسب أبدًا مع تواريخ حياة أبي الجارود الذي هو من أصحاب الباقر عليه السلام، أي: أنَّه قبل سنة (١١٤هـ) كان راويًا معروفًا، وأنَّه تُوفِّي قبل خروج أبي السَّرايا هذا بنحو أربعين سنة ونيف.

وقد ذكره الشَّيخ - أيضًا - في الرِّجال فعدّه في أصحاب أبي جعفر الباقر عليه السلام وقال: زياد بن المنذر، أبو الجارود الهمدانيّ الحوفيّ، كوفيّ، تابعيّ، زيديّ، أعمىٰ، إليه تُنسب الجاروديّة منهم. وعدّه - أيضًا - في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، وقال: زياد بن المنذر، أبو الجارود الهمدانيّ، الخارفيّ، الحوفيّ، مولاهم، كوفيّ، تابعيّ.

رابعًا: الكشيّ

جاء في الاختيار عن الكشيّ، قال: «حدَّثني مُحمّد بن مسعود، قال: حدَّثني جبرئيل بن أحمد، قال: حدَّثني مُوسىٰ بن جعفر بن وهب، عن عليّ بن القصير، عن بعض رجاله، قال: استأذن زرارة بن أعين وأبو الجارود علىٰ أبي عبد الله عليه السلام، قال: يا غلام أدخلهما فإنَّهما عجّلا المحيا، وعجّلا الممات»[1].

أقول: جبرئيل بن أحمد سيء الرِّواية، خبيث في التصرف بها كما تتبّعنا، مختصٌّ بضرب أعمدة المذهب، وتراه هنا أدخل زرارة مع أبي الجارود في الوصف، كما هي عادته.

وفي كتاب الاختيار - أيضًا - عنوان في أبي الجارود زياد بن المُنذر، الأعمىٰ السرحوب: «حكي أنَّ أبا الجارود سُمِيّ سرحوبًا، ونسبت إليه السرحوبيّة من الزيديّة، سمّاه بذلك أبو جعفر عليه السلام، وذكر أنَّ سرحوبًا اسم شيطان أعمىٰ يسكن البحر، وكان

(١) اختيار معرفة الرِّجال، الطوسيّ: ج١، ص٣٦٦، ح٢٤٤.

أبو الجارود مكفوفًا أعمىٰ، أعمىٰ القلب»(١).

أقول: لم يرد عند أهل اللغة هذا المعنىٰ للسرحوب، بل ولم يرد حتّىٰ في أشعار العرب أنَّ معنىٰ السرحوب ما ورد في كلام الكشيّ.

قال الخليل المتوفَّىٰ (١٥٧هـ) في العين في: «السرحوب: الطويل. وفرس سرحوب: أي: خفيفة عتيقة»(٢).

وقال الجوهريّ المتوفَّىٰ (٣٩٧هـ) في صحاحه: «فرس سرحوب، أي: طويلة علىٰ وجه الأرض، وتوصف به الإناث دون الذكور»(٣).

نعم، يمكن أن يكون وصفًا لكلِّ شيء طويل. ومنه وصف ذلك الشيطان في البحر.

وعلىٰ كلِّ تقدير، فنسبة هذا الأمر إلىٰ أبي جعفر الباقر عليه السلام غير مقبول البتة، فإنَّ الباقر عليه السلام تُوفِّي سنة (١١٤هـ)، وكان زياد بن المُنذر من أصحابنا وقتها، فإنَّه إنَّما انحرف بعد (١٢١هـ)؛ ولذا لا يصحّ ذلك.

نعم، لو قيل بنسبة الكلام إلىٰ أبي عبد الله عليه السلام لكان ممكنًا، ولكنَّه - أيضًا - قاصر في الوثوق بأنَّه من كلامه عليه السلام؛ لعدم معرفة منشأ هذه الرِّواية وسندها.

وفي الاختيار - أيضًا - روىٰ الكشيّ مُعلقًا عن شيخه «مُحمّد بن مسعود، عن إسحاق بن مُحمّد البصريّ، قال: حدَّثني مُحمّد بن جمهور، قال: حدَّثني مُوسىٰ بن بشَّار الوشّاء، عن أبي بصير، قال: كنا عند أبي عبد الله عليه السلام فمرّت بنا جارية معها قمقم فقلبته، فقال أبو عبد الله عليه السلام: إنَّ الله - عزَّ وجلّ - إن كان قَلَبَ قلب أبي الجارود كما قلبت هذه الجارية هذا القمقم، فما ذنبي»(٤).

---

(١) اختيار معرفة الرِّجال، الطوسّي: ج٢، ص٤٩٥، ح٤١٣.

(٢) العين، الخليل الفراهيديّ: ج٣، ص٣٣٢ - (سرحب).

(٣) الصحاح، الجوهري: ج١، ص١٤٧ (سرحب).

(٤) اختيار معرفة الرِّجال، الطوسّي: ج٢، ص٤٩٥.

أقول: راوي هذه الرِّواية إسحاق بن مُحمّد البصريّ غاية في الضعف، قال النجاشيّ: «هو معدن التخليط، له كتب في التخليط»(١)، «مشكوك في روايته»(٢)، وعن الكشيّ أنَّه غال مُتَّهم(٣)، وأنَّه «غالٍ، ركن من أركانهم»(٤)، وعن ابن مسعود «أنَّه كان غاليًا»(٥)، كان يحفظ كثيراً، وأنَّه «يُرمىٰ بالغلو»، كما عن الشَّيخ(٦). وأنَّه كان «فاسد المذهب، كذابًا في الرِّواية، وضّاعًا للحديث، لا يلتفت إلىٰ ما رواه، ولا ينتفع بحديثه، وللعياشيّ معه خبر في وضعه للحديث مشهور»، كما عن ابن الغضائريّ(٧).

وقد أورد العياشيّ أنَّه كان «مولعًا بالحمامات والمراعيش ويمسكها ويروي في فضل إمساكها أحاديث»(٨). وإليه تنسب الفرقة الإسحاقيّة ممّن يعبدون عليًّا عليه السلام، قال الذهبيّ: إنَّه زنديق، وحاشا الرافضة منه!

وأمّا شيخه البصريّ الآخر الذي لا يقل عنه سوءًا، فهو مُحمّد بن جمهور البصريّ، قال عنه النجاشيّ: «ضعيف في الحديث، فاسد المذهب، قيل فيه أشياء الله أعلم بها من عظمها!» غالٍ، كما عن الشَّيخ. وعن ابن الغضائريّ أنَّه «غالٍ، فاسد الحديث، لا يكتب حديثه، رأيت له شعرًا يحلّل فيه محرَّمات الله عزَّ وجلّ».

وعليه فكيف يمكن أن نعتمد هذا الخبر من هؤلاء الرُّواة الذين هم غاية في الانحراف، بل ربَّما أفاد قدحهم مدحًا.

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي: ص٧٣، ت١٧٧.
(٢) رجال النجاشي، النجاشي: ص٣٣٦، ترجمة (محمّد بن الحسن بن شمون)، ت٨٩٩.
(٣) اختيار معرفة الرِّجال، الطوسّي: ج١، ص٧١.
(٤) اختيار معرفة الرِّجال، الطوسّي: ج٢، ص٦١٣.
(٥) اختيار معرفة الرِّجال، الطوسّي: ج٢، ص٨١٣.
(٦) رجال الطوسّي، الطوسّي: ص٣٨٤، ت٥٦٥١.
(٧) رجال ابن الغضائريّ، أحمد بن الحُسين الغضائريّ: ص٤١، ت١٤.
(٨) اختيار معرفة الرِّجال، الطوسّي: ج٢، ص٨١٣.

و- أيضًا - جاء في الاختيار رواية الكشيّ معلّقًا عن شيخه «مُحمّد بن مسعود، عن عليّ بن مُحمّد، قال: حدَّثني مُحمّد بن أحمد، عن عليّ بن إسماعيل، عن حمّاد بن عيسىٰ، عن الحُسين بن المختار، عن أبي أُسامة، قال، قال لي أبو عبد الله عليه السلام: ما فعل أبو الجارود! أمَا والله لا يموت إلّا تائهًا»(١).

وسند هذه الرِّواية فيه عليّ بن مُحمّد بن فيروزان القمّيّ، وهو ممّن لم نحظَ بتوثيق له. نعم، رُبَّما دلَّ بعض كلامه علىٰ معرفته بالرِّجال.

وعلىٰ كلِّ تقدير، فمضمون الرِّواية ليس مريبًا أو غريبًا، خاصّة أنَّ الرجل ترك المذهب وتاه عنه، فالرِّواية إنَّما تنفع في الكلام في رجوعه إلىٰ مذهب الحقّ أو عدمه.

نعم، في فهرست ابن النديم جاءت الجملة الأخيرة (لا يموت إلّا بها)، والضمير لا يُعلم رجوعه إلىٰ أيّ شيء إذا كانت (بها) فلعلَّه الضلالة، أو إلىٰ الخمر، حيث ألحق ابن النديم ذلك برواية ابن سنان أنَّه شرب الخمر، والله العالم.

وقيل إنَّه رُبَّما رجع عن مذهب الزيديّة إلىٰ مذهب الإماميّة من أصحابنا بدلالة أنَّه جاء في الكافي عن «مُحَمَّد بْن يَحْيَىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَىٰ فَاطِمَةَ عليها السلام الَوْحُ فِيهِ أَسْمَاءُ الْأَوْصِيَاءِ مِنْ وُلْدِهَا، فَعَدَدْتُ اثْنَيْ عَشَرَ آخِرُهُمُ الْقَائِمُ عليه السلام، ثَلَاثَةٌ مِنْهُمْ مُحَمَّدٌ، وَثَلَاثَةٌ مِنْهُمْ عَلِيٌّ»(٢).

وعن الصدوق عن «الْحُسَيْن بْن أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ رضي الله عنه قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَىٰ وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ جَمِيعًا عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَىٰ فَاطِمَةَ عليها السلام وَبَيْنَ يَدَيْهَا لَوْحٌ فِيهِ أَسْمَاءُ الْأَوْصِيَاءِ فَعَدَدْتُ اثْنَيْ عَشَرَ آخِرُهُمُ الْقَائِمُ عليه السلام،

---

(١) اختيار معرفة الرِّجال، الطوسّي: ج٢، ص٤٩٥، ح٤١٥.

(٢) الكافي، الكلينيّ: ج١، ص٥٣٢، ح٩.

ثَلَاثَةٌ مِنْهُمْ مُحَمَّدٌ، وَأَرْبَعَةٌ مِنْهُمْ عَلِيٌّ ﷺ»[١].

وأسناد هذه الرِّواية عديدة تنتهي إلىٰ الحسن بن محبوب عن أبي الجارود. مع أنَّ ملاقاة الحسن بن محبوب وأبي الجارود فيها صعوبة كبيرة جداً، وإذا قُبلت فهي مقبولة علىٰ مضض. وعلىٰ كلِّ تقدير، فحتّىٰ مع التسليم بأنَّ زياد بن المُنذر روىٰ هذه الرِّواية عن الباقر ﷺ إلّا أنَّها لا تدلّ بحال علىٰ عدوله من الزيديّة إلينا.

وبيان ذلك: أنَّ الرجل قبل سنة (١٢١هـ) كان منا، ومعلوم أنَّ تاريخ هذه الرِّواية قبل هذا التاريخ، فلا غرو أنَّ الباقر ﷺ حدثه بهذا، وهو يرويه عنه عن جابر.

وروىٰ الكشيّ معلّقا عن شيخه «مُحمّد بن مسعود، عن علي بن مُحمّد وهو ابن فيروزان، قال: حدَّثني مُحمّد بن أحمد، عن العبَّاس بن معروف، عن أبي القاسم الكوفيّ، عن الحُسين بن مُحمّد بن عمران، عن زرعة، عن سَمَاعة، عن أبي بصير، قال: ذكر أبو عبد الله ﷺ كثير النَّواء، وسالم بن أبي حفصة، وأبا الجارود، فقال: كذَّابُون مُكذِّبُون، كُفَّار عليهم لعنة الله، قال قلت: جعلت فداك كذَّابُون قد عرفتُهُم، فما معنىٰ مُكذِّبُون؟ قال: كذَّابُون يأتُونا فيُخبرُونا أنَّهم يُصدِّقُونا وليسُوا كذلك، ويسمعُون حديثنا فيُكذِّبُون به»[٢].

ومضمون هذه الرِّواية كافٍ في الجرح وعدم التوثِّيق لأبي الجارود.

يبقىٰ الكلام في رواتها، فقد رواها الكشيّ عن مُحمّد بن مسعود العياشي، وهو الثِّقة الذي روىٰ عن الضعفاء، وهو من كبار التاسعة.

ورواها عن عليّ بن مُحمّد بن فيروزان، وهذا لا نعلم مدىٰ إمكان الاعتماد عليه، وهو من كبار الثامنة.

وهو رواها عن مُحمّد بن أحمد، وهو صاحب نوادر الحكمة، ثقة، اشتهر - أيضًا -

---

(١) عيون أخبار الرِّضا ﷺ، الصدوق: ج١، ص ٥٢.

(٢) اختيار معرفة الرِّجال، الطوسّي: ج٢، ص٤٩٥، ح٤١٦.

بروايته عن الضعفاء، وهو من صغار السابعة.

ورواها عن العبَّاس بن معروف، وهو ثقة، من كبار السابعة.

وأمّا أبو القاسم الكوفيّ فهو عبد الرَّحمن بن حمّاد، كوفيّ، انتقل إلىٰ قم وسكنها، رمي بالضعف والغلو كما عن النجاشيّ، وعن ابن الغضائريّ ضعيف جدّاً، لا يلتفت إليه، في مذهبه غلو، وهو من السادسة.

والحُسين بن مُحمّد بن عمران هو تصحيف عن الحسن بن مُحمّد بن عمران، وهو الحضرميّ الثِّقة الذي يتوسّط العبَّاس بن معروف وزرعة الحضرميّ في روايته عن سَمَاعة بن مهران الحضرميّ، فلا يبعد أن يكون السَّند هو عن العبَّاس بن معروف، عن عبد الرَّحمن بن حمّاد والحسن بن مُحمّد بن عمران، أي: الحضرميّ، عن زرعة الحضرميّ، عن سَمَاعة الحضرميّ. فيكون السَّند سليمًا من هذه الجهة وفق هذا الاحتمال الموافق لقرائن الطبقة، والسِّلسلة السَّنديّة والقبيلة.

وزرعة ثقة، واقف، من صغار الخامسة.

وسَمَاعة بن مِهران ثقة، واقف، من الخامسة.

وأبو بصير ثقة، من الرابعة. وتبقىٰ مشكلة السَّند بابن فيروزان.

وفي رواية الاختيار أن الكشيّ قال: «حدَّثني مُحمّد بن الحسن البرَّاثيّ، وعُثمان بن حامد الكشيّان، قالا: حدَّثنا مُحمّد بن زياد، عن مُحمّد بن الحُسين، عن عبد الله المُزخرف، عن أبي سُليمان الحَمّار، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لأبي الجارود بمنىٰ في فسطاطه رافعًا صوته: يا أبا الجارود، وكان والله أبي إمام أهل الأرض، حيث مات لا يجهله إلّا ضال. ثُمَّ رأيته في العام المقبل قال له مثل ذلك. قال: فلقيت أبا الجارود بعد ذلك بالكوفة، فقلت له: أليس قد سمعت ما قال أبو عبد الله عليه السلام مرتين؟ قال: إنَّما يعني أباه عليّ بن أبي طالب عليه السلام»[١].

---

(١) اختيار معرفة الرِّجال، الطوسّي: ج٢، ص٤٩٧، ح٤١٧.

أقول: وصف السيّد الخوئيّ – قُدّست نفسه – سند هذه الرِّواية بالضعف، ولكنَّها معتبرة بعد إجراء عمليّة التعيين بشكل سليم، فترىٰ الكشيّ يحدّث عن شيخيه محمد بن الحسن وعثمان بن حامد معًا، وتوثيق الشَّيخ الطوسيّ لعُثمان بن حامد يخلّصنا من عقبة عدم توثيق مُحمّد بن الحسن البرّاثيّ، فيستغنىٰ بالثِّقة عن عدم توثيق زميله، وهما من التاسعة.

وأما (مُحمّد بن زياد) فهو تصحيف عن (مُحمّد بن يزداد) كما نبَّهنا عليه في الألف رجل، وهو شيخ لا بأس به، كما عن مُحمّد بن مسعود، وهو من الثامنة، ومُحمّد بن الحُسين هو ابن أبي الخطَّاب، الثِّقة المعروف، من السابعة، وأمّا عبد الله المُزخرف فهو عبد الله بن مُحمّد الأسديّ الحجّال، الثِّقة الثبت، من السادسة؛ بقرينة التوسّط بالتعويض الشاملة لقرينة التلمذة، والمشيخة، وقرينة الترتب، وأمّا أبو سُليمان الحمّار فهو داود بن سُليمان الحمّار، وهو ثقة، من الخامسة، وتعيين الحمّار بقرينة التلمذة والاسم.

فالرِّواية وفق هذا ذات سند متسلسل، واضح، معتبر، لا غبار عليه، وسبب تضعيف السيّد الخوئيّ – قُدّست نفسه – لها لعدم التعيين الصحيح لرجال السَّند، إمّا بسبب عدم كشف التصحيف أو بسبب الاشتباه في انطباق العنوان علىٰ معنونه في الرِّجال.

ومتن هذه الرِّواية يكشف أنَّ الرَّجل ممّن لا يقول بإمامة الباقر عليه السلام، وإن روىٰ عنه مكرّرًا، وأنَّه يعتقد بإمامة زيد الشَّهيد، مع أنَّه كان يتردَّد علىٰ الباقر عليه السلام ويأخذ منه العلم، وهذا حال كثير من الزيديّة، ولعلَّ هذه الرِّواية تحكي حال الرِّواية السابقة من أنَّهم كانوا يأتون إلىٰ الأئمَّة عليهم السلام ويدّعون أنَّهم من أتباعهم، وهم أتباع غيرهم.

وتكشف تعصبه في دفع الإمامة عنهم عليهم السلام ولو بتوجيه كلام الإمام الصادق عليه السلام بشكل يخالف الظاهر، ولا أعلم هل كان هذا لتقيّة يتقيها أو لعناد يتملك الرجل، ولكن علىٰ كلِّ تقدير فهو ممَّن يظهر عدم الإيمان تجاههم عليهم السلام.

خامسا: الشَّيخ المفيد

قام المفيد بوضع رسالة في إثبات أنَّ شهر رمضان كباقي الشُّهور ينقص ويزيد، تارة يكون تسعة وعشرين يومًا، ومن الممكن أن يكون ثلاثين يومًا، في مقابل الرأي الذي يقول إن شهر رمضان ثلاثون يومًا لا يزيد ولا ينقص. ومستند الرأيين روايات.

قال: «فصل: وأمّا رواة الحديث بأنَّ شهر رمضان شهر من شهور السنة، يكون تسعة وعشرين يومًا، ويكون ثلاثين يومًا، فهُم فقهاء أصحاب أبي جعفر مُحمّد بن عليّ، وأبي عبد الله جعفر بن مُحمّد، وأبي الحسن موسىٰ بن جعفر، وأبي الحسن عليّ بن موسىٰ، وأبي جعفر مُحمّد بن عليّ، وأبي الحسن عليّ بن مُحمّد، وأبي مُحمّد الحسن بن عليّ بن مُحمّد صلوات الله عليهم، والأعلام الرؤساء المأخوذ عنهم الحلال والحرام، والفتيا والأحكام، الذين لا يطعن عليهم، ولا طريق إلىٰ ذمّ واحد منهم، وهم أصحاب الأصول المُدوَّنة، والمصنَّفات المشهورة، وكلّهم قد أجمعوا نقلًا وعملًا علىٰ أنَّ شهر رمضان يكون تسعة وعشرين يومًا، نقلوا ذلك عن أئمّة الهدىٰ عليهم السلام، وعرفوه في عقيدتهم، واعتمدوه في ديانتهم...»[١].

ثُمَّ بدأ بسرد الروايات التي تدلّ علىٰ أنَّ شهر رمضان كباقي الشهور في العدد لا يختلف عنها، فقال: «وروىٰ مُحمّد بن سنان، عن أبي الجارود، قال: سمعت أبا جعفر مُحمّد بن عليّ عليه السلام يقول: (صم حين يصوم النَّاس، وأفطر حين يفطر النَّاس؛ فإنَّ الله جعل الأهلّة مواقيت)»[٢].

ولكنَّه قال في أوّل رواية تنصّ علىٰ أنَّ شهر رمضان لا ينقص عن ثلاثين: «فمن ذلك حديث رواه مُحمّد بن الحُسين بن أبي الخطّاب، عن مُحمّد بن سنان، عن حذيفة بن منصور، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: (شهر رمضان ثلاثون يومًا لا ينقص أبدًا) وهذا الحديث شاذ، نادر، غير معتمد عليه، طريقه مُحمّد بن سنان، وهو مطعون فيه، لا

(١) جوابات أهل الموصل، الشيخ المفيد: ص٢٥.
(٢) جوابات أهل الموصل، الشيخ المفيد: ص٣٠.

تختلف العصابة في تهمته وضعفه، وما كان هذا سبيله لم يعمل عليه في الدين»[١].

وهذا لعمري غريب غايته، أليس مُحمّد بن سنان في طريق الحديث الذي ينصّ علىٰ أنَّ شهر رمضان كباقي الشُّهور، كما هو في طريق الحديث الذي ينصّ علىٰ أنَّه ثلاثون دائمًا! ويظهر من تتبّع الأمر بدقة أنَّ الشَّيخ المفيد كان في معرض إثبات أنَّ أحاديث شهر رمضان كباقي الشُّهور يرويها العديد من الأجلّاء من الفقهاء، وليس كلّ الأحاديث هي من مرويّات الأجلّاء والفقهاء، ووجود مُحمّد بن سنان في طريق الحديث الذي فيه زياد بن المُنذر وفي طريق الخبر المخالف لمذهبه وذمّه في موضع والسكوت عنه يدلّ علىٰ أنَّ المفيد رحمه الله ليس في مقام تقويم الرِّجال بما نقله أهل الرِّجال عنهم، بل هو يقيّم الرِّجال بشكل فقهيّ متساهل بما يوافق مذهبه الفقهيّ في المسألة، فلا يمكن الاعتماد عليه إلّا بنحو القرينة المساعدة.

أقوال العامّة:

الرَّجل معروف عند كلِّ المذاهب فهو صاحب مذهب؛ ولذا نرىٰ أنَّ القدماء من رجاليي العامّة قد ذكره في كتبهم، خاصّة أنَّه من رواة صحيح التِّرمذيّ (٢٠٧-٢٧٩هـ) وقبل التِّرمذيّ الذي نعدّه من صغار السابعة، فقد ذكره ابن معين المتوفَّىٰ (٢٣٣هـ)، وهو من السادسة أو صغارها في تاريخه، فقال الدوري: «سمعت يحيىٰ (أي: ابن معين) يقول: زياد بن المُنذر أبو الجارود كذَّاب، يحدّث عنه الفزاريّ بحديث أبي جعفر - أي: الباقر عليه السلام - أنَّ النَّبيّ صلى الله عليه وآله أمر عليّاً - أي: أمير المؤمنين عليه السلام - أن يثلم الحيطان»[٢].

وذكره في مورد ثان من التاريخ، وقال: «أبو الجارود زياد بن المُنذر وليس بثقة»[٣].

(١) جوابات أهل الموصل، الشيخ المفيد: ص١٩.
(٢) تاريخ ابن معين، الدوريّ، يحيى بن معين: ج١، ص٢٦٩.
(٣) تاريخ ابن معين، الدوريّ، يحيى بن معين: ج١، ص٣٢٥.

وفي مورد ثالث: «أبو الجارود زياد بن المُنذر، وهو كذّاب، خبيث، يروي عنه الفَزاريّ»[١]، ووصفه في موضع آخر بأنّه «كذاب»[٢].

وفي علل أحمد بن حنبل (١٦٤-٢٤١هـ) وهو - أيضًا - من صغار السادسة بعمر الحُسين بن سعيد كما نحدس: «أبو الجارود زياد بن المُنذر، متروك الحديث، وضعفه جدّاً»[٣].

وعن البخاريّ (١٩٤- ٢٥٦هـ) وهو من السابعة: «زياد بن المُنذر، أبو الجارود الثّقفيّ، سمع عطيّة، وعن أبي جعفر سمع منه مروان بن مُعاوية رماه بن معين»[٤]، وذكر البخاريّ - أيضًا - في تاريخه الكبير: «أبو الجارود منكر الحديث»[٥] و- أيضًا -: زياد بن المُنذر أبو الجارود الثَّقفيّ، سمع عطيّة وعن أبي جعفر، روىٰ عنه مروان بن مُعاوية وعليّ بن هاشم، يتكلمون فيه»[٦]، وهذه العبارة نقلها النجاشيّ في فهرسته.

وأمّا النسائيّ (٢١٥-٣٠٣هـ)، وهو من كبار الثامنة، ممّن تُوفّي مع أواسطهم لطول عمره، فقال: «زياد بن المُنذر أبو الجارود، متروك الحديث»[٧].

وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٤٠- ٣٢٧هـ)، وهو من صغار الثامنة وعُمِرَّ حتّىٰ تُوفّي مع التاسعة، فقال: «زياد بن المُنذر أبو الجارود الثَّقفيّ ... حدّثنا عبد الرَّحمن أخبرنا عليّ بن الحسن الهسنجانيّ، قال: قال مُحمّد بن عقبة السدوسيّ: قال يزيد بن زريع لأبي عوانة: لا تحدّث عن أبي الجارود، فإنّه أخذ كتابه فأحرقه.

---

(١) تاريخ ابن معين، الدوريّ، يحيى بن معين: ج١، ص٣٣٣.

(٢) تاريخ ابن معين، الدوريّ، يحيى بن معين: ج١، ص٤٠٥.

(٣) العلل، أحمد بن حنبل: ج٣، ص٣٨٢.

(٤) التاريخ الصغير، البخاريّ: ج٢، ص١٣٧.

(٥) التاريخ الكبير، البخاريّ: ج٣، ص٢٤١.

(٦) التاريخ الكبير، البخاريّ: ج٣، ص٣٧١.

(٧) الضعفاء والمتروكين، النسائيّ: ص١٨١.

حدَّثنا عبد الرَّحمن، أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلي، قال: سمعت أبي يقول: أبو الجارود زياد بن المُنذر متروك الحديث، وضعفه جداً. حدّثنا عبد الرَّحمن قال: قرئ علىٰ العبَّاس بن مُحمّد الدوريّ، عن يحيىٰ بن معين أنّه قال: أبو الجارود زياد بن المُنذر كذَّاب، ليس بثقة. حدَّثنا عبد الرَّحمن قال: سألت أبي عن زياد بن المُنذر الثَّقفيّ أبي الجارود فقال: منكر الحديث جداً. حدَّثنا عبد الرَّحمن قال: سمعت أبا زرعة يقول: زياد بن المُنذر أبو الجارود، كوفيّ، ضعيف الحديث، واهي الحديث»[1].

وعدَّه ابن حبان (٢٧٠ – ٣٥٤هـ) وهو من التاسعة في الثِّقات[2]، وعدّه – أيضًا – في المجروحين وقال: «زياد بن المُنذر أبو الجارود الثَّقفيّ، يروي عن الأعمش وعطيّة، روىٰ عنه مروان بن مُعاوية كان رافضيًّا، يضع الحديث في مثالب أصحاب النَّبيّ صلىٰ الله عليه وسلّم، ويروي في فضائل أهل البيت أشياء ما لها أصول، لا تحلّ كتابة حديثه، قال يحيىٰ: زياد بن المُنذر أبو الجارود كذَّاب، عدو الله، ليس يساوي فلسًا. وقال أحمد: أبو الجارود متروك الحديث. وقال البخاريّ: رماه ابن معين وقال ابن عدي وابن معدان: تكلم فيه وضعَّفه؛ لأنه كان يروي أحاديث في فضائل أهل البيت، ويروىٰ ثلب غيرهم ويفرط؛ فلذلك ضعَّفه مع رواة أبي الجارود وهذه أحاديث غمر مروي عنهم، وفيها نظر»[3].

وقال ابن عدي (٢٧٧–٣٦٥هـ) وهو من التاسعة وتُوفِّي مع العاشرة، بعدما نقل ما قيل فيه ونتفًا من رواياته: «وعامّة ما يروي زياد بن المُنذر هذا في فضائل أهل البيت، وهو من المعدودين من أهل الكوفة الغالين، وله عن أبي جعفر تفسير وغير ذلك، ويحيىٰ بن معين إنَّما تكلم فيه وضعَّفه؛ لأنه يروي أحاديث في فضائل أهل البيت ويروي ثلب غيرهم ويفرط؛ فلذلك ضعَّفه، مع أنَّ أبا الجارود هذا أحاديثه عن من

(١) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازيّ: ج٣، ص٥٤٦.

(٢) الثِّقات، ابن حبان: ج٣، ص٣٢٧.

(٣) المجروحين، ابن حبان: ج١، ص٣٠٧.

يروي عنهم فيها نظر»[١].

وقال ابن النديم المتوفّىٰ (٤٣٨هـ): «أبو الجارود. من علماء الزيديّة أبو الجارود. ويُكَنّىٰ أبا النجم، زياد بن منذر العبديّ. يقال: إنَّ جعفر بن مُحمّد (بن عليّ) عليه السلام سئل عنه، فقال: ما فعل أبو الجارود أرجأ بعد ما أولىٰ، أمّا أنّه لا يموت إلّا بها (ثُمَّ) قال: لعنه الله. فإنَّه أعمىٰ القلب، أعمىٰ البصر. وقال فيه مُحمّد بن سنان: أبو الجارود لم يمت حتّىٰ شرب المسكر، وتولىٰ الكافرين»[٢].

وفي تهذيب الكمال للمزي المتوفّىٰ (٧٤٢هـ) «زياد بن المُنذر الهمدانيّ، ويقال: النَّهديّ، ويقال: الثَّقفيّ، أبو الجارود الأعمىٰ»[٣].

وأرىٰ أنّه يمكن الاعتماد عليه وقبول روايته في أحيان كثيرة؛ كون ما صحّ إليه من سيرة روائيّة لم يكن به بأس.

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ - قُدّست نفسه -: «الحديث السادس ضعيف بسنديه»[٤]. وضعف - قُدّست نفسه - الأوّل لمكان أبي الجارود، والثاني لأبي الجارود ومُعلّىٰ بن مُحمّد. ومضمون الحديث ليس غريبًا كلّه، ولكن لم يتيسَّر تحصيل الوثوق بصدوره من سند آخر، وإن كان لا يبعد الاعتماد علىٰ هذا السَّند كما يظهر.

---

(١) الكامل، عبد الله بن عدي الجرجانّي: ج ٣، ص ١٩١.

(٢) فهرست ابن النديم، ابن النديم البغداديّ: ص٢٢٦

(٣) تهذيب الكمال، المزيّ: ج٩، ص٥١٧.

(٤) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص٢٥٩.

٧٦٥/ ٧. مُحمّد بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحمّد بْنِ عِيسىٰ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيىٰ، عَنْ صَبَّاحٍ الْأَزْرَقِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: إِنَّ رَجُلاً مِنَ الْمُخْتَارِيَّةِ لَقِيَنِي، فَزَعَمَ أَنَّ مُحمّد بْنَ الْحَنَفِيَّةِ إِمَامٌ؟ فَغَضِبَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام، ثُمَّ قَالَ: «أَفَلَا قُلْتَ لَهُ؟». قَالَ: قُلْتُ[1]: لَا وَاللهِ، مَا دَرَيْتُ[2] مَا أَقُولُ. قَالَ: «أَفَلَا قُلْتَ لَهُ[3]: إِنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وآله أَوْصىٰ إِلىٰ عَلِيٍّ والْحَسَنِ والحُسين، فَلَمَّا مَضىٰ عَلِيٌّ عليه السلام، أَوْصىٰ إِلَىٰ الْحَسَنِ والحُسين، ولَوْ[4] ذَهَبَ يَزْوِيهَا[5] عَنْهُمَا، لَقَالَا لَهُ[6]: نَحْنُ وصِيَّانِ مِثْلُكَ ولَمْ يَكُنْ لِيَفْعَلَ ذلِكَ. وَأَوْصىٰ[7] الْحَسَنُ إِلَىٰ الحُسين، ولَوْ ذَهَبَ يَزْوِيهَا عَنْهُ، لَقَالَ[8]: أَنَا وصِيٌّ مِثْلُكَ مِنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله ومِنْ أَبِي، ولَمْ يَكُنْ لِيَفْعَلَ ذلِكَ، قَالَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحامِ بَعْضُهُمْ أَوْلى بِبَعْضٍ﴾[9] هِيَ فِينَا وفِي أَبْنَائِنَا[10]»[11].

---

(١) في «ب»: + «له».

(٢) «ما دَرَيْتُ»، أي: ما عرفتُ؛ من الدِراية. راجع: المفردات للراغب: ص٣١٢ (درى).

(٣) في «ه، بف»: -«له».

(٤) في «بر»: «فلو».

(٥) «يَزْوِيها»: من زَوَيْتُه أزْوِيه زيّاً، أي: جمعته وطويته ونحّيته؛ أو من زواه عنّي، أي: صرفه عنّي وقبضه. راجع: النهاية: ج٢، ص٣٢٠ (زوى).

(٦) في «ف»: «إنّه».

(٧) في «ه»: «فأوصى».

(٨) في «ب، ج، ض، بر، بس، بف» والوافي: + «له».

(٩) الأنفال (٨): ٧٥؛ الأحزاب (٣٣): ٦. وفي «ف»: + «في كِتَاب الله».

(١٠) في «ف»: «آبائنا».

(١١) الوافي: ج٢، ص٢٧٩، باب ما نصّ الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلّم عليهم، ح٧٥٠.

رجال السَّند:

مُحمّد بن الحسن هو الصفّار، صاحب كتاب بصائر الدرجات، أبو جعفر الأعرج، مولىٰ الأشعريّ، قمّيّ، يُلقّب ممولة، كان وجهًا في أصحابنا القمّيّين، ثقة، عظيم القدر، راجحًا، قليل السقط في الرِّواية، من كبار الثامنة، تُوفِّي سنة (٢٩٠هـ)[١].

وسهل بن زياد وهو أبو سعيد الآدميّ، الرازيّ، ممّن شهد أحمد الأشعريّ عليه بالكذب والغلو، وطرده من قم، وصفه الفضل بأنَّه أحمق، واستثناه ابن الوليد، ضعيف جدّاً، فاسد الرِّواية والمذهب كما عن ابن الغضائريّ، وضعَّفه النجاشيّ، وضعَّفه الشَّيخ في الفهرست، وفي الاستبصار أنَّه ضعيف جدّاً عند نُقّاد الأخبار، لكنَّه وثَّقه في الرِّجال، فهو ممّن يصعب الاعتماد عليه والوثوق بنقله للأخبار، وهو من السابعة[٢].

ومُحمّد بن عيسىٰ هو أبو جعفر، مُحمّد بن عيسىٰ بن عُبيد اليقطينيّ، بغداديّ، «جليل في أصحابنا، ثقة، عين، كثير الرِّواية، حسن التَّصانيف»، كما عن النجاشيّ. واستثناه ابن الوليد، واعترض عليه ابن نوح. وكان الفضل يُثني عليه ويمدحه ويُحِبُّه ويميل إليه، وأنَّه يقول: «ليس في أقرانه مثله». ويظهر من الشَّيخ تضعيفه تبعًا للقمّيّين، والاعتماد علىٰ ما يرويه هو المعروف بين أصحابنا، وهو من كبار السابعة[٣].

وصفوان بن يحيىٰ هو أبو مُحمّد البجليّ، قيل: مولاهم، كوفيّ، كان بيّاعًا للسابري، ثقة ثقة، عين، له منزلة شريفة عند الرّضا ﷺ، كما عن النجاشيّ، وعدّه في جلّة أصحابنا في ترجمة المذريّ، وهو أوثق أهل الحديث في زمانه وأعبدهم، كما عن الشَّيخ، عدّه الكشيّ في أصحاب الإجماع، تُوفِّي سنة (٢١٠هـ)[٤].

وصباح الأزرق هو صباح بن عبد الحُميد، مولىٰ بني أسد، أخوه إبراهيم بن عبد

(١) يُنظر: ج١، ح٢٦، ص٢٣٠.
(٢) يُنظر: ج١، ح٢، ص٥٩.
(٣) يُنظر: ج٢، ح٣٩، ص٢٥.
(٤) يُنظر: ج٢، ح٦٨، ص٢٤٤.

الحُميد الراوي، كوفيّ، روىٰ عن صفوان بن يحيىٰ ومُحمّد بن أبي عُمير، من الخامسة. سيأتي الكلام فيه.

وأبـو بصيـر هو يحيىٰ بن أبي القاسـم الأسـديّ، وعـن البرقيّ أنَّ اسـم والده أبي القاسـم يحيىٰ - أيضًا -، وعن النجاشـيّ أنَّ اسـم والده أبي القاسـم إسحاق. كوفيّ، ثقـة، وجيه، كما عن النجاشـيّ، وعن الكشـيّ عـدّه في أهل الإجماع مـردّدًا بينه وبين ليـث بـن البخـتريّ، كان مكفوفًا مُنذ ولادتـه. وقال ابـن فضّال: لم يكـن غاليًا وكان مخلّطًـا، ووردت فيـه روايات عديدة، يشـترك مع راوٍ آخر وهو ليـث بن البختريّ في الكنيـة والطبقـة، وانصرافها إلىٰ صاحبنا هنا مع الإطلاق هـو المتعيّن، وكلاهما ثقة، ولكـن إنْ وردت روايـة عـن أبي بصير مـن طريق عليّ بـن أبي حمـزة، أو من طريق شُـعيب العقرقـوفيّ، أو من طريق عبد الله بن وضّاح فهو يحيـىٰ، فالأوّل قائدُه، والثاني ابن أُخته، والثالث ممّن عرف به كما نصّ النجاشيّ، وإن كانت من طريق ابن مُسكان، أو أبـي جميلة النخّاس المُفضل بن صالح، وعبـد الكريم بن عَمرو كرام، وابن بكير، وأبي المغراء، فهو ليث. وقد يشـتبه براوٍ آخر وهو يحيىٰ بن القاسـم الحذّاء، الأزديّ، الواقفيّ، من الخامسـة، وهو وَهْمٌ، نشأ من نصٍّ محرَّف في المُختار من الكشيّ، حيث ورد «واسـم عمّه يحيىٰ بن القاسـم الحـذّاء. وأبو بصير هذا يحيىٰ بن القاسـم، يُكَنّىٰ أبـا مُحمّد». وهـذا النصّ لترجمتيـن منفصلتين وقـع فيه بعض السـقط، ومن الوهم - أيضًـا - أن يوصـف أبـو بصير الأسـديّ بالوقف بسـبب التوهّم باتّحـاد الرجلين، وكيف يكون واقفًا وقد تُوفِّي قبل نشـوء الواقفة بأكثر من ثلاثة عقود! فقد تُوفِّي سـنة (١٥٠هـ)، وهو من الرابعة[١].

٥ صَبَّاحٍ الْأَزْرَقِ:

هـو صبـاح بن عبـد الحُميـد الأزرق الكـوفيّ، ذكره الشَّـيخ في أصحـاب أبي عبد الله عليه السلام، وقال: الصباح بن عبد الحُميد الأزرق الكوفيّ، وذكره البرقيّ فيهم - أيضًا -،

(١) يُنظر: ج٢، ح٦١، ص٢٠٨.

وقــال: صبــاح بــن عبد الحُميــد. ولـم يذكره الشَّـيخ أو النجاشـيّ بترجمة مسـتقلة في فهـارس المصنِّفين، نعم، ذكره النجاشـيّ في ترجمة أخيه إبراهيـم، وقال: إبراهيم بن عبد الحُميد الأسـديّ، مولاهم، كوفيّ، أنماطيّ، وهو أخو مُحمّد بن عبد الله بن زرارة لأُمه. روىٰ عن أبي عبد الله عليه السلام. وأخواه الصباح وإسماعيل ابنا عبد الحُميد[1].

والرجـل ممّـن روىٰ عنه صفوان بن يحيىٰ ومُحمّد بن أبـي عمير؛ ولذلك فهو ثقة وفق مبنىٰ السيّد الأستاذ - دامت بركاته -، ومرجع الطَّائفة - دام ظلّه -، وليس هناك من مدرك آخر للاعتماد عليه؛ ولذا فمن الصعب أنْ نعتمد وثاقته.

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ: «الحديث السادس، ضعيف علىٰ المشهور»[2]. والضعف من جهة سهل بن زياد، ومجهوليّة صباح الأزرق، فالسَّند ليس كافيًا في تحقيق الوثُوق بالصدور، ولا نجد شيئًا آخر يُغني في توثيق الصدور، فالجهالة بصدورها هو المُختار.

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي: ص٢٠، ت٢٧.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي: ج٣، ص٢٦٤.

٦٥ - بَابُ الْإِشَارَةِ وَالنَّصِّ عَلىٰ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام[(١)]

٧٦٦/ ١. مُحمّد بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحمّد بْنِ الحُسين، عَنْ مُحمّد بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُس، عَنْ زَيْدِ بْنِ الْجَهْمِ الْهِلَالِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «لَمَّا نَزَلَتْ ولايةُ[(٢)] عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ[(٣)] عليه السلام، وكَانَ[(٤)] مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله: سَلِّمُوا علىٰ عَلِيٍّ بِإِمْرَةِ[(٥)] الْمُؤْمِنِينَ، فَكَانَ[(٦)] مِمَّا أَكَّدَ اللهُ عَلَيْهِمَا فِي ذٰلِكَ الْيَوْمِ يَا زَيْدُ، قَوْلُ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله لَهُمَا: قُومَا فَسَلِّمَا عَلَيْهِ بِإِمْرَةِ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَا: أَمِنَ اللهِ أَوْ[(٧)] مِنْ رَسُولِهِ يَا رَسُولَ اللهِ؟ فَقَالَ لَهُمَا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله: مِنَ اللهِ وَمِنْ رَسُولِهِ. فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَلا تَنْقُضُوا الْأَيْمانَ بَعْدَ تَوْكِيدِها وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلاً إِنَّ اللهَ يَعْلَمُ ما تَفْعَلُونَ﴾ يَعْنِي بِهِ قَوْلَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله لَهُمَا، وَقَوْلَهُمَا: أَمِنَ اللهِ أَوْ مِنْ رَسُولِهِ؟ ﴿وَلا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَها مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكاثاً تَتَّخِذُونَ أَيْمانَكُمْ دَخَلاً بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ﴾(أَئِمَّةٌ[(٨)] هِيَ أَزْكىٰ مِنْ أَئِمَّتِكُمْ)[(٩)]».

---

(١) في «ب، ف، ه، بح، بس، بف» ومرآة العقول: - «باب الإشارة - إلى - عليه السلام».

(٢) «الوِلاية والوَلاية»، نحو الدِلالة والدَلالة. وحقيقته تولّي الأمر. المفردات للراغب: ص٨٨٥ (ولي).

(٣) في «ب، ف، ه، بف» والوافي: - «بن أبي طالب».

(٤) في «ه»: «فكان».

(٥) «الإمرة» و«الإمارة»: الولاية. راجع: الصحاح: ج٢، ص٥٨١؛ المصباح المنير: ص٢٢ (أمر).

(٦) في «ج، ف»: «وكان».

(٧) في حاشية «بر»: «أم».

(٨) في «بف»: «امّة». وفي الوافي: «والمشهور «أمّة» يعني لا تنقضوا العهد لأجل أن تكون قوم أزكى من قوم وأمّة أعلى من أمّة. وكأنّه عليه السلام أراد بقوله «ما أربى» وتعجّبه وطرح يده: أنّ أربى هاهنا معناه إلّا أزكى؟ وكذلك قراءته بـ«الأئمّة» إشارة إلى أنّ الامّة في الموضعين اريد بها الأئمّة خاصّة».

(٩) كذا في النُّسَخ والمطبوع. وفي القرآن ومرآة العقول بدل ما بين الهلالين: «أُمَّة هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ».

قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، أَئِمَّةٌ؟ قَالَ: «إِي واللهِ أَئِمَّةٌ» قُلْتُ: فَإِنَّا نَقْرَأُ ﴿أَرْبَى﴾[1] فَقَالَ[2]: «مَا أَرْبَىٰ؟ - وأَوْمَأَ بِيَدِهِ فَطَرَحَهَا[3] - ﴿إِنَّما يَبْلُوكُمُ الله بِهِ﴾ يَعْنِي بِعَلِيٍّ عليه السلام ﴿وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيامَةِ ما كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٩٢﴾ وَلَوْ شاءَ اللهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً واحِدَةً وَلكِنْ يُضِلُّ مَنْ يَشاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشاءُ وَلَتُسْئَلُنَّ﴾ يَوْمَ الْقِيامَةِ[4] ﴿عَمّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٩٣﴾ وَلا تَتَّخِذُوا أَيْمانَكُمْ دَخَلاً بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِها﴾ يَعْنِي بَعْدَ مَقَالَةِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله فِي عَلِيٍّ عليه السلام ﴿وَتَذُوقُوا السُّوءَ بِما صَدَدْتُمْ عَنْ سَبِيلِ اللهِ﴾ يَعْنِي بِهِ[5] عَلِيّاً عليه السلام ﴿وَلَكُمْ عَذابٌ عَظِيمٌ ﴿٩٤﴾﴾[6]»[7].

رجال السَّند:

مُحمّد بن يحيىٰ هو أبو جعفر، العطّار الأشعريّ، ثقة، عين، كثير الرِّواية والحديث، شيخ أصحابنا في زمانه، عربيّ، قمّيّ، من الثامنة، تُوفِّي قرابة سنة (٣٠٠هـ)[8].

ومُحمّد بن الحُسين هو ابن أبي الخطّاب، أبو جعفر الهمدانيّ، الكوفيّ، الزيات،

---

(١) في «ج»: + «قال». وقوله: «أربى»، أي: أزيد وأكثر، من ربا المال إذا زاد وارتفع. والمراد: أزيد عدداً وأوفر مالاً. راجع: لسان العرب: ج١٤، ص٣٠٥ (ربا)؛ مرآة العقول: ج٣، ص٢٦٧.

(٢) في «ب، ض» وحاشية «بر»: + «و».

(٣) في «بر»: «وطرحها».

(٤) في «ج» ومرآة العقول: -«يوم القيامة».

(٥) في «ب، هـ»: - «به».

(٦) النحل (١٦): ٩١-٩٤.

(٧) تفسير العيّاشي: ج٢، ص٢٦٨، ح٦٤، عن زيد بن الجهم، مع زيادة؛ تفسير القمّيّ: ج١، ص٣٨٩، مرسلاً عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. وراجع: الإرشاد: ج١، ص٤٨؛ الوافي: ج٢، ص٢٨٠، ح٧٥١.

(٨) يُنظر: ج١، ح١، ص٢٩.

جليل من أصحابنا، عظيم القدر، كثير الرِّواية، ثقة، عين، حسن التَّصانيف، مسكون إلىٰ روايته، تُوفِّي سنة (٢٦٢هـ)، وهو من السابعة[(١)].

ومُحمّد بن إسماعيل هو أبو جعفر مُحمّد بن إسماعيل بن بزيع، مولىٰ المنصور أبي جعفر، كوفيّ، كان من صالحي هذه الطَّائفة، وثقاتهم، كثير العلم، كما عن النجاشيّ. وعن عليّ بن فضّال: «ثقة ثقة، عين». وعن الشَّيخ أنَّه ثقة صحيح. روىٰ عنه أحمد الأشعريّ، روىٰ في كامل الزيارات والتفسير، ووردت الأخبار بمدحه؛ وهو من السادسة[(٢)].

ومنصور بن يُونُس هو أبو يحيىٰ، وقيل: أبو سعيد، كوفيّ، سراج. «ثقة، كما عن النجاشيّ» وردت رواية تشير إلىٰ وقفه، ولعلَّ الشَّيخ استند إليها وحكم بوقفه، وهو من الخامسة[(٣)].

وزيد بن الجهم الهلاليّ، عربيّ، كوفيّ، لعلَّه من كبار الخامسة، سيأتي الكلام فيه.

٥ زَيْدِ بْنِ الجَهْمِ الهِلَالِيّ:

قال البرقيّ في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام: زيد بن الجهم الهلاليّ، عربيّ، كوفيّ. وعدّه الشَّيخ في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام مرّتين بفارق أسماء قليلة، فقال في الأولىٰ: زيد بن جهم الهلاليّ، كوفيّ. وفي الثانية: زيد بن جهم الكوفيّ.

وقال ابن النديم المتوفَّىٰ (٤٣٨هـ) عند عدّه للشعراء ومقدار شعرهم بعدد الأوراق السُّليمانية التي تحوي عشرين سطرًا: «زيد بن الجهم، خمسون ورقة»[(٤)].

وقال الصفدي المتوفَّىٰ (٧٦٤هـ): «زيد بن الجهم الهلاليّ، الكوفيّ، شاعر شريف جواد، ولّاه المنصور جرجان، وكان نقش خاتمه من المنسرح:

(١) يُنظر: ج٢، ح٣٨، ص١٤.
(٢) يُنظر: ج٢، ح٩٣، ص٤٣٣.
(٣) يُنظر: ج٢، ح٩٣، ص٤٣٦.
(٤) الفهرست، ابن النديم البغداديّ: ص١٨٤.

زيـد الهـلاليّ نـقـش خـاتمـه
أفـلـح يـا زيـد مـن زكـا عـمـلـه.

وله – أيضًا – من الوافر:

تـسـائـلـنـي هـوازن أيـن مـالي
ومـا لي غـير مـا أنـفـقـت مـال
فـقـلـت لهـا هـوازن إنَّ مـالي
أضرّ بـه الملـمات الثّقـال»[1].

ولكنَّ هذه الأبيات قد تنسب لشاعر أموي هو يزيد بن الحكم وليس لزيد بن الجهم، ولعلَّ هناك تصحيفًا ما لشبه الاسمين.

بقي شيء:

قد يقال بوثاقة زيد بن الجهم وفق مبنىٰ السيّد الأستاذ – دامت بركاته –، ومرجع الطَّائفة – دام ظلّه –؛ لرواية صفوان عنه، كما ذكر السيّد الأستاذ – دامت بركاته – ذلك في تقريرات كتاب الحج[2].

لكن رواية منصور بن يُونُس عنه، كما في هذه الرِّواية، ورواية مُحمّد بن أبي عُمير عنه بواسطة حفص بن قرعة من جهة، وعدم الاطمئنان بكون الراوي عنه صفوان في رواية الفقيه من جهة أخرىٰ يوجب التَّشكيك في ذلك، ببيان: أنَّ ما أورده الشَّيخ الصدوق حين قال: «وروىٰ صفوان بن يحيىٰ، عن زيد بن الجهم الهلاليّ، قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتزوَّج المرأة ولها ابنة من غيره أيزوِّج ابنه ابنتها؟ قال: إن كانت من زوّج قبل أن يتزوَّجها فلا بأس، وإن كانت من زوّج بعدما تزوّجها فلا»[3].

---

(١) الوافي بالوفيات، الصفدي: ج١٥، ص٢٣.
(٢) بحوث في شرح مناسك الحجّ، السيّد مُحمّد رضا السيستانّي: ج٢٠، ص٢٢٠.
(٣) من لا يحضره الفقيه، الصدوق: ج٣، ص٤٣٠، ح٤٤٩٠.

أنَّه [أي: ما أورده الشَّيخ الصدوق] أخذه من الكافي، والكلينيّ علّقه بـ(عنه) علىٰ سند سابق بروايتين، والسَّند هو: «مُحمّد بن يحيىٰ، عن مُحمّد بن الحُسين، عن صفوان، وأحمد بن مُحمّد العاصميّ، عن عليّ بن الحسن بن فضّال، عن العبَّاس بن عامر، عن صفوان بن يحيىٰ، عن شُعيب العقرقوفيّ»(١). ثُمَّ قال في الرِّواية اللاحقة: «عنه، عن الحُسين بن خالد الصَّيرفيّ، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام»(٢). ومعلوم أنَّ من يروي في رجال السَّند السابق عن الحُسين بن خالد هو صفوان بن يحيىٰ؛ لأنَّ التعليق إنَّما يُستكشف من الطبقة، فيتعيّن رجوع الضمير إلىٰ صفوان. ثُمَّ ذكر في الرِّواية التي تليها: «وعنه، عن زيد بن الجهيم الهلاليّ، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرَّجل يتزوّج المرأة ويزوّج ابنه ابنتها، فقال: إن كانت الابنة لها قبل أنْ يتزوج بها فلا بأس»(٣). والظاهر استمرار الكلينيّ في التعليق، فيكون مرجع الضمير هو صفوان - أيضًا -، ولكنَّ تفرّد هذا الأمر، واحتمال كون التعليق في الرِّواية الثالثة علىٰ الثانية، وليس الأولىٰ أمرٌ وارد وإنْ كان فيه غرابة، أي: إن (عنه) ترجع إلىٰ صاحب الرِّواية السابقة، وهو الحُسين بن خالد الصيرفيّ هنا وليس صفوان، بدلالة طبقة زيد في بقية الروايات من رواية الخامسة عنه، ورواية السادسة عنه بواسطة إلّا في هذا المورد.

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ - قُدّست نفسه -: «مجهول، وفي رجال الشَّيخ زيد بن جهيم الهلاليّ»(٤).

والرِّواية معتبرة السَّند وفق مبنىٰ السيّد الأستاذ، ومرجع الطَّائفة - دام ظلّهما -؛ لتوثيق زيد بن الجهم وفق مبناهما. وهي تحكي عن استدلال الإمام الصادق عليه السلام علىٰ إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام وأحقيته بإمرة المؤمنين دون غيره، وهذا المضمون ثابت من عشرات الروايات سواء من مصادر القوم أو من مصادرنا.

---

(١) الكافي، الكلينيّ: ج٥، ص٣٩٩، ح٢.

(٢) الكافي، الكلينيّ: ج٥، ص٣٩٩، ح٣.

(٣) الكافي، الكلينيّ: ج٥، ص٤٠٠، ح٤.

(٤) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص٢٦٥.

٧٦٧/ ٢. مُحمّد بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحمّد بْنِ الحُسين وأَحْمَدَ بْنِ مُحمّد، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ مُحمّد بْنِ الْفُضَيْلِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «لَمَّا أَنْ قَضىٰ مُحمّد نُبُوَّتَهُ واسْتَكْمَلَ أَيَّامَهُ، أَوْحَىٰ اللهُ - عزّ وجلّ - إِلَيْهِ: أَنْ يَا مُحمّد، قَدْ قَضَيْتَ نُبُوَّتَكَ، واسْتَكْمَلْتَ أَيَّامَكَ؛ فَاجْعَلِ الْعِلْمَ الَّذِي عِنْدَكَ والْإِيْمَانَ(١) والاِسْمَ الْأَكْبَرَ ومِيرَاثَ الْعِلْمِ وآثَارَ عِلْمِ النُّبُوَّةِ فِي أَهْلِ بَيْتِكَ، عِنْدَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام؛ فَإِنِّي لَنْ أَقْطَعَ(٢) الْعِلْمَ والإِيمَانَ وَالاِسْمَ الْأَكْبَرَ ومِيرَاثَ الْعِلْمِ وآثَارَ عِلْمِ النُّبُوَّةِ مِنَ الْعَقِبِ(٣) مِنْ ذُرِّيَّتِكَ، كَمَا لَمْ أَقْطَعْهَا مِنْ ذُرِّيَّاتِ(٤) الْأَنْبِيَاءِ عليهم السلام»(٥).

رجال السَّند:

مُحمّد بن يحيىٰ هو أبو جعفر الأشعريّ، العطّار القمّيّ، ثقة، كثير الرِّواية، شيخ أصحابنا في زمانه، من الثامنة، تُوفِّي قرابة (٣٠٠هـ)(٦).

وأحمد بن مُحمّد وإن كان مشتركًا بين ثقتين: الأشعريّ، والبرقيّ، لكنَّ الظاهر

---

(١) في «بر»: «الأيمان». وفي البصائر: ص٤٦٨: «الآثار».

(٢) في «ف» والكافي: ح١٤٩٠٧، والبصائر: ص٤٦٩ وتفسير العيّاشي: «لم أقطع».

(٣) «العَقِب»: مؤخّر القدم. وعَقِبُ الرجل أيضًا: ولَده ووَلَدُ ولده. الصحاح: ج١، ص١٨٤ (عقب).

(٤) في الكافي: ح١٤٩٠٧ والبصائر وتفسير العيّاشي وكمال الدين: «بيوتات».

(٥) بصائر الدرجات: ص٤٦٩، ح٣، عن مُحَمّد بن الحُسين عن ابن محبوب؛ الكافي، كتاب الروضة، ضمن الحديث الطويل١٤٩٠٧، بسنده عن الحسن بن محبوب. وفي بصائر الدرجات: ص٤٦٨، ح٢، وكمال الدين: ص٢١٦، بسندهما عن مُحَمّد بن الفضيل. وفي بصائر الدرجات: ص٤٦٨-٤٦٩، ح١ و٤، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير، وفي الأخيرة مع زيادة في أوّله. وفي تفسير فرات: ص٣٩، ح٥٣٠؛ وكفاية الأثر، ص١٧٨، بسند آخر، مع زيادة واختلاف؛ تفسير العيّاشي: ج١، ص١٦٨، ح٣١، عن أبي حمزة، مع زيادة في آخره الوافي: ج٢، ص٢٨١، ح٧٥٢.

(٦) يُنظر: ج ١، ح١، ص ٢٩.

أنَّه أبو جعفر، أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ، الأشعريّ القمّيّ، ثقة، شيخ أصحابنا في قم ووجههم وفقيههم، وعن ابن حجر أنَّه كبير الرافضة بقم. وهو من السابعة، بقي إلىٰ ما بعد سنة (٢٧٤هـ)[١].

ومُحمّد بن الحُسين هو ابن أبي الخطّاب، أبو جعفر الهمدانيّ، كوفيّ، زيّات، قال النجاشيّ: «جليل من أصحابنا، عظيم القدر، كثير الرِّواية، ثقة، عين، حسن التَّصانيف، مسكون إلىٰ روايته»، وثقه الشَّيخ ثلاث مرّات عند ذكره في مواضع مختلفة في الرِّجال، وعدّه الكشيّ من الثِّقات من أهل العلم، ممّن رووا عن مُحمّد بن سنان، تُوفِّي سنة (٢٦٢هـ)، وهو من السابعة[٢].

وابن محبوب هو أبو عبد الله، الحسن بن محبوب السرَّاد، مولىٰ بجلية، كوفيّ، ذكر الشَّيخ وثاقته في أكثر من موضع، وقال: إنَّه من الأركان الأربعة، ووصفه النجاشيّ بأنَّه من أجلّة أصحابنا في ترجمة جعفر بن عبد الله المذريّ، ولكنَّه نسي أنْ يفرد له ترجمة. تُوفِّي سنة (٢٢٤هـ)، وهو من السادسة[٣].

ومُحمّد بن الفُضيل، هو الصيرفيّ الأزديّ بدلالة روايته عن أبي حمزة الثُّمَّالي. ولا قرينة توسّط أو تلمذة واضحة في المقام، هو أبو جعفر، مُحمّد بن الفُضيل الأزديّ، عربيّ، كوفيّ، ضعيف، يُرمىٰ بالغلو كما عن الطوسيّ، ولعلَّه هو من عدّه المفيد في رسالته العدديّة من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، روىٰ عنه ابن أبي عُمير، والبزنطيّ، وصفوان، وأمّا طبقته فهي الخامسة، وإن ذكر السيّد البروجرديّ تَدَّسُّ في طبقات رجال الكافي أنَّه من السادسة، فإنَّ ذلك لا يصحّ البتة؛ إذ ما ورد عنه من السابعة كرواية مُحمّد بن عيسىٰ اليقطينيّ، ومُحمّد بن الحُسين بن أبي الخطّاب، فهي بالواسطة علىٰ الصحيح، كما في بقية أسنادهما إليه، وقد أشرنا إلىٰ ذلك في كتاب الألف[٤]،

---

(١) يُنظر: ج١، ح١، ص٣٠.

(٢) يُنظر: ج٢، ح٣٨، ص١٤.

(٣) يُنظر: ج١، ح١، ص٣٨.

(٤) الألف رجل، غيث شُبر، ص٤٨٧، ت٨٢٠.

وهـو ممّن أدرك أبا عبد الله عليه السلام وروىٰ عنه، وأكثر عن أبي حمزة الثُمَّاليّ المتوفّىٰ سـنة (١٥٠هـ)، وقد طال به العُمر وأدرك الرّضا عليه السلام، وروت عنه السادسة في جلّ أسناده[(١)].

وأمَّـا أبو حمزة فقد مـرّ - أيضًا -، وهو ثابت بن دينار الثُمَّالـي، مولىٰ، كوفيّ، قال الصـدوق: إنَّه من طـيّ، من نعثل، ولكنَّه سـكن ثُمالة فنُسـب إليهم، وثقه النجاشـيّ والشَّيخ والصدوق، وزاد النجاشيّ: «كان من خيار أصحابنا، وثقاتهم، ومعتمديهم في الرِّواية والحديث». وفي شـأنه روايات عدّة. وصفـه العامّة بالوهم في الأخبار، والغلو في التشيع، تُوفِّي سنة (١٥٠هـ)[(٢)].

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ - قُدّست نفسه -: «مجهول»[(٣)]. والجهالة هي حول عنوان (مُحمّد بن الفُضيل). وقد روي هذا الخبر في مواضع عدّة، فقد جاء عن الكلينيّ كجزء مـن بعض الأخبار بسـند ينتهـي إلىٰ مُحمّد بـن الفضيل عن أبي حمـزة - أيضًا -[(٤)]، وآخر عن «مُحمّد بن سـنان، عن إسـماعيل بن جابر، عن عبـد الكريم بن عمرو، عن عبد الحُميد بن أبي الديلم»[(٥)].

ورواه صاحب بصائر الدرجات ببعض التغييرات، تارة بسند مشابه لما في الكافي[(٦)]، وبسـند آخـر ينتهي - أيضًا - بمُحمّد بـن الفُضيل عن أبي حمـزة[(٧)]، ورواه - أيضًا - بسـند آخر قريب من سـند الرواية اللاحقة في الكافي، وهو عن «عليّ بن عبد الرَّحمن،

(١) يُنظر: ج٣، ح٣٣٩، ص ٣١٨.
(٢) يُنظر: ج٢، ح٤٠، ص٤٥.
(٣) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص٢٦٩.
(٤) الكافي، الكلينيّ: ج٨، ص١١٣، ح٩٢.
(٥) الكافي، الكلينيّ: ج١، ص٢٩٣، ح٣.
(٦) بصائر الدرجات، الصفّار: ص٤٦٨، ح٣.
(٧) بصائر الدرجات، الصفّار: ص٤٦٨، ح٢.

عن الحسن بن الحُسين اللؤلؤيّ، عن مُحمّد بن سنان، عن إسماعيل بن جابر، عن عبد الكريم بن عمرو، عن عبد الحُميد بن أبي الديلم، عن أبي عبد الله عليه السلام»[١].

وروىٰ الخزّاز القمّيّ حديثًا طويلًا عن «مُحمّد بن الحُسين بن الحكم الكوفيّ ببغداد، قال: حدَّثني الحُسين بن حمدان الخصبي (الحُضينيّ)، قال: حدَّثني عُثمان بن سعد (سعيد) العمريّ (العموي)، قال: حدَّثنا أبو عبد الله مُحمّد بن مهران، قال: حدَّثني مُحمّد بن إسماعيل الحسنيّ (الحُسينيّ)، قال: حدَّثني خلف بن المفلس، قال: حدَّثني نُعيم بن جعفر، قال: حدَّثني أبو حمزة الثُمَّالي، عن أبي خالد الكابُليّ، عن عليّ بن الحُسين، عن أبيه الحُسين بن عليّ عليه السلام، قال: دخلت علىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله وهو مُتفكّر مغموم فقلت: يا رسول الله ما لي أراك مُتفكّرًا؟ قال يا بني إنَّ الروح الأمين قد أتاني فقال: يا رسول الله العليّ الأعلىٰ يقرئُك السَّلَام ويقول لك: إنَّك قد قضيت نُبُوَّتك واستكملت أيّامك، فاجعل الاسم الأكبر وميراث العلم وآثار علم النُبوَّة عند عليّ بن أبي طالب عليه السلام..»[٢].

وروىٰ الشَّيخ الصدوق في كمال الدين - أيضًا - الرِّواية الطويلة التي يعدّ ما رواه الكلينيّ هنا جزءًا منها بسند متعدّد معتبر عن «الحسن بن محبوب السرّاد، عن مقاتل بن سُليمان بن دُوال دُوز، عن أبي عبد الله عليه السلام»[٣].

والسَّند فضلًا عن الكلام في حال مقاتل، فإنَّه لا تصحّ رواية الحسن بن محبوب عنه بشكل من الأشكال، فلا بُدّ من سقوط الواسطة، ولعلّها - أيضًا - مُحمّد بن الفُضيل.

والغريب مع تعدُّد الأسناد وتنوعّها إلّا أنّ الطبقات القريبة من الجهة المعصومة تشعر بالرِّيبة، وكأنَّها رواية مُختصّة بفرق الغُلاة. نعم، رواها أصحابنا بعد السادسة بشكل مؤكّد، لكن يبقىٰ في النفس شيء منها، ولعلّها مُركَّبة من روايات معتبرة أو مضامين مقبولة والله العالم، ولكن لا وثُوق بصدورها.

---

(١) بصائر الدرجات، الصفّار: ص٤٦٨، ح١.

(٢) كفاية الأثر، الخزَّاز القمّيّ: ص١٧٧.

(٣) كمال الدين، الصدوق: ص٢١١.

٧٦٨/ ٣. مُحمّد بْنُ الْحَسَنِ[١] وغَيْرُهُ، عَنْ سَهْلٍ، عَنْ مُحمّد بْنِ عِيسىٰ؛ ومُحمّد بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ[٢] مُحمّد بْنِ الحُسين جَمِيعاً، عَنْ مُحمّد بْنِ سِنَانٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ وعَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ الْحُمِيد بْنِ أَبِي الدَّيْلَمِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «أَوْصىٰ مُوسىٰ عليه السلام إِلىٰ يُوشَعَ بْنِ نُونٍ[٣]، وأَوْصىٰ يُوشَعُ بْنُ نُونٍ[٤] إِلىٰ ولَدِ هَارُونَ، ولَمْ يُوصِ إِلىٰ ولَدِهِ، ولا إِلىٰ ولَدِ مُوسىٰ؛ إِنَّ اللهَ - عزَّ وجَلَّ - لَهُ الْخِيَرَةُ، يَخْتَارُ مَنْ يَشَاءُ مِمَّنْ يَشَاءُ، وبَشَّرَ مُوسىٰ ويُوشَعُ بِالْمَسِيحِ عليه السلام. فَلَمَّا أَنْ بَعَثَ اللهُ[٥] - عَزَّ وجَلَّ - الْمَسِيحَ عليه السلام، قَالَ الْمَسِيحُ عليه السلام لَهُمْ[٦]: إِنَّهُ سَوْفَ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي نَبِيٌّ اسْمُهُ أَحْمَدُ مِنْ ولْدِ إِسْمَاعِيلَ عليه السلام، يَجِيءُ بِتَصْدِيقِي وتَصْدِيقِكُمْ[٧]، وَعُذْرِي[٨]

---

(١) هكذا في «ب، ض، بر» وحاشية بدرالدين، والوسائل، والبحار: ج١٣ و١٧. وفي سائر النُّسَخ والمطبوع: «مُحمّد بن الحُسين». والصواب ما أثبتناه، كما تقدّم ذيل ح٢٥٠ و٥٢٥.

(٢) هكذا في «ب، ض، بر» والوسائل والبحار: ج٧ و١٣ و١٧. وفي سائر النُّسَخ والمطبوع: «و» بدل «عن». والصواب ما أثبتناه؛ فقد روى مُحمّد بن يحيى عن مُحمّد بن الحُسين [بن أبي الخطّاب] كتب مُحمّد بن سنان وتوسّط مُحمّد بن الحُسين بينه وبين مُحمّد بن يحيى في عددٍ من الأسناد. راجع: رجال النجاشيّ: ص٣٢٨، الرقم ٨٨٨؛ الفهرست للطوسيّ: ص٤٠٦، الرقم ٦٢٠؛ معجم رجال الحديث: ج١٥، ص٤٢٠ - ٤١، ص٤٣٢. فعليه في السَّند تحويل بعطف «مُحمّد بن يحيى عن مُحمّد بن الحُسين» على «مُحمّد بن الحسن وغيره عن سهل عن مُحمّد بن عيسى» ويروي عن مُحمّد بن سنان، مُحمّد بن عيسى ومُحمّد بن الحُسين معاً.

(٣) في «ب، هـ، بح، بف»:- «بن نون».

(٤) في الوافي: - «بن نون».

(٥) في «ج»:- «الله».

(٦) في «ف»: -«لهم».

(٧) في «بح»: «بتصديقكم».

(٨) «العُذْر»: الحجّة، من تعذّر بمعنى اعتذر واحتجّ لنفسه. أو البراءة من السوء، من عَذَرتُ بمعنى مَحَوتُ الإساءة، وطمستُها. أو مصدر بمعنى العاذِر وهو الأثر. راجع: الصحاح: ج٢، ص٧٤٠؛

وعُذْرِكُـمْ، وجَرَتْ مِنْ بَعْدِهِ فِي الْحَوَارِيِّينَ[١] فِي الْمُسْـتَحْفَظِينَ. وَإِنَّمَا سَـمَّاهُمُ اللهُ -عزَّ وجَلَّ- الْمُسْتَحْفَظِينَ؛ لِأَنَّهُمُ اسْتُحْفِظُوا الِاسْـمَ الْأَكْبَرَ، وَهُـوَ الْكِتَابُ الَّذِي يُعْلَمُ بِهِ عِلْمُ كُلِّ شَيْءٍ الَّذِي كَانَ مَعَ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِمْ، يَقُولُ اللهُ عزَّ وجَلَّ: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنا رُسُـلَنا بِالْبَيِّناتِ﴾[٢]، ﴿وَأَنْزَلْنا مَعَهُمُ الْكِتابَ وَالْمِيزانَ﴾[٣] الْكِتَابُ: الِاسْـمُ الْأَكْبَرُ، وإِنَّمَا عُرِفَ - مِمَّا يُدْعَىٰ الْكِتَابَ - التَّوْرَاةُ والْإِنْجِيلُ والْفُرْقَانُ، فِيهَا كِتَـابُ نُوحٍ عليه السلام، وفِيهَا كِتَابُ صَالِحٍ وشُـعَيْبٍ وإِبْرَاهِيمَ عليهم السلام، فَأَخْبَرَ[٤] اللهُ عَزَّ وجَلَّ: ﴿إِنَّ هذا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولى صُحُفِ إِبْراهِيمَ وَمُوسى﴾[٥] فَأَيْنَ صُحُفُ[٦] إِبْرَاهِيمَ؟ إِنَّمَـا[٧] صُحُفُ إِبْرَاهِيمَ الِاسْـمُ الْأَكْبَرُ، وصُحُفُ مُوسَىٰ الِاسْـمُ الْأَكْبَـرُ. فَلَمْ تَزَلِ الْوَصِيَّةُ فِي عَالِمٍ بَعْدَ عَالِمٍ حتّىٰ دَفَعُوهَا إِلَىٰ مُحمّد صلى الله عليه وآله، فَلَمَّا بَعَثَ اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - مُحمّداً صلى الله عليه وآله، أَسْلَمَ لَهُ الْعَقِبُ مِنَ الْمُسْتَحْفَظِينَ، وكَذَّبَهُ[٨] بَنُو إِسْرَائِيلَ، ودَعَا إِلَىٰ اللهِ

النهاية: ج٣، ص١٩٧ - ١٩٨ (عذر).

(١) «الحَواريّـون»: جمع الحواري، وهم خُلصان المسيـح عليه السلام وأنصاره. وأصلـه من التحوير بمعنى التبييـض. إنّما سـمّوا حواريّين لأنّهـم كانوا يطهّرون نفـوس الناس، أو أُخْلِصُـوا ونُقُّوا من كلّ عيـب، أو كانوا قصّارين يحوّرون الثيـاب، أي: يبيّضونها. راجع: المفردات للراغب، ص ٢٦٣؛ النهاية، ج ١، ص ٤٥٨ (حور).

(٢) هكذا في القرآن والبصائر، ص ٤٦٩. وفي النُّسَخ والمطبوع: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ﴾. ولعلّ هذا تصحيف من النسّـاخ، أو خلط بين الآية ٣٨ من سـورة الرعد(١٣)؛ ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنا رُسُلاً مِنْ قَبْلِكَ﴾ والآية ٢٥ من سورة الحديد(٥٧).

(٣) الحديد(٥٧): ٢٥.

(٤) في حاشية «ج، بح»: «وأخبر».

(٥) الأعلى(٨٧): ١٨ - ١٩.

(٦) «الصُحُف»: جمع الصحيفة، وهي قطعة من جلد أو قرطاس كتب فيه.

(٧) في حاشية «ج»: «إنّ». وفي البصائر، ص ٤٦٩: «أمّا».

(٨) في «بس»: «كذّبوه».

عَزَّ وجَلَّ، وجَاهَدَ فِي سَبِيلِهِ. ثُمَّ أَنْزَلَ اللهُ - جَلَّ ذِكْرُهُ - عَلَيْهِ[١]: أَنْ أَعْلِنْ فَضْلَ وصِيِّكَ، فَقَالَ: رَبِّ[٢]، إِنَّ الْعَرَبَ قَوْمٌ جُفَاةٌ[٣]، لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ كِتَابٌ، ولَمْ يُبْعَثْ إِلَيْهِمْ نَبِيٌّ، ولا يَعْرِفُونَ فَضْلَ[٤] نُبُوَّاتِ الْأَنْبِيَاءِ ولاَ شَرَفَهُمْ، ولاَ يُؤْمِنُونَ بِي إِنْ أَنَا أَخْبَرْتُهُمْ بِفَضْلِ أَهْلِ بَيْتِي، فَقَالَ اللهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَلا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾[٥]، ﴿وَقُلْ سَلامٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾[٦] فَذَكَرَ مِنْ فَضْلِ وصِيِّهِ ذِكْراً، فَوَقَعَ النِّفَاقُ فِي قُلُوبِهِمْ، فَعَلِمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ذلِكَ ومَا يَقُولُونَ، فَقَالَ اللهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: يَا مُحمّد، ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِما يَقُولُونَ﴾[٧]، ﴿فَإِنَّهُمْ لا يُكَذِّبُونَكَ وَلكِنَّ الظّالِمِينَ بِآياتِ اللهِ يَجْحَدُونَ﴾[٨] لكِنَّهُمْ[٩] يَجْحَدُونَ بِغَيْرِ حُجَّةٍ لَهُمْ. وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَتَأَلَّفُهُمْ، ويَسْتَعِينُ بِبَعْضِهِمْ عَلىٰ بَعْضٍ، ولايَزَالُ يُخْرِجُ لَهُمْ شَيْئاً فِي فَضْلِ وصِيِّهِ حتّىٰ نَزَلَتْ هذِهِ السُّورَةُ[١٠]، فَاحْتَجَّ عَلَيْهِمْ حِينَ أُعْلِمَ بِمَوْتِهِ ونُعِيَتْ إِلَيْهِ نَفْسُهُ[١١]، فَقَالَ اللهُ

---

(١) في «بس»: - «عليه».

(٢) في «ف»: «يا ربّ».

(٣) «الجُفاة»: جمع الجافي؛ من الجفاء، وهو الغلظ في العشرة، والخرق في المعاملة، وترك الرفق.

(٤) في «ف»: «فضائل».

(٥) الحجر (١٥): ٨٨؛ النحل (١٦): ١٢٧؛ النمل (٢٧): ٧٠.

(٦) الزخرف (٤٣): ٨٩. وفي أكثر النُّسَخ والوافي: «تعلمون».

(٧) الحجر(١٥): ٩٧.

(٨) الأنعام(٦): ٣٣.

(٩) هكذا في النُّسَخ التي قوبلت وشرح المازندرانيّ والوافي. وفي المطبوع: «ولكنّهم».

(١٠) في «بف» وحاشية «ج، ض، ف، بح، بر»: «الآية». وقوله: «هذه السورة»، أي: سورة ألم نشرح، بقرينة مابعده. وجملة: «فاحتجّ عليهم» معترضة. راجع: شرح المازندرانيّ: ج٦، ص١٢٠؛ مرآة العقول: ج٣، ص٢٧٥.

(١١) «نُعيت إليه نفسه»، أي: اخبر بموته؛ من النعي وهو خبر الموت. والتعدية بـ «إلى» للتأكيد. راجع: النهاية: ج٥، ص٨٥ (نعا).

- جَلَّ ذِكْرُهُ -: ﴿فَـإِذا فَرَغْتَ فَانْصَبْ وَإِلى رَبِّكَ فَارْغَبْ﴾[١] يَقُولُ: فَإِذَا[٢] فَرَغْتَ فَانْصَبْ[٣] عَلَمَـكَ، وأَعْلِنْ وصِيَّكَ، فَأَعْلِمْهُمْ[٤] فَضْلَـهُ[٥] عَلانِيَةً، فَقَالَ عليه السلام[٦]: مَنْ كُنْتُ مَوْلاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلاهُ، اللهُمَّ والِ مَنْ والاهُ، وعَادِ مَنْ عَادَاهُ؛ ثَلاثَ مَرَّاتٍ. ثُمَّ قَالَ: لأَبْعَثَنَّ رَجُلاً يُحِبُّ اللهَ ورَسُـولَهُ، ويُحِبُّهُ اللهُ ورَسُـولُهُ، لَيْسَ بِفَـرَّارٍ؛ يُعَرِّضُ[٧] بِمَنْ رَجَـعَ، يُجَبِّنُ أَصْحابَـهُ[٨] ويُجَبِّنُونَهُ. وَقَالَ ﷺ: عَلِيٌّ سَيِّدُ الْمُؤْمِنِينَ. وَقَالَ[٩]: عَلِيٌّ عَمُودُ الدِّينِ[١٠]. وَقَالَ: هذَا هُوَ[١١] الَّذِي يَضْرِبُ النَّاسَ بِالسَّـيْفِ عَلَى الْحَقِّ بَعْدِي.

---

(١) الشرح (٩٤): ٧- ٨.

(٢) هكذا في النُّسَخ التي قوبلت وشرح المازندرانيّ والوافي. وفي المطبوع: «إذا».

(٣) «فانصـب»، بفتـح الصاد مـن النَصَب بمعنى التعـب والاجتهاد، أي: أتعب نفسـك في نصب وصيّـك بما تسـمع من المنافقيـن في ذلك، ولكنّ المسـتفاد من هذا الحديث أنّـه بكسر الصاد من النَصْـب بمعنى الرفع والوضـع. وهذا مخالف لما في القرآن، فيحتمل أن يقـال: لعلّه ورد بالفتح - أيضًا - بمعنى النَصْب وإن لم يذكر في كتب اللغة. راجع: مرآة العقول: ج٣، ص٢٧٥ -٢٧٦.

(٤) في «ب، ف»: «فأعْلَمَهم»، أي: بصيغة الماضي.

(٥) في حاشية «ج»: «فضلًا».

(٦) هكذا في النُّسَخ التي قوبلت وشرح المازندرانيّ. وفي المطبوع: «صلى الله عليه وآله وسلم».

(٧) في «ه، بح، بس، بف» وشرح المازندرانيّ: «معرّض»، أي: هو معرّض. وفي حاشـية «ج» ومرآة العقول: «معرّضاً». وقال الخليل: «وعرّضت لفلان وبفلان، إذا قلت قولاً وأنت تعيبه بذلك». وقـال الجوهـريّ: «التعريض، خلاف التصريـح. يقال: عرّضت لفلان وبفـلان، إذا قلت قولاً وأنـت تعنيه». وفي الوافي: «جملة حاليّة، يعني قال: ليس بفـرّار تعريضاً بمن فرّ». راجع: ترتيب كتاب العين: ج٢، ص١١٧٥؛ الصحاح: ج٣، ص١٠٨٧ (عرض).

(٨) «يُجَبِّنُ أصحابه»، أي: ينسبهم إلى الجُبْن. تقول: جبّنتُهُ تجبيناً، إذا نسبته إلى الجبن. قال المجلسيّ: «أي: يخوّف أصحابه ويدعوهم إلى الجبن عند الحَرْب». راجع: الصحاح: ج٥، ص٢٠٩٠ (جبن).

(٩) في «ف، بح» وشرح المازندرانيّ: - «قال».

(١٠) وفي حاشية «بح، بف»: «الإيمان».

(١١) في «ف، ه، بف» والوافي: -«هو». وفي حاشية «ج، بر»: «هو هذا».

قَـالَ: الْحَـقُّ مَعَ عَلِـيٍّ أَيْنَمَا مَالَ. وَقَـالَ: إِنِّي تَارِكٌ فِيكُـمْ أَمْرَيْنِ إِنْ أَخَذْتُـمْ بِهِمَا لَنْ تَضِلُّـوا: كِتَـابَ اللهِ[١] عَزَّ وجَلَّ، وَأَهْـلَ بَيْتِي عِتْرَتِـي؛ أَيُّهَا النَّاسُ، اسْـمَعُوا و[٢] قَدْ بَلَّغْـتُ[٣]، إِنَّكُـمْ سَـتَرِدُونَ عَلَيَّ الْحَوْضَ، فَأَسْـأَلُكُمْ[٤] عَمَّـا فَعَلْتُمْ فِـي الثَّقَلَيْنِ[٥]، والثَّقَلَانِ كِتَابُ اللهِ – جَلَّ ذِكْرُهُ – وأَهْلُ بَيْتِي، فَلَا تَسْبِقُوهُمْ[٦] فَتَهْلِكُوا، ولاَ تُعَلِّمُوهُمْ فَإِنَّهُـمْ أَعْلَمُ مِنْكُمْ. فَوَقَعَتِ الْحُجَّةُ بِقَوْلِ النَّبِيِّ صلىٰ الله عليه وآله وسـلّم وبِالْكِتَابِ الَّـذِي يَقْرَأُهُ النَّاسُ، فَلَـمْ يَزَلْ[٧] يُلْقِي فَضْلَ أَهْـلِ بَيْتِهِ بِالْكَلَامِ، ويُبَيِّـنُ لَهُمْ بِالْقُرْآنِ: ﴿إِنَّما يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾[٨] وقَالَ عَزَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّما غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلّٰهِ خُمُسَـهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى الْقُرْبى﴾[٩] ثُـمَّ قَـالَ جَـلَّ ذِكْـرُهُ: ﴿وَآتِ ذَا الْقُرْبى حَقَّهُ﴾[١٠]. فَـكَانَ عَلِـيٌّ عليه السلام[١١]، وكَانَ حَقُّهُ الْوَصِيَّـةَ الَّتِي جُعِلَتْ لَهُ، والِاسْـمَ الْأَكْبَـرَ، ومِيرَاثَ الْعِلْمِ، وآثَارَ عِلْـمِ النُّبُوَّةِ، فَقَالَ:

---

(١) في مرآة العقول: «كتاب الله، مرفوع بتقدير: هما كتاب الله، أو منصوب بدل تفصيل لأمرين».

(٢) في «ف، ه، بف» والوافي: -«و».

(٣) في «ب»: + «وقـال». وفي «بـح»: «بُلِّغْتُ» مبنيّاً للمفعول. وفي مـرآة العقول: «وقد بلّغت، على صيغـة المعلـوم، أي: بلّغت ما يلزمني تبليغه في أهل بيتي، أو عـلى المجهول، أي: بلّغني جبرئيل عن الله بالوحي».

(٤) في «ب»: «فأسأل لكم». وفي «بح»: «أسألكم».

(٥) يقال لكلّ شيء خطير نفيس: ثَقَل، فسمّاهما ثَقَلَين إعظاماً لقدرهما وتفخيمًا لشأنهما.

(٦) في «ج»: «فلا تستبقوهم».

(٧) في «ض»: «لم يزل». وفي «بف»: «ولم يزل».

(٨) الأحزاب (٣٣): ٣٣.

(٩) الأنفال (٨): ٤١.

(١٠) الإسراء (١٧): ٢٦.

(١١) «فكان عليّ عليه السلام»، أي: فكان عليه السلام ذا القربى، على حذف الخبر بقرينة المقام. أو كان تامّة. راجع: شرح المازندراني: ج٦، ص١٢٦؛ مرآة العقول: ج٣، ص٢٧٩.

﴿قُلْ لا أَسْـئَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبى﴾[١] ثُمَّ قَـالَ: (وَإِذَا(الْمَوَدَّةُ)[٢] سُـئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْـبٍ قُتِلَـتْ)[٣] يَقُولُ: أَسْـأَلُكُمْ عَنِ الْمَـوَدَّةِ - الَّتِي أَنْزَلْـتُ[٤] عَلَيْكُمْ فَضْلَهَا - مَوَدَّةِ الْقُرْبىٰ بِأَيِّ ذَنْبٍ قَتَلْتُمُوهُمْ. وَقَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿فَسْـئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾[٥] قَالَ: الْكِتَابُ[٦]: الذِّكْرُ، وَأَهْلُهُ: آلُ مُحمّد ﷺ، أَمَرَ اللهُ - عَزَّ وجَلَّ - بِسُـؤَالِهِمْ، ولَمْ يُؤْمَرُوا بِسُؤَالِ الْجُهَّالِ، وَسَـمَّىٰ اللهُ - عَزَّ وجَلَّ - الْقُرْآنَ[٧] ذِكْراً، فَقَالَ[٨] تَبَارَكَ وتَعَالىٰ: ﴿وَأَنْزَلْنا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنّاسِ ما نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[٩] وقَالَ عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْـئَلُونَ﴾[١٠]. وَقَالَ عَـزَّ وجَلَّ: ﴿أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُـولَ وَأُولِي الْأَمْـرِ مِنْكُمْ﴾[١١] وقَالَ[١٢] عَزَّ

---

(١) الشورى (٤٢): ٢٣.

(٢) كـذا في «ألـف، ب، ض، و، بح، بـف» والمطبوع، وشرح المازندراني، والـوافي. ويقتضيه المقام. وكانت القراءة المشـهورة (الْمَوْؤُدَةُ) من الوأد، وعليها ظاهر بعض النُّسَخ. قال الفيض في الوافي: «بفتح الواو وتشديد الدال من غير همز، ويستفاد من تأويله أنّهم ﷺ هكذا كانوا يقرؤونه».

(٣) التكوير (٨١): ٨ و٩. وفي البحار: ج ٧: + «قال».

(٤) في «ج، بح، بس» والبحار، ج ٧: «نزلت».

(٥) النحل (١٦): ٤٣؛ الأنبياء (٢١): ٧.

(٦) هكذا في النُّسَـخ التي قوبلت وشرح المازندرانّي والوافي ومرآة العقول والوسـائل. وفي المطبوع: + «[هو]».

(٧) في شرح المازندرانّي: «الكتاب».

(٨) في «ض، هـ»: + «الله».

(٩) النحل (١٦): ٤٤.

(١٠) الزخرف (٤٣): ٤٤. وفي الوسـائل: ﴿إِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَـوْفَ تُسْئَلُونَ﴾. وقال: ﴿وَأَنْزَلْنا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنّاسِ ما نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ بدل «وأنزلنا إليك - إلى تسئلون».

(١١) النساء (٤): ٥٩.

(١٢) في «ج»: + «الله».

وجلَّ: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ[١] إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾[٢] فَرَدَّ الْأَمْرَ - أَمْرَ النَّاسِ - إِلىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمُ الَّذِينَ أَمَرَ[٣] بِطَاعَتِهِمْ وبِالرَّدِّ[٤] إِلَيْهِمْ. فَلَمَّا رَجَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، نَزَلَ عَلَيْهِ جَبْرَئِيلُ ؑ، فَقَالَ: ﴿يا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ ما أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَما بَلَّغْتَ رِسالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكافِرِينَ﴾[٥] فَنَادَى النَّاسَ؛ فَاجْتَمَعُوا، وأَمَرَ[٦] بِسَمُرَاتٍ[٧]؛ فَقُمَّ[٨] شَوْكُهُنَّ، ثُمَّ قَالَ[٩] ﷺ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ[١٠]، مَنْ وَلِيُّكُمْ وأَوْلىٰ بِكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ؟ فَقَالُوا: اللهُ ورَسُولُهُ، فَقَالَ: مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللّٰهُمَّ والِ

---

(١) هكذا في القرآن و «ب، هـ، بف» والوافي ومرآة العقول والوسائل. وفي أكثر النُّسَخ والمطبوع: + «إلى الله و». قال في المرآة: «وفي أكثر النُّسَخ: ولو ردّوه إلى الله وإلى الرسول، فيكون نقلاً بالمعنى؛ للإشعار بأنّ الردّ إلى الرسول ردّ إلى الله».

(٢) النساء (٤): ٨٣.

(٣) في «ف»: «امِرَ». وفي الوسائل: + «الله».

(٤) في «ب» والوسائل: «والردّ».

(٥) المائدة(٥): ٦٧.

(٦) في «ب»: «فأمر».

(٧) «سَمُرات»: جمع سَمُرَة، وهي من شجر الطَّلْح - وهو شجر عظيم من شجر العِضاه له شوك وليس في العضاه أكثر صمغاً منه - وضرب من العضاه، وهو جمع عِضاهة وعِضَةٌ وهما كلّ شجر يعظم وله شوك. وقيل: السَمُرَة من الشجر صغار الورق قصار الشوك، وله بَرَمة صفراء يأكلها الناس، وليس في العضاه شيء أجود خشباً من السَمُر. راجع: لسان العرب: ج٤، ص٣٧٩ (سمر).

(٨) «فَقُمَّ»، أي: كُنِس، من القُمامة بمعنى الكُناسة. يقال: قَمَّ البيتَ قَمّاً - من باب قتل -: كَنَسَهُ. والمراد: أزيل. راجع: المصباح المنير: ص٥١٦ (قمم)؛ الوافي: ج٢، ص٣٢٢.

(٩) في «ج، بح، بر»: + «رسول الله».

(١٠) في «هـ بس، بف»: - «يا أيها الناس».

مَنْ والاهُ، وعَادِ مَنْ عَادَاهُ؛ ثَلاثَ مَرَّاتٍ. فَوَقَعَتْ حَسَكَةُ[١] النِّفَاقِ فِي قُلُوبِ الْقَوْمِ، وقَالُوا: مَا أَنْزَلَ اللهُ - جَلَّ ذِكْرُهُ - هذَا عَلىٰ مُحمّد قَطُّ، ومَا يُرِيدُ إِلاَّ أَنْ يَرْفَعَ بِضَبْعِ[٢] ابْنِ عَمِّهِ. فَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ، أَتَتْهُ[٣] الأَنْصَارُ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ اللهَ - جَلَّ ذِكْرُهُ - قَدْ أَحْسَنَ إِلَيْنَا، وشَرَّفَنَا بِكَ وبِنُزُولِكَ[٤] بَيْنَ ظَهْرَانَيْنَا[٥]، فَقَدْ فَرَّحَ اللهُ[٦] صَدِيقَنَا، وكَبَتَ[٧] عَدُوَّنَا، وقَدْ يَأْتِيكَ وفُودٌ، فَلاَ تَجِدُ مَا تُعْطِيهِمْ، فَيَشْمَتُ بِكَ الْعَدُوُّ[٨]، فَنُحِبُّ أَنْ تَأْخُذَ ثُلُثَ أَمْوَالِنَا حتّىٰ إِذَا قَدِمَ عَلَيْكَ وفْدُ مَكَّةَ، وجَدْتَ مَا تُعْطِيهِمْ، فَلَمْ يَرُدَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَيْهِمْ شَيْئاً، وكَانَ يَنْتَظِرُ مَا يَأْتِيهِ مِنْ رَبِّهِ، فَنَزَلَ[٩] جَبْرَئِيلُ ﷺ،

---

(١) «الحَسَكَةُ»: واحدة الحَسَك، وهي نبات تَعْلَق ثُمَّرته بصوف الغنم، ورَقُه كورق الرِجْلَة وأدقّ، وعند ورَقه شوك مُلَزَّز صُلْب ذو ثلاثة شعب، وله ثُمَّر شربه يفتّت حَصَى الكليتين والمثانة. والحَسَك أيضًا: الحقد والعداوة. القاموس المحيط: ج٢، ص١٢٤٠ (حسك).

(٢) «الضَبْعُ»: العَضُد كلّها، أو وسطها بلحمها، أو الإبط، أو ما بين الإبط إلى نصف العضد من أعلاه. القاموس المحيط: ج٢، ص٩٩٢ (ضبع).

(٣) في «ف»: «وأتته». وفي «بح»: «وأتت».

(٤) في «ف»: «نزولك».

(٥) «بَيْنَ ظَهْرانَيْنا»، المراد بها أنّه ﷺ أقام بينهم على سبيل الاستظهار والاستناد إليهم. زيدت فيه ألف ونون مفتوحة للتأكيد. ومعناه: كأنّ ظهراً منّا قدّامك وظهراً منّا وراءك فأنت مكنوف من جانبيك ومن جوانبك - إذا قيل: بين أظْهُرِنا - ثُمَّ كثر حتّى استعمل في الإقامة بين القوم مطلقاً. راجع: النهاية: ج٣، ص١٦٦ (ظهر).

(٦) في «ج»: -«الله».

(٧) في «هـ»: «كبَب». وفي «ف»: «كبّ». وظاهر الشروح: «كَبَتَ»، من باب ضرب، من الكَبْت بمعنى الصرف والإذلال. يقال: كَبَتَ الله العدوَّ، أي: صرفه وأذلّه، وكَبَتَهُ لوجهه، أي: صرعه. وهو الموافق لما في اللغة. راجع: الصحاح: ج١، ص٢٦٢ (كبت).

(٨) «فيشمت بك العدوّ»، أي: يفرح ببليّتك، من الشَماتَة، وهو الفرح ببليّة العدوّ. راجع: الصحاح: ج١، ص٢٥٥ (شمت).

(٩) في «ض، ف، بح، بر، بس، بف» والوافي: + «عليه».

وقَالَ: ﴿قُلْ لا أَسْـئَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبى﴾[١]، ولَمْ يَقْبَلْ أَمْوَالَهُمْ. فَقَالَ[٢] الْمُنَافِقُونَ: مَا أَنْزَلَ اللهُ هذا عَلىٰ مُحمّد، ومَا يُرِيدُ إِلاَّ أَنْ يَرْفَعَ بِضَبْعِ ابْنِ عَمِّهِ، ويَحْمِلَ عَلَيْنَا أَهْلَ بَيْتِهِ، يَقُولُ أَمْسِ: مَنْ كُنْتُ مَوْلاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلاهُ، والْيَوْمَ[٣]: ﴿قُلْ لا أَسْئَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبى﴾، ثُمَّ نَزَلَ عَلَيْهِ آيَةُ الْخُمُسِ، فَقَالُوا: يُرِيدُ أَنْ يُعْطِيَهُمْ[٤] أَمْوَالَنَا وفَيْئَنَا[٥]. ثُمَّ أَتَاهُ جَبْرَئِيلُ، فَقَالَ: يَا مُحمّد، إِنَّكَ قَدْ قَضَيْتَ[٦] نُبُوَّتَكَ، واسْتَكْمَلْتَ أَيَّامَكَ، فَاجْعَلِ الِاسْمَ الْأَكْبَرَ ومِيرَاثَ الْعِلْمِ وآثَارَ عِلْمِ النُّبُوَّةِ عِنْدَ عَلِيٍّ؛ فَإِنِّي لَمْ أَتْرُكِ الْأَرْضَ إِلاَّ وَلِيَ فِيهَا عَالِمٌ تُعْرَفُ[٧] بِهِ طَاعَتِي، وتُعْرَفُ بِهِ ولَايَتِي[٨]، ويَكُونُ حُجَّةً لِمَنْ يُولَدُ بَيْنَ قَبْضِ النَّبِيِّ إِلىٰ خُرُوجِ النَّبِيِّ الْآخَرِ، قَالَ: فَأَوْصىٰ إِلَيْهِ بِالِاسْمِ الْأَكْبَرِ ومِيرَاثِ الْعِلْمِ وَآثَارِ عِلْمِ النُّبُوَّةِ[٩]، وأَوْصىٰ إِلَيْهِ بِأَلْفِ كَلِمَةٍ وأَلْفِ بَابٍ، يَفْتَحُ[١٠] كُلُّ كَلِمَةٍ وكُلُّ بَابٍ أَلْفَ كَلِمَةٍ وأَلْفَ بَابٍ»[١١].

---

(١) الشورى (٤٢): ٢٣.

(٢) في «ه»: «قال».

(٣) في «ف»: + «قال».

(٤) في الوافي: «نعطيهم».

(٥) «الفَيءُ»: هو ما حصل للمسلمين من أموال الكفّار من غير حَرْب ولا جهاد وأصل الفيء: الرجوع، يقال: فاء يفي، فِئَةً وفُيُوءاً، كأنّه كان في الأصل لهم فرجع. النهاية: ج٣، ص٤٨٢ (فيأ).

(٦) قال ابن الأثير: «القضاء، أصله القطع والفصل. يقال: قضى يَقْضي قضاءً فهو قاض، إذا حكم وفصل. وقضاء الشيء إحكامه وإمضاؤه والفراغ منه». النهاية: ج٤، ص٧٨ (قضا).

(٧) في «ف، بف» والبصائر: ص٤٦٩: «يعرف».

(٨) «الوِلاية» و«الوَلاية»، نحوُ الدِلالة والدَلالة، وحقيقته تولّي الأمر. المفردات للراغب: ص٨٨٥ (ولى).

(٩) في البصائر: ص٤٦٩: + «إلى عليّ بن أبي طالب عليه السلام».

(١٠) في «ب، ض، ف، بح، بر، بس، بف»: «تفتح».

(١١) بصائر الدرجات: ص٤١، ح١٩، عن عبد الله بن جعفر، عن مُحمّد بن عيسى، من قوله:

رجال السَّند:

ومُحمّـد بـن الحسـن هـو الصفّار صاحـب البصائـر، أبـو جعفر الأعـرج، مولىٰ الأشـعريّ، قمّـيّ، يُلقّب ممولـة، كان وجهًـا في أصحابنا القمّيّين، ثقـة، عظيم القدر، راجحًا، قليل السقط في الرِّواية، من الثامنة، تُوفِّي سنة (٢٩٠هـ)[1].

ومـا في بعض النُّسَـخ (مُحمّد بن الحُسـين) فهو تصحيف لا ريب فيـه؛ فإنَّ رواية مُحمّد بن الحسـن الصفّار عن سـهل من السَّلاسل المعروفة المتكرّرة، إضافة إلىٰ أنَّ مُحمّد بن الحُسـين المعروف هو ابن أبي الخطَّاب، وهو ممّن لا يروي عن سهل، بل هـو وإن كان مـن طبقته، لكنَّه أكبر منـه، ولا يروي عنه الكلينيّ مباشـرة، فالمتعيّن أنَّ الكلينـيّ إنَّما يروي هـذه الرِّواية عن شـيخَيه الصفّار مُحمّد بن الحسـن، ومُحمّد بن يحيىٰ العطّار.

وسـهل بن زياد وهو أبو سـعيد الآدميّ، الرازيّ، ممّن شـهد أحمد الأشعريّ عليه بالكـذب والغُلـو، وطرده من قـم، وصفه الفضـل بأنَّه أحمق، واسـتثناه ابـن الوليد، ضعيف جدّاً، فاسـد الرِّواية والمذهـب، كما عن ابن الغضائريّ، وضعَّفه النجاشـيّ، وضعَّفه الشَّـيخ في الفهرسـت، وفي الاستبصار أنَّه ضعيف جدّاً عند نُقّاد الأخبار، لكنَّه

﴿فَسْـئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ إلى قوله: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾؛ وفيه: ص٤٦٩، ح٤، عن مُحمّد بن عيسـى، عن إسماعيل بن جابر، عن عبد الكريم بن عمرو، عن عبدالحُميد بن أبي الديلم، إلى قوله: «حتّى دفعوها إلى مُحمّد ﷺ» مع اختلاف يسير. وراجع: تفسير فرات: ص١٣٠، ح١٥١؛ وص٣٩٨، ح٥٣٠؛ وص٥٧٤، ح٧٣٨؛ وكمال الدين: ص٢٣٧، ح٥٤؛ وقرب الإسناد: ص٥٧، ح١٨٦؛ الوافي: ج٢، ص٣١٤، ح٧٧٧؛ الوسائل: ج٢٧، ص٦٦، ح٣٣٢١، من قوله: «وقال جلّ ذكره: ﴿فَسْـئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾ إلى قوله: «الذين أمـر بطاعتهم وبالردّ إليهم»؛ البحار: ج٧، ص٢٧٢، ح٣٨، وفيـه من قوله: ﴿وَإِذَا الْمَوْؤُدَةُ سُـئِلَتْ﴾ إلى قولـه: «بأيّ ذنب قتلتموهم»؛ وج١٣، ص٣٦٤، ح٣، إلى قوله: «وبشّر موسـى ويوشـع بالمسيح»؛ وج١٧، ص١٤٢، ح٢٩، إلى قوله: «ودعا إلى الله عزّ وجلّ وجاهد في سبيله».

(١) يُنظر: ج١، ح٢٦، ص٢٣٠.

وثَّقه في الرِّجال، ذهبنا لضعفه، وهو من السابعة(١).

ومُحمّد بن عيسىٰ هو أبو جعفر، مُحمّد بن عيسىٰ بن عُبيد اليقطينيّ، بغداديّ، «جليل في أصحابنا، ثقة، عين، كثير الرِّواية، حسن التَّصانيف»، كما عن النجاشيّ. واستثناه ابن الوليد، واعترض عليه ابن نوح. وكان الفضل يُثني عليه ويمدحه ويُحِبُّه ويميل إليه، وأنَّه يقول: «ليس في أقرانه مثله». ويظهر من الشَّيخ تضعيفه تبعًا للقمّيّين، ولا مناص من القول بوثاقته، وهو من كبار السابعة(٢).

ومُحمّد بن يحيىٰ هو أبو جعفر، الأشعريّ العطّار، القمّيّ، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الرِّواية والحديث، من الثامنة، تُوفِّي قرابة (٣٠٠هـ)(٣).

ومُحمّد بن الحُسين هو ابن أبي الخطَّاب، أبو جعفر الهمدانيّ، كوفيّ، زيّات، قال النجاشيّ: «جليل من أصحابنا، عظيم القدر، كثير الرِّواية، ثقة، عين، حسن التَّصانيف، مسكون إلىٰ روايته»، وثقه الشَّيخ ثلاث مرّات عند ذكره في مواضع مختلفة في الرِّجال، وعدّه الكشيّ من الثِّقات من أهل العلم ممّن رووا عن مُحمّد بن سنان، تُوفِّي سنة (٢٦٢هـ)، وهو من السابعة(٤).

والكلينيّ يروي عن مُحمّد بن الحسن وغيره عن سهل عن اليقطينيّ من جهة، ويروي من جهة أخرىٰ عن مُحمّد بن يحيىٰ عن مُحمّد بن الحُسين، ثُمَّ يتحد السَّندان، فيروي اليقطينيّ ومُحمّد بن الحُسين بن أبي الخطَّاب كلاهما عن مُحمّد بن سنان.

ومُحمّد بن سنان هو أبو جعفر الزاهريّ، مولىٰ، كوفيّ، ضرير، تضاربت الآراء في وثاقته وضعفه، ومدارك القول بضعفه أو توثيقه عديدة لا يحتملها هذا المختصر، فلتراجع المطولات، وللسيّد الأستاذ - دامت بركاته - بحث مُفيد حوله في

(١) يُنظر: ج١، ح٢، ص٥٩.
(٢) يُنظر: ج٢، ح٣٩، ص٢٥.
(٣) يُنظر: ج١، ح١، ص٢٩.
(٤) يُنظر: ج٢، ح٣٨، ص١٤.

القبسات[١]، المتحصّل عدم الاعتماد علىٰ ما رواه، تُوفِّي سنة (٢٢٠هـ)[٢].

وإسماعيل بن جابر هو أبو مُحمّد الجعفيّ، كوفيّ، ثقة، ممدوح بقول الطوسيّ، روىٰ عنه صفوان، هو جعفيّ وليس خثعميّاً، وكلُّ خثعميّ في كتب الرِّجال تصحيف، وهو غير إسماعيل بن عبد الرَّحمن الجعفيّ الذي هو من الرابعة، أو حتّىٰ كبارها ممّن تُوفِّي قبل (١٤٨هـ)، ورجلنا من مُعَمَّرِيّ الرابعة، أو أنَّه من صغار الرابعة ممّن أدركته بعض السادسة، مرَّ تفصيل الكلام فيه[٣].

وعبد الكريم هو عبد الكريم بن عَمرو بن صالح الخثعميّ، المعروف بلقب كَرَّام، ثقة، عين، واقفيّ خبيث، وهو من الخامسة، ومرَّ فيه بحث من المفيد مراجعته[٤].

وعبد الحُميد بن أبي الدَّيلم الكوفيّ، البناني، ضعيف، من صغار الخامسة، سيأتي الكلام فيه.

٥ عَبْد الحَميد بْن أَبِي الدَّيْلَمِ:

هو عبد الحُميد بن أبي الدَّيلم الغنويّ، الكوفيّ، البنانيّ أو النباليّ، من غني، والأقوىٰ كونه مولىٰ، خاله أو علىٰ الأقوىٰ عمّه المُعلّىٰ بن خنيس، وعن العلّامة أنَّه ابن عمّ المُعلّىٰ بن خُنيس، يُكثر عنه إسماعيل بن جابر وعبد الكريم بن عَمرو (كرام)، وليس من مُؤشِّر حسن في حقّه، بل المنقول ضعفه كما سيأتي، وأسناده لا تشعر بالراحة منه، ومُتُون رواياته لا تناسب روايات فقهاء أصحابنا، بل تتناسق مع روايات الضُعفاء والغُلاة حيث يروونها بسند آخر.

ذكره البرقيّ في رجاله: «عبد الحُميد بن أبي الدَّيلم الغنويّ، ابن أخي المُعلّىٰ بن خُنيس». وذكر النجاشيّ في ترجمة مُعلّىٰ بن خُنيس عن سعد أنَّه قال: هو من غني،

(١) قبسات من علم الرِّجال، السيّد مُحمّد رضا السيستانّي: ج١، ص٤٠٦.

(٢) يُنظر: ج١، ح٧، ص١٠٧.

(٣) يُنظر: ج٢، ح٥٠، ص١٤٣-١٥٨.

(٤) يُنظر: ج٤، ح٤٦٦، ص١٩١.

وابن أخيه (أخته) عبد الحُميد بن أبي الدَّيلم[١].

وعدّ الشَّيخ في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام عبد الحُميد بن أبي الدَّيلم البناني (النبالي) الكوفيّ. ثُمَّ عدّه ثانيًا في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، ممّن أشار إلىٰ أنَّه روىٰ عن الباقر عليه السلام – أيضًا –، وقال: «عبد الحُميد بن أبي الدَّيلم روىٰ عنهما عليهما السلام». وقال العلّامة الحليّ: «عبد الحُميد بن أبي الدَّيلم، وهو ابن عمّ مُعلّىٰ بن خُنيس». قال ابن الغضائريّ: «إنَّه ضعيف»[٢].

وهو من صغار الرابعة، كما ذكرت في الألف.

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ – قُدّست نفسه –: «ضعيف علىٰ المشهور»[٣]. وهو كما قال.

نعم، ربَّما الكثير من كلمات تلك الرِّواية مأخوذة ومُركَّبة من روايات أخرىٰ، وحالها في الوثُوق حال سابقتها.

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي: ص٤١٧، ت١١١٤.

(٢) خلاصة الأقوال، العلاّمة الحلّي: ص٣٨٥.

(٣) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي: ج٣، ص٢٦٩.

٧٦٩/ ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ وصَالِحِ بْنِ السِّنديِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ مُعَمَّرٍ العطّار، عَنْ بَشِيرٍ الدَّهَّانِ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله فِي مَرَضِهِ الَّذِي تُوفِّي فِيهِ[1]: ادْعُوا لِي خَلِيلِي، فَأَرْسَلَتَا إِلَىٰ أَبَوَيْهِمَا، فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهِمَا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله أَعْرَضَ عَنْهُمَا، ثُمَّ قَالَ: ادْعُوا لِي خَلِيلِي، فَأُرْسِلَ إِلَىٰ عَلِيٍّ عليه السلام، فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهِ أَكَبَّ عَلَيْهِ[2] يُحَدِّثُهُ، فَلَمَّا خَرَجَ لَقِيَاهُ فَقَالاَ لَهُ[3]: مَا حَدَّثَكَ خَلِيلُكَ؟ فَقَالَ: حَدَّثَنِي أَلْفَ بَابٍ، يَفْتَحُ كُلُّ بَابٍ أَلْفَ بَابٍ»[4].

رجال السَّند:

علي بن إبراهيم هو أبو الحسن، ثقة في الحديث، ثبت معتمد، صحيح المذهب، أضرَّ في آخر عُمُره، صاحب التفسير، قمّي، قال ابن النديم: «من العُلماء الفقهاء». بقي حيّاً إلىٰ بعد (٣٠٧هـ)، كما يظهر من بعض أسناد الصدوق، وهو من الثامنة[5].

وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، أبو إسحاق القمّي، كوفيّ الأصل، يوثق به - مع أنَّه لم

---

(١) في البصائر: ص٣١٤: + «لعائشة وحفصة».

(٢) «أكَبَّ عليه»، أي: أقبل ولزم. القاموس المحيط: ج١، ص٢١٨ (كبب).

(٣) في «هـ» والبصائر: ص٣٠٣ و٣١٤ والخصال: ص٦٤٦: -«له».

(٤) بصائر الدرجات: ص٣٠٣، ح٢، عن السّنديّ بن محمّد، عن صفوان بن يحيى، عن محمّد بن بشير، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وفيه: ص٣٠٤، ح٨، بسنده عن يحيى بن معمّر العطّار؛ وفيه أيضًا: ص٣١٤، ح٥، بسنده عن جعفر بن بشير؛ الخصال: ص ٦٤٦، أبواب المائة وما فوقها، ح٣٢، بسنده عن جعفر بن بشير البجليّ، عن أبي يحيى معمّر القطّان، عن بشير الدهّان، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وفيه، ص٦٤٧، ح٣٨، بسنده عن بشير الدهّان. الكافي، كتاب الروضة، ذيل ح ١٤٩٣٨ بسند آخر؛ بصائر الدرجات: ص٣١٣، ح١، بسند آخر عن امّ سلمة عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وفي كلّها مع اختلاف يسير؛ الوافي: ج٢، ص٣٢٢، ح ٧٧٨.

(٥) يُنظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

يوثَّق صريحًا - لقرائن، تَرَحَّمَ عليه ابنه في مقدّمة التفسير، وأكثر عنه في التفسير، ذكر ابن طاووس الاتِّفاق علىٰ وثاقته، وهو من السابعة[١].

وصَالِحِ بْنِ السَّنديِّ هو صالح بن السَّنديّ الجمّال، ذكره ابن بُطة في فهرسته كما يظهر من الشَّيخ، روىٰ عنه أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ في سند ضعيف، روىٰ في كامل الزيارات، وهو من أكثر من يروي عن جعفر بن بشير الذي قال فيه ابن نوح: «إنه ممّن روىٰ عن الثِّقات ورووا عنه». تقدّر وفاته في حدود سنة (٢٤٠هـ)، وهو من صغار السادسة[٢].

وجَعْفَرِ بْنِ بَشِير هو أبو مُحمّد البجليّ، الوشّاء، كوفيّ، من زُهّاد أصحابنا وعبّادهم ونسّاكهم، ثقة، جليل القدر، كان يُلقّب بقفة العلم، روىٰ عن الثِّقات ورووا عنه، كما عن ابن نوح. وعن نصر بن الصباح أنَّه أخذ وضُرب ولَقِي شدة حتّىٰ خلّصه الله، وأنَّ المأمون صاحبه بعد موت الرّضا عليه السلام، تُوفِّي بالأبواء سنة (٢٠٨هـ)، وهو من السادسة[٣].

ويَحْيَىٰ بْنِ مُعَمَّرٍ العطّار عنوان غير معروف، سيأتي الكلام فيه.

وبَشِيرٍ الدَّهَّانِ هو أبو مُحمّد، كوفيّ، لم يذكر بمدح أو توثيق، روىٰ في كامل الزيارات، من كبار الخامسة[٤].

٥ يحيى بن معمَّر العطّار:

هذا العنوان غريب غير معروف أو مذكور في كتب الرِّجال والفهارس، وهذه أحد أعراض التصحيف، وعند إعمال قرينة التَّلمّذ والسِّلسلة السابقة؛ فإنَّه يمكن أنْ يكون متّحدًا مع يحيىٰ بن أبي العلاء القاضي، فقد روىٰ «عليّ بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن صالح بن السَّنديّ، عن جعفر بن بشير، عن يحيىٰ بن أبي العلاء»، وروت عين تلك السِّلسلة عن يحيىٰ بن معمر، ولكنَّ متابعة روايات الرَّجلين لا تساعد أنْ

(١) يُنظر: ج١، ح٩، ص١٦٣-١٦٦.
(٢) يُنظر: ج٤، ح٤٩٣، ص٢٨٣.
(٣) يُنظر: ج٤، ح٤٩٣، ص٢٨٤.
(٤) يُنظر: ج٢، ح٥١، ص١٦١.

يـروي مثل يحيىٰ بن أبي العلاء القاضي عن بشـير الدّهّان، بل وَصْف يحيىٰ بن معمر بكونه عطّارًا لا يتناسـب مع يحيىٰ بن أبي العلاء القاضي، أمّا قرينة المشيخة فنلاحظ أنَّ يحيىٰ بن عمران الحلبيّ يروي مكرّرًا عن بشـير الدَّهّان، لكن تقييد يحيىٰ بن معمَّر بالعطّار يمنع القول بالاتّحاد مع يحيىٰ الحلبيّ - أيضًا -.

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسـيّ - قُدّسـت نفسـه -: «مجهول»[١]، إلاّ أنَّ هذه الرِّواية ذات أسناد متعدّدة متضافرة؛ لعدم اختصاص وتكاثر الضعفاء في أسنادها، فقد رواها الصفّار عن السَّـنديّ بـن مُحمّد وهو ثقة، عن خالـه، الثِّقة المعروف صفوان بـن يحيىٰ، قال: حدّثني مُحمّد بن بشير، ولا أعلمه إلّا أنّي قد سمعته من بشير، عن أبي عبد الله عليه السلام[٢].

ورواها - أيضًا - عن «مُحمّد بن الحُسين، عن بشير، عن يحيىٰ بن معمر العطّار، عن بشير الدهان»[٣]. وفيها سقط، والصواب أنّها عن جعفر بن بشير عن يحيىٰ بن معمر.

وقال الصدوق في الخصال راويًا لها: «حَدَّثَنَا أَبِي رضي الله عنه قَالَ: حَدَّثَنَا سَـعْدُ بْنُ عَبْدِ الله، قَـالَ: حَدَّثَنِـي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَـىٰ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّـارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِـدِ الْبَرْقِـيِّ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ سَـيْفِ بْـنِ عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْـرٍ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ مَوْلَاهُ حَمْزَةَ بْنِ رَافِعٍ عَنْ أُمِّ سَـلَمَةَ زَوْجَةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله قَالَتْ: قَالَ رَسُـولُ الله صلى الله عليه وآله فِي مَرَضِـهِ الَّـذِي تُوُفِّيَ فِيهِ: ادْعُوا لِي خَلِيلِي فَأَرْسَـلَتْ عَائِشَـةُ إِلَىٰ أَبِيهَـا، فَلَمَّا جَاءَ غَطَّىٰ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله وَجْهَهُ وَقَالَ: ادْعُوا لِي خَلِيلِي، فَرَجَعَ أَبُو بَكْرٍ، وَبَعَثَتْ حَفْصَةُ إِلَىٰ أَبِيهَا فَلَمَّا جَاءَ غَ لَّىٰ رَسُـولُ الله صلى الله عليه وآله وَجْهَهُ وَقَالَ: ادْعُوا لِي خَلِيلِي، فَرَجَعَ عُمَرُ، وَأَرْسَـلَتْ فَاطِمَـةُ عليها السلام إِلَـ ٰ عَلِيٍّ، فَلَمَّا جَـاءَ قَامَ رَسُـولُ الله فَدَخَلَ ثُـمَّ جَلَّلَ عَلِيّـًا عليه السلام بِثَوْبِهِ قَالَ عَلِـيٌّ عليه السلام: فَحَدَّثَنِـي بِأَلْفِ حَدِيثٍ يَفْتَـحُ كُلُّ حَدِيثٍ أَلْفَ حَدِيثٍ حَتَّـىٰ عَرِقْتُ وَعَرِقَ

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص٢٨٥.
(٢) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٣٠٣، ح٢.
(٣) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٣٠٤، ح٨.

رَسُولُ اللهِ ﷺ فَسَالَ عَلَيَّ عَرَقُهُ، وَسَالَ عَلَيْهِ عَرَقِي»[١].

ورويت الرِّواية - أيضًا - في الخصال في مورد آخر عن «أحمد بن مُحمّد بن يحيىٰ العطّار رضي الله عنه، عن أبيه، عن مُحمّد بن الحُسين بن أبي الخطّاب، عن جعفر بن بشير البجليّ، عن أبي يحيىٰ معمر القطّان»[٢]. وهذا تصحيف والصواب أنّها عن معمر بن يحيىٰ العطّار.

ورواها بسند ثالث، وقال: «حدّثنا أبي رضي الله عنه ومُحمّد بن الحسن وأحمد بن مُحمّد بن يحيىٰ العطّار رضي الله عنهم، قالوا: حدّثنا سعد بن عبد الله، عن سنديّ بن مُحمّد البزّاز، عن صفوان بن يحيىٰ، قال: حدّثني مُحمّد بن بشير، عن أبيه بشير الدَّهّان»[٣].

ورواها بسند رابع قال: «حَدَّثَنَا أَبِي وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْوَلِيدِ وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَىٰ الْعَطَّارُ رضي الله عنهم قَالُوا: حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرِ الْبَجَلِيِّ وَالْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ فَضَّالٍ، عَنِ الْمُثَنَّىٰ بْنِ الْوَلِيدِ الْحَنَّاطِ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ: ادْعُوا لِي خَلِيلِي فَأَرْسَلَتْ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ إِلَىٰ أَبَوَيْهِمَا فَلَمَّا جَاءَا غَطَّىٰ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَجْهَهُ وَرَأْسَهُ فَانْصَرَفَا فَكَشَفَ رَأْسَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ: ادْعُوا لِي خَلِيلِي فَأَرْسَلَتْ حَفْصَةُ إِلَىٰ أَبِيهَا وَعَائِشَةُ إِلَىٰ أَبِيهَا فَلَمَّا جَاءَا غَطَّىٰ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَجْهَهُ فَانْطَلَقَا وَقَالا مَا نَرَىٰ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَرَادَنَا قَالَتَا: أَجَلْ، إِنَّمَا قَالَ ادْعُوا لِي خَلِيلِي أَوْ قَالَ حَبِيبِي، فَرَجَوْنَا أَنْ تَكُونَا أَنْتُمَا هُمَا، فَجَاءَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام وَأَلْزَقَ رَسُولُ اللهِ ﷺ صَدْرَهُ بِصَدْرِهِ، وَأَوْمَأَ إِلَىٰ أُذُنِهِ فَحَدَّثَهُ بِأَلْفِ حَدِيثٍ لِكُلِّ حَدِيثٍ أَلْفُ بَابٍ»[٤]. فالوثوق متحقق بصدورها.

---

(١) الخصال، الصدوق: ص٦٤٢، ح٢١.

(٢) الخصال، الصدوق: ص٦٤٦، ح٣٢.

(٣) الخصال، الصدوق: ص٦٤٧، ح٣٨.

(٤) الخصال، الصدوق: ص٦٥١.

٧٧٠/ ٥. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحمّد بْنِ عَبْدِ الجبَّار، عَنْ مُحمّد بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُس، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «عَلَّمَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله عَلِيّاً عليه السلام أَلْفَ حَرْفٍ، كُلُّ حَرْفٍ يَفْتَحُ أَلْفَ حَرْفٍ[١]»[٢].

رجال السَّند:

أحمد بن إدريس هو أبو علي الأشعريّ، عربيّ، قمّي، ثقة، فقيه، صحيح الحديث وكثيره، كما عن العَلمين، كان من القوّاد، تُوفِّي بالقرعاء سنة (٣٠٦هـ)، وهو من الثامنة[٣].

ومُحمّد بن عبد الجبَّار هو ابن أبي الصُّهبان، ذهليّ، أو شيبانيّ، قمّي، ذكره الشَّيخ في أصحاب الهاديّ والعسكريّ عليه السلام ووثقه في المرّتين، وهو من السابعة[٤].

ومُحمّد بن إسماعيل هو ابن بزيع بدلالة الطبقة، وهو أبو جعفر، مولىٰ المنصور أبي جعفر، كوفيّ، كان من صالحي هذه الطَّائفة وثقاتهم، كثير العلم، كما عن النجاشيّ. وعن عليّ بن فضّال أنَّه: «ثقة ثقة، عين». وعن الشَّيخ أنَّه ثقة صحيح. روىٰ عنه أحمد الأشعريّ، روىٰ في كامل الزيارات والتفسير، وردت أخبار بمدحه، وهو من السادسة[٥].

---

(١) في «هـ»+ «والألف حرف، كلّ حرف منها يفتح ألف حرف.

(٢) بصائر الدرجات: ص٣٠٧، ح٢؛ والاختصاص: ص٢٨٤ عن مُحمّد بن عبد الجبَّار؛ وفي بصائر الدرجات: ص٣٠٨، ح ٥؛ والخصال: ص٦٤٨، أبواب المائة وما فوقها، ح٤١، بسندهما عن منصور بن يُونُس. بصائر الدرجات: ص٣٠٨، ح٣، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي كلّها مع اختلاف يسير. راجع: الكافي كتاب الحجّة، باب فيه ذكر الصحيفة والجفر و...: ح ٦٣٧؛ والخصال: ص٦٤٨، نفس الباب، ح٤٠؛ الوافي: ج٢، ص٣٢٥، ح٧٨٢.

(٣) يُنظر: ج١، ح٣، ص٨٥.

(٤) يُنظر: ج١، ح٣، ص٨٦.

(٥) يُنظر: ج٢، ح٩٣، ص٤٣٣.

ومنصور بن يُونُس هو أبو يحيىٰ، وقيل: أبو سعيد. كوفيّ، سرّاج. «ثقة، كما عن النجاشيّ». وردت رواية تشير إلىٰ وقفه، ولعلَّ الشَّيخ استند إليها، وهو من الخامسة[١].

وأبو بكر الحضرميّ هو عبد الله بن مُحمّد الحضرميّ، كوفيّ، لم يوثّق صريحًا؛ لعدم ذكره في المصنّفين، ورد في مدحه رواية، وروىٰ عنه أجلّاء الخامسة، نقل ابن داود عن الكشيّ توثيقه وفيه كلام تطرّق إليه السيّد الأستاذ، حبسه المنصور وأخبر الصادق عليه السلام ولده أنّه كفي هذا الأمر فخلي سبيله، وكان وقت هذه الرّواية بعد (١٣٦هـ) شيخاً كبيراً، ذهب السيّد الأستاذ – دامت بركاته – إلىٰ عدم البعد بالوثوق به؛ لقرائن عدّة، كما في القبسات[٢]، وذهب السيّد الخوئيّ – قُدّست نفسه – إلىٰ توثيقه؛ لورود اسمه في تفسير القمّيّ، وذهب السيّد المرجع الحكيم – قُدّست نفسه – إلىٰ توثيقه؛ لورود اسمه في كامل الزيارات، والرجل ممَّن يوثق به بحسب سيرته[٣].

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ – قُدّست نفسه –: «حسن مُوَثَّق»[٤]، والسَّند معتبر كما ذكر، وبغضّ النَّظر عن السَّند هنا، فهذه الرِّواية جزء من الرِّواية السابقة التي نثق بصدورها؛ لتضافر الأسناد وتعاضدها.

---

(١) يُنظر: ج٢، ح٩٣، ص٤٣٦.

(٢) قبسات في علم الرجّال، السيّد مُحمّد رضا السيستانّي: ج١، ص٦٠٠.

(٣) يُنظر: ج٤، ح٥٥٢، ص٤٩١.

(٤) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص٢٨٧.

٦/٧٧١ . عـدّة مِـنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحمّد، عَنْ عَلِـيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْـنِ أَبِـي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَـنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ فِي ذُؤَابَةِ[1] سَـيْفِ رَسُـولِ اللهِ صلى الله عليه وآله صَحِيفَةٌ صَغِيـرَةٌ». فَقُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: أَيُّ شَـيْءٍ كَانَ فِي تِلْكَ الصَّحِيفَـةِ؟ قَالَ: «هِـيَ الْأَحْرُفُ الَّتِي يَفْتَحُ كُلُّ حَرْفٍ أَلْفَ حَـرْفٍ». قَالَ أَبُو بَصِيرٍ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «فَمَا خَرَجَ مِنْهَا[2] حَرْفَانِ حتّىٰ السَّاعَةِ»[3].

رجال السَّند:

العدّة من مشايخ الكلينيّ ممّن يحصل الوثوق بإخبارهم.

وأحمد بن مُحمّد بن عيسـىٰ هو أبو جعفر الأشـعريّ، عربـيّ، قمّيّ، كبير قم وابن كبيرهـا، ثقة، شـيخ القمّيّـن ووجههـم وفقيههم غير مدافـع، قال ابن حجر: «شـيخ الرافضة بقم». وهو من السابعة، تُوفّي بعد (٢٧٤هـ)[4].

وعليّ بن الحكم أبو الحسـن النخعيّ، مولىٰ، ضرير، كما عن النجاشـيّ. كوفيّ، ثقة، جليل القدر، كما عن الشّيخ، أنباريّ، كما عن مُحمّد بن عيسىٰ اليقطينيّ، من السادسة[5].

---

(١) ذُؤابة كلّ شيء: أعلاه، وذُؤابة السيف: مقبضه، أو عِلاقة قائمه. راجع: لسان العرب: ج١، ص٣٧٩.

(٢) في البصائر والخصال: + «إلّا».

(٣) بصائـر الدرجـات: ص ٣٠٨، ح ٤، عـن أحمد بن مُحمّد؛ الخصـال: ص ٦٤٩، أبواب المائة وما فوقها، ح٤٢، بسـنده عن أحمد بن مُحمّد بن عيسى. بصائر الدرجات: ص٣٠٧، ح١، بسند آخر عـن علـيّ بن أبي حمزة، عن حُمـران الحلبيّ، عن أبان بـن تغلب، عن أبي عبـد الله؛ الاختصاص: ص٢٨٤، بسـنده عـن عليّ بن أبي حمزة، عن عمران بن عليّ الحلبـيّ، عن أبان بن تغلب، عن أبي عبـدالله عليه السلام، وفيهما: «كان في ذؤابة سـيف علـيّ عليه السلام صحيفة صغيرة...» مع زيـادة الوافي: ج٢، ص٣٢٥، ح٧٨٣.

(٤) يُنظر: ج١، ح١، ص٣٠.

(٥) يُنظر: ج٢، ح٥٧، ص١٩٢.

وعلـيّ بن أبي حمزة هو البطائنيّ، أبو الحسـن الأنصـاريّ، مولىٰ الأنصار، كوفيّ، وقيـل: بغداديّ، الواقف المشـهور، أحد عُمد الواقفة، لعنه ابـن الغضائريّ، روىٰ في كامـل الزيارات والتفسـير، روىٰ عنه الثلاثة، وكان قائد أبـي بصير، الكلام فيه يطول، ولا أرىٰ له توثيقـًا يستقيم مع قول ابن فضّال: إنَّه كذاب مُتَّهم، وهو من الخامسة[١].

وأبو بصير هو يحيىٰ بن أبي القاسـم الأسديّ، وقيل: أبو مُحمّد الأسديّ يحيىٰ بن القاسـم، وعن البرقيّ أنَّ اسـم والده أبي القاسـم يحيىٰ – أيضًا –، وعن النجاشيّ أنَّ اسم والده أبي القاسم إسحاق، كوفيّ، ثقة وجيه، كما عن النجاشيّ، وعن الكشيّ عدّه في أهـل الإجماع مُردَّدًا بينه وبين ليث بن البختريّ، كان مكفوفًا منذ ولادته. وقال ابن فضّـال: لـم يكن غاليًا وكان مُخلّطًا، ووردت فيه روايات عديدة، يشـترك مع راوٍ آخر وهـو ليث بن البخـتريّ في الكنية والطبقة، وانصرافها إلىٰ صاحبنا هنا مع الإطلاق هو المتعيّن، وكلاهما ثقة ضرير، من الرابعة[٢].

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ – قُدّست نفسه –: «مُوَثَّق»[٣].

والسَّند عندنا ضعيف بالبطائنيّ المتَّهم بالكذب، فلا وثوق به وبأخباره، وقد روىٰ الصدوق في الخصال ومُحمّد بن الحسن الصفّار في البصائر عين الرِّواية بعين السَّند[٤]، وكان روىٰ قبلها عن أحمد بن مُحمّد، عن الحُسـين بن سعيد، عن القاسم بن مُحمّد، وهـذا هو الجوهريّ الـذي لا يبعد أن يكون من الواقفة، عن علـيّ بن أبي حمزة وهو البطائنـيّ المـار، عن حُمران الحلبـيّ، والصواب عِمران وليس حُمـران، عن أبان بن

(١) يُنظر: ج٢، ح٤٢، ص٧٦.

(٢) يُنظر: ج٢، ح٦١، ص٢٠٨.

(٣) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص٢٨٧.

(٤) الخصـال، الصـدوق: ص٦٤٩، ح٤٢؛ بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسـن الصفّار: ص٣٠٨، ح٤.

تغلب، قال: حدَّثني أبو عبد الله عليه السلام: «كَانَ فِي ذُؤَابَةِ سَيْفِ عَلِيٍّ عليه السلام صَحِيفَةٌ صَغِيرَةٌ وَإِنَّ عَلِيّاً عليه السلام دَعَا ابْنَهُ الْحَسَنَ عليه السلام فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ وَدَفَعَ إِلَيْهِ سِكِّيناً وَقَالَ لَهُ: افْتَحْهَا، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَفْتَحَهَا، فَفَتَحَهَا لَهُ ثُمَّ قَالَ لَهُ: اقْرَأْ، فَقَرَأَ الْحَسَنُ الْأَلِفَ وَالْبَاءَ وَالسِّينَ وَاللَّامَ وَحَرْفاً بَعْدَ حَرْفٍ، ثُمَّ طَوَاهَا فَدَفَعَهَا إِلَى ابْنِهِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَىٰ أَنْ يَفْتَحَهَا، فَفَتَحَهَا لَهُ ثُمَّ قَالَ لَهُ: اقْرَأْ يَا بُنَيَّ، فَقَرَأَهَا كَمَا قَرَأَ الْحَسَنُ، ثُمَّ طَوَاهَا فَدَفَعَهَا إِلَىٰ ابْنِهِ ابْنِ الْحَنَفِيَّةِ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَىٰ أَنْ يَفْتَحَهَا، فَفَتَحَهَا لَهُ فَقَالَ لَهُ: اقْرَأْ، فَلَمْ يَسْتَخْرِجْ مِنْهَا شَيْئاً، فَأَخَذَهَا عَلِيٌّ عليه السلام وَطَوَاهَا ثُمَّ عَلَّقَهَا مِنْ ذُؤَابَةِ السَّيْفِ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ الله: أَيُّ شَيْءٍ كَانَ فِي تِلْكَ الصَّحِيفَةِ قَالَ: هِيَ الْأَحْرُفُ الَّتِي يَفْتَحُ كُلُّ حَرْفٍ أَلْفَ حَرْفٍ، قَالَ أَبُو بَصِيرٍ: قَالَ أَبُو عَبْدِ الله: فَمَا خَرَجَ مِنْهَا إِلَّا حَرْفَانِ إِلَىٰ السَّاعَةِ»[1].

تلاحظ أن الرِّواية - أيضًا - تمر بعليّ بن أبي حمزة البطائنيّ، ويرويها هذه المرّة ليس عن أبي بصير، بل عن الحلبيّ، عن أبان بن تغلب، ثُمَّ يرجع عند الذيل ويذكر أبا بصير فيها وكأنّه هو راويها، ممّا يشير الىٰ الخطأ في السَّند او التدليس فيه.

ولكنَّ الصحيفة التي حكي أنّها في ذؤابة السيف جاءت فيها روايات عديدة، تختلف في معناها ومُؤدّاها عمّا رواه عليّ بن أبي حمزة البطائنيّ.

منها: ما رواه الصدوق في معاني الأخبار بسند عن «الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَضَالَةَ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الصَّيْقَلِ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ الله عليه السلام: وُجِدَ فِي ذُؤَابَةِ سَيْفِ رَسُولِ صلى الله عليه وآله صَحِيفَةٌ فَإِذَا فِيهَا مَكْتُوبٌ: بِسْمِ الله الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ إِنَّ أَعْتَىٰ النَّاسِ عَلَىٰ الله يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ قَتَلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ، وَمَنْ ضَرَبَ غَيْرَ ضَارِبِهِ، وَمَنْ تَوَلَّىٰ غَيْرَ مَوَالِيهِ فَهُوَ كَافِرٌ بِمَا أَنْزَلَ الله تَعَالَىٰ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله، وَمَنْ أَحْدَثَ حَدَثاً أَوْ آوَىٰ مُحْدِثاً لَمْ يَقْبَلِ الله تَعَالَىٰ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفاً وَلَا عَدْلاً، قَالَ: ثُمَّ قَالَ: تَدْرِي مَا يَعْنِي بِقَوْلِهِ مَنْ تَوَلَّىٰ غَيْرَ مَوَالِيهِ...»[2]

---

(١) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٣٠٧، ح١.

(٢) معاني الأخبار، الصدوق: ص٣٧٩، ح٣.

ومنها: ما رواه الكُلينيّ عن «مُحَمَّد بْـن يَحْيَىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، [بسند آخر عَـنْ] عَلِيِّ بْـنِ الْحَكَم، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ الصَّيْقَل، قَـالَ: قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ الله عليه السلام: وُجِدَ فِي ذُؤَابَةِ سَيْفِ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله صَحِيفَةٌ فَإِذَا فِيهَا بِسْمِ الله الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ إِنَّ أَعْتَىٰ النَّاسِ عَلَىٰ الله عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ قَتَلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ وَالضَّارِبُ غَيْرَ ضَارِبِهِ، وَمَنْ تَوَلَّىٰ غَيْرَ مَوَالِيهِ فَهُوَ كَافِرٌ بِمَا أَنْزَلَ الله عَلَىٰ مُحَمَّدٍ، وَمَنْ أَحْدَثَ حَدَثاً أَوْ آوَىٰ مُحْدِثاً لَمْ يَقْبَلِ الله عَزَّ وَجَلَّ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفاً وَلَا عَدْلًا...»[١].

وتلاحظ أنَّ المضمون مختلف.

ويظهر أنَّ عليّ بن الحكم روىٰ عدّة روايات عن الصحيفة التي في ذؤابة سيف رسول الله صلى الله عليه وآله، ورواياته عن ضعفاء أو متّهمين.

وقريب من الرِّواية الأخيرة في شأن الذؤابة وما كتب في الصحيفة روىٰ «عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ كُلَيْبٍ الْأَسَدِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: وُجِدَ فِي ذُؤَابَةِ سَيْفِ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله صَحِيفَةٌ مَكْتُوبٌ فِيهَا لَعْنَةُ الله وَالْمَلَائِكَةِ عَلَىٰ مَنْ أَحْدَثَ حَدَثاً، أَوْ آوَىٰ مُحْدِثاً، وَمَنِ ادَّعَىٰ إِلَىٰ غَيْرِ أَبِيهِ فَهُوَ كَافِرٌ بِمَا أَنْزَلَ الله عَزَّ وَجَلَّ، وَمَنِ ادَّعَىٰ إِلَىٰ غَيْرِ مَوَالِيهِ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ الله»[٢].

وكذا في الفقيه «وَرَوَىٰ عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ، عَنِ الْفُضَيْلِ بْنِ سَعْدَانَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام قَالَ: كَانَتْ فِي ذُؤَابَةِ سَيْفِ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله صَحِيفَةٌ مَكْتُوبٌ فِيهَا لَعْنَةُ الله وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ عَلَىٰ مَنْ قَتَلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ أَوْ ضَرَبَ غَيْرَ ضَارِبِهِ...»[٣].

وقريب منه ما في مسائل عليّ بن جعفر[٤]، ومثله ما في المحاسن «عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ عِمْرَانَ الْحَلَبِيِّ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ عَطِيَّةَ الْحَذَّاءِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ

(١) الكافي، الكلينيّ: ج٧، ص٢٧٤، ح٤.

(٢) الكافي، الكلينيّ: ج٧، ص٢٧٥، ح٧.

(٣) من لا يحضره الفقيه، الصدوق: ج٤، ص٩٨.

(٤) مسائل عليّ بن جعفر، عليّ بن الإمام جعفر الصادق: ص٢٩٢.

الله عليه السلام يَقُولُ: إِنَّ عَلِيّاً عليه السلام وَجَدَ كِتَاباً فِي قِرَابِ سَيْفِ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله مِثْلَ الإِصْبَعِ فِيهِ أن أَعْتَىٰ النَّاسِ عَلَىٰ الله الْقَاتِلُ غَيْرَ قَاتِلِهِ، وَالضَّارِبُ غَيْرَ ضَارِبِهِ، وَمَنْ وَالَىٰ غَيْرَ مَوَالِيهِ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ الله عَلَىٰ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله، وَمَنْ أَحْدَثَ حَدَثاً أَوْ آوَىٰ مُحْدِثاً فَلَا يَقْبَلُ الله مِنْهُ صَرْفاً وَلَا عَدْلًا، وَلَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَشْفَعَ فِي حَدٍّ»[1].

وتلاحظ تعدّد الأسناد واعتبار بعضها في شأن الصحيفة التي في ذؤابة السيف، وكون تلك الأخبار تخالف ما رواه البطائنيّ، وعلىٰ ذلك فلا وثوق البتة بما رواه البطائنيّ في هذه الرِّواية.

(١) المحاسن، أحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ: ج١، ص١٨.

٧٧٢/ ٧. عـدّة مِـنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَـدَ بْنِ مُحمّد، عَنِ ابْنِ أَبـي نَصْرٍ، عَنْ فُضَيْلِ بْنِ[١] سُـكَّرَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، هَلْ لِلْمَاءِ الَّذِي يُغَسَّـلُ بِهِ الْمَيِّتُ حَدٌّ مَحْدُودٌ؟ قَالَ: «إِنَّ رَسُـولَ اللهِ ﷺ قَالَ لِعَلِيٍّ ﷺ: إِذَا أَنَا[٢] مِتُّ فَاسْتَقِ[٣] سِـتَّ قِرَبٍ[٤] مِنْ مَاءِ بِئْرِ غَرْسٍ[٥]، فَغَسِّـلْنِي[٦] وَكَفِّنِّي وَحَنِّطْنِـي[٧]، فَإِذَا فَرَغْتَ مِنْ غُسْـلِي وَكَفْنِي، فَخُذْ بِجَوَامِعِ[٨] كَفَنِي، وَأَجْلِسْنِي، ثُمَّ سَـلْنِي عَمَّا شِئْتَ، فَوَ اللهِ، لَا تَسْأَلُنِي عَنْ شَيْءٍ إِلَّا أَجَبْتُكَ فِيهِ[٩]»[١٠].

---

(١) في «ألف، ب، ج، ض، و، بر، بس، بف» والكافي: ج٤٣٧٣، والوسـائل: - «بن». وقد تقدّم في الكافي: ح٦٤٤، خلوّ بعض نسخ الكتب الرِّجاليّة من لفظة «بن».

(٢) هكـذا في النُّسَـخ التي قوبلت والوسـائل والوافي والـكافي: ح٤٣٧٣ والتهذيب والاسـتبصار والبصائر: ح٨ و٩. وفي المطبوع: - «أنا».

(٣) في الوسائل والكافي: ح٤٣٧٣ والتهذيب والاستبصار، والبصائر: ح٨ و٩: + «لي».

(٤) قال الجوهريّ: «والقِرْبَة، ما يسـتقى فيه المـاء. والجمع في أدنى العدد: قِرَبات وقِرِبات وقِرْبات، وللكثير: قِرَب». الصحاح: ج١، ص١٩٩ (قرب).

(٥) «الغَرْس»: بئر بالمدينة. النهاية: ج٣، ص٣٥٩ (غرس).

(٦) في الوسائل والتهذيب والاستبصار: «فاغسلني».

(٧) في الوسائل والكافي: ح٤٣٧٣: «كفني وتحنيطي».

(٨) في الوسـائل والـكافي: ح٤٣٧٣، والتهذيب والبصائر: ح٨ و٩: «بمجامـع». وفي مرآة العقول «والجوامع: جمع الجامعة، وهي المواضع التي جمعت طرفي الثوب الملفوف على شيء».

(٩) في «ف»: «عنه».

(١٠) الكافي، كتاب الجنائز، باب حدّ الماء الذي يغسـل به الميّت والكافور: ح٤٣٧٣، وفيه: «عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن مُحمّد بن أبي نصر، عن فضيل سكّرة». بصائر الدرجات: ص٢٨٤، ح٩، عن أحمد بن مُحمّد بن عيسـى، عن أحمد بن مُحمّد بن أبي نصر، عن فضيل سـكّرة؛ وفيه: ص٢٨٤، ح ٨، عن مُحمّد بن الحُسـين، عن ابن أبي نصر عن فضيل سـكّرة؛ التهذيب: ج١، ص٤٣٥، ح١٣٩٧؛ الاستبصار: ج١، ص١٩٦، ح٦٨٨ إلى قوله: «فغسّلني وكفّني»، وفيهما: عن سهل بن زياد، عن أحمد بن مُحمّد بن أبي نصر، عن فضيل سكّرة. بصائر الدرجات: ص٢٨٣، ح٢

رجال السَّند:

العدّة من مشايخ الكلينيّ ممّن يحصل الوثُوق بإخبارهم.

وأحمد بن مُحمّد بن هو أبو جعفر، أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ الأشعريّ، عربيّ، قمّيّ، كبير قم وابن كبيرها، ثقة، شيخ القمّيّين ووجههم وفقيههم، غير مدافع، قال ابن حجر: شيخ الرافضة بقم. وهو من السابعة، تُوفِّي بعد (٢٧٤هـ)[١].

وابن أبي نصر هو أبو جعفر، أحمد بن مُحمّد بن أبي نصر السَّكُونيّ، وقيل: أبو عليّ السَّكُونيّ، مولىٰ، كوفيّ، جليل القدر، ثقة، عظيم المنزلة عند الرّضا عليه السلام، بل والجواد عليه السلام كما عن النجاشيّ، هو أحد الثلاثة الثِّقات الذين اشتهر أنَّهم لا يروون إلّا عن الثِّقات، وأحدُ أصحاب الإجماع، قال ابن النديم: «من علماء الشيعة». تُوفِّي سنة (٢٢١ هـ)، وهو من السادسة[٢].

فُضَيْل بْنِ سُكَّرَة أو فُضَيل سُكَّرَة، كما في بعض النُّسَخ، هو أبو مُحمّد الأسديّ، كوفيّ. والمربك في شأنه أنَّ عنوان (الفُضيل سُكَّرَة) روت عنه الخامسة بلا خلاف، كعبد الصَّمد بن بشير، وروىٰ عن أبي جعفر الباقر عليه السلام؛ ولذا ينبغي أنْ يُعدّ من الرابعة بلا كلام.

أمّا في سند روايات البزنطيّ عنه فالعنوان المذكور (الفُضيل بن سُكَّرَة)، ويروي فيه عن أبي عبد الله عليه السلام ليتوسّط بين السادسة وبين الإمام الصادق عليه السلام، فيُعَد من الخامسة؛ ولذا قد لا يكون الفُضَيل بن سُكَّرَة فقط مصحّفًا من الفُضَيل سُكّرَة أو بالعكس، بل قد يحتمل أن يكون هناك اختلاطًا بين أب مُلقّب بـ(سُكّرَة)، وابن ينسب

و٣، بطرق مختلفة، مع اختلاف يسير؛ وفي الكافي، كتاب الجنائز، باب حدّ الماء الذي...: ح٤٣٧٤؛ والتهذيب: ج١، ص٤٣٥، ح١٣٩٨؛ والاستبصار: ج١، ص١٩٦، ح٦٨٧ بسند آخر هكذا: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله لعليّ عليه السلام: يا عليّ إذا أنا متّ فاغسلني بسبع غرف من ماء بئر غرس»؛ الوافي: ج٢، ص٣٢٤، ح٧٨١؛ الوسائل: ج٢، ص٥٣٧، ح٢٨٤٦.

(١) يُنظر: ج١، ح١، ص٣٠.

(٢) يُنظر: ج٢، ح١٢٨، ص٥٨١.

إلىٰ أبيه بـ(ابن سُكَّرَة).

وعلىٰ كلٍّ حال، فالعنوان تارة من الخامسة، وأخرىٰ من الرابعة. وليس في الرَّجل توثيق صريح. نعم، يمكن توثيقه وفق مبنىٰ مرجع الطَّائفة -دام ظله- ومبنىٰ السيّد الأستاذ - دامت بركاته -؛ لرواية البزنطيّ عنه، ولكن لم نعتمد ذلك المبنىٰ في هذا الكتاب(١).

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ - قُدّست نفسه -: «مجهول»(٢)، وسند الرِّواية غير ناهض وفق ما نتبناه بسبب سُكَّرة.

نعم، قد يكون معتبراً وفق مبنىٰ مرجع الطَّائفة، والسيّد الأستاذ - دام ظلهما -، لكنَّ صدور هذه الرِّواية عن أبي عبد الله عليه السلام بغضّ النَّظر عن سندها هنا، متحقّق وثابت؛ لكثرة ما روي عنه عليه السلام في ذلك المضمون، فجاء في البصائر (باب في وصية رسول الله صلى الله عليه وآله أمير المؤمنين عليه السلام أنْ يسأله بعد الموت)، وفيه عشرُ روايات بنفس المضمون بأسناد متنوّعة، ورويت - أيضًا - في الكافي في مواضع أخرىٰ بمضمون مشابه عن حفص بن البختريّ، وفي التهذيب والاستبصار.

---

(١) يُنظر: ج٣، ح٢٩٤، ص٢٠٢.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسيّ: ج٣، ص٢٨٧.

٧٧٣/ ٨. مُحمّد بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحمّد، عَنِ الحُسين بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحمّد، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ ابْنِ أَبِي سَعِيدٍ[1]، عَنْ أَبَانِ بْنِ تَغْلِبَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «لَمَّا حَضَرَ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وآله الْمَوْتُ، دَخَلَ عَلَيْهِ عَلِيٌّ عليه السلام، فَأَدْخَلَ رَأْسَهُ، ثُمَّ قَالَ: يَا عَلِيُّ، إِذَا أَنَا مِتُّ فَغَسِّلْنِي وكَفِّنِّي، ثُمَّ أَقْعِدْنِي وسَلْنِي[2] وَاكْتُبْ[3]»[4].

رجال السَّند:

مُحمّد بن يحيىٰ هو أبو جعفر الأشعريّ العطّار، القمّيّ، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة عين، كثير الحديث، كما عن النجاشيّ، كثير الرِّواية، كما عن الشَّيخ، من الثامنة،

---

(١) في «ج، ض»: أبي سعيد. وفي «و» وحاشية «ج»: «ابن سعيد». والخبر رواه الصفّار في بصائر الدرجات: ص٢٨٢، ح١، بسنده عن عمر بن أبي شعبة، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. ورواه - أيضًا - في ص٢٨٣، ح٥، بالسَّند المذكور إلى عمر بن أبي شعبة، عن أبان بن تغلب، عن أبي عبد الله عليه السلام. ثُمَّ إنّه قد روى أحمد بن عُمر الحلبيّ - وهو أحمد بن عُمر بن أبي شعبة - عن أبيه عن أبان بن تغلب في الكافي: ح٥٠٥٠.

وأمّا ما ورد في التهذيب: ج٢، ص٢٩٩، ح١٢٠٥ من رواية أحمد بن عُمر الحلبيّ عن أبان بن تغلب- وهو نفس الخبر الذي ورد في الكافي: ح٥٠٥٠ - ففيه سقط لا محالة؛ فإنّ أحمد بن عُمر من أصحاب الرّضا عليه السلام، وأبان بن تغلب مات في حياة أبي عبد الله عليه السلام، فيبعد إدراك أحمد إيّاه وأخذ الرواية عنه. راجع: رجال النجاشيّ: ص١٣ وص٩٨، الرقم٢٤٥؛ رجال الكشّيّ: ص٥٩٧، الرقم١١١٦؛ الفهرست للطوسيّ: ص٤٤، الرقم٦١. فالمحتمل في ما نحن فيه، وقوع التصحيف في العنوان، وكون الصواب «ابن أبي شعبة».

(٢) في البصائر: «واسألني».

(٣) في «ف»: «فاكتب».

(٤) بصائر الدرجات: ص٢٨٢، ح١، عن أحمد بن مُحمّد... عن علّي بن أبي حمزة، عن عُمر بن أبي شعبة من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام؛ وفيه: ح٥، عن أحمد بن مُحمّد، عن عليّ بن أبي حمزة، عن عُمر بن أبي شعبة، عن أبان بن تغلب، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفيه - أيضًا -، ص٢٨٣- ٢٨٤، ح٤ و٦ و٧، بسند آخر، مع اختلاف يسير؛ الوافي: ج٢، ص٣٢٤، ح٧٨٠.

تُوفِّي قرابة (٣٠٠هـ)[١].

وأحمد بن مُحمّد هو أبو جعفر، أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ بن عبد الله بن سعد الأشعريّ، عربيّ، قمّيّ، كبير قم وابن كبيرها، ثقة، كما عن رجال الشَّيخ، وقال العَلمان في فهرستيهما: «شيخ القمّيّين ووجههم وفقيههم، غير مدافع». روىٰ في التفسير وكامل الزيارات. قال ابن حجر: شيخ الرافضة بقم. وهو من السابعة، تُوفِّي بعد (٢٧٤هـ)[٢].

والحُسين بن سعيد هو الحُسين بن سعيد بن حمّاد الأهوازيّ، جدّه مِهران من موالي عليّ بن الحُسين ﷺ، كوفيّ الأصل، ثُمَّ بعد ذلك أهوازيّ، وثقه الطوسيّ، وعدّه الكشيّ في الثِّقات من أهل العلم ممّن رووا عن مُحمّد بن سنان، روىٰ عنه أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ، روىٰ في كامل الزيارات والتفسير، قال ابن النديم فيه وفي أخيه الحسن: «أوسع أهل زمانهما علمًا بالفقه والآثار والمناقب، وغير ذلك من علوم الشيعة»، من صغار السادسة، وفاته في حدود (٢٤٠هـ) بحسب المقايسة في الأسناد[٣].

والقاسم بن مُحمّد هو الجوهريّ، مولىٰ تيم الله، بغداديّ، كوفيّ الأصل، ذكر وقفه، ولم يوثّق صريحًا. نعم، روىٰ عنه ابن أبي عُمير وصفوان كما يظهر، وروىٰ في كامل الزيارات، فلا يوثّق إلّا بحسب هذين المبنيين، وهو عندنا مجهول، من كبار السادسة علىٰ المختار، وكونه هنا الجوهريّ وليس الأصفهانيّ كاسولا؛ لتوسّطه بين الحُسين بن سعيد والبطائنيّ؛ فهو الموضع المُعتاد للجوهريّ كما بيّناه في غير موضع[٤].

وعليّ بن أبي حمزة هو البطائنيّ أبو الحسن الأنصاريّ، مولىٰ الأنصار، كوفيّ، وقيل: بغداديّ، الواقف المشهور، أحدُ عمد الواقفة، لعنَهُ ابن الغضائريّ، روىٰ في كامل الزيارات والتفسير، روىٰ عنه الثلاثة، وكان قائد أبي بصير، الكلام فيه يطول،

---

(١) يُنظر: ج ١، ح١، ص ٢٩.

(٢) يُنظر: ج١، ح١، ص٣٠.

(٣) يُنظر: ج٢، ح١٢٥، ص٥٦٢.

(٤) يُنظر: ج٢، ح١٤٤، ص٦٢٠.

ولا أرىٰ له توثيقـًا يستقيم مع قول ابن فضّال: إنَّه كذاب مُتَّهم، وهو من الخامسة[١].

وابْنِ أَبِي سَـعِيدٍ لعلَّه مصحّف عن (ابن سـعيد) أو عن (أبي سعيد)، وهو خالد بن سعيد أبو سعيد القمّاط، أو هو عمر بن أبي شعبة[٢] سيأتي الكلام فيه.

أمّـا أبان بـن تغلب فهو المشـهور، أبو سـعيد البَكـريّ، الجُريريّ، مولـىٰ، كوفيّ، ثقـة جليل القدر كما عن الشَّـيخ. عظيـم المنزلة عند أصحابنا كما عـن العلمين. قال النجاشيّ: «كان مقدّمًا في كلِّ فنّ من العلم في القرآن والفقه والحديث والأدب واللغة والنحـو». روىٰ في التفسـير وكامل الزيارات. ثقـة عند العامّة. وفيـه روايات مادحة، منها أنَّ الصادق عليه السلام قال حين سـمع خبر وفاته: «أوجع قلبي موت أبان». تُوفِّي سـنة (١٤١هـ)، وهو من كبار الرابعة[٣].

٥ ابْنِ أَبِي سَعِيدٍ:

وتعييـن هذا العنوان في موردنا مربك، فمن جهـة أنَّ هذه الرِّواية رويت في البصائر عن عُمر بن أبي شـعبة بدلًا من ابن سـعيد، والتصحيف بينهما يسـير، والذي يتوسّـط عليّ بن أبي حمزة البطائنيّ وأبان بن تغلب في سند آخر هو عُمر بن أبي شعبة. فيمكن أن يكون - بهذا التَّقريب - عنوان (ابن أبي سعيد) مصحّفًا عن ابن أبي شعبة، ويتعيّن بـ(عمر بن أبي شعبة).

ومن جهة ثانية، فإنَّ صالح بن سعيد أبي سعيد، وخالد بن سعيد أبي سعيد القمّاط ممّن يرويان عن أبان بن تغلب، فلعلَّ التصحيف بزيادة (ابن)، وأنَّ السَّـند هو عن أبي سعيد، أي: القمّاط عن أبان بن تغلب.

ومـن جهة أخـرىٰ إنَّ كنية أبان بن تغلب هي أبو سـعيد، فلعلَّ علـيَّ بن أبي حمزة

---

(١) يُنظر: ج٢، ح٤٢، ص٧٦.

(٢) يُنظر: ج٢، ح٦٧، ص٢٤٢.

(٣) يُنظر: ج٢، ح٤٤، ص١٢٣.

روىٰ مباشـرة في هـذه الرِّوايـة عن (أبي سـعيد أبان بـن تغلب) وصحّفـت إلىٰ ما هي عليه الآن.

ولعلَّ أقرب التوجيهات هو الأوّل والثاني وإن لم يكن محرزًا بشكل أكيد.

وعمر بن أبي شعبة الحلبيّ، هو مولىٰ بني تيم اللات بن ثعلبة، كوفيّ، وثّق النجاشيّ كلّ أفـراد بيتهـم وهو منهـم، وفيه - أيضًا - روايـة مادحة. ولن نفصّل فيـه هنا؛ لعدم التأكّد من انطباق العنوان عليه.

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسـيّ - قُدّست نفسه -: «ضعيف»[1]، ومع أنَّ السَّند غير ناهض لإثبات الصدور، إلّا أنَّ هذه الرِّواية مستفيضة، ومرويّة بأسناد عديدة فيها المعتبر، فقد رواها مُحمّد بن الحسن الصفّار عن «أحمد بن مُحمّد، عن مُحمّد بن خالد وسعيد بن جناح، عن مُحمّد بن أبي عُمير، عن حفص بن البختريّ»[2] وهو سند معتبر.

---

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص٢٨٩.

(٢) بصائر الدرجات، الصفّار: ص٢٨٣، ح٤.

٩ / ٧٧٤. عليّ بن مُحمّد، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحمّد بْنِ الْوَلِيدِ شَبَابِ الصيرفيّ، عَـنْ يُونُس بْـنِ رِبَاطٍ، قَالَ: دَخَلْـتُ أَنَا وكَامِلٌ التَّمَّـارُ عَلىٰ أَبِي عَبْـدِ اللهِ عليه السلام، فَقَالَ لَـهُ كَامِلٌ: جُعِلْتُ فِـدَاكَ، حَدِيثٌ رَوَاهُ فُلَانٌ؟ فَقَـالَ: «اذْكُرْهُ». فَقَـالَ[١]: حَدَّثَنِي أَنَّ النَّبِيّ صلى الله عليه وآله حَدَّثَ عَلِيّاً عليه السلام بِأَلْفِ بَابٍ يَوْمَ تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله[٢]، كُلُّ بَابٍ يَفْتَحُ أَلْفَ بَـابٍ، فَذلِكَ أَلْفُ أَلْفِ بَابٍ؟ فَقَالَ: «لَقَـدْ كَانَ ذلِكَ». قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَظَهَرَ[٣] ذلِكَ لِشِيعَتِكُمْ ومَوَالِيكُمْ[٤]؟ فَقَالَ: «يَا كَامِلُ، بَابٌ أَوْ بَابَانِ». فَقُلْتُ[٥] لَهُ[٦]: جُعِلْتُ فِـدَاكَ، فَمَـا يُرْوىٰ مِنْ فَضْلِكُمْ مِنْ أَلْفِ أَلْفِ بَابٍ إِلاَّ بَابٌ أَوْ بَابَانِ؟ قَالَ: فَقَالَ: «وَمَا عَسَيْتُمْ أَنْ تَرْوُوا مِنْ فَضْلِنَا، مَا تَرْوُونَ مِنْ فَضْلِنَا إِلاَّ أَلِفاً[٧] غَيْرَ مَعْطُوفَةٍ[٨]»[٩].

---

(١) في «هـ»: «قال».

(٢) في «بح»: + «فيه».

(٣) في «بر»: «ظهر».

(٤) في «ف»: «لشيعتك ومواليك».

(٥) في «هـ»: «قال فقال».

(٦) في «ض، بس»:– «له».

(٧) كذا في «ب، ج، و، بح، بر» والمطبوع. وفسرّه في حاشـية «ض» وشرح المازندرانيّ ومرآة العقول بالألف. ويقتضيها تأنيث «معطوفة» – أيضًا –. واحتمل المازندرانيّ كونه بفتح الهمزة وسـكون اللام. وللمزيد راجع: شرح المازندرانيّ: ج٦، ص١٣٣؛ مرآة العقول: ج٣، ص٢٩٠.

(٨) في الـوافي: «مـن فضلكم، أي: من علمكم «إلّا ألِفاً غـير معطوفة» يعني إلاّ حرفاً واحداً ناقصًا، أي: أقلّ من حرف واحد. وإنّما اختار الألِف؛ لأنّها أقلّ الحُروف وأبسطها وأخفّها مؤونة، وعدم عطفها كناية عن نقصانها، فإنّها تكتب في رسـم الخطّ الكوفيّ هكذا «ا» فإذا كان طرفها غير مائل كان ناقصاً».

(٩) راجـع: بصائـر الدرجـات: ص٣٠٥، ح١١؛ والاختصـاص: ص٢٨٢ – ٢٨٣؛ والخصـال: ص٦٤٢– ٦٤٩، فصل ما بعد الألف، ح٢٢ –٤١؛ الوافي: ج٢، ص٣٢٣، ح٧٧٩.

رجال السَّند:

عليّ بن مُحمّد هو عليّ بن مُحمّد بن إبراهيم، علّان، أبو الحسن الرازيّ، الكُلينيّ، شيخ الكُلينيّ وخاله على الأشهر، ثقة، عين، كما عن النجاشيّ، ترحَّم عليه في أسناد الصدوق. وهو من الثامنة[1].

سهل بن زياد هو أبو سعيد الآدميّ، رازيّ، شهد أحمد الأشعريّ عليه بالكذب والغلو، وطرده من قم، وصفه الفضل بأنَّه أحمق، واستثناه ابن الوليد، ضعيف جدّاً، فاسد الرِّواية والمذهب، كما عن ابن الغضائريّ، وضعَّفه النجاشيّ، والشَّيخ في الفهرست، وفي الاستبصار أنَّه ضعيف جدّاً عند نقّاد الأخبار، مع أنَّه وثَّقه في الرِّجال، وخلصنا إلىٰ ضعفه، وهو من السابعة[2].

ومُحمّد بن الوليد شباب الصَّيرفيّ، رقِّيّ، مولىٰ بني هاشم، نقل ابن داود عن ابن الغضائريّ ضعفه، وكذا ذكر العلّامة ضعفه، كلُّ أسناده في كتب الحديث عن طريق سهل بن زياد، وهو من صغار السادسة، ومرَّ بيانه[3].

ويُونُس بْنِ رباط بجليّ، مولىٰ، كوفيّ، ثقة، روىٰ عنه شباب الصَّيرفيّ ومُحمّد بن سنان وعليّ بن حسن بن الرِّباط، وهو بلا خلاف من الخامسة، وسيأتي الكلام فيه.

٥ يُونُس بْنِ رِبَاطٍ:

إخوته هم: الحسن وعبد الله وإسحاق كما في ترجمة أخيه الحسن عند النجاشيّ[4]. بينما ذكر نصر بن الصباح حين عقد الكشيّ بابًا في «ما روي في بني رباط فقال: قال نصر بن الصباح: كانوا أربعة إخوة: الحسن والحُسين وعليّ ويُونُس، كلّهم أصحاب

---

(١) يُنظر: ج١، ح٢، ص٥٣.

(٢) يُنظر: ج١، ح٢، ص٥٩.

(٣) يُنظر: ج٣، ح٢٤٢، ص١١٧.

(٤) رجال النجاشي، النجاشي: ص٤٦، ت٩٤.

أبي عبد الله عليه السلام، ولهم أولاد كثير من حملة الحديث...»[١].

عدّه البرقيّ في أصحاب الصادق عليه السلام، وقال: إنَّه «كوفيّ»، وكذا فعل الشَّيخ في رجاله[٢]. وفي نسخة النجاشيّ: «يُونُس بن رباط البجليّ، مولاهم، كوفيّ، ثقة، روىٰ عن أبي عبد الله عليه السلام. له كتاب. أخبرنا أحمد بن مُحمّد، قال: حدّثنا أحمد بن مُحمّد بن سعيد، قال: حدّثنا مُحمّد بن سالم بن عبد الرَّحمن، قال: حدّثنا أحمد بن أبي بشر عنه»[٣]. وكذا نقل عنه العلاّمة فقال: «يُونُس بن رباط البجليّ...، مولاهم، كوفيّ، ثقة»[٤]. وكذا ابن داود[٥].

لم يعتمد السيّد الخوئيّ - قُدّست نفسه - علىٰ النُّسخة التي اشتملت علىٰ التوثيق، بينما اعتمد العلاّمة التستريّ - قُدّست نفسه - النُّسخة المشتملة علىٰ التوثيق، وقد خلصنا في الألف إلىٰ الاعتماد علىٰ النُّسخة التي حوت التوثيق.

تحقيق الصدور:

قال العلاّمة المجلسيّ - قُدّست نفسه -: «ضعيف»[٦]، والسَّند ظاهر الضعف، فلا يُعلم منها دخول (كامل) وسؤاله عن الرِّواية. نعم، المؤدّىٰ لا إشكال فيه، ولكن لا وثُوق بالحادثة.

---

(١) اختيار معرفة الرِّجال، الطوسّي: ص٣٦٨، ح٦٨٥.

(٢) الرجال، البرقي: ص٣٠؛ رجال الطوسّي، الطوسّي: ص٣٢٤، ح٤٨٥٣.

(٣) رجال النجاشّي، النجاشّي: ص٤٤٩، ت ١٢١١.

(٤) خلاصة الأقوال، العلاّمة الحلّي: ص٢٩٨.

(٥) رجال ابن داود، ابن داود: ص٢٠٧، ت١٧٤١.

(٦) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج ٣، ص ٢٨٩.

٦٦ - بَابُ الْإِشَارَةِ والنَّصِّ عَلَى الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عليهما السلام

٧٧٥/ ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حمّاد بْنِ عِيسىٰ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ الْيَمَانِيِّ وعُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ سُلَيْمِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: شَهِدْتُ وصِيَّةَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام حِينَ أَوْصىٰ إِلَىٰ ابْنِهِ الْحَسَنِ عليه السلام، وأَشْهَدَ عَلىٰ وَصِيَّتِهِ الْحُسين ومُحمّداً عليهما السلام، وجَمِيعَ ولْدِهِ، ورُؤَسَاءَ شِيعَتِهِ، وأَهْلَ بَيْتِهِ، ثُمَّ دَفَعَ إِلَيْهِ الْكِتَابَ والسِّلَاحَ، وقَالَ[1] لِابْنِهِ الْحَسَنِ عليه السلام: «يَا بُنَيَّ، أَمَرَنِي رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله أَنْ أُوصِيَ إِلَيْكَ، وأَنْ أَدْفَعَ إِلَيْكَ كُتُبِي وسِلَاحِي، كَمَا أَوْصىٰ إِلَيَّ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله ودَفَعَ إِلَيَّ كُتُبَهُ وسِلَاحَهُ[2]، وأَمَرَنِي أَنْ آمُرَكَ إِذَا حَضَرَكَ الْمَوْتُ أَنْ تَدْفَعَهَا إِلىٰ أَخِيكَ الْحُسين». ثُمَّ أَقْبَلَ عَلىٰ[3] ابْنِهِ الْحُسين عليه السلام، فَقَالَ[4]: «وَأَمَرَكَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله أَنْ تَدْفَعَهَا إِلىٰ ابْنِكَ[5] هذَا». ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسين عليه السلام، ثُمَّ قَالَ لِعَلِيِّ بْنِ الْحُسين: «وَأَمَرَكَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله أَنْ تَدْفَعَهَا إِلَىٰ ابْنِكَ مُحمّد بْنِ عَلِيٍّ، وأَقْرِئْهُ[6] مِنْ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله ومِنِّي السَّلَامَ»[7].

---

(١) في حاشية «ف» وكتاب سليم بن قيس والفقيه والتهذيب: «ثُمَّ قال».

(٢) في «هـ»: - «كتبه وسلاحه».

(٣) في «ج»: «إلى».

(٤) في الوافي وكتاب سليم بن قيس: + «له».

(٥) في «هـ»: + «عليّ».

(٦) في شرح المازندرانيّ: ج٦، ص١٣٤: «اقرأه، أمر من المجرّد، أو من المزيد. يقال: قرأ عليه وأقرأه عليه، إذا بلّغه». وفي الصحاح: ج١، ص٦٥ (قرأ): «وفلان قرأ عليك السَّلَام وأقرأك السَّلَام بمعنى».

(٧) كتاب سليم بن قيس: ص٩٢٤، الحديث٦٩؛ التهذيب: ج٩، ص١٧٦، ح٧١٤، بسنده عن إبراهيم بن عُمر، عن أبان رفعه إلى سليم بن قيس الهلالي؛ و- أيضًا - بسند آخر عن جابر، عن

رجال السَّند:

علي بن إبراهيم، أبو الحسن، ثقة في الحديث، ثبت معتمد، صحيح المذهب، أضرَّ في آخر عُمُره، صاحب التفسير، قمّيّ، قال ابن النديم: «من العلماء الفقهاء». بقي حيّاً إلىٰ ما بعد (٣٠٧هـ)، كما يظهر من بعض أسناد الصدوق، وهو من الثامنة[١].

وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، أبو إسحاق القمّيّ، كوفيّ الأصل، يوثق به مع أنَّه لم يوثَّق صريحًا لقرائن، تَرَحَّمَ عليه ابنه في مقدّمة التفسير، وأكثر عنه في التفسير، ذكر ابن طاووس الاتِّفاق علىٰ وثاقته، وهو من السابعة[٢].

وحمّاد بن عيسىٰ هو أبو مُحمّد الجُهَنِيّ، قيل: عربيّ، وقيل: مولىٰ جُهينة، كوفيّ سكن البصرة. قال النجاشيّ: «كان ثقة في حديثه، صدوقًا»، ووثقه الشَّيخ في الفهرست والرِّجال، وذكر في أصحاب الإجماع، روىٰ في التفسير وكامل الزيارات، روىٰ البزنطيّ عنه عن حريز، وروىٰ عنه صفوان في رواية موسىٰ بن القاسم. وهو من صغار الخامسة، وعُمِّرَ حتّىٰ تُوفِّي مع السادسة سنة (٢٠٩هـ)[٣].

وإبراهيم بن عُمر اليمانيّ هو أبو إسحاق الصنعانيّ، وثقه النجاشيّ عن ابن عُقدة وغيره، وعن ابن الغضائريّ أنَّه ضعيف جدّاً، ولو كان صحّ ذلك إليه، لنبّه النجاشيّ عليه، كما تقضّي عبارته هناك فليلاحظ، روىٰ في التفسير، لعلَّ من المُحتمل قويّاً ثبوت رواية مُحمّد بن أبي عُمير عنه. لم يوثّقه السيّدان الأستاذان تبعًا لوالدهما مرجع الطَّائفة - دامت بركاتهم -؛ لتعارض الجرح والمدح، وهو من الرابعة التي أدركتها بعض السادسة[٤].

أبي جعفر ؛ الفقيه: ج٤، ص١٨٩، ح٥٤٣٣ عن سليم بن قيس؛ الغيبة للطوسيّ: ص١٩٤، ح١٥٧ بسند آخر عن جابر عن أبي جعفر مع اختلاف؛ الوافي: ج٢، ص٣٢٨، ح٧٩٠.

(١) يُنظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

(٢) يُنظر: ج١، ح٩، ص١٦٣-١٦٦.

(٣) يُنظر: ج٢، ح٤٩، ص١٣٨.

(٤) يُنظر: ج٢، ح١٩١، ص ٧٣٨.

وأمّا عُمر بن أُذينة فعربيّ من عبد القيس كما عن النجاشيّ، حيث سَطّر نَسبه كاملًا، في حين نسب الشَّيخ والكشيّ في الاختيار أنَّه مولىٰ لهم، بصريّ، وعن الشَّيخ أنَّه مدنيّ، ذكروا أنَّ اسمه مُحمّد بن عُمر، وغلب اسم أبيه عليه، وثّقه الشَّيخ في الفهرست والرِّجال. ومدحه النجاشيّ، قائلًا: «شيخ أصحابنا البصريّين ووجههم». روىٰ عنه مُحمّد بن أبي عُمير وصفوان. روىٰ في التفسير، وهو من كبار الخامسة، تُوفّي قرابة (١٦٩هـ)[١].

وأبان هو أبو إسماعيل، أبَان بن أبي عَيَّاش فَيروز، مولىٰ عبد القيس، بصريّ، ضعيف، كما عن الشَّيخ. وعن ابن الغضائريّ: «ضعيف لا يُلتفت إليه، وينسب أصحابنا وضع كتاب سُليم بن قيس إليه». ضعَّفه أغلب العامّة. عُمِّرَ وتُوفّي سنة (١٣٨هـ)، وهو من الثالثة وأدركه بعض كبار الخامسة[٢].

وسُليم بن قيس الهلاليّ، من أصحاب أمير المؤمنين ﮃ، ذكر في أوليائه، وذكره النجاشيّ في جملة السلف الصالح في بداية كتابه، جليل الشأن[٣].

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ: «حسن علىٰ الظاهر، بل صحيح؛ إذ كتاب سُليم مقبول عند القدماء، اعتمد عليه الكلينيّ والصدوق وغيرهما، وهم أعرف بأحوال الرِّجال ممّن تأخّر عنهم، والكتاب معروض علىٰ الباقر ﮃ، وهو عندنا موجود»[٤]. وتجد العلّامة المجلسيّ حين يرد سند مشابه لهذا يذكر تارة أنَّه مختلف فيه أو ضعيف، وتارة أخرىٰ يوضح فيقول: مختلف فيه ومعتبر عندي.

أقول: خلاصة الكلام في كتاب سُليم وأحاديثه أنَّه ينحصر طريقه في أبان بن أبي عيّاش، وهذا الرجل ليس محلًّا للاعتماد أبدًا، وما ذكر من أسناد أخرىٰ للكتاب فلا

(١) يُنظر: ج٢، ح١٠٩، ص٥٢٢.
(٢) يُنظر: ج٢، ح ١٠٩، ص٥٢٣.
(٣) يُنظر: ج٢، ح١٠٩، ص٥٢٥.
(٤) مرآة العقول، العلاّمة المجلسيّ: ج٣، ص٢٩١.

تخلو من تصحيف، وقد بيّنا ذلك في مواضع سابقة، فالسَّند لا ريب ضعيف.

ورویٰ الكلينيّ عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن مُحمّد، عن الحُسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسیٰ، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام شبيه ذلك الخبر. ولكن كما في السَّند السابق من وجود أبان بن أبي عيّاش المتَّهم بتلفيق كتاب سُليم، ففي هذا السَّند - أيضًا - عَمرو بن شمر، وهو ضعيف جدّاً، ينسب إليه ما زيد من أحاديث في كتب جابر الجعفيّ والأمر ملبس، كما عن النجاشيّ، وضعّفه النجاشيّ مرّة أخریٰ في ترجمة جابر. وعن ابن الغضائريّ - أيضًا - ضعفه.

ويمنع التضافر أنَّ المتَّهم في النقل الأوّل أبان بن أبي عيّاش الذي تُوفِّي سنة (١٣٨هـ) عن عُمُرٍ ليس بقليل، والمتَّهم في الثاني عَمرو بن شمر الذي تُوفِّي سنة (١٥٧هـ) عن عُمُر ليس بالقليل - أيضًا -، فلا يبعد أنَّ يكون عَمرو بن شمر قد أخذ حديث أبان بن أبي عيَّاش ولَفَّقه لجابر، كما هي تهمته. فالرِّواية بهذا المقدار لا يُوثق بصدورها.

٧٧٦/ ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﵇، قَالَ: «إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ - لَمَّا حَضَرَهُ الَّذِي حَضَرَهُ، قَالَ لِابْنِهِ الْحَسَنِ ﵇: ادْنُ مِنِّي حَتّىٰ أُسِرَّ[1] إِلَيْكَ مَا أَسَرَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَيَّ[2]، وَأَئْتَمِنَكَ عَلىٰ مَا ائْتَمَنَنِي عَلَيْهِ، فَفَعَلَ»[3].

رجال السَّند:

عليّ بن إبراهيم هو أبو الحسن، ثقة في الحديث، ثبت معتمد، صحيح المذهب، أضرَّ في آخر عمره، صاحب التفسير، قمّي، قال ابن النديم: «من العلماء الفقهاء». بقي حيّاً إلىٰ بعد (٣٠٧هـ)، كما يظهر من بعض أسناد الصدوق، وهو من الثامنة[4].

وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، أبو إسحاق القمّيّ، كوفيّ الأصل، يوثق به -مع أنّه لم يوثَّق صريحًا- لقرائن، تَرَحَّم عليه ابنه في مقدّمة التفسير، وأكثر عنه في التفسير، ذكر ابن طاووس الاتّفاق علىٰ وثاقته، وهو من السابعة[5].

وابن أبي عُمير هو مُحمّد بن زياد، الراوي الشهير، أبو أحمد الأزديّ، من موالي المُهلّب بن أبي صفرة، بغداديّ، قال النجاشيّ: «جليل القدر، عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين» وحكىٰ النجاشيّ القصّة المعروفة من حبس هارون الرّشيد له؛ ليدلّ علىٰ أسماء الشيعة فصبر، وقيل: حبسه المأمون ليلي القضاء فولّاه قضاء بعض البلدان، وقيل:

---

(١) «اسرُّ»، أي: افضي. يقال: أسَرْرْتُ إلى فلان حديثاً، أي: أفضيتُ إليه في خفية. وقد يفسرَّ بالإظهار، فإنّ الإسرار إلى الغير يقتضي إظهار ذلك لمن يُفْضى إليه بالسرّ، وإن كان يقتضي إخفاءه عن غيره، وهو من الأضداد. راجع: المفردات للراغب: ص٤٠٤ (سرر).

(٢) في «ه»: -«إليّ».

(٣) بصائر الدرجات: ص٣٧٧، ح٥، بسنده عن ابن أبي عُمير؛ وفيه: ح١ و٢، بسنده عن عبد الصمد بن بشير، مع زيادة واختلاف؛ الوافي: ج٢، ص٣٣٢، ح٧٩٣.

(٤) يُنظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

(٥) يُنظر: ج١، ح٩، ص١٦٣-١٦٦.

صاحبه المأمون بعد وفاة الرّضا عليه السلام، وقال الشّيخ: «كان من أوثق الناس عند الخاصّة والعامّة، وأنسكهم نُسكًا، وأورعهم وأعبدهم، وأنّه واحد أهل زمانه في الأشياء كلّها». وحكىٰ الشّيخ والنجاشيّ ذلك عن الجاحظ، وأنّه ذكر - أيضًا - أنّه كان وجهًا من وجوه الرافضة. وعن ابن فضّال أنّه ذكر أنّ ابن أبي عُمير أفقه من يُونُس بن عبد الرَّحمن وأصلح. وحكىٰ تلميذه الفضل عن فضله وعبادته، ووصفه في سند الحسكانيّ بالثّقة المأمون، وهو في الوثاقة أشهر من أنْ يوثّق، أحدُ الثلاثة الذين عدّهم الشّيخ في عدّة الأصول ممّن لا يروون إلّا عن الثّقات، وأحد أصحاب الإجماع من السادسة، تُوفّي سنة (٢١٧هـ)[١].

وعَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ بَشِيرٍ، العُراميّ، العبديّ، مولىٰ، كوفيّ، وثقه النجاشيّ مكرّرًا، وهو من الخامسة[٢].

وأبو الجارود هو زياد بن المُنذر، الزيديّ، مؤسس الفرقة الجاروديّة، الخارفيّ، عدّه العامّة ثقفيًا، كوفيّ، زيديّ، أعمىٰ منذ ولادته، إليه تُنسب الجاروديّة، تغيّر بعد سنة (١٢٣هـ)، وعدّه المفيد في رسالته العدديّة من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، روىٰ في التفسير. وضعّفه ابن معين عند العامّة ووصفه بالرفض، يمكن الاعتماد علىٰ روايته أحيانًا، وهو من صغار الرابعة[٣].

تحقيق الصدور:

السّند مقبول، ويمكن الاعتماد عليه، وإن وصفه العلّامة المجلسيّ بالضعف.

فالعلّامة المجلسيّ - قُدّست نفسه - يقول بضعف زياد بن المُنذر أبي الجارود، كما يظهر، حيث يصف الأسناد التي يرد فيها الرجل بالضعف، ولا يوجد غيره من الممكن أن يوصف بالضعف أو الجهالة؛ ولذا قال - قُدّست نفسه - في سند هذا الحديث: إنه «ضعيف»[٤].

---

(١) يُنظر: ج١، ح٣٦، ص٢٦٤.

(٢) يُنظر: ج٣، ح٢٩٣، ص٢٠١.

(٣) يُنظر: ج١، ح٧، ص١٤٧، وأكثر تفصيلاً في: ج٤، ح٥٢٠، ص٣٦٥.

(٤) مرآة العقول، العلّامة المجلسيّ: ج٣، ص٢٩١.

٧٧٧/ ٣. عدّة مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحمّد، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْحَضْرَمِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْأَجْلَحُ وسَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ ودَاوُدُ بْنُ أَبِي يَزِيدَ[١] وَزَيْدٌ الْيَمَامِيُّ[٢]، قَالُوا: حدّثنا شَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ أَنَّ عَلِيّاً عليه السلام حِينَ سَارَ إِلَىٰ الْكُوفَةِ، اسْتَوْدَعَ أُمَّ سَلَمَةَ كُتُبَهُ وَالْوَصِيَّةَ، فَلَمَّا رَجَعَ الْحَسَنُ عليه السلام دَفَعَتْهَا إِلَيْهِ[٣].

رجال السَّند:

العدّة من مشايخ الكلينيّ ممّن يحصل الوثُوق بإخبارهم بلا ريب.

وأحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ هو أبو جعفر الأشعريّ، عربيّ، قمّيّ، كبير قم وابن كبيرها، ثقة، شيخ القمّيّين ووجههم وفقيههم غير مدافع، قال ابن حجر: شيخ الرافضة بقم. وهو من السابعة، تُوفِّي بعد (٢٧٤هـ)[٤].

وعليّ بن الحكم أبو الحسن النخعيّ، مولىٰ، ضرير كما عن النجاشيّ، كوفيّ، ثقة، جليل القدر كما عن الشَّيخ، أنباريّ، كما عن مُحمّد بن عيسىٰ اليقطينيّ، من السادسة[٥].

وسيف بن عَمِيرَة، نخعيّ، عربيّ، وقيل: مولىٰ، كوفيّ، ثقة، فقيه، قيل بوقفه، وهو من الخامسة[٦].

---

(١) كذا في النُّسَخ والمطبوع، لكنّ الظاهر وقوع التحريف في العنوان، والصواب إمّا «داود بن يزيد» أو «داود أبو يزيد». وداود هذا، هو داود بن يزيد بن عبد الرَّحمن الأودي الزعافريّ، أبو يزيد، روى عن شهر بن حوشب. راجع: تهذيب الكمال: ج٨، ص٤٦٧، الرقم١٧٩١.

(٢) في «ألف، ب، ف»، والوافي: «اليمانّي». والظاهر أنّ كلا العنوانين مصحّف. والصواب «زُبَيْد اليامي»، وهو زُبَيد بن الحارث بن عبد الكريم اليامي، روى عن شهر بن حوشب. راجع: تهذيب الكمال: ج٩، ص٢٨٩، الرقم١٩٥٨؛ وج١٢، ص٥٨٠.

(٣) بصائر الدرجات: ص١٦٢، ح١، بسند آخر، مع زيادة؛ الوافي: ج٢، ص٣٣٢، ح٧٩٤.

(٤) يُنظر: ج١، ح١، ص٣٠.

(٥) يُنظر: ج٢، ح٥٧، ص١٩٢.

(٦) يُنظر: ج١، ح٦، ص٩٨.

وأبو بكر الحضرميّ هو عبد الله بن مُحمّد الحضرميّ، كوفيّ، لم يوثّق صريحًا؛ لعدم ذكره في المُصنّفين، ورد في مدحه رواية، وروىٰ عنه أجلّاء الخامسة، نقل ابن داود عن الكشيّ توثيقه، وفيه كلام، تطرّق إليه السيّد الأستاذ – دامت بركاته –، حبسه المنصور، وأخبر الصادق عليه السلام ولده أنَّه كُفي هذا الأمر فخلي سبيله، وكان وقت هذه الرِّواية بعد (١٣٦هـ) شيخًا كبيراً، ذهب السيّد الأستاذ – دامت بركاته – إلىٰ عدم البعد بالوثوق به؛ لقرائن عدّة، كما في القبسات، وذهب السيّد الخوئيّ – قُدّست نفسه – إلىٰ توثيقه؛ لورود اسمه في تفسير القمّيّ، وذهب السيّد المرجع الحكيم – قُدّست نفسه – إلىٰ توثيقه؛ لورود اسمه في كامل الزيارات، والرجل ممَّن يوثَق به بحسب سيرته[١].

وينقلها أبو بكر الحضرميّ عن أربعة رجال هم:

٥ الأجلح:

ذكر المولىٰ مُحمّد صالح المازندرانيّ أنَّه لم يجد اسمه في كتب الرِّجال، والحال أنَّ الأجلح لقب لـ(يحيىٰ بن عبد الله الكنديّ)، والمُكنّىٰ بأبي حجية، رجل معروف، ذكره الشَّيخ في عداد أصحاب أبي عبد الله عليه السلام في رجاله، وقال: يحيىٰ بن عبد الله بن مُعاوية الكنديّ الأجلح، أبو حجية.

وروىٰ في كامل الزيارات، بل في العيون أنَّ الإمام الكاظم عليه السلام روىٰ عنه، قال الصدوق: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الْحَافِظُ الْبَغْدَادِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْمُمَتَّعُ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمْدَانُ بْنُ الْمُخْتَارِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ الْبَرْقِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَيِّدِي أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَىٰ الرِّضَا عليه السلام، عَنْ أَبِيهِ مُوسَىٰ بْنِ جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: حَدَّثَنِي الْأَجْلَحُ الْكِنْدِيُّ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله قَالَ: عَلِيٌّ إِمَامُ كُلِّ مُؤْمِنٍ بَعْدِي»[٢].

ذكره العامّة واختلفوا في حاله، والأرجح وثاقته عندهم وتشيّعه، قال ابن سعد

---

(١) يُنظر: ج٤، ح٥٥٢، ص٤٩١.

(٢) عيون أخبار الرّضا، الصدوق: ج١، ص٢٥٤.

المتوفَّىٰ (٢٣٠هـ): «الأجلح بن عبد الله الكنديّ، ويُكَنّىٰ أبا حجية، تُوفِّي في خلافة أبي جعفر بعد خروج مُحمّد وإبراهيم ابني عبد الله بن الحسن بن حسن، وخرجا سنة خمس وأربعين ومائة، وكان ضعيفًا جدًّا»[١].

بينما ذكر ابن يحيىٰ بن معين المتوفَّىٰ (٢٣٣هـ) في تاريخه أنَّ «الأجلح ثقة»[٢].

وفي موضع آخر منه أنَّه «ليس به بأس»[٣].

وجاء في طبقات خليفة المتوفَّىٰ (٢٤٠هـ): «أجلح بن عبد الله: اسم الأجلح يحيىٰ بن عبد الله بن مُعاوية بن حيّان بن مُعاوية، كنديّ، مات بعد الهزيمة سنة أربعين ومائة»[٤].

وقال البخاريّ المتوفَّىٰ (٢٥٦هـ): «الأجلح بن عبد الله بن حجية الكنديّ، أبو حجية الكوفيّ، سمع عبد الله بن أبي الهذيل وابن بريدة والشعبيّ وعكرمة، روىٰ عنه الثوري وابن المبارك، ويقال: الأجلح اسمه يحيىٰ»[٥].

وقال العجليّ المتوفَّىٰ (٢٦١هـ): «الأجلح بن عبد الله الكنديّ، كوفيّ، ثقة».

وفي موضع آخر قال: «جائز الحديث، وليس بالقوي في عداد الشيوخ»[٦].

وذكره العقيليّ المتوفَّىٰ (٣٢٢هـ) في ضعفائه[٧].

وقال ابن عدي المتوفَّىٰ (٣٦٥هـ) بعد سرد جميع ما قيل فيه: «أجلح بن عبد الله، له أحاديث صالحة غير ما ذكرته يروي عنه الكوفيّون وغيرهم، ولم أجد له شيئًا منكرًا

---

(١) الطبقات الكبرى، ابن سعد: ج٦، ص٣٥٠.
(٢) تاريخ ابن معين، يحيى بن معين: ج١، ص١٩٨.
(٣) تاريخ ابن معين، يحيى بن معين: ج١، ص٣٣٢.
(٤) طبقات خليفة، خليفة العصفريّ: ص٢٨٣.
(٥) التاريخ الكبير، البخاريّ: ج٢، ص٦٨.
(٦) معرفة الثِّقات، العجلّي: ج١، ص٢١٢.
(٧) الضعفاء، العقيلّي: ج١، ص١٢٢.

مجاوز الحدّ، لا إسنادًا ولا متنًا، وهو أرجو أنَّه لا بأس به إلّا أنَّه يُعَدّ في شيعة الكوفة، وهو عندي مستقيم الحديث، صدوق»[1].

فهو ممّن يمكن اعتماد حديثه، وأحدس أنَّه من الزَّيديَّة، وهو من الرابعة. وأقرب إلىٰ كبارها.

٥ سلمة بن كهيل:

أبو يحيىٰ الحضرميّ، كوفيّ، تابعي، عدّه الكشيّ في البتريّة، وهو كذلك، فهو من الزَّيديَّة كسابقه، عدّه البرقيّ مرّتين في رجاله. وفيه روايات تذمّه، لكنَّها ضعيفة، روىٰ في التفسير وكامل الزيارات، وصفه العامّة بالثبت الثِّقة الكيِّس، وذكروا أنَّ فيه تشيّعًا قليلًا، وأنَّه من ثقات الكوفيّين، وقال جرير: لما ورد شعبة البصرة قالوا له: حدّثنا عن ثقات أصحابك، قال: إنْ حدّثتكم عن ثقات أصحابي، فإنّما أحدّثكم عن نفير من هذه الشيعة؛ سلمة بن كهيل، والحكم بن عتيبة، وحبيب بن أبي ثابت. وله غير ذلك من الثناء الكبير عند العامّة. تردد السيّد البروجردي - قُدّست نفسه - في طبقات الكافي في عدّه من الثانية أو الثالثة، وعدّه من الثالثة في طبقات الكشيّ والفقيه والتهذيب.

والرجل من المشاهير وهو وإن لم يكن معمراً إلّا أنَّه يتوقع أنه بلغ الثمّانين، فولد مع الثالثة وتُوفِّي مع صغار الثالثة؛ فعن أبي نعيم أنه تُوفِّي سنة (١٢١هـ)، وقال ابن سعد في طبقاته: تُوفِّي سنة (١٢٢هـ) حين قتل زيد بن علي بالكوفة، وقيل: تُوفِّي سنة (١٢٣هـ)، والرجل يروي عن أمير المؤمنين عليه السلام بواسطة، ورواياته عنه بالمباشرة بسقوط الواسطة بقصد الحكاية كما كان يتعارف وقتها، وأمّا من ذكره البرقيّ باسم سلمة بن كهيل وعدّه من خواص أمير المؤمنين عليه السلام، وعدّه السيّد الخوئيّ - قُدّست نفسه - رجلاً آخر، فليس بثبت، فالراوي في المقام يُكثر من الرِّواية عن أمير المؤمنين عليه السلام، ويسقط الواسطة أحيانًا كثيرة بقصد الحكاية، وعلىٰ كلِّ تقدير فالرجل من الثالثة.

---

(١) الكامل، عبد الله بن عدي الجرجانّي: ج١، ص٤٢٩.

٥ داود بن أبي يزيد:

وهذا العنوان (داود بن أبي يزيد) مصحّف، ولا يتوهّم أنَّه داود بن أبي يزيد العطّار فالرجل من الخامسة، والراوي هنا إمّا أن يكون من الثالثة أو ما يحلّ محلَّها، ولا يصحّ أن يروي أبو بكر الحضرميّ الذي يقرب أنْ يكون من كبار الرابعة عمّن هو في الخامسة، ممّن نشكّ أنَّه أدرك الأجلح في أنْ يأخذ عنه، لا أن يحدّث معه ويزامله.

رجّح المحقّقون في طبعة دار الحديث - كما يظهر من هامشهم المنقول - أنَّه (أبو يزيد، داود بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي الزعافري)، الكوفيّ، الأعرج، بقرينة الرِّواية عن شهر بن حوشب، وتكنّيه بأبي يزيد، وهو ابن يزيد، إضافة إلىٰ اتّحاد الاسم (داود)، وهذا كلُّه ممّا يسهل القول بالتصحيف من (داود بن يزيد) أو (داود أبي يزيد) إلىٰ (داود بن أبي يزيد).

وهذا الرجل تُوفِّي سنة (١٥١هـ)، وأجمع العامّة علىٰ ضعفه، ولم يذكره أصحابنا في فهارسنا ومُصنِّفينا ورواتنا.

ولكنَّ المُكثر عن شهر بن حوشب ممّن اسمه داود هو (داود بن أبي هند) (٦٤هـ -١٣٩هـ) فيمكن أن يكون هو رجلنا في المقام بتصحيف (داود بن أبي هند) إلىٰ (داود بن أبي يزيد) بالنظر إلىٰ سهولة تصحيف (هند) إلىٰ (يزيد) في النُّسَخ المخطوطة القديمة، وهو رجل شهير، ثقة عندهم بلا خلاف، ويرجّح كونه هو أنَّ مضمون روايات داود بن أبي هند تدور حول تثبيت إمامة أمير المؤمنين عليه السلام ممّا يتناسب مع هذه الرِّواية.

وهذا ذكره الشَّيخ في أصحاب أبي جعفر الباقر عليه السلام، وقال: «داود بن أبي هند القشيريّ السَّرخسيّ، يُكَنّىٰ أبا بكر، واسم أبي هند دينار، من أهل سرخس وبها عقبة، مات في طريق مكة سنة تسع وثلاثين ومائة»[1].

---

(١) رجال الطوسّي، الطوسّي: ص١٣٤، ت١٣٩٦.

وذكرته كلُّ فهارس الجمهور وأثنت عليه واعتبرته من الثِّقات الذين لا مطعن فيهم.

٥ زيد اليماميّ:

وفي بعض النُّسَخ المخطوطة أنّه (زيد اليمانيّ)، وذكر المولىٰ صالح المازندرانيّ: «زيد اليماميّ بالميم، وفي بعض النُّسَخ زيد اليمانيّ بالنون لم أجدهما في كتب الرجال التي رأيناها»[(١)]، والصواب أنَّه مصحّف، وكما ذكر المحققون لنسخة دار الحديث أنَّه (زُبيد اليامي) وليس (زيد اليماميّ) وهذا يُكَنّىٰ أبا عبد الله، وقيل: أبا عبد الرَّحمن، هو زبيد بن الحارث بن عبد الكريم بن عَمرو بن كعب اليامي الكوفيّ، وهذا الرجل لم يقدح فيه أحدٌ من العامّة، بل وصفوه بالثِّقة والتثبُّت وغيرها من المدائح، وذكروا أنّه فيه تشيعًا، وأنَّه قال: إنَّه لن يخرج مع زيد؛ لأنَّه لن يخرج إلّا مع نبي، ويظهر أنَّه علىٰ الجادَّة الحقّ. اختصر الحديث فيما وصفوه به وأنقل بعض ما ذكره ابن حجر، قال: «عن يعقوب بن سفيان - أنَّ زبيد بن الحارث اليامي - ثقة ثقة، خيار، إلّا أنَّه كان يميل إلىٰ التشيّع.

وقال ابن سعد: كان ثقة، وله أحاديث، وكان في عداد الشيوخ، وليس بكثير الحديث.

وقال العجليّ: ثقة، ثبت في الحديث، وكان علويًّا، وحكىٰ ابن أبي خيثُمة عن شعبة، قال: ما رأيت بالكوفة شيخًا خيرًا من زبيد. وقال سعيد بن جبير: لو خيّرت عبدًا لقىٰ الله في مسلاخه اخترت زبيد اليامي.

وقال البخاريّ في تاريخه: قال عَمرو بن مُرّة: كان زبيد صدوقًا.

وقال ابن حبان في الثِّقات: كان من العُبّاد الخشن، مع الفقه في الدين، ولزوم الورع الشَّديد. وقال مُحمّد بن طلحة بن مصرف: ما كان بالكوفة ابن أب وأخ أشد مجانبًا من طلحة بن مصرف وزبيد اليامي، كان طلحة عثمانيًّا، وكان زبيد علويًّا»[(٢)].

---

(١) شرح أصول الكافي، المولى مُحمّد صالح المازندرانّي: ج٦، ص١٤٩.

(٢) تهذيب التهذيب، ابن حجر: ج٣، ص٢٦٨.

وأنقل - أيضًا - بعض ما ذكره الذهبيّ حول زبيد اليامي، قال: «قال أبو إسحاق الجوزجانيّ - كعوائده في فظاظة عبارته -: كان من أهل الكوفة قوم لا يحمد الناس مذاهبهم، هم رؤوس محدثيّ الكوفة، مثل أبي إسحاق، ومنصور، وزبيد اليامي، والأعمش، وغيرهم من أقرانهم، احتملهم الناس لصدق ألسنتهم في الحديث»[١].

وتُوفِّي الرَّجل علىٰ الأشهر سنة (١٢٢هـ) بعد إتمامه الحجّ سنتها ودفن بالنقرة.

وهو علىٰ ما يظهر من الطبقة الثالثة.

٥ شهر بن حوشب:

أبو سعيد، وقيل: أبو عبد الله، وقيل: أبو عبد الرَّحمن، وقيل: أبو جعد، أشعريّ، شاميّ، حمصيّ، قيل: مولىٰ أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصاريّة، والأرجح أنَّه عربيّ أشعريّ، تُوفِّي سنة (١٠٠هـ)، وهو الأرجح، وقيل: سنة (١١١هـ)، وقيل: سنة (١١٢هـ)، وروىٰ كثيرًا عن أُمّ سلمة رضي الله عنها. وهذه الرِّواية - أيضًا - عنها، وإن كان يتبادر للقارئ أنَّها عن عليّ أمير المؤمنين عليه السلام.

نلاحظ أنَّ رجال العامّة الأوائل لم يذكروا الرَّجل إلّا بخير، فقال يحيىٰ بن معين المتوفَّىٰ (٢٣٣هـ): «شهر بن حوشب، شاميّ، نزل البصرة وهو ثقة، وكان من الأشعريّين من أنفسهم»[٢]. وفي موضع آخر أنَّه «ثبت»[٣].

ونقل عن أحمد بن حنبل المتوفَّىٰ (٢٤١هـ) أنَّه قال: «ما أحسن حديثه، كان ثقة»[٤].

ولم يقدح فيه البخاريّ المتوفَّىٰ (٢٥٦هـ)، بل اقتصر علىٰ وصفه بالأشعريّ والتكنية ونحوها.

---

(١) ميزان الاعتدال، الذهبيّ: ج٢، ص٦٦.
(٢) تاريخ ابن معين، يحيى بن معين: ج٢، ص١٧٠.
(٣) تاريخ ابن معين، يحيى بن معين: ج٢، ص٣٣٥.
(٤) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازيّ: ج٤، ص٣٨٣.

وقـال العجلـيّ المتوفّىٰ (٢٦١هـ) في معرفة الثِّقات: «شـهر بن حوشـب شـاميّ، تابعيّ، ثقة»[١].

وأرىٰ أنَّ أوّل من قدح فيه هو النسائيّ المتوفّىٰ (٣٠٣هـ) فذكر أنَّه «ليس بالقوي»[٢]. ثُمَّ بعد ذلك أوغل فيه العقيليّ المتوفّىٰ (٣٢٢هـ)، وأكثر من نقل الذمّ والتوقف فيه[٣].

ولو طالعـت المتأخّرين منهم تجد أنَّهم اقتصروا علىٰ نقل التضعيفات، وتركوا ما وجد من توثيقات للرجل. وقد وجدت بعضهم يصفه بالسبئي.

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ - قُدّست نفسه -: «مجهول»[٤].

ويظهر لدينا أنَّه سند يمكن الاعتماد عليه، فإنَّ أبا بكر الحضرميّ ممّن نقبل روايته، وأنَّه يرويه عن أربعة من مشـايخه ممّن وثِّقُوا عند العامّة مع اتِّهامهم بالتشـيّع، فالتعدّد مع هذا الحال موجب للاطمئنان بصحّة نقلهم، وأمّا شـهر بن حوشـب فيظهر كذلك أنَّه ممّن يمكن الوثوق بنقله. وعليه فالرِّواية ذات سـند يمكن الاعتماد عليه، بل نجد أنَّ أبـا بكـر الحضرميّ روىٰ ذلك عن أبي عبد الله عليه السلام ممّا ينهي مشـكلة السَّند بعده. وستأتي في هذا الجزء (حديث ٧٨٧).

وعلىٰ كلٍّ تقدير، فقصّة الاستيداع عند أُمِّ سـلمة رضي الله عنها مرويّـة في روايات عديدة ذات أسناد معتبرة.

منها: في البصائر، الصفّار عن «مُحمّد بن عيسىٰ، عن صفوان، عن أبي عُثمان، عن مُعلّىٰ بن خنيس، عن أبي عبد الله عليه السلام»[٥].

---

(١) معرفة الثِّقات، العجلّي: ج١، ص٤٦١

(٢) الضعفاء والمتروكين، النسائيّ: ص١٩٤

(٣) الضعفاء، العقيلّي: ج٢، ص١٩١

(٤) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص٢٩٢.

(٥) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص١٦٧، ح٢١.

ومنهـا – أيضًا –: مـا عن الصفّار عن «مُحمّد بن الحُسـين، عن صفـوان، عن ابن مُسكان، عن حجر، عن حُمران، عن أبي جعفر عليه السلام»[١]. وهذا السَّند معتبر بلا ريب.

ومنهـا: في الـكافي عن «مُحمّد بـن يحيىٰ، عن مُحمّد بن الحُسـين، عن صفوان بن يحيىٰ، عن ابن مُسكان، عن حُجر، عن حُمران، عن أبي جعفر عليه السلام»[٢].

و– أيضًـا – عن «مُحمّد بـن يحيىٰ العطّار، عن أحمد بن مُحمّد، عن الحُسـين بن سعيد، عن فضالةَ، عن عمر بن أبان، عن أبي عبد الله عليه السلام»[٣].

(١) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص١٧٧، ح١٠.

(٢) الكافي، الكلينيّ: ج١، ص٢٣٥، ح٧.

(٣) الكافي، الكلينيّ: ج١، ص٢٣٥، ح٨.

٧٧٨/ ٤ . وفِـي نُسْـخَةِ الصَّفْوَانِيِّ: أَحْمَدُ بْنُ مُحمّـد[١]، عَنْ عَلِيِّ بْـنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَيْفٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «أَنَّ عَلِيّـًا - صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ - حِينَ سَارَ إِلَىٰ الْكُوفَةِ، اسْتَوْدَعَ أُمَّ سَلَمَةَ كُتُبَهُ والْوَصِيَّةَ، فَلَمَّا رَجَعَ الْحَسَنُ عليه السلام دَفَعَتْهَا إِلَيْهِ»[٢].

رجال السَّند:

أمّا الصفوانيّ فهو تلميذ الكُلينيّ، وأحدُ أهمِّ ناقلي نُسخ كتاب الكافي، هو أبو عبد الله مُحمّد بن أحمد بن عبد الله بن قضاعة بن صفوان بن مِهْران الجمّال، مولىٰ بني أسد، شـيخ الطَّائفة، ثقة، فقيه، فاضل، وكانت له منزلة من سلطان الموصل بسبب المباهلة مع قاضي الموصل. وله منزلة عند الأصحاب، له كتب كثيرة عدّها النجاشـيّ، وقال: أخبرني بجميع كتبه شيخي أبو العبَّاس، أحمد بن عليّ بن نوح عنه[٣].

هو أسـتاذ الشَّيخ المفيد المتوفَّىٰ (٤١٣هـ). أنكر ابن الغضائريّ فقط ما يرويه عن أبيـه عن جدّه؛ لما تحويه من مضامين، وغلب ظنّ ابن الغضائريّ أنَّ الكذب ليس من جهته، بل من جهة أبيه[٤]. بقي حيّـًا إلىٰ سـنة (٣٥٢هـ)، وروىٰ عن التاسـعة، وروت عنه الحادية عشرة، فهو من العاشرة.

وأهمُّ نسـخ الكافي نسختان؛ نُسـخة تلميذه النُّعمانيّ صاحب كتاب الغيبة، ونُسخة تلميذه الصفوانيّ. والسَّـند هنا معلّق علىٰ الرِّواية السابقة، أي: عن العدّة من أصحاب الكُلينـيّ عـن أحمد بن مُحمّـد، وأحمد بن مُحمّد هو أبو جعفـر، أحمد بن مُحمّد بن عيسـىٰ بن سـعد الأشـعريّ، عربيّ، قمّـيّ، كبير قم وابـن كبيرها، ثقة، شـيخ القمّيّين ووجههم وفقيههم غير مدافع، قال ابن حجر: شـيخ الرافضة بقم. وهو من السـابعة،

---

(١) السَّند معلّق على سابقه، ويروى عن أحمد بن محُمّد، عدّة من أصحابنا.

(٢) بصائر الدرجات: ص١٦٢، ح١، بسند آخر، مع زيادة؛ الوافي: ج٢، ص٣٣٢، ح٧٩٥.

(٣) رجال النجاشّي، النجاشّي: ص٣٩٣، ت١٠٥٠.

(٤) الرجال لابن الغضائريّ، أحمد بن الحُسين الغضائريّ: ص١٢٦، ت٢٢٥.

تُوفِّي بعد (٢٧٤هـ)(١).

وعليّ بن الحكم أبو الحسن النخعيّ، مولىٰ، ضرير، كما عن النجاشيّ، كوفيّ، ثقة جليل القدر، كما عن الشَّيخ، أنباريّ، كما عن مُحمّد بن عيسىٰ اليقطينيّ، من السادسة(٢).

وسيف بن عميرة نخعيّ، عربيّ، وقيل: مولىٰ كوفيّ، ثقة، فقيه، من الخامسة(٣).

وأبو بكر هو أبو بكر الحضرميّ، عبد الله بن مُحمّد، كوفيّ، لم يوثَّق صريحًا؛ لعدم ذكره في المصنّفين، وردت في مدحه رواية، وروىٰ عنه أجلّاء الخامسة، نقل ابن داود عن الكشيّ توثيقه، وفيه كلام تطرَّق إليه السيّد الأستاذ - دامت بركاته -، حبسه المنصور وأخبر الصادق عليه السلام ولده أنَّه كُفي هذا الأمر فخلي سبيله، وكان وقت هذه الرِّواية بعد (١٣٦هـ) شيخًا كبيراً، ذهب السيّد الأستاذ - دامت بركاته - إلىٰ عدم البعد بالوثوق به؛ لقرائن عدّة كما في القبسات، وذهب السيّد الخوئيّ - قُدّست نفسه - إلىٰ توثيقه؛ لورود اسمه في تفسير القمّيّ، وذهب السيّد المرجع الحكيم - قُدّست نفسه - إلىٰ توثيقه؛ لورود اسمه في كامل الزيارات. والرجل ممَّن يُوثَق به بحسب سيرته(٤).

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ - قُدّست نفسه -: «حسن»(٥).

وذكرنا في الرِّواية السابقة أنَّ قصّة الاستيداع عند أُمّ سلمة، مذكورة في روايات أخرىٰ، منها ما رواه الصفّار عن «مُحمّد بن عيسىٰ، عن صفوان، عن معلىٰ بن أبي

(١) يُنظر: ج١، ح١، ص٣٠.
(٢) يُنظر: ج٢، ح٥٧، ص١٩٢.
(٣) يُنظر: ج١، ح٦، ص٩٨.
(٤) يُنظر: ج٤، ح٥٥٢.
(٥) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص٢٩٢.

عُثمان، عن مُعلّىٰ بن خنيس، عن أبي عبد الله عليه السلام»[١].

ومنهـا – أيضًـا – ما عن الصفّـار عن «مُحمّد بن الحُسـين، عن صفـوان، عن ابن مُسكان، عن حجر، عن حُمران، عن أبي جعفر عليه السلام»[٢]. وهو سند معتبر. وأسناد أخرىٰ معتبرة تؤكّد حصول هذا الأمر في الكافي، مرت في شرحنا للأسناد في الجزء الخامس.

(١) بصائر الدرجات، محُمّد بن الحسن الصفّار: ص١٦٢، ح١.

(٢) بصائر الدرجات، محُمّد بن الحسن الصفّار: ص١٧٧، ح١٠.

٧٧٩/ ٥. عدّة مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحمّد، عَنِ الحُسين بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حمّاد بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شِمْرٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «أَوْصىٰ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام إِلَىٰ الْحَسَنِ عليه السلام، وأَشْهَدَ عَلىٰ وَصِيَّتِهِ الحُسين ومُحمّداً عليهما السلام، وجَمِيعَ وِلْدِهِ، ورُؤَسَاءَ شِيعَتِهِ، وأَهْلَ بَيْتِهِ، ثُمَّ دَفَعَ إِلَيْهِ الْكِتَابَ والسِّلَاحَ، ثُمَّ قَالَ لِابْنِهِ الْحَسَنِ: يَا بُنَيَّ، أَمَرَنِي رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله أَنْ أُوصِيَ إِلَيْكَ، وأَنْ أَدْفَعَ إِلَيْكَ كُتُبِي وسِلَاحِي[١]، كَمَا أَوْصىٰ إِلَيَّ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله ودَفَعَ إِلَيَّ كُتُبَهُ وسِلَاحَهُ، وأَمَرَنِي أَنْ آمُرَكَ إِذَا حَضَرَكَ الْمَوْتُ أَنْ تَدْفَعَهُ[٢] إِلىٰ أَخِيكَ الحُسين. ثُمَّ أَقْبَلَ عَلىٰ ابْنِهِ الحُسين، وقَالَ: أَمَرَكَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله أَنْ تَدْفَعَهُ إِلَىٰ ابْنِكَ[٣] هذَا، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِ ابْنِ ابْنِهِ عَلِيِّ بْنِ الحُسين، ثُمَّ قَالَ لِعَلِيِّ بْنِ الحُسين: يَا بُنَيَّ، و[٤] أَمَرَكَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله أَنْ تَدْفَعَهُ إِلَىٰ ابْنِكَ مُحمّد بْنِ عَلِيٍّ، وأَقْرِئْهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله ومِنِّي السَّلَام. ثُمَّ أَقْبَلَ عَلىٰ ابْنِهِ الْحَسَنِ، فَقَالَ: يَا بُنَيَّ، أَنْتَ وَلِيُّ الْأَمْرِ ووَلِيُّ الدَّمِ، فَإِنْ عَفَوْتَ فَلَكَ، وإِنْ قَتَلْتَ فَضَرْبَةً[٥] مَكَانَ ضَرْبَةٍ[٦]، ولَا تَأْثَمْ[٧]»[٨].

---

(١) في «ب»: «كتبه وسلاحه».

(٢) في حاشية «بح»: «تدفعها».

(٣) في «ه»: + «عليّ».

(٤) في «ج، ف، ه»: - «و».

(٥) في «ف» وحاشية «بح»: + «واحدة».

(٦) في «بس»: + «واحدة».

(٧) «لا تأثم» إمّا نفي، أو نهي، من باب المجرّد، أو من باب التفعّل.

(٨) التهذيب: ج٩، ص١٧٦، ح٧١٤، بسنده عن الحُسين بن سعيد؛ الغيبة للطوسي: ص١٩٤، ح١٥٧، بسنده عن عَمرو بن شمر. وراجع - أيضًا - المصادر التي ذكرنا ذيل الحديث الأوّل من هذا الباب؛ الوافي: ج٢، ص٣٢٩، ح٧٩١.

رجال السَّند:

العدّة من مشايخ الكلينيّ ممّن يحصل الوثوق بإخبارهم.

وأحمد بن مُحمّد هو ابن عيسىٰ، أبو جعفر الأشعريّ، عربيّ، قمّيّ، كبير قم وابن كبيرها، ثقة، شيخ القمّيّين ووجههم وفقيههم غير مدافع، قال ابن حجر: شيخ الرافضة بقم. وهو من السابعة، تُوفِّي بعد (٢٧٤هـ)(١).

والحُسين بن سعيد كوفيّ الأصل، ثُمَّ بعد ذلك أهوازيّ، وثّقه الطوسيّ، وعدّه الكشيّ في الثِّقات من أهل العلم، ممّن رووا عن مُحمّد بن سنان، روىٰ عنه أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ، روىٰ في كامل الزيارات والتفسير، قال ابن النديم فيه وفي أخيه الحسن: «أوسع أهل زمانهما علمًا بالفقه والآثار والمناقب، وغير ذلك من علوم الشيعة»، وهو من صغار السادسة، وفاته في حدود (٢٤٠هـ) بحسب المقايسة في الأسناد(٢).

وحمّاد بن عيسىٰ أبو مُحمّد، كوفيّ سكن البصرة، غريق الجُحفة، ثقة في الحديث، صدوق، معروف، من صغار الخامسة، عُمِرَّ حتّىٰ تُوفِّي مع السادسة سنة (٢٠٩هـ)(٣).

وعَمْرو بْنِ شِمْرٍ هو أبو عبد الله الجعفيّ، عربيّ، كوفيّ، ضعيف جدًّا، ينسب إليه ما زيد من أحاديث في كتب جابر الجعفيّ، والأمر ملبس كما عن النجاشيّ، وضعَّفه مرّة أخرىٰ في ترجمة جابر. وعن ابن الغضائريّ أنّه ضعيف، وكذا عن العامّة، وهو من الرابعة، تُوفِّي سنة (١٥٧هـ)(٤).

وجابر هو جابر بن يزيد الجُعفيّ، أبو عبد الله الجُعفيّ، وقيل: أبو مُحمّد الجُعفيّ، وقيل: أبو يزيد الجُعفيّ، عربيّ، كوفيّ، وصفه النجاشيّ بالتخليط، وثقة كما عن ابن الغضائريّ، وعدّه المفيد في رسالته العدديّة من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم،

---

(١) يُنظر: ج١، ح١، ص٣٠.

(٢) يُنظر: ج٢، ح١٢٥، ص٥٦٢.

(٣) يُنظر: ج٢، ح٤٩، ص ١٣٨.

(٤) يُنظر: ج٢، ح٩٥، ص٤٤٤.

دلت صحيحة زياد الحلال على صدقه، وحكى الكشيّ عن سفيان الثوري أنه قال: «إنه صدوق في الحديث، إلّا أنه كان يتشيع». وفي كتبهم أنَّه قال - أيضًا -: «ما رأيت أورع بالحديث من جابر». وتضاربت فيه آراء العامّة بين مضعف ومُوَثِّق، رجّحنا وثاقته ولد في حدود سنة (٥٥هـ)، وتُوفّي سنة (١٢٨هـ)، وهو من الثالثة[1].

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ - قُدّست نفسه -: «ضعيف»[2]. ومرَّ في الحديث الأوّل من هذا الباب أنَّ متن هذه الرِّواية جاء في كتاب سُليم بن قيس، وقد وصفه - قُدّست نفسه - بالحسن، وقد ضعّفناه هناك، فلمّا كان أبان بن أبي عيّاش مُتَّهمًا لم نستطع الاعتماد عليه في الحديث الأوّل الذي ينتهي إلى سُليم بن قيس، ونلاحظ أنَّه انفرد عَمرو بن شمر بروايتها عن جابر عن أبي جعفر الباقر عليه السلام. وكما هو معلوم فإنَّ عَمرو بن شمر مُتَّهم - أيضًا - بتلفيق الأحاديث عن جابر، فلا يبعد أنَّه أخذها من كتاب أبان بن أبي عيّاش المتَّهم في تلفيقها لسُليم، ورواها عن جابر، فلا وثُوق متحصّل بهذه الرِّواية.

---

(١) يُنظر: ج٢، ح ٧٨، ص٢٧٩.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص٢٩٢.

٧٨٠/ ٦ . الحُسين بْنُ الْحَسَنِ الْحَسَنِيُّ[١] رَفَعَهُ؛ و[٢] مُحمّد بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ الْأَحْمَرِيِّ رَفَعَهُ، قَالَ: لَمَّا ضُرِبَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، حَفَّ بِهِ[٣] الْعُوَّادُ[٤]، وقِيلَ لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَوْصِ، فَقَالَ: «اثْنُوا لِي وِسَادَةً»، ثُمَّ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلّهِ حَقَّ[٥] قَدْرِهِ مُتَّبِعِينَ أَمْرَهُ، وأَحْمَدُهُ كَمَا أَحَبَّ، ولاَ إِلٰهَ إِلاَّ اللهُ الْوَاحِدُ الْأَحَدُ الصَّمَدُ كَمَا انْتَسَبَ؛ أَيُّهَا النَّاسُ، كُلُّ امْرِئٍ لاقٍ فِي فِرَارِهِ مَا مِنْهُ يَفِرُّ[٦]، والْأَجَلُ مَسَاقُ النَّفْسِ إِلَيْهِ، والْهَرَبُ مِنْهُ مُوَافَاتُهُ، كَم أَطْرَدْتُ[٧] الْأَيَّامَ أَبْحَثُهَا[٨] عَنْ مَكْنُونِ[٩] هذَا الْأَمْرِ، فَأَبَى اللهُ - عَزَّ ذِكْرُهُ - إِلاَّ إِخْفَاءَهُ، هَيْهَاتَ[١٠] عِلْمٌ مَكْنُونٌ[١١]. أَمَّا وصِيَّتِي فَأَنْ لاتُشْرِكُوا بِاللهِ - جَلَّ ثَنَاؤُهُ - شَيْئاً، ومُحمّداً صلى الله عليه وآله فَلاَ تُضَيِّعُوا سُنَّتَهُ[١٢]،

---

(١) في «ألف، ض، ف»: «الحُسيني».

(٢) في السَّند تحويل بعطف «محمّد بن الحسن عن إبراهيم بن إسحاق الأحمريّ رفعه» على «الحُسين بن الحسن الحسني رفعه».

(٣) «حفّ به»، أي: أطاف به. راجع: المصباح المنير: ص١٤ (حفف).

(٤) «العُوّاد»: جمع العائد، من العِيادة بمعنى زيارة المريض. راجع: المصباح المنير: ص٤٣٦ (عود).

(٥) في «ألف، ب، ج، ف، بح، بر، بس، بف» وحاشية بدرالدين ومرآة العقول: -«حقّ».

(٦) إشارة إلى الآية ٨ من سورة الجمعة (٦٢): ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ﴾.

(٧) في مرآة العقول: «اطّردت». ونقل عن البعض: «أطْرَدْتُ» بمعنى جَرَتْ. و: «الاطّراد»: الإخراج. يقال: أطْرَدُه السلطان وطرّده، إذا أخرجه عن بلده، وحقيقته أنّه صيّره طَريداً.

(٨) «أبحثها»، أي: افتّشها. راجع: الصحاح: ج١، ص٢٧٣ (بحث).

(٩) في حاشية «ج»: «مخزون».

(١٠) في حاشية «ج، بح، بر»: + «هيهات». وقال ابن الأثير: «هَيْهاتَ، هي كلمة تبعيد مبنيّة على الفتح، وناسٌ يكسرونها. وقد تبدل الهاءُ همزةً فيقال: أيْهاتَ. ومن فتح وقف بالتاء، ومن كسر وقف بالهاء». النهاية: ج٥، ص٢٩٠ (هيه).

(١١) في «ب» وحاشية «بح» والوافي: + «مخزون». وفي حاشية «ج، بر» ونهج البلاغة: ص٢٧٠: «مخزون».

(١٢) في الوافي: ج١، ص٣٠٢: «السنّة في الأصل الطريقة، ثُمَّ خصّت بطريقة الحقّ التي وضعها الله

أَقِيمُوا هذَيْنِ الْعَمُودَيْنِ، وأَوْقِدُوا[١] هذَيْنِ الْمِصْبَاحَيْنِ، وخَلَاكُمْ[٢] ذَمٌّ مَا لَمْ تَشْرُدُوا[٣]، حُمِّلَ[٤] كُلُّ امْرِئٍ[٥] مَجْهُودَهُ، وخُفِّفَ عَنِ الْجَهَلَةِ، رَبٌّ رَحِيمٌ، وإِمَامٌ عَلِيمٌ، وَدِينٌ قَوِيمٌ. أَنَا[٦] بِالْأَمْسِ صَاحِبُكُمْ، والْيَوْمَ[٧] عِبْرَةٌ لَكُمْ، وغَداً مُفَارِقُكُمْ[٨]، إِنْ تَثْبُتِ[٩] الْوَطْأَةُ[١٠]

للناس وجاء بها الرسول ﷺ؛ ليتقرّبوا بها إلى الله عزّ وجلّ ويدخل فيها كلّ عمل شرعيّ واعتقاد حقّ، وتقابلها البدعة». وراجع: النهاية: ج٢، ص٤٠٩ (سنن).

(١) في الوافي: «وفي بعض النُّسَخ: وارفدوا هذين المصباحين بالراء والفاء، أي: انصروهما».

(٢) في «بح»: + فيه. وقال الجوهريّ: «وقولهم: افعل كذا وخَلاك ذمٌّ، أي: اعْذِرْتَ وسقط عنك الذمّ. واستصوبه الفيض إذا فتحت الذال. وأمّا إذا كسرت الذال فالمعنى عنده: مضى لكم ذمّة وأمان. واستبعده المجلسيّ. راجع: الصحاح: ج٦، ص٢٣٣١ (خلا).

(٣) في «ب، ض، ف»: «لم تشرّدوا». وفي حاشية «بح»: «لم تنفروا». وقوله: «ما لم تَشْرُدُوا»، أي: تنفروا. يقال: شَرَدَ البعيرُ يَشْرُدُ شُرُوداً وشِراداً، إذا نفر وذهب في الأرض. راجع: النهاية: ج٢، ص٤٥٧ (شرد).

(٤) في «بف»: «وحمل». اعلم أنّ في قوله: «حمّل» و«خفّف» احتمالات ثلاثة: الأوّل: أن يكونا مجهولين من باب التفعيل - كما في المتن - وحينئذٍ قوله: «ربّ رحيم» إمّا خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ محذوف الخبر، أو فاعل فعل محذوف يفسّره قوله: «حمّل»، أي: حمّلهم ربّ رحيم. الثاني: أن يكونا معلومين منه، وقوله: «ربّ رحيم» وما عطف عليه فاعلهما على سبيل التنازع، أو الفاعل هو الضمير. الثالث: أن يكون «حمل» كضرب على المعلوم، و «كلّ» فاعله، و«خفّف» إمّا معلوم أو مجهول من التفعيل. راجع: شرح المازندرانيّ: ج٦، ص١٣٩؛ الوافي، ج ٢، ص ٣٣٤؛ مرآة العقول: ج٣، ص٢٩٧.

(٥) في «ب، ض، بر، بس» والوافي ومرآة العقول والبحار ونهج البلاغة: ص٢٠٧: + «منكم».

(٦) في «ه»: «وأنا».

(٧) هكذا في النُّسَخ التي قوبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: «و[أنا] اليوم».

(٨) في حاشية «ف»: «افارقكم».

(٩) في «ه»: «أتيت». وفي حاشية «ج، بر»: «ثبتت».

(١٠) «الوَطْأَةُ»: موضع القدم، من الوَطْء وهو في الأصل الدَّوْسُ بالقدم؛ يعني إن برئت وسلمت من الموت. راجع: لسان العرب: ج١، ص١٩٧ (وطأ).

فِـي هـذِهِ الْمَزَلَّـةِ، فَـذَاكَ[١] الْمُـرَادُ، وإِنْ تَدْحَـضِ[٢] الْقَـدَمُ، فَإِنَّـا كُنَّا فِـي أَفْيَاءِ[٣] أَغْصَـانٍ، وذَرىً[٤] رِيَـاحٍ، وتَحْـتَ ظِـلِّ غَمَامَـةٍ اضْمَحَـلَّ فِـي الْجَـوِّ مُتَلَفَّقُهَـا[٥]، وعَفَا فِي الْأَرْضِ مَخَطُّهَا[٦]، وَإِنَّمَا كُنْتُ[٧] جَاراً جَاوَرَكُمْ بَدَنِي أَيَّاماً، وسَتُعْقَبُونَ مِنِّي جُثَّةً[٨] خَلَاءً، سَاكِنَةً بَعْدَ حَرَكَةٍ، وكَاظِمَةً بَعْدَ نُطْقٍ؛ لِيَعِظَكُمْ[٩] هُدُوِّي[١٠]، وخُفُوتُ[١١]

---

(١) في حاشية «ب، ج»: «فذلك».

(٢) «تَدْحَضُ»، أي: تَزْلَقُ وتزلّ ولم تثبت. راجع: الصحاح: ج٣، ص١٠٧٥ (دحض).

(٣) «الأفياء»: جمع الفيء، وأصله: الرجوع، ومنه قيل للظلّ الذي يكون بعد الزوال فيءٌ؛ لأنّه يرجع من جانب الغرب إلى جانب الشرق. راجع: النهاية: ج٣، ص٤٨٢ (فيأ).

(٤) في شرح المازندراني: «وذَرَى الرياح - بالفتح -: كَنَفُها ومَهَبُّها. يقال: أنا في ذَرى فلان، أي: في كنفه. وذُرَى الرياح - بالضمّ -: اسم لما ذَرَتْهُ الريح وأطارته، ولا يمكن إرادته هنا إلّا بتكلّف». وراجع: الصحاح: ج٦، ص٢٤٥ (ذرا).

(٥) «مُتلفّقها»، إمّا بكسر الفاء بمعنى ما انضمّ واجتمع. يقال: لَفَقَ الثوب يَلْفِقُهُ لَفْقاً، أي: ضمّ شقّة إلى أخرى فخاطهما، فتلفّق، أي: انضمّ. أو بفتح الفاء مصدر ميمي بمعنى الانضمام والاجتماع. راجع: شرح المازندراني: ج٦، ص١٤٠؛ مرآة العقول: ج٣، ص٢٩٩؛ لسان العرب: ج١٠، ص٣٣٠ (لفق).

(٦) هكذا في «ألف، ب، ج، ض، هـ، و، بح، بر، بس، بف» ومرآة العقول والبحار ونهج البلاغة: ص٢٠٧، و«المخطّ»: ما يحدث في الأرض من الخطّ الفاصل بين الظلّ والنور كما في المرآة. وفي المطبوع والوافي: «محطّها».

(٧) في «هـ»: + «في الأرض».

(٨) في «هـ»: + «في الأرض».

(٩) في مرآة العقول: «ليعظكم، بكسر اللام والنصب، كما ضبط في أكثر نسخ النهج، ويحتمل الجزم؛ لكونه أمراً، وفتح اللام والرفع - أيضًا -».

(١٠) «هُدُوِّي»، أي: سُكُوني. يقال: هَدَأَ هَدْءاً، وهُدُوءاً، أي: سكن. راجع: الصحاح: ج١، ص٨٢ (هدأ).

(١١) «الخُفُوت»: السكون. قال الجوهريّ: «خَفَتَ الصوتُ خُفُوتاً: سكن، ولهذا قيل للميّت:

إِطْرَاقِي[١]، وسُكُونُ أَطْرَافِي[٢]؛ فَإِنَّـهُ أَوْعَظُ لَكُمْ مِنَ النَّاطِقِ الْبَلِيـغِ. وَدَّعْتُكُمْ ودَاعَ مُرْصِـدٍ[٣] لِلتَّلَاقِـي، غَـداً تَرَوْنَ أَيَّامِـي، ويَكْشِـفُ اللهُ - عَزَّ وجَلَّ - عَنْ سَـرَائِرِي، وتَعْرِفُونِي[٤] بَعْدَ خُلُوِّ مَكَانِي، وقِيَامِ غَيْرِي مَقَامِي[٥]. إِنْ[٦] أَبْقَ فَأَنَا ولِيُّ دَمِي؛ وإِنْ أَفْنَ فَالْفَنَاءُ مِيعَادِي؛ و[٧] إِنْ أَعْفُ فَالْعَفْوُ[٨] لِي قُرْبَةٌ ولَكُمْ حَسَـنَةٌ، فَاعْفُوا واصْفَحُوا[٩]،

خَفَتَ، إذا انقطع كلامه وسكت فهو خافِتٌ». راجع: الصحاح: ج١ ص٢٤٨ (خفت).

(١) «إِطْرَاقِي»، إمّا بكسر الهمزة، بمعنى إرخاء العينين، من أطْرَقَ، أي: أرخى عينيه يُنظر إلى الأرض وسكت، كناية عن عدم تحريك الأجفان. أو بفتحها جمع طِرْقٍ بمعنى القوّة، أو جمع طَرْقٍ بمعنى الـضرب بالمطرقة، أو جمع طَرْقَـة بالفتح بمعنى صنائع الكلام، يقال: هـذه طَرْقَتُهُ، أي: صنعته. والأوّل أظهـر وأضبـط. راجع: شرح المازندراني: ج٦، ص١٤١؛ الـوافي: ج٢، ص٣٣٥؛ مرآة العقول: ج٣، ص٣٠٠؛ القاموس المحيط: ج٢، ص١١٩٨ (طرق).

(٢) «أطْـرافي»، جمـع طَرَف. والمراد بهـا الأعضاء والجـوارح. أو جمع الطَرْف بمعنـى تحريك العين والجفـن على رأي القتيبي؛ فإنّ الطَرْف مصدر لا يثنّى ولا يجمع. راجع: النهاية: ج٣، ص١٢٠؛ لسان العرب: ج٩، ص٢١٣ (طرف).

(٣) «مُرْصِـد»، أي: مترقّـب، منتظـر، معدّ، مهيّئ. ونقـل المجلسّي عن بعض نسـخ النهج: مُرْصَد عـلى صيغـة المفعول. وقال المازنـدراني: «ويجوز أن يكون اسـم مكان من الرصـد - بالتحريك والتسكين - بمعنى المراقبة والانتظار». راجع: النهاية: ج٢، ص٢٢٦ (رصد)؛ شرح المازندراني: ج٦، ص١٤١؛ مرآة العقول: ج٣، ص٣٠١.

(٤) في «ف» ونهج البلاغة: ص٢٠٧: «تعرفونني». قال في النحو الوافي: ج١، ص١٦٣: «وهناك لغة تحذف نون الرفع، أي: نون الأفعال الخمسة في غير ما سبق».

(٥) في «ب، ج، ض، بـر»: «وقيامـي غـير مقامي». وفي شرح المازنـدرانّي: «وقيام غير مقامي». وفي الوافي: «وقيامي غير مقامي».

(٦) في «ف»: «وإن».

(٧) في «ج»: -«و».

(٨) في «ب، ف، هـ، بح، بر، بس» والوافي: «العفو» مكان «وإن أعف فالعفو».

(٩) «الصَفْـحُ»: العفـو والتجاوز عن الذنـب. وأصله من الإعراض بصفحة الوجـه، كأنّه أعرض

أَلا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَكُمْ[١]؟ فَيَا لَهَا حَسْرَةً عَلىٰ كُلِّ ذِي غَفْلَةٍ أَنْ يَكُونَ عُمُرُهُ عَلَيْهِ حُجَّةً، أَوْ تُؤَدِّيَهُ أَيَّامُهُ إِلىٰ شِقْوَةٍ؛ جَعَلَنَا اللهُ وَإِيَّاكُمْ مِمَّنْ لا يَقْصُرُ[٢] بِهِ عَنْ طَاعَةِ اللهِ رَغْبَةٌ[٣]، أَوْ تَحُلُّ[٤] بِهِ بَعْدَ الْمَوْتِ نَقِمَةٌ[٥]، فَإِنَّمَا نَحْنُ لَهُ وبِهِ». ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَىٰ الْحَسَنِ عليه السلام، فَقَالَ: «يَا بُنَيَّ، ضَرْبَةٌ مَكَانَ ضَرْبَةٍ، ولا تَأْثم»[٦].

رجال السَّند:

الحُسين بن الحسن هو شيخ الكلينيّ الحسنيّ الأسود الفاضل، ويوثَّق بقرائن بعضها مؤيّد، ككونه من مشايخ الكلينيّ، وهم علىٰ الأغلب من الثِّقات. الثانية:

بوجهه عن ذنبه. ظاهر الأمر بالعفو والصفح يناقض قوله عليه السلام: «ضربة مكان ضربة» فالمراد العفو عمّن حمل قاتله على القتل، أو عمّن يجني عليهم بمثل ما جني عليه، أو يكون المعنى: ضربة إن لم تعفوا مكان ضربة. راجع: النهاية: ج٣، ص٣٤ (صفح)؛ الوافي: ج٢، ص٣٣٥؛ مرآة العقول: ج٣، ص٣٠٣.

(١) إشارة إلى الآية ٢٢ من سورة النور (٢٤): ﴿وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَكُمْ﴾.

(٢) في «ب»: «لا تقصر». و «لا يَقْصُرُ» أي: لا يعجز. راجع: الصحاح: ج ٢، ص٧٩٤ (قصر).

(٣) «رَغْبَةٌ»، فاعل «يقصر»، وعليه لزم خلاف المعنى المقصود عند المازندرانيّ، فلذا نصبه تمييزاً عن النسبة في الفعل، واستبعده المجلسيّ. راجع: شرح المازندرانيّ: ج٦، ص١٤٢؛ مرآة العقول: ج٣، ص٣٠٣.

(٤) في «ب، هـ، بح، بس، بف»: «يحلّ».

(٥) في «ف»: «نعمة». وفي «هـ»: + «منكم». و «النَّقَمَةُ» و«النِقَمَة»: العذاب والعقوبة، والمكافأة بها. راجع: لسان العرب: ج١٢، ص٥٩٠ (نقم).

(٦) نهج البلاغة: ص٢٠٧، الخطبة١٤٩، من قوله: «أيها الناس كلّ امرئ لاق» إلى قوله: «وقيام غيري مقامي». وراجع: الإرشاد: ج١، ص٢٣٤؛ وتفسير القمّيّ: ج٢، ص٣٦٦؛ ونهج البلاغة: ص٣٧٨، الكتاب٢٣؛ وخصائص الأئمة: ص١٠٨؛ الوافي: ج٢، ص٣٣٢، ح٧٩٦؛ البحار: ج٤٢، ص٢٠٦، ح١١.

ترحم الكلينيّ عليه، وليس من عادة الكلينيّ ذكر ذلك[١]. الثالثة: حسن سيرة أحاديثه وعدم وجود أية قرينة سيّئة في حقه. الرابعة: وهي قرينة تامّة كافية لوحدها، وهي وصف الشَّيخ إياه بالفاضل، حيث قال: «الحسنيُّ الأسود، فاضل، يُكَنّىٰ أبا عبد الله، رازيّ»[٢]. وقد مرَّ البحث في كلمة فاضل في الجزء الأوّل في كتاب العقل، وبيّنا إفادتها جلالة القدر[٣].

ومُحمّد بن الحسن هو الصفّار، صاحب كتاب البصائر، أبو جعفر الأعرج، مولىٰ الأشعريّ، قمّيّ، يُلقّب ممولة، كان وجهًا في أصحابنا القمّيّين، ثقة، عظيم القدر، راجحًا، قليل السقط في الرِّواية، من الثامنة، تُوفِّي سنة (٢٩٠هـ)[٤].

وإبراهيم بن إسحاق، هو الأحمريّ النهاوندي، ضعيف، مُتَّهم في دينه، مُرتفع القول، بقي حيًّا بعد سنة (٢٦٩هـ)، وهو من السابعة[٥].

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ – قُدّست نفسه –: «الحديث السادس مرسل، وروىٰ الرضيّ رضي الله عنه في نهج البلاغة بعضه»[٦]. والرِّواية وإن كان سندها يعاني القطع والإرسال إلّا أنَّ ألفاظها تجعل من الممكن الوثوق بصدورها.

---

(١) الكافي، الكلينيّ، باب مولد الإمام علي بن الحُسين عليه السلام: ج١، ص٤٦٦.
(٢) رجال الشَّيخ، الشَّيخ الطوسّي: ت٦٠٧٠.
(٣) يُنظر: ج١، ح٧، ص١٥٠.
(٤) يُنظر: ج١، ح٢٦، ص٢٣٠.
(٥) يُنظر: ج١، ح ٨، ص١٦٠
(٦) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص٢٩٢.

٧٨١/ ٧. مُحمّد بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْعَقِيلِيِّ يَرْفَعُهُ[١]، قَالَ[٢]: قَالَ: لَمَّا ضَرَبَ ابْنُ مُلْجَم أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، قَالَ لِلْحَسَنِ: «يَا بُنَيَّ، إِذَا أَنَا مِتُّ فَاقْتُلِ ابْنَ مُلْجَمٍ، واحْفِرْ[٣] لَهُ فِي الْكُنَاسَةِ[٤] - ووصَفَ[٥] الْعَقِيلِيُّ الْمَوْضِعَ: عَلىٰ بَابِ طَاقِ الْمَحَامِلِ، مَوْضِعُ[٦] الشَّوَّاءِ وَالرُّؤَّاسِ[٧] - ثُمَّ ارْمِ بِهِ فِيهِ؛ فَإِنَّهُ وادٍ مِنْ أَوْدِيَةِ جَهَنَّمَ»[٨].

رجال السَّند:

مُحمّد بن يحيىٰ هو أبو جعفر العطّار الأشعريّ، ثقة، عين، كثير الرِّواية والحديث، شيخ أصحابنا في زمانه، عربيّ، قمّيّ، من الثامنة، تُوفِّي قرابة سنة (٣٠٠هـ)[٩].

وعليّ بن الحسن هو عليّ بن الحسن بن عليّ بن فضّال، أبو الحسن التَّيميّ، مولىٰ عكرمة بن ربعي، كوفيّ، «فقيه أصحابنا في الكوفة، ووجههم، وثقتهم، وعارفهم

---

(١) في «ج» والوافي: «رفعه».

(٢) في «ج، ف، هـ، بف» والوافي:- «قال».

(٣) في «ف»: «فاحفر».

(٤) في «بح»: «بالكناسة».

(٥) في مرآة العقول: «ووصف، كلام علّي بن الحُسين».

(٦) يجوز فيه الرفع خبراً لمبتدأ محذوف، والجرّ بدلًا عن «طاق المحامل».

(٧) قرأ المازندرانّي: الرَءّاس، وهو بائع الرُؤوس. وقرأ المجلسّي: الرُؤّاس جمع الرَءّاس. وأمّا القراءة بالواو فردّه الجوهريّ؛ حيث قال: «يقال لبائع الرؤوس: رَءّاس، والعامّة تقول: رَوّاس». راجع: الصحاح: ج٣، ص٩٣٢ (رأس).

(٨) التهذيب: ج ٦، ص٣٣، ح٦٦، بسند آخر عن أبي مَطَر، مع اختلاف يسير؛ الوافي، ج٢، ص٣٣٥، ح٧٩٧.

(٩) يُنظر: ج١، ح١، ص٢٩.

بالحديث، والمسموع قوله فيهم، سمع منه شيئًا كثيرًا، ولم يعثر علىٰ زلة فيه، ولا ما يشينه، وقلَّ ما روىٰ عن ضعيف، وكان فطحيًّا»، كما عن النجاشيّ. «فطحيّ المذهب، ثقة، كوفيّ، كثير العلم، واسع الرِّواية والأخبار، جيد التَّصانيف، غير معاند، وكان قريب الأمر إلىٰ أصحابنا الإماميّة القائلين بالاثني عشر، وكتبه في الفقه مستوفاة في الأخبار، حسنة»، كما عن الشَّيخ. وعن ابن مسعود: «ما رأيت فيمّن لقيت بالعراق وناحية خراسان أفقه ولا أفضل من عليّ بن الحسن بالكوفة.. وكان أحفظ الناس غير أنَّه كان فطحيًّا يقول بعبد الله بن جعفر، ثُمَّ بأبي الحسن موسىٰ عليه السلام، وكان من الثِّقات». وقال الكشيّ: «إنَّه من أجلّة الفقهاء العُلماء والثِّقات». تقدّر ولادته في حدود (٢٠٦هـ)، ووفاته في حدود (٢٨٠هـ)، وهو من صغار السابعة[١].

وهو يروي هنا عن عنوان لم اهتدِ إليه مع بذلي ما استطيع، فليس في الرِّجال عليّ بن إبراهيم العقيليّ، ومع أنَّ هـذه - أيضًا - من أهمِّ عوامل التصحيف أنَّه لا يظهر ما يبرره حتىٰ يثبت التصحيف، فهو قفلٌ ضاع مفتاحه عليَّ.

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ - قُدّست نفسه -: إنه «مرفوع»[٢]. وهو كما ذكر مرفوع من عنوان مُهمَل مجهُول لنا، لا نعلم عنه شيئًا، ولم تكن هناك أيّةُ قرينة أخرىٰ تساعد في إثبات الصدور، وعليه فلا وثُوق بصدور هذه الرِّواية.

---

(١) يُنظر: ج١، ح٣٢، ص٢٥٤.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص٣٠٤.

٦٧ - بَابُ الْإِشَارَةِ والنَّصِّ[1] عَلَىٰ[2] الحُسين بْنِ عَلِيٍّ عليهما السلام

٧٨٢/ ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ؛ قَالَ الكُلينيّ[3]: و[4] عدّة مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنِ ابْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحمّد بْنِ سُلَيْمَانَ الدَّيْلَمِيِّ، عَنْ هَارُونَ بْنِ الْجَهْمِ، عَنْ مُحمّد بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «لَمَّا حَضَرَ[5] الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ عليهما السلام الْوَفَاةُ[6]، قَالَ لِلْحُسَيْنِ عليه السلام: يَا أَخِي، إِنِّي أُوصِيكَ بِوَصِيَّةٍ فَاحْفَظْهَا: إِذَا[7] أَنَا مِتُّ فَهَيِّئْنِي، ثُمَّ[8] وجِّهْنِي إِلىٰ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله لِأُحْدِثَ[9] بِهِ عَهْداً، ثُمَّ اصْرِفْنِي إِلىٰ أُمِّي[10] عليها السَّلام، ثُمَّ رُدَّنِي فَادْفِنِّي بِالْبَقِيعِ، واعْلَمْ أَنَّهُ سَيُصِيبُنِي مِنْ عَائِشَةَ[11] مَا يَعْلَمُ اللهُ[12] والنَّاسُ صَنِيعَهَا[13] وعَدَاوَتَهَا للهِ ولِرَسُولِهِ وعَدَاوَتَهَا لَنَا أَهْلَ

---

(١) في «ض، ف، ه، بح، بر»:- «والنصّ».

(٢) في «ج، ض، ف، ه، بر»: «إلى».

(٣) في مرآة العقول: «و«قال الكُلينيّ»، كلام تلامذته، وهو في هذا الموضع غريب».

(٤) في السَّند تحويل كما لا يخفى. ويروي عن محُمّد بن سُليمان الديلميّ بكر بن صالح وابن زياد، والمراد به سهل بن زياد. هذا، وقد روى بكر بن صالح عن محُمّد بن سُليمان في الكافي: ح ٧٤٠.

(٥) في «ف» والوسائل: ح١٥٣٦٢: «حضرت». وفي الوسائل: ح٣٢٩٨ «احتُضر».

(٦) في الوسائل: ح ٣٢٩٨: -«الوفاة».

(٧) في الوسائل: ح ٣٢٩٨: «فإذا».

(٨) في البحار: «و».

(٩) في «بس، بف»: «لُأحدّث».

(١٠) في الوسائل: ح ٣٢٩٨: + «فاطمة».

(١١) في الوسائل: ح ٣٢٩٨: «من الحميراء».

(١٢) في الوسائل: ح ٣٢٩٨: -«الله و».

(١٣) في «ج، ف، بر، بس» وحاشية «بح»: «بغضها». وفي «ض»: + «بغضها». وفي الوسائل: ح ٣٢٩٨:

الْبَيْتِ. فَلَمَّا قُبِضَ الْحَسَنُ عليه السلام ووضِعَ عَلَى السَّرِيرِ، ثُمَّ[١] انْطَلَقُوا بِهِ[٢] إِلىٰ مُصَلّىٰ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله - الَّذِي كَانَ يُصَلِّي فِيهِ عَلَى الْجَنَائِزِ - فَصَلّىٰ عَلَيْهِ الحُسين عليه السلام، وحُمِلَ وأُدْخِلَ إِلَىٰ[٣] الْمَسْجِدِ، فَلَمَّا أُوقِفَ[٤] عَلىٰ قَبْرِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله، ذَهَبَ ذُو الْعَيْنَيْنِ[٥] إِلىٰ عَائِشَةَ، فَقَالَ لَهَا: إِنَّهُمْ قَدْ أَقْبَلُوا[٦] بِالْحَسَنِ لِيَدْفِنُوهُ[٧] مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله، فَخَرَجَتْ[٨] - مُبَادِرَةً[٩] -

---

«من صنيعها». ويجوز فيه وما عُطف عليه الرفع خبراً لمبتدأ محذوف، أو بدلاً أو بياناً عن الموصول، والنصب مفعولاً ليعلم، أو بدلاً أو بياناً عن العائد إلى الموصول. ويؤيّد البدليّة أو البيانيّة ما يأتي في الحديث الثالث من قوله: «ما يعلم الناس من صنيعها». و «الصنيع»: الفعل القبيح.

(١) في مرآة العقول: ج٣، ص٣٠٥: «قرأ بعض الأفاضل: ثَمَّ، إشارة للمكان، أي: في بيته. فقوله: انطلقوا، جواب «لمّا». ويحتمل أن يكون بالضمّ، ويكون قوله: فصلّى، جواب «لمّا» أدخل الفاء عليه للفاصلة».

(٢) «انطلقوا به»، أي: ذهبوا به. يقال: أطلقتُ الأسير، إذا حللتَ إساره وخلّيت عنه فانطلق، أي: ذهب في سبيله. راجع: المصباح المنير: ص٣٧٦ (طلق).

(٣) في «هـ، بف» والوافي: - «إلى».

(٤) في «ف»: «وقف».

(٥) هكذا في «ألف، ض». وفي «ج، و، بح، بر، بس، بف» والمطبوع: «ذو العوينين». وفي حاشية «ج»: «ذو العوينتين». والصحيح في الكلمة ثلاث لغات: ذو العينين، ذُو العوينتين، ذُو العُيَيْنَتَيْن فما في المطبوع خارج عن اللغات. ونقل في اللسان عن ابن السكّيت أنّه قال: «لا تقل: ذو العوينتين». و«العين»: الذي تبعثه لتجسّس الخبر. وتصغيرها: «عُيَيْنَة». وفي حاشية بدرالدين: «ذو الغويّين، وهو مروان عليه اللعنة. وهذا تثنية الغويّ، وهو كثير الغواية».

(٦) في «ض»: «ذهب ذو العينين، فقال: قد أقبلوا».

(٧) هكذا في النُّسَخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «ليدفنوا».

(٨) في الوسائل: ج١١: + «عائشة».

(٩) «مبادِرَةً»، أي: مسرعة. يقال: بدر إلى الشيء بُدُوراً، وبادر إليه مبادرةً وبداراً، من باب قَعَد وقاتل، أي: أسرع. راجع: المصباح المنير: ص٣٨ (بدر).

عَلىٰ بَغْلٍ بِسَـرْجٍ[١]، فَكَانَتْ أَوَّلَ امْرَأَةٍ رَكِبَتْ فِي الإِسْـلَامِ سَرْجـاً، فَقَالَتْ: نَحُّوا[٢] ابْنَكُـمْ عَـنْ بَيْتِي؛ فَإِنَّهُ لا يُدْفَنُ فِـي بَيْتِي، وَيُهْتَكُ عَلىٰ رَسُـولِ اللهِ ﷺ حِجَابُهُ. فَقَالَ لَهَا الحُسَين عليه السلام: قَدِيماً هَتَكْتِ أَنْتِ وأَبُوكِ حِجَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وأَدْخَلْتِ عَلَيْهِ بَيْتَهُ[٣] مَنْ لا يُحِبُّ قُرْبَهُ، وإِنَّ اللهَ تَعَالىٰ سَائِلُكِ[٤] عَنْ ذٰلِكِ يَا عَائِشَةُ»[٥].

رجال السَّند:

السَّـند الأوّل: علـيّ بـن إبراهيـم هو أبو الحسـن، ثقـة في الحديث، ثبـت معتمد، صحيـح المذهب، أضرَّ في آخر عُمُره، صاحب التفسـير، قمّي، قـال ابن النديم: «من العلمـاء الفقهـاء». بقي حيّاً إلىٰ بعد (٣٠٧هـ)، كما يظهر من بعض أسـناد الصدوق، وهو من الثامنة[٦].

وأبوه هو إبراهيم بن هاشـم، أبو إسـحاق القمّيّ، كوفيّ الأصل، يوثق به مع أنّه لم يوثَّق صريحًا لقرائن، ترَّحم عليه ابنه في مقدّمة التفسير، وأكثر عنه في التفسير، ذكر ابن طاووس الاتِّفاق علىٰ وثّاقته، وهو من السابعة[٧].

---

(١) في «ف»: «يسرج». وفي الوسائل: ج١١: «مسرج».

(٢) «نَحُّـوا»، أي: رُدّوا. من نحّ ينحّ نَحياً ونَحْنَح، إذا ردّ السـائل ردّاً قبيحاً. راجع: لسـان العرب: ج٢، ص٦١٢ (نحح).

(٣) في «ف، بح، بف» وحاشية «ب، ج، ض، بر» والوافي: «على بيته». وفي «هـ، و»: «أدخلت بيته».

(٤) في حاشية «بر»: «يسألك».

(٥) الإرشـاد: ج٢، ص١٧؛ الـوافي: ج٢، ص٣٣٩، ح٧٩٩؛ الوسـائل: ج٣، ص١٦٣ - ١٦٤، ح٣٢٩٦ و٣٢٩٨، إلى قوله: «ما يعلم الله والناس صنيعها»؛ وج١١، ص٤٩٧، ح١٥٣٦٢، إلى قوله: «في الإسلام سرجاً»؛ البحار: ج١٠٢، ص٢٦٤، ح١، إلى قوله: «ثُمَّ ردّني فادفنّي بالبقيع».

(٦) يُنظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

(٧) يُنظر: ج١، ح٩، ص١٦٣-١٦٦.

وبكر بن صالح، مولىٰ بني ضبَّة، رازيّ، ضعَّفه النجاشـيّ، وعن ابن الغضائريّ أنَّه ضعيف جدّاً، مُتفرّد بالغرائب، وهو من السادسة علىٰ الصحيح[١].

السَّند الثاني: العدّة من مشايخ الكلينيّ ممّن يحصل الوثوق بإخبارهم.

وابن زياد؛ وهو أبو سـعيد، سـهل بن زياد الآدميّ، الرازيّ، شـهد أحمد الأشعريّ عليه بالكذب والغلو، وطرده من قم، وصفه الفضل بأنَّه أحمق، واسـتثناه ابن الوليد، ضعيف جدّاً، فاسـد الرِّواية والمذهـب، كما عن ابن الغضائريّ، وضعَّفه النجاشـيّ، وضعَّفه الشَّيخ في الفهرست، وفي الاستبصار أنَّه ضعيف جدّاً عند نقّاد الأخبار، مع أنَّه وثَّقه في الرِّجال، وخلصنا إلىٰ ضعفه، من السابعة[٢].

ويتّحـد السَّـند الأوّل والثاني في الرِّواية عـن مُحمّد بْنِ سُـلَيْمَانَ، وهو أبو عبد الله، مُحمّد بن سُـليمان الدَّيلميّ، البجليّ، بصريّ، واكتسـب لقـب الدَّيلميّ من أبيه؛ لأنه كان يتجر كثيرًا بسـبي الدَّيلم، ضعيف جدّاً لا يعوّل عليه في شـيء، كما عن النجاشيّ، وضعَّفه الشَّـيخ مرّتين، وعن ابن الغضائريّ ضعفـه في حديثه، وارتفاع مذهبه (غال)، وهو من السادسة[٣].

وهارون بن الجهم، أبو الجهم القرشيّ، مولىٰ، ثقة، كوفيّ، من الخامسة[٤].

ومُحمّد بن مسـلم الراوي المعروف، هو أبو جعفر الثَّقفيّ، مولىٰ الأوقص، كوفيّ، طائفـيّ، أعور، طحّان. «وجه أصحابنا بالكوفة، فقيه، ورع، صحب أبا جعفر وأبا عبد الله عليهما السلام، وكان مـن أوثَق الناس»، كما عن النجاشـيّ. وعدّه المفيد في رسـالته العدديّة مـن الفقهـاء الأعلام الذين لا مطعـن عليهم، وذكره الكشـيّ في أهـل الإجماع، وفيه روايات صحاح تجعله في المقام الأعلىٰ، تُوفّي عن سـبعين عامًا سنة (١٥٠هـ)، وهو

(١) يُنظر: ج٣، ح٢٢٠، ص٤٠.
(٢) يُنظر: ج١، ح٢، ص٥٩.
(٣) يُنظر: ج١، ح٨، ص١٦١.
(٤) يُنظر: ج٣، ح٢٧٢، ص١٦٠.

من الطبقة الرابعة[١].

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ – قُدّست نفسه –: «ضعيف»[٢]. يلاحظ أنَّ هذا السَّند يحتوي علىٰ مجموعة من المطعونين والضعفاء، فمن جهة بكر بن صالح، ومن أخرىٰ سهل بن زياد، وهما يرويان معًا عن مُحمّد بن سُليمان الدَّيلميّ الضعيف، ولا يبعد أنْ يكون أمثال هؤلاء الضعفاء قد أخذوها من كتب الأصحاب.

وعلىٰ كلِّ تقدير، فقد روىٰ الصدوق عن شيخه «مُحَمَّد بْن الْحَسَنِ [بن الوليد] –رضي الله عنه–، قال: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ أَبَانٍ [وهو شيخ إجازة يُكثر من رواية كتاب الحُسين بن سعيد]، عن الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ هِشَام بْنِ سَالِمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ، عن أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: إِنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ عليهما السلام أَرَادَ أَنْ يَدْفِنَ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ عليه السلام مَعَ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله وَجَمَعَ جَمْعاً فَقَالَ رَجُلٌ سَمِعَ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ عليه السلام يَقُولُ: قُولُوا لِلْحُسَيْنِ أَلَّا يُهْرِقَ فِيَّ دَماً لَوْلَا ذَلِكَ مَا انْتَهَىٰ الْحُسَيْنُ عليه السلام حَتَّىٰ يَدْفِنَهُ مَعَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله»[٣].

والسَّند يوثق بصدوره والرِّواية مأخوذة، كما يظهر من كتاب الحُسين بن سعيد، وهو من الكتب المشهورة جدّاً أيّام مُحمّد بن الحسن بن الوليد، والسَّند معتبر من ابن سعيد للإمام الصادق عليه السلام، فلا إشكال فيها من هذه الجهة.

فمضمون الرِّواية ضعيفة السَّند من جهة منع عائشة الحُسين عليه السلام، والخصومة ممّا يحرز حدوثه من الرِّواية المعتبرة المرويّة في كتاب الحُسين بن سعيد، فهذا الجزء منها يوثق بصدور مضمونه.

---

(١) يُنظر: ج١، ح١، ص٤٢.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص٣٠٤.

(٣) علل الشرائع، الصدوق: ج١، ص٢٢٥، ح١.

وقد روىٰ الشَّيخ الطوسيّ بأسناد متعدّدة إلىٰ ابن عباس، وهي:

السَّند الأوّل: عن مُحمّد بن مُحمّد، وهو الشَّيخ المفيد رحمه الله، تُوفِّي سنة (٤١٣هـ)، وهو من الطبقة الحادية عشرة، عن أبي الحسن عليّ بن بلال المُهلَّبيّ، وهو شيخ أصحابنا في البصرة، ثقة، كما عن النجاشيّ، وهو من العاشرة، وهو عن مُزاحم بن عبد الوارث بن عبَّاد البصريّ بمصر، وهذا لا نعرفه ولا بُدّ أن يكون من التاسعة، وهو عن مُحمّد بن زكريّا الغلابيّ، وهو العالم البصريّ واسع العلم الذي مدحه النجاشيّ ووثقه ابن النديم، وذكر النجاشيّ أنَّه تُوفِّي سنة (٢٩٨هـ)، ولكن يظهر أنَّه تُوفِّي – كما عليه الذهبيّ – سنة (٢٩٠هـ)، وهو مُعَمَّر، من صغار السابعة وتُوفِّي مع الثامنة. قال: حدَّثنا العبَّاس بن بكار، ضبي وقع في مثل هذه السِّلسلة (الغلابيّ، عن ابن بكار، عن أبي بكر الهُذَليّ، عن عكرمة، عن ابن عباس) غير مرّة، وهذا الرجل اتَّهمه العامّة بالضعف؛ لما رواه في فضل أهل البيت عليهم السلام، وهو من السادسة علىٰ ما يبدو، قال: حدّثنا أبو بكر الهُذَليّ، اشتهر بالضعف عند العامّة، تُوفِّي سنة (١٦٧هـ) كما نقلوا، فهو علىٰ هذا ممّن تُوفِّي مع كبار الخامسة، مع أنَّه من الرابعة، فهو يروي عن مجموعة وفياتهم في حدود (١٠٠هـ)، وهو يروي عن عكرمة، وهذا مولىٰ ابن عباس وتلميذه الشهير، وحامل علمه كما عدّوه، ولد قرابة (٢٥هـ)، وتُوفِّي سنة (١٠٥هـ) عن ثُمَّانين عامًا، فهو من كبار الثالثة، عن ابن عباس حبر الأُمّة والعالم الهاشميّ الشهير، ابن عم النَّبيّ صلى الله عليه وآله، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، وتُوفِّي سنة (٦٨هـ)، فهو من الثانية.

السَّند الثاني: نفس سنده السابق إلىٰ الغلابيّ، عن أحمد بن مُحمّد الواسطيّ، عن مُحمّد بن صالح بن النَّطّاح، المتوفَّىٰ (٢٥٢هـ)، ومُحمّد بن الصَّلت الواسطيّ، قالا: حدّثنا عُمَر بن يُونُس اليماميّ، عن الكلبيّ، وهو مُحمّد بن السائب الكلبيّ ولد سنة (٦٠هـ)، وتُوفِّي سنة (١٤٦هـ)، وترك العامّة الحديث عنه بتُهمَة الترفّض، والسبائيّة، أي باصطلاحهم: الإيمان بالرجعة لعليّ بن أبي طالب عليه السلام. عن أبي صالح، وهذا رفض العامّة – أيضًا – ما رواه عن ابن عباس، عن ابن عباس.

السَّند الثالث: قال: وحدّثنا أبو عيسىٰ عُبيد الله بن الفضل الطائيّ، قال: حدّثنا الحُسين بن عليّ بن الحُسين بن عليّ بن عُمر بن عليّ بن الحُسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام، وهذا هو الناصر والأطروش، ثالث ملوك الدولة العلويّة بطبرستان، ذكر السيّد المرتضىٰ زهده وعلمه وورعه، تُوفِّي سنة (٣٠٤هـ) عن (٧٤ عامًا)، ذكره الشَّيخ مترضيًّا عنه، قال: حدّثني مُحمّد بن سلام الكوفيّ، وهو مُحمّد بن سلام بن سيار، قال: حدّثنا أحمد بن مُحمّد الواسطيّ، قال: حدّثنا مُحمّد بن صالح، ومُحمّد بن الصَّلت، قالا: حدّثنا عُمَر بن يُونُس اليماميّ، عن الكلبيّ، عن أبي صالح، عن ابن عبَّاس[1].

وتلاحظ أنَّ الأسناد لا تساعد، وهي - أيضًا - ليست متعدّدة في بعض الطبقات، لكن علىٰ كلِّ تقدير فبمجموع التراث الروائيّ، يوثق بالكثير من مضامين هذه الرِّواية.

(١) يُنظر: الأمالي، الشَّيخ الطوسّي: ص١٥٨.

٧٨٣/ ٢. مُحمّد بْنُ الْحَسَنِ وعليّ بن مُحمّد، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحمّد بْنِ سُلَيْمَانَ الدَّيْلَمِيِّ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «لَمَّا حَضَرَتِ[١] الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ عليهما السلام الْوَفَاةُ، قَالَ: يَا قَنْبَرُ، انْظُرْ هَلْ تَرىٰ مِنْ ورَاءِ بَابِكَ مُؤْمِناً مِنْ غَيْرِ آلِ مُحمّد صلى الله عليه وآله؟ فَقَالَ: اللهُ تَعَالىٰ ورَسُولُهُ وَابْنُ رَسُولِهِ أَعْلَمُ بِهِ[٢] مِنِّي، قَالَ: ادْعُ لِي مُحمّد بْنَ عَلِيٍّ[٣]، فَأَتَيْتُهُ فَلَمَّا دَخَلْتُ عَلَيْهِ، قَالَ[٤]: هَلْ حَدَثَ إِلَّا خَيْرٌ؟ قُلْتُ: أَجِبْ أَبَا مُحمّد، فَعَجَّلَ عَلىٰ[٥] شِسْعِ[٦] نَعْلِهِ، فَلَمْ يُسَوِّهِ[٧]، وخَرَجَ مَعِي يَعْدُو. فَلَمَّا قَامَ بَيْنَ يَدَيْهِ، سَلَّمَ، فَقَالَ لَهُ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ[٨] عليهما السلام: اجْلِسْ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِثْلُكَ يَغِيبُ عَنْ سَمَاعِ كَلَامٍ[٩] يَحْيَا[١٠] بِهِ الْأَمْوَاتُ، ويَمُوتُ[١١] بِهِ الْأَحْيَاءُ، كُونُوا أَوْعِيَةَ الْعِلْمِ ومَصَابِيحَ الْهُدىٰ؛ فَإِنَّ ضَوْءَ النَّهَارِ بَعْضُهُ أَضْوَأُ مِنْ

---

(١) في «هـ» والوافي: «حضر».

(٢) في «ب، هـ»: - «به».

(٣) في الوافي: «مُحمّد بن عليّ، يعني به أخاه ابن الحنفيّة».

(٤) في «بح»: «فقال».

(٥) في «بس» والوافي: «عن».

(٦) قال ابن الأثير: «الشِسْعُ: أحد سُيور النعل، وهو الذي يُدْخَل بين الأصبَعَين، ويُدْخَلُ طَرَفه في الثقب الذي في صدر النعل المشدود في الزمام، والزِمامُ السَيْر الذي يُعْقَدُ فيه الشِسْعُ». النهاية: ج٢، ص٤٧٢ (شسع).

(٧) في «ج»: «فلم يسوّ نعله».

(٨) في «ب، ف، هـ» والوافي: -«بن عليّ».

(٩) في «ألف، ج، ض، بح، بس» وحاشية «بر»: «أن يسمع كلاماً».

(١٠) في «ض، ف، هـ، و، بف»: «تحيا». وفي الوافي: «يحيى به الأموات، أي أموات الجهل. ويموت به الأحياء، أي: بالموت الإرادي عن لذّات هذه النشأة، الذي هو حياة أخرويّة في دار الدنيا».

(١١) في «ألف، ب، ج، ض، ف، بح، بر، بف»: «تموت».

بَعْضٍ[١]. أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ اللهَ - تَبَارَكَ وتَعَالىٰ - جَعَلَ وُلْدَ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام أَئِمَّةً، وفَضَّلَ بَعْضَهُمْ عَلىٰ بَعْضٍ، وآتىٰ دَاوُدَ عليه السلام زَبُوراً، وقَدْ عَلِمْتَ بِمَا اسْتَأْثَرَ[٢] بِهِ مُحمّداً صلى الله عليه وآله. يَا مُحمّد بْنَ عَلِيٍّ[٣]، إِنِّي أَخَافُ[٤] عَلَيْكَ الْحَسَدَ، وإِنَّمَا وَصَفَ اللهُ بِهِ الْكَافِرِينَ، فَقَالَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ: ﴿كُفّاراً حَسَداً مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ بَعْدِ ما تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ﴾[٥] ولَمْ يَجْعَلِ اللهُ - عَزَّ وجَلَّ - لِلشَّيْطَانِ عَلَيْكَ سُلْطَاناً. يَا مُحمّد بْنَ عَلِيٍّ، أَلا أُخْبِرُكَ بِمَا سَمِعْتُ مِنْ أَبِيكَ فِيكَ؟ قَالَ: بَلىٰ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَاكَ عليه السلام يَقُولُ يَوْمَ الْبَصْرَةِ[٦]: مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَبَرَّنِي[٧] فِي الدُّنْيَا والْآخِرَةِ، فَلْيَبَرَّ مُحمّداً وَلَدِي[٨] يَا مُحمّد بْنَ عَلِيٍّ، لَوْ شِئْتُ أَنْ أُخْبِرَكَ وأَنْتَ نُطْفَةٌ فِي ظَهْرِ أَبِيكَ، لَأَخْبَرْتُكَ. يَا مُحمّد بْنَ عَلِيٍّ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ عليهما السلام بَعْدَ وفَاةِ نَفْسِي ومُفَارَقَةِ رُوحِي جِسْمِي إِمَامٌ مِنْ[٩] بَعْدِي،

---

(١) في الوافي: «يعني لا تستنكفوا من التعلّم وإن كنتم علماء؛ فإنّ فوق كلّ ذي علم عليم».

(٢) في «ب، ف، بف» وحاشية «ض، بح، بر» وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول: + «الله». وقال الراغب: «الاستئثار: التفرّد بالشيء دون غيره، وقولهم: استأثر الله بفلان كناية عن موته، تنبيهٌ على أنّه ممّن اصطفاه وتفرّد تعالى به من دون الورى تشريفاً له». وقال المجلسيّ: «وقد علمت بما استأثر الله به، الباء لتقوية التعدية، وليس «به» في إعلام الورى [ص٢١٦] وهو أظهر. والاستيثار: التفضيل». راجع: المفردات للراغب: ص٦٢ (أثر)؛ مرآة العقول: ج٣، ص٣٠٨.

(٣) في «بس»: -«بن عليّ».

(٤) في مرآة العقول: ج٣، ص٣٠٨: «في إعلام الورى: إنيّ لا أخاف، وهو أظهر وأنسب بحال المخاطَب بل المخاطِب أيضًا». وفي إعلام الورى المطبوع: ص٢١٦: «إنّي أخاف» كما في الكافي.

(٥) البقرة (٢): ١٠٩.

(٦) في «ج»: «يوم الظلّة».

(٧) «أن يبرّني»، من البّر بمعنى الإحسان والإطاعة والإتيان بالحقوق. راجع: المصباح المنير: ص٤٣ (برر).

(٨) في «ه»: - «ولدي».

(٩) في «بس، بف»: -«من».

وعِنْدَ اللهِ - جَلَّ اسْمُهُ - فِي الْكِتَابِ[١] ورَاثَةٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَضَافَهَا اللهُ - عَزَّ وجَلَّ - لَهُ فِي وِرَاثَةِ أَبِيهِ وأُمِّهِ، فَعَلِمَ اللهُ أَنَّكُمْ خِيَرَةُ خَلْقِهِ، فَاصْطَفىٰ مِنْكُمْ مُحمّداً ﷺ، واخْتَارَ مُحمّد عَلِيّاً عليه السلام، واخْتَارَنِي عَلِيٌّ عليه السلام بالإمامةِ، وَاخْتَرْتُ أَنَا[٢] الحُسين عليه السلام؟ فَقَالَ لَهُ مُحمّد بْنُ عَلِيٍّ: أَنْتَ إِمَامٌ، وأَنْتَ وسِيلَتِي إِلىٰ مُحمّد ﷺ؛ واللهِ، لَوَدِدْتُ أَنَّ نَفْسِي ذَهَبَتْ قَبْلَ أَنْ أَسْمَعَ مِنْكَ هذَا الْكَلَامَ، أَلَا وإِنَّ فِي رَأْسِي كَلَاماً لا تَنْزِفُهُ[٣] الدِّلَاءُ، ولا تُغَيِّرُهُ[٤] نَغْمَةُ الرِّيَاحِ[٥]، كَالْكِتَابِ الْمُعْجَمِ[٦]، فِي الرَّقِّ[٧] الْمُنَمْنَمِ[٨]،

---

(١) في «ه»: + «الماضي». وفي الوافي: «في الكتاب، يعني في امّ الكتاب واللوح المحفوظ».

(٢) في «ه»: - «أنا».

(٣) في «ج، ه، بف»: «لا ينزفه». وفي «ف»: «لا ينزّفه». وفي حاشية بدرالدين: «لا تنزحه» وفي شرح المازندرانيّ: «ما تنزفه». و«لا تَنْزِفُهُ»، أي: لا تنزحه ولا تفنيه؛ كنايةً عن كثرته. يقال: نَزَفْتُ ماء البئر، أي: نزحتُه كلَّه. راجع: الصحاح: ج٤، ص١٤٣٠ (نزف).

(٤) في «ه»: «لا يغيّره».

(٥) كناية عن ثباته وعذوبته. والنغمة: الصوت الخفيّ. وعبرّ بالرياح عن الشبهات التي تخرج من أفواه المخالفين الطاعنين في الحقّ. راجع: مرآة العقول: ج٣، ص٣١١؛ لسان العرب: ج١٢، ص٥٩٠ (نغم).

(٦) «الكتاب المُعْجَمُ»، أي: المختوم المقفّل. من أعجمت الباب، أي: أقفلتُه؛ أشار به إلى أنّه من الأسرار والرموز. أو المُزال عدم إفصاحه، يقال: أعجمتُ الحرفَ، أي: أزلت عُجْمتَه بما يميّزه عن غيره بنقط وشكل؛ وأشار به إلى إبانته عن المكنونات. راجع: الوافي: ج٢، ص٣٣٩؛ المصباح المنير: ص٣٩٥ (عجم).

(٧) «الـرَقُّ» و«الرِقُّ»: جِلْدٌ رقيق يكتب فيه، وضدُّ الغليظ كالرقيق، والصحيفةُ البيضاء. القاموس المحيط: ج٢، ص١١٧٨ (رقق).

(٨) في «ب» وحاشية بدرالدين: «المبهم». وفي «ف، بف» والوافي: «المنهم» وهو إمّا بسكون النون وفتح الهاء وتشديد الميم، من قولهم: انهمّ البرد والشحم، أي ذابا؛ كنايةً عن إغلاقه وبُعده عن الأفهام كأنّه قد ذاب ومحا، فلا يمكن قراءته إلّا بعسر. أو بفتح النون وتشديد الهاء المفتوحة من النهمة، أي: بلوغ الهمّة في الشيء؛ كنايةً عن كونه ممتلياً بحيث لم يبق شيء غير

أَهَمُّ بِإِبْدَائِهِ(١)، فَأَجِدُنِي سُبِقْتُ(٢) إِلَيْهِ، سَبَقَ(٣) الْكِتَابُ الْمُنْزَلُ(٤) أَوْ مَا جَاءَتْ(٥) بِهِ الرُّسُلُ، وإِنَّهُ لَكَلَامٌ يَكِلُّ(٦) بِهِ لِسَانُ النَّاطِقِ(٧) ويَدُ الْكَاتِبِ حتّىٰ لا يَجِدَ قَلَماً، ويُؤْتَوْا(٨)

مكتوب. وفي حاشية «بف»: «المنهنم». وقوله: «الْمُنَمْنَمُ»: المُزَيَّن. يقال: نَمْنَمَ الشيءَ نَمْنَمَةً، أي: زيّنه وزخرفه ورقّشه. أو الملتفّ المجتمع. يقال: النبتُ الْمُنَمْنَم، أي: المُلتفّ المجتمع. راجع: لسان العرب: ج١٢، ص٥٩٣ (نمم)؛ شرح المازندرانيّ: ج٦، ص١٤٩؛ مرآة العقول: ج٣، ص٣١١.

(١) في «ب، ج» وشرح المازندرانيّ ومرآة العقول: «بأدائه». وفي «ف» وحاشية «بر»: «بادّائه». وفي «هـ»: «بإيدائه». ونسب المازندرانيّ والمجلسيّ ما في الكافي إلى بعض النُّسَخ.

(٢) في «ف»: «مضيت».

(٣) قال المجلسيّ: «ويمكن أن يقرأ سَبْق بصيغة المصدر مضافاً إلى الكتاب؛ ليكون مفعولاً مطلقاً للتشبيه. والحاصل: أنّي كلّما أقصد أن أذكر شيئاً ممّا في رأسي من فضائلك، أو فضائلك ومناقب أخيك، أجده مذكوراً في كتاب الله وكتب الأنبياء»، وقال في الوافي: «سُبقت إليه، أي: أنت سبقتني إليه وأخوك سبق القرآن، فإنّ فيه كلّ شيء».

(٤) في «ب»: «المنزّل».

(٥) في «ب، ف، بف» وحاشية «بس» وحاشية بدرالدين: «وما خلت». وفي «ج، بح» والوافي ومرآة العقول: «أو ما خلت». وفي حاشية «ج»: «أو ما مضت». وفي حاشية «بر، بف»: «وما جاءت». وفي «هـ» وحاشية «بف» الأخرى: «وما مضت». وفي شرح المازندرانيّ: «أو ما حلّت».

(٦) «يكلّ»، من الكلّ بمعنى العجز والإعياء والثقل والتعب والوهن. راجع: لسان العرب: ج١١، ص٥٩٠ و٥٩٤ (كلل).

(٧) في «ج، ض، ف، هـ، و، بح، بر، بس، بف» وشرح المازندرانيّ: + «حتّى يكلّ لسانُه». واستظهر العلّامة المازندرانيّ في شرحه عدمه، وقال: «ولعلّ المعنى على تقدير وجوده أنّ الكلام الذي في رأسي يكلّ به لسان الناطق الفصيح ويعجز عن إبدائه حتّى يبلغ غاية الكمال ويعجز عن النطق به بالكلّية».

(٨) في «ض، ف، بح، بر، بف» والوافي ومرآة العقول: «يؤتى»، أي: من يُكتب له أوهم.

بِالْقِرْطَاسِ حُمَماً[١]، فَلا[٢] يَبْلُغُ[٣] فَضْلَكَ، وكَذلِكَ يَجْزِي اللهُ الْمُحْسِنِينَ، ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ: الحُسين عليه السلام أَعْلَمُنَا عِلْماً، وأَثْقَلُنَا حِلْماً[٤]، وأَقْرَبُنَا مِنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله رَحِماً، كَانَ فَقِيهاً قَبْلَ أَنْ يُخْلَقَ، وقَرَأَ الْوَحْيَ قَبْلَ أَنْ يَنْطِقَ، ولَوْ عَلِمَ اللهُ فِي أَحَدٍ[٥] خَيْراً مَا اصْطَفىٰ[٦] مُحمّداً صلى الله عليه وآله، فَلَمَّا اخْتَارَ اللهُ مُحمّداً، واخْتَارَ مُحمّد عَلِيّاً عليه السلام، واخْتَارَكَ عَلِيٌّ إِمَاماً، واخْتَرْتَ الحُسين، سَلَّمْنَا ورَضِينَا؛ مَنْ[٧] بِغَيْرِهِ[٨] يَرْضىٰ[٩]؟ ومَنْ[١٠] كُنَّا[١١] نَسْلَمُ[١٢]

---

(١) في «ب»: «جَماً». وفي «بر»: «جميعاً». و «الحمم»: الفحم، واحدته: حَمَمَة. والحُمَم: الرماد والفحم وكلّ ما احترق من النار. لسان العرب: ج١٢، ص١٥٧ (حمم).

(٢) في «ب، ج، و، بر، بس» والوافي: «ولا»، وجعله المازندرانيّ في شرحه أظهر، بجعل الواو للحال.

(٣) هكذا في النُّسَخ التي قوبلت. وفي المطبوع: + «إلى».

(٤) في «ف»: «حملاً». وفي «بح»: «علماً».

(٥) في «ض، ف، بح» والوافي: + «غير محمّد».

(٦) في «بح» وحاشية «بر»: + «الله».

(٧) هكذا في النُّسَخ التي قوبلت وشرح المازندرانيّ ومرآة العقول. وفي المطبوع وحاشية بدرالدين: + «هو».

(٨) في حاشية «بس»: «بعزّه».

(٩) في «ألف، بس، بف»: «نرضى». وفي حاشية بدرالدين والوافي: «الرّضا». وقال المازندرانيّ: «وأمّا قراءة نرضى بالنون على أن يكون متكلّماً مع الغير –كما في بعض النُّسَخ– فلا يخلو ما فيه؛ لخلوّ «مَنْ» عن العائد إليه إلّا أن يقدّر أو يجعل ضمير المجرور له، والأخير واه». والمجلسيّ بعد ما نقله عن بعض النسخ قال: «وهو لا يستقيم إلّا بتقدير الباء في أوّل الكلام، أي: بمن بغيره نرضى. وفي بعض النُّسَخ: من بعزة ترضى».

(١٠) هكذا في النُّسَخ التي قوبلت والوافي ومرآة العقول. وفي المطبوع: «[من غيره]». وجعل في المرآة «غيره» مقدّراً على تقدير كون «مَنْ» للاستفهام الإنكاري.

(١١) في «بس»: – «كنّا».

(١٢) في «ف»: «نسلّم». وفي مرآة العقول: ج٣، ص٣١٣: «... ونسلم إمّا بالتشديد فكلمة مِنْ تعليليّة؛ أو بالتخفيف، أي: نصير به سالماً من الابتلاء بالمشكلات».

بِهِ مِنْ مُشْكِلَاتِ أَمْرِنَا؟»[١].

رجال السَّند:

مُحمّد بن الحسن وهو الصفّار الثِّقة، أبو جعفر الأعرج، صاحب البصائر، مولىٰ الأشاعرة، قمّيّ، يُلقّب ممولة، كان وجهًا في أصحابنا القمّيّين، عظيم القدر، راجحًا، قليل السقط في الرِّواية، وهو من كبار الثامنة، تُوفِّي سنة (٢٩٠هـ)[٢].

وعليّ بن مُحمّد هو عليّ بن مُحمّد بن إبراهيم، علّان، أبو الحسن الرازيّ الكُلينيّ، شيخ الكُلينيّ وخاله علىٰ الأشهر، ثقة، عين، كما عن النجاشيّ، ترحَّم عليه في أسناد الصدوق. وهو من الثامنة[٣].

وسهل بن زياد هو أبو سعيد الآدميّ، رازيّ، شهد أحمد الأشعريّ عليه بالكذب والغلو، وطرده من قم، وصفه الفضل بأنَّه أحمق، واستثناه ابن الوليد، ضعيف جدّاً، فاسد الرِّواية والمذهب، كما عن ابن الغضائريّ، وضعَّفه النجاشيّ وضعَّفه الشَّيخ في الفهرست، وفي الاستبصار أنَّه ضعيف جدّاً عند نقّاد الأخبار، مع أنَّه وثَّقه في الرِّجال، وخلصنا إلىٰ ضعفه، من السابعة[٤].

ومُحمّد بْنِ سُلَيْمَانَ هو أبو عبد الله البجليّ، بصريّ، اكتسب لقب الدَّيلميّ من أبيه؛ لأنَّه كان يتَّجر كثيرًا بسبي الدَّيلم، ضعيف جدّاً، لا يعوّل عليه في شيء، كما عن النجاشيّ، وضعَّفه الشَّيخ مرّتين، وعن ابن الغضائريّ ضعفه في حديثه، وارتفاع مذهبه (غال)، وهو من السادسة[٥]. وهو يرسلها عن مشايخ من الخامسة، لا نعرف

---

(١) الوافي: ج٢، ص٣٣٧، ح٧٩٨.
(٢) يُنظر: ج١، ح٢٦، ص٢٣٠.
(٣) يُنظر: ج١، ح٢، ص٥٣.
(٤) يُنظر: ج١، ح٢، ص٥٦.
(٥) يُنظر: ج١، ح٨، ص١٦١.

شيئًا عنهم.

والْمُفَضَّل بْنِ عُمَرَ هو أبو عبد الله الجعفيّ، وقيل: أبو مُحمّد الجعفيّ. قيل: مولىٰ، كوفيّ. قال النجاشيّ: «فاسد المذهب، مضطرب الرِّواية، لا يعبأ به، وقيل: كان خطّابيّـًا». وعن ابن الغضائريّ: «ضعيف متهافت، مرتفع القول، خطّابيّ، ولا يجوز أن يكتب حديثه». عدّه المفيد من خاصّة أبي عبد الله عليه السلام وبطانته وثقاته. عدّه الشَّيخ في الوكلاء الممدوحين. ويظهر من الكشيّ وابن مسعود وعليّ بن الحكم عدم قبولهم إيّاه، كما بيّناه في موضعه. تضاربت الروايات في شأنه في مدح عظيم وذمّ كبير. فاختلفت فيه الآراء، ذهب السيّد الخوئيّ - قُدّست نفسه - في المعجم إلىٰ وثّاقته وجلالة قدره، بعد أن كان ضعَّفه في ترجمة مؤمن الطَّاق في نفس الكتاب. وذهب مرجع الطَّائفة - دام ظلّه - والسيّد الأستاذ - دامت بركاته - إلىٰ ضعفه، وكتبنا في الوافي في تحقيق أسناد الكافي بحثًا مفصّلًا في شأنه، من المفيد مراجعته[١].

تحقيق الصدور:

السَّند مريب، ففيه سهل، ثُمَّ الدَّيلميّ، ثُمَّ الإرسال، ثُمَّ المفُضَّل. قال عنه العلاّمة المجلسيّ - قُدّست نفسه -: «ضعيف»[٢]

---

(١) يُنظر: ج٢، ص٨٠٠.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص٣٠٦.

٧٨٤/ ٣. وبهـذَا الْإِسْـنَادِ[١]، عَـنْ سَـهْلٍ، عَنْ مُحمّد بْنِ سُـلَيْمَانَ، عَنْ هَـارُونَ بْنِ الْجَهْمِ، عَنْ مُحمّد بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «لَمَّا احْتُضِرَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ عليهما السلام، قَالَ لِلْحُسَـيْنِ عليه السلام: يَا أَخِي، إِنِّي أُوصِيكَ بِوَصِيَّةٍ فَاحْفَظْهَا، فَإِذَا أَنَا مِتُّ فَهَيِّئْنِي، ثُمَّ وجِّهْني إِلىٰ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله لِأُحْدِثَ[٢] بِهِ عَهْداً، ثُمَّ اصْرِفْنِي إِلىٰ أُمِّي فَاطِمَةَ عَلَيْهَا مِنَ اللهِ السَّـلام[٣]، ثُمَّ رُدَّنِي فَادْفِنِّي بِالْبَقِيعِ، واعْلَمْ أَنَّهُ سَـيُصِيبُنِي مِنَ الْحُمَيْرَاءِ مَا يَعْلَمُ النَّاسُ مِنْ صَنِيعِهَا وعَدَاوَتِهَا لله ولِرَسُولِهِ صلى الله عليه وآله وعَدَاوَتِهَا لَنَا أَهْلَ الْبَيْتِ. فَلَمَّا قُبِضَ الْحَسَـنُ عليه السلام، وضِعَ[٤] عَلىٰ سَـرِيرِهِ، وانْطَلَقُوا[٥] بِهِ إِلىٰ مُصَلّىٰ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله -الَّذِي كَانَ يُصَلِّي فِيهِ عَلَى الْجَنَائِزِ- فَصَلّىٰ[٦] عَلَى الْحَسَـنِ عليه السلام، فَلَمَّا أَنْ صَلّىٰ[٧] عَلَيْهِ، حُمِلَ فَأُدْخِلَ الْمَسْجِدَ، فَلَمَّا أُوقِفَ عَلىٰ قَبْرِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله، بَلَغَ عَائِشَةَ الْخَبَرُ، وقِيـلَ لَهَا: إِنَّهُمْ قَدْ أَقْبَلُوا[٨] بِالْحَسَـنِ بْنِ عَلِيٍّ لِيُدْفَنَ مَعَ رَسُـولِ اللهِ صلى الله عليه وآله، فَخَرَجَتْ -مُبَـادِرَةً- عَلىٰ بَغْلٍ بِسَـرْجٍ[٩]، فَكَانَتْ[١٠] أَوَّلَ امْرَأَةٍ رَكِبَتْ فِي الْإِسْـلَامِ سَـرْجاً،

---

(١) إشارة إلى «محُمّد بن الحسن وعلّي بن محُمّد» المذكورين صدر السَّند السابق.

(٢) في «ف، بس، بف»: «لأُحدّث».

(٣) هكذا في «ب، ج، ض، هـ، بح، بر، بس، بف». وفي «ض، ف» والمطبوع: «عليها السَّلَام».

(٤) هكذا في «ألف، ج، هـ، و، بح» والبحار: ج٤٤. وفي سائر النُّسَخ والمطبوع: «ووضع».

(٥) هكذا في النُّسَخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «فانطلقوا». وفي البحار: «وانطلق». وقوله: «وانطلقوا به»، أي: ذهبوا به. راجع: المصباح المنير: ص٣٧٦ (طلق).

(٦) في «ب، بـر»: «فصُـلِّيَ». وفي «ف»: «فصلّـوا». وفي مـرآة العقـول: «فصلّى، على بنـاء المجهول، ويحتمل - المعلوم، فالمرفوع راجع إلى الحُسَـين عليه السلام. وكذا قولـه: فلمّا أن صلّى، يحتمل الوجهين، وأن زائدة لتأكيد الاتّصال».

(٧) في «ب، ف»: «صليّ» بدل «أن صليّ».

(٨) في حاشية «ف»: «أبلغوا».

(٩) في «ف»: «يسرج».

(١٠) في «ف»: «وكانت».

فَوَقَفَتْ وقَالَتْ: نَحُّوا ابْنَكُمْ عَنْ بَيْتِي؛ فَإِنَّهُ لا يُدْفَنُ فِيهِ شَيْءٌ، ولا يُهْتَكُ عَلىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ حِجَابُهُ. فَقَالَ لَهَا الحُسينِ بْنُ عَلِيٍّ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِمَا: قَدِيماً هَتَكْتِ أَنْتِ وأَبُوكِ حِجَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وأَدْخَلْتِ بَيْتَهُ مَنْ لا يُحِبُّ رَسُولُ اللهِ ﷺ قُرْبَهُ، وإِنَّ اللهَ سَائِلُكِ[١] عَنْ ذلِكِ يَا عَائِشَةُ؛ إِنَّ[٢] أَخِي أَمَرَنِي أَنْ أُقَرِّبَهُ مِنْ أَبِيهِ رَسُولِ اللهِ ﷺ لِيُحْدِثَ[٣] بِهِ عَهْداً. وَاعْلَمِي أَنَّ أَخِي أَعْلَمُ النَّاسِ بِاللهِ ورَسُولِهِ[٤]، وأَعْلَمُ بِتَأْوِيلِ كِتَابِهِ مِنْ أَنْ يَهْتِكَ عَلىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ سِتْرَهُ؛ لِأَنَّ اللهَ -تَبَارَكَ وتَعَالىٰ- يَقُولُ: (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبيّ إِلا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ)[٥] وقَدْ أَدْخَلْتِ أَنْتِ بَيْتَ رَسُولِ اللهِ ﷺ الرِّجال بِغَيْرِ إِذْنِهِ، وَقَدْ قَالَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ: (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَرْفَعُوا أَصْواتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ)[٦]، وَلَعَمْرِي لَقَدْ ضَرَبْتِ أَنْتِ[٧] لِأَبِيكِ وفَارُوقِهِ عِنْدَ أُذُنِ رَسُولِ اللهِ ﷺ الْمَعَاوِلَ[٨]، و[٩] قَالَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ: (إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْواتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ أُولئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوىٰ)[١٠]، ولَعَمْرِي لَقَدْ أَدْخَلَ أَبُوكِ وفَارُوقُهُ عَلىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِقُرْبِهِمَا مِنْهُ الْأَذىٰ، وَمَا رَعَيَا مِنْ حَقِّهِ مَا أَمَرَهُمَا

---

(١) في «ف، بح، بر» وحاشية «ج»: «يسألك».

(٢) في «ب، ف»: «وإنّ».

(٣) في «ف»: «ليحدّث».

(٤) في «هـ»: «وبرسوله».

(٥) الأحزاب - (٣٣): ٥٣.

(٦) الحجرات - (٤٩): ٢.

(٧) في «هـ»: -«أنت».

(٨) «المَعَاوِل»: جمع المِعْوَل، وهو حديدة يُنْقَر بها الجبال. ترتيب كتاب العين: ج٢، ص١٣١٥ (عول).

(٩) في حاشية «بح»: «وقد».

(١٠) الحجرات (٤٩): ٣.

اللهُ بِهِ عَلىٰ لِسَانِ رَسُولِ اللهِ ﷺ: إِنَّ اللهَ حَرَّمَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَمْوَاتاً مَا حَرَّمَ مِنْهُمْ أَحْيَاءً؛ وتَاللهِ يَا عَائِشَةُ، لَوْ كَانَ هذَا الَّذِي كَرِهْتِيهِ[١] -مِنْ دَفْنِ الْحَسَنِ عِنْدَ أَبِيهِ[٢] صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِمَا- جَائِزاً فِيمَا بَيْنَنَا وبَيْنَ اللهِ، لَعَلِمْتِ أَنَّهُ سَيُدْفَنُ وإِنْ رَغِمَ مَعْطِسُكِ[٣]».

قَالَ: «ثُمَّ تَكَلَّمَ مُحمّد بْنُ الْحَنَفِيَّةِ، وقَالَ: يَا عَائِشَةُ، يَوْماً عَلىٰ بَغْلٍ، ويَوْماً عَلىٰ جَمَلٍ، فَمَا تَمْلِكِينَ نَفْسَكِ، ولَا تَمْلِكِينَ الْأَرْضَ عَدَاوَةً لِبَنِي هَاشِمٍ. قَالَ: «فَأَقْبَلَتْ عَلَيْهِ، فَقَالَتْ: يَا ابْنَ الْحَنَفِيَّةِ، هؤُلَاءِ الْفَوَاطِمُ[٤] يَتَكَلَّمُونَ، فَمَا كَلَامُكَ؟ فَقَالَ لَهَا الحُسين عليه السلام: وأَنّىٰ[٥] تُبْعِدِينَ[٦] مُحمّداً مِنَ الْفَوَاطِمِ، فَوَ اللهِ لَقَدْ وَلَدَتْهُ ثَلَاثُ فَوَاطِمَ: فَاطِمَةُ بِنْتُ عِمْرَانَ بْنِ عَائِذِ بْنِ عَمْرِو بْنِ مَخْزُومٍ، وفَاطِمَةُ بِنْتُ أَسَدِ بْنِ هَاشِمٍ، وفَاطِمَةُ بِنْتُ زَائِدَةَ بْنِ الْأَصَمِّ[٧] بْنِ رَوَاحَةَ بْنِ حِجْرِ بْنِ عَبْدِ مَعِيصِ[٨] بْنِ عَامِرٍ».

---

(١) في «ف، ه» والوافي: «كرهته».

(٢) هكذا في النُّسَخ التي قوبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: + «رسول الله».

(٣) «المَعْطِسُ»: الأنف؛ لأنّ العُطاس منه يخرج. وقد جاء بفتح الطاء، ولكنّ الكسر أجود. راجع: لسان العرب: ج٦، ص١٤٢ (عطس).

(٤) «الفَواطِم»، أي: المنسوبون إلى فاطمة، فالجمعيّة باعتبار المنسوب، لا باعتبار المنسوب إليه؛ فالفاطم بمنزلة الفاطميّ جمع على الفواطم: فاطمة البتول والفواطم الآتية. والمراد: الفاطميّون. وقيل: المنسوبون إلى الفواطم: فاطمة البتول والفواطم الآتية. وهو أظهر لفظاً لكنّه بعيد عن السياق. راجع: مرآة العقول: ج٣، ص٣١٩.

(٥) في «ب» وحاشية «ض، ه»: «وأنت».

(٦) في «ج، ض. ف»: «تبعّدين». وقوله: «وأنّى تبعّدين» وقوله: «وأنّى تبعدين»: من الإبعاد، أو التبعيد. والاستفهام للإنكار. شرح المازندراني: ج٦، ص١٥٣؛ مرآة العقول: ج٣، ص٣١٩.

(٧) في «بر»: «أصمّ».

(٨) في شرح المازندرانيّ: «المعيص - بالعين والصاد المهملتين - كأمير: بطن من قريش، وفي بعض النُّسَخ: المغيض بالمعجمتين».

قَالَ[١]: «فَقَالَتْ عَائِشَةُ لِلْحُسَيْنِ عليه السلام: نَحُّوا ابْنَكُمْ، واذْهَبُوا بِهِ[٢]؛ فَإِنَّكُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ[٣]». قَالَ: «فَمَضَىٰ الحُسين عليه السلام إِلَىٰ قَبْرِ أُمِّهِ، ثُمَّ أَخْرَجَهُ، فَدَفَنَهُ بِالْبَقِيعِ»[٤].

رجال السَّند:

بهذا الأسناد إشارة إلىٰ أسناد الرِّواية السابقة، وهي عن (مُحمّد بن الحسن وعليّ بن مُحمّد)، وقد مرا فيها فلا نُعيد.

سهل بن زياد؛ وهو أبو سعيد الآدميّ، رازيّ، شهد أحمد الأشعريّ عليه بالكذب والغلو وطرده من قم، ووصفه الفضل بأنَّه أحمق، واستثناه ابن الوليد، ضعيف جدّاً، فاسد الرِّواية والمذهب كما عن ابن الغضائريّ، وضعَّفه النجاشيّ، وضعَّفه الشَّيخ في الفهرست، وفي الاستبصار أنَّه ضعيف جدّاً عند نقّاد الأخبار، مع أنَّه وثّقه في الرِّجال، وخلصنا إلىٰ ضعفه، وهو من السابعة[٥].

ومُحمّد بْنِ سُلَيْمَانَ هو أبو عبد الله البجليّ، بصريّ، اكتسب لقب الدَّيلميّ من أبيه؛ لأنَّه كان يتَّجر كثيرًا بسبي الدَّيلم، ضعيف جدّاً، لا يعوّل عليه في شيء، كما عن النجاشيّ، وضعَّفه الشَّيخ مرَّتين، وعن ابن الغضائريّ ضعفه في حديثه، وارتفاع مذهبه (غال)، وهو من السادسة[٦].

وهارون بن الجهم، أبو الجهم القرشيّ، مولىٰ، ثقة، كوفيّ، من الخامسة[٧].

---

(١) في «ج، ض، ه، بس»:- «قال».

(٢) في «ه» وحاشية بدرالدين: «بحقّ أبيكم اذهبوا» بدل «نحّوا ابنكم واذهبوا به».

(٣) قال الجوهريّ: «الخَصِمُ بكسر الصاد: الشديد الخُصُومةِ». الصحاح: ج٥، ص١٩١٣ (خصم).

(٤) الوافي: ج٢، ص٣٤٠، ح٨٠٠؛ البحار: ج٤٤، ص١٤٢، ح٩؛ وج١٧، ص٣١، ح١٣؛ وج١٠٠، ص١٢٥، ح١، وفي الأخيرين إلى قوله: «وإن رغم معطسك».

(٥) يُنظر: ج١، ح٢، ص٥٦.

(٦) يُنظر: ج١، ح٨، ص١٦١.

(٧) يُنظر: ج٣، ح٢٧٢، ص١٦٠.

ومُحمّد بن مسلم الراوي المعروف، أبو جعفر الثَّقفيّ، مولىٰ الأوقص، كوفيّ، طائفيّ، أعور، طحّان. «وجه أصحابنا بالكوفة، فقيه، ورع، صحب أبا جعفر وأبا عبد الله عليهما السلام، وكان من أوثق الناس»، كما عن النجاشيّ، وعدّه المفيد في رسالته العدديّة من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، وذكره الكشيّ في أهل الإجماع، وفيه روايات صحاح تجعله في المقام الأعلىٰ، تُوفِّي عن سبعين عاماً سنة (١٥٠هـ)، وهو من الطبقة الرابعة[١].

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ - قُدّست نفسه -: «ضعيف»[٢]. وهو كذلك، لكنَّ المضمون كما أسلفنا في الرِّواية الأولىٰ من الباب، يوثق بحدوث الكثير من تفاصيله.

(١) يُنظر: ج١، ح١، ص٤٢.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي: ج٣، ص٣١٣.

٦٨ - بَابُ الْإِشَارَةِ والنَّصِّ عَلىٰ عَلِيِّ بْنِ الحُسين صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِمَا

٧٨٥/ ١ . مُحمّـد بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحمّد بْنِ الحُسـين وأَحْمَدَ بْنِ مُحمّد، عَنْ مُحمّد بْنِ إِسْـمَاعِيلَ، عَنْ مَنْصُـورِ بْنِ يُونُس، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ، عَـنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الحُسـين بْنَ عَلِـيٍّ[1] عليهما السلام لَمَّا حَضَرَهُ الَّـذِي حَضَرَهُ، دَعَا[2] ابْنَتَـهُ الْكُبْرىٰ فَاطِمَةَ بِنْتَ[3] الحُسـين عليه السلام، فَدَفَـعَ إِلَيْهَا كِتَابـاً مَلْفُوفاً، ووصِيَّـةً ظَاهِـرَةً، وَكَانَ عَلِيُّ بْنُ الحُسين عليهما السلام مَبْطُونـاً مَعَهُمْ[4] لا يَرَوْنَ إِلاَّ أَنَّهُ لِمَا بِهِ، فَدَفَعَتْ فَاطِمَةُ الْكِتَابَ إِلىٰ عَلِيِّ بْنِ الحُسين عليه السلام، ثُمَّ صَارَ -واللهِ- ذٰلِكَ الْكِتَابُ إِلَيْنَا يَا زِيَادُ». قَالَ: قُلْتُ: مَا فِي ذٰلِكَ الْكِتَـابِ جَعَلَنِيَ اللهُ فِدَاكَ؟ قَالَ[5]: «فِيهِ -واللهِ- مَـا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ وِلْدُ آدَمَ مُنْذُ خَلَقَ اللهُ آدَمَ إِلىٰ أَنْ تَفْنَىٰ الدُّنْيَا؛ وَاللهِ، إِنَّ فِيهِ الْحُدُودَ حتّىٰ أَنَّ فِيهِ أَرْشَ[6] الْخَدْشِ»[7].

---

(١) في «ف، ه» والوافي:- «بن عليّ».

(٢) في الكافي، ح٧٦٤: «فدعا».

(٣) في «ه، بف» وحاشية «بح، بس» والبصائر: ص١٦٣: «ابنة».

(٤) في الكافي، ح ٧٦٤: - «معهم».

(٥) في «ف»: «فقال».

(٦) «الأرْش»: مـا يأخذه المشـتري من البائـع إذا اطّلع على عيب في المبيـع، وأُرُوش الجراحات من ذلك؛ لأنّها جابرة عمّا حصل فيها من النقص. النهاية: ج١، ص٣٩ (أرش).

(٧) الكافي، كتاب الحجّة، باب ما نصّ الله عزّ وجلّ ورسـوله على الأئمّة...، ذيل ح٧٦٤، إلى قوله: «ثُـمَّ صار والله ذلـك الكتاب إلينا»، مع زيـادة في أوّله. بصائر الدرجـات: ص١٦٣، ح٣، عن أحمـد بن مُحمّد؛ وفيه: ص١٦٤، ح٦ بسـنده عن منصور، إلى قولـه: «إلى أن تفنى الدنيا»؛ وفيه: ص١٤٨، ح٩، بسنده عن أبي الجارود، وفيهما مع اختلاف يسير الوافي: ج٢، ص٣٤٢، ح٨٠١.

رجال السَّند:

مُحمّد بن يحيىٰ هو أبو جعفر مُحمّد بن يحيىٰ العطّار، الأشعريّ، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الحديث، قمّيّ، من الثامنة، تُوفِّي قرابة (٣٠٠هـ)[١].

ومُحمّد بن الحُسين هو ابن أبي الخطّاب، أبو جعفر الهمدانيّ، كوفيّ، زيّات، قال النجاشيّ: «جليل من أصحابنا، عظيم القدر، كثير الرِّواية، ثقة، عين، حسن التَّصانيف، مسكون إلىٰ روايته»، وثَّقه الشَّيخ ثلاث مرّات عند ذكره في مواضع مختلفة في الرِّجال، وعدّه الكشيّ من الثِّقات من أهل العلم ممّن رووا عن مُحمّد بن سنان، تُوفِّي سنة (٢٦٢هـ)، وهو من السابعة[٢].

وأحمد بن مُحمّد مشترك بين الثقتين: الأشعريّ، والبرقيّ، والظاهر كونه الأشعريّ القمّيّ، أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ بن عبد الله بن سعد، أبو جعفر الأشعريّ، عربيّ، قمّيّ، كبير قم وابن كبيرها، ثقة، كما عن رجال الشَّيخ، وقال العَلمان في فهرسهما: «شيخ القمّيّين ووجههم وفقيههم غير مدافع». روىٰ في التفسير وكامل الزيارات. قال ابن حجر: شيخ الرافضة بقم، وهو من السابعة، تُوفِّي بعد (٢٧٤هـ)[٣].

ومُحمّد بن إسماعيل هو أبو جعفر، مُحمّد بن إسماعيل بن بزيع، مولىٰ المنصور أبي جعفر، كوفيّ، كان من صالحي هذه الطَّائفة وثقاتهم، كثير العلم، كما عن النجاشيّ. وعن عليّ بن فضّال: «ثقة ثقة، عين». وعن الشَّيخ أنَّه ثقة صحيح ؛ وهو من السادسة[٤].

ومنصور بن يُونُس هو أبو يحيىٰ، وقيل: أبو سعيد. كوفيّ، سرّاج. «ثقة»، كما عن النجاشيّ، وردت رواية تشير إلىٰ وقفه، ولعلَّ الشَّيخ استند إليها، وهو من الخامسة[٥].

---

(١) يُنظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٢) يُنظر: ج٢، ح٣٨، ص١٤.

(٣) يُنظر: ج١، ح١، ص٣٠.

(٤) يُنظر: ج٢، ح٩٣، ص٤٣٣.

(٥) يُنظر: ج٢، ح٩٣، ص٤٣٦.

وأبو الجارود هو زياد بن المنذر الهمدانيّ الخارفي، عدّه العامّة ثقفيًّا، كوفيّ زيديّ، أعمىٰ منذ ولادته، إليه تُنسب الفرقة الجاروديّة، تغيّر بعد سنة (١٢٣هـ)، وعدّه المفيد في رسالته العدديّة من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، وضعَّفه ابن معين عند العامّة ووصفه بالرفض، وهو من صغار الرابعة، يمكن أن يقال إنَّه مقبول الرِّواية(١).

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ - قُدّست نفسه -: «الحديث الأوّل ضعيف، وهو جزء من خبر طويل مضىٰ في باب ما نصّ الله ورسوله علىٰ الأئمَّة عليهم السلام»(٢).

أقول: هذه الرِّواية جزء من رواية طويلة ذكرها الكُلينيّ بنفس السَّند في هذا الجزء (الحديث ٧٦٤) المار، وتجد هذه الرِّواية - أيضًا - في البصائر بعين السَّند، فقد رواها الصفّار هناك عن أحمد بن مُحمّد بنفس تسلسل السَّند هنا(٣)، - بينما رواها والد الصدوق عن «أحمد بن إدريس، عن أحمد بن مُحمّد، عن مُحمّد بن سنان، عن أبي الجارود عن أبي جعفر عليه السلام»(٤)، وتلاحظ التدليس في السَّند من طرف مُحمّد بن سنان. فمُحمّد بن سنان من السادسة ممّن لا يمكنه إدراك أبي الجارود، ويظهر أنَّ هذه من الروايات التي رواها لتلامذته ممّا اشتراه من الأسواق، كما أقرَّ قبيل وفاته.

الرِّواية ذات مضامين متعدّدة، إذ وجود كتاب جامع للحلال والحُرّام والحدود حتّىٰ أرش الخدش عندهم عليهم السلام، فهو مضمون مستفيض عنهم عليهم السلام إن لم يكن متواترًا، وقد روي بأسناد متعدّدة غاية في التنوع والاختلاف، والكثير منه ما هو معتبر.

منه ما رواه الصفّار عن «مُحمّد بن الحُسين، عن الحسن بن محبوب، عن عليّ بن رئاب، عن أبي عبد الله عليه السلام»(٥).

---

(١) يُنظر: ج١، ح٧، ص١٤٧، وأكثر تفصيلاً في: ج٤، ح٥٢٠، ص٣٦٥. و- أيضًا - ج٦، ح٧٦٤.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص٣٢٠.

(٣) يُنظر بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص١٦٣، ح٣.

(٤) يُنظر: الإمامة والتبصرة، علّي ابن بابويه: ص٦٣، ح٥١.

(٥) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص١٤٢، ح٢.

ومـا رواه عن «أحمد بن مُحمّد، عن الحُسـين بن سـعيد، عن ابن أبـي عُمير، عن مُحمّد بن حُمران، عن سُليمان بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام»(١).

وعنـه، عن «يعقوب بن يزيـد، عن ابن أبي عُمير، عن إبراهيم بن عبد الحُميد وأبي المغرا، عن حُمران بن أعين، عن أبي جعفر عليه السلام»(٢).

وعنه، عن «يعقوب بن يزيد، عن الحسـن بن عليّ الوشّـاء، عن عبد الله بن سـنان، عن أبي عبد الله عليه السلام»(٣).

أمّا سـندها هنـا فلمّا كنا نعتبر زياد بن المُنذر رجلًا يمكـن الاعتماد على ما يرويه، وأنَّه مقبول الرِّواية، فيكون السَّند هنا طريقًا لا بأس به لتحقيق الوثوق بالصدور.

(١) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص١٤٢، ح٣.
(٢) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص١٤٣، ح٥.
(٣) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص١٤٣، ح٦.

٧٨٦/ ٢. عـدّة مِـنْ أَصْحَابِنَا، عَـنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحمّد، عَنِ الحُسين بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ ابْـنِ سِـنَانٍ، عَنْ أَبِي الْجَـارُودِ، عَنْ أَبِـي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَمَّا حَضَرَ الحُسَـين عليه السلام مَا حَضَـرَهُ، دَفَعَ وصِيَّتَهُ إِلَىٰ ابْنَتِهِ فَاطِمَةَ، ظَاهِرَةً فِي كِتَـابٍ مُدْرَجٍ[1]، فَلَمَّا أَنْ[2] كَانَ مِنْ أَمْرِ الحُسـين عليه السلام مَا كَانَ، دَفَعَتْ ذلِكَ إِلىٰ عَلِيِّ بْنِ الحُسين». قُلْتُ لَهُ: فَمَا فِيهِ يَرْحَمُكَ اللهُ؟ فَقَالَ[3]: «مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ وِلْدُ آدَمَ مُنْذُ كَانَتِ الدُّنْيَا إِلىٰ أَنْ تَفْنىٰ[4]»[5].

رجال السّند:

السِّلسلة السَّنديّة -العدّة من الأصحاب عن أحمد بن مُحمّد عن الحُسين بن سعيد- من السَّلاسل السَّنديّة المتكرّرة في الكافي وغيره، وقد مرَّ نظيرها في مواضع عدّة، والعدّة هم مجموعة من مشايخ الكُلينيّ، من أهل الطبقة الثامنة، ممّن يُوثَق بنقلهم، ومرَّ بيان الكلام في ذلك[6].

وأحمد بن مُحمّد هنا هو أبو جعفر، أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ الأشعريّ، عربيّ، قمّيّ، كما يظهر من تتبّع تلك السِّلسلة، وهو ثقة، شيخ أصحابنا في قم ووجههم

---

(١) هكذا في أكثر النُّسَخ والشروح. وفي «و» والمطبوع: «مُدَرّج» بالتشديد. و«مُدْرَج»: اسم مفعول من الإدراج، أي: المطويّ. راجع: شرح المازندرانيّ: ج٦، ص١٥٤؛ مرآة العقول: ج٣، ص٣٢١.

(٢) في «بح» والبصائر: ص١٦٨: - «أن».

(٣) في «ف» والوافي والبصائر: ص١٦٨: «قال».

(٤) في البصائر: ص١٦٨: «أن ينتهي».

(٥) بصائر الدرجات: ص١٦٨، ح٢٤، عن أحمد بن محُمّد، عن الحُسين بن سعيد ومحُمّد بن عبد الجبّار، عن عبد الرّحمن بن أبي نجران جميعاً، عن محُمّد بن سنان. وفيه: ص١٤٨، ح١٢، بسنده عن محُمّد بن عبد الجبّار، عن ابن أبي نجران، عن أبي الجارود، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير؛ الوافي: ج٢، ص٣٤٢، ح٨٠٢.

(٦) يُنظر: ج١، ح١، ص٢٥.

وفقيههم، وشيخ الرافضة بقم كما عن ابن حجر، وهو من السابعة، بقي إلىٰ بعد سنة (٢٧٤هـ)[١].

والحُسين بن سعيد، كوفيّ الأصل، ثُمَّ بعد ذلك أهوازيّ، وثّقه الطوسيّ، وعدّه الكشيّ في الثّقات من أهل العلم، روىٰ عنه أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ، قال ابن النديم فيه وفي أخيه الحسن: «أوسع أهل زمانهما علمًا بالفقه والآثار والمناقب، وغير ذلك من علوم الشيعة»، وهو من صغار السادسة، ووفاته في حدود سنة (٢٤٠هـ) بحسب المقاربات السَّنديّة[٢].

ومُحمّد بن سنان الذي بيّنا وثاقته في نفسه، والخوف من تدليسه في الأسناد، وروايته عن كتب وجدها ولم يأخذها من مشايخه، في بحث مفصّل، وهذه أحد الروايات التي تؤكّد ما ذهبنا إليه، تُوفِّي سنة (٢٢٠هـ)، من السادسة[٣].

وأبو الجارود هو زياد بن المُنذر الهمدانيّ الخارفيّ، عدّه العامّة ثقفيًّا، كوفيّ، زيديّ، أعمىٰ منذ ولادته، إليه تُنسب الفرقة الجاروديّة، تغيّر بعد سنة (١٢٣هـ)، وعدّه المفيد في رسالته العدديّة من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، وضعّفه ابن معين عند العامّة وغيره ووصفه بالرفض، وهو من صغار الرابعة، يمكن أن يقال: إنَّه مقبول الرِّواية[٤].

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ: «الحديث الثاني: ضعيف»[٥]. ولكنَّ هذا الخبر، كما في سابقه، ممّا يوثَق بصدوره، وإن كان مُحمّد بن سنان أخذه من غير ملاقاة، لكنّه لم يتعرض للتزوير، فقد رواه الثّقات من الخامسة عن أبي الجارود - أيضًا -.

---

(١) يُنظر: ج١، ح١، ص٣٠.

(٢) يُنظر: ج٢، ح١٢٥، ص٥٦٢.

(٣) يُنظر: ج١، ح٧، ص١٠٧.

(٤) يُنظر: ج١، ح٧، ص١٤٧. وأكثر تفصيلاً: ج٤، ح٥٢٠، ص٣٦٥. و- أيضًا - ج٦، ح٧٦٤.

(٥) مرآة العقول، العلاّمة المجلسيّ: ج٣، ص٣٢٠.

٧٨٧/ ٣. عدّة مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحمّد، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الحُسَينَ[١] -صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ- لَمَّا صَارَ[٢] إِلَىٰ الْعِرَاقِ، اسْتَوْدَعَ أُمَّ سَلَمَةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهَا- الْكُتُبَ والْوَصِيَّةَ، فَلَمَّا رَجَعَ عَلِيُّ بْنُ الحُسين عليه السلام، دَفَعَتْهَا إِلَيْهِ»[٣].

رجال السَّند:

العدّة من مشايخ الكلينيّ، ممّن يحصل الوثُوق بإخبارهم بلا ريب.

وأحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ هو أبو جعفر الأشعريّ، عربيّ، قمّيّ، كبير قم وابن كبيرها، ثقة، شيخ القمّيّين ووجههم وفقيههم غير مدافع، قال ابن حجر: شيخ الرافضة بقم. وهو من السابعة، تُوفِّي بعد ٢٧٤هـ[٤].

وعليّ بن الحكم أبو الحسن النخعيّ، مولىٰ، ضرير، كما عن النجاشيّ، كوفيّ، ثقة جليل القدر، كما عن الشَّيخ، أنباريٌّ كما عن مُحمّد بن عيسىٰ اليقطينيّ، من السادسة[٥].

وسيف بن عَمِيرة، نخعيّ، عربيّ، وقيل: مولىٰ، كوفيّ، ثقة، فقيه، قيل بوقفه، وهو من الخامسة[٦].

---

(١) في «ج، ض، بر، بس، بف»: + «بن علّي».

(٢) في «ف»: «سار».

(٣) الغيبة للطوسي، ص ١٩٥، ح ١٥٩، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام مع اختلاف يسير الوافي، ج٢، ص ٣٤٣، ح ٨٠٣.

(٤) يُنظر: ج١، ح ١، ص٣٠.

(٥) يُنظر: ج٢، ح٥٧، ص١٩٢.

(٦) يُنظر: ج١، ح٦، ص٩٨.

وأبو بكر الحضرميّ هو عبد الله بن مُحمّد الحضرميّ الكوفيّ، لم يوثّق صريحًا؛ لعدم ذكره في المصنّفين، وردت في مدحه رواية، وروىٰ عنه أجلّاء الخامسة، نقل ابن داود عن الكشيّ توثيقه، وفيه كلام، تطرّق إليه السيّد الأستاذ - دامت بركاته -، حبسه المنصور، وأخبر الصادق عليه السلام ولده أنّه كُفي هذا الأمر فخلي سبيله، وكان وقت هذه الرّواية بعد (١٣٦هـ) شيخًا كبيرًا، ذهب السيّد الأستاذ - دامت بركاته - إلىٰ عدم البعد بالوثُوق به؛ لقرائن عدّة، كما في القبسات، وذهب السيّد الخوئيّ - قُدّست نفسه - إلىٰ توثيقه؛ لورود اسمه في تفسير القمّيّ، وذهب السيّد المرجع الحكيم - قُدّست نفسه - إلىٰ توثيقه؛ لورود اسمه في كامل الزيارات، والرجل ممَّن يوثَق به بحسب سيرته[١].

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ -قُدست نفسه-: «الحديث الثالث: حسن»[٢].

هذه الرِّواية رواها أبو بكر الحضرميّ، عن عدّة من مشايخه، عن شَهر بن حَوشب، عن أبي جعفر عليه السلام، ورواها عن أبي عبد الله عليه السلام مباشرة.

وعلىٰ كلِّ تقدير، فقصّة الاستيداع عند أُمِّ سلمة هو مضمون روايات عديدة بعضها ذات أسناد معتبرة.

منها: ما عن مُحمّد بن الحسن الصفّار في البصائر، عن مُحمّد بن الحسين [أي: ابن أبي الخطّاب]، عن صفوان [أي: ابن يحيىٰ بيّاع السابريّ]، عن معلىٰ بن أبي عُثمان [الثِّقة]، عن مُعلّىٰ بن خُنيس، عن أبي عبد الله عليه السلام[٣].

ومنها: ما عن مُحمّد بن الحسن الصفّار في البصائر، عن مُحمّد بن عيسىٰ [أي:

(١) يُنظر: ج٤، ح٥٥٢، ص٤٩١.
(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص٣٢١.
(٣) بصائر الدرجات، مُحَمّد بن الحسن الصفّار: ص١٦٢، ح١.

العبيديّ]، عن صفوان [أي: ابن يحيىٰ بيّاع السـابريّ]، عن أبي عُثمان [أي: معلىٰ بن أبي عثمان الثِّقة]، عن مُعلّىٰ بن خُنيس، عن أبي عبد الله عليه السلام[١].

ومنهـا: ما عن مُحمّد بن الحسـن الصفّـار [الثِّقة الثبت]، عن مُحمّد بن الحُسـين [وهو ابن أبي الخطَّاب الثِّقة]، عن صفوان [بيّاع السابريّ الثِّقة]، عن ابن مُسكان [أي: عبد الله بن مُسكان الثِّقة]، عن حجر [أي: عن حجر بن زائدة الثِّقة]، عن حُمران [أي: حُمران بن أعين الجليل القدر]، عن أبي جعفر عليه السلام[٢]. وهذا السَّند معتبر بلا ريب.

ومنهـا: في الـكافي عن «مُحمّد بـن يحيىٰ، عن مُحمّد بن الحُسـين، عن صفوان بن يحيـىٰ، عن ابن مُسـكان، عن حجر، عن حُمـران، عن أبي جعفر عليه السلام»[٣]. وهو سـند معتـبر - أيضًا -، وكذلـك رواه الكلينيّ عن «مُحمّد بن يحيـىٰ العطّار، عن أحمد بن مُحمّد، عن الحُسين بن سعيد، عن فضالةَ، عن عُمر بن أبان، عن أبي عبد الله عليه السلام»[٤].

(١) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص١٦٧، ح٢١.
(٢) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص١٧٧، ح١٠.
(٣) الكافي، الكُلينيّ: ج١، ص٢٣٥، ح٧.
(٤) الكافي، الكُلينيّ: ج١، ص٢٣٥، ح٨.

٧٨٨/ ٤ . وفِي نُسْخَةِ الصَّفْوَانِـيِّ: عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَنَانِ بْنِ سَـدِيرٍ، عَـنْ فُلَيْـحِ بْنِ أَبِي بَكْـرٍ الشـيبانيّ، قَـالَ: وَاللهِ، إِنِّي لَجَالِـسٌ عِنْدَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسـين وعِنْـدَهُ ولْـدُهُ إِذْ جَاءَهُ جَابِرُ بْـنُ عَبْـدِ اللهِ الْأَنْصارِيُّ، فَسَـلَّمَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَخَـذَ بِيَدِ أَبِي جَعْفَـرٍ عليه السلام، فَخَلَا بِهِ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُـولَ اللهِ صلى الله عليه وآله أَخْبَرَنِي أَنِّي سَـأُدْرِكُ رَجُلاً مِنْ أَهْلِ بَيْتِـهِ يُقَـالُ لَـهُ: مُحمّد بْنُ عَلِـيٍّ، يُكَنّىٰ أَبَا جَعْفَـرٍ، فَـإِذَا أَدْرَكْتَهُ فَأَقْرِئْهُ مِنِّي السَّـلَامَ. قَـالَ: ومَضـىٰ جَابِرٌ، ورَجَعَ أَبُـو جَعْفَرٍ عليه السلام، فَجَلَـسَ مَعَ أَبِيهِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسـين عليهما السلام وَإِخْوَتِـهِ، فَلَمَّـا صَلَّىٰ الْمَغْرِبَ، قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسـين لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: «أَيَّ شَـيْءٍ قَـالَ لَكَ جَابِرُ بْـنُ عَبْدِ اللهِ الْأَنْصَارِيُّ[١]؟» فَقَالَ: «قَالَ: إِنَّ رَسُـولَ اللهِ صلى الله عليه وآله قَالَ: إِنَّكَ سَـتُدْرِكُ رَجُلاً مِنْ أَهْلِ بَيْتِيَ اسْـمُهُ مُحمّـد بْنُ عَلِيٍّ، يُكَنّىٰ أَبَا جَعْفَـرٍ، فَأَقْرِئْهُ مِنِّي[٢] السَّـلام». فَقَالَ لَهُ أَبُوهُ[٣]: «هَنِيئـاً لَكَ -يَا بُنَيَّ- مَا خَصَّكَ اللهُ بِهِ مِنْ رَسُـولِهِ مِنْ بَيْنِ أَهْلِ بَيْتِكَ، لا تُطْلِعْ[٤] إِخْوَتَكَ عَلَىٰ هذَا فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْداً، كَمَا كَادَ[٥] إِخْوَةُ يُوسُفَ لِيُوسُفَ[٦] عليه السلام»[٧].

---

(١) في «هـ»: - «الأنصاريّ».

(٢) في «ب»: «عنّي».

(٣) في «ب»: - «أبوه».

(٤) في «ج، ض، و»: «لا تطّلع».

(٥) هكـذا في «ألف، ب، ج، هـ، بر، بف» وحاشـية «ض، ف، بـح» والوافي. وتقتضيه القواعد. وفي «ف»: «كادت». وفي «ض، و، بح، بس» والمطبوع: «كادوا».

(٦) في «بح»: «على يوسف».

(٧) راجـع: الـكافي، كتـاب الحجّـة، بـاب مولد أبي جعفـر محُمّد بـن عـلّي عليه السلام: ح١٢٧٦؛ الأمالي للصـدوق: ص٣٥٣، المجلس٥٦، ح٩؛ علـل الشرائع: ص٢٣٣، ح١؛ الاختصاص: ص٦٢؛ الإرشاد: ج٢، ص١٥٨ - ١٥٩؛ الوافي: ج٢، ص٣٤٤، ح٨٠٤.

رجال السَّند:

عليّ بن إبراهيم هو أبو الحسن، ثقة في الحديث، ثبت معتمد، صحيح المذهب، أضرَّ في آخر عُمره، صاحب التفسير، قمّيّ، قال ابن النديم: «من العُلماء الفقهاء». بقي حيّاً إلىٰ بعد (٣٠٧هـ)، كما يظهر من بعض أسناد الصدوق، وهو من الثامنة[١].

وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، أبو إسحاق القمّيّ، كوفيّ الأصل، يُوثَق به مع أنَّه لم يوثَّق صريحًا لقرائن، ترحَّم عليه ابنه في مقدّمة التفسير، وأكثر عنه في التفسير، ذكر ابن طاووس الاتِّفاق علىٰ وثاقته، وهو من السابعة[٢].

وحَنَانِ بْنِ سَـدِيرٍ هو أبو الفضل الكنديّ، مولىٰ، كوفيّ، وثقه الشَّيخ، هو من صغار الرابعة التي أدركتها السادسة. سيأتي الكلام فيه.

وفُلَيْـحِ بْـنِ أَبِـي بَكْـرٍ الشيبانيّ - أيضًا - ممّن سيأتي الكلام فيه، والسَّند يُعاني الارتباك الطبقيّ من رواية إبراهيم بن هاشم عن حنان. وسيأتي - أيضًا - الكلام فيه في تحقيق الصدور.

٥ حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ:

هو أبو الفضل، حنان بن سدير بن حكيم بن صهيب، مولىٰ، كنديّ، كوفيّ، صيرفيّ، قال النجاشيّ: «له كتاب في صفة الجنة والنار. أخبرنا شيخنا أبو عبد الله، عن مُحمّد بن أحمد بن الجنيد، قال: حدَّثنا عبد الواحد بن عبد الله بن يُونُس، قال: حدَّثنا مُحمّد بن أحمد بن يعقوب بن إسحاق بن عمّار، قال: حدَّثنا عليّ بن الحسن بن فضّال، قال: حدَّثني إسماعيل بن مِهران، عن حنان بن سدير، عن أبي عبد الله عليه السلام. وأوّل هذا الكتاب: «إذا أراد الله قبض روح» إسماعيل بن مِهران عن حنان غير ثبت. وكان دُكّان حنان في سدّة الجامع علىٰ بابه في موضع البزّازين، وعُمِّرَ حنان عُمُرًا طويلًا»[٣].

---

(١) يُنظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

(٢) يُنظر: ج١، ح٩، ص١٦٣-١٦٦.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي: ص١٤٦، ت٣٧٨.

ولـم أجـد من وقف علىٰ العبارة (إسـماعيل بـن مِهران عن حنـان غير ثبت) عند النجاشيّ أو أزال اللبس فيها، وسياقها كأنَّه إضافة من شرح مزجي، أو جملة معترضة تشـير إلىٰ أنَّ سـند (إسـماعيل عن حنان) ليس ثابتًا، أو أنَّ قائل هذه العبارة يشكّ فيه، ومن جهة أخرىٰ هل هذه عبارة من النجاشـيّ، أو عبارة من تلاميذه، أو من ناسـخ، أو من شارح ودخلت في المتن؟ وكلّ هذا محتمل.

ثُمَّ إن إسـماعيل بن مهران من السادسة، وحنان بن سدير ممّن تروي عنه السادسة بلا أدنىٰ شك.

قـال الكشـيّ في أصحـاب الكاظم والرّضا عليهما السلام: «منهم: حنان بن سـدير، سـمعت حمدويّـه - ذكر عن أشـياخه: أنَّ حنان بن سـدير واقفيّ، أدرك أبـا عبد الله عليه السلام، ولـم يدرك أبا جعفر عليه السلام، وكان يرتضي به سدرًا (سديدًا) (شديدًا)»[١].

والـذي نعرفـه أنَّ حمدويّـه ينقل كثيرًا عن شـيخه الحسـن بن مُوسـىٰ الخشّـاب في تعـداد الواقفة، ويظهر أنَّه مأخوذ من كتاب الحسـن بن موسـىٰ الذي كتبه في شـأن الوقف والواقفة، فتجد أنَّ حمدويّه نقل عن شـيخه الخشّـاب الكثير عن الوقف، كما وصلنا في الاختيار كما في عدّة رجال منهم: زياد القنديّ، أحمد بن الحسـن الميثُمّي، علـيّ بـن وهبان، أحمد بن الحارث، منصور بن يُونُس بزرج، وولد سَـمَاعة، عليّ بن خطّاب، إبراهيم بن شعيب، إبراهيم بن أبي سمال، إسماعيل بن أبي سمال، - حُسين بن مِهران، ويزيد بن إسحاق شعر ورجوعه من الوقف، وغيرها ما في شأن الواقفة.

وقال الشَّـيخ عند عـدّه إيّاه في أصحـاب الكاظم عليه السلام: «حنان بن سـدير الصيرفيّ، واقفـيّ»[٢]. ولعلَّـه اعتمـد في وصـف حنـان بالوقف علىٰ كتاب الحسـن بن موسـىٰ الخشّـاب، أو ما ذكره الكشـيّ عن هذا الكتاب. في حين أنَّه ذكر في الفهرست - الذي ألّفه في مقتبل العمر قبل كتاب الرِّجال -: «حنان بن سدير، له كتاب - وهو ثقة عليه السلام -،

---

(١) اختيار معرفة الرِّجال، الطوسّي: ص١٥٥، ح١٠٤٩.

(٢) رجال الطوسّي، الطوسّي: ص٣٣٤، ت٤٩٧٤.

روينا كتابه بالإسناد الأوّل عن ابن أبي عُمير، عن الحسن بن محبوب، عنه»[١].

وتجد في الأسناد رواية ابن أبي عُمير عن الحسن بن محبوب، وهما زملاء من طبقة واحدة، وتجد - أيضًا - رواية الحسن بن محبوب عن ابن أبي عُمير، وتجد في مواضع مُحمّد بن أبي عُمير والحسن بن محبوب يرويان معًا في السَّند، ولا يبعد أن يكون بينهما إجازة مدبَّجة[٢]، وإن كنت استقرب وقوع التصحيف في الموارد المعنعنة بينهما، وأنَّ الأصل فيها كلّها روايتهما معًا بالسَّوية.

وقد ذكر علماء بقية المذاهب (حنان) في كتبهم الرِّجاليّة، فقال ابن حجر: «حنان بن سدير بن حكيم بن صُهيب الكنديّ الصيرفيّ، روىٰ عن عمرو بن قيس الملائي، وأبيه (سدير) وأمي الصيرفيّ، ومُحمّد بن طلحة بن مصرف. روىٰ عنه: العلاء بن عمرو الحنفيّ، وعليّ الطنافسيّ، وعيسىٰ بن سعيد المراديّ، ومُحمّد بن ثواب الهباري، سمعت بعض هذا من أبي وبعضًا من عندي»[٣].

وقريب منه ما ذكره ابن ماكولا: «وحنان بن سدير بن حكيم بن صهيب الصيرفيّ الكوفيّ، يروي عن حسن بن حسن، وعمرو بن قيس الملائي، وأمي بن ربيعة الصيرفيّ، وأبيه سدير بن حكيم، روىٰ عنه مُحمّد بن الجنيد الحجّام، وعبَّاد بن يعقوب، ومُحمّد بن ثواب الهباريّ، وهو من شيوخ الشيعة - أيضًا -»[٤].

قال ابن حجر في اللسان: «حبان بن مدير الصيرفيّ الكوفيّ، قال الأزديّ: ليس بالقوي عندهم، روىٰ عن عمرو بن قيس، عن الحسن، عن أبي عُبيدة، عن عبد الله أنَّ رسول الله ﷺ، قال: إذا أقبلت الرَّايات السود من خراسان فأتوها؛ فإنَّ فيها المهديّ. انتهىٰ. وأخرج الحاكم في الفتن من المُستدرك من روايته عن عمرو بن قيس، عن

---

(١) الفهرست، الطوسّي: ص١١٩، ت٢٥٤.
(٢) التدبيج في الإجازة هو أن يجيز كل واحد من المحدثين الآخر.
(٣) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازيّ: ج٣، ص٢٩٩
(٤) إكمال الاكمال، ابن ماكولا: ج٢، ص٣١٨.

الحاكم، عن إبراهيم عن، علقمة، عن ابن مسعود حديثًا في المهدي وتعقَّبه المصنّف بأنَّـه موضـوع، وأنا أخشـىٰ أن - يكون هذا هو حنـان بفتح المهملـة ونونين مخففـًا، وأبوه سدير بفتح السين المهملة بوزن قدير، تصحّف اسمه واسم أبيه»[١].

طبقته:

قبل الكلام في طبقته ينبغي أن نذكر أنَّ حنان ممّن عُمِرَّ عُمُرًا طويلًا فاق المائة عام، كما هو المُتسـالم عليه، وذكر ذلك النجاشـيّ في فهرسـته؛ ولهذا يجب توخّي الحذر عنـد المقايسـة الطبقيّة، وعـدم الاعتماد علىٰ طبقـة من أدركه من تلاميـذه في تحديد طبقته، فعمره الطويل مربك في قياس هذا من ذاك.

عدّه السيّد البروجردي - قُدّست نفسه - في كلِّ الموارد من الخامسة، إلّا في مورد في طبقـات التهذيـب فعدّه من الثالثة. نعـم، عدّه في مواضع أخرىٰ مـن كتاب طبقات التهذيب من الخامسـة، وكان أشـار إلـىٰ كونه مـن المُعمَّرين في الطبقـة، كما في كتبه المختلفة - قُدّسـت نفسه -، ويظهر من السيّد الأسـتاذ - دامت بركاته - أنَّه عدّه من الخامسة - أيضًا -، وعددناه في الألف من الرابعة ممّن عُمِرَّ عُمُراً طويلًا.

ويسـاعد علىٰ كونه من الخامسـة ما ذكره النجاشيّ في ترجمته: «حنان بن سدير بن حُكيم بن صهيب، أبو الفضل الصيرفيّ، كوفيّ، روىٰ عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام»[٢]. وكذلك عدّ الشَّيخ إيّاه في أصحاب الكاظم عليه السلام، بل ووصفه إيّاه بالواقفيّ منهم.

و- أيضًـا - يُسـاند كونـه من الخامسـة ما يظهـر من الكشـيّ في كتـاب الاختيار، حيث عدّه في أصحاب الكاظم والرّضا عليهما السلام، وقال: «منهم: حنان بن سـدير: سـمعت حمدويه، ذكر عن أشياخه: أنَّ حنان بن سدير واقفيّ، أدرك أبا عبد الله عليه السلام، ولم يدرك أبا جعفر عليه السلام، وكان يرتضي به سدرا (سديدا) (شديدا)»[٣].

---

(١) لسان الميزان، ابن حجر، ج٢، ص١٦٦.

(٢) رجال النجاشّي، النجاشّي: ص١٤٦، ت٣٧٨.

(٣) اختيار معرفة الرِّجال، الطوسّي: ص١٥٥، ح١٠٤٩.

فعدم عدّه في أصحاب أبي جعفر الباقر عليه السلام عند أهل الفهارس، بل تصريح الكشيّ بأنّه لم يدرك أبا جعفر، كلّ ذلك يجعلنا نحكم أنَّ المتسالم عليه عند الكشيّ والنجاشيّ والشَّيخ كونه من الخامسة، وأنّه أدرك الأئمَّة من الصادق والكاظم والرّضا عليهم السلام.

لكن فضلًا عن الروايات التي نجد أنَّ (حنانًا) يرويها عن أبي جعفر في طيّات الكتب، وكونها بسقوط سدير أو لا فإنَّ الصدوق روىٰ عن «أبيه -رحمه الله- قال: حدَّثنا سعد بن عبد الله، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن ابن فضّال، عن ثعلبة، عن عُمر بن أبي نصر، عن سدير، قال: قال أبو جعفر عليه السلام ومعنا ابني: يا سدير، اذكر لنا أمرك الذي أنت عليه، فإن كان فيه إغراق كففناك عنه، وإن كان مقصرًا أرشدناك. قال: فذهبت أن أتكلّم، فقال أبو جعفر عليه السلام: أمسك...»[1].

وترىٰ سند هذه الرِّواية متسلسل معتبر يرويه والد الصدوق، عن سعد بن عبد الله، عن البرقيّ، عن الحسن بن فضّال، عن ثعلبة بن ميمون الثِّقة من الخامسة، عن عُمر بن أبي نصر زيد السَّكُونيّ، وهو جدّ البزنطيّ المعروف، وهو ثقة من كبار الخامسة حدَّث أنَّ سديراً أخبره أنّه كان معه ابنه أو ابناه حين دخل علىٰ أبي جعفر الباقر عليه السلام.

ممّا يشير إلىٰ أنَّ (حنانًا) ممّن كان جالسًا بحضرة أبي جعفر الباقر عليه السلام، وأكثر من ذلك ما رواه الشَّيخ عن كتاب «مُوسَىٰ بْنُ الْقَاسِم، عَنْ حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ، قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَأَبِي وَأَبُو حَمْزَةَ الثُّمَالِيُّ وَعَبْدُ الرَّحِيمِ الْقَصِيرُ وَزِيَادُ الْأَحْلَام فَدَخَلْنَا عَلَىٰ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فَرَأَىٰ زِيَاداً قَدْ تَسَلَّخَ جَسَدُهُ، فَقَالَ لَهُ: مِنْ أَيْنَ أَحْرَمْتَ؟ قَالَ: مِنَ الْكُوفَةِ. قَالَ: وَلِمَ أَحْرَمْتَ مِنَ الْكُوفَةِ؟ فَقَالَ: بَلَغَنِي عَنْ بَعْضِكُمْ أَنَّهُ قَالَ: مَا بَعُدَ مِنَ الْإِحْرَامِ فَهُوَ أَعْظَمُ لِلْأَجْرِ، فَقَالَ: مَا بَلَّغَكَ هَذَا إِلَّا كَذَّابٌ. ثُمَّ قَالَ لِأَبِي حَمْزَةَ: مِنْ أَيْنَ أَحْرَمْتَ؟ قَالَ: مِنَ الرَّبَذَةِ. فَقَالَ لَهُ: وَلِمَ؛ لِأَنَّكَ سَمِعْتَ أَنَّ قَبْرَ أَبِي ذَرٍّ بِهَا، فَأَحْبَبْتَ أَنْ لَا تَجُوزَهُ؟ ثُمَّ قَالَ لِأَبِي وَلِعَبْدِ الرَّحِيمِ: مِنْ أَيْنَ أَحْرَمْتُمَا؟ فَقَالا: مِنَ الْعَقِيقِ. فَقَالَ: أَصَبْتُمَا الرُّخْصَةَ، وَاتَّبَعْتُمَا السُّنَّةَ، وَلَا يَعْرِضُ لِي بَابَانِ كِلَاهُمَا حَلَالٌ إِلَّا أَخَذْتُ بِالْيَسِيرِ، وَذَلِكَ أَنَّ الله

---

(١) علل الشرائع، الصدوق: ج١، ص٢١٠.

يَسِيرٌ وَيُحِبُّ الْيَسِيرَ، وَيُعْطِي عَلَىٰ الْيَسِيرِ مَا لَا يُعْطِي عَلَىٰ الْعُنْفِ»[١].

حيث يلاحظ أنَّ حنان بن سدير دخل مع أبيه ومجموعة من الرابعة علىٰ أبي جعفر الباقر عليه السلام. لكن يظهر – أيضًا – أنَّه لم يكن كبيرًا في العمر وقتها، بل كان صبيًا، بدلالة أنَّه في الرِّواية الثانية لم يسأل عن طريقة إحرامه ومن أين؛ كونه تابعًا لسدير، واكتفىٰ الإمام الباقر عليه السلام في السؤال عن إحرام أبيه عن ذلك.

ومن جهة أخرىٰ تجد أنَّه يروي عن كبار الرابعة ممّن يقربون من الثالثة، فبسنده في دلائل الإمامة قال: «أخبرنا حنان بن سدير، قال: كنت أختلف إلىٰ عَمرو بن قيس الملائي أتعلم منه القرآن»[٢]. وعمرو بن قيس ممّن تُوفِّي سنة (١٤٠هـ).

ومن هذه المعطيات، ومن كونه ذي عمر طويل فاق المائة، وأنَّه أدرك سنة (١٨٣هـ)، ولم يبقَ إلىٰ سنة (٢٠٣هـ) باعتبار عدم إدراكه وفاة الرّضا عليه السلام، وأنَّه يروي عن الرابعة ممّن ولد في حدود (٧٠هـ) يحدس أنَّه ممّن ولد قرابة سنة (٩٦هـ)، وتُوفِّي قبل سنة (٢٠٣هـ) أو ما يقاربها.

وبهذا التَّقريب وبحسب النظام الذي اعتمدناه في كتاب الألف وفق الجدول الزَّمنيّ المُدرج هناك، يصحّ أنْ يقال إنَّه ولد في أواخر سنيّ ولادات الرابعة، حيث تنتهي ولادات الرابعة سنة (٩٦هـ)، فهو من أواخر صغارها، وتُوفِّي مع صغار الخامسة التي تنتهي وفياتهم سنة (٢٠٣هـ)، ووفق هذه الفرضية العمريّة يمكن تفسير كلّ تضارب أو قول رجاليّ متخالف مع المعطيات الآنفة الذكر، فبهذا العمر لا يمكن عدّه في أصحاب الباقر عليه السلام؛ لأنَّه إنَّما حضر عنده عليه السلام وهو صبي مع أبيه. نعم، ربَّما بلغ التاسعة عشر عند وفاة الباقر عليه السلام، وبه يكون الرجل ممّن أدرك أبا عبد الله وأبا الحسن الكاظم والرّضا عليهما السلام، ولم يدرك أبا جعفر الباقر عليه السلام أو أبا جعفر الجواد عليه السلام.

ويؤكّد هذا ما روي في مصادر متعدّدة:

---

(١) تهذيب الأحكام، الطوسّي: ج٢، ص٥٢، ح١٥٨.

(٢) دلائل الإمامة، جرير الطبريّ: ص٤٤٦.

منهـا: مـا في الكافي، حيـث رواه الكلينيّ بأسـناد متعدّدة معتبرة تنتهـي بمُحمّد بن إسـماعيل بن بزيـع، وهو عن حنـان، عن أبيه سـدير، قال: «دخلت أنـا وأبي وجدّي وعمّـي حمَّامًا بالمدينة، فإذا رجل في بيت المسـلخ، فقال لنـا: ممّن القوم؟ فقلنا: من أهـل العـراق، فقال: وأيُّ العـراق؟ قلنا: كوفيُّـون، فقال: مرحبًا بكم يـا أهل الكوفة، أنتم الشِّـعار دون الدِّثار ... فلمّا خرجنا من الحمَّام سـألنا عن الرَّجل فإذا هو عليّ بن الحُسين، ومعه ابنه مُحمّد بن عليّ عليهما السلام»[1].

حيـث يظهـر أنَّ (سـديرًا) ممّن شـاهد عليّ بـن الحُسـين السَّـجَّاد عليه السلام حين كان الباقر عليه السلام صغيرًا أو شـابًا. نعم، لعلَّ الباقر يكبر سـديرًا بعدّة سـنين لا تتجاوز أصابع اليديـن. ولعـلَّ هذه الحادثـة جرت قرابة سـنة (٧٥هـ) أو بما يحيطهـا، فيكون ولد بالفرضية المُفسّـرة في حدود سـنة (٦٥هـ)، ويكون ابنه حنان أصغـر منه بثلاثين عامًا وهو ما يتطابق – أيضًا – مع الفرضيّة المُفسّرة. –

فهو علىٰ هذا من صغار الرابعة ممّن عُمِّر عُمُرًا طويلًا، وتُوفِّي مع صغار الخامسة، وهنا فلا يمكن قبول رواية السابعة عنه مطلقًا.

نعـم، كبـار السـابعة ممّن أدركـوا من تُوفِّي سـنة (٢٠٣هـ) يقبل ذلك منهـم، أمَّا أن يكـون من السـابعة ويحكـي عنه فهو مريـب، ونجد أنَّ من يروي عنه من السـابعة إبراهيم بن هاشـم ومُحمّد بن الحُسـين بن أبي الخطَّاب، وهذان الرجلان ممّن يكثر السـقط فيمن يروون عنه بشـكل مُطّـرد، وهنا يتحكَّم الإشـكال، ولا مناص من عدم الاطمئنان بالملاقاة.

٥ فُلَيْحِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الشيبانيّ:

عدّه البرقيّ تارة في طبقة أصحاب عليّ بن الحُسين عليه السلام، وتارة أخرىٰ في طبقة بكير وزرارة وحُمران ولد أعين وأبان بن تغلب وأبي بصير ومُحمّد بن مسلم، وغيرهم من الرابعة. وقال: فليح بن أبي بكر الشيبانيّ، عجليّ، عربيّ، كوفيّ، وعدّه ثالثة في أصحاب

(١) يُنظر: الكافي، الكُلينيّ: ج٦، ص ٤٩٧، ح٨.

أبي عبد الله عليه السلام[١]. وكذا فعل الشَّيخ فذكره في أصحاب عليّ بن الحُسين ومُحمّد بن عليّ الباقر عليهما السلام، وذكره في أصحاب جعفر بن مُحمّد الصادق عليه السلام بعنوان (مليح بن أبي بكر الشيبانيّ)[٢].

أقول: أن يصفه الشَّيخ تبعًا للبرقيّ بأنَّه عربيّ، عجليّ، ويذكر في اسمه أنَّه شيبانيّ، فهذا لا يصحّ البتة، فشيبان وعجل يرجعون إلىٰ جدّ واحد هو بكر بن وائل، وليس أحدهما يرجع إلىٰ الآخر. نعم، لو لم يذكر أنّه عربيّ لكان ممكنًا؛ لإمكان اختلاف التولي بمرور الوقت وتعدّده.

وقد جاء اسمه مصحفًا في بعض أسناد الصدوق وفي رجال الشَّيخ - أيضًا - وأبدلت الفاء ميمًا بشكل (مليح) بن أبي بكر الشيبانيّ.

ورد في روايتين؛ في النصّ علىٰ عليّ بن الحُسين عليه السلام، وفي اليمين الكاذبة.

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ - قُدّست نفسه -حول سنده: «مجهول»[٣].

والجهالة لمكان فليح.

وبقي شيء في هذا السَّند، وهو أنَّ ما يرويه إبراهيم بن هاشم عن حنان الأقوىٰ سقوط الواسطة فيه، ويشير إليه ما ذكرناه في طبقته، وكون إبراهيم بن هاشم ومُحمّد بن الحُسين بن أبي الخطَّاب ممّن يُكثر مثل هذه الأمور في أسنادهم.

ومضمون أنَّ جابر بن عبد الله أخبر الباقر عليه السلام بما أخبره هنا، مرويٌّ في موارد أخرىٰ كثيرة، حتّىٰ أنَّ القاضي النُّعمان المغربيّ المتوفَّىٰ (٣٦٣هـ) بعدما رواه بسنده عن يحيىٰ بن الحسن، عن أبي برة، قال: «حدّثنا عبد الله بن ميمون القدّاح، عن جعفر بن

(١) الرِّجال، البرقيّ: ص١٦-١٨.

(٢) رجال الطوسّي، الطوسّي: ص١١٩، ت١٢٠٧؛ وص١٤٣، ت١٥٤٩، وص٣١٢، ت٤٦٢١.

(٣) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص٣٢١.

مُحمّد، عن أبيه مُحمّد بن عليّ عليه السلام، قال: حديث جابر هذا مع مُحمّد بن عليّ عليه السلام حديث مشهور معروف يرويه عند الخاصّ والعامّ، رواه فقهاء أهل المدينة وأهل العراق من العامّة، ويؤثر عن كبرائهم، يرويه أبو حنيفة ومالك والشافعيّ، وغيرهم»[١].

وباختلاف ظروف الرِّواية وحيثياتها فقد رواه الكُلينيّ عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن مُحمّد، عن مُحمّد بن سنان، عن أبان بن تغلب، عن أبي عبد الله عليه السلام[٢].

نعم، هذا السَّند حتّىٰ علىٰ القول بوثاقة ابن سنان فلا مناص من السقط فيه؛ فإنَّ أبان بن تغلب المتوفَّىٰ (١٤١هـ) من كبار الرابعة ممّن لم يدركهم مُحمّد بن سنان المتوفَّىٰ (٢٢٠هـ) فهو من السادسة، إلّا أن يكون أبان بن تغلب محرّف عن أبان بن عُثمان، وليس من السهل الاطمئنان بالتصحيف، خاصّة مع كون الراوي مُحمّد بن سنان الذي يمكن أن يروي عمّن لم يدركهم.

و- أيضًا - روىٰ مُحمّد بن جرير الطبريّ، قال: «حدَّثنا أبو طالب مُحمّد بن عيسىٰ القطّان، قال: أخبرني أبو مُحمّد هارون بن مُوسىٰ، قال: حدَّثنا أبو عليّ مُحمّد بن هَمَّام، عمّن رواه، عن الصادق عليه السلام»[٣].

ورواه الصدوق في علله قال: «حدَّثنا أبو العبَّاس مُحمّد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقانيّ -رضي الله عنه- قال: حدَّثنا عبد العزيز بن يحيىٰ البصريّ -بالبصرة- قال: حدَّثني المُغيرة بن مُحمّد، قال: حدَّثنا رجاء بن سَلمة، عن عَمرو بن شمر، قال: سألت جابر بن يزيد الجُعفيّ»[٤]. وحكىٰ مضمونًا يقرب - أيضًا - من أنَّ جابر بن عبد الله الأنصاريّ أوصل رسالة وسلامًا من النَّبيّ صلىٰ الله عليه وآله للباقر عليه السلام.

وتلاحظ أنَّ في السَّند عمرو بن شمر الضعيف المُتَّهم بالوضع علىٰ جابر بن يزيد.

---

(١) شرح الأخبار، القاضي نُعمان المغربيّ: ج٣، ص٢٧٧.

(٢) الكافي، الكُلينيّ: ج١، ص٤٦٩، ح٢.

(٣) دلائل الإمامة، مُحمّد بن جرير الطبريّ: ص٢١٨، ح١٣٧.

(٤) علل الشرائع، الصدوق: ص٢٣٣، ح١.

وكذلك روىٰ الصدوق في كمال الدين عن العديد من مشايخه عن «مُحمّد بن هَمَّام، عن جعفر بن مُحمّد بن مالك الفزاريّ، قال: حدّثني الحسن بن مُحمّد بن سَمَاعة، عن أحمد بن الحارث، قال: حدَّثني المُفضل بن عُمر، عن يُونُس بن ظبيان، عن جابر بن يزيد الجُعفيّ»(١).

وبنفس السَّند رواه عنه تلميذه الخزَّاز القمّيّ في كفاية الأثر(٢).

ومشاكل هذا السَّند عديدة أهمها وجود جعفر بن مُحمّد بن مالك الضعيف الذي اجتمعت فيه كلُّ عيوب الضعفاء.

وروىٰ ذلك المضمون كذلك في كفاية الأثر عن شيخه الصدوق «مُحمّد بن عليّ بن الحُسين رضي الله عنه، قال: حدَّثنا مُحمّد بن موسىٰ المُتوكّل رحمه الله، قال: حدَّثنا مُحمّد بن أبي عبد الله الكوفيّ، قال: حدَّثنا مُوسىٰ بن عمران النخعيّ، عن عمّه الحُسين بن يزيد النّوفليّ، عن الحسن بن عليّ بن أبي حمزة، عن أبيه عن الصادق عليه السلام»(٣).

ولعلَّ هذا السَّند لا يظهر منه توفّر الضعفاء بالغلو ونحوه، لكنَّ وجود الثِّقة مُحمّد بن أبي عبد الله والذي هو مُحمّد بن جعفر بن عون الأسديّ الذي قيل إنه يروي عن الضعفاء وهو من الثامنة، يزعزع وثاقتنا بخلو السَّند منهم، خاصّة أنَّ الذي يروي عنه ابن عون الأسديّ هو مُوسىٰ بن عمران النخعيّ، وهو ممّن لا نعرف من حاله شيئًا مهمّاً، فلا يبعد أن يكون منهم – أيضًا –.

وكذا رواه في الهداية الكبرىٰ عن «الحُسين بن حمدان الخصيبيّ [المتوفّىٰ (٣٣٤هـ)]، حدَّثني جعفر بن مالك، عن يحيىٰ بن زيد الحُسيني، عن أبيه زيد عن عبد الله، عن الحُسين بن مُوسىٰ بن جعفر، عن أبيه جعفر بن مُحمّد الصادق، عن أبيه مُحمّد الباقر، عن أبيه عليّ بن الحُسين – صلوات الله عليهم –، قال: لمّا لقيّه جابر بن

(١) كمال الدين، الصدوق: ص٢٥٣، ح٣.
(٢) كفاية الأثر، الخزَّاز القمّيّ: ص٥٣.
(٣) كفاية الأثر، الخزَّاز القمّيّ: ص١٤٣.

عبد الله الأنصاريّ برسالة جدّه رسول الله ﷺ إلىٰ ابنه مُحمّد الباقر»[(١)].

وفي كتاب سُـليم: «قال أبان: فحدّثت عليّ بن الحُسين عليه السلام بهذا الحديث كلّه عن سُليم، فقال: صدق سُليم، وقد جاء جابر بن عبد الله الأنصاريّ إلىٰ ابني – وهو غلام يختلف إليَّ – الكتاب فقبله وأقرأه من رسول الله ﷺ»[(٢)].

وأبان هنا هو أبان بن أبي عيّاش الضعيف الذي يقال إنه مَنْ وضع كتاب سُـليم بن قيس هو.

وبطرق يشوبها الزيديّة روىٰ هذا المضمون الخزَّاز القمّيّ عن «أبي المُفضل رحمه الله، قال: حدَّثني مُحمّد بن عليّ بن شاذان بن حبَّاب الأزديّ الخلّال بالكوفة، قال: حدَّثني الحسـن بن مُحمّد بن عبد الواحد، قال: حدَّثنا الحسـن، ثُمَّ الحُسين العربيّ الصوفيّ، قـال: حدَّثني يحيىٰ بن يعلىٰ الأسـلميّ، عن عمرو بن موسـىٰ الوجيهـيّ، عن زيد بن عليّ عليه السلام، قال: كنت عند أبي عليّ بن الحُسين عليه السلام...»[(٣)]. وحكىٰ قصّة دخول جابر.

وروىٰ مُحمّـد بـن سُـليمان الكـوفيّ المتوفّىٰ (٣٠٠هـ) في مناقبه عـن إبراهيم بن الحسن، قال: حدَّثنا ابن أبي بزة، عن مُحمّد بن ميمون القدّاح[(٤)].

فملاحظـة تكـرّر واضعي الكتـب في هذه الروايـات تـارة، وورود الضعفاء الذين يشترون الكتب المزورة من الأسواق تارة أخرىٰ، والسقط عند من يشتهر في أسنادهم السقط، حيث يطمأن بأنَّ هذا المضمون من المضامين التي رواها الضعفاء ووجوههم، والمتَّهمون بالغلو في كلِّ الأجيال من أبان بن أبي عيَّاش وعَمرو بن شـمر ومُحمّد بن سـنان والحُسـين بن يزيـد النَّوفليّ وجعفر بـن مُحمّد بن مالك يجعـل الاعتماد عليه صعبًا، لكنَّ روايته بطرق العامّة والزيديّة واشتهاره يجعله بنحو المقبول.

---

(١) الهداية الكبرى، الحُسين بن مُحمّد الخصيبيّ: ص٨٢.

(٢) كتاب سُليم بن قيس، سُليم بن قيس: ص١٨٥.

(٣) كفاية الأثر، الخزَّاز القمّيّ: ص٣٠١.

(٤) مناقب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، مُحمّد بن سُليمان الكوفيّ: ج٢، ص٢٧٥.

٦٩ - بَابُ الْإِشَارَةِ والنَّصِّ عَلىٰ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام

٧٨٩/ ١ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحمّد بْنِ عَبْدِ الجبَّار، عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ الْكوفيِّ، عَنْ مُحمّد بْنِ سَهْلٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي الْبِلَادِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ(١) بْنِ مُحمّد بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الحُسين، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَمَّا حَضَرَ(٢) عَلِيَّ بْنَ الحُسين عليهما السلام الْوَفَاةُ قَبْلَ ذلِكَ، أَخْرَجَ سَفَطاً(٣) أَوْ صُنْدُوقاً عِنْدَهُ، فَقَالَ: يَا مُحمّد، احْمِلْ هذَا الصُّنْدُوقَ». قَالَ: «فَحَمَلَ بَيْنَ أَرْبَعَةٍ(٤)، فَلَمَّا تُوفِّي(٥)، جَاءَ(٦) إِخْوَتُهُ يَدَّعُونَ فِي(٧) الصُّنْدُوقِ، فَقَالُوا: أَعْطِنَا نَصِيبَنَا فِي(٨) الصُّنْدُوقِ، فَقَالَ: واللهِ، مَا لَكُمْ فِيهِ شَيْءٌ، وَلَوْ كَانَ لَكُمْ فِيهِ شَيْءٌ، مَا دَفَعَهُ إِلَيَّ» وَكَانَ فِي الصُّنْدُوقِ سِلَاحُ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وَكُتُبُهُ(٩).

---

(١) إسماعيل هذا، هو إسماعيل بن محمّد بن عبدالله بن عليّ بن الحُسين بن علي بن أبي طالب، ولم يثبت روايته عن أبي جعفر عليه السلام الظاهر منه الباقر عليه السلام بقرينة رواية إبراهيم بن أبي البلاد عن إسماعيل، فلا يبعد وقوع خلل في السَّند من سقط أو إرسال. راجع: تهذيب الأنساب: ص١٨٤. وأمّا كون الصواب في العنوان «إسماعيل بن مُحمّد عن عبدالله بن عليّ بن الحُسين» كما استظهر العلّامة المجلسيّ في مرآة العقول: ج٣، ص٣٢٢، فلم نجد له شاهداً.

(٢) في «ف، بس» والبصائر: ص١٨٠ و١٨١: «حضرت».

(٣) قال المطرّزي: «السَّفَطُ: واحد الأسفاط، وهو ما يُعَبّى فيه الطيب وما أشبهه من آلات النساء، ويستعار للتابوت الصغير». المغرب: ص٢٢٦ (سفط).

(٤) في شرح المازندرانّي: + «رجال».

(٥) في مرآة العقول: «فلمّا تُوفّيَ، إمّا كلام الباقر عليه السلام على سبيل الالتفات، أو كلام الراوي».

(٦) في «ف»: «جاءت».

(٧) هكذا في النُّسَخ التي قوبلت والوافي والبصائر: ص١٨٠ و١٨١. وفي المطبوع: «[ما] في».

(٨) في «بح» وحاشية «هـ، بس، بف»: «من».

(٩) بصائر الدرجات: ص١٨٠، ح١٨، بسنده عن أبي القاسم؛ وفيه: وص١٨١، ح٢٤، عن محمّد

معالجة التصحيف

الأوّل: من جهة المعصوم الذي تنتهي إليه الرِّواية، وهل هو أبو جعفر الباقر عليه السلام كما يظهر من الرِّواية في الكافي، أم هو أبو عبد الله الصادق عليه السلام؟ وكونه أبا جعفر الباقر عليه السلام لا يتناسب مع متن الرِّواية، فتجد المُتحدّث يُعبّر عن الإمام السَّجّاد عليه السلام باسم عليّ بن الحُسين عليه السلام، والرائج أن يدعوه الباقر عليه السلام لو كان هو المُتحدّث بلفظ (أبي).

وتجد - أيضًا - أنَّ كلام المُتحدّث يستمر في الرِّواية بضمير الغائب مُشيرًا إلىٰ الإمام الباقر عليه السلام كقوله: (جاء إخوته) أي: جاء إخوة الباقر عليه السلام، وكقوله: (فقال)، ويكون المراد بالقائل الباقر عليه السلام! فالواضح أنَّ المُتَحدّث ليس هو الإمام مُحمّد بن عليّ الباقر عليه السلام، بل مُخبر عنه، ويظهر أنَّه الإمام جعفر بن مُحمّد الصادق عليه السلام من سياق الكلام.

ويؤكّد كونه هو الصادق عليه السلام أنَّ هذا الخبر الذي رواه إبراهيم بن أبي البلاد هنا عن أبي جعفر الباقر عليه السلام بواسطة، جاء في مصادر أخرىٰ وإبراهيم بن أبي البلاد يرويه بواسطة عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام[1].

الثاني: من جهة مَن هو الراوي الذي روىٰ عنه إبراهيم بن أبي البلاد؟ عند تقصِّي الرِّواية نجد أنَّ مُحمّد بن الحسن الصفّار (٢٩٠هـ) روىٰ هذا الخبر، كما يظهر من المطبوع عن «مُحمّد بن عبد الله زياد أبي الجبَّار، عن أبي القاسم، عن مُحمّد بن سهل، عن إبراهيم بن أبي البلاد، عن إسماعيل بن مُحمّد بن عبد الله بن عليّ بن الحُسين، عن أبي جعفر مُحمّد بن عليّ عليه السلام»[2]. والتصحيف في اسم مُحمّد بن عبد الجبَّار ظاهر هنا، ولا أعلم كيف جاء في وسطه اسم (عبد الله زياد أبي) في هذه النُّسخة

بن عبد الجبَّار، عن أبي القاسم الكوفيّ ومُحمّد بن إسماعيل القمّيّ، عن إبراهيم بن أبي البلاد، عن عيسى بن عبد الله، عن الصادق عليه السلام؛ الوافي: ج٢، ص٣٤٤، ح٨٠٥.

(١) يُنظر: بحار الأنوار، العلاّمة المجلسيّ: ج٢٦، ص٢١٢.

(٢) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص١٨٠، ح١٨.

من البصائر، ولماذا اعتمد في المطبوع علىٰ هذا!

وأيضًا رواها الصفّار في محلٍّ آخر من البصائر عن شيخه «مُحمّد بن عبد الجبَّار، عن أبي القاسم الكوفيّ مُحمّد بن إسماعيل القمّيّ، عن إبراهيم بن أبي البلاد، عن عيسىٰ بن عبد الله بن عُمر، عن جعفر بن مُحمّد عليه السلام»[1].

وتجد أنَّه سقط (مُحمّد بن سهل القمّيّ) من السَّند، وجعل (أبي القاسم الكوفيّ) اسمه (مُحمّد بن إسماعيل القمّيّ). والحال أنَّ أبا القاسم الكوفيّ شيخ مُحمّد بن عبد الجبَّار معروف، وهو عبد الرَّحمن بن حمّاد، فالتصحيف في هذا السَّند في هذا المحل - أيضًا - ظاهر.

وتجد أنَّه أورده في البحار المطبوع عن بصائر الدرجات بسنده عن «مُحمّد بن عبد الجبَّار، عن أبي القاسم، عن مُحمّد بن سهل، عن إبراهيم بن أبي البلاد، عن إسماعيل ابن مُحمّد العلويّ، عن أبي جعفر مُحمّد بن عليّ عليهما السلام...».

و- أيضًا - «عن الصفّار، عن مُحمّد بن عبد الجبَّار، عن أبي القاسم الكوفيّ ومُحمّد بن إسماعيل القمّيّ، عن إبراهيم بن أبي البلاد، عن عيسىٰ بن عبد الله بن عُمر، عن جعفر بن مُحمّد عليهما السلام»[2] مثله.

و- أيضًا - في البحار المطبوع عن البصائر بالسَّند عن «مُحمّد بن عبد الجبَّار، عن أبي القاسم الكوفيّ ومُحمّد بن إسماعيل القمّيّ، عن إبراهيم بن أبي البلاد، عن عيسىٰ بن عبد الله بن عُمر، عن جعفر بن مُحمّد عليهما السلام»[3].

وأضاف الواو بين أبي القاسم الكوفيّ ومُحمّد بن إسماعيل القمّيّ، ولكنَّ الظاهر أنَّ الصواب أنَّ جملة (عن مُحمّد بن سهل القمّيّ) صحّفت إلىٰ (مُحمّد بن إسمعيل

---

(١) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص١٨١، ح٢٤.

(٢) بحار الأنوار، العلاّمة المجلسّي: ج٢٦، ص٢١٢.

(٣) بحار الأنوار، العلاّمة المجلسّي: ج٤٦، ص٢٢٩.

القمّيّ)، ويساعد عليه تشابه الرسم بين (سهل) و(إسمعيل) في الخطوط القديمة.

وعلىٰ ذلك فالمُحصِّلة فيمن روىٰ عنه إبراهيم بن أبي البلاد في النُّسَخ الواصلة:

عيسىٰ بن عبد الله بن عُمر عن الصادق عليه السلام.

إسماعيل بن مُحمّد العلويّ عن الباقر عليه السلام.

إسماعيل بن مُحمّد بن عبد الله بن عليّ بن الحُسين عن الباقر عليه السلام.

والرجلان هاشميّان: فعيسىٰ هو عيسىٰ بن عبد الله بن مُحمّد بن عُمر بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام. وإسماعيل هذا هو ابن مُحمّد الأرقط حفيد عبد الله الباهر، ابن الإمام زين العابدين عليه السلام. ولا يبعد أن يكون رواها عن الهاشميّين معًا.

وعلىٰ كلِّ تقدير، فطريق الكلينيّ هو من جهة إسماعيل ابن الأرقط عن أبي عبد الله عليه السلام وليس عن أبي جعفر الباقر عليه السلام، كما في الكافي، بدلالة متن الرِّواية، كما أسلفنا القول.

رجال السَّند:

أحمد بن إدريس هو أبو عليّ الأشعريّ، شيخ الكُلينيّ، قمّيّ، عربيّ، ثقة فقيه، صحيح الحديث وكثيره كما عن العلمين، كان من القوّاد، تُوفِّي بالقرعاء، سنة (٣٠٦هـ)، وهو من الثامنة[١].

مُحمّد بن عبد الجبَّار هو ابن أبي الصُّهبان، ذهليّ أو شيبانيّ، قمّيّ، ذكره الشَّيخ في أصحاب الهادي والعسكري عليهما السلام، ووثقه في المرّتين، وهو من السابعة[٢].

وأَبِو الْقَاسِمِ الْكوفيّ هو عبد الرَّحمن بن حمّاد، كوفيّ، انتقل إلىٰ قم وسكنها، صيرفيّ، رمي بالضعف والغلو، وهو من السادسة. سيأتي الكلام فيه.

---

(١) يُنظر: ج١، ح٣، ص٨٥.

(٢) يُنظر: ج١، ح٣، ص٨٦.

ومُحمّد بن سهل بن اليسع بن عبد الله بن سعد بن مالك بن الأحوص الأشعريّ، القمّيّ، روىٰ عنه أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ الأشعريّ كثيراً، وهو من السادسة. سيأتي الكلام فيه.

وإِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي الْبِلَادِ أبو الحسن، وقيل: أبو إسماعيل، وقيل: أبو يحيىٰ، مولىٰ بني عبد الله بن غطفان، كوفيّ، اسم أبيه وابنه يحيىٰ، وكلاهما من الرُّواة، واسم جدّه سُليم، وقيل: سُليمان. ذكر وثاقته النجاشيّ والطوسيّ. وروىٰ عنه صفوان، وروىٰ في كامل الزيارات. وفيه رواية مادحة. وكان إبراهيم من القرّاء والأدباء، وكان للرضا عليه السلام إليه رسالة وأثنىٰ عليه، وهو من الخامسة وعُمِرَّ دهرًا. وهو يروي عن إسماعيل بن مُحمّد. وسيأتي الكلام في أحوال رجال السَّند ممّن لم يمرّوا سابقًا.

◦ أَبِو الْقَاسِمِ الْكوفيّ:

هو أبو القاسم عبد الرَّحمن بن حمّاد، صيرفيّ، كوفيّ انتقل لقم، ممّن تروي عنه الطبقة السابعة، ويروي عن مشاهير السادسة، وبعضًا من صغار الخامسة.

قال عنه الشَّيخ في الفهرست: «عبد الرَّحمان بن حمّاد: له كتاب، رويناه بالأسناد الأوّل عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عنه»[١].

قال النجاشيّ: «عبد الرَّحمن بن أبي حمّاد أبو القاسم، كوفيّ، صيرفيّ، انتقل إلىٰ قم وسكنها، وهو صاحب دار أحمد بن أبي عبد الله البرقيّ، رمي بالضعف والغلو. له كتاب أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدّثنا أحمد بن مُحمّد بن يحيىٰ، قال: حدّثنا أبي، قال: حدّثنا مُحمّد بن الحُسين بن أبي الخطّاب الزيّات عنه بكتابه»[٢].

وعن ابن الغضائريّ: «عبد الرَّحمن بن أبي حمّاد، كوفيّ، سكن قم، وروىٰ عنه القمّيّون، يُكَنّىٰ أبا مُحمّد، ضعيف جدّاً، لا يُلتفت إليه، في مذهبه غلوّ»[٣].

---

(١) الفهرست، الطوسّي: ص١٧٧، ت٤٧٦.

(٢) رجال النجاشّي، النجاشّي: ص٢٣٨، ت٦٣٣.

(٣) الرجال لابن الغضائريّ، أحمد بن الحسين الغضائريّ: ص٨٠، ت٩٨.

وهنا أمور:

الأوّل: الأقوىٰ أنَّ ما ذكره الشَّيخ من عنوان (عبد الرَّحمن بن حمّاد) هو الصواب، وما وصلنا عن النجاشيّ وعن ابن الغضائريّ (عبد الرَّحمن بن أبي حمّاد) هو العنوان المصحّف؛ فإنَّ الوارد في أسانيد الأحاديث هو (عبد الرَّحمن بن حمّاد) وبنفس التسلسل السَّندي الموصل لكتاب إبراهيم بن أبي البلاد الذي يرويه عبد الرَّحمن، ويشير إليه كثرة روايات (مُحمّد بن خالد البرقيّ عن عبد الرَّحمن بن حمّاد)، بل تجد حتّىٰ النجاشيّ في ترجمة إبراهيم بن أبي البلاد عند ذكره لطريقه إلىٰ كتابه ذكر اسمه كما هو باقي الأسناد، وقال: «عن مُحمّد بن عبد الجبَّار، قال: حدّثنا أبو القاسم عبد الرَّحمن بن حمّاد الكوفيّ، عن مُحمّد بن سهل بن اليسع، عنه»[1].

الثاني: هناك التباس آخر مهمّ في التكنية، فإنَّ الرَّجل الوارد في أسنادنا يشتهر بكنية (أبي القاسم) وهو موافق لما ذكره النجاشيّ، ولكن ما نُقل عن ابن الغضائريّ أنَّه يُكَنّىٰ بأبي مُحمّد، وهنا لا بُدّ من الإشارة إلىٰ أنَّ مَن يسمىٰ بعبد الرَّحمن بن أبي حمّاد، ويُكَنّىٰ بأبي مُحمّد هو قارئ كوفيّ مشهور، يُعدّ خليفة حمزة القارئ المشهور، والذي ذكره الذهبي في تاريخ الإسلام وقال: «عبد الرَّحمن بن أبي حمّاد التَّميميّ، الكوفيّ، المقرئ. واسم أبيه شكيل، يُكَنّىٰ أبا مُحمّد. قرأ علىٰ حمزة، وكان من جلّة أصحابه، ثُمَّ قرأ علىٰ أبي بكر بن عيَّاش. وروىٰ الحُروف عن: نافع، وشيبان النحويّ، وعيسىٰ بن عمر. وسمع من إسرائيل بن يُونُس، ويحيىٰ بن سلمة بن كهيل، وفطر بن خليفة، وطائفة. روىٰ عنه: الحسن بن جامع، ومُحمّد بن جنيد، وإسحاق بن الحجّاج، ومُحمّد بن عيسىٰ، وهارون بن حاتم، ومُحمّد بن الهيثَمَّ، وآخرون»[2].

وذكر - أيضًا -: «قال أبو هشام الرفاعيّ: أقرأ من قرأ علىٰ حمزة أربعة: إبراهيم الأزرق، وخالد الكحال، وخلّاد الأحول، وكان عبد الرَّحمن بن أبي حمّاد أكبرهم

(١) رجال النجاشي، النجاشي: ص٢٢، ت٣٢.

(٢) تاريخ الإسلام، الذهبيّ: ج١٤، ص٢٢٩.

وأعلمهم بعلل القرآن»[١].

وقد ذكره – أيضًا – ابن النديم بنفس ما ذكره النجاشيّ في عداد من ألّف في معاني القرآن، وقال: كتاب الحُروف تأليف عبد الرَّحمن بن أبي حمّاد الكوفيّ.

فلعلَّ هناك التباسًا وقع بين الرجلين، عبد الرَّحمن بن أبي حمّاد، المقرئ، الكوفيّ، المُكَنَّىٰ بأبي مُحمّد، وعبد الرَّحمن بن حمّاد الصيرفيّ الكوفيّ، المُكَنَّىٰ بأبي القاسم، إلّا أنَّ المقرئ من الطبقة الخامسة بدلالة تلمّذه عند حمزة الزيّات المتوفّىٰ (١٥٦هـ)؛ إذ حمزة من الرابعة، ورواية السادسة عنه كعليّ بن أسباط في بعض الأسناد. أمّا أبو القاسم عبد الرَّحمن بن حمّاد الصيرفيّ فهو ممّن تلمّذ عند مَن هُم بعمر تلامذة حمزة من السادسة كابن فضّال، وصفوان بن يحيىٰ، ومُحمّد بن سنان، وعبد الله بن مُحمّد الحجّال، وكبار السادسة كزياد بن مروان القَنديّ، وصغار الخامسة كعبد الله بن إبراهيم الغفاريّ، وابراهيم بن عبد الحُميد المردَّد بين الخامسة وصغارها، وربَّما روىٰ عن الخامسة كيُونُس بن يعقوب، وعُمر بن يزيد.

الثالث: إنَّه تلمّذ لدىٰ عبد الرَّحمن أبي القاسم الصيرفيّ الكوفيّ رواة الطبقة السابعة كأحمد البرقيّ وأقرانه، نظير مُحمّد بن الحُسين بن أبي الخطَّاب، وإبراهيم بن هاشم، ومُحمّد بن عبد الجبَّار، وإبراهيم بن إسحاق النَّهاونديّ، ويعقوب بن يزيد، والحُسين بن إشكيب، ومُوسىٰ بن الحسن الأشعريّ، والعبَّاس بن معروف مولىٰ الأشاعرة.

أمَّا أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ فإنَّه وإن جاء في سند روايته عنه مباشرة، إلَّا أنَّ الصواب أنَّها بواسطة أحمد بن مُحمّد عنه، وأحمد بن مُحمّد الذي يتوسّط أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ الأشعريّ وعبد الرحمن إمّا أن يكون هو أحمد بن مُحمّد بن أبي نصر البزنطيّ فيكون المقصود بعبد الرحمن هنا المقرئ وليس الصيرفيّ. وإمّا أن يكون أحمد بن مُحمّد المتوسّط بين الأشعريّ وعبد الرحمن هو أحمد بن محمد بن خالد البرقيّ زميل الأشعريّ واستعان به للتخلص من الرواية عن الضعفاء كما هي

---

(١) تاريخ الإسلام، الذهبيّ: ج١٥، ص١٤٢.

عادتهم، فيكون المقصود بعبد الرحمن هنا الصيرفيّ وليس المقرئ.

وفي حال كان الراوي عن عبد الرَّحمن بن حمّاد من السادسة؛ كعليّ بن أسباط أو أحمد بن مُحمّد بن أبي نصر، فإمّا أن يكون هناك خلل في السَّند، أو أنَّه أبو مُحمّد الكوفيّ، عبد الرَّحمن بن حمّاد المقرئ، تلميذ حمزة الزيّات.

وما جاء في سند الحُسين بن سعيد، عن مُحمّد بن أبي عُمير عنه عن الحلبيّ فليس هو، بل لعلَّه المقرئ وإن ذكر بصيغة عبد الرَّحمن بن حمّاد وليس ابن أبي حمّاد، كما يشير مضمون الرِّواية بشكل خفي والموافق لاختصاص المقرئ، والبعيد عن روايات أبي القاسم الصيرفيّ الكوفيّ، فضلًا عن دلالة الطبقة الواضح للعيان. ولا وثُوق بالتسلسلات التي رواها الضعفاء عنه كإبراهيم بن إسحاق النهاونديّ. وقد يظهر أنَّ هذه الرِّواية التي فيها مُحمّد بن أبي عُمير عن عبد الرَّحمن بن حمّاد عن الحلبيّ، سندها مصحّف صوابه: مُحمّد بن أبي عمير، عن عبد الرَّحمن وحمّاد، عن الحلبيّ، والمقصود: عبد الرَّحمن بن الحجاج وحمّاد بن عُثمان عن الحلبيّ، كما تشير إليه بعض الأسناد.

الرابع: جاء في الاختيار عن عليّ بن مُحمّد، قال: حدَّثني مُحمّد بن أحمد، عن العبَّاس بن معروف، عن أبي القاسم الكوفيّ، عن الحُسين بن مُحمّد بن عِمران، عن زرعة، عن سَمَاعة، عن أبي بصير.

وقال الميرداماد الآستراباديّ مُعلّقًا عليها حول التعيين: «حيثُمَّا أطلق أبو القاسم الكوفيّ في الأسانيد، فهو سعيد بن أحمد بن مُوسىٰ الغرَّاء الصدوق الثِّقة، وقد يقال: أبو القاسم الكوفيّ ويُراد به حُميد بن زياد، ولكن لا يكاد يسعهما هذا الأسناد؛ لتقدم العبَّاس بن معروف عليهما في الطبقة جدّاً. فقد ذكره الشَّيخ في أصحاب أبي الحسن الرّضا ﷺ، وقال: العبَّاس بن معروف قمّيّ، ثقة، صحيح الحديث، مولىٰ جعفر بن عمران بن عبد الله الأشعريّ. وكثيرًا ما يقول أبو عمرو الكشيّ في هذا الكتاب: أبو القاسم الكوفيّ، ويعني به مُعاوية بن عمّار الدّهنيّ البجليّ، وبه تستقيم هذه الطبقة،

فهو المتعيّن في هذا الأسناد. والشايع في الكافي والتهذيب والاستبصار في التعبير عنه بالتّكنية أبو القاسم البجليّ، أو أبو القاسم مجردًا عن التوصيف والتقييد»[١].

أقول: من الواضح أنَّ أبا القاسم الكوفيّ الذي تروي عنه السابعة ونحوها من كبارها كـ(العبَّاس بن معروف) هو أبو القاسم عبد الرَّحمن بن حمّاد الكوفيّ، ويعبر عنه بكنيته بشكل متكرّر، وأمّا من ذكرهم فلا تستقيم فيهم الطبقة، ولن تجد رواية العبَّاس عن أحدهم في الأسناد، بخلاف عبد الرَّحمن بن حمّاد.

والمُحصِّلة: أنَّ الرَّجل يظهر من رواية كلّ مشاهير السابعة عنه عدا أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ مُؤشِّر سلبي في حقّه، وهذا مُؤيّد بما ذكره النجاشيّ من أنَّه قد رمي بالضعف والغلو، والذي يظهر منه أنَّه نقل لرأي ابن الغضائريّ، والموجود - أيضًا - فيما وصلنا من كتاب ابن الغضائريّ، ولكن هل يمكن أنْ يكون ما ذكره ابن الغضائريّ التباسًا بينه وبين المقرئ؟ أو أنَّه مجرد اختلاف في تعيين الكُنية، والراجح الأخير، فعلىٰ كلِّ تقدير فالرجل ممّا لا يعتمد عليه.

٥ مُحمّد بن سهل:

هو مُحمّد بن سهل بن اليسع بن عبد الله بن سعد بن مالك بن الأحوص الأشعريّ القمّيّ، روىٰ عنه من ولد عُمُومته أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ بن عبد الله بن سعد الأشعريّ كثيراً. وابن سهل هو - أيضًا - ابن عمّ مُحمّد وأحمد ابني حمزة بن اليسع، وهم ثقات.

قال عنه النجاشيّ: «مُحمّد بن سهل بن اليسع بن عبد الله بن سعد بن مالك بن الأحوص الأشعريّ القمّيّ، روىٰ عن الرّضا وأبي جعفر عليهما السلام. له كتاب يرويه جماعة. أخبرنا عليّ بن أحمد قال: حدَّثنا مُحمّد بن الحسن، قال: حدَّثنا سعد والحميريّ ومُحمّد بن يحيىٰ وأحمد بن إدريس، عن أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ، عن أبيه، عن

(١) اختيار معرفة الرِّجال، الطوسّي: ص٤٩٦.

مُحمّد بن سهل بكتابه»[١].

وذكر الشَّيخ في الفهرست: «مُحمّد بن سهل بن اليسع. له مسائل عن الرّضا عليه السلام، أخبرنا بها ابن أبي جيد، عن مُحمّد بن الحسن، عن سعد والحميريّ ومُحمّد بن يحيىٰ، عن أحمد بن مُحمّد، عنه»[٢].

أقول:

أولاً: الوارد في الأسناد رواية أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ مباشرة عن قريبه مُحمّد بن سهل بن اليسع بلا توسّط أبيه، ولكنَّك ترىٰ أنَّ النجاشيّ ذكر أنَّ هناك واسطة بينه وبين أحمد في حين لم يذكر الشَّيخ الواسطة. وإضافة إلىٰ تأييد أسانيد الروايات لطريق الشَّيخ، ومخالفة طريق النجاشيّ، فإنَّ الصدوق عند ذكره لطريقه إليه في المشيخة قال: «ما كان فيه عن مُحمّد بن سهل فقد رويته عن أبي، ومُحمّد بن الحسن رضي الله عنهما، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ، عن مُحمّد بن سهل بن اليسع الأشعريّ»[٣].

بل حتّىٰ النجاشيّ عند ذكره لترجمة والد مُحمّد -أي: اليسع- قال: «سهل بن اليسع بن عبد الله بن سعد الأشعريّ قمّيّ ثقة، روىٰ عن موسىٰ والرّضا عليهما السلام. أخبرنا عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن مُحمّد بن يحيىٰ العطّار، قال: حدَّثنا الحميريّ، قال: حدَّثنا أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ، قال: حدَّثنا مُحمّد بن سهل عن أبيه بكتابه»[٤].

ففي رجال النجاشيّ - أيضًا - في ترجمة سهل بن اليسع تجد أنَّ أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ يروي مباشرة عن مُحمّد بن سهل. فالظاهر حصول الغلط في نسخة النجاشيّ، ولعلَّ مصدر الشَّيخ والنجاشيّ للترجمة واحد هو كتاب عليّ بن أحمد، أي: ابن أبي جيد، شيخ النجاشيّ والشَّيخ.

---

(١) رجال النجاشّي، النجاشّي: ص ٣٦٧، ت٩٩٦.

(٢) الفهرست، الطوسّي: ص٢٢٥، ت٦٣٥.

(٣) من لا يحضره الفقيه، الصدوق: ج٤، ص٥٢٧.

(٤) رجال النجاشّي، النجاشّي: ص١٨٦، ت٤٩٤.

ثانيًا: نلاحظ أنَّ النجاشيّ ذكر أنَّه من أصحاب الرّضا والجواد عليهما السلام، وقد ذكره الشَّيخ في أصحاب الرّضا عليه السلام، وقال: مُحمّد بن سهل بن اليسع الأشعريّ القمّيّ. لكنَّك تلاحظ أنَّ معظم ما يرويه عن الرّضا عليه السلام بواسطة أبيه، ولكن لا ينفي معاصرته له عليه السلام، خاصّة أنَّ أباه ممّن روىٰ في بطون الأسناد عن الكاظم والرّضا عليهما السلام، وهو ما ذكره النجاشيّ - أيضًا - في ترجمة أبيه، لكنَّ الشَّيخ لم يذكر مُحمّد بن سهل بن اليسع في أصحاب الجواد عليه السلام، في حين ذكر في أصحاب الصادق عليه السلام مُحمّد بن سهل بن اليسع، ووصفه بالكوفيّ، وهذا رجل آخر فهو من الطبقة الخامسة وهو كوفيّ.

وأصحاب أبي عبد الله عليه السلام معظمهم من مُدخلات ابن عُقدة الزيديّ، ولعلَّ المراد به هو الوارد في سند رواية الشَّيخ في الاستبصار، قال: «أخبرني الشَّيخ -رحمه الله-، عن أبي القاسم جعفر بن مُحمّد، عن مُحمّد بن يعقوب، عن مُحمّد بن يحيىٰ، عن مُحمّد بن الحُسين، عن الحكم بن مسكين، عن مُحمّد بن سهل، قال: قال: أبو عبد الله عليه السلام يأتي علىٰ الرجل ستون وسبعون سنة ما قَبِل الله منه صلاة، قلت: وكيف ذلك؟ قال: لأنَّه يغسل ما أمر الله بمسحه»[1]. والسَّند منتظم طبقيًّا.

والغريب أنَّ النجاشيّ أو الشَّيخ لم يذكرا لمُحمّد بن سهل بن اليسع الأشعريّ توثيقًا صريحًا له مع ذكرهم إيّاه في فهارسهم وتوثيقهم معظم قراباته في كتب الفهارس، ولكنَّ إكثار أحمد الرِّواية، بل وكونه راوي كتابه وكتاب أبيه - أيضًا - من طريقه، يجعله ممّن يمكن الاعتماد عليه علىٰ الأقوىٰ.

٥ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي الْبِلَادِ:

أبو إسماعيل، وقيل: أبو الحسن، وقيل: أبو يحيىٰ، سلميّ، غطفانيّ، مولىٰ بني عبد الله بن غطفان، كوفيّ، اسم أبيه وابنه يحيىٰ، واسم جدّه سُليم، وقيل: سُليمان. وثّقه العلمان النجاشيّ والطوسيّ. روىٰ عنه صفوان، وروىٰ في كامل الزيارات. وفيه رواية مادحة. وكان إبراهيم من القرّاء والأدباء، وهو من المُعَمَّرين، عُمِّرَ دهرًا، وكان

(١) الاستبصار، الطوسّي: ج١، ص٦٤، ح١٩١.

للرضا عليه السلام إليه رسالة وأثنىٰ عليه، كما عن النجاشيّ. وهو من الخامسة التي أدركتها بعض السابعة.

قال الشَّيخ: «إبراهيم بن أبي البلاد، له أصل، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفّار، عن مُحمّد بن عيسىٰ، عن الحُسين بن أبي الصُّهبان –واسمه عبد الجبَّار– عن أبي القاسم عبد الرَّحمن بن حمّاد الكوفيّ، عن مُحمّد بن سهل بن اليسع، عن إبراهيم بن أبي البلاد»[1].

أقول: ليس لدينا في الرِّجال والسير (الحُسين بن أبي الصُّهبان – واسمه عبد الجبَّار –) وهذه من إشعارات وأعراض التصحيف، والمُتعارف في الأسناد أنَّ هذه السِّلسلة المتكرّرة تبدأ بمُحمّد بن أبي الصُّهبان – واسمه عبد الجبَّار –، عن أبي القاسم الكوفيّ عبد الرَّحمن بن حمّاد، عن مُحمّد بن سهل بن اليسع، عن إبراهيم بن أبي البلاد، فبدلالة السِّلسلة المتأخّرة المفترض أنْ يكون في السَّند مُحمّد بن عبد الجبَّار، ومن غير المعقول أن يكون طريق الكتاب ما ذكره الشَّيخ، في حين أنَّك لا تجد في الروايات إلّا من طريق مُحمّد بن عبد الجبَّار، فيثبت بذلك التصحيف.

وعليه، فما ذكره السيّد الخوئيّ – قُدّست نفسه – بضعف طريق الشَّيخ إليه بسبب عدم معرفتنا بالحُسين بن عبد الجبَّار هذا، من دون الالتفات إلىٰ أنَّ أسناد إبراهيم بن أبي البلاد المُتكثِّرة في كتب الحديث إنّما هي من طريق مُحمّد بن عبد الجبَّار وليس الحُسين بن عبد الجبَّار؛ إذ لم نحظَ بسند واحد من طريق الحُسين بن عبد الجبَّار الذي لا وجود له في الرِّجال أو غير الرِّجال. فهو عنوان وهميٌّ ناشئ بسبب التصحيف.

إلّا أنَّ في السَّند إشكالية أخرىٰ وهي توسّط (مُحمّد بن عيسىٰ) بين الصفّار وابن أبي الصُّهبان وهذا غريب، وهو – أيضًا – من إشعارات التصحيف التي ذكرتها في كتاب المهامّ الخمس، والمتعارف أنْ يروي الصفّار مباشرة عن مُحمّد بن عبد الجبَّار في طريقه إلىٰ إبراهيم بن أبي البلاد، وأن يروي – أيضًا – مباشرة عن مُحمّد بن عيسىٰ

(١) الفهرست، الطوسّي: ص٤٣، ت٢٢.

بن عُبيد في طريقه إلىٰ إبراهيم بن أبي البلاد، و- أيضًا - يروي عن مُحمّد بن الحُسين وهو ابن أبي الخطَّاب مباشـرة في طريقه إلىٰ إبراهيم، وهذا الذي توفّره الأسـناد هو ما يتوافق مع وضع الطبقة، ومنه يعرف من أين جاءت كلمة (الحُسـين) في سـند الشَّـيخ الذي يعاني التصحيف المتكرّر. وعلىٰ كلٍّ تقدير فالسَّند معتبر.

وقال النجاشـيّ: «إبراهيم بن أبي البلاد، واسـم أبي البلاد يحيىٰ بن سُـليم، وقيل: ابن سُليمان، مولىٰ بني عبد الله بن عطفان، يُكَنّىٰ أبا يحيىٰ، كان ثقة، قارئًا، أديبًا. وكان أبو البلاد ضريرًا، وكان راوية الشـعر، وله يقول الفرزدق: (يا لهف نفسيّ علىٰ عينيك مـن رجـل)، وروىٰ عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام. ولإبراهيـم مُحمّد ويحيىٰ، رويا الحديث. وروىٰ إبراهيم عن أبي عبد الله، وأبي الحسـن موسـىٰ، والرّضا عليهم السلام، وعُمِرَّ دهرًا، وكان للرضا عليه السلام إليه رسالة وأثنىٰ عليه، له كتاب يرويه عنه جماعة. أخبرنا عليّ بن أحمد، عن مُحمّد بن الحسن بن الوليد، عن مُحمّد بن الحسن الصفّار، عن مُحمّد بن عبد الجبَّار، قال: حدّثنا أبو القاسـم عبد الرحمان بن حمّاد الكوفيّ، عن مُحمّد بن سهل بن اليسع، عنه»[1].

وهنا أمور:

الأوّل: (عطفـان) في ترجمـة النجاشـيّ تصحيـف من غطفـان، فالرجل سـلميّ، غطفانيّ، مولاهم.

الثاني: كلام النجاشيّ من قوله: (وكان أبو البلاد) إلىٰ قوله: (وروىٰ عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام) هو في وصف والده، وليس في وصف صاحب الترجمة إبراهيم بلا شك.

الثالـث: إنَّ النجاشـيّ وثَّـق إبراهيم ابنـه ولكنَّه لـم يوثّق أباه، وهو موافق للسـيرة الروائيّة، كما تقتضيه متابعة روايات الأب. نعم، وثقه العامّة، ولا يبعد أنْ يكون منهم. عـدّه الشَّـيخ في أصحـاب الصـادق عليه السلام مـع توصيفـه بالكـوفيّ، وفي أصحـاب

(١) رجال النجاشّي، النجاشّي: ص٢٢، ت٣٢.

الكاظم عليه السلام قائلاً: «إبراهيم ابن أبي البلاد، وكان أبو البلاد يُكَنّىٰ – أيضًا – أبا إسماعيل له كتاب»[(١)]. المعروف كما يظهر من عدّة تراجم، بل ومن متن رواية أنَّ إبراهيم يُكَنّىٰ بأبي إسماعيل، أمّا الأب فهو مشهور بكنية أبي البلاد.

وعدّه – أيضًا – في أصحاب الرّضا عليه السلام قائلاً: «إبراهيم ابن أبي البلاد، كوفيّ، ثقة»[(٢)]، ويظهر من رواية أنّه أدرك الجواد عليه السلام.

روىٰ الكّشيّ – كما يظهر من الاختيار – عن «الحُسين بن الحسن، قال: حدَّثني سعد بن عبد الله، قال: حدَّثني مُحمّد بن الحُسين بن أبي الخطَّاب، عن عليّ بن أسباط، قال: قال لي أبو الحسن عليه السلام –ابتداء منه– إبراهيم بن أبي البلاد علىٰ ما تحبون»[(٣)].

أقول: الحُسين بن الحسن هنا هو أخو مُحمّد بن الحسن بن بُندار الذي وصف بأنَّه نظير ابن الوليد، لم يذكر له توثيق.

ذكر السيّد الخوئيّ – قُدّست نفسه – في المعجم الإشارة إلىٰ روايته في كامل الزيارة، فقال: «روىٰ عن أبيه يحيىٰ القطّان أبي البلاد، وروىٰ عنه مُحمّد بن عليّ»[(٤)].

أقول: يحيىٰ القطّان في هذه الرِّواية تصحيف من آل غطفّان.

قال ابن حجر: «إبراهيم بن أبي البلاد، واسم أبي البلاد يحيىٰ بن سليم الغطفانيّ، يُكَنّىٰ أبا إسماعيل، ذكره الطوسيّ في رجال جعفر الصادق من الشيعة، وقال: كان ثقة، فقيهًا، قاريًا، وعُمِرَّ دهرًا طويلًا حتّىٰ كاتبه عليّ بن موسىٰ الرّضا برسالة، روىٰ عنه ابناه يحيىٰ ومُحمّد، ومُحمّد بن سهل بن اليسع وآخرون»[(٥)].

---

(١) رجال الطوسّي، الطوسّي: ص٣٣١، ت٤٩٢٦.

(٢) رجال الطوسّي، الطوسّي: ص٣٥٢، ت٥٢١٢.

(٣) اختيار معرفة الرِّجال، الطوسّي: ص٥٠٤، ح٩٦٩.

(٤) معجم رجال الحديث، السيّد الخوئيّ: ج١، ص١٧٣.

(٥) لسان الميزان، ابن حجر: ج١، ص٤١.

أقـول: مع أنَّ المعلومات الـواردة التي ذكرها ابن حجر ممّـا لا غبار عليها، لكنَّها ليسـت كلمات الشَّـيخ لا في رجـال الصادق عليه السلام ولا في فهرسـته، بل هـي أقرب إلىٰ كلمات النجاشـيّ، وإن لم تكن عينها، ويظهـر أنَّ هذا - أيضًا - مأخوذ من كتاب ابن أبـي طـي - أيضًـا -، وقدمنا مـرارًا أنَّه لا يمكن الوثـوق بما ينقله ابن حجر في لسـان الميـزان؛ لكثـرة التهافت فيه وإن كانـت عباراته هنا خالية مـن التهافت. نعم، هي هنا مغلوطة النسبة إلىٰ الشيخ الطوسي.

○ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمّد بْنِ عَبْدِ الله بْنِ عَلِيِّ بْنِ الحُسين عليه السلام:

إسـماعيل هنا هـو ابن مُحمّد، المُلقَّـب بالأرقط، وحفيد عبـد الله المُلقَّب بالباهر ابـن الإمام زين العابدين عليه السلام. هو راوي كتاب إسـماعيل بـن الحكم الرافعيّ من ولد أبي رافع.

قال أهل الأنساب في: «ولد مُحمّد الأرقط بن عبد الله بن الباهر عليّ عليه السلام: إسماعيل بن مُحمّد بن عبد الله، وفيه العقب، أمه أم سلمة بنت مُحمّد بن عليّ الباقر عليه السلام»[1]. فهو بحسب النسب من الخامسـة؛ ولذا فهو يروي هنا عن الصادق عليه السلام وليس الباقر عليه السلام، كما هو الصواب، ويدلّ علىٰ ذلك كون ابنه مُحمّد ممّن كان عقد له علىٰ المدائن أيّام أبي السرايّا، أي: في حدود سنة (١٩٩هـ)، أي: أنَّه من السادسة.

قال أهل الأنسـاب: «وابنه مُحمّد أحد فُرسـان الهاشـميين المعروفين بالشجاعة، كان قد عقد أبو السـرايّا لمُحمّد بن إسـماعيل بن مُحمّد بن عبد الله الأرقط بن عبد الله بـن عليّ بن الحُسـين علىٰ المدائن، ووجّه معه العبَّاس الطبطبيّ، والمسـيب في جمع عظيـم، فلقُوا الحُسـين بن عليّ المعروف بأبي البط، فالتقوا بسـاباط المدائن فاقتتلوا قتالًا شديدًا، وهزم أبو البط واستولىٰ مُحمّد بن إسماعيل علىٰ البلد»[2].

وعلىٰ كلِّ تقدير فالرجل ليس ممّن نعلم عن حاله الكثير، ولكنَّ شـهادة العلويين

---

(١) سر السِّلسلة العلوية، أبو نصر البخاريّ: ص٥١.

(٢) مقاتل الطالبيين، أبو الفرج الأصفهانّي، ص٣٥٧.

في هذه الأمور لها موضعها الخاص.

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ – قُدّست نفسه –: «الحديث الأوّل: مجهول، وفي النُّسَخ التي عندنا: عن إسماعيل بن مُحمّد بن عبد الله، والظاهر: عن عبد الله؛ إذ رواية الخلف الثالث لعليّ بن الحُسين عن أبي جعفر عليه السلام بعيد، وتوهّم أنّه الجواد عليه السلام أبعد؛ إذ إبراهيم لم يلقه، فكيف من يروي عنه؟ وفي بصائر الدرجات عن إبراهيم بن أبي البلاد، عن عيسىٰ بن عبد الله بن عُمر، عن جعفر بن مُحمّد عليه السلام، قال: لما حضر عليّ بن الحُسين عليهما السلام الموت أخرج السفط أو الصندوق عنده. إلىٰ آخر الخبر، وهو الأظهر، لا سيما بالنظر إلىٰ آخر الخبر، كما ستعرف»[1].

وقال محققو طبعة دار الحديث –التي اعتمدنا متنها المُحَقّق– في الهامش: «إسماعيل هذا، هو إسماعيل بن مُحمّد بن عبدالله بن عليّ بن الحُسين بن عليّ بن أبي طالب، ولم يثبت روايته عن أبي جعفر عليه السلام الظاهر منه الباقر عليه السلام، بقرينة رواية إبراهيم بن أبي البلاد عن إسماعيل، فلا يبعد وقوع خلل في السَّند من سقط أو إرسال. راجع: تهذيب الأنساب، ص١٨٤. وأمّا كون الصواب في العنوان إسماعيل بن مُحمّد عن عبدالله بن عليّ بن الحُسين، كما استظهر العلّامة المجلسيّ في مرآة العقول، ج٣، ص٣٢٢ فلم نجد له شاهداً»[2].

أقول: قد تبين في بداية الكلام في كشف التصحيف أنَّ الإمام المسؤول في الرِّواية هو الصادق عليه السلام وليس الباقر عليه السلام، ليس بدلالة الطبقات فحسب، بل بدلالة متن الرِّواية الذي يحكي عن الباقر عليه السلام بضمير الغائب، وعلىٰ ذلك فلا يستقيم ما تم استنتاجه في هامش طبعة دار الحديث. فلا إشكال في رواية إسماعيل بن مُحمّد بن عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام.

---

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص٣٢٢.

(٢) الكافي، الكُلينيّ: ج٢، ص٥٥. طبعة مركز بحوث دار الحديث.

ثُمَّ يظهر أنَّ الرِّواية مأخوذة من كتاب إبراهيم بن أبي البلاد بدلالة السَّند، فالطريق إلىٰ كتاب إبراهيم بن أبي البلاد هو عين السَّند في هذه الرِّواية إلىٰ ابن أبي البلاد، فطريق الكتاب من جهة مُحمّد بن عبد الجبَّار عن عبد الرَّحمن بن حمّاد عن مُحمّد بن سهل بن اليسع عن إبراهيم بن أبي البلاد، كما نص عليه الشَّيخ والنجاشيّ.

وعلىٰ كلِّ تقدير، فمع أنَّ الرِّواية لا تملك سندًا جيدًا لإثباتها، إلّا أنَّ مضمون إعطاء الإمام السَّجَّاد عليه السلام ساعة وفاته صُندُوقًا للإمام الباقر عليه السلام خاصّة - من دون إخوته - ثابت، وتؤكّده الرِّواية القادمة التي هي معتبرة وفق ما نتبناه.

٧٩٠/ ٢. مُحمّد بْنُ يَحيىٰ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُوسىٰ، عَنْ مُحمّد بْنِ الحُسين، عَنْ مُحمّد بْنِ[1] عَبْدِ اللهِ، عَنْ عِيسَىٰ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: الْتَفَتَ عَلِيُّ بْنُ الحُسين عليهما السلام إلىٰ ولْدِهِ - وهُوَ فِي الْمَوْتِ وهُمْ مُجْتَمِعُونَ عِنْدَهُ -، ثُمَّ الْتَفَتَ إلىٰ مُحمّد بْنِ عَلِيٍّ، فَقَالَ: «يَا مُحمّد، هذَا الصُّنْدُوقُ اذْهَبْ بِهِ إلىٰ بَيْتِكَ»، قَالَ: «أَمَا إنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ دِينَارٌ ولَا دِرْهَمٌ، ولكِنْ[2] كَانَ مَمْلُوءًا عِلْمًا»[3].

رجال السَّند:

مُحمّد بن يحيىٰ هو أبو جعفر العطّار، الأشعريّ، القمّيّ، ثقة، عين، كثير الحديث، شيخ أصحابنا في زمانه، من الثامنة، تُوفِّي قرابة (٣٠٠هـ)[4].

وعِمْرَانَ بْنِ مُوسىٰ هو عمران بن موسىٰ الزيتونيّ، أشعريّ، عربيّ، قمّيّ، ثقة، من صغار السابعة[5].

ومُحمّد بن الحُسين هو أبو جعفر، ابن أبي الخطّاب، الهمدانيّ، كوفيّ، جليل من أصحابنا، عظيم القدر، كثير الرِّواية، ثقة عين، حسن التَّصانيف، مسكون إلىٰ روايته، تُوفِّي سنة (٢٦٢هـ)، وهو من السابعة[6].

---

(١) في «ف، بف»: «عن». وهو سهو؛ فإنّ مُحمّد بن عبد الله، هو مُحمّد بن عبد الله بن زرارة، توسّط بين مُحمّد بن الحُسين وبين عيسى بن عبد الله [الهاشمي]، في بعض الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث: ج١٦، ص٤٣١.

(٢) في «ب، ف، ه، بف» والوافي: «ولكنّه».

(٣) بصائر الدرجات: ص١٦٥، ح١٣، عن عمران بن موسى؛ الوافي: ج٢، ص٣٤٥، ح٨٠٦.

(٤) يُنظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٥) يُنظر: ج٥، ح٦٢٠، ص٢٤٤.

(٦) يُنظر: ج٢، ح٣٨، ص١٤.

مُحمّد بن عبد الله هو مُحمّد بن عبد الله بن زرارة، شيبانيّ، مولىٰ، كوفيّ، حفيد زرارة، وثّقه ابن الرَّيَّان، وصدّقه علىٰ الثِّقة أحمد بن الحسن بن فضّال، وقال: إنَّه أصدق لهجة منه، وعلَّلَ ذلك بأنَّه رجل فاضل، ديّن، ترحَّم عليه الإمام الهادي عليه السلام بعد وفاته، وكان قد أوصىٰ مُحمّد بن عبد الله بن زرارة أن تُباع جميع تركته، وتحمل إليه عليه السلام، تُوفِّي في حدود سنة (٢٣٠هـ)، وهو من السادسة وإن كان أقرب إلىٰ صغارها[١].

وعيسىٰ بن عبد الله، هو عيسىٰ بن عبد الله بن مُحمّد بن عُمر بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، علويّ، هاشميّ، قرشيّ، عربيّ، كوفيّ، المُلقَّب بالمبارك، لم يوثّق صريحًا، لكن سيرته الروائيّة تُوحي بحسنه، ولد علىٰ أقل تقدير سنة (١٢٥هـ)، ويمكن أن يكون تُوفِّي قرابة سنة (٢٠٠هـ)، وهو من صغار الخامسة، كان سيّدًا شريفًا، روىٰ الحديث، وكان مليح الشعر[٢].

ويبقىٰ الكلام في أبيه عبد الله بن مُحمّد بن عُمر بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وجدّه مُحمّد بن عُمر بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

◦ أبوه (عبد الله بن مُحمّد العُمَريّ)

هو أبو مُحمّد، عبد الله بن مُحمّد بن عُمر بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، المُلقَّب بكتب العامّة (دافن). والده ابن عمّ الإمام زين العابدين عليه السلام، ووالدته ابنة السَّجَّاد وأخت الباقر عليهما السلام، وتزوج من حفيدة خاله، وابنة ابن خاله أُمّ الحُسين بنت عبد الله بن الإمام الباقر عليه السلام، وتزوج أيضًا عمّتها ابنة خاله زينب بنت الإمام الباقر عليه السلام، وأخت الإمام الصادق عليه السلام. فأمير المؤمنين عليه السلام والد جدّه، وهو سبط الإمام السَّجَّاد عليه السلام، وخاله الإمام الباقر عليه السلام وأبو زوجه، وابن خاله الإمام الصادق عليه السلام، وهو زوج أخته.

ومتابعة التاريخ تشير إلىٰ قرب مُعظم ذُرية عُمر بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام من أبناء عمومتهم من الأئمَّة عليهم السلام، وتلاحظ - أيضًا - مدىٰ التَّداخل النسبيّ بينهم. فهم من

---

(١) يُنظر: ج٢، ح٣٨، ص١٧.

(٢) يُنظر: ج٢، ح٣٨، ص٢٤.

دواخل البيت العلويّ وبطانته.

قال في المجدي: «إنَّ أبا عمر مُحمّد بن عُمر بن أمير المؤمنين عليه السلام خطب إلىٰ ابن عمّـه زين العابدين ابنته خديجة عليها السلام، فزوجّه إيّاهـا، فأولدها عدّة أولاد، منهم عبد الله بن مُحمّد بن عُمر بن أمير المؤمنين عليه السلام. وخطب عبد الله بن مُحمّد بن عُمر إلىٰ الباقر مُحمّـد بـن عليّ عليه السلام (بنت ابنه عبد الله) المدعوة بأم الحُسـين، فزوجه إيّاها، فأولدها بعـض ولده، منهم: أُمّ عبد الله بنت عبد الله بـن مُحمّد بن عُمر، ويحيىٰ بن عبد الله بن مُحمّد بن عُمر»[1].

أقـول: عبد الله بن الإمام الباقر عليه السلام وشـقيق الصادق عليه السلام ولـد في حدود (٨٥هـ)، وقتلـه الأمويون في حدود (١١٥هـ) عن ثلاثين عامًا، وعبد الله بن مُحمّد بن عُمر ولد في حدود (١٠٢هـ)، وتُوفِّي سـنة (١٥٩هـ)، فيكون عمره سنة وفاة خاله الباقر عليه السلام في حدود (٩ سنوات)، وتكون زوجته أُمّ الحُسين حفيدة الباقر عليه السلام بعمر (سبع سنوات) علـىٰ أفضـل تقدير بالقياس إلىٰ عمر أبيها عبد الله بن الإمـام الباقر عليه السلام. فالتواريخ قد توحي ببعض الإرباك، مع الفراغ من ثبوت زواجه بها.

وقـال - أيضًا -: «عبيـد الله بن مُحمّد بن عُمـر بن عليّ بن أبـي طالب عليه السلام، وأُمّه خديجة بنت عليّ بن الحُسـين بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام، وكان جوادًا (حليمًا سـيّدًا) هو صاحب مقابر النذور ببغداد، تزوج عمّة أبي جعفر المنصور، عمره سبع وخمسون سنة، وتزوج زينب بنت الباقر عليه السلام»[2].

أقول: الصواب أنَّه (عبد الله) وليس (عبيد الله) كما يظهر من تتبّع التاريخ.

وقـال - أيضًا - في المجدي: «عبد الله بن مُحمّد بن عُمر بن أبي طالب عليه السلام، يُكَنّىٰ أبـا مُحمّـد، وأُمّه خديجـة بنت عليّ بن الحُسـين بن علـيّ بن أبي طالـب عليهم السلام، وكان

---

(١) المجـدي في أنسـاب الطالبيين، علّي بن مُحمّد العلويّ المحمـديّ: ص٤. وغيره من كتب التاريخ والأنساب.

(٢) المجدي في أنساب الطالبيين، علّي بن مُحمّد العلويّ المحمديّ: ص٢٥١.

ديّنًا عفيفًا، جوادًا، محدِّثًا، مدحه المتوكّل الليثيّ وروىٰ عنه الحديث، عمره سبع وخمسون سنة، أقطعه السفّاح العشيرة وعين رستان. وجدت بخط أبي بكر ابن عبدة النسابة: كان عبد الله بن مُحمّد بن عُمر بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام كثير الصدقة، فقيل له في ذلك، فقال: أنا استفتح بمالي إلىٰ الآخرة، والمرء مع ماله إن قدّمه أحبّ أن يلحق به، وإن خلّفه أحبّ أن يتخلف معه... وفي تاريخ أبي بشر: كان عبد الله بن مُحمّد بن عُمر بن أمير المؤمنين عليه السلام وسيمًا لسنًا شجاعًا»[1].

وذكروا في ابنه يحيىٰ: «يحيىٰ بن عبد الله بن مُحمّد بن عُمر بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وكان صالحًا ورعًا – قتله الرّشيد محبوسًا – أُمّه وأُمّ أخويه عيسىٰ وموسىٰ، أُمّ الحُسين بنت عبد الله بن مُحمّد الباقر عليه السلام. وحكي أنّ يحيىٰ لمّا أمر الرّشيد بخنقه في الحبس، قال مَن تولىٰ ذلك منه: ساعة مددت يدي إليه، مدّ يده إلىٰ السماء، ثُمَّ قال: يا ربّ حتّىٰ متىٰ يقتل فيك، وقبره بالكوفة في مسجد السهلة»[2].

ذكره الشّيخ في أصحاب السَّجَّاد عليه السلام، وقال: «عبد الله بن مُحمّد بن عُمر بن عليّ بن أبي طالب، الهاشميّ، المدنيّ. وذكره في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام»[3].

أقول: إنَّ عبد الله بن مُحمّد بن عُمر بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام لم يدرك أيّام جدّه عليّ بن الحُسين عليه السلام؛ إذ تقدّر ولادته في سنة (١٠٢هـ)، بينما تُوفِّي السَّجَّاد عليه السلام سنة (٩٥هـ)، فعدّه فيهم لا يتناسب وطبقته.

في توضيح التواريخ

ولد عُمر بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام سنة (١٣هـ)، وتُوفِّي سنة (٨٨هـ) عن (٧٥) عامًا. وعاصر أباه عليه السلام (٢٧) عامًا، وأخويَه الحسن والحُسين عليهما السلام بعده، وتُوفِّي في زمن ابن أخيه السَّجَّاد عليه السلام حين كان للسجاد عليه السلام (٥٠) عامًا.

---

(١) المجدي في أنساب الطالبيين، علّي بن مُحمّد العلويّ المحمديّ: ص٢٥٩-٢٦٠.

(٢) المجدي في أنساب الطالبيين، علّي بن مُحمّد العلويّ المحمديّ: ص٢٨١.

(٣) رجال الطوسّي، الطوسّي: ص١١٧، ت١١٨٥.

وولد ابنه مُحمّد بن عُمر بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام ولأبيه عمر من العمر (٥٧عامًا) سنة (٧٠هـ)، وكان عمر ابن عمّه السَّجَّاد عليه السلام حين ولد (٣٢عامًا)، فعاصر ابن عمّه الإمام السَّجَّاد عليه السلام وكان له من العمر (٢٥عامًا) حين تُوفِّي الإمام السَّجَّاد عليه السلام سنة (٩٥هـ)، وكان تزوج ابنته خديجة أخت الباقر عليه السلام، والرِّواية حدثت هذه السنة، وعاصر بعده الإمام الباقر عليه السلام، وكان عمره لما تُوفِّي الإمام الباقر عليه السلام (٤٤عامًا)، وعاصر الإمام الصادق بعده وتُوفِّي بعد سنة (١٣٠هـ) حين كان للإمام الصادق عليه السلام ما يقارب (٤٨عامًا).

وولد ابنه عبد الله بن مُحمّد بن عُمر بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام ولأبيه من العمر (٣٢) عامًا سنة (١٠٢هـ)، وكان عُمُر خاله وابن عمّ أبيه الإمام الباقر عليه السلام (٤٥) عامًا، ويوم تُوفِّي الباقر كان له من العمر (١٢) عامًا، وبقي بعده وعاصر الإمام الصادق عليه السلام الذي يكبره بـ(٢٠) عامًا تقريبًا، وتزوج ابنة أخيه عبد الله أُمّ الحُسين وأخته زينب، وكان عُمُره يوم تُوفِّي الصادق عليه السلام (٤٦) عامًا، وتُوفِّي بعده سنة (١٥٩هـ) وللكاظم عليه السلام (٣٢) عامًا، وعاصر من إمامته عليه السلام (١١) عامًا.

وولد ابنه عيسىٰ بن عبد الله بن مُحمّد بن عُمر بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام ولأبيه من العمر بحدود (٢٣) عامًا في حدود سنة (١٢٥هـ)، وتُوفِّي حدود سنة (٢٠٠هـ).

ذكر العامّة أنَّه يُلقّب (دافن)، وذكره معظم أهل الفهارس من العامّة، وذكره ابن حبان في الثِّقات، قال ابن حجر: «عبد الله بن مُحمّد بن عُمر بن عليّ بن أبي طالب، أبو مُحمّد العلويّ المدنيّ، مقبول، من السادسة، مات في خلافة المنصور»[١]. «وتُوفِّي آخر خلافة المنصور سنة (١٥٩هـ)»[٢].

الرجل بتتبع سيرته الروائيّة ممّا يجعله من بطانة أهل البيت عليهم السلام، وبهذا فلا غضاضة في الاعتماد علىٰ ما يرويه.

---

(١) تقريب التهذيب، ابن حجر: ج١، ص٥٣١.

(٢) تهذيب الكمال، المزي: ج١٦، ص٩٤؛ تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، ج٢٢، ص٣٥٨.

٥ مُحمّد بن عُمر بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام

هـو أبو عُمر، مُحمّد بـن عُمر بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، جدّه أمير المؤمنين عليه السلام، وأعمامه الحسن والحُسين والعبَّاس عليهم السلام، وابن عمّه الإمام زين العابدين عليه السلام، وتزوج من ابنة ابن عمّه خديجة بنت الإمام السَّجَّاد عليه السلام.

مات مُحمّد بن عُمر وله ثلاث وستون سنة. «وكان أحد رجال بني هاشم عقلًا ونبلًا ودينًا، وحضر يومًا في مجلس ابن عمّه زين العابدين عليّ بن الحُسين عليهما السلام، فتكلم مُحمّد فأعجب عليّاً عليه السلام فضله فمدحه، فقال: فخري وشرفي طاعتي إيّاك يا بن عمّ، ومحبتي لك، فقال له: يا بن عمّ (مُحمّد) قد أنكحتك بنتي خديجة، وهي عندي بالمنزلة التي تعرف، فقام إليه وقَبَّلَ رأسه، وقال: وصلتك رحم يا بن عمّ وأخذها، فأولدها أولادًا، وكانت عنده في المنزلة الرفيعة»(١).

فيكون ولِدَ ولأبيه عمر من العمر (٥٧) عامًا سنة (٧٠هـ)، وكان عُمُر ابن عمّه السَّجَّاد عليه السلام حين ولد (٣٢) عامًا، فعاصر ابن عمّه الإمام السَّجَّاد عليه السلام، وكان له من العمر (٢٥) عامًا حين تُوفِّي الإمام السَّجَّاد عليه السلام سنة (٩٥هـ)، وكان تزوج ابنته خديجة أُخت الباقر عليه السلام، والرِّواية حدثت هذه السنة، وعاصر بعده الإمام الباقر عليه السلام، وكان عمره لما تُوفِّي الإمام الباقر عليه السلام (٤٤) عامًا، وعاصر الإمام الصادق بعده وتُوفِّي بعد سنة (١٣٠هـ) حين كان للإمام الصادق عليه السلام ما يقارب (٤٨) عامًا.

ذكره الشَّيخ في أصحاب عليّ بن الحُسين عليه السلام، وقال: «مُحمّد بن عُمر بن عليّ بن أبي طالب، وقيل: ليس له عنه رواية»(٢)، ثُمَّ رجع وذكره في أصحاب الصادق عليه السلام، وقال: «مُحمّد بن عُمر بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام»(٣).

---

(١) المجدي في أنساب الطالبين، علّي بن مُحمّد العلويّ المحمديّ: ص٢٤٤.

(٢) رجال الطوسّي، الطوسّي: ص١٢٠، ت١٢١٩.

(٣) رجال الطوسّي، الطوسّي: ص٢٧٥، ت٣٩٧٦

أقول: الرَّجل عاصر في بداية عمره ابن عمّه الإمام السَّجَّاد عليه السلام، ثُمَّ قضىٰ كلَّ أيّام إمامة الباقر عليه السلام، ثُمَّ عاصر جزءًا من أيّام إمامة الصادق عليه السلام، وترىٰ أنَّ الشَّيخ لم يذكره في أصحاب الباقر عليه السلام بينما ذكره في أصحاب الإمامين السَّجَّاد والصادق عليهما السلام.

ذكره ابن سعد في الطبقات، وقال: «مُحمّد بن عمر بن عليّ بن أبي طالب بن عبد المطلب وأُمّه أسماء بنت عقيل بن أبي طالب بن عبد المطلب، فولد مُحمّد بن عُمر؛ عُمَر وعبد الله وعُبيد الله، وكلّهم قد روىٰ عنه الحديث، وأُمّهم خديجة بنت عليّ بن حُسين بن عليّ بن أبي طالب»[1].

وذكره ابن أبي حاتم الرازيّ في الجرح والتعديل: «مُحمّد بن عُمر بن عليّ بن أبي طالب، يُكَنّىٰ أبا عبد الله، روىٰ عن أبيه عن عليّ -رضي الله عنه-، روىٰ عن عليّ بن الحُسين، روىٰ عنه سعيد بن عبد الله الجُهنيّ ومُحمّد بن مُوسىٰ الفطريّ، سمعت أبي يقول ذلك»[2].

وذكره ابن حبان في الثِّقات، وقال: «كنيته أبو مُحمّد، أُمّه صفية بنت عليّ بن الحُسين، مات بالمدينة في ولاية أبي جعفر يخطئ ويخالف»[3].

وقال ابن حجر: «مُحمّد بن عُمر بن علـيّ بن أبي طالب صدوق، من السادسة، وروايته عن جدّه مرسلة، مات بعد الثلاثين»[4].

وسيرة الرجل التاريخيّة والروائيّة وقربه من آل البيت عليهم السلام تشير إلىٰ كونه ممّن يمكن الاعتماد علىٰ روايته.

---

(١) الطبقات الكبرى، ابن سعد: ج٥، ص٣٢٩.

(٢) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازيّ: ج٨، ص١٨

(٣) الثِّقات، ابن حبان: ج٧، ص٢.

(٤) تقريب التهذيب، ابن حجر: ج٢، ص١١٧.

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ - قُدّست نفسه -: «مجهول»[1]،

هذه الرِّواية سـندها إلىٰ عيسـىٰ بن عبد الله معتبر، لا شـائبة فيه، وعيسىٰ ينقلها عن أبيه، وهو ابن عمّ الإمام وصهره عن أبيه، وهو ابن عمّ الإمام السَّجَّاد عليه السلام وصهره علىٰ بنته، وهم كلُّهم ممّن يعتمد عليهم، فهي رواية من داخل البيت العلويّ ويُوثق بها.

---

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي، ج ٣، ص٣٢٣.

٧٩١/ ٣. مُحمّد بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلٍ، عَنْ مُحمّد بْنِ عِيسىٰ، عَنْ فضالةَ بْنِ أَيُّوب، عَنِ الحُسين بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَىٰ ابْنِ حَزْمٍ: أَنْ يُرْسِلَ إِلَيْهِ بِصَدَقَةِ[1] عَلِيٍّ وعُمَرَ وعُثمان، وإِنَّ[2] ابْنَ حَزْمٍ بَعَثَ إِلىٰ زَيْدِ بْنِ الْحَسَنِ -وكَانَ أَكْبَرَهُمْ- فَسَأَلَهُ الصَّدَقَةَ، فَقَالَ زَيْدٌ: إِنَّ الْوَالِيَ[3] كَانَ بَعْدَ عَلِيٍّ الْحَسَنَ، وَبَعْدَ الْحَسَنِ الحُسين، وبَعْدَ الحُسين عَلِيَّ بْنَ الحُسين، وبَعْدَ عَلِيِّ بْنِ الحُسين مُحمّد بْنَ عَلِيٍّ عليهم السلام فَابْعَثْ إِلَيْهِ؛ فَبَعَثَ ابْنُ حَزْمٍ إِلىٰ أَبِي، فَأَرْسَلَنِي أَبِي بِالْكِتَابِ إِلَيْهِ حتّىٰ دَفَعْتُهُ إِلَىٰ ابْنِ حَزْمٍ». فَقَالَ لَهُ بَعْضُنَا[4]: يَعْرِفُ هـذَا ولْدُ الْحَسَنِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، كَمَا يَعْرِفُونَ[5] أَنَّ هذَا لَيْلٌ، ولكِنَّهُمْ[6] يَحْمِلُهُمُ[7] الْحَسَدُ، ولَوْ طَلَبُوا الْحَقَّ بِالْحَقِّ[8]، لَكَانَ خَيْراً لَهُمْ، ولكِنَّهُمْ يَطْلُبُونَ الدُّنْيَا»[9].

---

(١) في الوافي: «بصدقة...، أي: بما وقفوا من أموالهم وحبسوه».

(٢) في «ه»: -«إنّ».

(٣) في الوافي: «إنّ الوالي، يعني: على الصدقات». وفي مرآة العقول: «وفي بعض النُّسَخ: الوليّ، أي: متولّي تلك الصدقات، أو المتولّي لجميع الأمور المتعلّقة بهم، من الخلافة وتولية الأوقاف وغيرها».

(٤) في شرح المازندرانيّ: «قوله: فقال له بعضنا، كلام الحُسين بن أبي العلاء، وضمير «له» لأبي عبد الله عليه السلام، وهذا إشارة إلى ما ذكره زيد بن الحسن، أو إلى كون الوالي هؤلاء. والمآل واحد».

(٥) في «ج، ف، ه، بح»: «تعرفون».

(٦) في «ه»: «ولكن».

(٧) في الوافي: «ولكن غلبهم» بدل «ولكنّهم يحملهم».

(٨) في «بر»:- «بالحقّ».

(٩) راجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه ذكر الصحيفة والجفر:...، ح٦٣٩ ومصادره؛ الوافي: ج٢، ص٣٤٥، ح٨٠٧.

رجال السَّند:

ومُحمّد بن الحسن هو الصفّار صاحب البصائر، أبو جعفر الأعرج، مولىٰ الأشعريّ، قمّيّ، يُلقّب ممولة، كان وجهًا في أصحابنا القمّيّين، ثقة، عظيم القدر، راجحًا، قليل السقط في الرِّواية، من الثامنة، تُوفِّي سنة (٢٩٠هـ)(١).

وسهل بن زياد هو أبو سعيد الآدمي، الرازيّ، ممّن شهد أحمد الأشعريّ عليه بالكذب والغُلُوّ، وطرده من قم، ووصفه الفضل بن شاذان النَّيسابوريّ بأنَّه أحمق، واستثناه ابن الوليد، ضعيف جدّاً، فاسد الرِّواية والمذهب كما عن ابن الغضائريّ، وضعَّفه النجاشيّ، وضعَّفه الشَّيخ في الفهرست، وفي الاستبصار أنَّه ضعيف جدّاً عند نقّاد الأخبار، لكنَّه وثَّقه في الرِّجال، ذهبنا لضعفه، وهو من السابعة(٢).

ومُحمّد بن عيسىٰ هو أبو جعفر، مُحمّد بن عيسىٰ بن عُبيد اليَّقطينيّ، مولاهم، بغداديّ، جليل في أصحابنا، ثقة، عين، كثير الرِّواية، حسن التَّصانيف كما عن النجاشيّ. واستثناه ابن الوليد من رواة نوادر الحكمة، واعترض عليه ابن نوح. وكان الفضل يُثني عليه ويمدحه ويُحِبُّه ويميل إليه، وأنَّه يقول: ليس في أقرانه مثله. ويظهر من الشَّيخ تضعيفه تبعًا للقمّيّين، وقيل غير ذلك، وهو من كبار السابعة(٣).

وفضالةَ بن أيُّوب عربيّ صميم، سكن الأهواز، ثقة في حديثه، مستقيم في دينه، روىٰ عن الكاظم عليه السلام كما عن النجاشيّ. وثقةٌ كما عن الشَّيخ. روىٰ في كامل الزيارات والتفسير، وردّد في كونه أحد أصحاب الإجماع، وهو من صغار الخامسة(٤).

---

(١) يُنظر: ج١، ح٢٦، ص٢٣٠.
(٢) يُنظر: ج١، ح٢، ص٥٩.
(٣) يُنظر: ج٢، ح٣٩، ص٢٥.
(٤) يُنظر: ج٢، ح٩٢، ص٤١٨.

الحُسين بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، أبو عليّ الأعور، مولىٰ بني عامر، كوفيّ، هو الحُسين بن خالد أبي العلاء الخفّاف، وصفه النجاشيّ بأنَّه أوجه أخوته، وروىٰ عنه المشايخ الثلاثة، وروىٰ في التفسير، واعتمدنا روايته، ويظهر أنَّه من الخامسة[١].

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ - قُدّست نفسه -: «ضعيف علىٰ المشهور»[٢]. وضعف السَّند إنّما هو بسهل بن زياد، إلّا أنَّ هذه الرِّواية رواها الكُلينيّ بسندين آخرين؛ أحدهما معتبر، كما يظهر من الرِّواية اللاحقة، فلا تأثير لسهل في عدم الوثوق بها.

(١) يُنظر: ج٤، ح٤٥١، ص١٢٨.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص٣٢٢.

٧٩٢/ ٤. الحُسين بْنُ مُحمّد، عَنْ مُعلّىٰ بْنِ مُحمّد، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الوشّاء، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ ؈ يَقُولُ: «إِنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَىٰ ابْنِ حَزْمٍ» ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ إِلَا أَنَّهُ قَالَ: «بَعَثَ ابْنُ حَزْمٍ إِلَىٰ زَيْدِ بْنِ الْحَسَنِ، وكَانَ أَكْبَرَ مِنْ أَبِي ؈»[١].

عدّة مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحمّد، عَنِ الوشّاء مِثْلَهُ.

رجال السَّند:

(الحُسين، عن مُعلّىٰ، عن الوشّاء) من السَّلاسل المتكرّرة في الكافي، وسبق أنّ نبّهنا مرارًا وفي الأحاديث السابقة علىٰ أنّها مخدوشة بالمُعلّىٰ البصريّ، مع وثاقة تلميذه وشيخه فيها[٢]. نعم، المُعلّىٰ وفق مباني السيّد الخوئيّ – قُدّست نفسه – ثقة؛ لوروده في تفسير القمّيّ. ولكنّ وجود أحمد بن مُحمّد في السَّند في ذيل الرِّواية يسدّ خلّة مُعلّىٰ بن مُحمّد، فأحمد بن مُحمّد مشترك بين ثقتين، وينصرف بإطلاقه إلىٰ أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ الأشعريّ، كبير قم الثِّقة المعروف، من السابعة.

وعبد الكريم بن عَمرو بن صالح الخثعميّ، المعروف بلقب كرَّام، ثقة عين، واقفيّ، وهو من الخامسة، ومرَّ فيه بحث من المفيد مراجعته[٣].

وعبد الله بن أبي يعفور، أبو مُحمّد القيسيّ، من قبيلة عبد القيس، وعن الشَّيخ أنَّه مولاهم، كوفيّ، اسم أبيه واقد، وثَّقه النجاشيّ مكرّرًا، وذكر أنَّه جليل في أصحابنا، كريم علىٰ أبي عبد الله ؈، ووثَّقه ابن فضّال، وعدّه المفيد في رسالته العدديّة من

---

(١) الوافي: ج٢، ص٣٤٦، ح ٨٠٨.

(٢) يُنظر: ج٢، ح٤٨، ص١٣٦.

(٣) يُنظر: ج٤، ح٤٦٦، ص١٩١.

الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، وفي شأنه روايات، تُوفِّي سنة (١٣١هـ) وفق ما حققّناه، وهو من الرابعة[١].

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ – قُدّست نفسه –: «ضعيف بالسَّند الأوّل، مُوَثَّق بالأخير»[٢] والسَّـند كما أشار إليه – قُدّست نفسه –، فالرِّواية ممّا يُوثَق بصدورها لسندها المُوَثَّق المعتضد بأسناد أخرىٰ.

(١) يُنظر: ج١،ح٢١، ص٢٢١.

(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص٣٢٢.

٧٠ - بَابُ الْإِشَارَةِ والنَّصِّ عَلىٰ أَبِي عَبْدِ اللهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحمّد الصَّادِقِ صَلَوَاتُ الله عَلَيْهِمَا

٧٩٣/ ١ . الحُسين بْنُ مُحمّد، عَنْ مُعلّىٰ بْنِ مُحمّد، عَنِ الوشّاء، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثمان، عَـنْ أَبِي الصباح الكنانيّ[١]، قَالَ: نَظَرَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام إِلىٰ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَمْشِي، فَقَالَ: «تَرىٰ هذَا؟ هذَا مِنَ الَّذِينَ قَالَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ: (وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَىٰ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوارِثِينَ)[٢]»[٣] .

رجال السَّند:

(الحُسين، عن مُعلّىٰ، عن الوشّاء) من السَّلاسل المتكرّرة في الكافي، وسبق أن نبّهنا مرارًا وفي الأحاديث السابقة علىٰ أنّها مخدوشة بالمُعلّىٰ البصريّ، مع وثاقة تلميذه وشيخه فيها[٤]. نعم، المُعلّىٰ وفق مباني السيّد الخوئيّ - قُدّست نفسه - ثقة؛ لوروده في تفسير القمّيّ.

وأبان بن عُثمان هو أبان بن عُثمان الأحمر، أبو عبد الله البجليّ، مولىٰ، كوفيّ الأصل، سكن البصرة، لم يوثّقوه صريحًا، لكنَّ الكَشّيّ عدّه في أهل الإجماع. روىٰ في التفسير وكامل الزيارات. وروىٰ عنه الثلاثة مُحمّد بن أبي عُمير وصفوان بن يحيىٰ وأحمد بن مُحمّد بن أبي نصر البَزنطيّ. ذكر ابن فضّال أنّه من الناووسية أو القادسية علىٰ اختلاف النُّسَخ. ذكره ابن حبان في الثِّقات وقال: «إنه كان يخطئ ويهم.. وكان

---

(١) في «هـ»: -«الكنانيّ».

(٢) القصص(٢٨): ٥.

(٣) الإرشاد: ج٢، ص١٨٠، عن أبان بن عُثمان؛ الوافي: ج٢، ص٣٤٧، ح٨٠٩.

(٤) يُنظر: ج٢، ح٤٨، ص١٣٦.

أديبًا، عالمـًا بالأنسـاب»، وفي لسان الميزان: «وقال مُحمّد بن أبي عُمير: كان أبان من أحفظ الناس، بحيث إنه يرىٰ كتابه فلا يزيد حرفًا». وهو من الخامسة، قال ابن حجر: «إنه تُوفِّي علىٰ رأس المائتين»، والصحيح أنَّه تُوفِّي قبل هذا بنحو عقدين[١].

وأبـو الصبـاح الكنانيّ هـو إبراهيم بن نُعيم، أبـو الصباح الكنانيّ، عبـديّ، من عبد القيس، نسـب إلـىٰ كنانة؛ لأنَّه نـزل عندهم، كـوفيّ، وثقـه العلمان، ولعلَّهما اسـتندا لرواية الميزان، وثقه ابن فضّال، وذكره المفيد في العدديّة من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، روىٰ عنه صفوان، فيه روايات وصفته بالميزان، هو ممّن ولد في حدود (٨٠هـ)، وتُوفِّي في حدود (١٧٠هـ)[٢].

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسـيّ – قُدّسـت نفسه –: «ضعيف»[٣]، وسـبب الضعف وجود مُعلّىٰ بن مُحمّد النصريّ، والسَّـند معتبر وفق مباني السـيّد الخوئيّ – قُدّست نفسه –؛ لتوثيقه مُعلّىٰ بن مُحمّد.

نعـم، الرجل وفق مـا نتبناه ممّا لا يستسـاغ الاعتماد عليه، ولا طريـق آخر لتوثيق الصدور، فهي غير موثوقة الانتساب إليهم عليهم السلام.

---

(١) يُنظر: ج٢، ح١٠٠، ص٤٥٨.

(٢) يُنظر: ج٤، ح٤٨٤ تحت عنوان إبراهيم بن نُعيم.

(٣) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص٣٢٥.

٧٩٤/ ٢. مُحمّـد بْنُ يَحْيىٰ، عَـنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحمّـد، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَـامِ بْنِ سَـالِمٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «لَمَّا حَضَرَتْ أَبِـي ﷺ الْوَفَاةُ، قَالَ: يَا جَعْفَرُ، أُوصِيـكَ بِأَصْحَابِـي خَيْـراً، قُلْتُ: جُعِلْـتُ فِـدَاكَ، واللهِ لَأَدَعَنَّهُمْ[1] والرَّجُـلُ مِنْهُمْ يَكُونُ[2] فِي الْمِصْرِ فَلاَ يَسْأَلُ أَحَداً»[3].

رجال السَّند:

مُحمّـد بن يحيـىٰ هو أبو جعفر الأشـعريّ، العطّار، ثقة، عين، كثير الرِّواية، شـيخ أصحابنا بقم، تُوفِّي قرابة (٣٠٠هـ)، وهو من الثامنة[4].

وأحمد بن مُحمّد مشـترك بين ثقتين: البرقيّ صاحب المحاسـن، والأشعريّ كبير قم، ولكنَّ الشـهرة تصرفه إلىٰ ابن عيسىٰ، هو أبو جعفر الأشعريّ، ثقة، وجه أصحابنا بقم، وكبيرهم، وفقيههم، من السابعة، تُوفِّي بعد سنة (٢٧٤هـ)[5].

وابـن أبـي عُمير هو أبو أحمد، مُحمّد بن زياد بن عيسـىٰ، الراوي الشـهير، أزديّ، مـن موالي المُهلّـب بن أبي صفـرة، بغداديّ، جليل القـدر، عظيم المنزلـة فينا وعند المخالفيـن كما عن النجاشـيّ، وحكىٰ النجاشـيّ القصّة المعروفـة من حبس هارون الرَّشـيد له ليدلّ علىٰ أسماء الشيعة فصبر، وقيل: حبسـه المأمون لِيليَ القضاء، فولّاه قضاء بعض البلدان، وقيل: صاحبه المأمون بعد وفاة الرّضا ﷺ، وقال الشَّـيخ: «كان مـن أوثق النـاس عند الخاصّة والعامّة، وأنسـكهم نسـكًا، وأورعهـم وأعبدهم، وأنَّه

---

(١) في الـوافي: «لأدعنّهـم، أي: لأتركنّهـم علماء أغنياء، لا يحتاجون إلى أحد في السـؤال» وفي شرح المازندرانيّ: ج٦، ص١٥٨: «وفي بعض النُّسَخ: لأرْعَنَّهُم، بسكون الراء من الرعاية».

(٢) في «ج، ض، ف، هـ بر، بس، بف» والوافي: «يكون منهم».

(٣) الإرشاد: ج٢، ص١٨٠، بسنده عن مُحمّد بن أبي عُمير؛ الوافي: ج٢، ص٣٤٧، ح٨١٠.

(٤) يُنظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٥) يُنظر: ج١، ح١، ص٢٩-٣٠.

واحد أهل زمانه في الأشـياء كلّها»، وحكىٰ الشَّـيخ والنجاشيّ ذلك عن الجاحظ وأنَّه ذكـر - أيضًا - أنَّـه كان وجهًا من وجوه الرافضة. وعن ابن فضّـال أنَّه ذكر أنَّ ابن أبي عُمير أفقه من يُونُس بن عبد الرَّحمن، وأصلح. وحكىٰ تلميذه الفضل فضله وعبادته، ووصفه في سـند الحسـكانيّ بالثِّقة المأمون، وهو في الوثاقة أشـهر مـن أن يوثَّق، أحدُ الثلاثة الذين اشتهر أنَّهم لا يروون إلّا عن الثِّقات، وأحد أصحاب الإجماع، وهو من السادسة، تُوفِّي سنة (٢١٧هـ)[١].

وهشـام بن سـالم أبو مُحمّد أو أبو الحكم، مولىٰ بشـر بن مروان، وكان من سـبي الجوزجـان، كـوفيّ، كان جواليقيًّا، ثُمَّ صار علّافًا. وثَّقه النجاشـيّ مكـرّراً، وكذا عن ابـن الغضائريّ. وعدّه المفيد في رسـالته العدديّة من الفقهـاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم. روىٰ عنه الثلاثة: مُحمّد بن أبي عُمير وصفوان بن يحيىٰ وأحمد بن مُحمّد بن أبي نصر البزنطيّ. روىٰ في التفسـير وكامل الزيارات. وفي شأنه روايات من الخامسة، تُوفِّي قبل سنة (١٨٣هـ)[٢].

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ - قُدّست نفسه -: «صحيح»[٣]، والسَّند كما قال - قُدّست نفسـه - صحيح لا غبار عليه، بل لعلَّ مثل هذا السَّـند هو من أوثق الأسناد؛ إذ تلاحظ أنَّ نَقَلَتَه كلّهم من الفقهاء العُلماء، الثِّقات المشاهير في كل جيل.

---

(١) يُنظر: ج١، ح٣٦، ص٢٦٤.

(٢) يُنظر: ج٢، ح٤٠، ص٤٠.

(٣) مرآة العقول، العلاّمة المجلسيّ: ج٣، ص٣٢٥.

٧٩٥/ ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْمثنّىٰ، عَنْ سَدِيرٍ الصيرفيّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ مِنْ سَعَادَةِ الرَّجُلِ أَنْ يَكُونَ لَهُ الْوَلَدُ يَعْرِفُ فِيهِ شِبْهَهُ[١] خَلْقِهِ وخُلُقِهِ[٢] وشَمَائِلِهِ[٣]، وإِنِّي لأَعْرِفُ مِنِ ابْنِي هذَا شِبْهَ خَلْقِي وخُلُقِي وَشَمَائِلِي» يَعْنِي أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام[٤].

رجال السَّند:

عليّ بن إبراهيم هو أبو الحسن، ثقة في الحديث، ثبت معتمد، صحيح المذهب، أضرَّ في آخر عُمُره، صاحب التفسير، قمّيّ، قال ابن النديم: «من العُلماء الفقهاء». بقي حيًّا إلىٰ بعد (٣٠٧هـ)، كما يظهر من بعض أسناد الصدوق، وهو من الثامنة[٥].

وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، أبو إسحاق القمّيّ، كوفيّ الأصل، يوثق به مع أنَّه لم يوثَّق صريحًا لقرائن، ترحَّم عليه ابنه في مقدّمة التفسير، وأكثر عنه في التفسير، ذكر ابن طاووس الاتّفاق علىٰ وثّاقته، وهو من السابعة[٦].

وابن أبي عُمير هو مُحمّد بن أبي عُمير، الراوي الشهير، أبو أحمد الأزديّ، من موالي المُهلّب بن أبي صفرة، بغداديّ، جليل القدر، عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين، كما عن النجاشيّ، وحكىٰ النجاشيّ القصّة المعروفة من حبس هارون

---

(١) في الكافي: ح١٠٤٢٤: «شبهه».

(٢) «الخُلُق» و«الخُلْق»: الدين والطبع والسَجيّة، وحقيقته أنّه لصورة الإنسان الباطنة بمنزلة الخَلْق لصورته الظاهرة وأوصافها ومعانيها، ولهما أوصاف حسنة وقبيحة. النهاية: ج٢، ص٧٠ (خلق).

(٣) «الشمائل»: جمع الشِمال، وهو الطبع والخُلُق. وقال المجلسّي: «جمع شمال كسحاب، أي: الطبائع الظاهرة كالهيئة والصورة والقامة». راجع: لسان العرب: ج١١، ص٣٦٥ (شمل).

(٤) الكافي، كتاب العقيقة، باب شبه الولد: ح١٠٤٢٤، وفيه إلى قوله: «خلقه وشمائله»؛ الوافي: ج٢، ص٣٤٧، ح٨١١؛ الوسائل، ج٢١، ص٣٥٦، ح٢٧٢٨٥.

(٥) يُنظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.

(٦) يُنظر: ج١، ح٩، ص١٦٣-١٦٦.

الرَّشيد له؛ ليدلّ علىٰ أسماء الشيعة فصبر، وقيل: حبسه المأمون ليلي القضاء، فولّاه قضاء بعض البلدان، وقيل: صاحبه المأمون بعد وفاة الرّضا عليه السلام، وقال الشَّيخ: «كان من أوثق الناس عند الخاصّة والعامّة، وأنسكهم نُسكًا، وأورعهم وأعبدهم، وأنَّه واحد أهل زمانه في الأشياء كلِّها»، وحكىٰ الشَّيخ والنجاشيّ ذلك عن الجاحظ وأنَّه ذكر – أيضًا – أنَّه كان وجهًا من وجوه الرافضة. وعن ابن فضّال أنَّه ذكر أنَّ ابن أبي عُمير أفقه من يُونُس بن عبد الرَّحمن، وأصلح. وحكىٰ تلميذه الفضل فضله وعبادته، ووصفه في سند الحسكانيّ بالثِّقة المأمون، وهو في الوثاقة أشهر من أن يوثَّق، أحد الثلاثة الذين اشتهر أنَّهم لا يروون إلّا عن الثِّقات، وأحدُ أصحاب الإجماع، وهو من السادسة، تُوفِّي سنة (٢١٧هـ)[١].

وهِشَامِ بْنِ الْمثنّىٰ، كوفيّ، حنّاط، ثقة، سيأتي الكلام فيه.

وسدير بن حكيم الصيرفيّ، أبو الفضل الكنديّ، مولىٰ، كوفيّ، والد حنان الراوي المعروف – أيضًا –، لم يوثَّق عندنا صريحًا، ذكرت فيه روايات مادحة، وأخرىٰ قد يقال إنَّها ذامّة، لا محصّل منها، إلّا أنَّ معتبرة بكر بن مُحمّد الأزديّ يستشعر منها الجلالة، روىٰ في كامل الزيارات والتفسير، ونقل العلّامة عن السيّد العقيقيّ أنَّه كان مخلّطًا. وأمَّا العامّة فوثّقه البخاريّ المتوفَّىٰ (٢٣٣هـ)، ونقل عن ابن عيينة أنَّه قال: «رأيته يحدث» وصحفت في مصادر إلىٰ «رأيته يحرث»، وفي أخرىٰ نقلت بمعناه «رأيته يكرب»، ثُمَّ صحفت إلىٰ «رأيته وكان يكذب»، ثُمَّ حرفت إلىٰ «وكان كاذبًا». وذكره النسائيّ في الضعفاء، وقال: «ليس بثقة»، وذكر العقيليّ أنَّه كان يغلو في الرفض، وذكر ابن أبي حاتم الرازيّ أنَّه صالح الحديث، وابن عدي: «ذكر عنه إفراط في التشيّع، وأمّا في الحديث فإنّي أرجو أنَّ مقدار ما يرويه لا بأس به».

وعلىٰ كلٍّ فهو ممّن نعتمد علىٰ روايته، وكان من الطبقة الثالثة التي أدركتها الخامسة[٢].

---

(١) يُنظر: ج١، ح٣٦، ص٢٦٤.

(٢) يُنظر: ج٤، ح٥١١، ص٣٢٩.

٥ هِشَامِ بْنِ الْمُثنّىٰ:

هو هشام أو هاشم بسبب الكتابة القديمة (هشم) بن المثنّىٰ. وهو من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، من الطبقة الخامسة، قال النجاشيّ: «هاشم بن المثنّىٰ، كوفيّ، ثقة، روىٰ عن أبي عبد الله عليه السلام، له كتاب يرويه جماعة. أخبرنا مُحمّد بن عُثمان، قال: حدّثنا جعفر بن مُحمّد، قال: حدّثنا عُبيد الله بن أحمد، عن ابن أبي عُمير، عنه بكتابه»[١].

ذكره الشَّيخ في أصحاب الصادق عليه السلام مرتين، ذكر في الأولىٰ هشام الحنَّاط الكوفيّ، وفي الثانية هاشم بن المثنّىٰ الحنَّاط[٢]، ولاشكّ في الاتّحاد.

ترحّم عليه الشَّيخ المفيد حين عدّ من اسمهم هشام ممّن يروون عن أبي عبد الله عليه السلام، كما يظهر من البحار، روىٰ عنه مُحمّد بن أبي عُمير، بل هو راوي كتابه، سيرته الروائيّة جيدة، كان يزامل حنان بن سدير في الحجّ.

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ - قُدّست نفسه -: «حسن علىٰ الظاهر؛ إذ الأظهر أنّه هاشم بن المثنّىٰ الثّقة، وهشام مذكور في الرِّجال مجهول، ولا يبعد أنْ يكون اشتبه علىٰ الشَّيخ في الرِّجال فذكره مرّة (هشامًا)، ومرّة (هاشمًا)، فإنَّه كثيرًا ما يذكر رجلًا واحدًا في رجاله مكرّرًا، كما لا يخفىٰ علىٰ المتتبّع»[٣].

أقول: الراوي (هشم) بن المثنّىٰ ذكر النجاشيّ وثاقته صريحًا، وإنَّما إذا كان من كلام ففي حال سدير بن حكيم حيث لم يوثّق صريحًا، ويمكن أن يُبنىٰ علىٰ حسنه من الروايات الواردة في حقه.

وعلىٰ كلّ حال، فالرِّواية ذات سند يوجب الوثوق بصدورها.

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي: ص٤٣٥، ت١١٦٧.

(٢) رجال الطوسي، الطوسي: ص٣١٩، ت٤٧٥٥، وت٤٧٦٧

(٣) مرآة العقول، العلامة المجلسي: ج٣، ص٣٢٦.

٧٩٦/ ٤ . عـدّة مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحمّد، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ طَاهِرٍ، قَـالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِـي جَعْفَرٍ عليه السلام فَأَقْبَلَ جَعْفَـرٌ عليه السلام، فَقَالَ أَبُو جَعْفَـرٍ عليه السلام: «هذَا خَيْرُ الْبَرِيَّةِ -أَوْ أَخْيَرُ[١]-»[٢].

رجال السّند:

العدّة هم مجموعة من مشايخ الكُلينيّ، من أهل الطبقة الثامنة، ممَّن يوثق بنقلهم، ومرَّ بيان الكلام في ذلك[٣].

وأحمـد بـن مُحمّد هنا وإن كان مشـتركًا بيـن ثقتين إلّا أنَّ الأرجـح أنَّه أبو جعفر، أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ بن عبد الله بن سـعد الأشعريّ، الثِّقة، شيخ أصحابنا في قم ووجههم وفقيههم، وهو من السابعة بقي إلىٰ بعد سنة (٢٧٤هـ)[٤].

وعليّ بن الحكم أبو الحسن النخعيّ، مولىٰ، ضرير، كما عن النجاشيّ، كوفيّ، ثقة، جليل القدر، كما عن الشَّيخ، أنباريّ، كما عن مُحمّد بن عيسىٰ اليقطينيّ، من السادسة[٥]

ويبقىٰ الكلام في طاهر.

٥ طاهر:

يظهر أنَّه مولىٰ أبي جعفر عليه السلام، ومولىٰ أبي عبد الله عليه السلام بعد ذلك، الذي ذكره الشَّيخ في الرِّجـال. ولم يصلنا في الفهارس والمعاجم شـيء عنه؛ ومـا ذلك إلّا لأنَّه ليس من

---

(١) في الإرشاد: - «أو أخير».

(٢) الإرشاد: ج٢، ص١٨١، عن عليّ بن الحكم عن طاهر؛ الوافي: ج٢، ص٣٤٨، ح٨١٢؛ البحار: ج٤٧، ص١، ح٨.

(٣) يُنظر: ج١، ح١، ص٢٥.

(٤) يُنظر: ج١، ح١، ص٣٠.

(٥) يُنظر: ج٢، ح٥٧، ص١٩٢.

مصنِّفي أصحابنا.

لكن لنا أنَّ نستكشف بعض الأمور من بطون الأسناد:

أولهـا: أنَّ الرجـل كان في خدمة الإمام الباقر عليه السلام، وبعده الإمـام الصادق عليه السلام ممّا يعنـي أنَّـه من الرابعة. نعـم، قد يكون من صغارهـا، ومن تعبير كونـه (طاهر صاحب أبي جعفر عليه السلام) في الإرشـاد وغيره، وتعبير (طاهر مولىٰ أبي جعفر عليه السلام) يعلم أنَّه كان يلـي خدمتـه عليه السلام، - وأحدس أنَّـه ممّن ولد في التسـعين، وتُوفِّي في حـدود (١٦٠هـ) علىٰ أفضل تقدير، فمن البعيد أن يسـتطيع عليّ بن الحكم الرِّواية عنه، ويؤيّد ذلك أنَّ هذه الرِّواية رواها العديد عن طاهر وكلّهم من الخامسـة، وأمّا زملاء عليّ بن الحكم فرووها بواسـطة، وهذا مقتضـىٰ وضع الطبقة - أيضًا - فمـن الصعب أن يروي أهل السادسة عمّن أدرك الباقر عليه السلام وإن كان الراوي عن الباقر عليه السلام وقتها شابًا يافعًا.

ثانيهـا: إنَّ إطـلاق الاسـم (طاهر) من غيـر تقييد يشـير إلىٰ أنَّه شـخصية معروفة عنـد الـرُّواة وإن لـم يكن منهم، وإنَّما يكون معروفًا بسـبب أنَّه ممّن يلي خدمة الإمام، ويقضـي حوائجه، ويعيش معـه، نعم، روىٰ المفيد هذه الرواية وأسـمه فيها طاهر بن مُحمّد)[1]، لكنه يطلق في باقي الأسناد باسمه من غير تقييد.

ثالثهـا: إنَّ الرجـل لم يكن مصنِّفًا كما قدمنا، بل ليس لديه روايات غير هذه، حيث لـم ألحظ رواية أخرىٰ له، فهو ليس مصنِّفًا، بل وليس راويًا من رواة الحديث.

رابعهـا: ومع وصفه بتلك الاوصاف إلّا أنّنا نـرىٰ أنَّ هذه الرِّواية اليتيمة التي رواها عن الإمام الباقر عليه السلام قد رويت عنه وبعدّة طرق، فرواها عنه يُونُس بن يعقوب، ويُونُس رجـل مشـهور، كان خاله - أيضًـا - من مشـاهير الرُّواة وهـو مُعاوية بـن عمّار، وقد وصـف يُونُـس بأنَّه كان من خاصّة أبي عبد الله عليه السلام ورواها عنه الفُضيل بن عُثمان وهو - أيضًـا - من ثقـات الرُّواة، من أصحاب أبـي عبد الله عليه السلام، وممّـن عدهـم المفيد من الفقهاء الأعلام، وخاله - أيضًا - من رواة الحديث، وهو أبو الأكراد، عليّ بن ميمون.

---

(١) الإرشاد، المفيد: ج٢، ص٢١٨.

ورواها – أيضًا – عليّ بن الحكم، والظاهر أنّها بواسطة ساقطة، فتكرّر أن يرويها عدّة من الخامسة عنه مع إطلاق اسمه، يشير بشكل ما إلىٰ قبولهم خبره هذا بنحو من الأنحاء.

خامسها: إنَّ الرَّجل لم يذكر بذمّ مع خطورة موقعه المكانيّ؛ لكونه من موالي الإمام عليه السلام خلاف بعض مواليه الذين قد دقّق الأصحاب في شأنهم كمُعلّىٰ بن خنيس مثلًا.

سادسها: لا يبعد أنَّ الرَّجل ممّن يمكن الاعتماد عليه في ما ينقله مع اجتماع ما ذكرناه.

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ – قُدّست نفسه – حول السَّند إنه «مجهول، وطاهر ذكره الشَّيخ مرّتين؛ فذكره مرّة أنّه مولىٰ أبي عبد الله، ومرَّة أنَّه مولىٰ أبي جعفر عليهما السلام، والظاهر أنَّه أحدهما، ويحتمل اتّحادهما، ولعلّه مشكور لهذا الانتساب والاختصاص، فيمكن أن يُعَدّ حديثه حسنًا»[1].

أقول: هذه الرِّواية رويت عن طاهر مولىٰ أبي جعفر عليه السلام بأسناد متعدّدة غير السَّند المذكور في روايتنا المبحوث عنها:

فرواها الكُلينيّ كما في الروايتين اللاحقتين عن «عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن مُحمّد، عن مُحمّد بن خالد، عن بعض أصحابنا، عن يُونُس بن يعقوب، عن طاهر، قال: كنت عند أبي جعفر عليه السلام فأقبل جعفر عليه السلام، فقال أبو جعفر عليه السلام: هذا خير البريّة»[2].

وعن الكلينيّ عن «أحمد بن مهران، عن مُحمّد بن عليّ، عن فُضيل بن عُثمان، عن طاهر، قال: كنت قاعدًا عند أبي جعفر عليه السلام، فأقبل جعفر عليه السلام، فقال أبو جعفر عليه السلام: هذا خير البريّة»[3].

---

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص٣٢٧.

(٢) الكافي، الكُلينيّ: ج١، ص٣٠٧، ح٥.

(٣) الكافي، الكُلينيّ: ج١، ص٣٠٧، ح٦.

ورواهـا ابـن بابويه عن «مُحمّد بن يحيـىٰ [العطّار]، عن مُحمّد بن الحُسـين، عن جعفـر بن بشـير، عن فُضيل، عن طاهـر، قال: كنت قاعدًا عند أبـي جعفر عليه السلام، فأقبل جعفر عليه السلام، فقال: هذا خير البريّة»(١).

وهذا السَّند معتبر من ثقة إلىٰ ثقة لغاية طاهر، ولا يتوهّم أنَّ فضيل في السَّند هو ابن يسـار الثِّقة المعروف بدلالة الشـهرة وانصراف الاسم إليه، كما وقع لبعضهم، فرواها عـن الفضيل بن يسـار عن طاهـر، بل هو الفضيل بـن عُثمان؛ بدلالة التكـرّر المتني، وبدلالة الطبقة فالراوي هنا من الخامسة.

فإنَّ قرينة الشـهرة في تعيينه بالفضيل بن يسـار إنَّما تتم إذا كان الراوي في السَّند من الرابعة، ولـم يكن تكرّر متنيّ كاشـف للاسـم، أمّا مع اختلاف الطبقة فلا يعمل بقرينة الشهرة، كما ينبغي أن يكون معلومًا.

وعـن إرشـاد المفيـد قـال: «روىٰ علـيّ بـن الحكـم، عـن طاهر - صاحـب أبي جعفر عليه السلام - قال: كنت عنده فأقبل جعفر عليه السلام، فقال أبو جعفر عليه السلام: هذا خير البريّة»(٢).

فعلىٰ هذا فالرِّواية ممّا يمكن الاعتماد عليها بعد إمكان الاعتماد علىٰ طاهر.

---

(١) الإمامة والتبصرة من الحيرة، ابن بابويه: ص٦٥، ح٥٥.

(٢) الإرشاد، المفيد: ج٢، ص١٨١.

٧٩٧/ ٥. أَحْمَدُ بْنُ مُحمّد[١]، عَنْ مُحمّد بْنِ خَالِدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ يُونُس بْـنِ يَعْقُوبَ، عَنْ طَاهِرٍ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي جَعْفَـرٍ عليه السلام، فَأَقْبَلَ جَعْفَرٌ عليه السلام، فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «هذَا خَيْرُ الْبَرِيَّةِ[٢]»[٣].

رجال السَّند:

الرِّواية مُعلّقة علىٰ سابقتها، فترويها العدّة عن أحمد بن مُحمّد، وهو مشترك بين أحمد بن مُحمّد بن خالد البرقيّ وأحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ الأشعريّ، والظاهر أنَّه ابن عيسىٰ الأشعريّ كونه الأشهر في الزمان والمكان وقت التحديث باسمه، ويؤيّده التصريح باسم مُحمّد بن خالد، وكان الأوفق بالاختصار لو كان أحمد بن مُحمّد هو البرقيّ أن يقال (عن أبيه).

وأحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ الأشعريّ ثقة، كان شيخ أصحابنا في قم، ووجههم وفقيههم، وهو من السابعة، بقي إلىٰ بعد سنة (٢٧٤هـ)[٤].

ومُحمّد بن خالد البرقيّ أبو عبد الله البرقيّ، مولىٰ أبي موسىٰ الأشعريّ، كما عن النجاشيّ، مولىٰ جرير بن عبد الله، كما عن ابن الغضائريّ. قمّيّ، والد صاحب المحاسن، وثّقه الشَّيخ. «وكان ضعيفًا في الحديث، أديبًا، حسن المعرفة بالأخبار وعلوم العرب»، كما عن النجاشيّ. يعرف وينكر، يروي عن الضعفاء كثيرًا ويعتمد المراسيل، كما عن ابن الغضائريّ، روىٰ عنه أحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ، وهو من

---

(١) السَّند معلّق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محُمّد، عدّة من أصحابنا.

(٢) في «ب» وحاشية «بف»: + «أو أخير».

(٣) الإرشاد: ج٢، ص١٨١، عن علّي بن الحكم، عن طاهر؛ الوافي: ج٢، ص٣٤٨، ح٨١٢؛ البحار: ج٤٧، ص١٣، ح٨.

(٤) يُنظر: ج١، ح١، ص٢٥.

صغار السادسة[١].

عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا إرسال، كما هي عادة البرقيّ الأب التي ذكرت في ابن الغضائريّ، وكما نلاحظه في كثير من أسناده.

ويُونُس بْنِ يَعْقُوبَ هو أبو عليّ الجلّاب البجليّ، الدهنيّ، الكوفيّ، خاله مُعاوية بن عمّار الدهنيّ، اختص بأبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، وكان حظيّاً عند الأئمّة عليهم السلام، مُوَثَّقًا، وكان قال بعبد الله ورجع، كما عن النجاشيّ، وثقه الشَّيخ مرَّتين، وعدّه المفيد في رسالته العدديّة من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، روىٰ عنه مُحمّد بن أبي عُمير وصفوان والبَزنطيّ، روىٰ في كامل الزيارات والتفسير، وفيه روايات مادحة. وهو من الخامسة، وتُوفِّي في حدود العقد التاسع بعد المائة[٢].

وطاهر هو مولىٰ أبي جعفر عليه السلام وأبي عبد الله عليه السلام بعد ذلك، مرَّ الكلام فيه وأنَّه ممّن يمكن قبول روايته، وكونه من صغار الرابعة[٣].

تحقيق الصدور:

الرِّواية كما ترىٰ مرسلة من طريق مُحمّد بن خالد البرقيّ عن يُونُس بن يعقوب، بالإضافة إلىٰ أنَّ سندها ينتهي بطاهر، وهو غير معروف عند المشهور، ولكنَّه عندنا ممّن تقبل روايته، قال العلّامة المجلسيّ – قُدّست نفسه – حول هذا السَّند: «مجهول»[٤]، ولو قال إنَّه مرسل لكان أفضل؛ خاصّة أنَّه ممّن يعتبر طاهر ممّن يمكن حسنه.

وعلىٰ كلِّ حال فالرِّواية ممّا يوثق بصدورها، كما قدّمناه في الرِّواية السابقة.

---

(١) يُنظر: ج١، ح٣٣، ص٢٥٨.

(٢) يُنظر: ج٤، ح٥٣٨، ص٤٥٥.

(٣) يُنظر: ح٧٩٦، من هذا الجزء.

(٤) مرآة العقول، العلّامة المجلسيّ: ج٣، ص٣٢٧.

٧٩٨/ ٦ . أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ مُحمّد بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ فُضَيْلِ بْنِ عُثمان، عَنْ طَاهِرٍ، قَالَ: كُنْتُ قَاعِداً عِنْدَ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، فَأَقْبَلَ جَعْفَرٌ عليه السلام، فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «هذَا خَيْرُ الْبَرِيَّةِ[١]»[٢].

رجال السَّند:

أحمد بن مِهران، شيخ الكُلينيّ، نقل العلّامة عن ابن الغضائريّ أنَّه ضعيف، ولكنَّ الكُلينيّ ترحَّم عليه غيرَ مرَّة خلافًا لعادته، لا يُعْرَف إلّا من جهة رواية الكُلينيّ عنه، ولا دليل علىٰ أنَّه أحمد بن مهران بن خالد الذي في كتب العامّة إلّا اتّحاد الطبقة، والأخير تُوفِّي سنة (٢٨٦هـ)، وأسناد أحمد بن مهران عالية لا يقاس عليها، ذكر السيّد البروجرديّ – قدست نفسه – في طبقات الكافي أنَّه من الثامنة، والأوفق عدّه من كبار الثامنة[٣].

ومُحمّد بن علّي هو مُحمّد بن عليّ بن إبراهيم بن مُوسىٰ، أبو سُمينة الصيرفيّ، أبو جعفر، مولىٰ بني هاشم، كوفيّ، صيرفيّ، يُلقّب بأبي سُمينة، خاله خلّاد بن عيسىٰ المقرئ، هاجر إلىٰ قم بعدما اشتهر كذبه، وطرده أحمد الأشعريّ من قم بعد افتضاحه، أمره في الكذب والغُلُوّ مشهور لا حاجة فيه إلىٰ التفصيل، ولم يقتصر كذبه في المتون، بل وفي الأسانيد وأسماء الرِّجال كما نصّ النجاشيّ في عبَّاد بن يعقوب، وعدّه الفضل بن شاذان من الكذَّابين المشهورين، وضعَّفه ابن الغضائريّ أيّما تضعيف، وهو من صغار السادسة أو من كبار السابعة[٤].

---

(١) في حاشية «بر»: + «أو أخير».

(٢) الإرشاد: ج٢، ص١٨١، عن علّي بن الحكم، عن طاهر؛ الوافي: ج٢، ص٣٤٨، ح٨١٢؛ البحار: ج٤٧، ص١٣، ح٨.

(٣) يُنظر: ج٣، ح٣١٨، ص٢٧٣.

(٤) يُنظر: ج٢، ح٧٨، ص٢٧٧.

والفُضيل بن عُثمان، هو الفُضيل بن عُثمان الأعور المراديّ، الصيرفيّ، الصائغ، كوفيّ، هو ابن أخت عليّ بن ميمون، وثّقه النجاشيّ، وعدّه المفيد في رسالته العدديّة من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، وهو من كبار الخامسة ممّن أدركته السادسة[(١)].

وطاهر هو مولىٰ أبي جعفر عليه السلام وأبي عبد الله عليه السلام بعده، وهو ممّن قبلنا روايته؛ لقرائن مجتمعة، من صغار الرابعة[(٢)].

في تعيين مُحمّد بن عليّ الذي يروي عنه أحمد بن مِهران

قال الكلباسيّ: «في [رواية أحمد بن مهران عن مُحمّد بن عليّ]: قد روىٰ الكُلينيّ عن أحمد بن مهران، عن مُحمّد بن عليّ في مواردَ كثيرة. منها: ما رواه في باب الإشارة والنصّ علىٰ أبي عبد الله جعفر بن مُحمّد الصادق - صلوات الله عليهما - عن أحمد بن مهران، عن مُحمّد بن عليّ، عن فُضيل بن عُثمان، عن طاهر، قال: كنت عند أبي جعفر عليه السلام فأقبل جعفر عليه السلام فقال أبو جعفر عليه السلام: «هذا خيرُ البريّة». والظاهر أنّ مُحمّد بن عليّ هو مُحمّد بن عليّ بن محبوب - المصرّحُ بالتوثيق في كلام النجاشيّ والعلّامة في الخلاصة - كما هو مقتضىٰ ما صنعه العلّامة المجلسيّ، حيث كتب بخطّه الشريف تحت مُحمّد بن عليّ المذكورِ في السَّند المذكور: «ابن محبوب» نظراً إلىٰ رواية أحمد بن مُحمّد بن إدريس أبي عليّ الأشعريّ، ومُحمّد بن يحيىٰ العطّار - اللذين هما في مرتبة - وأحمد بن مهران؛ لرواية الكلينيّ عنهما عن مُحمّد بن عليّ بن محبوب، كما ذكره الشَّيخ في الرِّجال في ترجمة مُحمّد بن عليّ بن محبوب. وذكر النجاشيّ رواية أحمد بن مُحمّد بن إدريس عن مُحمّد بن عليّ بن محبوب في ترجمة مُحمّد بن عليّ بن محبوب في ذكر طريقه إلىٰ مُحمّد بن عليّ بن محبوب»[(٣)].

أقول: لا ريب أن مُحمّد بن عليّ الذي يروي عنه أحمد بن مهران هو مُحمّد بن عليّ

---

(١) يُنظر: ج٣، ح٣١٢، ص٢٦١.

(٢) يُنظر: ح٧٩٦ من هذا الجزء.

(٣) الرسائل الرِّجالية، الكلباسيّ: ج٣، ص٥٧٨.

بن إبراهيم القرشيّ، الكوفيّ، أبو سُمينة الصيرفيّ، وممّا يدلّ عليه أنَّ عنوان (مُحمّد بن عليّ) الذي يروي عنه أحمد بن مهران روىٰ عن عدّة مشايخ، منهم: مُحمّد بن سنان، و- أيضًا - عن مُحمّد بن أسلم الجبليّ، وهؤلاء هم مشايخ مُحمّد بن عليّ الكوفيّ أبي سُمينة، وليسوا من مشايخ مُحمّد بن عليّ بن محبوب القمّيّ، فقد روىٰ أبو سُمينة مُحمّد بن عليّ مصرّحًا به في العديد من المواضع عن مُحمّد بن أسلم الجبليّ[1]، فقرينة المشيخة تُحدّد أنَّه أبو سُمينة، ولا تُحدّد كونه ابن محبوب، بل قرينة السِّلسلة - أيضًا - تؤدي نفس المؤدّىٰ، فقد روىٰ مُحمّد بن عليّ مصرّحًا به أنَّه أبو سُمينة عن مُحمّد بن سنان عن مُفضل بن عمر في مواضع عديدة[2]، وتجد أنَّ أحمد بن مهران روىٰ - أيضًا - مكرّرًا عن مُحمّد بن عليّ عن مُحمّد بن سنان عن مُفضل بن عمر.

بل أكثر من ذلك، فقد أكثر مُحمّد بن عليّ بن محبوب عن مُحمّد بن الحُسين بن أبي الخطّاب، في حين أنَّك تجد أنَّ الكُلينيّ روىٰ عن أحمد بن مهران عن مُحمّد بن عليّ عن مُحمّد بن أسلم، وذكر سندًا آخر للرواية كانت عن مُحمّد بن يحيىٰ عن مُحمّد بن الحُسين بن أبي الخطّاب عن مُحمّد بن أسلم[3]، ممّا يشير إلىٰ أنَّ هذا العنوان يروي بمحاذاة ابن أبي الخطّاب، وليس هو تلميذه المُكثر عنه.

وفضلًا عن قرينة المشيخة والسِّلسلة، فهناك قرينة المذهب والاتّجاه المسلكيّ، فتجد أنَّ أبا سُمينة المرمي بالغلو ممّن يكثر عن ابن سنان المرمي به، عن المُفضل بن عُمر المرمي به، وعن مُحمّد بن أسلم الجبليّ المرمي بنفس التُّهم، فتلك السَّلاسل المسلكيّة تشير إلىٰ كونه مُحمّد بن عليّ بن إبراهيم المرمي بالغلو والكذب والضعف، ولا تشير إلىٰ كونه مُحمّد بن عليّ بن محبوب الذي وصفه النجاشيّ بأنَّه: شيخ القمّيّين في زمانه، ثقة عين، فقيه، صحيح المذهب.

---

(١) المحاسن، أحمد بن مُحمّد بن خالد البرقيّ: ج٢، ص ٣١٠، ص٣١٢.

(٢) الأمالي، الصدوق: ص٧٣، ص٧٨، ص٨٣، ص ٣٨٠، ص٤٦٣، وغيرها.

(٣) الكافي، الكُلينيّ: ج١، ص ٢١٨، ح٥.

تحقيق الصدور:

قال العلّامة المجلسيّ - قُدّست نفسه - حول السَّند: «ضعيف علىٰ المشهور»[1].

والسَّـند كمـا تـرىٰ ضعيـف مُربـك لا يُعتمـد البتة، لكـنَّ هـذه الرِّواية ممّـا يوثق بصدورها، كما بيّناه في الرِّواية السابقة والتي قبلها.

---

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي، ج ٣، ص ٣٢٧.

٧٩٩ / ٧. مُحمّـد بْـنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحمّد، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ هِشَـامِ بْنِ سَـالِمٍ[١]، عَنْ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ الْجُعْفِيِّ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: سُئِلَ عَنِ الْقَائِمِ ﷺ، فَضَـرَبَ بِيَـدِهِ عَلـىٰ أَبِي عَبْـدِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: «هـٰذَا واللهِ قَائِمُ آلِ مُحمّـد ﷺ». قَالَ عَنْبَسَـةُ: فَلَمَّا قُبِضَ أَبُو جَعْفَـرٍ ﷺ، دَخَلْتُ عَلىٰ أَبِي عَبْـدِ اللهِ ﷺ، فَأَخْبَرْتُهُ بِذلِكَ، فَقَالَ: «صَدَقَ جَابِرٌ». ثُمَّ قَالَ: «لَعَلَّكُمْ تَرَوْنَ[٢] أَنْ لَيْسَ كُلُّ إِمَامٍ هُوَ الْقَائِمَ بَعْدَ الإمام الَّذِي كَانَ قَبْلَهُ[٣]»[٤].

---

(١) كـذا في النُّسَـخ والمطبوع، ورواية هشـام بن سـالم عن جابر بن يزيد غير معهـودة. ويبعِّدها بُعد طبقتهـما؛ فإنّ جابـراً كان من أصحـاب أبي جعفر الباقـر ﷺ وأدرك أبا عبـد الله ﷺ ومات في حياتـه سـنة (١٢٧ أو ١٢٨ أو ١٣٢ هـ). وهشـام بن سـالم كان من أصحـاب أبي عبدالله وأبي الحسـن موسـى ﷺ. راجع: رجال النجاشيّ: ص١٢٨، الرقم٣٣٢؛ وص٤٣٤، الرقم١١٦٥؛ رجـال البرقـيّ: ص٣٤، ص٤٨؛ تهذيـب الكـمال: ج٤، ص٤٦٥، الرقـم٨٧٩. فعليه يحتمل سـقوط الواسـطة بينهما، ويقوّي هذا الاحتمال ما ورد في ذيل الخبر: «قال عنبسـة: فلمّا قبض أبو جعفر ﷺ» إلخ. فإنّ هذا يقتضي أنّ عنبسـة سـمع الخبر عن جابر بن يزيد عن أبي جعفر ﷺ، ثُمّ عرضه على أبي عبـد الله ﷺ فصحّحه وصدّق جابراً. لكنّ هذا الاحتمال ضعيف غاية الضعف؛ لعدم ثبوت رواية هشـام عن عنبسة عن جابر في شيءٍ من الأسناد. هذا، واحتمل الأستاد السيّد مُحمّد جواد الشبيري - دام تُوفِّيقه - في تعليقته على السَّند أنّ الأصل في السَّند كان هكذا: عنبسة عن جابر بن يزيد الجعفي، ثُمَّ صُحِّفَ عنسـبة بهشام لتشـابههما في الخطوط القديمة الكوفيّة بعد حذف «الألف» من هشـام، ثُمَّ اضيف «بن سـالم» تفسـيراً لهشـام، فأدرج التفسير في المتن. يؤيّد هذا الاحتمال ما ورد في بعض الأسـناد من رواية ابن محبوب عن عنبسـة العابد. راجع: الكافي: ح١٧٤٨ و٢٥٢٦ و٣١٣٧؛ الأمـالي للصـدوق: ص٢٣١، المجلـس٤٧، ح١١، وص٣٤٠، المجلس٦٥، ح٤.

(٢) في مرآة العقول: ج٣، ص٣٢٨: «ترون، على المعلوم أو المجهول، أي: تظنّون».

(٣) في «ب»: «قبل».

(٤) الإرشـاد: ج٢، ص١٨٠، عن هشـام بن سـالم، وفيه إلى قوله: «هذا والله قائم آل مُحمّد صلى الله عليه وآله وسلّم» الوافي: ج٢، ص٣٤٨. ح٨١٣.

كشف التصحيف:

في السَّند تتوفّر بعض أعراض التصحيف:

الأوّل: الارتباك الطبقيّ الخفي، فهشام بن سالم وإن كان من الخامسة إلّا أنه تُوفِّي بعد سنة (١٨٣هـ)، وأنَّه من الإرباك أنْ يروي عن جابر بن يزيد الجعفيّ المتوفّىٰ سنة (١٢٨هـ).

الثاني: الغرابة، فرواية هشام عن جابر غريبة، ولم ترد في أيّ مورد آخر، بل المتعارف أنْ يروي هشام عن إسماعيل بن جابر.

الثالث: جاء في منتصف الرِّواية كلام عنبسة كأنَّه هو راوي الخبر، مع أنَّه ليس موجودًا في السَّند، وأنَّ المتعارف رواية عنبسة عن جابر.

احتمل السيّد مُحمّد جواد الشبيريّ - دامت بركته - كما في هامش طبعة دار الحديث «أنّ الأصل في السَّند كان هكذا: (عنبسة، عن جابر بن يزيد الجعفيّ)، ثُمَّ صُحِّفَ (عنبسة) بـ(هشام)؛ لتشابههما في الخطوط القديمة الكوفيّة بعد حذف «الألف» من (هشام)، ثُمَّ أُضيف (بن سالم) تفسيراً لهشام، فأدرج التفسير في المتن. يؤيّد هذا الاحتمال ما ورد في بعض الأسناد من رواية ابن محبوب عن عنبسة العابد».

أقول: يظهر أنَّ هذا السَّند عانىٰ من التصحيف بشكل عويص، والصواب فيه أنَّ أحمد بن مُحمّد رواه عن ابن محبوب عن هشام بن سالم عن إسماعيل بن جابر، وعن عنبسة عن جابر بن يزيد الجعفيّ.

فإنَّ قرينة السِّلسلة تشير إلىٰ تكرّر رواية (أحمد بن مُحمّد، عن ابن محبوب، عن هشام بن سالم، عن إسماعيل بن جابر)، و- أيضًا - رواية (الحسن بن محبوب، عن عنبسة، عن جابر بن يزيد الجعفيّ).

ونوع التصحيف إنَّما هو مُرَكّب من تصحيف قفزة العين المارّ ذكره، والمتكرّر في أحيان ليست قليلة، وسقوط الكلمة قبل القفز، فقفزت عين الناسخ من كلمة (جابر)

الأولىٰ في السَّند إلىٰ كلمة (جابر) الثانية مع نسيان ما قبل (جابر)، فأصبح: (ابن محبوب، عن هشام بن سالم، عن جابر بن يزيد الجعفيّ). -

والمقويّ لهذا الاحتمال دلالة قرينة السِّلسلة المعتادة لطريق ابن محبوب لهشام وجابر معًا.

أمّا احتمال كون التصحيف مركّبا من تصحيف الإملاء والإضافة الخاطئة، كما عليه السيّد الشبيريّ - دامت بركاته - باعتبار أنَّ (عنبسة) قد صحّف إلىٰ (هشم)، ثُمَّ أضاف بعض النسّاخ (سالم) توضيحًا لهشام تمييزًا له عن ابن الحكم، فهو وإن كان ممكنًا في حدّ ذاته إلّا أنَّ كلفته لم أجد نظيرها في تصحيف (عنبسة) إلىٰ (هشم)، وأنَّه لا يفي بقرينتي السِّلسلة المعتادة للرواية، بل يتبع أحدهما فحسب، بينما نجد ما نقترحه يلبي قرينتي السِّلسلة المعتادة في طرق ابن محبوب، وقرينة قفزة العين مُفسِّرة له بالنسبة للممارس.

علىٰ هذا يكون السَّند المبحوث عنه: مُحمّد بن يحيىٰ، عن أحمد بن مُحمّد، عن الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم، عن إسماعيل بن جابر، وعن عنبسة، عن جابر بن يزيد الجعفيّ، عن أبي جعفر عليه السلام والسَّند محوّل.

ثُمَّ بعد ذلك سواء كان التصحيف وفق احتمالنا أو وفق احتمال السيّد مُحمّد جواد الشبيريّ - دامت بركاته - فإنَّ سلسلة الحسن بن محبوب عن عنبسة عن جابر بن يزيد لا تستقيم طبقيّا، فمن غير المقبول أن يروي الحسن بن محبوب المتوفَّىٰ سنة (٢٢٤هـ)، وهو من السادسة عن جابر بن يزيد، المتوفَّىٰ سنة (١٢٨هـ)، وهو من صغار الثالثة بواسطة واحدة فقط، بل لا بُدّ من واسطتين. نعم، نجد أنَّ مالك بن عطيّة توسّط بين الحسن بن محبوب وعنبسة في أسناد أخرىٰ، فلا يبعد أن يكون هذا - أيضًا - محتملًا بقوة خاصّة في أسناد الحسن بن محبوب التي تعاني في كثير من الأحيان مثل هذا السقط كروايته عن أبي حمزة الثُمَّالي، وروايته عن مؤمن الطاق.

رجال السَّند:

مُحمّد بن يحيىٰ هو أبو جعفر الأشعريّ، العطّار، القمّيّ، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الرِّواية والحديث، من الثامنة، تُوفِّي قرابة (٣٠٠هـ)[١].

وأحمد بن مُحمّد بن عيسىٰ هو أبو جعفر الأشعريّ، عربيّ، قمّيّ، كبير قم وابن كبيرها، ثقة، شيخ القمّيّين ووجههم وفقيههم غير مدافع، قال ابن حجر: شيخ الرافضة بقم. وهو من السابعة، تُوفِّي بعد (٢٧٤هـ)[٢].

والحسن بن محبوب أبو عبد الله البجليّ، مولىٰ، كوفيّ، وثَّقه الشَّيخ في أكثر من موضع، وقال: إنَّه من الأركان الأربعة، ووصفه النجاشيّ بأنَّه من جلّة أصحابنا في ترجمة جعفر بن عبد الله المذريّ، ولكنَّه نسي أن يفرد له ترجمة. تُوفِّي سنة (٢٢٤هـ)، وهو من السادسة[٣].

وفي الطبقة الخامسة: هشام بن سالم هو الجواليقيّ، أبو مُحمّد أو أبو الحكم، مولىٰ بشر بن مروان، وكان من سبي الجوزجان، كوفيّ، كان جواليقيّاً، ثُمَّ صار علّافاً. وثَّقه النجاشيّ مكرّراً، وكذا عن ابن الغضائريّ. وعدّه المفيد في رسالته العدديّة من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم. روىٰ عنه الثلاثة: مُحمّد بن أبي عُمير وصفوان بن يحيىٰ وأحمد بن مُحمّد بن أبي نصر البَزنطيّ. روىٰ في التفسير وكامل الزيارات. وفي شأنه روايات. من الخامسة، تُوفِّي قبل سنة (١٨٣هـ)[٤].

وإسماعيل بن جابر هو أبو مُحمّد الجعفيّ، كوفيّ. ثقة، ممدوح بقول الطوسيّ، روىٰ عنه صفوان، جعفيّ وليس خثعميّاً، وكلُّ خثعميّ في كتب الرِّجال تصحيف، وهو غير إسماعيل بن عبد الرَّحمن الجعفي الذي هو من الرابعة أو حتّىٰ كبارها،

---

(١) يُنظر: ج١، ح١، ص ٢٩.

(٢) يُنظر: ج١، ح١، ص٣٠.

(٣) يُنظر: ج١، ح١ ص٣٨.

(٤) يُنظر: ج٢، ح٤٠، ص٤٠.

ممّن تُوفِّي قبل (١٤٨هـ)، بينما إسماعيل بن جابر هو من صغار الرابعة ممّن أدركتهم السادسة، فليراجع[١].

وجابر بن يزيد الجعفيّ كوفيّ، وصفه النجاشيّ بالتخليط، وثقة، كما عن ابن الغضائريّ، دلّت صحيحة زياد الحلّال علىٰ صدقه، فيوثّق بذلك، وهو من التابعين، وتُوفِّي سنة (١٢٨هـ) أو بعدها بقليل، وولادته في حدود سنة (٥٥هـ)؛ لروايته عن جابر الأنصاريّ، وهو من صغار الثالثة[٢]. ويبقىٰ الكلام في عنبسة.

٥ عنبسة:

عنبسة في هذا الموضع هو عنبسة بن مصعب، خال حُميد بن المُثنّىٰ المعروف بأبي المغراء العجليّ بدلالة الطبقة، وقد يشتبه مع راوٍ آخر هو عنبسة بن بُجاد العابد، بل قد يُصحّف أحياناً ويُكتب عنبسة بن مصعب العابد، وهو وَهْمٌ وتصحيف، والتمييز بن عنبسة بن مصعب وعنبسة بن بُجاد العابد كما ذكرنا إنّما يكون بقرينة الطبقة، فابن مصعب من الرابعة وابن بُجاد من الخامسة، وإذا ورد في سند ما رواية السادسة عن عنبسة بن مصعب فهو ارتباك طبقيّ، دالٌّ علىٰ التصحيف، سواء تصحيف الإضافة الخاطئة وأن الأصل فيه عنبسة بن بُجاد، أو تصحيف بسقوط الواسطة من السَّند، فيستكشف كلُّ موضع علىٰ حدة بحسبه.

وعلىٰ ذلك فلا يستقيم توثيقه وفق مبنىٰ رواية أحد الثلاثة عنه؛ لأنّهم من السادسة، وهم ممّن لم يدرك الرابعة، وأشرنا إلىٰ كلٍّ ذلك في الألف وأشار إليه - أيضًا - السيّد الأستاذ - دامت بركاته - في محضر بحثه.

وذكر البرقيّ في رجاله وقال: «عنبسة بن مصعب الشيبانيّ، ويقال: عجليّ، كوفيّ»[٣].

---

(١) يُنظر: ج٢، ح٥٠، ص١٤٣-١٥٨.

(٢) يُنظر: ج٢، ح٧٨، ص٢٧٩.

(٣) الرجّال، أحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ: ص٤٠.

وذكر الشَّيخ في رجاله في أصحاب الصادق عليه السلام أنَّه «عجليّ، كوفيّ»[١]. وذكر الكشيّ عن شيخه حمدويه أنَّه قال: «عنبسة بن مصعب ناووسيّ، واقفيّ علىٰ أبي عبد الله عليه السلام»[٢]، في حين قال حمدويه عن الرَّجل الآخر: «عنبسة بن بُجاد كان خيّراً، فاضلًا»[٣].

وعلىٰ كلِّ تقدير فكلمة (واقفي) لا تعني أنَّه من مذهب الواقفة المعروف، ولعلَّها مصحّفة، والصواب فيها (وقف) وليس (واقفيّ).

ويعزو الشَّيخ المفيد - قُدّست نفسه - كما يظهر ممّا نقل عنه أنَّ مستند النَّاووسيّة هو روايته، فقد جاء عنه - قُدّست نفسه - أنَّه قال: «ثُمَّ لم تزل الإمامة علىٰ القول بنظام الإمامة حتّىٰ افترقت كلمتها بعد وفاة أبي عبد الله جعفر بن مُحمّد عليهما السلام، فقال فرقة منها: إنَّ أبا عبد الله حيٌّ لم يمت ولا يموت، حتّىٰ يظهر فيملأ الأرض قسطًا وعدلًا كما مُلئت ظلمًا وجورًا؛ لأنَّه القائم المهدي. وتعلّقُوا بحديث رواه رجل يقال له عنبسة بن مصعب عن أبي عبد الله عليه السلام أنَّه قال: «إن جاءكم من يخبركم عنيّ بأنَّه غسلنيّ وكفننيّ ودفننيّ فلا تصدقوه». وهذه الفرقة تسمىٰ النَّاووسيّة، وإنَّما سُميّت بذلك؛ لأنَّ رئيسهم في هذه المقالة رجل من أهل البصرة يقال له عبد الله بن ناووس»[٤].

وفي الكشيّ عن شيخه «مُحمّد بن مسعود، قال: حدَّثني عبد الله بن مُحمّد، قال: حدَّثني الوشّاء، عن مُحمّد بن الفُضيل، عن شهاب، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: يا شهاب كيف أنت إذا نَعَاني إليك مُحمّد بن سُليمان، فمكثت ما شاء الله، ثُمَّ إنَّ مُحمّد بن سُليمان لقيني، فقال: يا شهاب عظَّم الله أجرك في أبي عبد الله عليه السلام، فكان سبب إقامة النَّاووسيّة علىٰ أبي عبد الله عليه السلام بهذا الحديث»[٥].

---

(١) رجال الطوسّي، الطوسّي: ص٢٦١، ت٣٧٢٢.

(٢) اختيار معرفة الرِّجال، الطوسّي: ص٣٦٥، ت٦٧٦.

(٣) اختيار معرفة الرِّجال، الطوسّي: ص٣٧٢، ت٦٩٧.

(٤) الفصول المختارة، الشيخ المفيد: ص٣٠٥.

(٥) اختيار معرفة الرِّجال، الطوسّي: ص٤١٤، ت٧٨٢.

وفي دلالتـه علـىٰ النَّاووسـيّة بعض التشـويش، إلّا بمعونة ما كان يرويه عنبسـة بن مصعـب عن أبي الخطّاب في أنَّ الإمام الصادق عليه السلام كان يعلم الغيب وغير ذلك، وأنَّ هـذه الرِّوايـة تؤكّـد علمه به، فعلىٰ هذا يؤخذ بـكل ما جاء اتباعهـم، وعلىٰ كلِّ تقدير فهناك بعض الغموض، ولعلَّ في البين تصحيفًا أو سقطًا في متن الرِّواية.

ووصلنا عن الرّجل ما يشير إلىٰ خلاف معتقد النَّاووسيّة من كون الإمام القائم هو الصـادق عليه السلام، فقد جاء في البصائر عن «أحمد بن مُحمّد، عن عليّ بن إسـماعيل، عن عليّ بن النُّعمان، عن عنبسـة بن مصعب، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: لو لا أن يقع عند غيركـم كما قد وقع غيره لأعطيتُكُم كتابًا لا تحتاجـون إلىٰ أحدٍ حتّىٰ يقوم القائم»[1]. ولكنَّ السَّند مشوش.

في حين أنَّ الرِّواية المبحوث عنها هنا في الكافي يروي فيها عنبسـة أنَّه سـأل أبا عبد الله عليه السلام حـول كونه القائم، كمـا روىٰ عن جابر وصدّقه أبو عبـد الله عليه السلام. نعم، الذيل ينفي كونه الإمام الأخير، لكنَّ ذلك مُؤشِّـر علىٰ ناووسـيته، أو علىٰ أقل تقدير نشـوء النَّاووسـيّة بسـبب رواياته حول تكذيب التغسيل وإن كانت متنها غير دال بشكل علىٰ مدعىٰ النَّاووسـيّة، لكنَّه مبرر كافٍ لهم في اعتناق الفكرة و التعكّز علىٰ تلك الروايات التي رواها عنبسة بن مصعب.

ولكـن كما هـو معلوم أنَّ الرجـل راوٍ معروف وقـت الطبقة الرابعـة، ويروي عنه مشاهير الرُّواة، أمّا أن يكون تابعًا لمؤسس مذهب لا يعرف عنه شيء، ويكون تأسيس المذهب معتمدًا علىٰ ما رواه عنبسة، فهذا ممّا يشير بقوة إلىٰ أنَّه ليس منتميًّا للمذهب، بـل اعتمد عبد الله بن ناووس رواياته في تدعيـم مذهبه، فلا يعقل أن يكون عبد الله بن ناووس مؤسـس المذهب، وقد اعتمد علىٰ روايات عنبسـة بن مصعب ويأتي عنبسـة السـابق في الطبقة والذي يظـنّ أنَّه لم يدرك إلّا القليل من الزّمـن بعد أبي عبد الله عليه السلام ويكون تابعًا لناووس هذا.

---

(١) بصائر الدرجات، مُحمّد بن الحسن الصفّار: ص٤٧٨، ح٢.

وعلىٰ كلٍّ تقدير فرواياته في الفقه يظهر أنّه يمكن - نوعًا ما - الاعتماد عليها، أمّا إذا كانت مرتبطة بعقيدة ونحو ذلك فهذا ممّا يصعب الاعتماد عليها، حيث لا يؤمن هو أو من يحرّف ما رواه بخصوص تلك المواضيع؛ لأنّها مدعاة للتحريف وقت الخامسة للصراع العقدي.

تحقيق الصدور:

قال العلاّمة المجلسيّ - قُدّست نفسه -: «الحديث السابع: صحيح»[1].

ولكنَّه قُدّست نفسه لم يلتفت إلىٰ ارتباك السَّند.

أقول: روىٰ الحُسين بن حمدان الخصيبيّ المتوفّىٰ (٣٣٤هـ) هذه الرِّواية مرسلًا، وقال: وروي عن ابن مصعب، عن جابر بن يزيد الجعفيّ، قال: سئل أبو جعفر عليه السلام عن القائم، فضرب بيده علىٰ أبي عبد الله عليه السلام، وقال: والله هذا قائم آل مُحمّد. قال عنبسة: فلمّا قبض أبو جعفر دخلت علىٰ أبي عبد الله عليه السلام فأخبرته بذلك. فقال: صدق جابر، ثُمَّ لعلَّكم ترون الإمام ليس هو القائم بعد الإمام الذي قبله هذا اسم لجميعهم»[2].

ومنه يتأكّد وقوع عنبسة من سند الكُلينيّ الذي ذكرناه بدلالة قرائن السِّلسلة. وقد رويت بنفس السَّند في مصادر أخرىٰ. وعلىٰ كلٍّ تقدير، فلا وثوق بصدورها.

(١) مرآة العقول، العلاّمة المجلسيّ: ج٣، ص٣٢٨.

(٢) الهداية الكبرى، الحسين بن حمدان الخصيبي: ص٢٤٣.

٨٠٠ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحمّد بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحمن[١]، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلىٰ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ أَبِي عليه السلام اسْتَوْدَعَنِي مَا هُنَاكَ[٢]، فَلَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ، قَالَ: ادْعُ لِي شُهُوداً، فَدَعَوْتُ لَهُ[٣] أَرْبَعَةً مِنْ قُرَيْشٍ، فِيهِمْ نَافِعٌ مَوْلىٰ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، فَقَالَ: اكْتُبْ: هٰذَا مَا أَوْصىٰ بِهِ يَعْقُوبُ بَنِيهِ: (يا بَنِيَّ إِنَّ اللهَ اصْطَفىٰ لَكُمُ الدِّينَ فَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ)[٤]، وأَوْصىٰ مُحمّد بْنُ عَلِيٍّ إِلىٰ[٥] جَعْفَرِ بْنِ مُحمّد، وأَمَرَهُ أَنْ يُكَفِّنَهُ فِي بُرْدِهِ[٦] الَّذِي كَانَ يُصَلِّي فِيهِ الْجُمُعَةَ[٧]، وأَنْ يُعَمِّمَهُ بِعِمَامَتِهِ[٨]، وأَنْ يُرَبِّعَ قَبْرَهُ، ويَرْفَعَهُ[٩] أَرْبَعَ أَصَابِعَ، وأَنْ[١٠] يَحُلَّ عَنْهُ

---

(١) لم يثبت رواية يُونُس بن عبد الرَّحمن عن عبد الأعلى. ويأتي تفصيل الخبر في الكافي: ح٩٨٧، بنفس السَّند عن يُونُس بن عبد الرَّحمن قال: حدّثنا حمّاد عن عبد الأعلى. وهو الظاهر؛ فقد روى عليّ بن إبراهيم، عن مُحمّد بن عيسى، عن يُونُس [بن عبدالرَّحمن] عن حمّاد، عن عبد الأعلى في الكافي: ح٤٢٣ و٤٩٩. وروي يُونُس بن عبدالرَّحمن عن حمّاد [بن عثمان] عن عبد الأعلى في المحاسن: ص٢٧٦، ح٣٩٢؛ والتوحيد: ص٤١٤، ح١١. والواسطة بين يُونُس بن عبدالرَّحمن وبين عبد الأعلى منحصرة في حمّاد [بن عثمان] حسب تتبّعنا؛ فعليه الظاهر سقوط الواسطة في سندنا بين يُونُس بن عبدالرَّحمن وبين عبد الأعلى، وهو حمّاد [بن عثمان].

(٢) «استَودَعني ما هناك»، أي: جعله عنده وديعة وطلب منه حفظه. يقال: استودعته وديعةً، إذا استحفظتَه إيّاها. راجع: الصحاح: ج٣، ص١٢٩٦ (ودع).

(٣) في «ف، ه، بف» والكافي: ح٩٨٧، والإرشاد:- «له».

(٤) البقرة (٢): ١٣٢.

(٥) في الكافي: ح٩٨٧: + «ابنه».

(٦) «البُرْد»: ثوب فيه خطوط. وقيل: البرُد: معروف من بُرود العصب والوشي، وأمّا البُرْدَة فكساء مربّع أسود فيه صفر تلبسه العرب. راجع: لسان العرب: ج٣، ص٨٧ (برد).

(٧) في الكافي: ح٩٨٧: «الجُمع».

(٨) في «بر»: «بعمامة».

(٩) في «ج»: «ويرفع قبره». وفي «بح»: «ويرفع».

(١٠) في «ه»: «ثُمّ» بدل «وأن».

أَطْمَارَهُ[(١)] عِنْدَ دَفْنِهِ[(٢)]، ثُمَّ قَالَ لِلشُّهُودِ: انْصَرِفُوا رَحِمَكُمُ اللهُ. فَقُلْتُ لَهُ[(٣)] -بَعْدَ مَا انْصَرَفُوا-: يَا أَبَتِ[(٤)] مَا كَانَ فِي هذَا[(٥)] بِأَنْ تُشْهِدَ عَلَيْهِ[(٦)]؟ فَقَالَ: يَا بُنَيَّ[(٧)] كَرِهْتُ أَنْ تُغْلَبَ، وأَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ[(٨)] لَمْ يُوصَ إِلَيْهِ[(٩)]، فَأَرَدْتُ أَنْ تَكُونَ[(١٠)] لَكَ الْحُجَّةُ»[(١١)].

ترتيب السَّند:

السَّند يخالف السِّلسلة المعهودة، وهي رواية (عليّ بن إبراهيم، عن مُحمّد بن

---

(١) «الأطمار»: جمع الطِمْر، وهو الثوب الخَلَق، أو الكِساء البالي من غير الصوف. القاموس المحيط: ج١، ص٦٠٤ (طمر).

(٢) في الكافي: ح٩٨٧: «ثُمَّ يُخْلِيّ عنه فقال اطووه» بدل «وأن يحلّ عنه أطماره عند دفنه».

(٣) في «هـ» والكافي: ح٩٨٧: - «له».

(٤) هكذا في «ب». وفي المطبوع وبعض النُّسَخ: «فقلت له: يا أبت بعد ما انصرفوا». وفي «هـ»: «فقلت بعد ما انصرفوا: ما كان في هذا يا أبه أن تشهد». وفي «بس، بف» والوافي والإرشاد:- «بعد ما انصرفوا».

(٥) في مرآة العقول: «ما كان في هذا، «ما» نافية، أي: لم تكن لك حاجة في ذلك بأن تشهد، أي: إلى أن تشهد. أو استفهاميّة، أي: أيّ فائدة في هذا».

(٦) في «بح، بس، بف» والوافي والإرشاد: «يشهد عليه». وفي الكافي: ح٩٨٧: «ما كان في هذا يا أبت، أن تشهد عليه» بدل «يا أبت - إلى - تشهد عليه». وفي مرآة العقول: «تشهد، بصيغة الخطّاب المعلوم، أو بصيغة الغائب المجهول».

(٧) في «ف، بح»: + «إنيّ». وفي «هـ» والكافي: ح٩٨٧: «إنيّ» بدل «يا بُنيّ».

(٨) في «ف» والإرشاد: - «إنّه».

(٩) في «ف»: «إليك». وفي «هـ» والكافي: ح٩٨٧: -«إليه».

(١٠) في «هـ»: «يكون».

(١١) الكافي، كتاب الحجّة، باب ما يجب على الناس عند مضيّ الإمام: ح٩٨٧، مع زيادة في أوّله وآخره. الإرشاد: ج٢، ص١٨١، عن يُونُس بن عبد الرَّحمن؛ الوافي: ج٢، ص٣٤٩، ح٨١٤؛ الوسائل: ج٣، ص١٩٤، ذيل ح٣٣٨٤.

عيسىٰ بن عُبيد، عن يُونُس بن عبد الرَّحمن، عن حمّاد بن عُثمان، عن عبد الأعلىٰ بن أعين)، وتجد أنَّ السـاقط من السِّلسـلة حمّاد بن عُثمان في هذا السَّند، ويؤكّد ذلك بلا ريـب قرينة التكـرّر المتنيّ، فهذه الرِّواية هنا جزء من رواية طويلة سـيوردها الكُلينيّ، والسَّند فيها هو بوجود حمّاد بن عُثمان. وسيأتي الكلام فيها في الجزء الثامن إن شاء الله.

رجال السَّند:

علـيّ بن إبراهيم هو أبو الحسـن القمّـيّ، ثقة في الحديث، ثبـت، معتمد، صحيح المذهب، كما عن النجاشـيّ، روىٰ في كامل الزيارات، وهو صاحب التفسير، قال ابن النديم: «من العُلماء الفقهاء». فاقت رواياته السبعة آلاف. تُوفِّي قرابة (٣٠٧هـ)، وهو من الثامنة[١].

ومُحمّد بن عيسـىٰ هـو أبو جعفر، مُحمّد بن عيسـىٰ بن عُبيد اليقطينـيّ، بغداديّ، «جليـل في أصحابنا، ثقة، عين، كثير الرِّواية، حسـن التَّصانيف»، كما عن النجاشـيّ. واستثناه ابن الوليد، واعترض عليه ابن نوح. وكان الفضل بن شاذان يُثني عليه ويمدحه ويُحِبُّـه ويميل إليـه، وأنَّه يقول: «ليس في أقرانه مثله». ويظهر من الشَّـيخ تضعيفه تبعًا للقمّيّين، وقيل غير ذلك. وهو من كبار السـابعة[٢]، وقد ناقشـنا سابقًا رواية مُحمّد بن عيسىٰ بن عُبيد عن يُونُس بن عبد الرَّحمن.

ويُونُـس هو يُونُـس بن عبد الرَّحمن، أبو مُحمّد، مولىٰ علـيّ بن يقطين، مولىٰ بني أسـد، بغـداديّ، قال عنه النجاشـيّ: «كان وجهًا في أصحابنا، متقدّمًـا، عظيم المنزلة. وكان الرّضـا يشـير إليه في العلـم والفتيا، وكان ممّـن بُذل له علىٰ الوقـف مال جزيل فامتنع من أخذه وثبت علىٰ الحقّ، وقد ورد في يُونُس مدح وذمّ»، ووثّقه الشَّـيخ وذكر تضعيف القمّيّين له، وحكىٰ الفضل بن شاذان في ثنائه شيئًا كثيرًا من جليل المدح، قال ابـن النديم: «علّامة زمانه، كثير التَّصنِيف والتأليف علىٰ مذاهب الشـيعة». من الطبقة

(١) يُنظر: ج١، ح٩، ص١٦٣.
(٢) يُنظر: ج٢، ح٣٩، ص٢٥.

الفاصلة بين صغار الخامسة وكبار السادسة، رأىٰ الصادق عليه السلام ولم يروِ عنه، وتُوفِّي بعد رأس المائة الثانية[١].

وحمّاد بن عُثمان هو الفزاريّ، مولاهم، أو مولىٰ الأزد، أو مولىٰ غني. كوفيّ، ثقة كما عن النجاشيّ، ثقة جليل القدر كما عن الشَّيخ، وعن الكشيّ عن حمدويه عن أشياخه: «حمّاد الناب وأخويه جعفر والحُسين كلّهم فاضلون، خيار، ثقات»، وعدّه من أصحاب الإجماع، تُوفِّي سنة (١٩٠هـ)، وهو من الخامسة[٢].

وعبد الأعلىٰ هو أبو الصباح، عبد الأعلىٰ بن أعين، مولىٰ آل سام العجليّ، ذكره المفيد في رسالته العدديّة في الفقهاء الأعلام، وهو من صغار الرابعة[٣].

تحقيق الصدور:

قال العلاّمة المجلسيّ - قُدّست نفسه -: «الحديث الثامن: مجهول»[٤]. وهذا خلاف مبانيه - قُدّست نفسه - فليس في السَّند من يمكن الكلام فيه سوىٰ عبد الأعلىٰ، ولكنَّه حين ذكر أسنادًا سابقة وفيها عبد الأعلىٰ بن أعين فإنَّه كان يصف الحديث بالحسن. نعم، قد يكون وصفه له بالجهالة بسبب عدم إحرازه انطباق عنوان عبد الأعلىٰ في الرِّواية علىٰ عبد الأعلىٰ بن أعين، لكنَّ قرينة الشهرة في الطبقة تنصرف إليه عند الإطلاق، فلا إشكال عندنا في تعيينه؛ إذ هو المتبادر من اسمه في هذه المواضع. وعلىٰ كلِّ تقدير فالسَّند يمكن أن يوثق به.

---

(١) يُنظر: ج٢، ح٣٩، ص٣٠.

(٢) يُنظر: ج١، ح٢٥، ص٢٢٨.

(٣) يُنظر: ج٢، ح ١٨٨، ص٧٢٨.

(٤) مرآة العقول، العلاّمة المجلسّي: ج٣، ص٣٢٨.

فهرس المصادر

القرآن الكريم.

١. الاختصاص – المؤلف: الشيخ المفيد (٤١٦هـ) – تحقيق: علي أكبر الغفاري؛ السيد محمود الزرندي – الطبعة: الثانية – سنة الطبع: ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – لبنان.

٢. اختيار معرفة الرجال – المؤلف: الشيخ الطوسي(٤٦٠هـ) – تصحيح وتعليق: مير داماد الأسترابادي / تحقيق: السيد مهدي الرجائي – سنة الطبع: ١٤٠٤هـ – المطبعة: بعثت – قم – الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.

٣. الإرشاد – المؤلف: الشيخ المفيد (٤١٦هـ) – تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لتحقيق التراث – الطبعة: الثانية – سنة الطبع: ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م – الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – لبنان.

٤. أسد الغابة – المؤلف: ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ) – الناشر : دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان

٥. الاستبصار فيما اختلف من الاخبار – المؤلف : الشيخ الطوسي – الوفاة: ٤٦٠هـ – تحقيق وتعليق: السيد حسن الموسوي الخرسان – الطبعة: الرابعة – سنة الطبع : ١٣٦٣ ش – المطبعة : خورشيد – الناشر : دار الكتب الإسلامية – طهران.

٦. استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار – المؤلف: محمد بن الحسن بن الشهيد

الثاني (١٠٣٠هـ) – تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث – الطبعة: الأولىٰ – سنة الطبع: ربيع الثاني ١٤١٩هـ – المطبعة: ستاره – قم – الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.

٧. إكمال الكمال – ابن ماكولا (٤٧٥ هـ) – نشر دار إحياء التراث العربي.

٨. الألف رجل – المؤلف: السيّد غيث شُبّر – الطبعة: الأولىٰ – سنة الطبع: ١٤٤١هـ ٢٠٢٠م – الناشر: مركز المرتضىٰ لإحياء التراث والبحوث الاسلامية، النجف الأشرف – العراق.

٩. الأمالي – المؤلف: الشيخ الصدوق (٣٨١هـ) – تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية – مؤسسة البعثة، قم – الطبعة: الأولىٰ – سنة الطبع: ١٤١٧هـ – الناشر: مركز الطباعة والنشر في مؤسسة البعثة.

١٠. الأمالي – المؤلف: الشيخ الطوسي (٤٦٠هـ) – تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية – مؤسسة البعثة – الطبعة: الأولىٰ – سنة الطبع: ١٤١٤هـ – الناشر: دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع – قم.

١١. الأمالي – المؤلف: الشيخ المفيد (٤١٣هـ) – تحقيق: حسين الأستاذ ولي؛ علي أكبر الغفاري، الطبعة: الثانية – سنة الطبع: ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م – الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – لبنان.

١٢. الامامة والتبصرة – المؤلف: علي ابن بابويه القمي – الوفاة: ٣٢٩هـ – تحقيق: مدرسة الإمام المهدي عجل الله فرجه – قم المقدسة – الطبعة: الأولىٰ – سنة الطبع: ١٤٠٤هـ – ١٣٦٣ ش – الناشر: مدرسة الإمام المهدي عجل الله فرجه – قم المقدسة.

١٣. الأنساب – السمعاني (٥٦٢هـ) – تحقيق: تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي – الطبعة: الأولىٰ – سنة الطبع: ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨ م – الناشر: دار الجنان للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – لبنان.

١٤. إيضـاح الاشـتباه – المؤلـف: العلامة الحلـي (٧٢٦هـ) – تحقيق: الشـيخ محمد الحسون – الطبعة: الأولىٰ – سنة الطبع: شوال المكرم ١٤١١هـ.

١٥. بحار الأنوار – المؤلف: العلامة المجلسي (١١١١هـ) – الطبعة: الثانية المصححة – سنة الطبع: ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م – الناشر: مؤسسة الوفاء – بيروت – لبنان.

١٦. بحوث في شـرح مناسك الحج – المؤلف: السـيد محمد رضا السيستاني – تقرير: الشيخ أمجد رياض والشيخ نزار يوسف – نسخة محدودة التداول – سنة ١٤٣١هـ.

١٧. بصائر الدرجات – المؤلف: محمد بن الحسن الصفار(٢٩٠هـ)ـ تحقيق: تصحيح وتعليق وتقديم: الحاج ميرزا حسن كوجه باغي – الطبعة: – سنة الطبع: ١٤٠٤هـ– ١٣٦٢ ش – المطبعة: مطبعة الأحمدي – طهران – الناشـر: منشورات الأعلمي– طهران.

١٨. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة – المؤلف: جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)– تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم – الناشر: المكتبة العصرية – لبنان – صيدا.

١٩. تاج العروس من جواهر القاموس – المؤلف: محب الدين أبي فيض السيد محمد مرتضىٰ الحسـيني الواسطي الزبيدي الحنفي – دراسة وتحقيق: علي شيري – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – سنة الطبع١٩٩٤م / ١٤١٤هـ.

٢٠. تاريـخ ابن معين، الدوري – المؤلف: يحيـىٰ بن معين(٢٣٣هـ) – تحقيق: عبد الله احمد حسن – المطبعة: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت.

٢١. تاريخ الإسلام – المؤلف: الذهبي(٧٤٨هـ) – تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمرىٰ – الطبعة: الأولىٰ – سـنة الطبع: ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م – المطبعة: لبنان/ بيروت – دار الكتاب العربي – الناشر: دار الكتاب العربي.

٢٢. تاريخ بغداد – المؤلف: الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) – دراسـة وتحقيق: مصطفىٰ

عبد القادر عطا – الطبعة: الأولىٰ – سـنة الطبع: ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م – الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان.

٢٣. التاريـخ الصغير – المؤلف: البخـاري (٢٥٦هـ) – تحقيق: محمود إبراهيم زايد – الطبعة: الأولىٰ – سنة الطبع: ١٤٠٦هـ – المطبعة: دار المعرفة – بيروت – الناشر: دار المعرفة – بيروت.

٢٤. تاريـخ الطبري – محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ) – الطبعة الرابعة – سـنة الطبع ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م – الناشر: مؤسسة الأعلمي – بيروت – لبنان.

٢٥. التاريخ الكبير – المؤلف: البخاري (٢٥٦هـ) – الناشـر : المكتبة الإسلامية – ديار بكر – تركيا.

٢٦. تاريخ مدينة دمشـق – ابن عسـاكر (٥٧١هـ) – تحقيق: علي شـيري – سـنة الطبع ١٤١٥هـ – دار الفكر للنشر والطباعة والتوزيع – بيروت – لبنان.

٢٧. ترتيب أسانيد الكافي – البروجردي.

٢٨. تذكـرة الحفاظ – المؤلف: الذهبي – الوفاة : ٧٤٨هـ – الناشـر : دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان

٢٩. تعليقـة علىٰ اصـول الكافي – المحقـق الداماد(١٠٤١هـ) – طبعـة رقمية في قرص الكافي.

٣٠. تفسـير العياشـي – محمد بن مسـعود العياشـي (٣٢٠هـ) – تحقيق : الحاج السيد هاشم الرسولي المحلاتي – الناشر : المكتبة العلمية الإسلامية – طهران.

٣١. تقريـب التهذيب – ابن حجر (٨٥٢هـ) – تحقيق : دراسـة وتحقيق : مصطفىٰ عبد القـادر عطـا – الطبعة : الثانية – سـنة الطبـع : ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م – الناشـر : دار الكتـب العلميـة – بيـروت – لبنـان – ملاحظـات : طبعة مقابلة علىٰ نسـخة بخط المؤلف وعلىٰ تهذيب التهذيب وتهذيب الكمال .

٣٢. تهذيب الأحكام – المؤلف: الشيخ الطوسي(٤٦٠هـ) – تحقيق وتعليق: السيد حسن الموسوي الخرسان – الطبعة: الثالثة – سنة الطبع: ١٣٦٤ ش – المطبعة: خورشيد – الناشر: دار الكتب الإسلامية – طهران.

٣٣. تهذيب التهذيب – المؤلف: ابن حجر (٨٥٢هـ) – الطبعة: الأولىٰ – سنة الطبع: ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م – المطبعة: – الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – لبنان.

٣٤. تهذيب الكمال – المؤلف: المزي (٧٤٢هـ) – تحقيق وضبط وتعليق: الدكتور بشار عواد معروف – الطبعة: الرابعة – سنة الطبع: ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م – الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان.

٣٥. التوحيد – المؤلف: الشيخ الصدوق(٣٨١هـ) – تصحيح وتعليق: السيد هاشم الحسيني الطهراني – الناشر: منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة.

٣٦. الثقات – ابن حبان (٣٥٤هـ) – الطبعة : الأولىٰ – سنة الطبع : ١٣٩٣ هـ – المطبعة: مجلس دائرة المعارف العثمانية . بحيدر آباد الدكن الهند – الناشر : مؤسسة الكتب الثقافية.

٣٧. ثواب الأعمال – المؤلف : الشيخ الصدوق – الوفاة : ٣٨١ هـ – تقديم : السيد محمد مهدي السيد حسن الخرسان – الطبعة : الثانية – سنة الطبع : ١٣٦٨ ش – المطبعة : أمير – قم – الناشر : منشورات الشريف الرضي – قم.

٣٨. الجرح والتعديل – المؤلف: ابن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ) – الطبعة: الأولىٰ – سنة الطبع: ١٣٧١هـ – ١٩٥٢م – المطبعة: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية– بحيدر آباد الدكن – الهند – الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٣٩. جوابات أهل الموصل – المؤلف: الشيخ المفيد(٤١٦هـ) – تحقيق: الشيخ مهدي

نجف – الطبعة: الثانية – سنة الطبع: ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م – الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – لبنان.

٤٠. الخصال – المؤلف: الشيخ الصدوق – (٣٨١هـ) – تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري – سنة الطبع: ١٨ ذي القعدة الحرام ١٤٠٣هـ – ١٣٦٢ ش – الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٤١. خلاصة الاقوال – المؤلف: العلامة الحلي(٧٢٦هـ) – تحقيق: الشيخ جواد القيومي – الطبعة: الأولىٰ – سنة الطبع: عيد الغدير ١٤١٧هـ – المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي – الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

٤٢. دلائل الامامة – المؤلف : محمد بن جرير الطبري (الشيعي) – تحقيق : قسم الدراسات الإسلامية – مؤسسة البعثة – قم – الطبعة : الأولىٰ – سنة الطبع : ١٤١٣هـ – الناشر : مركز الطباعة والنشر في مؤسسة البعثة.

٤٣. الرجال – المؤلف: أحمد بن محمد بن خالد البرقي (٢٧٤هـ) – المطبعة: تشاب خانه دانشكاه طهران – الناشر: انتشارات دانشكاه تهران شماره ٨٥٧.

٤٤. رجال ابن داود المؤلف: ابن داود الحلي(٧٤٠هـ) – تحقيق: تحقيق وتقديم: السيد محمد صادق آل بحر العلوم – سنة الطبع: ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م – الناشر: منشورات مطبعة الحيدرية – النجف الأشرف.

٤٥. رجال ابن الغضائري – المؤلف: أحمد بن الحسين الغضائري الواسطي البغدادي (ق٥ هـ) – تحقيق: السيد محمد رضا الجلالي – الطبعة: الأولىٰ – سنة الطبع: ١٤٢٢هـ – ١٣٨٠ش – المطبعة: سرور – الناشر: دار الحديث.

٤٦. رجال الطوسي المؤلف: الشيخ الطوسي(٤٦٠هـ) – تحقيق: جواد القيومي الاصفهاني – الطبعة: الأولىٰ – سنة الطبع: رمضان المبارك ١٤١٥هـ – المطبعة: – الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٤٧. رجال النجاشي – المؤلف: النجاشي(٤٥٠هـ) – الطبعة: الخامسة – سنة الطبع: ١٤١٦هـ – المطبعة: – الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة

٤٨. رسالة في آل أعين – المؤلف: أبو غالب الزراري – الوفاة: ٣٦٨هـ – شرح: السيد محمد علي الموسوي الموحد الابطحي الاصفهاني – سنة الطبع: ١٣٩٩هـ – المطبعة: مطبعة رباني.

٤٩. سر السلسلة العلوية – أبي نصر البخاري (٣٤١هـ) – تحقيق: تقديم وتعليق: السيد محمد صادق بحر العلوم – الطبعة: الأولىٰ – سنة الطبع: ١٤١٣هـ – الناشر: انتشارات الشريف الرضي – ملاحظات: أوفست عن طبعة منشورات المطبعة الحيدرية ومكتبتها في النجف الأشرف – ١٣٨١هـ – ١٩٦٢م.

٥٠. سنن ابن ماجة – المؤلف: محمد بن يزيد القزويني – الوفاة: ٢٧٣هـ – تحقيق وترقيم وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي – الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٥١. سنن أبي داود – المؤلف: سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ) – تحقيق: تحقيق وتعليق: سعيد محمد اللحام – الطبعة: الأولىٰ – سنة الطبع: ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م – الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – ملاحظات: طبعة جديدة منقحة ومفهرسة / أخرجه وراجعه ووضع فهارسه: مكتب الدراسات والبحوث في دار الفكر.

٥٢. سنن الترمذي – الترمذي (٢٧٩هـ) – تحقيق وتصحيح: عبد الوهاب عبد اللطيف – الطبعة: الثانية – سنة الطبع: ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م – الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – لبنان.

٥٣. السنن الكبرىٰ – المؤلف: أحمد بن الحسين البيهقي – الوفاة: ٤٥٨هـ – دار الفكر.

٥٤. سير أعلام النبلاء – المؤلف: الذهبي(٧٤٨هـ) – تحقيق: تحقيق وتخريج وتعليق: شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي – الطبعة الرابعة – سنة الطبع (١٤٠٦هـ -١٩٨٦م) – الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٥٥. شرح الأخبار – المؤلف: القاضي النعمان المغربي (٣٦٣هـ) – تحقيق : السيد محمد الحسيني الجلالي – الطبعة : الثانية – سنة الطبع : ١٤١٤هـ – المطبعة : مطبعة مؤسسة النشر الإسلامي – الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٥٦. شرح اصول الكافي – المؤلف: صدر الدين الشيرازي(١٠٥٠هـ) – نسخة رقمية في قرص الكافي.

٥٧. شرح اصول الكافي – المؤلف: محمد صالح المازندراني (١٠٨١هـ) – تحقيق مع تعليقات: الميرزا أبو الحسن الشعراني / ضبط وتصحيح: السيد علي عاشور – الطبعة: الأولىٰ – سنة الطبع: ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م – المطبعة: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع – الناشر: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – لبنان.

٥٨. صحيح البخاري – المؤلف : البخاري – الوفاة : ٢٥٦هـ– سنة الطبع : ١٤٠١هـ – ١٩٨١م – الناشر : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – طبعة بالأوفست عن طبعة دار الطباعة العامرة بإستانبول.

٥٩. الضعفاء والمتروكين – المؤلف: النسائي (٣٠٣هـ) – الطبعة: الأولىٰ – سنة الطبع: ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م – المطبعة: الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – لبنان.

٦٠. ضعفاء العقيلي – المؤلف: العقيلي (٣٢٢هـ) – تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي – الطبعة: الثانية – سنة الطبع: ١٤١٨هـ– المطبعة: دار الكتب العلمية – بيروت – الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

٦١. طبقات خليفة – المؤلف : خليفة بن خياط العصفري (شباب) – الوفاة : ٢٤٠هـ – تحقيق : الدكتور سهيل زكار – سنة الطبع : ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م – الناشر : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – لبنان.

٦٢. طبقات القرّاء – الذهبي (٧٤٨هـ) – تحقيق: د. أحمد خان – ط ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

٦٣. الطبقات الكبرىٰ – المؤلف: ابن سعد (٢٣٠هـ) – المطبعة: دار صادر – بيروت – الناشر: دار صادر – بيروت.

٦٤. علل الشرائع – المؤلف: الشيخ الصدوق (٣٨١هـ) – تقديم: السيد محمد صادق بحر العلوم – سنة الطبع: ١٣٨٥هـ – ١٩٦٦م – المطبعة: المطبعة الحيدرية الناشر: منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها – النجف الأشرف.

٦٥. العلل ومعرفة الرجال – المؤلف: أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) – تحقيق: الدكتور وصي الله بن محمود عباس – الطبعة: الأولىٰ سنة الطبع: ١٤٠٨هـ – المطبعة: المكتب الإسلامي بيروت – الناشر: دار الخاني – الرياض.

٦٦. عيون أخبار الرضا عليه السلام – المؤلف: الشيخ الصدوق (٣٨١هـ) – تصحيح وتعليق وتقديم: الشيخ حسين الأعلمي – سنة الطبع: ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م – المطبعة: مطابع مؤسسة الأعلمي – بيروت – لبنان – الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت – لبنان.

٦٧. الغارات – المؤلف: محمد بن إبراهيم الثقفي (٣٨٠هـ) – تحقيق: السيّد جلال الدين المحدث، طباعة اوفسيت مطابع بهمن.

٦٨. الغيبة – المؤلف: الشيخ الطوسي(٤٦٠هـ) – تحقيق: الشيخ عباد الله الطهراني، الشيخ علي أحمد ناصح – الطبعة: الأولىٰ – سنة الطبع: شعبان ١٤١١هـ – المطبعة: بهمن – الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية – قم المقدسة.

٦٩. الغيبـة – المؤلـف : ابن أبـي زينب النعمـاني – الوفاة : ٣٨٠ هـ – تحقيق : فارس حسـون كريم – الطبعة : الأولىٰ – سـنة الطبع : ١٤٢٢هـ – المطبعة : مهر – قم – الناشر : أنوار الهدىٰ.

٧٠. الفصول المختارة – المؤلف : الشيخ المفيد – الوفاة : ٤١٣هـ – تحقيق : السيد نور الدين جعفريان الاصبهاني ، الشيخ يعقوب الجعفري ، الشيخ محسن الأحمدي – الطبعـة : الثانية – سـنة الطبع : ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م – الناشـر : دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – لبنان.

٧١. الفهرست – المؤلف: الشيخ الطوسي(٤٦٠هـ) – تحقيق: الشيخ جواد القيومي – الطبعة: الأولىٰ – سـنة الطبع: شـعبان المعظم ١٤١٧هـ – المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي – الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

٧٢. فهرسـت ابن النديم – المؤلف: ابن النديـم البغدادي (٤٣٨هـ) – تحقيق: رضا – تجدد.

٧٣. قبسـات من علم الرجال – أبحاث السيد محمد رضا السيستاني – جمعها ونظمها السيد محمد البكاء – نسخة أولية محدودة التداول – ١٤٣٦ – النجف الأشرف.

٧٤. قرب الاسناد – الحميري القمي – الوفاة : ٣٠٤هـ – تحقيق : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث – الطبعة : الأولىٰ – سـنة الطبع : ١٤١٣هـ – المطبعة : مهر – قم – الناشر : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث – قم.

٧٥. الـكافي – المؤلف: الشـيخ الكليني(٣٢٩) – تحقيق: تصحيـح وتعليق: علي أكبر الغفـاري – الطبعـة: الخامسـة – سـنة الطبـع: ١٣٦٣ ش – المطبعـة: حيدري – الناشر: دار الكتب الإسلامية – طهران.

٧٦. الكامل – المؤلف: عبد الله بن عدي الجرجاني (٣٦٥هـ) – تحقيق: قراءة وتدقيق: يحيىٰ مختار غزاوي – الطبعة: الثالثة – سـنة الطبع: محرم ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م –

الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.

٧٧. كامل الزيارات - المؤلف: جعفر بن محمد بن قولويه - الوفاة: ٣٦٧هـ - تحقيق: الشيخ جواد القيومي، لجنة التحقيق - الطبعة: الأولىٰ - سنة الطبع: عيد الغدير ١٤١٧هـ - المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي - الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

٧٨. كتاب سليم بن قيس - المؤلف: سليم بن قيس الهلالي الكوفي - الوفاة: ق١ - تحقيق: محمد باقر الأنصاري الزنجاني - الطبعة: الأولىٰ - سنة الطبع: ١٤٢٢هـ - ١٣٨٠ش - المطبعة: نگارش - الناشر: دليل ما.

٧٩. كفاية الأثر - المؤلف: الخزاز القمي - الوفاة: ٤٠٠ - تحقيق: السيد عبد اللطيف الحسيني الكوهكمري الخوئي - سنة الطبع: ١٤٠١هـ - المطبعة: الخيام - قم - الناشر: انتشارات بيدار.

٨٠. كمال الدين وتمام النعمة - المؤلف: الشيخ الصدوق (٣٨١هـ) - تحقيق: تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري - سنة الطبع: محرم الحرام ١٤٠٥هـ - ١٣٦٣ش - المطبعة: - الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٨١. لسان الميزان - المؤلف: ابن حجر (٨٥٢هـ) - الطبعة: الثانية - سنة الطبع: ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م - الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - لبنان.

٨٢. المجروحين - المؤلف: ابن حبان (٣٥٤هـ) - تحقيق: محمود إبراهيم زايد - توزيع: دار الباز للنشر والتوزيع - عباس أحمد الباز - مكة المكرمة.

٨٣. المجدي في أنساب الطالبيين - المؤلف: عليٰ بن محمد العلوىٰ العمري - الوفاة: ٧٠٩هـ - تحقيق: تحقيق: الدكتور أحمد المهدوي الدامغاني / إشراف: الدكتور السيد محمود المرعشي - الطبعة: الأولىٰ - سنة الطبع: ١٤٠٩هـ - المطبعة: سيد الشهداء عليه السلام - الناشر: مكتبة آية الله العظمىٰ المرعشي النجفي العامة - قم

المقدسة.

٨٤. المحاسن – المؤلف: أحمد بن محمد بن خالد البرقي(٢٧٤هـ) – تحقيق: تصحيح وتعليق: السيد جلال الدين الحسيني (المحدث) – الطبعة: – سنة الطبع: ١٣٧٠هـ – ١٣٣٠ش – الناشر: دار الكتب الإسلامية – طهران.

٨٥. مختصر بصائر الدرجات – المؤلف: حسن بن سليمان الحلي (ق ٩) – الطبعة: الأولىٰ – سنة الطبع: ١٣٧٠هـ – ١٩٥٠م – الناشر: منشورات المطبعة الحيدرية – النجف الأشرف.

٨٦. مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول – المؤلف: العلامة المجلسي (١١١١)هـ – قدّم له: العلم الحجّة السيّد مرتضىٰ العسكري – إخراج ومقابلة وتصحيح السيد هاشم الرّسولي – الطبعة: الثانية – سنة الطبع: ١٤٠٤هـ – ١٣٦٣ش – المطبعة: مروي – الناشر: دار الكتب الإسلامية.

٨٧. المسائل الصاغانية – المؤلف: الشيخ المفيد (٤١٣هـ) – تحقيق: السيد محمد القاضي – الطبعة: الثانية – سنة الطبع: ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م – الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – لبنان – ملاحظات: طبع بموافقة اللجنة الخاصة المشرفة علىٰ المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد / سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد.

٨٨. مسائل علي بن جعفر – علي بن الامام الصادق عليه السلام – تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث – قم المشرفة – الطبعة الأولىٰ – سنة الطبع ١٤٠٩هـ – الناشر: المؤتمر العلمي للإمام الرضا عليه السلام – مشهد المقدسة.

٨٩. مستدرك الوسائل – المؤلف: ميرزا حسين النوري الطبرسي (١٣٢٠هـ) – تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث – الطبعة: الأولىٰ المحققة – سنة الطبع: ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث بيروت – لبنان.

٩٠. مستطرفات السرائر (موسوعة إبن إدريس الحلي) – المؤلف: ابن إدريس الحلي (٥٩٨هـ) – تحقيق وتقديم السيد محمد مهدي الموسوي الخرسان – الطبعة: الأولىٰ – سنة الطبع: ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م – الناشر: العتبة العلوية المقدسة.

٩١. معالم التنزيل في تفسير القران، (تفسير البغوي)، المؤلف : البغوي – الوفاة: ٥١٠هـ – تحقيق : خالد عبد الرحمن العك – المطبعة : بيروت – دار المعرفة – الناشر : دار المعرفة.

٩٢. معاني الاخبار – المؤلف: الشيخ الصدوق(٣٨١هـ) – تحقيق: تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري – سنة الطبع: ١٣٧٩هـ – ١٣٣٨ش – الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٩٣. معجم رجال الحديث – السيد ابو القاسم الخوئي(١٤١٣هـ) – سنة الطبع١٤١٣هـ – ١٩٩٢م – الطبعة الخامسة – طهران.

٩٤. معجم طبقات المكثرين – المؤلف : غيث شبر – سنة الطبع – الناشر: مركز المرتضىٰ لإحياء التراث والبحوث الإسلامية – سنة الطبع ١٤٣٥هـ – النجف الأشرف – العراق.

٩٥. معرفة الثقات – المؤلف: العجلي (٢٦١هـ) – الطبعة: الأولىٰ – سنة الطبع: ١٤٠٥هـ – الناشر: مكتبة الدار – المدينة المنورة.

٩٦. مقاتل الطالبيين – المؤلف : أبي الفرج الأصفهاني – الوفاة : ٣٥٦هـ – تحقيق : تقديم وإشراف : كاظم المظفر – الطبعة : الثانية – سنة الطبع : ١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م – الناشر : منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها – النجف الأشرف.

٩٧. مناقب الامام أمير المؤمنين (عليه السلام) – المؤلف : محمد بن سليمان الكوفي – الوفاة : ح ٣٠٠هـ – تحقيق : الشيخ محمد باقر المحمودي – الطبعة : الأولىٰ – سنة الطبع : محرم الحرام ١٤١٢هـ – المطبعة : النهضة – الناشر : مجمع إحياء

الثقافة الإسلامية – قم المقدسة.

٩٨. من لا يحضره الفقيه – المؤلف: الشيخ الصدوق(٣٨١هـ) – تحقيق: تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري – الطبعة: الثانية الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٩٩. ميزان الاعتدال – المؤلف: الذهبي (٧٤٨هـ) – تحقيق: علي محمد البجاوي – الطبعة: الأولىٰ – سنة الطبع: ١٣٨٢هـ – ١٩٦٣م – المطبعة: الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت – لبنان.

١٠٠. الهداية الكبرىٰ – المؤلف : الحسين بن حمدان الخصيبي – الوفاة : ٣٣٤هـ – الطبعة : الرابعة – سنة الطبع : ١٤١١ – ١٩٩١ م – المطبعة : مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – لبنان – الناشر : مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – لبنان.

١٠١. الوافي – المؤلف : الفيض الكاشاني – الوفاة : ١٠٩١ – تحقيق : ضياء الدين الحسيني العلامة الأصفهاني – الطبعة : الأولىٰ سنة الطبع : أول شوال المكرم ١٤٠٦ هـ . ق ١٩ / ٣ / ٦٥ هـ . ش – المطبعة : طباعة أفست نشاط أصفهان – الناشر : مكتبة الامام أمير المؤمنين علي عليه السلام العامة – أصفهان.

١٠٢. الوافي بالوفيات – المؤلف: الصفدي (٧٦٤هـ) – تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفىٰ – الطبعة: سنة الطبع: ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠م المطبعة: بيروت – دار إحياء التراث – الناشر: دار إحياء التراث.

١٠٣. وسائل الشيعة – المؤلف: الحر العاملي(١١٠٤هـ) – تحقيق: تحقيق وتصحيح وتذييل: الشيخ عبد الرحيم الرباني الشيرازي – الطبعة: الخامسة – سنة الطبع: (١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م) – الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان.